

از حیث انصاف کے بارے میں مولانا محمد رفیع محمد عظیم قادری نے کئی کئی کتب و رسائل اور انصاف پر کئی کئی کتابیں لکھی ہیں۔ ان میں سے کئی کتابیں ان کی کتابوں میں شامل ہیں جو کہ ان کی کتابوں میں شامل ہیں۔ ان کی کتابوں میں شامل ہیں جو کہ ان کی کتابوں میں شامل ہیں۔

حیات المصطفیٰ

لأبي الحسنات العلامة السيد عبد الله بن السيد مظفر حسين

الحيدرآبادي

١٣٨٤ - ١٢٩٢ هـ

الجزء الثاني

طبعة مبدية ملونة



مكتبة الشرق العربي
بيروت - لبنان

عزيزي القارئ الكريم، اسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عن ابو سعيد ... قال قال النبي ... من لم يشكر الناس لم يشكر الله (جامع الترمذي)

فدشكرنا على اقتنائك كتاب هذا الذي ندنا جهداً كبيراً بموفق الله ... كي نخرجه عن الصورة المداقة، فذاتنا نحاول جهداً في اخراج كتاب شحيح دقيق متين، مع مراجعة دقيقة للكتاب مرة بعد اخرى.

ومع هذا، فالإنسان محدق والصعب والعجز مهاد سبغ من الدقة، كما قال الله تعالى: (ويعجزون ان يسئلوا العلم) (النساء: 68)

فألحق العجز: ان ظهر لك خطأ مطبعي أثناء قراءتك للكتاب أو كانت عندك اقتراحات أو ملاحظات، فدونها وأرسلها لنا، وبهذا نكون قد شاركنا بجهد مشكور بعضنا مع جهداً في السير نحو الأفضل.

جزاك الله تعالى خيراً

Postal Address: 4/3, sector 17, Korangi Industrial Area, Opp: Muhammadia Masjid, Hilal Colony, Karachi.

اسم الكتاب : (الجزء الثاني)

التأليف : لاني الحسانت السيد عبد الله بن السيد مظفر حسين الحيدر آبادي رحمته

سنة الطباعة : ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

عندك بعاشية الأمد

البشري

جمعية البشري الخيرية

للخدمات الإنسانية والتعليمية

AL-BUSHRA

Welfare And Educational Trust (Regd.)

//275 D.M.C.H. Society Opp Aalamgeer Road,
Karachi. Pakistan

+92 21 35121955 7

هاتف

+92 334-2212230, +92 346-2190910

+92 314-2676677, +92 302-2534604

البريد الإلكتروني: info@maktaba-tul-bushra.com.pk

info@albushra.edu.pk

موقع على الشبكة: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.albushra.edu.pk

يطلب من البشري، كراشي، باكستان +92-321-2196170

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ

رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)

٢٥٦: - عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُكُمْ^(٢) مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ

وَعَلَّمَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٥٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ فَافْرُقُوهُ؛

فَإِنَّ مَثَلَ الْقُرْآنِ لَمَنْ تَعَلَّمَ، فَقَرَأَ بِهِ وَقَامَ كَمَثَلِ جَرَابٍ مَحْشُوٍّ مِسْكًا تَفُوحُ رِيحُهُ كُلِّ مَكَانٍ. وَمَثَلُ مَنْ تَعَلَّمَهُ فَرَقَدَ وَهُوَ فِي جَوْفِهِ كَمَثَلِ جَرَابٍ أَوْكِيٍّ عَلَى مِسْكٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ.

٢٥٦٦ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ

الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْأُتْرَجَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ. وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الثَّمَرَةِ، لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلْوٌ. وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحُتَيْطَةِ لَيْسَ لَهَا رِيحٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ. وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالْأُتْرَجَةِ، وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ

الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالثَّمَرَةِ».

(١) قوله: «خَيْرُكُمْ الْبَاحِ» فَإِنْ قُلْتُمْ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ تَعْلَمُ الْقُرْآنَ أَوْ تَعْلَمُ الْفَقْهَ؟ قُلْتُمْ: انْمَشَاغِلْ بِالْفَقْهِ أَفْضَلُ. ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى حَاجَةِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ الْفَقْهَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفَارِسِيُّ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ الْأَفْقَهُ، فَلِذَلِكَ قَامَ الْفَارِسِيُّ فِي الصَّلَاةِ. قَالَهُ فِي «عَمَلَةِ الْفَارِسِيِّ».

٢٥٦٧ - وَعَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ فِي الصُّفَةِ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُوَ كُلَّ يَوْمٍ إِلَى بُضْحَانَ أَوْ الْعَقِيقِ، فَيَأْتِي مِنْهُ بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ فِي غَيْرِ إِيْمٍ وَلَا قَطْعِ رَحِمٍ»، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّنَا نُحِبُّ ذَلِكَ. قَالَ: «أَفَلَا يَغْدُو أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَعْلَمُ أَوْ يَقْرَأَ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَاقَتَيْنِ، وَثَلَاثَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثٍ، وَأَرْبَعٌ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَرْبَعٍ، وَمِنْ أَعْدَادِهِنَّ مِنَ الْإِبِلِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّكُمْ أَحَدُكُمْ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ أَنْ يَحْدِثَ فِيهِ ثَلَاثَ خَلِيقَاتٍ عِظَامِ سَيَانٍ؟» قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «ثَلَاثُ آيَاتٍ يَقْرَأُ بِهِنَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثِ خَلِيقَاتٍ عِظَامِ سَيَانٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٦٩ - وَعَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ مِائَةَ آيَةٍ لَمْ يَحَاجِدْ الْقُرْآنَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَمَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ مِائَتِي آيَةٍ كُتِبَ لَهُ قُنُوتُ لَيْلَةٍ، وَمَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ خَمْسَ مِائَةٍ إِلَى الْأَلْفِ أَصْبَحَ وَهُوَ قِنطَارٌ مِنَ الْأَجْرِ»، قَالُوا: وَمَا الْقِنطَارُ؟ قَالَ: «اِثْنَا عَشَرَ أَلْفًا». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٥٧٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُحَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ، لَهُ أَجْرَانِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٥٧١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا عَلَى اثْنَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٥٧٢ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٧٣ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْقُرْآنُ يُحَاجُّ الْعِبَادَ، لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَالْأَمَانَةُ، وَالرَّحِمُ تُنَادِي: أَلَا مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَنِي قَطَعَهُ اللَّهُ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٢٥٧٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ: اقْرَأْ وَارْتَقِ، وَرَتَّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّ مَزِيدَكَ مِنْهُ آخِرُ آيَةٍ تَقْرَأُهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٢٥٧٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي لَيْسَ فِي جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ كَالْبَيْتِ الْحَرَبِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٢٥٧٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ عَنْ ذِكْرِي وَمَسْأَلَتِي أُعْطِيَتْهُ أَفْضَلُ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ، وَفُضِّلَ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفُضِّلَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي «شُعَبِ الْإِسْلَامِ». وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٥٧٧ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا. لَا أَقُولُ: التَّ حَرْفٌ، الِفَّ حَرْفٌ، وَلَا م حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا.

٢٥٧٨ - وَعَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ قَالَ: مَرَرْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ يَخُوضُونَ فِي الْأَحَادِيثِ فَدَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه فَأَخْبَرَنِي، فَقَالَ: أَوْ قَدْ فَعَلْتُمُوهَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَلَا إِنَّهَا سِتْرُكُمْ فِئْتُهُ»، فَقُلْتُ: مَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ وَخَيْرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ،

وَهُوَ الْفَضْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ فَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، هُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ، وَلَا يَشْتَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ، هُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهُ الْجُنُّ إِذْ سَمِعَتْهُ حَتَّى قَالُوا: «إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا» يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَّمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٥٧٩ - وَعَنْ مُعَاذِ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ أَلْبَسَ وَالِدَاهُ تَاجًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صَوُّهُ أَحْسَنُ مِنْ صَوِّ الشَّمْسِ فِي بُيُوتِ الدُّنْيَا، لَوْ كَانَتْ فِيكُمْ فَمَا ظَنُّكُمْ بِالَّذِي عَمِلَ بِهِذَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٥٨٠ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ جُعِلَ الْقُرْآنُ فِي إِهَابٍ ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ مَا اخْتَرَقَ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٥٨١ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَاسْتَظْهَرَهُ، فَاحْلَلَ حَلَالَهُ وَحَرَّمَ حَرَامَهُ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَشَقَّعَهُ فِي عَشْرَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، كُلُّهُمْ قَدْ وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٥٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْرَبُوا الْقُرْآنَ وَاتَّبِعُوا غَرَائِبَهُ، وَغَرَائِبُهُ فَرَائِضُهُ وَحُدُودُهُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٥٨٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّسْبِيحُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّوْمِ، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٥٨٤ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْسٍ التَّقْفِيِّ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قِرَاءَةُ الرَّجُلِ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ الْمُصْحَفِ أَلْفُ دَرَجَةٍ، وَقِرَاءَتُهُ فِي الْمُصْحَفِ تَضَعُفٌ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَلْفِي دَرَجَةٍ». رَوَاهُ التَّبِيهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٥٨٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُلُوبُ تَضْدَأُ كَمَا يَضْدَأُ الْحَدِيدُ إِذَا أَصَابَهُ الْمَاءُ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا جَلَاؤُهَا؟ قَالَ: «كَثْرَةُ ذِكْرِ الْمَوْتِ وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ التَّبِيهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٥٨٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي، قَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿أَلَا أَعْلَمُكُمْ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَخْرُجَ قُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: لَا أَعْلَمُكُمْ أَعْظَمَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ. قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيْتَهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٥٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بِنِي كَعْبٍ: «كَيْفَ تَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ؟» فَقَرَأَ أَمَّ الْقُرْآنَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا أُنْزِلَتْ فِي التَّوْرَةِ

بقوله: استجبوا للإجابة، قال الحافظ في «الفتح»: والذي تأول القاضي عبد الوهاب وأبو الوليد أن إجابة النبي ﷺ في الصلاة غرض، يعصي لمرء بتركه، وإنه حكم بخصر يائسي ﷺ، وما جتح إليه القضاة من المالكية هو قول الشافعية على اختلاف عندهم بعد قولهم بوجوب الإجابة، هل تبطل الصلاة أم لا؟ انتهى. قلت: وأما عند الحنفية فقال الطحطاوي في حاشية «مراعي الفلاح»: يفترض على المصلي إجابة النبي ﷺ لا خلاف في بطلانها حيثما، كذا ذكره البدر في تفسير سورة الأنفال. قاله في «بذل المجهود».

٥٨٨ - قوله: قال الحنفية: رب العالين: بدل على أن التسمية ليست بجزء من سورة الفاتحة، وإلا قال: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين.

وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الزَّبُورِ وَلَا فِي الْقُرْآنِ مِثْلُهَا، وَإِنَّهَا سَبْعٌ مِنَ الثَّمَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُعْطِيَتْهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَرَوَى الدَّارِيُّ مِنْ قَوْلِهِ «مَا أَنْزَلْتُ» وَلَمْ يَذْكُرْ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٥٨٨ - وَعَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَرَ مُرْسَلًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي قَابِجَةِ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ». رَوَاهُ الدَّارِيُّ وَالتَّبِيعِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٥٨٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَسِيدَ بْنَ حُضَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَفَرَسُهُ مَرْبُوطَةٌ عِنْدَهُ إِذَا جَالَتْ الْفَرَسُ، فَسَكَتَ فَسَكَتَتْ، فَقَرَأَ فَجَالَتْ، فَسَكَتَ وَسَكَتَتْ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَالَتْ الْفَرَسُ فَانْصَرَفَ وَكَانَ ابْنُهُ يَحْتَجِي قَرِيبًا مِنْهَا فَأَشْفَقَ أَنْ تُصِيبَهُ وَلَمَّا أَخْرَجَهُ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا مِثْلُ الظِّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ حَدَّثَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ، اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ».

قَالَ: فَأَشْفَقْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْ تَقْلًا يَحْتَجِي، وَكَانَ مِنْهَا قَرِيبًا، فَانْصَرَفْتُ إِلَيْهِ، وَرَفَعْتُ رَأْسِي إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا مِثْلُ الظِّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ، فَخَرَجْتُ حَتَّى لَا أَرَاهَا. قَالَ: «وَتَذَرِي مَا ذَاكَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ، ذَلَّتْ لِمَصْرُوتِكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحْتَ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا، لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَفِي «مُسْلِمٍ»: «عَرَجْتُ فِي الْجَوِّ» بِذَلِكَ «فَخَرَجْتُ» عَلَى صِيغَةِ الْمُتَكَلِّمِ.

٢٥٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ،

إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي يُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٩١ - وَعَنْ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَذَرِي أُمَّي

آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ^(١).

قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ، قَالَ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَكْبَرُ؟» قَالَ: قُلْتُ: «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ»^(٢) قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «وَاللَّهِ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٩٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ، فَجَعَلَ يَخْتُمُ مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ، وَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِنِّي مُتَحَاجٌّ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ، وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ: فَخَلَّيْتُ عَنْهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ. قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ».

فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ سَيَعُودُ». فَرَضَدْتُهُ، فَجَاءَ يَخْتُمُ مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: دَعْنِي، فَإِنِّي مُتَحَاجٌّ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ، لَا أَعُودُ. فَرَحِمْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ. قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ».

فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «سَيَعُودُ». فَرَضَدْتُهُ، فَجَاءَ يَخْتُمُ مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، أَنْتَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ. قَالَ: دَعْنِي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا. إِذَا أَوَيْتَ إِلَى إِي فِرَاشِكَ قَافِرًا آيَةَ الْكُرْسِيِّ:

(١) قوله: أعظم: وقال في «العالمگیری»: يفضل بعض السور والآيات كآية الكرسي ونحوها، ومعنى الأفضلية أن ثواب قراءته كثير ونيل بأنه للقلب أيقظ، وهذا أقرب إلى الصواب، وبهذا المعنى يقال: إن القرآن أفضل من سائر الكتب المنزلة، والأفضل أن لا يفضل بعض القرآن على بعض أصلاً، وهو المختار. كذا في «جواهر الأخلاطي».

«اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ» حَتَّى تَحْتِمَ الْآيَةُ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظًا، وَلَا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ. (البقرة: ٢٥٥)

فَحَلَلْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَعِمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا. قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعَلَّمَ مِنْ مُحَاطِبٍ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٥٩٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَمَا جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ قَوْفِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فُتِحَ الْيَوْمَ، لَمْ يَفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَتَزَلَّ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هَذَا مَلَكٌ تَزَلَّ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَسَلَّمَ، وَقَالَ: أَبَشِرْ بَنُورَيْنِ أُوتِيَتْهُمَا لَمْ يُؤْتِهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ، فَاتِحَةُ الْكِتَابِ وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيَتْهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٩٤ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ عُبَيْدٍ الْكَلَابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رَجُلُ! يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ سُورَةِ الْقُرْآنِ أَكْبَرُ؟ قَالَ: «أَقْلُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». قَالَ: فَأَيُّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ أَكْبَرُ؟ قَالَ: «آيَةُ الْكُرْسِيِّ» «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ» قَالَ: فَأَيُّ آيَةٍ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، تُحِبُّ أَنْ تُصَيِّبَكَ وَأُفْتِكَ؟ قَالَ: «خَاتِمَةُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَزَائِنِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ تَحْتِ عَرْشِهِ أُعْطَاهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ لَمْ تَتْرُكْ خَيْرًا مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٥٩٥ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَتَمَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ بِآيَتَيْنِ أُعْطِيَتْهُمَا مِنْ كَنْزِهِ الَّذِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَعَلَّمُوهُنَّ وَعَلِّمُوهُنَّ نِسَاءَكُمْ، فَإِنَّهُمَا صَلَاةٌ وَقُرْآنٌ وَدُعَاءٌ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ مُرْسَلًا.

٢٥٩٦ - وَعَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا

قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْقُرْآنِ عَامٍ، أُنْزِلَ مِنْهُ آيَتَيْنِ خَتَمَ بِهِمَا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَلَا تُقْرَأُ فِي دَارٍ ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَيَقْرَبُهَا شَيْطَانٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٥٩٧ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْآيَتَانِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مَنْ قَرَأَ بِهِمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَّتَاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٥٩٨ - وَعَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: مَنْ قَرَأَ سُورَةَ آلِ عِمْرَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ إِلَى اللَّيْلِ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٥٩٩ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رضي الله عنه قَالَ: مَنْ قَرَأَ آخِرَ آلِ عِمْرَانَ فِي لَيْلَةٍ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٦٠٠ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ: الْبَقَرَةَ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ؛ فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا عَمَامَتَانِ أَوْ غَيَّابَتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ ظَهْرِ صَوَافٍ، تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابَيْهِمَا، اقْرَءُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ؛ فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ، وَلَا يَسْتَطِيعُهَا الْبَاطِلَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٠١ - وَعَنْ النَّوَيسِ بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْلِيهِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ، تُقَدِّمُهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ، كَأَنَّهُمَا عَمَامَتَانِ أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ بَيْنَهُمَا شَرْقٌ أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ ظَهْرِ صَوَافٍ، تُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبَيْهِمَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٠٢ - وَعَنْ كَعْبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اقْرَءُوا سُورَةَ هُودٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٦٠٣ - وَعَنْ الْعِزِّ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْمُسَبِّحَاتِ قَبْلَ أَنْ

يَرْقُدُ وَيَقُولُ: «إِنَّ فِيهِنَّ آيَةً خَيْرٌ مِنَ الْهَبِ آيَةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ مُرْسَلًا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٦٠٤ - وَعَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ وَإِلَى جَانِبِهِ حِصَانٌ مَرْبُوطٌ بِشَظْطَيْنِ، فَمَتَّعَتْهُ سَحَابَةٌ، فَجَعَلَتْ تَذْنُو وَتَذْنُو، وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «تِلْكَ السَّكِينَةُ نَزَلَتْ بِالْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٠٥ - وَعَنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عَصَمَ مِنَ الدَّجَالِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٠٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ الْكَهْفِ عَصَمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٦٠٧ - وَعَنِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ النُّورَ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ». رَوَاهُ النَّيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٦٠٨ - وَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَرَأَ طَهَ وَلَمَسَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِأَلْفِ عَامٍ، فَلَمَّا سَمِعَتِ الْمَلَائِكَةُ الْقُرْآنَ قَالَتْ: صَوِّ لِنَا مِمَّا يَنْزِلُ هَذَا عَلَيْهَا، وَظَوْنِي لِأَجْوَابِ تَحْمِيلِ هَذَا، وَظَوْنِي لِأَلْسِنَةٍ تَتَكَلَّمُ بِهِذَا». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٦٠٩ - وَعَنِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اقْرَءُوا الْمُنَجِّيةَ، وَهِيَ آتَمُ تَنْزِيلٍ، فَإِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَقْرَأُهَا مَا يَقْرَأُ شَيْئًا غَيْرَهَا، وَكَانَ كَثِيرَ الْخَطَايَا، فَتَشَرَّتْ جَنَاحُهَا عَلَيْهِ وَقَالَتْ: رَبِّ اغْفِرْ لَهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُكْثِرُ قِرَامَتِي. فَشَقَّعَهَا الرَّبُّ تَعَالَى فِيهِ، وَقَالَ: اكْتُبُوا لَهُ بِكُلِّ خَطِيئَةٍ حَسَنَةٍ، وَارْقَعُوا لَهُ دَرَجَةً. وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّهَا تُجَادِلُ عَنْ صَاحِبِهَا فِي الْقَبْرِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ مِنْ كِتَابِكَ فَشَقَّعْنِي فِيهِ، وَإِنْ لَمْ أَكُنْ مِنْ كِتَابِكَ فَامْحُني عَنْهُ.

وَأَنفَهَا تَكُونُ كَالظَّيْرِ، تَجْعَلُ جَنَاحَهَا عَلَيْهِ فَنُشْفَعُ لَهُ، فَتَمْنَعُهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَفِي «تَبَارَكَ» مِثْلُهُ. فَكَانَ خَالِدٌ لَا يَبِيتُ حَتَّى يَقْرَأَ بِهِمَا. وَقَالَ طَاوُسٌ: فَضَّلْنَا عَلَى كُلِّ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ بِسِتِّينَ حَسَنَةً. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٦١٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ لَا يَنَامُ حَتَّى يَقْرَأَ آيَةَ التَّوْحِيدِ وَتَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَكَذَا فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» وَ«الْمَصَابِيحِ» غَرِيبٌ.
٢٦١١ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يُسُّ، وَمَنْ قَرَأَ يُسَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.
٢٦١٢ - وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَجَاحٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ قَرَأَ يُسَ فِي صَدْرِ النَّهَارِ قُضِيَتْ حَوَائِجُهُ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ مُرْسَلًا.

٢٦١٣ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ الْمُرِّي رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ قَرَأَ يُسَ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، فَاقْرَءُوهَا عِنْدَ مَوْتَاكُمْ». رَوَاهُ التَّبِهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٦١٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ حَمَ الْمُؤْمِنِ إِلَى «إِلَيْهِ أَنْتَصِرَ» وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ حِينَ يُصْبِحُ حَفِظَ بِهِمَا حَتَّى يُمِيتَ، وَمَنْ قَرَأَ بِهِمَا حِينَ يُمِيتُ حَفِظَ بِهِمَا حَتَّى يُصْبِحَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٦١٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ حَمَ الدُّخَانِ فِي لَيْلَةٍ أَصْبَحَ يَسْتَغْفِرُ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦١٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ حَمَ الدُّخَانِ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ غُفِرَ لَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦١٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامًا، وَإِنَّ سَنَامَ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ لُبَابًا، وَإِنَّ لُبَابَ الْقُرْآنِ الْمُفَصَّلَ. رَوَاهُ الدَّرَايِمِيُّ.

٢٦١٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لِكُلِّ شَيْءٍ عَرُوسٌ، وَعَرُوسُ الْقُرْآنِ الرَّحْمَنُ». رَوَاهُ التَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٦١٩ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْوَاقِعَةِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ لَمْ تُصِبْهُ قَافَةٌ أَبَدًا»، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِأَمْرِ بَنَاتِهِ يَقْرَأْنَهَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ. رَوَاهُ التَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٦٢٠ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّيِّعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، فَقَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْحَشْرِ، وَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ حَتَّى يُنْسِيَ، وَإِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَاتَ شَهِيدًا، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمَسِّي كَانَ بِتِلْكَ الْمُنْزِلَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّرَايِمِيُّ.

٢٦٢١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ سُورَةَ فِي الْقُرْآنِ ثَلَاثُونَ آيَةً شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى غُفِرَ لَهُ، وَهِيَ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٦٢٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: ضَرَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم خِيَاءَهُ عَلَى قَبْرِ وَهُوَ لَا يَحْسِبُ أَنَّهُ قَبْرٌ، فَإِذَا فِيهِ إِنْسَانٌ يَقْرَأُ سُورَةَ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ حَتَّى خَشَعَتْهَا، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «هِيَ الْمَاعِنَةُ هِيَ الْمُنْجِيَةُ تُنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٢٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُحِبُّ هَذِهِ السُّورَةَ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٦٢٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنهما قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا زُلْزِلَتْ تُعْدِلُ نَصَفَ الْقُرْآنِ، وَقُلُّهُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ تُعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ، وَقُلُّهُ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ تُعْدِلُ رُبْعَ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٢٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: أَقْرِئْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اقْرَأْ ثَلَاثًا مِنْ دَوَابِ الرَّاءِ» فَقَالَ: كَثُرَتْ سِنِّي وَاشْتَدَّ قَلْبِي وَعَلِظَ لِسَانِي، قَالَ: «فَاقْرَأْ ثَلَاثًا مِنْ دَوَابِ حَمٍ». فَقَالَ مِثْلَ مَقَالِهِ، قَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرِئْنِي سُورَةً جَامِعَةً، فَأَقْرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ حَتَّى فَرَعَ مِنْهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أَرِيدُ عَلَيْهَا أَبَدًا، ثُمَّ أَدْبَرَ الرَّجُلُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ الرُّوحُيْلُ» مَرَّتَيْنِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٦٢٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ أَلْفَ آيَةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ؟» قَالُوا: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْرَأَ أَلْفَ آيَةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ؟ قَالَ: «أَمَّا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ أَلْفَهُمُ الشَّكَّارُ؟». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٦٢٧ - وَعَنْ قُرَّةَ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَقُولُهُ إِذَا أُوذِيتُ إِلَى فِرَاشِي. قَالَ: «اقْرَأْ قُلُّ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ؛ فَإِنَّهَا بَرَاءَةٌ مِنَ الشَّرِكِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٦٢٨ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَعَجُزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟» قَالُوا: وَكَيْفَ يَقْرَأُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: «قُلُّهُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ يُعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

٢٦٢٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ

فِي صَلَاتِهِمْ، فَخَتِمَ^(١) بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «سَلُّوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَضَعُ ذَلِكَ؟» فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَقْرَأَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٣٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَحْبَبْتُ هَذِهِ السُّورَةَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. قَالَ: «إِنَّ حُبَّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ مَعْنَاهُ.

٢٦٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، فَقَالَ: «وَجَبَتْ» قُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: «الْجَنَّةُ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٢٦٣٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ كُلَّ يَوْمٍ مِائَتِي مَرَّةً قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مُجِيَ عَنْهُ ذُنُوبٌ خَمْسِينَ سَنَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «خَمْسِينَ مَرَّةً وَلَمْ يَذْكُرْ» إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ.

٢٦٣٣ - وَعَنْهُ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ عَلَى فِرَاشِهِ فَتَنَامَ عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ قَرَأَ مِائَةَ مَرَّةٍ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ لَهُ الرَّبُّ: يَا عَبْدِي ادْخُلْ^(٢) عَلَى يَمِينِكَ الْجَنَّةَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٦٣٤ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ بَنِيَ لَهُ بِهَا قَصْرٌ فِي الْجَنَّةِ. وَمَنْ قَرَأَ عَشْرِينَ مَرَّةً بَنِيَ لَهُ بِهَا قَصْرَانِ فِي الْجَنَّةِ،

(١) قوله: فَيَخْتِمُ: في الركعة الأخيرة بعد الفاتحة من كل صلاة هذه السورة. قاله في «المرفأة» وقال في «العالمگیریة»: ويكره أن يوقت شيئاً من القرآن لشيء من الصلاة. قال الطحاوي والإسبيعي: هذا إذا رآه حتماً واجباً بحيث لا يجوز غيره أو رأى قراءة غيره مكروهة، وأما إذا قرأ لأجل اليسر عليه أو تبركاً بقراءته ﷺ فلا كراهية في ذلك، ولكن يشترط أن يقرأ غيره أحياناً؛ لئلا يظن الجاهل أن غيره لا يجوز. هكذا في «الشيخين».

(٢) قوله: ادْخُلْ: الخ: قال العلماء: وينبغي لمن بلغه في فضائل الأعمال شيء أن يعمل به ولو مرة. وإن كان الحديث ضعيفاً؛ لأنه يعمل به في ذلك اتفاقاً. قاله في «المرفأة».

وَمَنْ قَرَأَهَا ثَلَاثِينَ مَرَّةً بَنِي لَهُ بِهَا ثَلَاثَةُ فُضُوزٍ فِي الْجَنَّةِ * . فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا لَتَكُنُزُنْ فُضُوزُنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٦٣٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا آوَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفَّيْهِ ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا، فَقَرَأَ فِيهِمَا قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَظَاغَ مِنْ جَسَدِهِ، يَبْدَأُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٣٦ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَمْ تَرَ آيَاتِ أَنْزَلْتُ اللَّيْلَةَ لَمْ يَرِ مِثْلُهُنَّ قَطُّ، قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٣٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْجُحْفَةِ وَالْأَبْوَاءِ إِذْ غَشِيَتُنَا رِيحٌ وَظُلُمَةُ شَدِيدَةٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ بِأَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ وَأَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، وَيَقُولُ: يَا عُقْبَةُ تَعَوَّذُ بِهِمَا، فَمَا تَعَوَّذُ بِمِثْلِهِمَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٦٣٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ قَالَ: خَرَجْنَا فِي لَيْلَةٍ مَطَرٍ وَظُلُمَةُ شَدِيدَةٌ تَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [يُصَلِّي لَنَا] فَأَدْرَكْنَاهُ، فَقَالَ: «أَصَلَبْتُمْ؟» فَلَمْ أَقُلْ شَيْئًا، فَقَالَ: «قُلْ»، فَلَمْ أَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: «قُلْ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «قُلْ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْعُقُودَتَيْنِ حِينَ تُمَسِّي وَحِينَ تُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

(١) قوله: لم نفث فيها إنخ: وقال النووي: استحباب النفث في الرقية، وقد أجمعوا على جوازه، واستحبه الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

(٢) قوله: قل أعوذ برب الفلق إنخ: والظاهر أن البسمة فيها ليست من آياتهم، ويوافق ما عليه المحققون من أصحابنا أنها نزلت للفصل بين السور، قاله في المرقاة.

٢٦٣٩ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرَنِي سُرَّةَ هُودٍ أَوْ سُرَّةَ يُونُسَ فَقَالَ: «لَنْ تَقْرَأَ شَيْئًا أَبْلَغَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ قُلِّ أَعُوذُ بِرَبِّ الْقُلُقِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

بَابُ

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَقِلْ^(١) الْقُرْآنَ تَرْيِلًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا^(٢) مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾.

(١) رَقِلَ: (٢) رَقِلَ: (٣) رَقِلَ:

١: قوله: ورتل الخ أي اقرأ على تودة بتبيين الحروف وحفظ الوقوف وإشباع الحركات. قاله في «المعارك».

٢: قوله: فاقروا الخ: أي في الصلاة، والأمر للوجوب أو في غيرها، والأمر للندب ما تيسر عليكم من القرآن، روى أبو حنيفة عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: من قرأ مائة آية في ليلة ثم يكتب من الغافلين، ومن قرأ مائتي آية كتب من القانتين. قاله في «المعارك». وقال في «التفسيرات الأحمدية»: وإن كان المراد بقوله تعالى: فاقروا هو القراءة على سبيل الندب، فاختلفوا في مقدارها، فقل: في كل يوم ثلاث آيات، وقل: مائة، وقل: مائتان، وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ من قرأ كل يوم خمس آية ثم يكتب من الغافلين، ومن قرأ مائة آية يكتب من المطيعين، ومن قرأ مائتي آية لم يخاصم القرآن معه يوم القيامة، ومن قرأ خمس مائة آية يكتب له قنطار من الأجر، وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال: له رسول الله ﷺ اختم في كل شهر مرة، فقال: ازداد طاقة، فقال: في كل عشرين مرة، فقال: ازداد طاقة، فقال: في كل عشرة مرة، فقال: ازداد طاقة، فقال: في كل سبعة أيام، ولا تزد. هكذا في «الحسيني».

وهذا الختم نوعان: نوع يُسمَّى ختم الأحزاب، وهو يقضي الحاجات ويندفع اليلبات، على ما روي عن النبي ﷺ وابتدأته يوم الجمعة من الفاتحة إلى الأنعام، ثم منها إلى يونس، ثم منها إلى طه، ثم منها إلى عنكبوت، ثم منها إلى زمر، ثم منها إلى الواقعة، ثم منها إلى الأخرى. ونوع منه يُسمَّى فمي بشوق يعني في يوم الجمعة من الفاتحة إلى المائة، ثم منها إلى يونس، ثم منها إلى بني إسرائيل، ثم منها إلى الشعراء، ثم منها إلى والصفات، ثم منها إلى القاف، ثم منها إلى الآخر، فكل عرف منه إشارة إلى سورة، وهذا هو المعروف بين الحفاظ في زماننا انتهى. وأورد البخاري هذا في معرض الاستدلال على عدم تحديد في كمية القراءة؛ لأنه عام يشمل الجزء من القرآن وأقل منه وأكثر منه على حسب التيسير، فلا يقضي جزئاً معيناً ولا محدوداً ولا وقتاً محدوداً ولا معيناً، وما أورد فيه من الأحاديث والأخبار لا يدلُّ على تخصيص الكمية في القدر والوقت، فافهم. قاله في «عمدة القاري».

٢٦٤٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهْوٌ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٤١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ، إِنْ غَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٤٢ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُبْسَ مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ نَسِيتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَانَتْ بَلْ نَسِيتُ وَاسْتَذَكِرُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ التَّعَمُّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَزَادَ مُسْلِمٌ: «بِعُقْلِهَا».

٢٦٤٣ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَمْرٍ يُفْرَأُ الْقُرْآنَ ثُمَّ يَنْسَاهُ^(١) إِلَّا لَيْتِي اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَجْذَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٦٤٤ - وَعَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّخَلَفْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٤٥ - وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَتْ^(٢) مَدًّا، ثُمَّ قَرَأَ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» يَمُدُّ بِ«بِسْمِ اللَّهِ» وَيَمُدُّ بِ«الرَّحْمَنِ» وَيَمُدُّ بِ«الرَّحِيمِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٤٦ - وَعَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ مَوْلَى أَبِي مَرْثَدَةَ أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ

(١) قوله: ثم ينساه: أي بالنظر عندنا وبالعيب عند الشافعي أو المعنى: ثم يترك قراءته نسي أو ما نسي. قاله في «المعرفة».

(٢) قوله: كانت مداً إلخ: وفي الحجة يقرأ في الفرض بالترسل حرفاً حرفاً، وفي التراويح بين بين، وفي النفل ليلاً له أن يسرع بعد أن يقرأ كما يفهم، أي بعد أن يعد أقل مد، قال به القراء، وإلا حرم لترك الترتيل المأمور به شرعاً. «الدر المختار» و«رد المحتار» ملغط منها.

سَلَمَةَ عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا هِيَ تَنَعَتْ قِرَاءَةً مُقَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٢٦٤٧ - وَعَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثُمَّ يَقِفُ^(١) ثُمَّ يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ثُمَّ يَقِفُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٤٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَفِينَا الْأَعْرَابِيُّ وَالْعَجَبِيُّ، فَقَالَ: اقْرَءُوا فَكُلُّ حَسَنٍ، وَسَيِّئِيءُ أَقْوَامٌ يُقِيمُونَهُ كَمَا يَقَامُ الْقُدْحُ يَتَعَجَّلُونَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّبِيعِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٦٤٩ - وَعَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ يُلْحُونُ الْعَرَبُ وَأَصْوَاتُهَا، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونُ أَهْلِ الْعِشْقِ وَلُحُونُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ، وَسَيِّئِيءُ بَعْدِي قَوْمٌ يَرْجِعُونَ بِالْقُرْآنِ تَرْجِيعَ الْغَنَاءِ وَالشُّوْجِ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، مَقْتُونَةً قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبُ الَّذِينَ يُعْجِبُهُمْ

(١) قوله: حَرْفًا حَرْفًا أي كان يقرأ بحيث يمكن عد حروف ما يقرأ، والمراد حسن الترتيل والتلاوة على نعت التجويد. قوله في «المرقاة».

(٢) قوله: ثم يقف إلخ: اختلف أرباب الوقف في الوقف على رأس الآية إذا كان هناك تعلق لفظي كما فيها نحن فيه، واستدل بهذا الحديث وعليه الشافعي، وأجاب الجمهور عنه بأن وقفه كان ليبين للسامعين رؤوس الآي، فالجمهور على أن الموصل أول فيها، والخزري على أنه يستحب الوقف عليها بالانفصال. قوله في «المرقاة»: وقال في «العرف الشدي»: ويدل حديث الباب على الوقف على كل آية، ويقل لهذه الأوقاف: أوقاف النبي ﷺ، والوقف على هذه الأوقاف مستحب، وذكر الجزري أن الوقف مستحب وطني، أن وصل الآيات أيضا ثابت عن النبي ﷺ.

(٣) قوله: يرجعون إلخ: الترجيع بالقرآن والأذان بالصوت الطيب إن لم يزد فيه الحروف وإن زاد كره له ولمستمعه. قوله في «الدر المختار»: وقال في «العالمية»: وقراءة القرآن بالترجيع قيل: لا تكره، وقال: أكثر المشايخ تكره ولا غل؛ لأن فيه تشبيها بفعل التشنق حال سقمهم، ولا يظن أحد أن المراد بالترجيع التمثيل فيه المذكور للحن؛ لأن اللحن حرام بلا خلاف، فإذا فرأب الإحسان وسمعه إنسان إن علم أنه أن لقنه الصوت =

شأنهم». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَرَزَيْنٌ فِي كِتَابِهِ.

٢٦٥٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَّا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَنَّيَ^(١) بِالْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٥١ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَّا أَذِنَ لِتَغَنِّي حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٥٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٥٣ - وَعَنْ الْمُبَرِّاءِ بْنِ عَارِبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَبِّتُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٦٥٤ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «حَسَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ؛ فَإِنَّ الصَّوْتِ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٦٥٥ - وَعَنْ ظَاوُسٍ مُرْسَلًا قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ النَّاسِ أَحْسَنُ صَوْتًا لِلْقُرْآنِ وَأَحْسَنُ قِرَاءَةً؟ قَالَ: «مَنْ إِذَا سَمِعْتَهُ يَقْرَأُ رَأَيْتَ أَنَّهُ يَحْشَى اللَّهَ». قَالَ ظَاوُسٌ: وَكَانَ ظَلَقَ كَذَلِكَ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

= لا تدخله الوحشة بلفظه، وإن دخله الوحشة فهو في سعة أن لا يلفظه، فإن كل أمر معروف يتضمن منكراً يسقط وجوبه. كذا في «النوحي» للكردي، إن قرأ بالإلحان في غير الصلاة أن غير الكلمة، ويقف في موضع الرسل أو يصل في موضع الوقف بكراً، وإلا لا يكره. كذا في الأغرائب انتهى. وقال في «أشعة اللامعات»: ترجيع: أدركوا الذين در حلق. وتوَحَّح: بفتح نوحد در مائت كرون.

(١) قوله: يتغنى بالقرآن: قال في «الدر المختار»: وتغنى بالقرآن ولم يخرج بإلحانه عن قدر هو صحيح في العربية مستحسن انتهى. وقال النووي: واختلفوا في القراءة بإلحان، فكرهها مالك ونجسها لجمهور الخروج عنها جاء القراءة له من الخشوع والفهم، وأباحها أبو حنيفة وجماعة من السلف للأحاديث، ولأن ذلك سبب للركة وإثارة

٢٦٥٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: اقْرَأْ عَلَيَّ قُلْتَ اقْرَأْ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ قَالَ فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أُسْمِعَهُ ^(١) مِنْ غَيْرِي فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ سُورَةَ النَّسَاءِ حَتَّى أَتَيْتُ إِلَى هَذِهِ آيَةِ ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﷻ﴾ قَالَ: «حَسْبُكَ الْآنَ» فَالتَقْتُ إِلَيْهِ فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٥٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: جَلَسْتُ فِي عِصَابَةٍ مِنْ ضُعَفَاءِ الْمُهَاجِرِينَ وَإِنَّ بَعْضَهُمْ لَيَسْتَعِيرُ بَعْضُ مِنَ الْعُرِيِّ، وَقَارِئُ يَفْرَأُ عَلَيْنَا إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَكَتَ الْقَارِئُ، فَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: «مَا كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟» قُلْنَا: [يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَ قَارِئُ لَنَا يَفْرَأُ عَلَيْنَا] فَكُنَّا نَسْتَمِعُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ أَمَرْتُ أَنْ أَضِيرَ نَفْسِي مَعَهُمْ» قَالَ: فَجَلَسَ وَسَطْنَا لِيَتَحَدَلَ بِنَفْسِهِ فِينَا، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ: هَكَذَا، فَتَحَلَّقُوا وَبَرَزَتْ وُجُوهُهُمْ لَهُ، فَقَالَ: «أُبَشِّرُوا يَا مَعْشَرَ صَعَالِيكِ الْمُهَاجِرِينَ بِالنُّورِ الثَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَاءِ النَّاسِ يَنْصُفُ يَوْمٌ، وَذَلِكَ خَمْسُ مِائَةِ سَنَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= الحشوية، وإقبال النفوس على استماعه. قلت: قال الشافعي في موضع: أكره القراءة بالألحان، وقال في موضع: لا أكرهها. قال أصحابنا: ليس له فيها خلاف، وإنما هو اختلاف حالين، فحيث كرهها أراد إذا مطَّط وأخرج الكلام عن موضعه بزيادة أو نقص أو مد أو غير ممدود أو إدغام ما لا يجوز إدغامه ونحو ذلك، وحيث أباحها، أراد إذا لم يكن فيها تغير لموضوع الكلام انتهى. وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رضي الله عنه. وأصحابه أنهم كانوا يستحون القرآن بالألحان، وقال محمد بن عبد الحكم: رأيت أبي والشافعي ويوسف بن عمرو يسمعون القرآن بالألحان. قاله في معملته القاري.

(١) قوله: إني أحب أن أسمعه إلخ: استماع القرآن كثوب من فرائده. كذا في «منظومة ابن وهبان». قاله في «الأنشاه» في كتاب الحظوظ والإباحة.

٢٦٥٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَنِي كَعْبٍ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ قَالَ: اللَّهُ سَمَّانِي لَكَ وَقَدْ ذُكِرْتُ عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ. وَفِي رِوَايَةٍ: «اللَّهُ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا قَالَ: وَسَمَّانِي؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَبَكَى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٥٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ». وَفِي أُخْرَى لَهُ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ خِشَافَةً أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ.

٢٦٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَمْ يَفْقَهُ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ». وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالتَّسَائِي عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي كَمِّ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ؟ قَالَ: «فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا»، ثُمَّ قَالَ: «فِي شَهْرٍ» ثُمَّ قَالَ: «فِي عَشْرِينَ» ثُمَّ قَالَ: «فِي خَمْسَ عَشْرَةَ» قَالَ: «فِي سَبْعٍ» ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ مِنْ سَبْعٍ.

(١) قوله: نهى البخ: قال النووي: فيه النهي عن المسافر بالمُصْحَفِ إلى أرض الكفار للعلّة المذكورة في الحديث، وهي خوف أن ينالوه فينتهكوا حرمة، فإن أمنت هذه العلة، بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهر عليهم فلا كراهة، ولا منع عنه حيث لا يعدم العلة هذا هو الصحيح، وبه قال أبو حنيفة والبخاري وآخرون انتهى. وقال الزبيدي في «تجريد الهداية»: اعلم أن المُصْحَفَ حمل أخليت على الجيش الصغير الذي لا يؤمن معه ضياعه، والشافعي معنا في ذلك، وأخذ بالكتابة بإطلافه انتهى. وقال في «نفع المفتي والسائل»: من سافر إلى أرض العدو، وليس له أن يخرج المصاحف إلا في جيش يؤمن عليهم من استيلاء الكفر. قال في «النبين شرح الكنز»: لما فيه من تعريض المُصْحَفِ على الاستخفاف، وهو المراد عن قول النبي ﷺ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ» وذكر الطحاوي أن هذا النهي كان في ابتداء الإسلام حين كانت المصاحف قليلة والقراء قليلين، فيخاف ذهاب بعض القرآن وانتسخ ذلك حين كثرتهم، والأول أصح وأحوط. كذا في «كشف الوفاة».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْمُخَارِيِّ عَنْهُ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي شَهْرٍ» قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ قُوَّةَ حَتَّى قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي سَنَةٍ وَلَا تَرُدْ» عَلَى ذَلِكَ.

٢٦٦١ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَاهِرُ» بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ، وَالْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٦٦٢ - وَعَنْ صُهَيْبٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنْ اسْتَحَلَّ مُحَارَمَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٦٣ - وَعَنْ عُبَيْدَةَ الْمَلِكِيِّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ، لَا تَتَوَسَّدُوا الْقُرْآنَ وَاتْلُوهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ مِنْ آتَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَفْشُوهُ وَتَعَنَّوْهُ وَتَذَبَّرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، وَلَا تَعَجَّلُوا ثَوَابَهُ فَإِنَّ لَهُ ثَوَابًا. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

بَابُ

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاقْرَءُوا^(١) مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾

٢٦٦٤ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنَ حِزَامٍ يَقْرَأُ

(١) قوله: «ولا ترد» على ذلك: قال في «عمدة القاري»: إن النهي عن الزيادة ليس للتحريم، كما أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب انتهى. وتحقيقه في أول هذا الباب، وقال في «العالمية»: أفضل القراءة أن يتدبر في معناه حتى قبل: يكره أن يختم القرآن في يوم واحد، ولا يختم في أقل من ثلاثة أيام تعظيماً له.

(٢) قوله: الجاهر بالقرآن إلخ: الأفضل في قراءة القرآن خارج الصلاة الجهر؛ لأنه مخضرة الملائكة، ويكون فيه طرداً للشيطان، كما في «خزانة الروايات» عن «عقد اللائي»، وفي «عين العلم» ويسر إن خاف الرياء أو نشوئ المصني وإلا فيجهر. قال في «نفع المفتي والسائل»: وقال في «العالمية»: الأفضل في قراءة القرآن خارج الصلاة الجهر.

(٣) قوله: فاقروا إلخ: أي من أنواع القراءات. «مراجعة» منقطع منه.

سُورَةُ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَوَهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ بِهَا، فَكِدْتُ أَنْ أُعْجَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ فَجِئْتُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرْسِلُهُ أَقْرَأُ فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلْتُ» ثُمَّ قَالَ لِي: «اقْرَأْ» فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلْتُ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْمُسْلِمِ.

٢٦٦٥ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ خِلَافَهَا فَجِئْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ، فَقَالَ: «يَا كَلَامًا مُحْسِنٌ، فَلَا تَحْتَلِفُوا فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٦٦ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي، فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سَوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سَوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَا، فَحَسَنَ شَأْنُهُمَا، فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَدْ عَشَيْتَنِي

١٠ قوله: عن سبعة أحرف إلخ: ويجوز بالروايات السبع، بل يجوز بالعشر أيضًا، كما نص عليه تاجر الأصول، لكن الأولى أن لا يقرأ بالغرابة عند العوام صيانة لدينهم، أي بالروايات الغريبة والإمالات؛ لأن بعض السفهاء يقولون ما لا يعمنون، فيقعون في الإثم والشقاء، ولا ينبغي للأئمة أن يحملوا العوام على ما فيه نقصان دينهم، ولا يقرأ عندهم مثل قراءة أبي جعفر وابن عامر وعلي بن حمزة والكسائي صيانة لدينهم، فلمعهم يستخفون أو يضحكون وإن كان كل الفراءات والروايات صحيحة فصيحة، ومشايخنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم انتهى. من «التراخانية» عن فتاوى الحجة، هكذا في «الدر المختار» و«رد المحتار».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هُوَ وَاللَّهُ خَيْرٌ فَلَمْ يَزَلْ أَبُو بَكْرٍ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي
لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَتَتَبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعَهُ مِنَ الْعُسْبِ وَاللَّخَافِ
وَصُدُورِ الرِّجَالِ حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُرَيْسَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهَا
مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ) حَتَّى خَاتِمَةَ بَرَاءةَ. فَكَانَتْ
الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتِهِ ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

قوله ﷺ كان يأمر بكتابه، ولكنه كان مفروقاً في الرقاع ونحوها، وإنما أمر النصبين بنسخها من مكان إلى مكان
مختصاً، وكان ذلك بسزلة أوراق ووجبت في بيت رسول الله ﷺ، فيها القرآن منشراً، فجمعها جامع، وربطها بخيوط
حتى لا يضيع منها شيء. كذا في «الإتقان». أمر فاف، وعمدة القاري * ملقط منها.

(١) قوله: «صدور الرجال»: لأنهم كانوا يبدرون عن تأليف معجز ونظم معجوز، وقد شاهدوا تلاوته من النبي ﷺ
عشرين سنة، فكان تزوير ما ليس منه مأموماً، وإنما كان الخوف من ذهاب شيء من صحيحه، قاله في «المرفأة».

(٢) قوله: «لم أجدها إلخ»: هذا يدل على أن زيداً * كان لا يكتفي بمجرد وجدانه مكتوباً حتى يشهده من تلقاه سماعاً
مع كون زيد كان يحفظه، فكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط. قال السخاوي في «جمال القراء»: المراد أنها يشهدان
على أن ذلك المكتوب كُتِبَ بين يدي رسول الله ﷺ، أو المراد يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها
القرآن. قال أبو شامة: وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كُتِبَ بين يدي النبي ﷺ لا من مجرد اللقط. كذا في
«المرفأة».

(٣) قوله: «لقد جئتكم إلخ»: وإن آخر سورة براءة لم يوجد إلا مع أبي خريسة بن ثابت، فقال: اكتبوها، فإن رسول الله
ﷺ جعل شهادته شهادة رجلين، فكتب وإن عمر أتى بأية الرجم فلم يكتبها؛ لأنه كان وحده انتهى. والحاصل: أنهم
ما جمعوا إلا بعد ما ثبت عندهم بالدليل القطعي لفظه، وبالدليل القطعي كتابته. قاله في «المرفأة».

(٤) قوله: «فكانت الصحف إلخ»: ويكره أن يقرأ منكوشاً، بأن يقرأ في «الثانية سورة أعلى ما قرأ في الأولى» لأن ترتيب
السور في القراءة من واجبات التلاوة، وإنما يجوز لتيسار تعليم الإبلان ختم. قال في «شرح المعنى»:
وفي «تولوا الجيدة»: من يختم القرآن في الصلاة إذا فرغ من الموعودتين في الركعة الأولى يركع، ثم يقرأ في الثانية بالتأخذه
وشيء من سورة البقرة؛ لأن النبي ﷺ قال: خير الناس أخاك المرتحل أي الخاتم المفتتح «الدر المختار» وورد
«المختار» ملقط منها.

٢٦٧١ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ حُدَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ، وَكَانَ يُعَازِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ إِزْمِينَةَ وَأَذْرَبِجَانَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَأُفْرِغَ حُدَيْفَةَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَذِلَّكَ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ تَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ تَرُدُّهَا إِلَيْكَ.

فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ هِشَامٍ، فَتَسَخُّوْهَا فِي الْمَصَاحِفِ. وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرُّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَأَكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ. فَفَعَلُوا حَتَّى إِذَا تَسَخَّرُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ، رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ^(١) إِلَى كُلِّ أَقْصَى بِمُصْحَفٍ مِمَّا تَسَخَّرُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ.^(٢)

(١) قوله: وأرسل إلى كل أقط بمصحف إلخ: الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان: أن جمع أبي بكر كان الحثية أن يذهب من القرآن شيء لذهاب حلقه، لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمعه في صحائفه مرتباً لأيات سورة على ما وقفهم عليه النبي ﷺ، فكان غرض الصديق جمع القرآن بجميع أحرفه ووجوهه التي نزل بها، وذلك على لغة قريش وغيرها، وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءات حين فروقوا بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك بعضهم إلى تحطئة بعض، فخشى من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجاً بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسع في قرائته بلغة غيرهم دفعا للحرص والمشفقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت، فاقتصر على لغة واحدة، فكان غرض عثمان تجريد لغة قريش من تلك القراءات، فجمع أبي بكر غير جمع عثمان «مراقبة» ملتقط منه.

(٢) قوله: أن يحرق: وقال أصحابنا الحنفية: إن المصحف إذا بقي بحيث لا يتفجع به يدفن في مكان طاهر بعيد عن وطن الناس. قاله في «عمدة القاري» ويؤيده ما رواه ابن أبي داود عن بعض آل أبي طلحة أنه قال: دفن عثمان المصاحف بين القبر والمعبر، وأما الإحراق فذكر عبد الرزاق أن إبراهيم كرهه، وقال سائر القاري: والقياس على فعل عثمان -

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأُخْبِرَنِي خَارِجَةُ بِنْتُ زَيْدٍ بِنْتُ ثَابِتٍ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: فَقَدْتُ آيَةَ مِنَ الْأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا الْمُصْحَفَ قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا، فَالْتَمَسْنَاهَا فَوَجَدْنَاهَا مَعَ خُرَيْمَةَ بِنْتِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ عَمَّنِ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ، فَالْحَقَّقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الْمُصْحَفِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٦٧٢ وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (في القرآن ٢٢) قَالَ: قُلْتُ لِعُثْمَانَ مَا حَمَلَكُمُ أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى الْأَنْقَالِ وَهِيَ مِنَ الثَّمَانِي، وَإِلَى بَرَاءَةَ وَهِيَ مِنَ الْيَمِينِ، فَقَرَنْتُمْ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ تَكْتُبُوا بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَوَضَعْتُمُوهَا فِي السَّيْعِ الطَّوْلِ، مَا حَمَلَكُمُ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ عُثْمَانُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يَأْتِي عَلَيْهِ الرَّمَانُ، وَهُوَ تَنْزِيلُ عَلَيْهِ السُّورُ ذَوَاتُ الْعَدَدِ، فَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ دَعَا بَعْضَ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ، فَيَقُولُ: لَضَعُوا هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُدْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا.

- لا محذور؛ لأن حسبه كان بما ثبت أنه نُسب من القرآن أو ما اختلط به الاختلاط لا يقبل الانفكاك، وإنما اختار الإحراق؛ لأنه يزيل الشك في كونه ترك بعض القرآن؛ إذ لو كان قراءاً لم يجوز مسلم أنه يحرقه، ويدل عليه أنه لم يصر بحفظ رمده من الوقوع في النجاسة بناءً على عدم اعتبار الاستحالة، كما قال به الشافعية، والكلام الآن فيها هو الثالث قطعاً انتهى. قلت: قمع وجود الفرق وحصول ظاهر الإهانة يتعين التدفن، وقال في دفع المفتي والسائل: أن الرسائل التي يستغنى عنها وفيها اسم الله تحرق، ثم تلقى في له الكثير أو تدفن في أرض طيبة. كذا في انصباح الاحتساب، ولناس عنه غافلون، فإنهم عند ما يستغنون من الرسائل بخرقونه وبشرونها في الطريق والنجاسات، ولا يبالون في ذلك انتهى.

وفي «الذخيرة»: المصحف إذا صار خلقاً وتعدت القراءة منه لا يمرق بالنار إليه أشار عمده، وبه تأخذ، ولا يكره دفته، وشيخي أن يلف بخرقه ظاهرة ويلحد له؛ لأنه لو شق ودفن يحتاج إلى إهالة التراب عليه، وفي ذلك نوع تحقير (لا إذا جعل فوقه سقف، وإن شاء غسبه بالماء أو وضعه في موضع طاهر لا تنصل إليه يد محدث، ولا غبار ولا قدر تحضيا لكلام الله عز وجل). قاله في «رد المحتار».

١١ قوله: عنه الخ: وذكره في «مجمع الزوائد».

وَإِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ يَقُولُ: «صَعُوا هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا» وَكَانَتْ الْأَنْفَالُ مِنْ أَوَائِلِ مَا أُتِرَتْ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ بَرَاءَةً مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ قِصَّتَهَا شَبِيهَةً بِقِصَّتِهَا، فَقُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أَنَّهَا مِنْهَا، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَرَرْتُ بَيِّنَتَهُمَا، وَلَمْ أَكْتُبْ بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَوَضَعْتُهَا فِي السَّعِيعِ الطَّوِيلِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٦٧٣ - وَعَنْهُ رحمته كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعْرِفُ خَاتِمَةَ السُّورَةِ حَتَّى تُنْزَلَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

١: قوله: لا يعرف خاتمة السورة حتى تنزل إنج: اختلفوا فيه على أقوال تسعة: ولكل وجهة هو موليها، فاختار الشافعي أنها آية من سورة الفاتحة، بل ومن كل سورة، ومذهب متقدمي أصحابه أنها ليست آية من القرآن، أنها أنزلت للفصل بين السور، واختار المتأخرون من أصحابنا أنها آية من القرآن أنزلت للفصل، لكن لا من سورة. وفرعوا عليه أن من لم يقرأ بسملة في صلاة التراويح في تمام القرآن مرة واحدة أيضًا لا تتأدى سنة، وهذا هو الأصح، كما حققه الفتازي في «حواشي الكشاف» والزبيعي في «نصب الرأية لأحاديث الهداية» وغيرهما. قاله «في السعاية»، وقال في «البنية»: تفصيله: أن الكلام في التسمية على وجهه الأول: في كونها عن القرآن أم لا. والثاني: أنها من الفاتحة أم لا؟ والثالث: أنها من أول كل سورة أم لا؟.

أما الأول، فالصحيح من مذهب أصحابنا أنها من القرآن؛ لأن الأمة اجتمعت على أن ما كان مكتوبًا بين يدي النبيين بقلم النوح، فهو من القرآن، والتسمية كذلك، وكذلك روى السلي عن محمد، فقال: قلت لمحمد: التسمية آية من القرآن؟ فقال: ما بين يدي النبيين كله من القرآن، كذا روى الجصاص عن محمد أنه قال: التسمية من القرآن، أنزلت للفصل بين السور، والبداية منها بركاء، وليست بآية من كل واحدة منها. وينبني على هذا أن فرض القراءة يتأذى بها عند أبي حنيفة إذا قرأها على قصد القراءة دون الثناء؛ لأنها آية من القرآن.

وقال بعض أصحابنا: لا يتأذى؛ لأن في كونها آية ثمة احتمال، فإنه روي عن الأوزاعي أنه قال: ما أنزل الله تعالى في القرآن بسم الله الرحمن الرحيم إلا في سورة النحل وحدها، وليست بآية ثمة، وإنها الآية في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ بِشَاكِرِينَ﴾ (النمل: ٢٠) فوقع الشك في كونها آية ثمة فلا يجوز بالشك، ولذا يحرم على الجلب والحائض والنفساء قرائتها على قصد القرآن. أما على قول الكرخي فظاهرها لأن ما دون الآية محرم عليهم، وكذا على رواية الضحاوي: لاحتمال كونها آية ثمة، فيحرم عليهم قرائتها احتياطًا التمس.

الرَّحِيمِ، فَإِذَا نَزَلَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَرَفَ أَنَّ السُّورَةَ قَدْ حَتَمَتْ وَاسْتَقْبَلَتْ أَوْ
ابْتَدَأَتْ سُورَةً أُخْرَى. رَوَاهُ الْبَزَّازُ بِإِسْنَادَيْنِ، رِجَالُ أَحَدِهِمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ.

٢٦٧٤ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَعْرِفُ فَضْلَ السُّورَةِ
حَتَّى ^(١) يُنَزَّلَ عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٦٧٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثُونَ آيَةً
شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى غُفِرَ لَهُ وَهِيَ سُورَةُ ^(٢) تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

= وقال في «عمدة القاري»: قال الطحاوي: لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الجهر بالبسملة ثبت أنها ليست من
القرآن، ولو كانت من القرآن لوجب أن يجهر بها، كما يجهر بالقرآن سواها، فلا يرى أن بسم الله الرحمن الرحيم التي في
«النمل» يجب أن يجهر بها كما يجهر بغيرها من القرآن؛ لأنها من القرآن، وثبت أن يخافت بها كما يخافت بالنعوذ
والافتتاح وما أنبئها، وقد رأيناها أيضًا مكتوبة في فواتح السور في المصحف في فاتحة الكتاب وفي غيرها، ولو كانت
في غير فاتحة الكتاب ليست بآية ثبت أيضًا أنها في فاتحة الكتاب ليست بآية.

وأما الثاني والثالث فمذهبينا ومذهب الجمهور أنها ليست آية من سورة لا من الفاتحة، ولا من غيرها وعند الشافعي آية
من الفاتحة قولاً واحداً، ومن كل سورة في قول منهور عنه. قاله في «السعاية»، فإن قلت: لو لم تكن من أول كل سورة لما
قرأها النبي صلى الله عليه وسلم بالكثرة. قلت: لا نسلم أنه يبدل على أنها من أول كل سورة، بل يدل على أنها آية منفردة، والدليل على ذلك ما
ورد في حديث بدء الوحي فجاءه الملك، فقال له: اقرأ، فقال: ما أنا بقاري؛ ثلاث مرات، ثم قال له: اقرأ باسم ربك الذي
خلق، فلو كانت البسملة آية من أول كل سورة لقال: اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم «اقرأ باسم ربك». ويدل على ذلك أيضًا ما
رواه أصحاب السنن الأربعة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى غُفِرَ لَهُ، وَهِيَ بَارَكَ
الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ. وقال الترمذي: حديث حسن، ورواه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه وحاكم في مستدركه، ولو
كانت لبسملة من أول كل سورة لانتحتها صلى الله عليه وسلم بذلك، ذكره في «عمدة القاري».

(١) قوله: حتى ينزل المنع: قال في «المراقبة»: يتعلق به أصحابنا حيث قالوا: إن البسملة آية نزلت لنقص، وظاهر
الحديث أن الإنزال مكرر، ولا محذور فيه، بل يدل على شرفها ككثر نزول الفاتحة على قول.

(٢) قوله: وهي تبارك الخ: وجه الاستدلال به أن هذه السورة ثلاثون آية بدون البسملة بلا خلاف بين العادين، وأيضاً
فافتتاحه بقوله: «تبارك الذي بيده الملك» دليل على أن البسملة ليست منها. قاله في «النباية».

وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَافِظُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَصَحَّحَهُ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

٢٦٧٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى رضي الله عنه فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ قُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَقُلْ لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةٌ هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَالَ: ^(١) «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هِيَ السَّبْعُ» ^(٢) الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ^(٣) «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» رضي الله عنه قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» رضي الله عنه قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: «مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ» رضي الله عنه قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي، وَقَالَ مَرَّةً: قَوَّضَ إِلَيَّ عَبْدِي.

(١) قوله: قال: الحمد لله رب العالمين إلخ: دل على عدم كون التسمية جزءاً من السورة فتدبر في قوله تعالى: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ دلالة ظاهرة. قاله في «العين إعلاء الشُّن».

(٢) قوله: هي السبع المثاني: ولو كانت البسملة آية منها لكانت ثماناً؛ لأنها سبع آيات بدون البسملة. قاله في «البيان».

(٣) قوله: قال العبد: الحمد لله رب العالمين إلخ: قال ابن عبد البر: هذا حديث قد رفع الإشكال في سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من القامعة، وهو نص لا يحتمل التأويل، ولا أعلم حديثاً في سقوط البسملة أبين منه. قلت: وجه التمسك به أنه ابتداء القسمة بـ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ دون البسملة، فهو كانت منها لابتدأ بها، وأيضاً فقد جعل النصف «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ» فيكون ثلاث آيات لله تعالى في الثناء عليه، وثلاث آيات للعبد، وآية بينها، وفي جعل التسمية منها إبطال هذه القسمة فيكون باطلاً.

وأيضاً أنه قال: يقول العبد: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» إلى آخرها، ثم قال: هؤلاء لعبد. هكذا ذكره أبو داود والنسائي بإسنادين صحيحين، وهو جمع، فيقتضي ثلاث آيات، وعلى قول الشافعي يكون اثنين، وللبارئ أربع ونصف، إذا لم يعدوا «أَتَسَبَّحُهُمْ» آية، وإن عدوها آية تصبح ثمان آيات، وهذا كله خلاف تصريح الحديث بالنصف، والمراد بالصلاة القراءة. قاله في «البيان».

فَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ^(الفاتحة: ٤) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٦﴾ قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٧٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ (الفاطمة: ١٦١) فِي حَدِيثِ الْوَحْيِ ثُمَّ أُرْسِلَنِي، فَقَالَ: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝﴾ الْحَدِيثُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٧٩ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (العلل: ١-٥) عَنْ مَرَّةٍ عَلَى قَاصٍ يَقْرَأُ ثُمَّ يَسْأَلُ^(١)، فَاسْتَرْجَعَ ثُمَّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلَيْسَ أَلَّا اللَّهُ بِهِ فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ أَقْوَامٌ يَقْرءُونَ الْقُرْآنَ يَسْأَلُونَ بِهِ النَّاسَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٦٨٠ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ (١) عَنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ يَتَأَكَّلُ بِهِ النَّاسُ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ عَظِيمٌ لَيْسَ عَلَيْهِ لَحْمٌ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

(١) قوله: ثم يسأل الخ: وفي «البحر»: كره بعض المشايخ التصديق على الذي يقرأ القرآن في الأسواق زجراً له.

كِتَابُ الدَّعَوَاتِ^(١)

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَجِيبْ^(٢) دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾ وَقَوْلُهُ:

(البقرة: ١٨٦)

﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾

(غافر: ٦٠)

٢٦٨١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلْ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمِّي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَابْنُ خَارِيزٍ أَقْصَرُ مِنْهُ.

٢٦٨٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي اخْتَدْتُ عِنْدَكَ عَهْدًا لَنْ تُخْلِفَنِيهِ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ آذَيْتُهُ شَتَيْتُهُ لَعَنْتُهُ جَلَدْتُهُ فَاجْعَلْهَا^(٣) لِي صَلَاةً وَزَكَاةً وَقُرْبَةً

(١) قوله: الدعوات: قال النووي: أجمع أهل الفتاوى في الأمصار في جميع الأمصار على استحباب الدعاء، ودليلهم ظهور القرآن والسنة، والأخبار الواردة عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. قاله في «المراقبة».

(٢) قوله: أجيب: إلخ: المراد بإجابة الدعوة أن يقول الرب: لييك عبيد، وذلك يكون في أول الوقت حين الدعوة، وهو موجودة لكن مؤمن، لا أن المراد إعطاء النية وقضاء الحاجة؛ إذ ليس ذلك، ولا سؤاله مذكور في الآية، ألا ترى أن المُشَاقِّ الذين لا يريدون ديناً ولا دنياً يدعون الله تعالى لا مقطوعة ولا ممنوعة، ولا يطلبون منه شيئاً سواه، ولو سلم ذلك، فنقول: إنها يؤخر استجابته؛ لأنه ربما يحبه فيؤخر إعطاء مراده؛ ليدعوه فيسمع صوته، كما روي عن يحيى بن سعيد أنه قال: رأيت رب العزة في المنام، فقلت: يا رب كم أدعوك فلم تستجب دعائي، فقال: يا يحيى! إني أحب أسمع صوتك.

وربما يكون يفقد شرائط القبول، وهي أكل الحلال وصدق المشاق، وغير ذلك من الشرائط المحببة المذكورة في الأخبار والآثار، أو لأنه فضل والفضل مقيد بالمشيئة على ما قبل: إن الفضل بيده يؤتيه من يشاء أو لأنه إنها يدعو ما هو خير له، ويجوز أن يكون خيريته عند الله تعالى في عدم استجابة دعائه، أو لأن استجابة الدعاء قد يكون بقبول ذلك الدعاء بعينه، وقد يكون برده بنية كانت عليه في الدنيا عوضه، وقد يكون برفع درجته في الآخرة عوضه، كما جاء في الخبر الصحيح أو لأن كلمة «إذا» للإهمال، وهو يلزم الجزئية، هكذا ذكروا. قاله في «التفسيرات الأحمدية».

(٣) قوله: فاجعلها إلخ: فالتة لمن دعا على أحد أن يدعو له جبراً لفعله. قاله في «المراقبة».

تَقَرَّبُهُ بِهَا إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٨٣ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلَا^(١) يَقُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلْيَغْزِمَ مَسْأَلَتُهُ، إِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَلَا مُكْرِهَ لَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٨٤ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ وَلَكِنْ لِيَغْزِمَ وَلْيُعْظِمِ الرَّغْبَةُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاطَاهُ شَيْءٌ أَعْظَاهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٨٥ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْعُوا اللَّهَ وَأَنْتُمْ مُؤْمِنُونَ بِالْإِجَابَةِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ دُعَاءَ مَنْ^(٢) قَلْبُ غَافِلٍ لَآ إِلَهَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٨٦ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةٍ رَجِمَ مَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ^(٣) قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِسْتِعْجَالُ؟ قَالَ: «يَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ وَقَدْ دَعَوْتُ فَلَمْ أَرِ يُسْتَجَابْ لِي، فَيَسْتَحْسِرُ عِنْدَ ذَلِكَ وَيَدْعُ الدُّعَاءَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٨٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَوْلَادِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَمْوَالِكُمْ، لَا تُؤَافِقُوا مِنَ اللَّهِ سَاعَةً يُسْأَلُ فِيهَا عِظَاءُ، فَيَسْتَجِيبُ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: فلا يقل إلخ: وقال النووي: ومعنى الحديث استحباب الجزم في الطلب وكراهة التعليق على المشيئة.

(٢) قوله: من قلب غافل إلخ: رجل دعا بدعاء وقلبه ساه، فإن كان دعاؤه على الرقة فهو أفضل، وكذا لو كان لا يمكنه أن يدعو إلا وهو ساه، فالدعاء أفضل من ترك الدعاء. كذا في فتاوى قاضي خان. قاله في «المالكية».

(٣) قوله: ما لم يستعجل إلخ: وقال النووي: فيه أنه ينبغي إدامة الدعاء، ولا يستطع الإجابة، وقال الكرمانى: هنا شرط الاستجابة عدم العجلة وعدم القول أي قوله: «دعوت فلم يستجب لي». قاله في «عمدة القاري». وقال علي القاري: إن الإجابة على أنواع منها تفصيل عين المطلوب في الوقت المطلوب، ومنها وجوده في وقت آخر لحكمة اقتضت تأخيرها، ومنها دفع شر بدله أو إعطاء خير آخر خير من مطلوبه، ومنها إداره ليوم يكون أخرج إلى ثوابه.

٢٦٨٨ - وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٦٨٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ مِثْلُ الْعِبَادَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٦٩١ - وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزِدُّ الْقَضَاءُ إِلَّا الدُّعَاءَ وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا الْبِرُّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ فَعَلَيْكُمْ - عِبَادَ اللَّهِ - بِالدُّعَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

٢٦٩٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْعُو بِدُعَاءٍ إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ أَوْ كَفَّ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهُ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ، إِمَّا أَنْ يُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدْخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا». قَالُوا: إِذَا كُثِرَ؟ قَالَ: «اللَّهُ أَكْثَرُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٦٩٥ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُسَالَ، وَأَفْضَلُ الْعِبَادَةِ انْتِظَارُ الْفَرَجِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَعْصَبْ عَلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ فُتِحَ لَهُ مِنْكُمْ بَابُ الدُّعَاءِ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ، وَمَا سُئِلَ اللَّهُ شَيْئًا يَعْني أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ الْعَاقِبَةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهُ لَهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ وَالْكَرْبِ فَلْيَكْثِرِ الدُّعَاءَ فِي الرَّخَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٩ - وَعَنْ مَالِكِ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ بِطُحُونٍ^(١) أَكْفَكُم وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَلُوا اللَّهَ بِطُحُونٍ أَكْفَكُم وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا، فَإِذَا فَرَعْتُمْ فَامْسَحُوا بِهَا وُجُوهَكُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٧٠٠ - وَعَنْ سَلْمَانَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صَفَرًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّبِهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٧٠١ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ^(٢)

(١) قوله: بطون أكفكم إلخ: والأفضل في الدعاء أن يسط كفيه بينهما فرجة، وإن فلت ولا يضع إحدى يديه على الأخرى. فإن كان في وقت عذر أو برد شديد، فأشار بالمسحة قام مقام بسط كفيه، وعن محمد بن الحنفية قال: الدعاء أربعة: دعاء رغبة، ودعاء رهبة، ودعاء نضرع، ودعاء خفية. ففي دعاء الرغبة يجعل بطون كفيه نحو السماء، وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه إلى وجهه كالمستغيث من الشر، وفي دعاء النضرع يبعد الخنصر والبنصر، ويحلق الإبهام والوسطى، ويشير السبابة. ودعاء الخفية ما يفعله السر في نفسه. كذا في «مجموع الفتاوى» ناقلًا عن شرح انسخسي لمختصر الحاكم الشهيد في «باب قيام الفريضة». كذا في «العمالمكية».

(٢) قوله: بياض إبطيه وفي رواية حذو منكبيه، وفي رواية ما زاد رسول الله ﷺ على هذا يعني إلى الصدر أي مرة =

إِبطِيه. رَوَاهُ النَّبِيهِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكُبْرَى».

٢٧٠٢ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ يَجْعَلُ إِصْبَعِيهِ جِذَاءَ مَنْكَبَيْهِ وَيَدْعُو». رَوَاهُ النَّبِيهِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكُبْرَى».

٢٧٠٣ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: الْمَسْأَلَةُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَدَّوْ مَنْكَبَيْكَ أَوْ نَحْوَهُمَا، وَالِاسْتِغْفَارُ أَنْ تُشِيرَ بِأَصْبَعٍ^(١) وَاحِدَةٍ، وَالِإِيتِهَالُ أَنْ تَسُدَّ يَدَيْكَ جَمِيعًا. وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: وَالِإِيتِهَالُ هَكَذَا، وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَجَعَلَ ظُهُورَهُمَا مِمَّا بَلَى وَجْهَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٧٠٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ يَقُولُ: إِنْ رَفَعْتُمْ أَيْدِيَكُمْ يَدْعَا، مَا زَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذَا، يَعْنِي إِلَى الصَّدْرِ^(٢). رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٧٠٥ - وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَحْطِطْهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٠٦ - وَعَنْ السَّائِسِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا رَفَعَ يَدَيْهِ وَمَسَحَ^(٣) وَجْهَهُ يَدَيْهِ. رَوَاهُ النَّبِيهِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكُبْرَى».

= يدعو ويرفع يديه إلى الصدر، وأخرى يرفعها حتى يرى بياض إبطيه أو حدو منكبيه هذه الثانية في الاستسقاء ونحوه من شدة انبلاء والأذن في غيره «مرفاة» ملتقط منه.

(١) قوله: بإصبع واحدة إلخ: وقال في «العالمگیری»: في «باب الاستسقاء»: ثم عند الدعاء إن رفع يديه نحو السماء فحسن، وإن ترك ذلك، وأشار بإصبعه السبابة فحسن، وكذا الناس يرفعون أيديهم أيضاً؛ لأن السنة في الدعاء بسط اليدين، كذا في «المضمرات».

(٢) قوله: يعني إلى الصدر: والمعتمد أن يرفع يديه عند الدعاء بخذ، صدره. كذا في «اللقبة». قاله في «العالمگیری».

(٣) قوله: ومسح وجهه إلخ: وقال في «العالمگیری»: ومسح الوجه باليدين إذا فرغ من الدعاء، قيل: ليس بشيء وكثير من مناجاة الله. اعتبروا ذلك، وهو الصحيح، وبه ورد الخبر. كذا في «الغاشية».

٢٧٠٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَجِيبُ الْجَوَامِعَ مِنَ الدُّعَاءِ، وَيَدْعُ مَا سِوَى ذَلِكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٧٠٨ - وَعَنْ أَبِي السَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ يَظْهَرُ الْغَيْبُ مُسْتَجَابَةً، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ، كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٠٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَسْرَعَ الدُّعَاءُ إِبْجَابَهُ دَعْوَةُ غَائِبٍ لِغَائِبٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٧١٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَمْسُ دَعَوَاتٍ يُسْتَجَابُ لَهَا: دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ حَتَّى يَنْتَصِرَ، وَدَعْوَةُ الْحَاجِّ حَتَّى يَصْدَرَ، وَدَعْوَةُ الْمُجَاهِدِ حَتَّى يَقْعُدَ، وَدَعْوَةُ الْمَرِيضِ حَتَّى يَبْرَأَ، وَدَعْوَةُ الْأَخِ لِأَخِيهِ يَظْهَرُ الْغَيْبُ». ثُمَّ قَالَ: «وَأَسْرَعُ هَذِهِ الدُّعَوَاتِ إِبْجَابُهُ دَعْوَةُ الْأَخِ يَظْهَرُ الْغَيْبُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «الدُّعَوَاتِ الْكُبْرَى».

٢٧١١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمْ، الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَالصَّائِمُ حِينَ يُفْطِرُ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ يَرْفَعُهَا فَوْقَ الْغَمَامِ وَتُفْتَحُ لَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَيَقُولُ الرَّبُّ: وَعِزِّي لِأَنْصُرَنَّكَ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧١٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ لَا تَكُنْ فِيهِنَّ، دَعْوَةُ الْوَالِدِ وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٧١٣ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْعُمْرَةِ فَأَذِنَ لِي وَقَالَ: «لَا تَنْسَنَا يَا أُخَيَّ مِنْ دُعَائِكَ» فَقَالَ كَلِمَةً مَا يَسْرُنِي أَنْ لِي بِهَا الدُّنْيَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَانْتَهَتْ رَوَايَتُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَا تَنْسَنَا».

٢٧١٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَسْأَلَنَّ أَحَدُكُمْ رَبَّهُ حَاجَتَهُ كُلَّهَا حَتَّى يَسْأَلَ شَيْعَ نَعْلِهِ إِذَا انْقَطَعَ» زَادَ فِي رِوَايَةٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ مُرْسَلًا حَتَّى يَسْأَلَ الْمِلْحَ وَحَتَّى يَسْأَلَ شَيْعَ نَعْلِهِ إِذَا انْقَطَعَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧١٥ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا قَدَعًا لَهُ بَدَأَ بِنَفْسِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

باب ذكر الله عز وجل والتقريب إليه

وَقَوْلِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلْيَذْكُرِ اللَّهُ أَكْبَرُ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ

تَظْمِنُ الْقُلُوبُ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾
(البقرة: ١٠٢) (البقرة: ٢٨٥) (البقرة: ١٠٢)

٢٧١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَمَرَّ عَلَى جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ جُمُذَانُ، فَقَالَ: «سِيرُوا هَذَا جُمُذَانُ، سَبَقَ الْمُفْرَدُونَ». قَالُوا: وَمَا الْمُفْرَدُونَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الذَّاكِرُونَ» اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧١٧ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ، وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧١٨ - وَعَنْ مَالِكٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «ذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْعَافِيَيْنِ كَالْمَقَاتِلِ خَلْفَ الْمَارِّينَ، وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْعَافِيَيْنِ كَعُصْنِ أَحْضَرَ فِي شَجَرِ يَابِسٍ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَثَلُ الشَّجَرَةِ الْحُضْرَاءِ فِي وَسْطِ الشَّجَرِ وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْعَافِيَيْنِ مَثَلُ مُصْبَاحٍ فِي بَيْتٍ مُطْلِمٍ، وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْعَافِيَيْنِ يُرِيهِ اللَّهُ مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ حَيٌّ، وَذَاكِرُ

اللَّهُ فِي الْغَافِلِينَ يُغْفِرُ لَهُ بِعَدَدِ كُلِّ فَصِيحٍ وَأَعْجَمٍ. وَالْقَصِيحُ بَنُو آدَمَ، وَالْأَعْجَمُ الْبَهَائِمُ. رَوَاهُ رَزِينٌ.

٢٧١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنهما قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْعُدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَعَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ كُلِّ عَبْدٍ بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: وإن ذكرني في ملا الخ: اختلفوا في جواز الذكر بالجهر، فمنهم من منعه مطلقاً، ومنهم من جوزه مطلقاً، ومنهم من فصل كصاحب «الفتاوى الخيرية»، فقال: إن كان الجهر مفرطاً منع عنه وإلا جاز نعم، السر أفضل من الجهر لكنه أمر آخر، وهذا هو المعتمد عند محققي أصحابنا، وإن كان بعض أصحابنا الحنفية قد منعوا الجهر مطلقاً، قاله مولانا محمد عبث الحلي النلكوي في حاشية «الحصن». وقال في «رد المحتار»: أقول: اضطرب كلام صاحب «البرازية» في ذلك، فخاراً قل: إنه حرام، وتارة قل: إنه جائز. وفي «الفتاوى الخيرية» من الكراعية والاستحسان: جاء في الحديث ما يقتضي طلب الجهرية نحو: وإن ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منهم. رواه الشيخان، وهناك أحاديث اقتضت طلب الإسرار.

والجمع بينهما: بأن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، كما جمع بذلك بين أحاديث الجهر والإخفاء بالقراءة، ولا يعارض ذلك حديث خير الذكر الخفي؛ لأنه حيث خيف الرياء أو تأذي المصلين أو انبهاهم، فإن خلا ما ذكر، فقال بعض أهل العلم: إن الجهر أفضل؛ لأنه أكثر عملاً، وتعدى قاعدته إلى السامعين ويوقف قلب الذاكر، فيجمع عمداً إلى الفكر ويصرف سمعه إليه، ويترك النوم ويزيد النشاط، ملتحفاً. ونظام الكلام هناك فراجع، وفي «حاشية الحموي» عن الإمام الشعراني: أجمع العلماء سلفاً وخلفاً على استحباب ذكر الجماعة في المساجد وغيرها إلا أن يشوش جهرهم على نائم أو مصل أو قارئ.

(٢) قوله: ذكرته في ملا خير منهم: قال الطيبي: أي من الملائكة المقربين وأرواح المرسلين، فلا دلالة على كون الملائكة أفضل من البشر، وقال ابن العلك: اختلف هل البشر خير من الملائكة أم لا؟ رجع كلا مرجحون. قاله في «المراقبة». وقال في هامش «شرح العقائد النسفية» عن «المحيط»: والصحيح أن خواص البشر أفضل من جملة =

٢٧٢١ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطَّرِيقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَنَادَوْا: هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ، قَالَ: فَيَحْقُقُونَهُمْ بِأَجْنَحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ: فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ -: مَا يَقُولُ عِبَادِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: يُسَبِّحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيُحَمِّدُونَكَ وَيَسْتَعِينُونَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: هَلْ رَأَوْنِي؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: لَا، وَاللَّهِ مَا رَأَوْكَ.

قَالَ: فَيَقُولُ: كَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْكَ كَانُوا أَشَدَّ لَكَ عِبَادَةً وَأَشَدَّ لَكَ تَمَجُّدًا وَأَكْثَرَ لَكَ تَسْبِيحًا» قَالَ: فَيَقُولُ: فَمَا يَسْأَلُونِي؟ قَالُوا: يَسْأَلُونَكَ ^(١) الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَبِّ، مَا رَأَوْهَا، قَالَ: يَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ [أَنَّهُمْ] رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ عَلَيْهَا حِرْصًا وَأَشَدَّ لَهَا ظَلَمًا وَأَعْظَمَ فِيهَا رَغْبَةً، قَالَ: فَيَمَّ تَعَوُّذُونَ؟ قَالَ: يَقُولُونَ: مِنَ النَّارِ. قَالَ: يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَبِّ، مَا رَأَوْهَا، قَالَ يَقُولُ: فَكَيْفَ

= الملائكة، وخواص الملائكة أفضل من أوساط البشر، وأوساط البشر أفضل من أوساط الملائكة، وعوام الملائكة أفضل من عوام البشر. وعن الإمام الحلواني: أنه قال: من غلب عقله شهوته فهو خير من الملائكة، ومن غلب شهوته عقله فهو شر من البهيمة.

(١) قوله: قوما يذكرون الله: وفيه دلالة على أن للاجتماع على الذكر مزية ومرتبة. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: هل رأوني إلخ: فيه تنبيه على أن تسييح بني آدم وتقديسهم أعل وأشرف؛ لأنه في عالم الغيب مع وجود الموانع، وتقديس الملائكة في عالم الشهادة بلا صارف. قاله في «المرقاة».

(٣) قوله: وأكثر لك تسييحًا: فيه إيهام إلى أن تحمل مشقة الخدمة على قدر المعرفة والمحبة. كذا في «المرقاة».

(٤) قوله: يسألونك الجنة: فيه إشارة إلى أن سؤال الجنة ليس بسذوم، فإنها خار الجزاء واللقاء، وإنها دم من لا يعبد الله إلا لرجاء الجنة أو لخوف النار، فإن الله تعالى يستحق العبادة لذاته. كذا في «المرقاة».

(٥) قوله: هل رأوها: فيه إشعار بأن الجنة مخلوقة موجودة حسية. كذا في «المرقاة».

لَوْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنْهَا فِرَارًا وَأَشَدَّ لَهَا خَافَةً،^(١) قَالَ: فَيَقُولُ: فَأُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ عَقَرْتُ لَهُمْ، قَالَ: يَقُولُ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: فِيهِمْ فَلَانٌ لَيْسَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا جَاءَ لِلْحَاجَةِ، قَالَ: هُمُ الْجُلَسَاءُ لَا يَشْقَى [بِهِمْ] جَلِيسُهُمْ.^(٢) رَوَاهُ التَّحَارِيُّ.

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّارَةً» فَضُلًا يَتَّبِعُونَ مَجَالِسَ الدُّعَا، فَإِذَا وَجَدُوا مَجْلِسًا فِيهِ ذِكْرٌ قَعَدُوا مَعَهُمْ وَحَفَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِأَجْنِحَتِهِمْ حَتَّى يَمْلَأُوا مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَإِذَا تَفَرَّقُوا عَرَجُوا وَصَعِدُوا إِلَى السَّمَاءِ، قَالَ: فَيَسْأَلُهُمُ اللَّهُ [عَزَّ وَجَلَّ] وَهُوَ أَعْلَمُ لِيهِمْ: مِنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: جِئْنَا مِنْ عِنْدِ عِبَادِكَ فِي الْأَرْضِ، يُسَبِّحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيُهَلِّلُونَكَ وَيُحَمِّدُونَكَ وَيَسْأَلُونَكَ، قَالَ: وَمَاذَا يَسْأَلُونِي؟ قَالُوا: يَسْأَلُونَكَ جَنَّتِكَ، قَالَ: وَهَلْ رَأَوْا جَنَّتِي؟ قَالُوا: لَا أَيْ رَبِّ، قَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا جَنَّتِي؟ قَالُوا: وَيَسْتَجِيرُونَكَ، قَالَ: وَمِمَّ يَسْتَجِيرُونَكَ؟ قَالُوا: مِنْ نَارِكَ [يَا رَبِّ]، قَالَ: وَهَلْ رَأَوْا نَارِي؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا نَارِي؟ قَالُوا: يَسْتَغْفِرُونَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: قَدْ عَقَرْتُ لَهُمْ، فَأَعْطَيْتُهُمْ مَا سَأَلُوا، وَأَجْرْتُهُمْ مِمَّا اسْتَجَارُوا. قَالَ: فَيَقُولُونَ: رَبِّ! فِيهِمْ فَلَانٌ عَبْدٌ خَطَاءٌ، إِنَّمَا مَرَّ فَجَلَسَ مَعَهُمْ، قَالَ: فَيَقُولُ: وَلَهُ عَقَرْتُ، هُمُ الْقَوْمُ لَا يَشْقَى بِهِمْ^(٣) جَلِيسُهُمْ.

٢٧٢٢ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: أَنَا مَعَ عَبْدِي إِذَا

(١) قوله: أشهد ما خفاة: هذا بسط عظيم في السؤال والجواب اقتضاه كثرة ذكر رب الأرباب في جمع أولى الألباب، ولعل هذا هو المعنى بقوله: «من ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منه»، وفي الحديث إشعار بأفضلية العبادة في عالم الغيب، كما أن الإيمان بالغيب أفضل من الإيمان بالشهادة. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: لا يشقى جلسهم: وفي الحديث ترغيب في مخالطة أهل الذكر. قاله في «المرقاة».

(٣) قوله: سبارة: أي كثيرة السير ومنه أخذ سياحة الصوفية. قاله في «المرقاة».

(٤) قوله: لا يشقى بهم جلسهم: وفي هذا ترغيب العباد في مجالسة الصالحين لينالوا نصيباً منهم. كذا في «المرقاة».

ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَاتَاهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٧٢٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا» قَالُوا: وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «حِلَقُ الذِّكْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٢٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ مُعَاوِيَةُ عَلَى حَلَقَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَا أَجْلَسَكُمْ؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ. قَالَ: اللَّهُ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَاكَ؟ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا أَجْلَسْنَا إِلَّا ذَاكَ. قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَخْلِفْكُمْ نَهْمَةً لَكُمْ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ يَمْنُزِلَنِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثًا مِنِّي، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى حَلَقَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «مَا أَجْلَسَكُمْ؟» قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ وَنَحْمَدُهُ عَلَى مَا هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ بِهِ عَلَيْنَا. قَالَ: «اللَّهُ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ؟» قَالُوا: وَاللَّهِ مَا أَجْلَسْنَا إِلَّا ذَاكَ. قَالَ: «أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَخْلِفْكُمْ نَهْمَةً لَكُمْ، وَلَكِنَّهُ أَتَانِي جَبْرِيلُ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَعَدَ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ تِرَةٌ وَمَنْ اضْطَجَعَ مَضْجَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ تِرَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٧٢٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ قَوْمٍ قَوْمٌ يَقُومُونَ مِنْ تَخْلِيسٍ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ إِلَّا قَامُوا عَنْ مِثْلِ حَبَقَةِ جِمَارٍ وَكَانَ لَهُمْ حَسْرَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٧٢٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ تَخْلِيسًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ وَلَمْ يَصَلُّوا عَلَى نَبِيِّهِمْ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ تِرَةٌ، فَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٢٨ - وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ كَلَامٍ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ

لَا لَهُ، إِلَّا أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ أَوْ ذِكْرُ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٧٢٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ كَثْرَةَ الْكَلَامِ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ قُسْوَةٌ لِلْقَلْبِ، وَإِنْ أَبْعَدَ النَّاسُ مِنَ اللَّهِ الْقَلْبَ الْفَاسِي». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٣٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَفَضْلُ الذِّكْرِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي لَا يَسْمَعُهُ الْحَقِيقَةُ سَبْعُونَ ضِعْفًا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجَمَعَ اللَّهُ الْخَلَائِقَ لِحِسَابِهِمْ، وَجَاءَتِ الْحَقِيقَةُ بِمَا لَقِظُوا وَكَتَبُوا، قَالَ لَهُمْ: انْظُرُوا هَلْ بَقِيَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَيَقُولُونَ: مَا تَرَكْنَا شَيْئًا مِمَّا عَلِمْتَاهُ وَحَفِظْتَاهُ إِلَّا وَقَدْ أَحْصَيْنَاهُ وَكَتَبْنَاهُ، فَيَقُولُ اللَّهُ: إِنَّ لَكَ عِنْدِي حَسَنًا لَا تَعْلَمُهُ وَأَنَا أَجْزَلُكَ بِهِ وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَقِيقِيُّ». رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْبُدُورِ السَّافِرَةِ فِي أَحْوَالِ الْآخِرَةِ».

٢٧٣١ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَأَزِيدُ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَجَزَاؤُهُ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا أَوْ أَغْفِرُ، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَيْئًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا وَمَنْ أَتَانِي بِمِثْقَلِ أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً، وَمَنْ لَقِيَني بِمُرَابٍ الْأَرْضِ حَطِيبَةً لَا يَشْرِكُ بِي شَيْئًا لَقِيتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٣٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ غَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ

(١) قوله: فقد آذنته بالحرب: قال الأنس: ليس في المعاصي من توعد الله أرباباً بأنه عاربه إلا هذا وأكل الربا، قال تعالى: «فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» (البقرة: ٢٧٩)، وهذا يدلُّ على ما في هاتين الحصلتين من عظم الخطأ؛ إذ عاربه الله للعبد تدلُّ على سوء خاتمة؛ لأن من حارب الله لا يفلح أبداً. قاله في «المراقبة».

عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالتَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أُحِبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَنْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَتَهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيدَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ - أَنَا فَاعِلُهُ - تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، بِكُرِّهِ الْمَوْتِ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٧٣٣ - وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَسَدِيِّ قَالَ: لَقِيتُ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: كَيْفَ أَنتَ يَا حَنْظَلَةُ؟ قَالَ: نَافَقٌ حَنْظَلَةُ. قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَكُونُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ حَتَّى كَأَنَّا رَأَيْ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضَّبِيعَاتِ، فَنَسِينَا كَثِيرًا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَوَالَهُ! إِنَّا لَنَلْقَى مِثْلَ هَذَا. فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: نَافَقٌ حَنْظَلَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَكُونُ عِنْدَكَ تُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ حَتَّى كَأَنَّا رَأَيْ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِكَ عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضَّبِيعَاتِ نَسِينَا كَثِيرًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ تَدُومُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ عِنْدِي وَفِي الذِّكْرِ لَصَافَحْتَكُمْ الْمَلَائِكَةُ عَلَى فُرُشِكُمْ وَفِي طُرُقِكُمْ، وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٣٤ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ، وَأَزْكَاهَا عِنْدَ مَلِكِكُمْ، وَأَرْفَعُهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ، وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ إِعْطَاءِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَيَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ؟» قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «ذِكْرُ اللَّهِ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا وَقَعَهُ عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ.

٢٧٣٥ - وَعَنْ قُوتَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالنِّصَّةَ وَالنِّصَّةُ: الْخَبْزَةُ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْقَارِهِ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: نَزَلَتْ فِي الذَّهَبِ وَالنِّصَّةِ لَوْ عَلِمْنَا أَيُّ الْمَالِ خَيْرٌ فَتَشْجِدَهُ، فَقَالَ: «أَفْضَلُهُ لِسَانُ ذَاكِرٍ وَقَلْبُ شَاكِرٍ وَزَوْجَةُ مُؤْمِنَةٍ نُعِينُهُ عَلَى بُيُوتِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٧٣٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ فَقَالَ: «طُوفِي لِمَنْ ظَالَ عُمْرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَنْ تُفَارِقَ الدُّنْيَا وَلِسَانُكَ رَطْبٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٧٣٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ، فَأَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ أَتَشَبَّهُ بِهِ، قَالَ: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٧٣٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْعِبَادِ أَفْضَلُ وَأَرْفَعُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «الذَّاكِرُونَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنِ الْغَارِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَوْ ضَرَبَ بِسَيْفِهِ فِي الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَنْكَبِرَ وَيَخْتَضِبَ دَمًا فَإِنَّ الذَّاكِرَ أَفْضَلُ مِنْهُ دَرَجَةً». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٧٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُسَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «بِكُلِّ شَيْءٍ صَفَالَةٌ، وَصَفَالَةُ الْقُلُوبِ ذِكْرُ اللَّهِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَنْجَى مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ»، قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا، إِلَّا أَنْ يَضْرِبَ بِسَيْفِهِ حَتَّى يَنْقُطَ». رَوَاهُ النَّبَهِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٧٤٠ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: مَا عَمِلَ الْعَبْدُ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

٢٧٤١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّيْطَانُ جَائِمٌ عَلَى قَدْبِ ابْنِ آدَمَ، فَإِذَا ذَكَرَ اللَّهَ خَفَسَ، وَإِذَا غَفَلَ وَنَوَسَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا.

، قوله: إذا غفل نجح وفيه إيحاء إلى أن الغفلة سبب النسيو لا العكس، على ما هو المشهور عند العامة. قوله في العرفاة:

كِتَابُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَدْعُوا

اللَّهَ^(١) أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾
(الإسراء: ١١٠)

وَقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾
(الأعراف: ١٨٠)

٢٧٤٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ^(٢) تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَهُوَ وَثَرٌ يُجِبُ الْوِثْرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٤٣ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ الْغَفَّارُ الْقَهَّارُ الْوَهَّابُ الرَّزَّاقُ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الْخَافِضُ الرَّافِعُ الْمُعِزُّ الْمُدِلُّ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ الْحَكِيمُ الْعَدْلُ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ الْخَلِيمُ الْعَظِيمُ الْغَفُورُ الشَّكُورُ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ الْخَفِيفُ الْمُقِيتُ الْحَسِيبُ الْجَلِيلُ الْكَرِيمُ الرَّقِيبُ الْمُجِيبُ الْوَاسِعُ الْحَكِيمُ الْوَدُودُ الْمَجِيدُ

(١) قوله: قل ادعوا إلخ: والدعاء بمعنى التسمية دون النداء، وهو يتعدى إلى مفعولين، حذف أولهما استغناء عنه و«أو» للتخير والتسوية. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: إن لله تعالى إلخ: ويشحب أن يقول: «قال الله تعالى»، ولا يقول: «قال الله» بلا تعظيم بإرداف وصف صالح للتعظيم، كذا في «الوجيز» للكردي. وجعل سمع اسمًا من أسماء الله تعالى يجب عليه أن يعظمه ويقول: «سبحان الله» وما أشبه ذلك، لو سمع اسم الله مرارًا يجب عليه أن يعظمه، ويقول: «سبحان الله» و«تبارك الله» عند كل سماع. كذا في «خزانة الفتاوى»، قاله في «العالمگیری».

فَقَالَ: «اللَّهُمَّ» إِيَّيْ أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْخُفْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْخُفْدُ الْمَتَانُ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ أَسْأَلُكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ دَعَا اللَّهُ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٧٤٧ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَاللَّهُمَّ إِنَّهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ وَفَاتِحَةِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ﴿إِنَّمَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّوْمُ﴾» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٧٤٨ - وَعَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ قَالَ: اسْمُ اللَّهِ الْأَكْبَرُ هُوَ اللَّهُ. رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ»، وَقَالَ: فَهَذِهِ الْأَثَارُ قَدْ رُوِيَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَّفَقَةً فِي اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ أَنََّّهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ، وَكَانَ فِيْمَا ذَكَرْنَا مَا قَدْ وَاقَفَهُ مَا دَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيْفَةَ وَانْتَقَى الْإِخْتِلَافَ مِنْهُ.

٢٧٤٩ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعْوَةُ ذِي الثُّنُونِ إِذَا دَعَا رَبَّهُ وَهُوَ فِي بَطْنِ الْخَوْبِ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ، لَمْ يَدْعُ بِهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ فِي شَيْءٍ إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: اللهم الخ: وقد ذكر في أحاديث أخر مثل ذلك، وفيها أسماء ليست في هذا الحديث إلا أن لفظ الله مذكور في الكل، فيستدل بذلك على أنه الاسم الأعظم. قاله في الترمذ.

(٢) قوله: من أبي حنيفة الخ: وفي شرح تحرير ابن همام: لابن حاج عن أبي حنيفة أن الاسم الأعظم هو لفظ الله إذا قلته من أصل قلبك وأنت صافي عن غير الله. قاله في «العرف الشدي».

بَابُ ثَوَابِ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسَبِّحْهُ﴾ «بُكْرَةً» وَأَصِيلًا ﴿١﴾ وَقَوْلِهِ:

(الأنوار: ١١٦)

﴿فَسَبِّحْ﴾ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴿٢﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَكَبِّرْهُ﴾ «تَكْبِيرًا»

(الأنوار: ١١٦)

(تفسير: ٩٨)

٢٧٥٠ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعُ

سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ. وَفِي رِوَايَةٍ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعُ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، لَا يَضُرُّكَ بَأَيُّهُنَّ بَدَأْتَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ أَقُولَ سُبْحَانَ اللَّهِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: وسبحوه الخ: قيل: معنى سبحوه: قولوا: سبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة

إلا بالله زاد في نسخة: العمل العظيم فعبّر بالتسبيح عن أخوانه. قاله الخازن، وكذا في «المندارك» عن قتادة.

(٢) قوله: بكرة وأصيل: فيه إشارة إلى المداومة؛ لأن ذكر الطرفين يفهم منه الوسط أيضًا. قاله الخازن.

(٣) قوله: فسبح الخ: وفي الآية دليل على فضيلة التسبيح والتحميد حيث جعل ذلك كافيًا في أداء ما وجب عليه من شكر نعمته النصر والفتح. قاله الخازن.

(٤) قوله: وكبره الخ: والمقصود عن ذكر الآية أنه يجوز أن يكون «كبره» بمعنى: وقل: الله أكبر، على ما في الحسيني. كذا في «التفسيرات الأحمدية»

(٥) قوله: أفضل الكلام الخ: واحتج بهذا الحديث القائل بأن من حلف لا يتكلم اليوم فسبح أو هزل أو كبر أو ذكر الله فإنه يحنث، وهو قول الشافعي؛ لأن الكل كلام. وقال علماءنا: لا يحنث؛ لأن هذا وإن كانت من الكلام لغة، لكن لا يُسمى بمثل ذلك متكلمًا عرفًا، بل قارئًا ومسبحًا، فإن امتكلم عرفًا من يخاطب الناس ويتكلم به يخاطب به الناس الأصل في هذا الباب أن معنى الأيمان عندنا على العرف ما لم يتوهم لفظه؛ لأن المتكلم إنما يتكلم بالكلام العرفي، وعلى هذا الأصل يفرع فروع هذا الباب، ويؤيدنا الأحاديث التي ذكرت في «فتح القدير» وغيره، وعند الشافعي مبنى الأيمان على الحقيقة المخوية، وعند مالك على استعمال القرائي، هذا حاصل ما في «المراقبة» و«فتح القدير» و«عمد الرعية» و«البنية».

٢٧٥٢ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ نَبِيَّ اللَّهِ أُسْرَى فِي فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَقْرَأُ أَمْتَكَ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَخْبِرُهُمْ أَنَّ الْجَنَّةَ طَيِّبَةُ التُّرْبَةِ عَذْبَةُ الْمَاءِ، وَأَنْهَا فَيْعَانُ، وَأَنَّ غِرَاسَهَا سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا.

٢٧٥٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَجَرَةٍ بِأَسَةِ الْوَرْقِ فَصَرَبَهَا بِعَصَاهُ فَتَنَاقَرِ الْوَرْقُ، فَقَالَ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ نَتَسَاوِطُ مِنْ ذُنُوبِ الْعَبْدِ كَمَا نَتَسَاوِطُ وَرَقُ هَذِهِ الشَّجَرَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٥٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُنِيَ الْكَلَامَ أَفْضَلَ؟ قَالَ: أَمَا اضْطَلَقَى اللَّهُ الْمَلَائِكَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٥٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ رَبْدِ الْبَحْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٥٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِي سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالِ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٥٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٥٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ غُرِسَتْ لَهُ شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٥٩ - وَعَنْ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ صَبَاحٍ يُصْبِحُ الْعَبْدُ فِيهِ إِلَّا

وَمُنَادٍ يُنَادِي سُبْحَانَ^(١) الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ. رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ.

٢٧٦٠ - وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ مِنْ عِنْدَهَا بُكْرَةً حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ وَهِيَ فِي مَسْجِدِهِ ثُمَّ رَجَعَ بَعْدَ أَنْ أَضْحَى وَهِيَ جَالِسَةٌ، قَالَ: «مَا رَلَيْتِ عَلَى الْحَالِ الَّتِي فَارَقْتُكِ عَلَيْهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَقَدْ قُلْتِ بَعْدَكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَوْ وَرِثْتَ بِمَا قُلْتِ مِنْهُ الْيَوْمَ لَوَرِثْتَهُنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِينَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٦١ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَيُعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكْتُيبَ كُلَّ يَوْمٍ أَلْفَ حَسَنَةٍ؟» فَسَأَلَهُ سَائِلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: كَيْفَ يَكْتُيبُ أَحَدُنَا أَلْفَ حَسَنَةٍ؟ قَالَ: «يُسَبِّحُ مِائَةَ تَسْبِيحَةٍ فَيُكْتُبُ لَهُ أَلْفُ حَسَنَةٍ أَوْ يُحِطُّ عَنْهُ أَلْفُ خَطِيئَةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي كِتَابِهِ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ: أَوْ يُحِطُّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبُرْقَانِيُّ وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَأَبُو غَوَاثَةَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ مُوسَى فَقَالُوا: وَيُحِطُّ بِغَيْرِ أَلْفٍ، هَكَذَا فِي كِتَابِ الْحَمِيدِيِّ.

٢٧٦٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ مِائَةَ بِالْعَدَاةِ وَمِائَةَ بِالْعَشِيِّ كَانَ كَمَنْ حَجَّ مِائَةَ مَرَّةٍ، وَمَنْ حَمِدَ اللَّهَ مِائَةَ بِالْعَدَاةِ وَمِائَةَ بِالْعَشِيِّ كَانَ كَمَنْ حَمَلَ عَلَى مِائَةِ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ قَالَ غَزَا مِائَةَ غَزْوَةٍ، وَمَنْ هَلَّلَ اللَّهَ مِائَةَ بِالْعَدَاةِ وَمِائَةَ بِالْعَشِيِّ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَمَنْ كَبَّرَ اللَّهَ مِائَةَ بِالْعَدَاةِ وَمِائَةَ بِالْعَشِيِّ لَمْ يَأْتِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمَ أَحَدٌ بِأَكْثَرِ مِمَّا أَتَى بِهِ، إِلَّا مَنْ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ، أَوْ زَادَ عَلَى مَا قَالَ». رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(١) قوله: سبحان: أي سبحوا. قال الطيبي: أي قولوا: سبحان الملك القدوس، أو قولوا: سبحو قدوس رب الملائكة والروح، أي ونحوهما من قول: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم وحمده. قاله في المراقبة.

٢٧٦٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمَلِكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ كَانَتْ لَهُ عَدْلُ عَشْرِ رِقَابٍ، وَكَتَبَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَنُحِيتَ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُنْسِيَ. وَلَمْ يَأْت أَحَدٌ بِأَفْضَلِ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ غِيلَ أَكْثَرُ مِنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٦٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ الْحَمْدُ لِلَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٧٦٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: يَا رَبِّ عَلَّمْنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ بِهِ أَوْ أَذْغُوكَ، فَقَالَ: يَا مُوسَى، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا، إِنَّمَا أُرِيدُ شَيْئًا تَخْصُنِي بِهِ، قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَغَامِرُهُنَّ غَيْرِي وَالْأَرْضَيْنِ السَّبْعَ وَضَعْنِي فِي كِفَّةٍ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ لَمَأَلَتْ^(١) بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٢٧٦٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْيَمِينِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمَلُؤُهُ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَيْسَ^(٢) لَهَا دُونَ اللَّهِ حِجَابٌ حَتَّى تَخْلُصَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَالَ عَبْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

(١) قوله لَمَأَلَتْ هُنَّ إلخ: وهذا الحديث أصرح صريح على أن لا إله إلا الله أفضل الذكر لا ثواب أعظم من ثوابها. قاله في «المعرفة».

(٢) قوله: ليس لها حجاب إلخ: فيه دلالة ظاهرة على أن لا إله إلا الله أفضل من سبحان الله والحمد لله. قاله في «المعرفة».

مُخْلِصًا قَطْرَ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ حَتَّى يُقْضَى إِلَى الْعَرْشِ مَا اجْتَنِبَ الْكَبَائِرَ.
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٦٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَسْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَا يَحْمَدُهُ». رَوَاهُ التَّبِهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٧٦٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى إِلَى الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يَحْمَدُونَ اللَّهَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ». رَوَاهُ التَّبِهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٧٧٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَجْهَرُونَ فِي التَّكْبِيرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِنْكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا إِنْكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا وَهُوَ مَعَكُمْ، وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِي رَاحِلَةٍ، قَالَ أَبُو مُوسَى: وَأَنَا أَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فِي نَفْسِي، فَقَالَ لِي: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ! أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كَثَرٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٧١ - وَعَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُ مَنْ قَوْلُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا كَثْرٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ». قَالَ مَكْحُولٌ: قَمَنْ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا مَنجَا مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ. كَشَفَ عَنْهُ سَبْعِينَ بَابًا مِنَ الصَّرِّ، أَدْنَاهُنَّ الْفَقْرُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٧٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ تَحْتَ الْعَرْشِ مِنْ كَثَرِ الْجَنَّةِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؟ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَسْلَمَ عَبْدِي

وَأَسْتَسَلَّمَ. رَوَاهُ التَّبَهَقُ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٧٧٣ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ذِوَاءِ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ ذَاةً، أُنَسِرُهَا لَهُمْ». رَوَاهُ التَّبَهَقُ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٧٧٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ صَدَقَهُ رَبُّهُ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَأَنَا أَكْبَرُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ يَقُولُ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَحْدِي لَا شَرِيكَ لِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، لِي الْمُلْكُ وَلِي الْحَمْدُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِي، وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ قَالَهَا فِي مَرَضِهِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ تَطْعَمُهُ النَّارُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٧٧٥ - وَعَنْ ابْنِ عَسَمَرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ هِيَ صَلَاةُ الْخَلَائِقِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَلِمَةُ الشُّكْرِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ تَمَلُّهُمَا تَبَيَّنَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَسْلَمَ وَأَسْتَسَلَّمَ. رَوَاهُ رَزِينٌ.

٢٧٧٦ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: عَلِّمْنِي كَلَامًا أَقُولُهُ، قَالَ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَبِيرًا، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ»، فَقَالَ: فَهَوَ لَا لِي قَسَايِي؟ قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي». شَكَ الرَّابِئِيُّ فِي غَافِيهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٧٧ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ وَبَيْنَ يَدَيْهَا نَوَى^(١) أَوْ حَصَى

(١) قوله: نوى أو حصى الخ: وقال علي القاري: هذا أصل صحيح لتجوز السبعة بتقريره عليه السلام، فإنه في معناها؛ إذ لا فرق -

تُسَبِّحُ بِهِ، فَقَالَ: أَخْبِرْكَ بِمَا هُوَ أَيْسَرُ عَلَيْكَ مِنْ هَذَا أَوْ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاءِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي الْأَرْضِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا [خَلَقَ] بَيْنَ ذَلِكَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا هُوَ خَالِقٌ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ مِثْلَ ذَلِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٧٧٨ - وَعَنْ يُسَيْرَةَ رضي الله عنها وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ، قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّقْدِيرِ وَاعْقِدْنَ^(١) بِالْأَنَامِلِ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْظَفَاتٌ وَلَا تُغْفَلُ فَتُتْسَبِّحَ الرَّحْمَةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

= بين المنظومة والمنشورة فيما يعد به، ولا يعتد بقول من عدّها بدعة، وقال المشايخ: إنها سوط الشيطان انتهى. وفي «الدر المختار»: لا بأس باتخاذ المسبحة لغير رياء، كما بسط في «البحر» انتهى. اليسبحة بكسر الميم كنه التسبيح، والذي في «البحر» و«الحلية» و«الخرائج» بدون ميم، قال في «المصباح»: اليسبحة خرزات منظومة، وهو يقتضي كونها عربية. وقال الأزهري: كلمة مولدة وجمعها سبيح، مثل: غرفة وغرفة. ودليل الجواز هذا الحديث فلم ينهها عن ذلك، وإنما أرشدها إلى ما هو أيسر وأفضل، ولو كان مكروهاً لبين لها ذلك، ولا تزيد السبحة على مضمون هذا الحديث إلا بضم النوى في خيط، ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في منع، فلا جرم أن نقل اتخاذها والعمل بها عن جماعة من الصوفية الأخيار وغيرهم، اللهم إلا إذا ترتب عليه رياء وسعة فلا كلام لنا فيه. «رد المختار» ملغط منه.

(١) قوله: واعقدن بالأنامل إلخ: وفيه جواز عدّ الأذكار ومأخذ سبحة الأبرار، وقد كان لأبي هريرة خيط فيه عقد كثيرة يسبح بها. وزعم أنها بدعة غير صحيح؛ لوجود أصلها في السنة، ولقوله ﷺ: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم، وإنما قيد العقد بالأنامل دلالة على الأفضل. كذا في «المرقاة».

بَابُ الْإِسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٢٢)

وَقَوْلِهِ: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (التوبة: ٢٤)

وَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾ (التوبة: ٢٤)

﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ (التوبة: ٢٤)

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّبِينَ﴾

(البقرة: ٢٢٢)

٢٧٧٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ

إِلَيْهِ فِي النَّيِّمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٧٨٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ يَقُولُ:

«رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ» هَاتِفَةً مَرَّةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٢٧٨١ - وَعَنْ الْأَعْرَضِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيَعَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي

لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي النَّيِّمِ مِائَةَ مَرَّةً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٨٢ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَرُوي عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ

وَتَعَالَى: إِنَّهُ قَالَ: يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا

تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ

جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أَطْعِمَكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ غَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ

فَاسْتَكْسَوْنِي أَكْسِكُمْ، يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ

جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّوَنِي وَلَنْ تَبْلُغُوا
نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتْكُمْ كَانُوا عَلَى أَثْقَى
قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ
وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتْكُمْ كَانُوا عَلَى أَثْقَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا
عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتْكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي
فَأَعْظَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنِّي عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْخَيْطُ إِذَا
أُدْخِلَ الْبَحْرُ، يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أَوْفِيكُمْ إِنِّي هَا فَسَنُ
وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهُ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٨٣ - وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا عِبَادِي أَكُلُّكُمْ
ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَسَلُونِي الْهُدَى أَهْدِيكُمْ، وَكُلُّكُمْ فَقِيرٌ إِلَّا مَنْ أَغْنَيْتُ فَسَلُونِي
أَرْزُقْكُمْ، وَكُلُّكُمْ مُذْنِبٌ إِلَّا مَنْ عَافَيْتُ، فَسَنُ عَلِمَ مِنْكُمْ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى التَّغْفِيرَةِ
فَاسْتَغْفِرْنِي عَفَرْتُ لَهُ وَلَا أَبَالِي، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَحَيَّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ وَرَظَبَكُمْ
وَبَابَسَكُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَثْقَى قَلْبِ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي جَنَاحَ بَعُوضَةٍ
وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَحَيَّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ وَرَظَبَكُمْ وَبَابَسَكُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَثْقَى
قَلْبِ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ
وَحَيَّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ وَرَظَبَكُمْ وَبَابَسَكُمْ اجْتَمَعُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلَ كُلُّ إِنْسَانٍ
مِنْكُمْ مَا بَلَغَتْ أُمِّيَّتُهُ فَأَعْظَيْتُ كُلَّ سَائِلٍ مِنْكُمْ مَا سَأَلَ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي إِلَّا
كَأَنَّهُ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ مَرَّ بِالْبَحْرِ فَعَمَسَ فِيهِ إِثْرَةً ثُمَّ رَفَعَهَا إِلَيَّ ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَا جَدُّ
أَفْعَلُ مَا أَرِيدُ، عَظَائِي كَلَامٌ وَعِدَائِي كَلَامٌ، إِنَّمَا أَمْرِي لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْتُهُ أَنْ أَقُولَ لَهُ: كُنْ

فَيَكُونُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٧٨٤ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ وَلَا يُبَالِي. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ»: «يَقُولُ» بَدَلُ «يَقْرَأُ».

٢٧٨٥ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا بِهَذِهِ الْآيَةِ ﴿يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا﴾ الْآيَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: فَمَنْ أَشْرَكَ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ قَالَ: «إِلَّا مَنْ أَشْرَكَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٧٨٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ فِيكَ، وَلَا أَبَالِي. يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ، وَلَا أَبَالِي. يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقِرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقَيْتَنِي لَا تَشْرِكَ بِي شَيْئًا لَأَتَيْتُكَ بِقِرَابِهَا مَغْفِرَةً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٧٨٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَالَ: وَعِزَّتِكَ يَا رَبِّ، لَا أَبْرَحُ أُعْجِي عِبَادَكَ مَا دَامَتْ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ» قَالَ الرَّبُّ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي لَا أَزَالُ أَعْفِرُ لَهُمْ مَا اسْتَغْفَرُونِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٧٨٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ (التوبة: ١٢٦) قَالَ: قَالَ رَبُّكُمْ: أَنَا أَهْلُ أَنْ أَتَقَى، فَمَنْ اتَّقَانِي فَلَمْ يَجْعَلْ سَعِيَ إِلَيَّ، فَأَنَا أَهْلُ أَنْ أَعْفِرَ لَهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه وَالدَّارِمِيُّ.

٢٧٨٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٩٠ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَبْدًا أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ، أَذْنَبْتُ فَاغْفِرْهُ، فَقَالَ رَبُّهُ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ عَقْرَتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ، أَذْنَبْتُ فَاغْفِرْهُ، فَقَالَ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ عَقْرَتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ، أَذْنَبْتُ ذَنْبًا آخَرَ فَاغْفِرْهُ لِي، فَقَالَ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ عَقْرَتُ لِعَبْدِي، فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٩١ - وَعَنْ جُنْدُبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَثْمِي لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ فَإِنِّي قَدْ عَفَرْتُ لِفُلَانٍ وَأَخْبَطْتُ عَمَلَكَ، أَوْ كَمَا قَالَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٩٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَجُلَيْنِ كَانَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ [مُتَأَخِّضِينَ] أَحَدُهُمَا مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ وَالْآخَرُ مُذْنِبٌ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَقْصِرْ عَمَّا أَتَيْتَ فِيهِ، فَيَقُولُ: خَلَيْتُ وَرَبِّي حَتَّى وَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ اسْتَعْظَمَهُ، فَقَالَ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلَيْتُ وَرَبِّي، أُبْعِثْ عَلَيَّ رَقِيبًا، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ أَبَدًا، وَلَا يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ. فَبِعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمَا مَلَكًا فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلْآخَرِ: أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْظَرَ عَلَى عَبْدِي رَحْمَتِي؟ فَقَالَ: لَا، يَا رَبِّ، قَالَ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٧٩٣ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ

تَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِذُنُوبِي، فَاعْفُ عَنِّي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ. قَالَ: وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مَوْقِنًا بِهَا، فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمَسِّيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٧٩٤ - وَعَنْ بِلَالِ بْنِ يَسَارٍ بْنِ زَيْدٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْخَيُّ الْقَيُّومُ وَاثُوبُ إِلَيْهِ، تَغْفِرَ لَهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّ مِنَ الرَّحْفِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

لَكِنَّهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «هَلَالُ بْنُ يَسَارٍ». وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ مُتَّصِلٌ فَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ: أَنَّ بِلَالَ سَمِعَ أَبَاهُ يَسَارًا، وَهُوَ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ زَيْدٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢٧٩٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَزِمَ الْإِسْتِغْفَارَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا، وَمِنْ كُلِّ هَمٍّ قَرَجًا، وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

٢٧٩٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَرْفَعُ الدَّرَجَةَ لِلْعَبْدِ الصَّالِحِ فِي الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، آتِنِي فِي هَذِهِ؟ فَيَقُولُ: بِاسْتِغْفَارٍ وَلَدَيْكَ لَكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٧٩٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ إِلَّا كَالْعَرَبِيِّ الْمُسْعُوبِ يَنْتَظِرُ دَعْوَةَ تُلَحِّقُهُ مِنْ أَبِي أَوْ أُمٍّ أَوْ أَخٍ أَوْ صَدِيقٍ، فَإِذَا حَقَّقَتْهُ كَانَ يُحِبُّ

إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيَدْخُلُ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ مِنْ دُعَاءِ أَهْلِ الْأَرْضِ
أَمْثَالَ الْجِبَالِ، وَإِنَّ هَدْيَةَ الْأَحْيَاءِ إِلَى الْأَمْوَاتِ الْإِسْتِغْفَارُ لَهُمْ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ
الْإِيمَانِ».

٢٧٩٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسَيْرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ وَجَدَ فِي
صَحِيفَتِهِ اسْتِغْفَارًا كَثِيرًا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَرَوَى النَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ النَّيِّمِ وَاللَّيْلَةِ».

٢٧٩٩ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَصْرَ مَنْ
اسْتَغْفَرَ، وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٨٠٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا
أَحْسَنُوا اسْتَبْشَرُوا وَإِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكُبْرَى».

٢٨٠١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تُؤْتُوا إِلَى
اللَّهِ؛ فَإِنِّي أَتُوبُ فِي الْيَوْمِ إِلَيْهِ مِائَةَ مَرَّةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٠٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ فِي بَنِي
إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ قَتَلَ بِسَعَةٍ وَتِسْعِينَ إِنْسَانًا، ثُمَّ خَرَجَ يَسْأَلُ، فَأَتَى رَاهِبًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ: هَلْ
مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَ: لَا. فَقَتَلَهُ، [فَجَعَلَ] يَسْأَلُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَيُّتَ قَرِيْبَةٍ كَذَا وَكَذَا، فَأَذْرَكَهُ
الْمَوْتُ فَنَاءَ بِصَدْرِهِ نَحْوَهَا، فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، فَأَوْحَى
اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَقْرَبِي، وَ[أَوْحَى اللَّهُ] إِلَى هَذِهِ أَنْ تَبَاعِدِي، [وَقَالَ:] قِيْسُوا مَا بَيْنَهُمَا.
فَوَجَدَ إِلَى هَذِهِ أَقْرَبَ بِشِيرٍ، فَغَفِرَ لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٠٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ ثُمَّ
تَابَ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٠٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ عَلِمَ أَنِّي دُونَ قُدْرَةٍ عَلَى مَغْفِرَةِ الذُّنُوبِ غَضَرْتُ لَهُ، وَلَا أَكْبَلِي مَا لَمْ يُشْرِكْ بِي شَيْئًا». رَوَاهُ التَّبَعِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٢٨٠٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ؛ لِيُتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ؛ لِيُتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٠٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَابَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٠٧ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ بِالْمَغْرِبِ بَابًا عَرْضُهُ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا لِلتَّوْبَةِ، لَا يُغْلَقُ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ مِنْ قَبْدِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ عَائِتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيسَتْهَا لَمْ تَكُنْ غَافِتًا مِنْ قَبْلُ»». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٨٠٨ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْقُطِعُ^(١) الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقُطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقُطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٨٠٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُعْرِغْ^(٢)». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(١) قوله: لا تنقطع الهجرة إلح وقال في التفهيمات الأحمدية: إن في بدء الإسلام كانت الهجرة آنية واجبة، سواء قدر على إقامة دينه أم لا، ولا شك في نسخه، وفي هذا الزمان أن لم يتمكن من إقامة دينه بسبب أيدي الظلمة أو الكفرة يفرض عليه الهجرة، وهو الحق.

(٢) قوله: ما لم يعرغ قال في آخر «البيازية»: قيل: توبة اليأس [قوله: توبة اليأس: بالياء المثناة التحتية ضد الرجاء =

٢٨١٠ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ مَا لَمْ يَفْقَحِ الْحِجَابَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْحِجَابُ؟ قَالَ: «أَنْ تَمُوتَ النَّفْسُ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «كِتَابِ التَّبَعِثِ وَالْمَشُورِ».

٢٨١١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يَعْدِلُ بِهِ شَيْئًا فِي الدُّنْيَا،

• ونفع الأمل من الخفاء أو بالوحدة: التحية، والمراد به الشد وأحوال الموت. كذا في «رد المحتار». قلت: يقال: مرة بالياء، إنشاء التحية وأخرى بالواحدة، التحية، [مقبولة لا إيمان اليأس، وقيل: لا تقبل كإيمانه؛ لأنه تعالى سوى بين من أخر التوبة إلى حضور الموت من المُفْسِدَةِ والكفار وبين من مات على الكفر في قوله: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا» (النساء: ١٨) الآية] كما في الكشف والبيضاوي والفرطسي.

وفي «الكبرى» للرازي: قال المحققون: قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بالامتناع منه مشاهدة الأحوال التي يحصل النعم عندها عن سبيل الاضطراب، فهذا كرام الحنفية واليهانكية والشافعية من المعتزلة والمسيحية والأشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل كإيمان اليأس مجامع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ركن التوبة، وهو العزم بطريق التصميم على أن لا يعود في المستقبل إلى ما ارتكب، وهذا لا يتحقق في توبة اليأس إن أريد باليأس معاناة أسباب الموت بحيث يعلم قطعاً أن الموت بادره لا محالة، كما أخبر تعالى عنه بقوله: «وَعَلَّمَكُم بَلَاءَهُمْ لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقا ربهم» (اعراف: ٨٥). وقد ذكر في بعض الفتاوى: أن توبة اليأس مقبولة، فإن أريد باليأس ما ذكرنا يرد عليه ما قلنا، وإن أريد به القرب من الموت فلا كلام فيه، لكن الظاهر أن زمان اليأس زمان معاناة الموت، ولما مضى في الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة لا إيمانه؛ لأن الكافر أجنبي غير عارف بالله تعالى ويبدأ ألباناً وعرفاناً، والفاقد عارف وحاله حال القاء، والبقاء سهل.

واندليل على قبولها منه مطلقاً إطلاق قوله تعالى: «وَلَوْ هُوَ الَّذِي تَلَقَّى النُّفُورَةَ عَنْ عِبَادِهِ» (النور: ٢٤)، ملخصاً، وظاهر آخر كلامه اختيار التفصيل. وعزاه إلى صاحب الهيردية الشيخ عبد السلام في شرح منظومة والده الشافعي، وقال: وعند الأشاعرة لا تقبل حال الغرغرة توبة ولا غيرها، كما قال النووي. وانتصر للثاني الملا علي القاري في شرحه على «البدء الأمالي» بإطلاق قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يَغْرُغْ» أخرجه أبو داود فإنه يشمل توبة المومن والكافر. واعتراض قول بعض الشراح أن التفصيل مختار أئمة بخاري من الحنفية، وجمع من الشافعية كالسكي والبلفيني بأنه عن تدبير صحته يحتاج إلى ظهور حجته. والحاصل: إن المسألة ظنية، وأما إيمان اليأس فلا يقبل انتقاداً، قاله في «رد المحتار».

ثُمَّ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ جَبَالِ دُثُوبٍ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ». رَوَاهُ التَّبِيعِيُّ فِي «كِتَابِ النَّبْعِ وَالنُّشُورِ».

٢٨١٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ أَشَدُّ قَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، قَانَقَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشِرَابُهُ، فَأَيَسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاصْطَلَعَ فِي ظِلِّهَا قَدْ أَيَسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْتَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَجِ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ»، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَجِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨١٣ - وَعَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ حَدِيثَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْآخَرُ عَنْ نَفْسِهِ، قَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى دُثُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى دُثُوبَهُ كَذُبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ، فَقَالَ بِهِ هَكَذَا، أَيْ بِيَدِهِ، فَذَبَّهَ عَنْهُ. ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لِلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ رَجُلٍ نَزَلَ مَبْرَأًا وَبِهِ مَهْلِكَةٌ، وَمَعَهُ رَاحِلَتُهُ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشِرَابُهُ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ، فَتَنَامَ نَوْمَةً، فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ، فَظَلَبَهَا حَتَّى إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْعَطَشُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ قَالَ: أَرْجِعْ إِلَى مَكَانِي الَّذِي كُنْتُ فِيهِ، فَأَنَامَ حَتَّى أَمُوتَ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى سَاعِدِهِ لِيَمُوتَ، فَاسْتَيْقَظَ، فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَهُ وَعَلَيْهَا زَادُهُ وَطَعَامُهُ وَشِرَابُهُ، قَالَ: اللَّهُ أَشَدُّ قَرَحًا بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ مِنْ هَذَا بِرَاحِلَتِهِ وَزَادِهِ».

رَوَى مُسْلِمٌ الْمَرْفُوعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَحَسَبُ. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ الْمَوْقُوفَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَيْضًا.

٢٨١٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٨١٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْمُفْتَنَ النَّوَّابَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٨١٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَلْتَمِسْ﴾ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَآيُ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا»
 رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٢٨١٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ كَانَتْ نُكْتَةً سَوْدَاءَ فِي قَلْبِهِ، فَإِنْ تَابَ وَتَرَعَّ وَاسْتَغْفَرَ صُقِلَ قَلْبُهُ، فَإِنْ زَادَ زَادَتْ قَدْ لِكَ الرَّأُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (المطففين: ١٤)». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٨١٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الثَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه وَالتَّيْمِيُّ فِي «الْكَبِيرِ».

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَحَسَنَةُ ابْنُ حَجَرٍ بِشَوَاهِدِهِ. وَرَوَاهُ التَّبَهَقُ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَقَالَ تَفَرَّدَ بِهِ التَّهَرَاتِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: مَعَ هَذَا لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْمَصَائِلِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه رَوَاهُ الْقُسَيْرِيُّ فِي الرِّسَالَةِ وَابْنُ النَّجَّارِ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه رَوَاهُ الْحَاسِكِيُّ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه رَوَاهُ ابْنُ عَسَاكِرَ. وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ» رَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه مَوْفُوقًا. قَالَ: «الْتِمَسْ» تَوْبَةً، وَالثَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ.

(١) قوله: «الْتِمَسْ» تَوْبَةً إلخ: قال في «المِرْقَاة»: أي ركن أعظمها الندامة؛ إذ يترتب عليها بقية الأركان من القلح والنعزم على عدم العود وتدارك الحقوق ما أمكن.

٢٨١٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: أَأَنْتَ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «النَّدَمُ» تَوْبَةً؟، فَقَالَ: نَعَمْ. رَوَاهُ الطَّلْحَاوِيُّ.

بَاب

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ (الزمر: ١٧)

٢٨٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنْ رَحِمْتِي سَبَقَتْ غَضَبِي». وَفِي رِوَايَةٍ: «غَلَبَتْ غَضَبِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٢١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ الْحَيِّ وَالْإِنْسِ وَالْبَهَائِمِ وَالْهَوَامِّ، فِيهَا يَتَعَاطَفُونَ، وَبِهَا يَتَرَاحَمُونَ، وَبِهَا تُعْطَفُ الْوَحْشُ عَلَى وَلَدِهَا، وَأَخَّرَ اللَّهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ سَلْمَانَ نَحْوَهُ، وَفِي آخِرِهِ: «قَالَ: فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْمَلَهَا بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ».

٢٨٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ مَا طَمِعَ بِجَنَّتِهِ أَحَدٌ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ مَا قَنَطَ مِنْ جَنَّتِهِ أَحَدٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«قوله: الندم توبة» أخرجه الشيخان عن أبي عمران يقول: يكره أن يقول الرجل: استغفر الله وأنوب إليه، ولكن يقول: استغفر الله وأسأله التوبة. قال الطحاوي: والصحيح حوازه. كذا في «الفتية». قاله في «العالمگیری». وفي «معاني الآثار»: فهذا رسول الله ﷺ قد جعل الندم توبة، فدل ذلك على أن من قال: أنوب إلى الله من ذنب كذا وكذا، وهو نادم على ما أصاب من ذلك الذنب، أنه محسن مأجور عن قوله ذلك.

٢٨٢٣ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٨٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ». وَفِي رِوَايَةٍ: «أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهِ»، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَرْضَى بَنِيهِ: إِذَا مَاتَ فَحَرَّقُوهُ، وَادْرُؤُوا نِصْفَهُ فِي النَّارِ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ»، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ النَّارَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتَ؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ، فَعَمَّرَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٢٥ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُصُّ عَلَى الْمُنْبَرِ، وَهُوَ يَقُولُ: «وَلَيْسَ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ (من: ١١)» قُلْتُ: وَإِنْ رَأَى وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «وَلَيْسَ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ (من: ١١)»، فَقُلْتُ الثَّانِيَةَ: وَإِنْ رَأَى وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ الثَّالِثَةَ: «وَلَيْسَ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ (من: ١١)»، فَقُلْتُ الثَّالِثَةَ: وَإِنْ رَأَى وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي الدَّرْدَاءِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٨٢٦ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَيِّئٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّيِّئِ قَدْ تَخَلَّبَ ثَدْيُهَا، تَسْفِي إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّيِّئِ أَخَذَتْهُ فَأَلْصَقَتْهُ بِظَنْبِهَا وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُرَوْنَ هَذِهِ ظَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟» قُلْنَا: لَا، وَهِيَ تَقْدِيرُ عَلَى أَنْ لَا تَطْرَحَهُ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بَوْلَدِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٢٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ غُرَوَاتِهِ فَمَرَّ بِقَوْمٍ، فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» فَقَالُوا: نَحْنُ الْمُسْلِمُونَ، وَامْرَأَةٌ تَحْصِبُ ثَنُورَهَا وَمَعَهَا ابْنٌ لَهَا، فَإِذَا ارْتَفَعَ وَهَجُ الثَّنُورِ تَنَحَّثَ بِهِ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ:

«نَعَمْ»، قَالَتْ: يَا بَنِي أَنْتَ وَأُنْجِي، أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَتْ: أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَرْحَمَ بِعِبَادِهِ مِنَ الْأُمِّ بِوَلَدِهَا؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَتْ: فَإِنَّ الْأُمَّ لَا تُلْقِي وَلَدَهَا فِي النَّارِ، فَأَكَّابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْنِي، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهَا فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا النَّارِدَ الْمُتَمَرِّدَ الَّذِي يَتَمَرَّدُ عَلَى اللَّهِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٢٨٢٨ - وَعَنْ عَامِرِ الزَّرَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَهُ - يَغْنِي عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ - إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ عَلَيْهِ كِسَاءٌ وَفِي يَدَيْهِ شَيْءٌ قَدْ انْتَفَعَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَرَرْتُ بِغَيْصَةِ شَجَرٍ، فَسَمِعْتُ فِيهَا أَصْوَاتَ فِرَاجٍ ظَائِرٍ، فَأَخَذْتُهُنَّ فَوَضَعْتُهُنَّ فِي كِسَائِي، فَجَاءَتْ أُمُهُنَّ، فَاسْتَدَارَتْ عَلَى رَأْسِي، فَكَشَفْتُ لَهَا عَنْهُنَّ، فَوَقَعَتْ عَلَيْهِنَّ مَعَهُنَّ، فَلَمَفْتَهُنَّ بِكِسَائِي، فَهُنَّ أَوْلَاءٌ مِنِّي. قَالَ: «ضَعْنَهُ عِنْدَكَ»، فَوَضَعْتُهُنَّ وَأَبَتْ أُمُهُنَّ إِلَّا لَزُومَهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَعْجَبُونَ بِأَرْحَمِ أُمِّ الْأَفْرَاجِ فِرَاجِهَا؟ فَوَالَّذِي بَعَنِي بِالْحَقِّ، اللَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ أُمِّ الْأَفْرَاجِ بِفِرَاجِهَا، ارْجِعْ بِهِنَّ حَتَّى تَضَعَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُنَّ وَأُمُهُنَّ مَعَهُنَّ، فَرَجَعَ بِهِنَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يُنَجِّي أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ». قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ فِي اللَّهِ بِرَحْمَةٍ، سَدَدُوا وَقَارِبُوا، وَاعْدُوا وَرَوْحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدُّلْجَةِ، وَالْقَصْدُ الْقَصْدُ تَبَلُّغُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٣٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَلَا يُجِيرُهُ مِنَ النَّارِ، وَلَا أَنَا إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٣١ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ» وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ قَالَ: «كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ

في «كتاب البعث والنشور».

٢٨٣٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ رَلَفَهَا، وَكَانَ بَعْدَ [ذَلِكَ] الْقِصَاصِ الْحَسَنَةِ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٨٣٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، [ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ]، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٣٤ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مَثَلَ الَّذِي يَعْمَلُ السَّيِّئَاتِ ثُمَّ يَعْمَلُ الْحَسَنَاتِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ كَانَتْ عَلَيْهِ دِرْعٌ ضَمِيمَةٌ قَدْ خَنَقَتْهُ، ثُمَّ عَمِلَ حَسَنَةً فَأَنْفَقَتْ خَلَقَهُ، ثُمَّ عَمِلَ حَسَنَةً أُخْرَى، فَأَنْفَقَتْ خَلَقَهُ أُخْرَى، حَتَّى تَخْرُجَ إِلَى الْأَرْضِ». رَوَاهُ فِي «مَرْجِ السُّنَّةِ».

٢٨٣٥ - وَعَنْ قُوتَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَلْتَمِسُ مَرْضَاةَ اللَّهِ، وَلَا يَزَالُ بِذَلِكَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِحَبْرَيْلَ: إِنَّ فَلَانًا عَبْدِي يَلْتَمِسُ أَنْ يُرَضِّيَنِي، أَلَا وَإِنْ رَحِمْتِي عَلَيْهِ، فَيَقُولُ حَبْرَيْلُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى فُلَانٍ، وَيَقُولُهَا حَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَيَقُولُهَا مَنْ خَوْلَهُمْ، حَتَّى يَقُولَهَا أَهْلُ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ، ثُمَّ تَهْبِطُ لَهُ إِلَى الْأَرْضِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

باب ما يقول عند الصباح والمساء والمنام

٢٨٣٦ - وَعَنِ الْحَارِثِ بْنِ مُسْلِمٍ التَّمِيمِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَسْرَأَ إِلَيْهِ

فَقَالَ: «إِذَا انْصَرَفْتَ مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَجِرْنِي مِنَ النَّارِ، سَمِعَ مَرَاتٍ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ ثُمَّ مِتَ فِي لَيْلَتِكَ كُتِبَ لَكَ جِوَارٌ مِنْهَا، وَإِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ فَقُلْ كَذَلِكَ، فَإِنَّكَ إِنْ مِتَ فِي يَوْمِكَ كُتِبَ لَكَ جِوَارٌ مِنْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٣٧ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ إِنِّي أَسْمَعُكَ تَقُولُ كُلَّ عَدَاةٍ: اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي بَدَنِي، اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي سَعْيِي، اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي بَصَرِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، تُكْرِّرُهَا ثَلَاثًا حِينَ تُصْبِحُ وَثَلَاثًا حِينَ تُمَسِّي، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهِمْ فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَسْتَنْ بِسُنَّتِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٣٨ - وَعَنْ أَبِيانَ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ فِي صَبَاحِ كُلِّ يَوْمٍ وَمَسَاءِ كُلِّ لَيْلَةٍ: بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ». كَانَ أَبِيانُ قَدْ أَصَابَهُ ظَرْفٌ قَالِحٌ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ أَبِيانُ: مَا تَنْظُرُ؟ أَمَا إِنَّ الْحَدِيثَ كَمَا حَدَّثْتُكَ، وَلَكِنِّي لَمْ أَقُلْهُ يَوْمَئِذٍ لِيُصْحِيَ اللَّهُ عَلَيَّ قَدَرَهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَأَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «لَمْ تُصِبْهُ فُجَاءَةٌ بَلَاءٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ لَمْ تُصِبْهُ فُجَاءَةٌ بَلَاءٍ حَتَّى يُمَسِّي».

٢٨٣٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: ﴿قُسِّبَحَ لِلَّهِ حِينَ تُنْسَوْنَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ ❶ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ ❷ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ ❸ أَذْرَكَ مَا قَاتَهُ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ، وَمَنْ قَالَهُنَّ حِينَ يُمَسِّي أَذْرَكَ مَا قَاتَهُ فِي لَيْلَتِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٤٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ أَصْبَحْنَا،

لُشْهِدَكَ وَنُشْهِدُ حَمَلَةَ عَرْشِكَ وَمَلَائِكَتَكَ وَجَمِيعَ خَلْقِكَ بِأَنَّكَ اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اللَّهُ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنْ نَحْمَدَ عَبْدَكَ وَرَسُولَكَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا أَصَابَ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ قَالَهَا حِينَ يُسَبِّحُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا أَصَابَ فِي يَوْمِكَ اللَّيْلَةِ مِنْ ذَنْبٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٨٤١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَنَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِكَ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْكَ، وَحَدَّثَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، فَلَكَ الْحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ يَوْمِهِ، وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُسَبِّحُ فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ لَيْلَتِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٤٢ - وَعَنْ ابْنِ عَسَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُسَبِّحُ وَحِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَمْرَ وَالْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْرُرْ عَوْرَاتِي وَآمِنْ رَوْعَاتِي، اللَّهُمَّ احْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ وَمِنْ خَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي» يَعْنِي الْخُسْفَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٤٣ - وَعَنْ بَعْضِ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهَا فَيَقُولُ: «قُولِي حِينَ تُصْبِحِينَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، فَإِنَّهُ مَنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ حَفِظَ حَتَّى يُسَبِّحَ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُسَبِّحُ حَفِظَ حَتَّى يُصْبِحَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٤٤ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَقُولُ إِذَا أَمْسَى وَإِذَا أَصْبَحَ ثَلَاثًا: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى

اللَّهُ أَنْ يُرْضِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٨٤٥ - وَعَنْ أَبِي عَيَّاشٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَانَ لَهُ عِدْلُ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَكُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَحُطَّ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ فِي حِرْزٍ مِنَ الشَّيْطَانِ حَتَّى يُمِيتَ، وَإِنْ قَالَهَا إِذَا أَمْسَى كَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُصْبِحَ»، فَرَأَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَرَى النَّاسُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا عَيَّاشٍ يُحَدِّثُ عَنْكَ بِكَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «صَدَقَ أَبُو عَيَّاشٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

٢٨٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمْسَى قَالَ: «أَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمُلْكُ لِلَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَسُوءِ الْكِبَرِ وَفِتْنَةِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا: أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمُلْكُ لِلَّهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٤٧ - وَعَنْهُ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَمْسَى: «أَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمُلْكُ لِلَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، رَبِّ أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهَا، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَمِنْ سُوءِ الْكِبَرِ وَالْحُفْرِ».

١١ قوله: وإذا أصبح انخ: ويستيقظ ذاكرة لله تعالى، وعازماً على التقوى بما حرم الله تعالى عليه، وناوياً أن لا يظلم أحداً من عباد الله. كذا في الغرائب. قاله في «العالمية».

وَفِي رِوَايَةٍ: «مِنْ سُوءِ الْكِبَرِ وَالْكِبَرِ رَبُّ أَعْوَدُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ. وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا: أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمَلِكُ لِلَّهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.
وَفِي رِوَايَةٍ لَمْ يَذْكُرْ «مِنْ سُوءِ الْكِبَرِ».

٢٨٤٨ - وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمَلِكُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا الْيَوْمِ وَفَتْحَهُ وَنَصْرَهُ وَنُورَهُ وَبَرَكَتَهُ وَهُدَاهُ، وَأَعْوَدُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ وَمِنْ شَرِّ مَا بَعْدَهُ. ثُمَّ إِذَا أَمْسَى فَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٤٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ قَالَ: «أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمَلِكُ لِلَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْكَرِيمَاءُ وَالْعَظَمَةُ لِلَّهِ، وَالْحَلَقُ وَالْأَمْرُ وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا سَكَنَ فِيهِمَا لِلَّهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَوَّلَ هَذَا النَّهَارِ صَلَاحًا وَأَوَسَطَهُ نَجَاحًا وَآخِرَهُ فَلَاحًا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ». ذَكَرَهُ التَّوْرِيُّ فِي «كِتَابِ الْأَذْكَارِ» بِرِوَايَةِ ابْنِ السَّيِّ.

٢٨٥٠ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ: «أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ وَعَلَى كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ وَعَلَى دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ وَعَلَى مِلَّةِ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ صَاحِبُ «السَّلَاحِ»: أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرُقٍ، وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

٢٨٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ قَالَ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ» وَإِذَا أَمْسَى قَالَ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَمْسَيْنَا وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ وَإِلَيْكَ النُّشُورُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٢٨٥٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مُرْنِي بِقِيٍّ أَقُولُهُ إِذَا أَصْبَحْتُ

وَإِذَا أُمْسَيْتَ، قَالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَشَرِّ كَيْهِ». قَالَ: «قُلْهُ إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أُمْسَيْتَ وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٨٥٣ - وَعَنْ شَدَادِ بْنِ أُوَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ بِقِرَاءَةِ سُورَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا، فَلَا يَقْرُبُهُ شَيْءٌ يُؤْذِيهِ حَتَّى يَهْبَ مَتَى هَبَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٨٥٤ - وَعَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ وَصَعْتُ جَنِّيَ لِلَّهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَاحْشَأْ شَيْطَانِي وَفَكَرْهُنِي وَاجْعَلْنِي فِي الشَّيْءِ الْأَعْلَى». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٥٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانِي وَأَوَانِي وَأَطْعَمَنِي وَسَقَانِي، وَالَّذِي مَنَّ عَلَيَّ فَأَفْضَلَ، وَالَّذِي أَعْظَانِي فَأَجْزَلَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، اللَّهُمَّ رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ وَإِلَهُ كُلِّ شَيْءٍ أَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٥٦ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ مَضْجَعِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَكَلِمَاتِكَ الثَّامَاتِ مِنْ شَرِّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ تَكْشِفُ الْمَغْرَمَ وَالْمَأْتَمَ، اللَّهُمَّ لَا يَهْزُمُ جُنْدُكَ وَلَا يُخْلَفُ وَعْدُكَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ، سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٥٧ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الشَّيْءُ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَضَعَ

يَدَهُ تَحْتَ خَدِّهِ^{١١} ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ أُمُوتُ وَأَحْيَا»، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنِ الْبَرَاءِ.

٢٨٥٨ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَضَعَ يَدَهُ تَحْتَ رَأْسِهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَجْمَعُ عِبَادَكَ، أَوْ تَبْعَثُ عِبَادَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنِ الْبَرَاءِ.

٢٨٥٩ - وَعَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٦٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَأْوِي إِلَى فِرَاشِهِ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، عَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ، وَإِنْ كَانَتْ عَدَدَ رَمْلِ عَالِجٍ أَوْ عَدَدَ وَرَقِ الشَّجَرِ أَوْ عَدَدَ أَيَّامِ الدُّنْيَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٨٦١ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: سَكَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَنَا مِنَ اللَّيْلِ مِنَ الْأَرْقِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّنِيعِ وَمَا أَظْلَمْتُ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ وَمَا أَقْلَمْتُ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَصْلَمْتُ، كُنْ لِي جَارًا مِنْ شَرِّ خَلْقِكَ كُلِّهِمْ جَمِيعًا أَنْ يَفْرُطَ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَوْ أَنْ يَبْغِيَ، عَزَّ جَارُكَ، وَجَلَّ ثَنَانُكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي «الْحَصَنِ»: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ إِلَّا أَنَّ فِيهَا: «وَتَبَارَكَ

١١: قوله: وضع يده تحت خده، وقال في «العالمگیری»: ويتوسد كفه اليمنى تحت خده، ويذكر أنه سيضطجع في الملح كذا، وحيدا ليس معه إلا الأعمال.

اسْمُكَ» بَدَلُ «جَلَّ قَتَارُكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». قَالَ مِيرُكَ: وَرَوَاهُ فِي «الْكَبِيرِ» أَيْضًا وَفِيهِ: «عَزَّ جَارُكَ وَجَلَّ قَتَامُكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ».

٢٨٦٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَتَنَفَّضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلِيَةِ إِزَارِهِ فَإِنَّهُ لَا يَذِرِي مَا خَلَقَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتَ جَنِّي وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أُمِسَّكَتْ نَفْسِي فَأَرْحَمَهَا، وَإِنْ أُرْسَلَتْهَا فَأَحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ». وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ لِيَضْطَجِعْ» عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ لِيَقُلْ بِاسْمِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «فَلْيَتَنَفَّضْهُ بِصَنْفَةِ ثَوْبِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَإِنْ أُمِسَّكَتْ نَفْسِي فَأَغْفِرْ لَهَا».

٢٨٦٣ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ نَامَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَقَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَالْجَنَاحَ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسَلْتُ». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَهُنَّ ثُمَّ مَاتَ تَحْتَ لَيْلَتِهِ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ: «يَا فُلَانُ إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَتَرَضَّأُ» وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ» إِلَى قَوْلِهِ: «أُرْسَلْتُ»، وَقَالَ: «فَإِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِكَ مِتُّ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَإِنْ أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ خَيْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١. قوله: ثم ليضطجع على شقه الأيمن. في «العالم الكبير» ويستحب أن ينام الرجل طاهراً، ويضطجع على شقه الأيمن مستقبل القبلة ساعة، ثم ينام على بطنه. كذا في «الترجمة».

٢. قوله: فتَرَضَّأُ إنح: قال ابن بطال: فيه أن الوضوء عند النوم مندوب إليه مرغوب فيه. قاله في «عمدة القاري».

وقال في «الدر المختار»: وسنة للنوم.

٢٨٦٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ قَالَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَنَا وَكَفَانَنَا وَآوَانَا، فَكُفَّ مِنْ لَا كَافِيَ لَهُ وَلَا مُؤْوِيَّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَرَبَّ الْأَرْضِ وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ الْقُرْآنِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتَيْهِ، أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، أَفْضُ عَنِّي الدِّينَ وَأَعْيَنِي مِنَ الْفَقْرِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

٢٨٦٦ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ أَنْتَ النَّبِيِّ ﷺ تَشْكُو إِلَيْهِ مَا تُلْقَى فِي يَدِهَا مِنَ الرِّيحِ، وَبَلَغَهَا أَنَّهُ جَاءَهُ رَقِيقٌ فَلَمْ تُصَادِفْهُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ. قَالَ: فَجَاءَنَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَصَاجِعَنَا، فَذَهَبْنَا نَقُومُ فَقَالَ: «عَلَى مَكَائِكُنَا»، فَجَاءَ فَقَعَدَ^(١) بَيْنِي وَبَيْنَهَا، حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى بَطْنِي، فَقَالَ: «أَلَا أَدْلُكُمَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَا، إِذَا أَخَذْتُمَا مَصَاجِعَكُمَا فَسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَاحْتَمَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَسْأَلُهُ خَادِمًا، فَقَالَ: «أَلَا أَدْلُكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ خَادِمٍ، تُسَبِّحِينَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُحَمِّدِينَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُكَبِّرِينَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ حِينَ كُلِّ صَلَاةٍ وَعِنْدَ مَتَامِكٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٦٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَلَّتَانِ

(١) قوله: فقعد بيني وبينها الخ: يدل على أن فاطمة وعليًا كانا تحت لحاف واحد. فإله في «المرقاة».

لَا يُخَصِّصُهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، أَلَا وَهِيَ يَسِيرٌ، وَمَنْ يَعْمَلْ بِهَا قَلِيلٌ، يُسَبِّحِ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا، وَيُحَمِّدُهُ عَشْرًا، وَيُكَبِّرُهُ عَشْرًا، قَالَ: فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْفَظُهَا بِيَدِهِ، قَالَ: «فَتِلْكَ خَمْسُونَ مِائَةً بِاللِّسَانِ، وَأَلْفٌ وَخَمْسُ مِائَةٍ فِي الْمِيزَانِ، وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ تُسَبِّحُهُ وَتُكَبِّرُهُ وَتُحَمِّدُهُ مِائَةً، فَتِلْكَ مِائَةٌ بِاللِّسَانِ، وَأَلْفٌ فِي الْمِيزَانِ، فَأَيُّكُمْ يَعْمَلُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ أَلْفَيْنِ وَخَمْسِ مِائَةٍ سَيِّئَةٍ؟» قَالُوا: فَكَيْفَ لَا يُخَصِّصُهَا؟ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ فَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا اذْكُرْ كَذَا حَتَّى يَنْفَتِلَ، فَلَعَلَّهُ أَنْ لَا يَفْعَلَ، وَيَأْتِيهِ فِي مَضْجَعِهِ، فَلَا يَزَالُ يُنَوِّمُهُ حَتَّى يَنَامَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: وَقَالَ: «خَصَلْتَانِ أَوْ خَلَّتَانِ لَا يُحَافِظُ عَلَيْهِمَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ» وَكَذَا فِي رِوَايَتِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَأَلْفٌ وَخَمْسُ مِائَةٍ فِي الْمِيزَانِ» قَالَ: وَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ وَيُحَمِّدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ. وَفِي أَكْثَرِ نُسَخِ «الْمَصَابِيحِ»: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

بَابُ الدَّعَوَاتِ ^(١) الْمُنْفَرِقَةِ فِي الْأَوْقَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾

(الْعَبْدُ بْنُ أَبِي عَرَبَةَ: ١٩٩)

٢٨٦٩ - عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنَّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنَّبِ الشَّيْطَانُ مَا رَزَقْتَنَا؛ فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرُ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: الدعوات المنفرقة في الأوقات: واعلم أن كل ما ورد من الشارع في زمن أو حال مخصوص يسن لكل أحد أن يأتي به لذلك، ولو مرة ثلاثاً. قاله في «المنرفة».

٢٨٧٠ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: ^(١) «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْخَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٧١ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعَوَاتُ الْمَكْرُوبِ: اللَّهُمَّ رَحْمَتَكَ أَرْجُو فَلَا تَكِلْنِي إِلَى تَقْصِي طَرَفَةَ عَيْنٍ، وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٧٢ - وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَرِبَهُ أَمَرَ يَقُولُ: «يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٨٧٣ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَثُرَ هَمُّهُ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَإِنِّي عَبْدُكَ وَإِنِّي أَمَتُكَ، وَإِنِّي قَبَضْتُكَ نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَا ضِيقٌ فِي حُكْمِكَ، عَذْلٌ فِي قَضَائِكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسُكَ، أَوْ أُنْزِلَتْ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلِمْتَهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتُ بِهِ فِي مَكْنُونِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رِيبَ قَلْبِي وَجِلَاءَ هَمِّي وَغَمِّي، مَا قَالَهَا عَبْدٌ قَطُّ إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ غَمَّهُ وَأَبْدَلَهُ بِهِ قَرْبًا». رَوَاهُ رِزِينَ.

(١) قوله: يقول عند الكرب إلخ: في هذا الذكر إشارة بأنه لا يقدر أحد على إزالة الغم إلا الله. قال الطبري: هذا ذكر يرتب عليه رفع الكرب. قاله في «المعرفة». وقال النووي: وهو حديث جليل ينبغي الاحتناء به، والإكثار عنه عند الكرب، والأمور العظيمة. قال الطبري: كان السلف يدعون به ويسموناه دعاء الكرب انتهى. وقال ابن بطال: حدثني أبو بكر الرافعي قال: كنت بأصبهان عند أبي نعيم أكتب الحديث عنه، وهناك شيخ يقال له: أبو بكر بن علي عليه مدار الفيا، فسعى به عند السلطان، فسجنه، فرأيت النبي ﷺ في المنام وجبريل عليه السلام عن يمينه بجزء شفته بالشبح لا يفتر، فقال لي النبي ﷺ قل: لا إله إلا الله فإني أخرج من السجن. كذا في «عمدة القاري».

٢٨٧٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: هُمُومٌ لِمِثْنِي وَدُيُونٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا أَعْلَمْتُكَ كَلَامًا، إِذَا قُلْتَهُ أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّكَ وَقَضَى عَنْكَ دَيْنَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «قُلْ إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أَمْسَيْتَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ وَالْحَبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ وَقَهْرِ الرِّجَالِ». قَالَ: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، فَأَذْهَبَ اللَّهُ هَمِّي، وَقَضَى عَنِّي دَيْنِي. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٧٥ - وَعَنْ عِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ جَاءَهُ مُكَاتِبٌ، فَقَالَ: إِنِّي عَجَزْتُ عَنْ كِتَابَتِي فَأَعِنِّي، قَالَ: أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ عَلَّسْنَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِثْلُ جَبَلٍ كَبِيرٍ دَيْنًا، أَدَّاهُ اللَّهُ عَنْكَ، قُلْ: «اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِحَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ، وَأَغْنِنِي بِفَضْلِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّبِهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٨٧٦ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ رضي الله عنه قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَحَنُّ عِنْدَهُ جُلُوسٌ، وَأَحَدُهُمَا يَسُبُّ صَاحِبَهُ مُغَضَّبًا قَدْ احْمَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ لَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، فَقَالُوا لِلرَّجُلِ: أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ بِسَجُنُونَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيَكَةِ فَاسْلُؤُوا اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ؛ فَإِنَّهَا ^(١) رَأَتْ مَلَكًا، وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهيقَ الْحِمَارِ فَتَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ فَإِنَّهُ رَأَى شَيْطَانًا». ^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فإنها رأت ملكًا: فيه استحباب الدعاء عند حضور الصالحين؛ فإن عند ذكرهم تنزل الرحمة فضلا عن وجودهم وحضورهم، فيستحب عند ذلك طلب الرحمة والبركة من الله الكريم. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فإنه رأى شيطانًا: هذا يُدُلُّ على نزول الغضب والعذاب على أهل الكفر، فيستحب الاستعاذة عند مرورهم خوفاً أن يصيبه من شرورهم. قاله في «المراقبة».

٢٨٧٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا سَبَعْتُمْ نَبَاحَ الْكِلَابِ وَنَهَيْتُمُ الْحَمِيرَ بِاللَّيْلِ فَتَعَوَّدُوا بِاللَّهِ؛ فَإِنَّهُنَّ يَرَيْنَ مَا لَا تَرَوْنَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «مَشْرِحِ السُّنَنِ».

٢٨٧٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا وَدَّعَ رَجُلًا أَخَذَ بِيَدِهِ، فَلَا يَدْعُهَا حَتَّى يَكُونَنَّ الرَّجُلُ هُوَ يَدْعُ يَدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَيَقُولُ: «أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ وَآخِرَ عَمَلِكَ». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَحَوَاتِيمَ عَمَلِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ. وَفِي رِوَايَتَيْهِمَا لَمْ يَذْكُرْ «وَآخِرَ عَمَلِكَ».

٢٨٨٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُطَيْمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَوْدِعَ الْحَيَّسَ قَالَ: «أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَمُ وَحَوَاتِيمَ أَعْمَالِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٨١ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ سَفَرًا فَرَوِّدْنِي، فَقَالَ: «ارْوَدَكَ اللَّهُ النَّفْسَى». قَالَ: رَوِّدْنِي، قَالَ: «ارْوَعْفِرْ ذَنْبَكَ». قَالَ: رَوِّدْنِي بِأَيِّ أَثَمٍ وَأُنْفِي، قَالَ: «وَيَسِّرْ لَكَ الْحَبِيرَ حَيْثُمَا كُنْتَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٨٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: إِنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَسَافِرَ فَأَوْجِئِي، قَالَ: «عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالتَّكْبِيرِ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ»، فَمَا أَنْ وَلَّى الرَّجُلُ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَضِرْ لَهُ الْبُعْدَ وَهَوِّنْ عَلَيْهِ السَّفَرَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٨٨٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ كَثَرَ قَلْبًا، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِبِينَ سبحانه وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ سبحانه» اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبَرَّ وَالتَّقْوَى وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِنَا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيقَةُ فِي الْأَهْلِ وَالنَّسْلِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ السُّنْطَرِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ

وَالْأَهْلَ»، وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ، وَزَادَ فِيهِنَّ: «آيُتُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٨٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ أَتَى بِدَائِهِ لِيَرْكَبَهَا، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الرِّكَابِ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى ظَهْرِهَا قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴿٥﴾ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ﴿٦﴾» ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ ثَلَاثًا وَاللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا، سُبْحَانَكَ إِلَهِي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ. ثُمَّ ضَجَّكَ، فَقِيلَ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَجَّكَ؟ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ كَمَا صَنَعْتُ، ثُمَّ ضَجَّكَ، فَقُلْتُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَجَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّ رَبَّنَا لَيَعْجَبُ مِنْ عَبْدِهِ إِذَا قَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، يَقُولُ: يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ غَيْرِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٨٨٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ يَتَعَوَّدُ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ وَالْخَوْفِ بَعْدَ الْكُورِ وَدَعْوَةَ الْمَظْلُومِ وَسُوءَ النُّظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْعَالِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٨٦ - وَعَنْ جَابِرٍ عليه السلام قَالَ: كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا كَبْرُنَاءَ وَإِذَا نَزَلْنَا سَبَخْنَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٨٨٧ - وَعَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ عليها السلام قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنَزَلًا ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامَاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَصُرْهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنَزِلِهِ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٨٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَقِيتُ مِنْ عَقْرِ لَدَعْنِي الْبَارِحَةِ، قَالَ: «أَمَا لَوْ قُلْتَ جِئْتُ أَمْسَيْتُ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ

اللَّهُ الثَّامَنَاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ تَضُرَّكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٨٩ - وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَأَقْبَلَ اللَّيْلُ قَالَ: «يَا أَرْضُ، رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ، أَغُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَسَدٍ وَأَسَدَةٍ وَمِنْ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ، وَمِنْ شَرِّ سَاكِنِ الْبَلَدِ، وَمِنْ وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ وَأَسْحَرَ يَقُولُ: «سَمِعَ سَامِعٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ بَلَايِهِ عَلَيْنَا رَبَّنَا صَاحِبِنَا وَأَفْضَلُ عَلَيْنَا غَايِدًا بِاللَّهِ مِنَ الثَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٩١ - وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ غُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَيُّبُونَ تَائِبُونَ غَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبَّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدُهُ، وَتَصَرَّ عَبْدُهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٩٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ سَرِيعِ الْحِسَابِ، اللَّهُمَّ اهْزِمِ الْأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ اهْزِمْنَهُمْ وَزَلِّلْنَهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٩٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عِصْدِي وَنَصِيرِي، بِكَ أَحُولُ، وَبِكَ أَصُولُ، وَبِكَ أَقَاتِلُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٨٩٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْنَا يَوْمَ الْخُنْدَقِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ مِنْ شَيْءٍ نَقُولُهُ فَقَدْ بَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، اللَّهُمَّ اسْثِرْ غَوْرَاتِنَا وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا»، قَالَ: فَضَرَبَ اللَّهُ وُجُوهَ أَعْدَائِهِ بِالرَّيْحِ، فَهَزَمَ اللَّهُ بِالرَّيْحِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٨٩٥ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَافَ قَوْمًا قَالَ: «اللَّهُمَّ إِذَا جَعَلْتَكَ فِي نُحُورِهِمْ، وَتَعَوَّدَ بِكَ مِنْ شُرُورِهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٨٩٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَبِي، قَالَ: فَقَرَّبْنَا إِلَيْهِ طَعَامًا وَوُطْبَةً فَأَكَلَ مِنْهَا، ثُمَّ أَتَى بِسَمَرٍ فَكَانَ يَأْكُلُهُ وَيُلْقِي النَّوَى بَيْنَ إصْبَعَيْهِ، وَيَجْمَعُ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى. وَفِي رِوَايَةٍ: فَجَعَلَ يُلْقِي النَّوَى عَلَى ظَهْرِ أَصْبَعَيْهِ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى، ثُمَّ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ، فَقَالَ أَبِي، وَأَخَذَ بِلِجَامِ دَابَّتِهِ: ادْعُ اللَّهَ لَنَا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِيمَا رَزَقْتَهُمْ وَاعْفِرْ لَهُمْ وَارْحَمْهُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٩٧ - وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَأَى الْهَيْلَالَ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْإِيمَانِ وَالْإِيمَانِ وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ وَابْنُ جَبَانَ وَزَادَ: «وَالْقَوَافِقُ لِمَا نَحِبُ وَتَرَضَى».

٢٨٩٨ - وَعَنْ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلَّغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَأَى الْهَيْلَالَ قَالَ: «هَيْلَالُ خَيْرٍ وَرُشْدٍ، هَيْلَالُ خَيْرٍ وَرُشْدٍ، هَيْلَالُ خَيْرٍ وَرُشْدٍ، آمَنْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ذَهَبَ بِشَهْرِ كَذَا وَجَاءَ بِشَهْرِ كَذَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٩٩ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ رَأَى مُبْتَلًى، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَاقَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا، إِلَّا لَمْ يُصِبْهُ ذَلِكَ الْبَلَاءُ كَابْنَا مَا كَانَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ ابْنِ عُصَمَرٍ.

(١) قوله: «إِذَا خَافَ قَوْمًا» وفي «الخصن»: «وإن خاف من عدو وغيره فقراءة: لإبلافا فيش» أمان من كل سوء محرب،
فقال في «المرقاة».

٢٩٠٠ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، يُخَيِّرُ وَيُمِيتُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، بَيْنَهُ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَحَمَّاهُ عَنْ أَلْفِ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ دَرَجَةٍ، وَبَنَى لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه. وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ»: «مَنْ قَالَ فِي سُوقٍ جَامِعٍ يُبَاعُ فِيهِ» بَدَلَ «مَنْ دَخَلَ السُّوقَ».

٢٩٠١ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ السُّوقَ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذِهِ السُّوقِ وَخَيْرَ مَا فِيهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُصِيبَ فِيهَا صَفَقَةً خَاسِرَةً». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٩٠٢ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ تَمَامَ النِّعَمَةِ، فَقَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ تَمَامُ النِّعَمَةِ؟» قَالَ: دَعْوَةُ أَرْجُو بِهَا خَيْرًا، فَقَالَ: «إِنَّ مِنْ تَمَامِ النِّعَمَةِ دُخُولَ الْجَنَّةِ وَالْقَوْرَ مِنَ النَّارِ». وَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ. فَقَالَ: «قَدْ اسْتُجِيبَ لَكَ قَسْلٌ». وَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الصَّبْرَ، فَقَالَ: «سَأَلْتَ اللَّهَ الْبَلَاءَ فَاسْأَلْهُ الْعَافِيَةَ»^(١). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ نَقَلَهُ مِيزَك.

٢٩٠٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا فَكَثُرَ فِيهِ لَعَطُهُ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأُتُوبُ إِلَيْكَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

(١) قوله: فاسأله العافية: محل هذا إنما هو قبل وقوع البلاء، وما بعده فلا منع من سؤال الصبر، بل مستحب؛ لقوله تعالى: «أُفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا» (البقرة: ٢٥٠). قاله في «المعراج».

٢٩٠٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ مُجْلِسًا أَوْ صَلَّى تَكَلَّمَ بِكَلِمَاتٍ، فَسَأَلَتْهُ عَائِشَةُ عَنِ الْكَلِمَاتِ فَقَالَ: «إِنْ تَكَلَّمْتَ بِخَيْرٍ كَانَ طَابِعًا عَلَيْهِنَّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنْ تَكَلَّمْتَ بِشَرٍّ كَانَ كَفَّارَةً لَكَ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٢٩٠٥ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نَزَلَ أَوْ نُضِلَّ، أَوْ نَظْلِمَ أَوْ نُظْلَمَ، أَوْ نُجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيْنَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ: مَا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ بَيْتِي قَطُّ إِلَّا رَفَعَ طَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أَضَلَّ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أَظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ».

٢٩٠٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، يُقَالُ لَهُ حَبِيبٌ: هُدَيْتَ وَكُنْهَيْتَ وَوَقَيْتَ، فَيَتَنَحَّى لَهُ الشَّيْطَانُ، وَيَقُولُ شَيْطَانُ آخَرُ: كَيْفَ لَكَ بِرَجُلٍ قَدْ هُدِيَ وَكُنِيَ وَوُقِيَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ إِلَى قَوْلِهِ: «لَهُ الشَّيْطَانُ».

٢٩٠٧ - وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَلَجَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ قَلِيلًا: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلَجِ وَخَيْرَ الْمَخْرَجِ، بِسْمِ اللَّهِ وَحَنَّا، وَبِسْمِ اللَّهِ خَرَجْنَا، وَعَلَى اللَّهِ رَبَّنَا تَوَكَّلْنَا، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِ»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: ثم ليسلم على أهله: وفي «فصول العلامي»: وإن دخل على أهله ليسلم أولاً ثم يتكلم. قاله في «رد المحتار». وقال في «العلمكبرية»: إذا دخل الرجل في بيته ليسلم على أهل بيته، وإن لم يكن في البيت أحد يقول: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. كذا في «المحيط».

٢٩٠٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا رَفَأَ الْإِنْسَانُ إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٢٩٠٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ اشْتَرَى خَادِمًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَإِذَا اشْتَرَى بَعِيرًا فَلْيَأْخُذْ بِذُرْوَةِ سَنَامِهِ وَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «فِي الْمَرْأَةِ وَالْخَادِمِ ثُمَّ لِيَأْخُذْ بِنَاصِيَتَيْهَا وَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

بَابُ الْإِسْتِعَاذَةِ

٢٩١٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «التَّعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ وَذَرِكِ الشَّقَاءِ وَسُوءَ الْقَضَاءِ وَشَمَاتَةَ الْأَعْدَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩١١ - وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَتَعَوَّذُ مِنْ خُمْسٍ: مِنَ الْخُبْنِ وَالْبُخْلِ وَسُوءِ الْعُمْرِ وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٩١٢ - وَعَنْ مُعَاذٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ مِنْ طَمَعٍ يَهْدِي إِلَى ضَلَعٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٩١٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، اسْتَعِينِي بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ هَذَا؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْعَاسِقُ [إِذَا وَقَبَ]». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٩١٤ - وَعَنِ الْقَعْقَاعِ أَنَّ كَعْبَ الْأَحْبَارِ قَالَ: لَوْلَا كَلِمَاتُ أَقُولُهُنَّ لَجَعَلْتَنِي يَهُودُ جَهَنَّمَ،^(١)

(١) قوله: جعلتني يهود جهنم: أي بليدا ذليلا، والمعنى: أنهم شجرة، وقد أغضبهم إسلامي، فنولوا استعاذني بهذه =

فَقِيلَ لَهُ: وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَيْسَ شَيْءٌ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّمَانِيَةِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهَا بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ، وَبِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلِّهَا، مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَذَرَأَ وَبَرَأَ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٢٩١٥ - وَعَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَبِي يَقُولُ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، فَكُنْتُ أَقُولُهُنَّ، فَقَالَ أَبِي: أَيُّ بَنِيٍّ عَمَّنْ أَخَذْتَ هَذَا؟ قُلْتُ: عَنْكَ. قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُهُنَّ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ.

الكلمات التي تمكنوا مني، وغلبوا علي، وجعلوني بليداً، وأذلوني كالخمار؛ فإنه مثل في اللغة، لا أن اليهود تسخرته، ولولا استعاذتي بهذه الكلمات لتمكنوا من أن يلقبوا حقيقي؛ لأن قلب الحقائق ليس إلا الله، كما قال تعالى: ﴿كُونُوا فِرَقَةً﴾ (البقرة: ٦٥)، وقال: ﴿يَحْتَكِلْ إِلَيْهِ مِنْ بَخْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْمِعُ السَّمْعَ﴾ (طه: ٦٦). فهذا يدل على غاية سحرهم الذي أجمع عليه كبد السحرة في زمان فرعون الظالمين على مال فرعون وجماعه، فلو كان في قدرهم شيء أزيد من هذا لفعلوه في حق موسى ﷺ، فإذا لم يقدروا في حقه، فكيف يجوز أن يقدروا على سيد الخلق مظهر الحق أن يلقبوا حقيقيته؛ ولذا قال الفيضاوي: والمراد بالسحر ما يستعان في تحصيله بالتقرب إلى الشيطان مما لا يستقل به الإنسان، فإذا كان ليس للشيطان أن يجعل نفسه حماراً حقيقة فضلاً عن غيره، فكيف للمتنوسل إلى قربه أن يقلب الحقيقة.

وأما قول صاحب «المدارك»: «وللسحر حقيقة عند أهل السنة - كثرهم الله تعالى - وتخييل وتحمويه عند المعتزلة - خذهم الله -» فمعناه: قوله ﷺ: السحر حق أي ثابت واقع، لا أنه خيال فاسد، كروية الأحوال شيئاً واحداً شبيهاً، وتخييل الأشياء عند خلل الدماغ، وحصول الأفكار الفاسدة؛ لما يدل عليه الكتاب والسنة من قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ النَّاسَ أَنْ يَسْحَرُوا﴾ (البقرة: ١٠٢) وقوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ النَّاسِ وَزُجُجَةٍ﴾ (البقرة: ١٠٢) وقوله عز وجل: ﴿زَيْنَ الشَّيْءِ الْفُتْنَةُ فِي أَنْتَقِدَ﴾ (الطلاق: ١١) كما هو مشهور في سحر اليهود له ﷺ، وما يدل على بطلان قلب أخفائق بعد إجماع أهل السنة، والمعتزلة على خلافه أنه لم يقع مثل هذا أبداً في الكون، ويدل على بطلانه النقل والعقل ودعوى المشاهدة باطلة؛ إذ هي مجرد حكاية فاسدة مما يستمرها الناس ويحكمونها في بيوت القهقهة، وتحوز في عقول النساء وبعض الرجال ممن سخف عقله وسخف قلبه، والله المستعان، وعليه التكلان.

وَرَوَى أَحْمَدُ لَفْظَ الْحَدِيثِ وَبِعِنْدَهُ: «فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ».

٢٩١٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسَلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَنْ تُصَلِّيَنِي، أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَالْحَيُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩١٧ - وَعَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْيَالِ وَالْأَهْوَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٩١٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّقَاقِ وَالنَّفَاقِ وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٩١٩ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُرْجِ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ بِشَرِّ الصُّبْحِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْحَيَاةِ، فَإِنَّهَا يَخْسِرُ الْبِطَانَةُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٩٢٠ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ وَالْقِلَّةِ وَالذَّلَّةِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَظْلِمَ أَوْ أَظْلَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٩٢١ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبَرَصِ وَالْجَذَامِ وَالْجُنُونِ وَمِنْ سَمِّ الْأَسْقَامِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٩٢٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْجُبْنِ وَالْبَخْلِ وَصَلَبِ الدِّينِ وَعَلَنَةِ الرَّجَالِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٢٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالذَّنِّ» قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلْتَعِدِلُ الدِّينَ بِالْكَفْرِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ» قَالَ رَجُلٌ: وَيَعْدِلَانِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٢٩٢٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُسْلِ وَالْهَرَمِ وَالْمَغْرَمِ وَالْمَأْتَمِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغَىِّ وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ. اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِمَاءِ الْكَلْبِ وَالْبَرْدِ، وَتَقَّ قَلْبِي كَمَا يُتَقَّى الْقَوْبُ الْأَتَيْضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٢٥ - وَعَنْ أَبِي النِّسْرِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَدْمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّرْدِي، وَمِنَ الْغَرَقِ وَالْخَرَقِ وَالْهَرَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ يَتَخَبَّطَنِي الشَّيْطَانُ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَمُوتَ فِي سَبِيلِكَ مُذْبِرًا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَمُوتَ لَبِيغًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى: «وَالْعَمَّ».

٢٩٢٦ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ وَالْهَرَمِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَرَكِّهَا أَنْتَ خَيْرٌ مِنْ رَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دَعْوَةٍ لَا يُسْتَجَابُ لَهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٢٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْأَرْبَعِ: مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالنَّسَائِيُّ عَنْهُمَا.

٢٩٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: كَانَ مِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ وَجَمِيعِ سَخَطِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٢٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ فِي التَّوَمُّ فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامِنَاتِ مِنْ عَذَابِهِ وَعِقَابِهِ وَشَرِّ عِبَادِهِ، وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يُخْضَرُونِ، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو يَعْلَمُهَا مَنْ بَلَغَ مِنْ وَلَدِهِ، وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْهُمْ كَتَبَهَا فِي صَدِّقٍ، ثُمَّ عَلَّقَهَا فِي عُنُقِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَهَذَا لَفْظُهُ.

٢٩٣٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ، وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٣١ - وَعَنْ شُعَيْبِ بْنِ شَكْلٍ بْنِ حَمِيدٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، عَلَّمَنِي تَعَوُّذًا أَتَعَوَّذُ بِهِ، قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ سَمْعِي وَمِنْ شَرِّ بَصَرِي وَمِنْ شَرِّ

١ - قوله: من همزات الشياطين الخ: فيه دليل على أن الفزع إنما هو من الشيطان، قاله في «المرفأة».

٢ - قوله: ثم علّقها في عنقه: هذا أصل في تعليق التعويذات التي فيها أسماء الله تعالى. كذا في «المرفأة»، وفي «المغرب»، وبعضهم يزعم أن المعاذات هي الثمان، فليس كذلك، إنما التسمية الحرة، ولا بأس بالمعاذات إذا كتب فيها القرآن أو أسماء الله تعالى. وقال الزيلعي: ثم الرقيقة قد تشبه بالتسمية على بعض الدس، وهي خيط كان يربط في العنق أو في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن أنفسهم على زعمهم، وهو منهي عنه، وذكر في حدود الإيمان أنه كفر. وفي «المجتبى»: اختلف في الاستشفاء بالقرآن، بأن يقرأ على المريض أو الملدوغ الفاتحة أو يكتب في ررق ويهاتق عليه أو في طست ويغسل ويسقى. وعن النبي ﷺ أنه كان يُعوذ نفسه، قال ﷺ: وعلى الجواز عمل الناس اليوم، وبه وردت الآثار، ولا بأس بأن يشد الجنب والخائف التعاويز على العضد إذا كانت ملفوفة. وفيه الحائضية: امرأة أرادت أن تضع تعويذاً لجنبه زوجها ذكر في «الجامع الصغير»: أن ذلك حرام لا يجل، وفيها: يكره كتابة الرفاع في أيام النيروز والزافها بالأيواب: لأن فيه إهانة اسم الله تعالى واسم نبيه ﷺ، «رد المحتار» ملتقط منه.

لِسَانِي وَمِنْ شَرِّ قَلْبِي وَمِنْ شَرِّ مَنِّي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٢٩٣٢ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي: «يَا حُصَيْنُ، كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ إِلَهًا؟» قَالَ أَبِي: سَبْعَةٌ سِتًّا فِي الْأَرْضِ وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «فَأَيُّهُمْ تَعُدُّ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟» قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «يَا حُصَيْنُ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَسْلَمْتَ عَلَنُوكَ كَلِمَتَيْنِ تَنْفَعَايَكَ» قَالَ: فَلَمَّا أَسْلَمَ حُصَيْنُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمْنِي الْكَلِمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَعَدْتَنِي، فَقَالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَأَعِزَّنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٩٣٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْجَنَّةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَتْ الْجَنَّةُ: اللَّهُمَّ أَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ اسْتَجَارَ مِنَ النَّارِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَتْ النَّارُ: اللَّهُمَّ أَجِرْهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

باب جامع الدعاء

٢٩٣٤ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطِيئِي وَعَمْدِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٣٥ - وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَسْلَمَ عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ، ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَدْعُو بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٣٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي

الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي فِيهَا مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلْ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٣٧ - وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: دُعَاءٌ حَفِظْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا أَدْعُهُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي أَعْظَمَ شُكْرَكَ، وَأَكْثَرَ ذِكْرَكَ، وَأَتْبَعَ نَصِيحَتَكَ، وَأَحْفَظَ وَصِيَّتَكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٩٣٨ - وَعَنْ أُمِّ مَعْبِدٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ النَّمَاقِ وَعَمَلِي مِنَ الرِّيَاءِ، وَلِسَانِي مِنَ الْكُذْبِ، وَعَيْنِي مِنَ الْحِيَاثَةِ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورَ». رَوَاهُ التَّبِيهِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٩٣٩ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُثَيْفٍ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا ضَرِبَ الْبَصَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي. فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ، وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قَالَ: فَأَدْعُهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَيُحْسِنَ وُضُوئَهُ، وَيَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ إِلَيَّ تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي لِيَقْضِيَ لِي فِي حَاجَتِي هَذِهِ، اللَّهُمَّ فَسَمِّعْنِي فِي». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٢٩٤٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالتَّقَى وَالْعَقَافَ وَالْغِنَى». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٤١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الصَّحَّةَ وَالْعِفَّةَ وَالْأَمَانَةَ وَحُسْنَ الْخُلُقِ وَالرِّضَا بِالْقَدَرِ». رَوَاهُ التَّبِيهِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٩٤٢ - وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّى بِنَا عَسَارَ بْنِ يَاسِرٍ صَلَاةً فَأَوْجَزَ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْقَوْمِ: لَقَدْ خَفَفْتَ أَوْ أَوْجَزْتَ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: أَمَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ دَعَوْتُ

فِيهَا بِدَعَوَاتٍ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَامَ تَبِعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ هُوَ أَبِي عَمْرٍ أَنَّهُ كَتَبَ عَنْ نَفْسِهِ، فَسَأَلَهُ عَنِ الدُّعَاءِ ثُمَّ جَاءَ، فَأَخْبَرَ بِهِ الْقَوْمَ: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ أَحْبَبِي مَا عَلِمْتَ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَقَّيْ إِذَا عَلِمْتَ الْوَفَاةَ خَيْرًا لِي، اللَّهُمَّ وَأَسْأَلُكَ حَشِيَّتَكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الرِّضَا وَالْعُصْبِ، وَأَسْأَلُكَ الْقُصْدَ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى، وَأَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَنْقُذُ، وَأَسْأَلُكَ قُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقَطِعُ، وَأَسْأَلُكَ الرِّضَاءَ بَعْدَ الْقَضَاءِ، وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ الْغَيْشِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ، فِي غَيْرِ صَرَاءٍ مُضِرٍّ، وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَا بِرَبِّتِهِ الْإِيمَانَ، وَاجْعَلْنَا هَذِهِ مُهْتَدِينَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٢٩٤٣ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذُبُرِ صَلَاةِ الْقَجْرِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا وَرِزْقًا طَيِّبًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٩٤٤ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ سِرِّي خَيْرًا مِنْ عَلَانِيَتِي وَاجْعَلْ عَلَانِيَتِي صَالِحَةً، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ صَالِحِ مَا تُؤْتِي النَّاسَ مِنَ الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَالْوَلَدِ غَيْرِ الضَّالِّ وَلَا الْمُضِلِّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٩٤٥ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ ثُمَّ بَكَى، فَقَالَ: «سَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ، فَإِنَّ أَحَدًا لَمْ يُعْطَ بَعْدَ الْيَقِينِ خَيْرًا مِنَ الْعَافِيَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا.

٢٩٤٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «سَلْ رَبَّكَ الْعَافِيَةَ وَالْعَافَاةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» ثُمَّ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي،

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، قَالَ: «فَإِذَا أُعْطِيَتِ الْعَافِيَةُ فِي الدُّنْيَا وَأُعْطِيَتْهَا فِي الْآخِرَةِ فَقَدْ أَفْلَحْتَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا.

٢٩٤٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلِ اللَّهُمَّ اهْدِنِي وَسَدِّدْنِي وَادْكُرْ بِالْهَدَى هِدَايَتَكَ الطَّرِيقَ وَبِالسَّدَادِ سَدَادَ السَّهْمِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٤٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٤٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَادَ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ خَصَّتْ قَصَارَ مِثْلِ الْفَرْجِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ كُنْتَ تَدْعُو بِشَيْءٍ أَوْ تَسْأَلُهُ إِيَّاهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أَقُولُ: اللَّهُمَّ مَا كُنْتُ مُعَاتِي بِهِ فِي الْآخِرَةِ فَعَجِّلْهُ لِي فِي الدُّنْيَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، لَا تُطِيعُهُ أَوْ لَا تَسْتَطِيعُهُ، أَفَلَا قُلْتَ: اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ؟» قَالَ: فَدَعَا اللَّهَ بِهِ لَهُ فَشَقَّاهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٥٠ - وَعَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ»، قَالُوا: وَكَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ؟ قَالَ: «يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلَاءِ لِمَا لَا يُطِيقُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٩٥١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْحُظَيْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي حَبْلَكَ، وَحَبِّ مَنْ يَنْفَعُنِي حُبُّهُ عِنْدَكَ، اللَّهُمَّ مَا رَزَقْتَنِي مِمَّا أُحِبُّ فَاجْعَلْهُ قُوَّةً لِي فِيهِمَا تُحِبُّ، اللَّهُمَّ وَمَا رَزَوْتَنِي عَنِّي مِمَّا أُحِبُّ، فَاجْعَلْهُ قَرَارًا لِي فِيهِمَا تُحِبُّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٩٥٢ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ مِنْ دُعَاءِ دَاوُدَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حُبَّكَ، وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ، وَالْعَمَلَ الَّذِي يُبَلِّغُنِي حُبَّكَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ حُبَّكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي وَمَالِي وَأَهْلِي، وَمِنْ الْمَاءِ الْبَارِدِ». قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَكَرَ دَاوُدَ يَحْدُثُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ أَعْبَدَ الْبَشَرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٩٥٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قُلْنَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنْ تَحْلِيلِ حَتَّى يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الدَّعَوَاتِ لِأَصْحَابِهِ: «اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ مَا يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَعَاصِيكَ، وَمِنْ طَاعَتِكَ مَا تُبَلِّغُنَا بِهِ جَنَّتِكَ، وَمِنْ اليَقِينِ مَا تُهَوِّنُ بِهِ عَلَيْنَا مُصِيبَاتِ الدُّنْيَا، وَمَتِّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا، وَاجْعَلْ ثَأْرَنَا عَلَى مَنْ ظَلَمَنَا، وَانصُرْنَا عَلَى مَنْ عَادَانَا، وَلَا تَجْعَلْ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا، وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمًّا، وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِنَا، وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لَا يَرْحَمُنَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٩٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ انْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَزِدْنِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ كُلِّ حَالٍ أَهْلُ الثَّارِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ مَاجَهَ. وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

٢٩٥٥ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَحْيُ يُسْمَعُ عِنْدَ وَجْهِهِ دَوْنِي كَدَوْنِي السَّحْلِ، فَأُنْزِلَ عَلَيْهِ يَوْمًا فَمَكَّنَا سَاعَةً، فُسِّرَ

(١) قوله: أكبر همنا: وفيه أن قليلا من المهم فيها لا يُدْمَنُ منه في أمر المعاش، مَرْتَحَصٌ فيه، بل مستحب، بل واجب. فإله في

عَنْهُ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ رِزْقًا وَلَا تَنْفُصْنَا، وَأَكْرِمْنَا وَلَا تُهِنَّا، وَأَعْظِمْنَا وَلَا تَحْزِمْنَا، وَآيُرْنَا وَلَا تُؤْيِرْ عَلَيْنَا، وَارْضَ عَنَّا وَأَرْضِنَا، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ أَنْزَلْتُ عَلَيَّ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَقَامَهُنَّ دَخَلَ الْجَنَّةُ» ثُمَّ قَرَأَ: «لَقَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١)» حَتَّى خَتَمَ عَشْرَ آيَاتٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٩٥٦ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو يَقُولُ: «رَبِّ أَعْنِي وَلَا تُعِنِّ عَلَيَّ، وَانصُرْنِي وَلَا تَنْصُرْ عَلَيَّ، وَامْكُرْ لِي وَلَا تَمْكُرْ عَلَيَّ، وَاهْدِنِي وَبَسِّرْ الْهَدَى لِي، وَانصُرْنِي عَلَى مَنْ بَغَى عَلَيَّ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي لَكَ شَاكِرًا لَكَ ذَاكِرًا لَكَ رَاهِبًا لَكَ مَطْوَعًا لَكَ مُحِبًّا إِلَيْكَ أَوْ آهًا مُبِينًا، رَبِّ تَقَبَّلْ تَوْبَتِي، وَاعْمِلْ حَوْبَتِي، وَأَجِبْ دَعْوَتِي، وَثَبِّتْ حُجَّتِي، وَسَدِّدْ لِسَانِي، وَاهْدِ قَلْبِي، وَاسْلُلْ سَجِيْمَةَ صَدْرِي». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾

إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٩٧﴾

(آل عمران: ٩٧)

٢٩٥٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ

فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا.

(١) قوله: والله على الناس الحج: فكيفهم من هذه الآية أن الحج فرض لكن لا مطلقاً، بل على من استطاع إليه سبيلاً. قاله في التفسيرات الأحمديّة: وقال في «الهداية»: وهو فريضة محكمة ثبتت فرضيته بالكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: ٩٧) الآية.

(٢) قوله: حج البيت: قال في «الهداية»: ولا يجب في العمر إلا مرة واحدة انتهى. لأن سببه البيت وهو واحد بدليل الإضافة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: ٩٧)، فإن الأصل إضافة الأحكام إلى أسبابها، كما تقرر في الأصول. ولا يتكرر الواجب إذا لم يتكرر سببه، وحديث مسلم: يا أيها الناس! قد فرض عليكم الحج فحجوا، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله، الحديث. «المدر المختار» وورد المختار ملقط منها.

(٣) قوله: من استطاع: إنج: الآية العامة لا تتناول النساء حال عدم الزوج والمحرّم معها؛ لأن المرأة لا تستطيع النزول والركوب إلا مع من يركبها وينزهها، ولا يحل ذلك إلا للمحرّم والزوج، فلم تكن مستطعة في هذه الحالة، فلا يتناولها النص. وهذا هو الغالب، فلا يعتبر ثبوت القدرة عن ذلك في بعضهن؛ ولو قدرت فالقدرة عليه مع أمن انكشاف شيء مما لا يحل لأجنبي النظر إليه، كعقبها ورجلها وطرف ساقها وطرف معصمها لا يتحقق إلا بالمحرّم؛ لبياسرها في هذه الحالة وبسترها. قاله في «فتح القدير».

(٤) قوله: قد فرض عليكم الحج: أي فرضه الله تعالى بقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: ٩٧)، والمراد من الناس المؤمنون بقريظة ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ (آل عمران: ٩٧)، وهو فرض مرة لقوله ﷺ: كتب عليكم الحج، فقيل: أي كل سنة؟ فقال: لو قلتها معكم نوحيت، ولو وجبت لم تعدلوا بها ولم تستطيعوا أن تعملوا بها الحج مرة، فمن زاد فهو تطوع، ولأن سببه البيت، وهو لا يتكرر. وعلى الفور، أي لا على التراخي عند أبي يوسف لقوله ﷺ: من أراد الحج فلمسجل فإنه قد يمرض المريض ويضعف الراحلة وتعرض الحاجة، ولأن الموت في سنة واحد، أي التي وجد فيها الاستطاعة غير نادرة، وعن أبي حنيفة: وهو أصح الروايتين عنه -- الوجوب على الفور.

فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَتْهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ^(١) وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «ادْرُوبِي مَا تَرَكْتُمْ؟» فَأَيْتَا هَذَاكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٥٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ»، فَقَامَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ، فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ، وَلَوْ وَجِبَتْ لَمْ تَعْمَلُوا بِهَا وَلَمْ تَسْتَطِيعُوا، وَالْحَجُّ مَرَّةً فَمَنْ زَادَ فَتَطَوُّعٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالذَّارِقِيُّ.

قَالَ ابْنُ الْمُهَاسِمِ: وَرَوَاهُ الذَّارِقِيُّ فِي سُنَنِهِ وَالْحَاشِي فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، وَقَالَ: صَحِيحٌ.

- وعند محمد أنه على التراخي؛ لأنه وظيفة النعم كالوقت لتصلاص، وهذا ينوي الأداء، فلا يتصور فوته، وهو قول الشافعي، إلا أنه يسعه التأخير بشرط أن لا يفوته بالموت، فعند الشافعي لا يأثم بالتأخير وإن مات، أم لو حج في آخر عمره لا يأثم بالإجماع. فإن قلت: لو كان الحج فرضاً على الفور كما عند أبي يوسف لم أخره ذلك إلى السنة العشرة بعد ما افترض في السنة التاسعة، فيحتمل أن يكون التأخير لعذر فوات الوقت أو لخوف من العسر كين على أهل المدينة أو على نفسه.

والصحيح أن الحج فرض في أواخر سنة تمتع بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ أَيْتَابٍ﴾ (آل عمران: ٩٧)، وهي نزلت عام الوفود أواخر سنة تسع. وأنه لما يؤخر الحج بعد فرضه عام واحد، وهذا هو الأليق بهديه وحانه ﷺ، وشرح ابن أبي عمير في «الكنز» وفتح الله للمعنيين ما يخط منها. وقال ابن المهام: فرضية الحج كانت سنة تسع أو سنة خمس أو سنة ست وتأخيرها ﷺ ليس يتحقق فيه تريض الغوات، وهو الموجب للفور؛ لأنه كان يعلم أنه يعيش حتى يحج، ويعلم الناس مناسكهم تكميلاً للتبليغ. قوله في «المعرفة».

(١) قوله: لو قلت نعم لوجب: فيه دليل للمذهب الصحيح أنه ﷺ كان له أن يجتهد في الأحكام، ولا بشرط في حكمه أن يكون بوحى، عليه أكثر أصحابنا الحنفية. وقيل: بشرط، وهو قول الأشعرية وأكثر المعتزلة، ذكره في «نور الأنوار» و«قصر الأمان» في بحث أفعال النبي ﷺ، وقال النووي: نحوه.

عَلَى شَرِطِ الشَّيْخَيْنِ. وَقَالَ الشَّيْخَانِ: وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

٢٩٥٩ - وَعَنْهُ رَوَاهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَعَجِّلْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

٢٩٦٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَوَاهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ إِلَيْهِ سَبِيلًا (أَنْ مَرَّ بِهِ) قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الرَّادُّ وَالرَّاحِلَةُ». رَوَاهُ الْخَاصِمُ.
وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرِطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، وَتَابِعَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَوَاهُ ثُمَّ أَخْرَجَهُ كَذَلِكَ، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرِطِ مُسْلِمٍ، وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى صَحِيحَةً عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا.

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَوَاهُ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَشْرِ بْنِ الْعَاصِ وَابْنَ مَسْعُودٍ رَوَاهُ مَرْقُومًا مِنْ طَرِيقٍ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا، فَتَضَلُّحٌ لِلِاحْتِجَاجِ بِهَا، وَلِذَا حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا: السَّبِيلُ الصَّحَّةُ.

٢٩٦١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَوَاهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا

١. قوله: «يَلْعَجَلُ»: هذا بُدْلٌ عن وجوبه على الفور. قاته في «إبطل المجهود». قال في «المراقبة»: والأصح عندنا أن الحج واجب على الفور، وهو قول أبي يوسف ومالك رَوَاهُ وعن أبي حنيفة رَوَاهُ ما يُدَلُّ عليه، وهو ما ورى ابن شجاع عندنا أن الرجل يجد ما ينج به وقصد التزوج أنه ينج به. وقال محمد بن رَوَاهُ وهو رواية عن أبي حنيفة وقول الشافعي: إنه على التراخي، إلا أن جواز تأخيرها مشروط عند محمد بأن لا يموت، يعني لو مات ولم ينج أبتم. ولأبي يوسف أن الحج في وقت معين من السنة، والموت فيها ليس بتأخر، فيضيق عليه الاحتياط، لا لانتقطاع التوسع بالكلية، فلو حج في العام الثاني كان مؤدياً بانفاقها، ولو مات قبل العام الثاني كان أثراً بانفاقها. ونمرة الخلاف بينهما إنما تظهر في حق تفسيق المؤخر ورد شهادته عند من يقول بالفور، وعدم ذلك عند من يقول بالتراخي، كذا حققه الشمني.

يُوجِبُ الْحَجَّ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٩٦٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تَبْلُغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحُجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: «وَلَوْ أَنَّهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ النَّبِيِّ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»...» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

(قال غير واحد: ٢٩٦٢)

وَفِي إِسْتِثْنَاءٍ مَقَالٍ. وَهِيَ لَأَلْ بُنْ عَبْدُ اللَّهِ تَجْهَوُلُ، وَالْحَارِثُ يَضْعُفُ فِي الْحَدِيثِ.

١ - قوله: من استطاع إليه سبيلا: قال في «التفسيرات الأحمدية»: فيهم من هذه الآية أن الحج فرض، لكن لا مطلقاً، بل على من استطاع إليه سبيلاً. واختلفوا في استطاعة السبيل، فعند الشافعي هو الزاد والراحلة، وسئل النبي ﷺ عن استطاعة السبيل، ففسرها بالزاد والراحلة. وعند مالك هو صحة البدن والقنطرة على المشي والكسب الذي يحصل منه الزاد والراحلة. وعند إمامنا الأعظم صحة البدن والقنطرة على الزاد والراحلة بجموعها شرطاً، بل أمن الطريق أيضاً، هكذا قال قاضي خان الأجل وصاحب النسخة انتهى.

لأن كل أتى إلى النبي فهو سبيل إليه. قاله في «المدارك». وقال في «التفسيرات الأحمدية»: وينبغي أن يعلم أن النبي ﷺ وإن نذر الاستطاعة بالزاد والراحلة فقط، لكن يمكن أن يثبت كل من صحة البدن وأمن الطريق أيضاً من الآية، كما أشار إليه صاحب «الهداية» حيث قال أولاً: وكذا صحة الجوارح؛ لأن العجز دونها لازم، وقال آخرًا: ولا بُدَّ من أمن الطريق؛ لأن الاستطاعة لا يثبت دونه انتهى. وقال علي القاري: واقتصر النبي ﷺ من بين سائر الشروط على الزاد والراحلة؛ لأنه الأصل والأهم المقدم انتهى. وقال في «فتح الله السمعين»: اعلم أن الشروط منها شروط وجوب وشروط أداء وشروط صحة، فشروط الوجوب: العقل والبلوغ والإسلام والخيرية والوقت والاستطاعة والعلم بكون الحج فرضاً.

وشروط الأداء: صحة البدن وزوال الموانع الحسية وأمن الطريق وعدم قيام العدة في حق المرأة وخروج الزوج أو المحرم معها. وشروط النسخة الإحرام بالحج وأشهر الحج والمكان المخصوص. فلا يجب على العبد مطلقاً مدبراً كان أو مكاتباً أو ماذوناً؛ لعدم أهليته لذلك الزاد والراحلة، ولا على الصبي، ولا على المشرك انتهى. لأن النبي ﷺ قال: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ، وَعَنِ الْمَحْمُومِ حَتَّى يَهْبِي، وَعَنِ النَّاسِمِ حَتَّى يَسْتَنْظَ. قاله في «الجوهرة النيرة»، هذا نبذة مما ذكره في «المصطفى»، ومن شاء التفصيل فلي نظر له.

قَالَ الدَّهْلِيُّ: قَدْ جَاءَ بِإِسْنَادٍ أَصَحَّ مِنْهُ. وَقَالَ التِّرْكَشِيُّ: قَدْ أَخْطَأَ ابْنُ الْحَوْزِيِّ بِالْوَضْعِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَهْلِ الرَّايِ وَضْعُ الْحَدِيثِ. وَقِيلَ: قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رحمه الله، وَالْحَدِيثُ إِذَا رَوَى مِنْ عَمْرِ وَجْهِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا يَتَّقَى عَلَى الظَّنِّ صِدْقَهُ ذَكَرَهُ الطَّبْطَبِيُّ. وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٢٩٦٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رحمهما الله قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا الْحَاجُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الشَّعْتُ» ^(١) الثَّقِيلُ، فَقَامَ رَجُلٌ آخَرَ فَقَالَ: أَيُّ الْحَجِّ؟ أَفُضِّلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعَجُّ وَالثَّجُّ» ^(٢) فَقَامَ رَجُلٌ آخَرَ فَقَالَ: مَا السَّبِيلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ فِي سُنَنِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْفَصْلَ الْأَخِيرَ.

٢٩٦٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمهما الله قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ فَلَا يَتَزَوَّدُونَ وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ، فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) الشعر: (١٤٧)

(١) قوله: الشعْتُ الثقل: الشعْتُ: انتشار الشعر وتغيره لعدم تدهده، فأفرد منع الادهان، ولذا قال في «الهدية»: وكذا لا يدهن لما رويته. والثقل: ترك الطيب حتى توجد منه راحة كريهة يفيد منع التطيب. قاله في «فتح القدير».

(٢) قوله: أي الحج أفضل، إلخ: أي أفضل أفراد الحج بشتمل حج على هذا لا أفضل أفعاله، إذ الطواف والوقوف أفضل منهما. كذا في «رد المحتار».

(٣) قوله: العج والثج: العج: رفع الصوت بالثنية. والثج: إسالة الدم بالإراقة. قاله في «رد المحتار». وقال في «فتح القدير» العج: وهو سنة، فإن تركه كان مسيئاً ولا شيء عليه، ولا يبالغ فيه فيجهد نفسه كيلاً يتضرر النهي. وقال الشيخ أكمل الدين في «العناية»: المستحب عندنا في الدعاء والأذكار الإخفاء، لا إذا نعت بإعلانه مضمود كالأذان والخطبة وغيرهما، والتلبية للإعلام بالشروع فيه، فهو من إعلام الدين، فكان رفع الصوت بها مستحباً.

٢٩٦٥ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنَ الْحَجِّ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ أَوْ مَرَضٌ حَاسٍ فَمَاتَ وَلَمْ يَحْجَّ، فَلَيْسَتْ لَهُ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٩٦٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رُكْبًا بِالرُّوحَاءِ فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ»، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ».

١. قوله: حاجة ظاهرة: أي فقد زاد وراحلة، فإن الاستطاعة شرط الوجوب بلا خلاف. قوله في «المعرفة».
 ٢. قوله: أو سلطان جائر: وأيضا من الموانع للوجوب إذا كان في الطريق سلطان جائر بالقتل وأخذ الأموال، والسلامة منهما من شروط الأداء على الأصح. نعم، إذا كان الأمن غالباً فيجب عن الصحيح. كذا في «المعرفة».
 ٣. قوله: أو مرض حاس: فسلامة البدن من الأمراض والعلة شرط الوجوب فحسب، وهو الصحيح. وقيل: شرط الأداء. فعلى الأول لا يجب الحج، ولا الإحجاج ولا الإيصاء به على الأعمى والمقعذ والمفلوج والنزيم والمفطوح الرجلين والمريض والشيخ الكبير الذي لا يثبت على الراحة، ذكره في «المعرفة».
 ٤. قوله: رفعت إليه امرأة صبي: إن صح: فإنه إذا أحرم الصبي أو العبد بالحج وأدياه، بتأدي منها تطوعاً، ولا يجوزها عن الفرض؛ فإنها وإن لم تكن فيها أهلية الوجوب ففيها أهلية الأداء، فيعد البلوغ والعقد إن قدرا على الزاد وغيره وجب عليها الحج. قال في «عمدة الرعاية»: كذا في «العالمية» و«الدر المنثور». قال في «العرف الشامي»:
- حج الصبي والرقيق صحيح عندنا بلا ريب، إلا أنه لا يكفي عن حجة الإسلام إذا وجب عليها الحج، وسها لنووي حين نسب عدم صحة حجها إلى أبي حنيفة، والحال أنه يقول: إنه لا ينوب عن حجة الإسلام، كما قال غيره أيضاً.
- قال انقضاء: إن الولي يأمر الصبي أن يتحسر عن ثيابه المغيطة ويحرم ويدي عنه الولي ويكفه من الجنائات انتهى. وقال في «عمدة القاري»: قال الطحاوي: وكان من الحجة على هؤلاء أنه ليس في الحديث إلا أن رسول الله ﷺ أخبر أن للصبي حجاً، وليس فيه ما يدل على أنه إذا حج بجزئ من حجة الإسلام. فإن قلت: ما الدليل على ذلك. قلت: قوله ﷺ: رفع القلم عن الصغار حتى يكبر، فإذا ثبت أن القلم مرفوع عنه ثبت أن الحج ليس بمكاتب عليه.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْحَاكِمِ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ الْجُنْثَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّ حَجَّةً أُخْرَى، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّ حَجَّةً أُخْرَى». قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُحَرِّجَاهُ.

٢٩٦٧ - وَعَنْهُ قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً مِنْ خَنَعَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَرِيبَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكْتُ أَبْنَى شَيْخًا^(١) كَبِيرًا لَا يَنْتَبِهُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ؟ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: أي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة إلخ: فالخلاص: أن النصحة من شرائط الوجوب عنده، ومن شرائط وجوب الأداء عندهما. وفائدة الخلاف تظهر في وجوب الإحجاج كما ذكرنا، وفي وجوب الإيصاء: وبحل الخلاف فيها إذا لم يقدر على الحج، وهو صحيح، أما إن قدر عليه وهو صحيح، ثم زالت النصحة قبل أن يخرج إلى الحج، فإنه يترك دينًا في ذمته، فيجب عليه الإحجاج اتفاقًا. قاله في «البحر الرائق». وقال في «رد المحتار»: وظاهر «التحفة» اختيار قوضها، وكذا الإسيبجاني وقواه في «الفتح»، ومشى على أن النصحة من شرائط وجوب الأداء انتهى. من «البحر» و«النهر»، وحكى في الباب اختلاف التصحيح.

وفي شرحه أنه مشى على الأول في «النهاية»، وقال «البحر العميق»: إنه المذهب الصحيح، وإن الثاني صحيحه قاضي خان في شرح «الجامع»، واختاره كثير من المشايخ. ومنهم ابن أفيام انتهى. وقال في «العرف الشدي»: إن عجز الشيخ عن الحج يأمر بالغبر بحج عنه، ولو مات يوصي بالحج عنه، والشرائط المذكورة في الفقه. وأما استطاعة البذل شرط أم لا، ثم الشرط هل النفس لوجوب كما قال أبو حنيفة، أو لوجوب الأداء كما قال أصحابه، فمذكورة في الكتب. وأما الحديث فلا بُدَّ فيه من جانب أبي حنيفة تسليم أنه كان قادرًا على الحج مثل ثباته على الدابة، ثم فقد القدرة.

(١) قوله: أفأحج عنه؟ قال نعم: فيه ما يُدُلُّ على أنه يجوز للرجل أن يحج عن غيره، وإن لم يكن حج عن نفسه لإطلاق الحديث، ولم يسأله ﷺ أحججت عن نفسك أم لا؟ وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية. ويحكي كذلك عن الحسن وإبراهيم وأيوب وجعفر بن محمد، وقال الأوزاعي والشافعي وإسحاق: ليس لمن لم يحج حجة الإسلام أن يحج عن غيره، فإن فعل وقع إحرامه عن حجة الإسلام، وقال عبد العزيز: يقع الحج باطلاً، ولا يصح عنه ولا عن غيره، وروي ذلك عن ابن عباس.

٢٩٦٨ - وَعَنْهُ ع قَالَ: أُنَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أُخِي تَذَرْتُ أَنْ تَخُجَّ وَإِنَّهَا مَاتَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ كَانَ عَلَيْهَا ذَيْنِ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَاقْضِ ذَيْنِ

= واحتجوا بما رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول: ليك عن شربة، فقال: من شربة؟ قال: أُنَى في أو قريب في، فقال: أحججت عن نفسك؟ قال: لا، قال: حج عن نفسك، ثم خُجَّ عن شربة، وروى أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لا ضرورة في الإسلام، والجواب عنه ما قاله الطحاوي أن حديث شربة معلول، والصحيح أنه موقوف على ابن عباس، والذي يصح في هذا المعنى عن النبي ﷺ من رواية ابن عباس: سئل عن رجل لم يحج الخج عن غيره، فقال: دين الله عز وجل أحق أن يقضيه، وليس فيه أنه لو أحرم عن غيره، كان ذلك الإحرام عن نفسه. وقال بعضهم: يحمل على التذنب لقوله ﷺ: أبداً بنفسك، ثم بمن تعول. قاته في اعتماد القاري.

وقال في «المراقبة»: قال ابن القيم: قال البيهقي رحمته: هذا إسناده ليس في الباب أصح منه، وعنى هذا لم يجوز إشغافني لضرورة. قلنا: هذا الحديث مضطرب في وقفه على ابن عباس ورفع، وقد بسط بسطاً واسعاً، ثم قال: ولأن ابن المفلس ذكر في كتابه أن بعض العلماء ضعف هذا الحديث بأن سعيد ابن أبي عروبة كان يحدث بالبصرة، فيجعل هذا الكلام من قول ابن عباس، ثم كان بالكوفة بسنده إلى النبي ﷺ، وهذا يفيد اشتباه الحال عن سعيد، وقد عتقته فتادة، ونسب إليه تدليس، فلا تقبل عتقته. ولو سلم فحاصله: أمره بأن يبدأ بالخج عن نفسه، وهو يحتمل التذنب فيجعل عليه بذنب، وهو إطلاقه ﷺ قوله للخصمية: أحجني عن أبيك من غير استخبارها عن حجها لنفسها قبل ذلك، وحديث شربة بعيد استحباب تقديم حجه نفسه، وبذلك يحصل الجمع ويثبت أولوية تقديمه على التفل مع جواز، ملخصاً.

لكن بقي فيه إشكال على مقتضى قواعدنا من أن الشخص إذا تلبس بإحرام عن غيره لم يقدر على الانتفاء عنه إلى الإحرام عن نفسه تلزوم الشرعي بالشروع وعدم تجويز الانقلاب بنفسه، فكيف في إطاعة الأمر سواء قلنا: إنه للوجوب أو للاستحباب فلا غلص عنه إلا بضعيف الحديث أو نسخه؛ لأن حديث الخصمية في حجة الوداع أو بتخصيص المخاطب بذلك الأمر انتهى. وأم قوله: «لا ضرورة في الإسلام». فقد قال الخطابي: إن الضرورة هو الذي أفلح عن النكاح بالكلية، وأعرض عنه كرهيان النصارى، وله معنى آخر، وهو أنه الذي لم يحج فيكون معناه أن سنة الدين أن لا يبقى من الناس من يستطيع الحج لا ويحج، وهذا ليس فيه دليل على أن من لم يحج عن نفسه لا يحج عن غيره. كذا في «عمدة القاري».

١. قوله: إنها ماتت الخ: مذهب أبي حنيفة أن من مات وعليه حجة الإسلام لم يلزم الورثة سواء أوصى بأن يحج عنه =

= أولاً، خلافاً للشافعي، فإن أوصى بأن يحج عنه مطلقاً يحج عنه من ثلث ماله، فإن بلغ من بلده يجب ذلك، وإن لم يبلغ أن يحج من بلده، فالقياس أن يوطن الوصية، وفي الاستحسان يحج عنه من حيث بلغ، وإن لم يمكن أن يحج عنه بثلث ماله من مكان بطلت الوصية وبورث عنه. قاله في «عمدة القاري». وقال في «السرقة»: هذا الإجمال لا يفي بالتفصيل الفقهي عندنا لأنه إنما يجب الإحجاج على الوارث إذا أوصى الميت، والا فيكون تبرع انتهى. لأن الحج عبادة، وكل ما هو عبادة لا يذ فيه من الاختيار، وذلك في الإيصاء دون الولاية؛ لأنها جبرية والشافعي يعتبره مديون العبادة إذ كل ذلك حتى مالي تجري فيه النيابة. قلنا: إن المقصود من حقوق الله تعالى إنما هي الأفعال؛ إذ بها تظهر الطاعة والامتثال، وما كان مائلاً منها، فالحال متعلق المقصود أعني الفعل، وقد سقطت الأفعال كلها بالموت لتعذر ظهور طاعته بها في دار التكليف، فكان الإيصاء بالمال الذي هو متعلقها تبرعاً من الميت ابتداء، فيعتبر من الثلث بخلاف دين العبادة لأن المقصود فيها نفس المال لا الفعل، وهو موجود في التركة، فيؤخذ منها بلا إيصاء. «العبادة» و«الهداية» و«فتح القدير» ملقطة منها.

وقال في «عمدة القاري»: وفيه ما احتج به الشافعية على أن من مات وعليه حج وجب على ولده أن يحج من يحج عنه من رأس ماله، كما أن عليه قضاء ديونه، وقالوا: ألا ترى أنه يشبه الحج بالدين، وهو مقضي وإن لم يوصى ولم يشترط في إجازته ذلك شيئاً، وكذلك تشبيهه له بالدين يذ على أن ذلك عليه من جميع ماله، دون ثلث ماله كسائر الديون، قلنا: لا نسلم ذلك؛ لأن الميت ليس له حتى إلا في ثلث ماله ودين العباد أقوى لأجل أن له مطالباً بخلاف دين الله تعالى، فلا يعتبر إلا من الثلث؛ لعدم التمازح فيه، انتهى.

وقال الطحاوي في «مشكل الآثار»: فقال قائل: ففي ذلك ما قد دل أن الحج يقضى عمن هو عليه من حيث يقضى الدين الذي هو عليه، واستدل لذلك أن جعل الحج به عنه من المال ديناً عليه في حياته وديناً في تركته بعد وفاته حتى يقضى ذلك عنه فعارضناه نحن في ذلك، قلنا: لا دليل لك في ذلك، على أنه دين كما ذكرت، ولكنه حق في بدن من هو عليه حتى يخرج إلى الله منه، أو حتى يخرج إليه منه غيره عنه، ولو كان ديناً لكان محالاً أن يشبهه بالدين؛ لأن الأشياء إنما تشبه بغيرها، ولا تشب بأنفسها، وإذا كان ذلك كذلك دل تشبيه النبي ﷺ بإياه بالدين أنه غير دين، وكان طلب الوحة في حكمه بعد وفاته من هو عليه أن يقضى عليه من جميع ماله أو من ثلث ماله كما كان قبل ذلك، ولا دلالة من هذا الحديث، غير أن في هذا الحديث معنى يجب الوقوف عليه، وهو أن من قضى ديناً عن غيره بغير أمره إياه بذلك يرى منه من كان عليه بغير وجوب الدين الذي قضى عنه عليه، كما يقوله أبو حنيفة وأصحابه والشافعي^{٢٥} في ذلك، لا كما يقوله مالك، ومن تابعه عليه من أهل المدينة: أن ذلك الدين يرجع إلى الذي قضاه عن الذي كان عليه.

اللَّهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَالَ فِي «الْمِرْقَاتِ»: مَعْنَى الْحَدِيثِ عِنْدَنَا مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْجَاجَ يَحِبُّ عَلَى الْوَارِثِ إِذَا أَوْصَى الْمَيِّتُ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ، وَإِلَّا فَيَكُونُ تَبَرُّعًا.

٢٩٦٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوَمِّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا» أَوْ ابْنُهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَزَّازِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْجُ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مُحْرَمٌ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي اكْتَشَيْتُ فِي غَزْوَةِ كَدَاءَ وَامْرَأَتِي خَاجَةً، قَالَ: «ارْجِعْ فَخُجِّ مَعَهَا».

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ أَيْضًا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَلَفْظُهُ: «لَا تَخْجَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ».

وَرَوَى الظَّيْرَانِيُّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَخْجَ إِلَّا مَعَ زَوْجِهَا أَوْ مُحْرَمٍ».

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ».

«فَوَلَهُ» وَمَعَهَا أَبُوهَا الخ: قَالَ عِبْدُ اللَّهِ بْنُ الطَّيْرِ: وَافَقَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي اشْتِرَاطِ الْمُحْرَمِ أَوْ الزَّوْجِ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي نُورٍ وَابْنَ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ وَابْنَ رَافِعٍ وَاحِدًا فَوَلِيَ الشَّافِعِي. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ مِنْ أَتَّشَفَعِي: الْقَوْلُ بِاشْتِرَاطِ الْمُحْرَمِ أَوَّلَى. كَذَا فِي «الْبَيِّنَاتِ». وَقَالَ فِي «مَرَدِ الْمُحْتَارِ»: أَيُّ اشْتِرَاطٍ لِلْمُحْرَمِ أَوْ الزَّوْجِ فِي سَفَرٍ هُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا، فَيُباحُّ لَهَا الْخُرُوجُ إِلَى مَا دُونَهُ خَاجَةً بِغَيْرِ مُحْرَمٍ، وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ كَرَاهَةَ خُرُوجِهَا وَحْدَهَا مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْغَتَايُ عَلَيْهِ لِفُسَادِ الزَّمَانِ «شرح اللُّبَابِ»، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ النَّصَّابِيِّينَ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوَمِّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسْفِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مُحْرَمٍ عَلَيْهَا وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: «مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ»، وَفِي لَفْظٍ: «يَوْمٌ»، لَكِنْ قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ مَنَعُهَا إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

٢٩٧٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْحَجُّ مَبْرُورٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٧١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «الْجِهَادُ كُلُّ الْحُجَّةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٧٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَجَّ بِنَهْ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٧٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْحَاجُّ وَالْعُمَرَاءُ وَفَدُ اللَّهِ إِنْ دَعَا أَجَانِبَهُمْ وَإِنْ اسْتَعْفَرُوهُ عَفَّرَ لَهُمْ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٢٩٧٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَفَدُ اللَّهِ ثَلَاثُ: الْغَارِي وَالْحَاجُّ وَالْمُعْتَمِرُ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الشُّعَبِ الْإِسْنَانِ».

١- قوله: أي الحجاج أفضل، نوح: فيه السلام على أن الإيمان قول وعمل، قد ذكرنا تحقيقه في أول كتاب الإيمان، وإن شئت التفصيل فارجع إليه.

٢- قوله: ثم ماذا؟ أي: الحج مبرور. قال الرحمتي: والحق التفصيل أنه كانت الحاجة فيه أكثر وانفعة فيه أشمل فهو الأفضل، كما ورد حجة أفضل من عشر غزوات. ورد عكسه بحمل على ما كان أفجع، فإذا كان أنجع وأنفع في الحرب فجهده أفضل من حجه، أو بالعكس فحجه أفضل، وكذا بناء الرباط إن كان محتاجاً إليه كان أفضل من الصدقة وحج النفل. وإذا كان الفقير مضطراً أو من أهل الإصلاح أو من آل بيت النبي ﷺ فقد يكون إخره أفضل من حجات وعمر وبناء رباط. قاله إمام المختار.

٣- قوله: تبارك ولدت أمه. قال في «المختار»: هل الحج يكفر الكبائر؟ قيل: نعم، كحري أسلم، وقيل: غير المتعنتة بالآدمي كذمي أسلم. وقد عياض: أجمع أهل السنة أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة، لا قاتل بسقوط الدين، ولو جفا لله تعالى كدين صلاة وركعة، نعم، ألم المظل وتأخير الصلاة ونحوها يسقط، وهذا معنى التكفير على القول به، وتفصيله في «إورد المختار».

٢٩٧٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا لَقِيتَ الْحَاجَّ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَصَافِحْهُ وَامْرَأَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتَهُ فَإِنَّهُ مَغْفُورٌ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٩٧٦ - وَعَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا أَوْ عَازِيًا ثُمَّ مَاتَ فِي طَرِيقِهِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ الْعَازِيِ وَالْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٩٧٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَقَارَةِ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحُجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَلَّتْ ^{١٦} الْعُمْرَةُ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا إِلَّا أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ

١٦. قوله: كتب الله له أجر العازي إلخ: هذا الحديث مطلق فيحمل على ما إذا خرج حاجا في أول ما وجب عليه، وخرج أهل بلده صحيح، أو على ما إذا تأخر حدوث عارض من مرض، أو حبس، أو عدم أمن في الطريق، ثم خرج فمات فإنه بعوت مطيعا. وأم إذا تأخر من غير عذر حتى فاتته الحج فإنه يكون عاصيا بلا خلاف عندنا على اختلاف في أن وجوب الحج على الثور أو التراخي، والصحيح هو الأول، مع هذا يمكن أن نقول له أجر الحاج في الجملة، فإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا، ولا مانع من أن يكون عاصيا من وجه ومطيعا من وجه. قاله في «المروقة».

١٧. قوله: العمرة إلى العمرة إلخ: وقال النووي: هذا ظاهر في فضيلة العمرة، واحتج بعضهم في نصرة مذهب الشافعي والجمهور في استحباب تكرار العمرة في السنة الواحدة سرازا، وقال مالك وأكثر أصحابه: يكره أن يعتمر في السنة أكثر من عمرة. قال القاضي: وقال آخرون: لا يعتمر في شهر أكثر من عمرة. واعلم أن جميع السنة وقت العمرة، فتصح في كل وقت منها إلا في حق من مرّ متلبس بالحج، فلا يصح اعتناؤه حتى يفرغ من الحج، ولا تكره العمرة عندنا لغير الحاج في يوم عرفة والأضحى والتشريق وسائر السنة انتهى. وفي «الدر المختار»: وجازت في كل السنة، وتذهب في رمضان، وكرهت تحريرا يوم عرفة وأربعة بعدها، أي كره إنشاءها بالإحرام حتى يلزمه دم وإن رخصها، لا أداؤها فيها بالإحرام السابق كقارن فاتته الحج فاعتمر فيها لم يكره، اسراج انتهى. لما روي البيهقي عن عائشة قالت: حلت العمرة الحديث. قاله في «فتح القدير».

١٨. قوله: حلت العمرة إلخ: وهو يشير إلى أن الكراهة كراهة تحريم. قاله في «فتح القدير».

يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي «الْإِمَامِ»: رَوَى نَافِعٌ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ الْحَبَرُ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ -: خَمْسَةُ أَيَّامٍ يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ التَّشْرِيقِ اغْتِمِرَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا مَا شِئْتَ.

٢٩٧٨ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَنْفَعَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكِبْرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه عَنْ عُمَرَ إِلَى قَوْلِهِ: «خَبَثَ الْحَدِيدُ».

٢٩٧٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرٍ كُلَّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي اعْتَمَرَ مَعَ حَجَّتِهِ عُمْرَةً مِنَ الْحَدِيدِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مِنَ الْعَامِ

(١) قوله: أربع عمر: المراد بالأربعة إحرامه بهن، فأما ما نتم له منها فثلاث، ولهذا قال البراء بن عازب: اعتمر النبي ﷺ عمرتين قبل أن يحج فلم يحسب بعمره الحديبية. كذا في الصحيحين. قوله في «فتح القدير».

(٢) قوله: كلهن في ذي القعدة: والحاصل: أن جميع السنة وقتها إلا خمسة أيام يكره فعلها فيها، أي فعل العمرة في هذه الخمسة الأيام. وقال الشافعي رحمته الله: لا يكره في وقت من السنة. وقال مالك: نكره في الشهر الحج تعظيماً لأمر الحج، وقد اختلف السلف في العمرة في أشهر الحج، فكان عمر رضي الله عنه ينهى عنها، ويقول: الحج في الأشهر والعمرة في غيرها أكمل لحجكم وعمرتكم. والصحيح أن العمرة جائزة فيها بلا كراهة بدليل ما روى البخاري في الصحيح بإسناده أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر في ذي القعدة. قاله في «النباية».

(٣) قوله: عمرة من العام المقبل إلخ: أي هي عمرة القضاء في العام المقبل، وهي قضاء عن الحديبية، هذا ملذهب أبي حنيفة، وذهب مالك إلى أنها مستأنفة لا قضاء عنها، وتسمية الصعبة وجميع السلف إياها بعمره القضاء ظاهر في خلافه، وتسمية بعضهم إياها عمرة القضية لا ينفيه؛ فإنه اتفق في الأولى مفاضة النبي ﷺ أهل مكة على أن يأتي من العام المقبل، فيدخل مكة بعمره ويقم بها ثلاثاً، وهذا الأمر قضية تصح إضافة هذه العمرة إليها؛ فإنها عمرة كانت من تلك القضية، فهي قضاء عن تلك القضية، فتصح إضافتها إلى كل منها، فلا تستلزم الإضافة إلى =

الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَعُمْرَةٌ مِنَ الْحُمْرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ عَنَّايمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَعُمْرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٨٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٨١ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ^(٢) فَهِيَ أَفْضَلُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٣) صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ وَالطَّبْرَايُ فِي «الصَّغِيرِ» عَنْهُ.

= القضية. ففي القضاء والإضافة إلى القضاء يفيد ثبوته، فثبت مفيد ثبوته بلا معارض، وأيضا فاحتكم الثابت فيمن شرع في إحرام بنسك، فلم يتمه لإحصار فحل أن يقضي، وهذه تحتمل القضاء. فوجب حملها عليه وعدم النقل أنه سنة أمر الذين كانوا معه بالقضاء لا يفيد ذلك، بل المفيد له نقل العدم لا عدم النقل نعم، هو مما يؤنس به في عدم الوقوع؛ لأن الظاهر أنه لو كان لنقل. لكن ذلك إنما يعتبر لو لم يكن من الثابت ما يوجب القضاء في مثله على العموم، فيجب الحكم بعلمهم به وقضائهما من غير تعيين طريق علمهم. كذا في «فتح القدير».

(١) قوله: وعمره مع حجته: أي عمرته التي فرها مع حجته على ما أسلفنا إثباته من أنه ﷺ فارأى له. قاله الشيخ ابن الهمام.

(٢) قوله: إن عمره في رمضان إلخ: وتلدت في رمضان، أي إذا أفردتها كما مر عن «الفتح»، ثم التذب باعتبار الزمان؛ لأنها باعتبار ذاتها سنة مؤكدة أو واجبة كما مر، أي أنها فيه أفضل منها في غيره، واستدل له في «الفتح» عن ابن عباس عمره: في رمضان تعدل حجة، وفي طريق لمسلم: تقتضي حجة أو حجة معي، قال: وكان السلف رضي الله عنهم بهم يسعون بها الحج الأصغر. قاله في «رد المحتار».

(٣) قوله: أن تعتمر فهو أفضل: اعلم أن العسرة سنة عندنا لهذه الأحاديث، وهو قول مالك، وقال الشافعي في القول الجديد: إنها فوض لحديث أبي رزين. قلنا: الأمر في حديث رزين للاستحباب، كذا ذكره الشمني. قاله في «المرقاة».

(٤) قوله: حسن صحيح: قال الشيخ ابن الهمام هكذا وقع في رواية الكرخي، ووقع في رواية غيره: حديث حسن لا غير. قيل: هو الصحيح؛ فإن الحاجاج بن أروط؛ هذا فيه مقال، وقد ذكرنا في باب القرآن ما فيه، وأنه لا ينزل به عن كون حديثه حسنا، والحسن حجة اتفاقا، وانفقت الرواة عن الترمذي على تحسين حديثه هذا انتهى.

٢٩٨٢ - وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَجُّ جِهَادٌ وَالْعُمْرَةُ تَصَوُّعٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٢٩٨٣ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: الْحَجُّ فَرِيضَةٌ وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

٢٩٨٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ النَّتَارِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَسَمَ. فَهِنَّ لَهُنَّ وَلَسَنَ أُنَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَسَهْلُهُ فَمِنْ أَهْلِيهِ، وَكَذَا حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٨٥ - وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ أَحْسَبَهُ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَهْلٌ^(٢) أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ،

= وقال الشيخ زين الدين رحمته الله: لعل الترمذي إنما حكم عليه بالصحة لمجيئه من وجه آخر. قاله في «عمدة القاري». وقال في «فتح القدير»: فبعد إرخاء العنان في تحسين حديث الترمذي تعدد طرقه يرفعه إلى درجة الصحيح على ما حققناه، كما أن تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى الحسن لضعف الاحتمال بها، فحاصل التقرير حيثما تعارض مقتضيات الوجوب والنفل، فلا يثبت ويبقى مجرد فعله ﷺ وأصحابه والتابعين، وذلك بوجوب السنية فقلنا بها.

(١) قوله: فمن هن إلخ: أي فهذه المواضع مراقبت هذه البلدان، أي لأهلها الموجودين، سواء المقيمون والمسافرون، ولمن أتى عليهن، أي مرَّ على هذه المواقيت من غير أهل البلدان بأن لا يتجاوزا عنها وجوبًا من غير إحرام تعقبها للحرم الذي يربنون داخله، وأما أهل المراقبت نفسها فحكمهم كمن داخلها من أرض الحِل في أن ميقاتهم الحِل، ولم تجاوز ميقاتهم من غير إحرام إذا لم يريدوا النسك، فإن أرادوه فليس لهم ذلك إلا محرمين، ولم يذكر النبي ﷺ حكم أهل المواقيت نفسها، والجمهور على أن حكمها حكم داخل المواقيت خلافاً للطحطاوي حيث جعل حكمها حكم الآفاني. قاله في «المروقات»، وذكر في «العالمگیریة» قول الجمهور نافلاً عن «المحيط».

(٢) قوله: حتى أهل مكة: يهلون منها، والمذهب أن المعتمر يخرج إلى الحِل؛ لأنه ﷺ أمر عائشة رضي الله عنها بالخروج، فهذا الحديث مخصوص بالحج.

وَالطَّرِيقُ" "الْأَخَرُ الْجُحْفَةُ، وَمَهْلٌ" "أَهْلُ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، وَمَهْلٌ أَهْلُ تَجْدٍ مِنْ قُرْنٍ، وَمَهْلٌ أَهْلُ التَّيْمَنِ مِنْ يَلَمَنَّم. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠: قوله: ونظير الأخر الجحفة: وقال في «التعليل المصنف»: لا يحل المجاوزة من هذه المواقيت لمن مر بها إلا تحريماً إلا من كان بين يديه ميقات آخر فإنه غير بين أن يحرم من ميقاته الأول أو من الثاني، فأهل المدينة يخبرهم به من أن يحرموا من ذي الحليفة، وهو ميقاتهم الموقت، وبين أن يحرموا عن الجحفة أو من رابع الذي هو قريب الجحفة حديث مرفوع مرسل: من أحب أن يستمع بثبانه إلى الجحفة فليجعل له فلا يترجمهم من مجاوزة ذي الحليفة ثم وإن كان الأفضل هو الإحرام منه، انتهى.

وفي المسألة خلاف الشافعي؛ إذ لا يجوز عنده المجاوزة إلى الميقات الآخر. فإنه في «المرمأة»: وقال في «فتح القدير»: فمن جاوز إلى الميقات الثاني صار من أهله، أي صار ميقاتاً له، وروى عن عائشة رضي الله عنها كانت إذا أردت أن تحج أحرمت من ذي الحليفة، وإذا أرادت أن تعتمر أحرمت من الجحفة، ومعلوم أن لا فرق في الميقات بين الحج والعمرة، فلو لم تكن الجحفة ميقاتاً هي لا أحرمت بالعمرة منها، فيجعلها يعلم أن المنع من التأخير مفيد بالميقات الآخر، وعمل حديث: «لا يجوز أحد الميقات إلا بحرمه» على أن المراد لا يجاوز المواقيت.

١١: قوله: ومهل أهل العراق من ذات عرق: الخلف، الأثمة في هذه المسألة: هل ذات عرق بتوقيت النبي ﷺ أو بتوقيت عمر أي باجتهاده، وبالأخير قال الشافعي، وأخرجه من هذا الترجع عن عطاء مرسل، قال النووي: وفي المسألة وجهان لأصحاب الشافعي أصحهما - وهو نص الشافعي في «الأم» - أنه بتوقيت عمر - وذلك صريح من حديث ابن عمر في البخاري، وإليه ذهب المالكية، وإلى الأول ذهب أبو حنيفة وأصحابه وكثير الشافعية عن ما نص عليه الولي العراقي، ودليلهم حديث مسلم عن أبي الزبير عن جابر الذي تقدم ذكره.

قال النووي في «شرح المذهب»: إسناده صحيح لكنه لم يحزم برفعه إلى النبي ﷺ، فلا يثبت رفعه بمجرد هذا. وفي «شرح التقريب» للولي العراقي ما نصه: قلت: في قول النووي هذا نظره فإن قوله: «أحب» معه أنه، والنظر في باب الرواية ينزل منزلة اليقين، وليس ذلك قادحاً في دفعه، فهو منزل منزلة المرفوع؛ لأن هذا لا يقال من قبل الرأي، وإنما يؤخذ توقيفاً من الشارع، لا سيما وقد صممه جابر إلى المواقيت المنصوص عليها يقيناً باتفاق، فالأصح عندي أنه منصوص أيضاً، قال ابن قدامة: ويجوز أن يكون عمر لم يعلم بتوقيت النبي ﷺ ذات عرق، فقال: ذلك برأيه، فأصاب ووافق قول النبي ﷺ فقد كان كثير الإصابة، انتهى.

وأما قول اندارقطني في حديث جابر الذي عند مسلم: إنه ضعيف، وعُتِلَ بطله: لأن العراق لم تكن تفتح في زمنه ﷺ، ففساده لأنه لا مانع أن يخبر به النبي ﷺ لعلمه بأنه سيفتح، وقد ثبت لأخبار الصحيحة -

وَجَزَمَ^(١) بِرَفْعِهِ أَثْمَدَ وَأَسْرَ مَا جَه.

وَفِي رِوَايَةٍ مُحَمَّدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ^(٢) أَنْ يَسْتَمِيعَ بَيِّنَاتِهِ إِلَى الْحَقِّقَةِ فَلْيَفْعَلْ.

٢٩٨٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ^(٣) لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِزْقٍ رَوَاهُ^(٤) أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، كَمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ.

وَصَحَّحَهُ الْقُرْطُبِيُّ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: هُوَ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَقَالَ: وَالَّذِي إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَقَالَ النَّبَهِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ مَنْ هُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَقَالَ صَاحِبُ «عُقُودِ الْجَوَاهِرِ الْمُنِيفَةِ»: قُلْتُ: لَيْسَ فِي إِسْنَادِهِ كَذَلِكَ، فَإِنَّ كَانَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُ فَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ غَيْرِهِ.

- بَشَّهَ^(٥) زُوَيْدٌ لَهُ مَشَارِقُ الْأَرْضِ وَمَغْرِبُهَا، وَأَتَاهُمْ سِفْطَحُونَ مِصْرَ وَالشَّامَ وَالْعِرَاقَ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍ فِي «التَّهْيِيدِ»: هَذِهِ غَفْلَةٌ مِنْ ذَاتِلِ هَذَا الْقَوْلِ: لِأَنَّهُ بَشَّهَ^(٦) هُوَ الَّذِي وَقَفَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِزْقٍ وَالْعَقِيقُ، كَمَا وَقَفَ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجَحْفَةُ وَالشَّامَ كُلُّهَا يَوْمَئِذٍ دَارُ كَرَّكَ كَالْعِرَاقِ. فَوَقَفَ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِ التَّوَّاسِجِ؛ لِأَنَّهُ عَسَى أَنْ يَسْفِطَحَ عَلَى أَمْتِهِ الشَّامَ وَالْعِرَاقَ. قَالَهُ فِي «عُقُودِ الْجَوَاهِرِ الْمُنِيفَةِ».

(١) قَوْلُهُ: وَجَزَمَ بِرَفْعِهِ الْخُ: كَذَا فِي «بَيْلِ الْأَوْطَارِ» وَ«فَتْحِ الْعِلَامِ».

(٢) قَوْلُهُ: مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ: حِطَابٌ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ. قَالَهُ فِي «التَّلْخِيقِ الْمُمَجِّدِ».

(٣) قَوْلُهُ: وَقَفَ الْخُ: قَالَ الْخُضَيْدُ: إِنَّ خُضَيْدَ مَوَاقِيتٍ مَرْفُوعَاتٍ مَعَ ذَاتِ عِزْقٍ لِلْعَرَّاقِينَ، وَهِيَ حَامِسَةٌ، وَكَانَتْ خَلَّتْ فِي عَهْدِهِ^(٧)، ثُمَّ أُخْبِرَ بِهَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ لِنَاصِيَةٍ: إِنَّ ابْنَتَاهُ مِنْ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَأَمَةٌ. قَالَهُ فِي «الْعُرُوفِ الشَّامِيَّةِ».

(٤) قَوْلُهُ: ذَاتَ عِزْقٍ: قَدْ وَرَدَ مَا يَعْزُضُ حَيْثُ الْمَابِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَحَسَنَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقُ، وَرَفَعَ هَذَا التَّعْزُضَ بِأَنَّ ذَاتَ عِزْقٍ كَانَتْ أَوَّلًا فِي مَوْضِعِ الْعَقِيقِ الْآنَ، ثُمَّ حَوَلَتْ وَفَرَّغَتْ إِلَى مَكَّةَ، فَعَلَى هَذَا ذَاتَ عِزْقٍ وَالْعَقِيقُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، حَكَاهُ صَاحِبُ «الْفَتْحِ». وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: حَدَّثَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَسْخُوحٌ: أَنَّ تَوَاقِيتَ ذَاتِ عِزْقٍ كَانَتْ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ، كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. قَالَهُ فِي «بَيْلِ الْأَوْطَارِ» وَ«فَتْحِ الْعِلَامِ».

(٥) قَوْلُهُ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الْخُ: لِلْحَدِيثِ طَرَفٌ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ وَغَيْرِهِ. لَكِنْ: أَخْبَرْتُ بِمَحْمُودِ الْعُرْفِيِّ يَقُولُ: كَذَا فِي «فَتْحِ الْعِلَامِ».

(٦) قَوْلُهُ: بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ الْخُ: كَذَا فِي «عُقُودِ الْجَوَاهِرِ الْمُنِيفَةِ».

وَقَدْ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنْ عَطَاءٍ مُرْسَلًا، وَسَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ صَالِحٌ لِلِاخْتِجَاجِ بِهِ، كَمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ صَالِحٌ لِلِاخْتِجَاجِ بِهِ. وَرَوَاهُ الذَّارِقُطِيُّ، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ عَلَى سَرَطِ النُّبَخَارِيِّ. وَرَوَى إِمَامُنَا أَبُو حَنِيفَةَ وَالطَّحَاوِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالْمَرَارُ وَمِثْلُهُ.

٢٩٨٧ - وَعَنْ أَبِي الرُّبَيْعِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَضَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، وَمَهْلُ أَهْلِ الشَّامِ مِنَ الْحُقُوفَةِ، وَمَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ وَمَهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمَهْلُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ مِنْ ذَاتِ عِزٍّ، ثُمَّ أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ لِلْأُفْقِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَقْبِلْ بِقُلُوبِهِمْ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُجَاوِزُ الْوَقْتُ إِلَّا بِإِحْرَامٍ». وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الطَّيْمَرَانِيُّ.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَزِدُّ مَنْ جَاوَزَ الْوَقْتَ غَيْرَ مُحْرِمٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا.

وَرَوَى إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ فِي مُسْنَدِهِ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذَا جَاوَزَ الْوَقْتَ فَلَمْ يُحْرَمْ حَتَّى دَخَلَ مَكَّةَ رَجَعَ إِلَى الْوَقْتِ فَأَحْرَمَ، وَإِنْ خَشِيَ أَنْ رَجَعَ إِلَى الْوَقْتِ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ وَيُهْرَبُ لِذَلِكَ دَمًا. ٢٩٨٨ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا أَهْلَلْنَا أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مَكَّةَ قَالَ: فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي «الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ»: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَنْطَلِقُونَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ وَأَنْتَ لَوْ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ.

(١٠) قوله: لا يجاوز إلخ: فهذه المصطلقات أول من المفهوم المخالف في قوله: ممن أراد الحج والعمرة، إن ثبت أنه من كلامه ﷺ دون كلام الراوي. قاله في «فتح القدير».

٢٩٨٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى^(١) إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، أَوْ وَجَبَتْ لَهُ الْحِجَّةُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالتَّبِيهِيُّ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ أَنَّهُ حَسَنٌ، وَرَوَى الْحَاشِمِيُّ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ «الْمُسْتَذْرِكِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾^(٢) فَقَالَ: تُحْرَمُ مِنْ ذَوْبَةٍ، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

بَابُ الْإِحْرَامِ^(٣) وَالْأَفَاطِ التَّلْبِيَّةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَذِّنْ^(٤) فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى

كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ^(٥)﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيُّمُوا^(٦)

الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ^(٧)﴾
(الأنعام: ١٩٦)

(١) قوله: من المسجد الأقصى إلخ: فيه إشارة إلى أن موضع الإحرام حتى كان أبعد كان الثواب أكثر، وأعلم أن تقديم الإحرام على المواقيت ومن ذبيرة أفضل عندنا والشافعي رحمهما في أحد قولي الذي صححه الراجعي وغيره. وهذا إذا كان بملك نفسه بأن لا يقع في محذور، وإلا فالتأخير إلى الميقات أفضل، بخلاف تقديم الإحرام على أشهر الحج؛ فإنه مكروه عندنا، وبه قال مالك وأحمد خلافاً للشافعي. قاله في «المرفعة».

(٢) قوله: الإحرام: أن الإحرام لا يتحقق ثبوته إلا بالنية والتلبية عندنا، أي لا يكون محرماً إلا بهما، فإذا أتى بهما فقد دخل في حرمان مخصوصة، فهما عين الإحرام شرعاً، ولا يصير محرماً بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية، «العيني على الكثرة» و«البحر الرائق» ملقط منها.

(٣) قوله: وأذن في الناس: نقل أنه أمر إبراهيم عليه السلام بدعوة الحج قام على المقام أو جبل أبو قبيس بعد ما فرغ من بناء البيت، وتنادى: يا أيها الناس! إن ربكم بنى بيتاً وأمركم أن تحجوا، ألا فحجوه. فأسمع الله صوته من بين المشرق والمغرب من علم أن يحج، وأجابوه في الأصلاب والأرحام: «إليك اللهم نبيك» إليه أشار صاحب «الهداية» حيث قال في «باب الإحرام بعد بيان التلبية»: وهو إجابة لدعاء الخليل عليه السلام. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٤) قوله: أئذِّنْ إلخ: قال في «الهداية»: ولْيَقْرَأْ ذكر في القرآن؛ لأن المراد من قوله تعالى: ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ =

- ٢٩٩٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَقَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٢٩٩١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهَلُّ مُلْبِدًا يَقُولُ:

« (لقرة: ١٩٦) أن يحرم بها من دورة أهله، على ما روينا من قبل، ثم فيه تمجيل الإحرام واستدامة إحرامها من الميقات إلى أن يفرغ منها، ولا كذلك التسع، فكان الفيزان أولى منه.

١. قوله: كت أطيب الخ: وفي «الدر المنثور»: وطيب بدنه إن كان عنده لا ثوبه بها تبقى عنده، هو الأصح.

٢. قوله: يهل: أي يرفع صوته بالطلبة. كذا في «المداية»، وقال في «العتابة»: المستحب عندنا في الدعاء ولأدكار الإحرام، إلا إذا تعلّق بإعلانه مقصود، كالأذان والخطبة وغيرهما، والتلبية للإعلام بالشروع فيها هو من أعلام الدين، فكان رفع الصوت بها مستحباً.

٣. قوله: لبدا: قال ابن العلك: التلبيد هو إنصاف شعر الرأس بالصمغ أو الخطمي أو غير ذلك كيلا يتخلله الغبار، ولا يصيبه شيء من الغوام ويقيها من حر الشمس، وهذا جائز عند الشافعي رحمته الله وعندنا يلزمه دم إن لبدا بها ليس فيه طيب؛ لأنه كتغطية الرأس، ودمان إن كان فيه طيب. كذا في «المراقبة». وقال في «منحة الخالق على البحر الرائق»: قال في «الشرابلية»: يشكل بقولهم: إن التغطية بها ليس بمعنّد لا توجب شيئاً، قال في «حاشية مسكين»: المراد بها يعطي به عادة ما للفاعل في فعله غرض صحيح، كما لو كانت التغطية بالحناء أو الوسمة للتداوي من نحو صداع يدلّيل التمثيل له لا تكون التغطية موجبة للدم بالجواهر والإحالة، فلا إشكال. ويقال: إن تلبيد الشعر معتاد عند أهل البوادي ونحوهم، فيدخل في التغطية المعتادة، انتهى.

وفي «البحر الرائق» وما ذكره رشيد الدين في مناسكه: «وحسن أن يهد رأسه قبل الإحرام» مشكل؛ لأنه لا يجوز استصحابه التغطية الكاتبة قبل الإحرام، بخلاف الطيب. كذا في «فتح القدير». ويشكل عليه ما في الصحيحين عن ابن عمر أن حفصة زوج النبي ﷺ قالت: يا رسول الله! ما شأن الناس حلوا ولم تحمل أنت من عمرت؟ قال: إي بادت رأسي وخدات مديني. علا أجل حتى آخره، فلا فرق بين التلبيد والطيب؛ فإن كلياً منها محظور بعد الإحرام، وجاز استصحاب الطيب الكائن قبل الإحرام بالسنة، فكذلك التلبيد قبله بالسنة، وقال في «منحة الخالق»: أجاب عنه العلامة العنقري في شرحه بقوله: أقول لا ريب في وجوب حمل فعله ﷺ على ما هو سائغ، بل ما هو أكمل، فالتلبيد الذي فعله يسيراً لا يحصل به تغطية، ولا يمنع ابتداء فعله في الإحرام ولا بقاءه، والموجب =

«لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ» لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٩٢ - وَعَنْ خَلَادِ بْنِ الشَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْقِعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ أَوْ بِالتَّثْبِيَةِ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

وَفِي رِوَايَةِ الدَّارَقُطْنِيِّ عَنْ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ غَسَلَ رَأْسَهُ بِخِطْمِي وَأَشْنَانٍ وَكَهَنَتُهُ بِرَبِيبٍ.

وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْلِمِ عَنْ ثَابِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؓ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَبَّيْكَ

= لعدم يجعل على المبالغة فيه بحيث تحصل منه تغطية. ويمكن حمل ما ذكره رشيد الدين على هذا، وذلك على القاري ويمكن حمله مع الحديث على التليد اللغوي من جمع الشعر ولغة وعدم تحلته متفرقا، ولعله كان به تلفظ عند.

(١) قوله: لا يزيد إلخ: وهو معمول على الغالب، على ما سيأتي بعد. قاله في «المعركة». وقال في «العالمية»: وصلة التلبية أن يقول: لبك اللهم لبك، لبك لا شريك لك لبك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك. وقوله: «إن النعمة لك» يروى بفتح الألف ويكسرهما، وبالكسر أصح، قال الكرخي: يأتي بها ولا ينقص منها. كذا في «المحيط» وهو مكروه اتفاقا. كذا في «البحر الرائق»، وإن زاد عليها فهو حسن بأن يقول: لبك إله الخلق، لبك غفار الذنوب، لبك وسعديك، والخير كله بيدك، والرغبات إليك. كذا في «محيط السرخسي» انتهى. وقال في «النهر»: إن الزيادة إنما تكون بعد الإتيان بها لا في خلافا. كما في «السراج». فما مر من لبك وسعديك إلخ، ونقله في «النهر» عن ابن عمر يأتي بها بعد التلبية لا في أنها. كذا في «رد المحتار».

(٢) قوله: إذا أراد إلخ: ويستحب إزالة الشعث والوسخ عنه بغسله بالخطمي والأشنان ونحوهما، وتلحين يأتي ذهن شاء، مطيئا كان أو غير مطيب، وأجمعوا على أنه يجوز التطيب قبل الإحرام بها لا يبقى عنه بعد الإحرام، وإن بقيت راحته، وكذا التطيب بها يبقى عنه بعد الإحرام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة. كذا في فتاوى قاضي خان، وهو الصحيح هكذا في «المحيط»، ولا يجوز التطيب في الثوب بها يبقى عنه عن قول الكل على إحدى الروايتين عنهما، قالوا: وبه نأخذ. كذا في «البحر الرائق». قاله في «العالمية».

اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ.
وَقَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَزِيدُ فِيهَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ لَبَّيْكَ
وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

٢٩٩٣ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ التَّلْبِيَةَ مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: وَالنَّاسُ يَزِيدُونَ ذَا الْمَعَارِجِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ
يَسْمَعُ فَلَا يَقُولُ لَهُمْ شَيْئًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٩٩٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ: لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ،
قَالَ: فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكُمْ، قَدْ قَدَّ»، فَيَقُولُونَ: إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ
وَمَا مَلَكَ، يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالنَّبِيِّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٩٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكَعُ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ
ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ أَهْلَ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ ^(١) وَيَقُولُ:
لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ. وَلَفْظُهُ لِمُسْلِمٍ.

٢٩٩٦ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: يَا أَبَا الْعَبَّاسِ
عَجِبْتُ لِاخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُوجِبَ،
فَقَالَ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِذَلِكَ، [إِنَّمَا] كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةٌ وَاحِدَةٌ، فَمِنْ

(١) قوله: بهؤلاء الكلمات: يعني التلبية المشهورة. كذا في «المعرفة».

(٢) قوله: ويقول: أي النبي ﷺ زيادة على التلبية المشهورة. قاله في «المعرفة».

(٣) قوله: فقال: إني لأعلم الناس إلخ. وقال الطحاوي: فبين عبد الله بن عباس الوجه الذي منه جاء اختلافهم، وإن
إعلان النبي ﷺ الذي ابتدأ الحج ودخل به فيه كان في مصلاه، فهذا نأخذ، ينبغي فلرجل إذا أراد الإحرام أن -

هَنَّاكَ اُخْتَلَفُوا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا، فَلَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِي بَيْدِي الْحَلِيفَةِ رُكْعَتَيْهِ أَوْجَبَ فِي مَجْلِسِهِ، فَأَهْلَ بِالْحَجِّ حِينَ فَرَعَ مِنْ رُكْعَتَيْهِ، فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ، فَحَفِظَتْهُ عَنْهُ ثُمَّ رَكِبَ، فَلَمَّا اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ أَهْلًا، وَأَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا كَانُوا يَأْتُونَ أَرْسَالًا، فَسَمِعُوهُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ يَهْلُ، فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ، ثُمَّ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ أَهْلًا، وَأَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ، فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهْلَ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَقَدْ أَوْجَبَ فِي مُصَلَّاهُ، وَأَهْلَ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ، وَأَهْلَ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ. فَمَنْ أَحَدٌ يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَهْلًا فِي مُصَلَّاهُ إِذَا فَرَعَ مِنْ رُكْعَتَيْهِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ. قَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ نَحْوَهُ.

٢٩٩٧ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَلْبِي إِلَّا لَبَّى مِنْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَذْرٍ حَتَّى تَنْقَطِعَ الْأَرْضُ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

٢٩٩٨ - وَعَنْ عُمَارَةَ بْنِ حُرَيْمَةَ بْنِ قَابِطٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا فَرَعَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ سَأَلَ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ، وَاسْتَعْفَاهُ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.

يُصِي رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَحْرِمُ فِي دُبُرِهِ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ وَشُعْبَةَ، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَقَالَ فِي الْمَرْقَاةِ: وَقَدْ جَمَعَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي زَادِ الْمَعَادِ بِقَوْلِهِ: أَهْلًا فِي مُصَلَّاهُ، ثُمَّ رَكِبَ نَاقَتَهُ فَأَهْلَ أَيْضًا، ثُمَّ أَهْلَ لَهَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ الْبَيْدَاءُ، وَلِذَا قَالُوا: يَسْتَحِبُّ تَكَرُّرَ التَّلْبِيَةِ عِنْدَ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَةِ وَالْأَمَكَةِ.

(١) قَوْلُهُ: «مَنْ أَخَذَ بِالْحَجِّ» وَقَالَ فِي الْمَرْقَاةِ الصُّعُودُ: وَأَصْحَابُنَا الْحَنَفِيَّةُ اخْتَلَفُوا فِيهِ.

(٢) قَوْلُهُ: إِذَا فَرَعَ الْحَجَّ قَالَ: «إِنَّا لَمُكْرِبُونَ» ثُمَّ إِذَا لَبَّى يُصِي عَلَى النَّبِيِّ الْمُعْتَمَّ تَلْحِيرَاتٍ، وَدَعَا بِهَا شَاءَ إِلَّا أَنَّهُ يَخْفِضُ صَوْتَهُ إِذَا صَنَعَ عَلَيْهِ. كَذَا فِي «فَتْحِ الْقُدِيرَةِ».

وَفِي رِوَايَةِ الدَّارَقُطِيِّ وَالتَّبَهَقِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى نَفْسِهِ بَعْدَ تَلْبِيَّتِهِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطِيُّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّلْبِيَةِ.

٢٩٩٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ أَبِي ظَلْحَةَ وَإِنَّهُمْ لَيَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. رَوَاهُ التُّبَخَارِيُّ.

(١) قوله: «يصرخون» بهما جميعاً الخ: قال ابن الملك: وهذا يدل على أن القرآن أفضل، وبه قلنا؛ لأنه بعد غلظة الصحابة ﷺ للنبي ﷺ ومعهم معه في أول التوجه. قاله في «المعرفة». وقال في «عمدة القاري»: وفيه دليل على أن النبي ﷺ كان قارئاً، وأنه أفضل من التمتع والإفراد. وقال المذهب: إنما سمع أنس من فون خاصة، وليس في حديثه أنه سمع رسول الله ﷺ يصرخ بهما، وإنما أخبر بذلك عن قوم، وقد يمكن أن يسمع قوماً يصرخون بحج ونوماً يصرخون بعمره. قلت: هذا تحكُّمٌ وخروج عما يقتضيه الكلام؛ فإن الضمير في «يصرخون» يرجع إلى النبي ﷺ ومن معه من أصحابه، والباء في «بهما» بتعلق بـ «يصرخون»، فكيف يفرق مرجع الضمير إلى بعضهم بشيء وإلى الآخرين بشيء غير ذلك، وتوهم يكن الصراخ بهما عن الكل لكان أنس قرّبه وبين من يصرخ بالحج، ومن يصرخ بعمره، ومن يصرخ بهما؛ لأنه في صدد الإخبار بصورته التي وقعت، وكل هذا التعمُّف منه أن لا يكون الحديث حجة عليه، ومع هذا هو حجة عليه وعلى كل من كان في مذهبه، ولا يوجد في الرد عليهم أقوى من قوله ﷺ: «ليكن بحجة وعمره معاً».

وإنكلام في هذا المبحث طويل لا يتحمل هذا التعليق، بل المتكفل له شرح معاني الآثار، من شأنه الإطلاع عليه فليرجع إليه؛ فإنه موضح بسطه وإنه نفيس في باب. وقال الشمني: وقد وضع ابن حزم كتاباً في أنه ﷺ كان قارئاً في حجة الوداع، وتقول باقي الأحاديث، والقرآن أفضل مطلقاً عندنا، وقال مالك والشافعي: الأفراد أفضل مطلقاً، وقال أحمد: التمتع أفضل مطلقاً. كذا في «المعرفة». وقال في «البيان»: أفضلية القرآن اختيار المزي وأبي إسحاق البرورزي وابن المنذر من أصحاب الشافعي، وبه قال الثوري وإسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري وكثير من أهل الحديث، واختيار الظاهرية، روي ذلك عن عمر وعلي وعائشة وأبي طلحة وعمران بن الحصين وسراقة بن مالك وابن عمر وابن عباس والبراء بن عازب والهرماس بن زياد الباهلي وسبرة وحفصة أم المؤمنين رضى الله عنهم.

(٢) قوله: الحج والعمرة: قال في «عقود الجواهر»: المحرمون أربعة: مفرد بالحج، ومفرد بالعمرة، وقارن أي جامع بينهما في عام واحد بإحرام واحد، ومتمتع أي جامع بينهما في عام بإحرامين، والقرآن أفضل من التمتع، والإفراد والتمتع أفضل من الإفراد، والإفراد بالحج أفضل من الإفراد بالعمرة، وهذا ظاهر الرواية، وروى الحسن بن =

٣٠٠٠ - وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَحُمَيْدٍ وَيَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَنَسًا رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا لَتَيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه "بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبِي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا يَقُولُ: «لَتَيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا لَتَيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا».

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ وَأَبُو يُوسُفَ مِثْلَهُ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْهُ أَنَّ الشَّيْخَ ﷺ أَهْلًا بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ. وَرَوَى الْبَرْزَارُ مِنْهُ مِثْلَهُ.

٣٠٠١ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ رضي الله عنه حِينَ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

= زياد عن أبي حنيفة أفضلية الأفراد على التمتع، وقال مالك والشافعي: الأفراد أفضل، ثم التمتع، ثم الإفراد، وقال أحمد: التمتع أفضل، ثم الأفراد. ومنشأ هذا الخلاف اختلاف روايات الصحابة في صفة حجه ﷺ في حجة الوداع، هل كان قارنًا أو مفردًا أو متمتعًا؟ ورجحنا أنهما كان قارنًا؛ إذ بتقديره يسكن الجمع بين الروايات، فجمعوا بينها بأمر، منها: أن هذا الاختلاف مبني على اختلاف السياج، فمن سمع أنه يلبي بالحج وحده قال: كان مفردًا به، ومن سمع أنه يلبي بالعمرة وحدها قال: كان متمتعًا، ومن سمع أنه يلبي بهما جميعًا قال: كان قارنًا. ونظيره ما سبق من الاختلاف في تلبيته ﷺ من أين كانت، انتهى.

وقال في «الحرف الشذّي»: وأما أتبع الشافعي فقالوا: إنه ﷺ كان قارنًا مالا أي أفرد بالحج أولاً، ثم قارن؛ لرد زعم الجاهلية من أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور، وإنما كان الشافعية بأنه ﷺ كان قارنًا؛ لأنه لا يمكن لهم إنكاره بسبب وفور الروايات، وإنما قالوا بالتداخل أي إدخاله ﷺ العمرة على الحج، والحال أن الروايات الدالة على قارنائه ﷺ آية عن هذا أشد إباء، والعجب من الخافض أنه قال بإدخاله ﷺ على الحج وقارنائه في الحال، لا من بدء الإحرام، وأغصص عن كثير من الروايات، ومثل هذا عن مثل هذا الجبال بعيد، وهذا حافظ في إدراك مراد الطحاوي في «معاني الآثار» فإنه نسب إلى الطحاوي بأنه قتل بإدخاله ﷺ العمرة عن الحج كما تقول الشافعية. وأقول: إن هذه النسبة خلاف الواقع وخلاف تصريح الطحاوي بأنه ﷺ كان قارنًا من أول الأمر. نعم، لكلام الطحاوي قطعتين الأولى: في الجمع بين روايات الصحابة في حجه ﷺ، وقال فيه بإدخال، والقطعة الثانية: في تحقيق إحرامه ﷺ في الواقع، وصرح في هذه القطعة بأنه ﷺ كان قارنًا من أول الإحرام وبدء الأمر.

١ : قوله: عن أنس. فإن قلت: قال ابن الجوزي رحمته في التحقيق جميعاً عنه: إن أنساً حينئذٍ كان صبياً لم يفهم الحال، قلت: ود عليه صاحب «التنقيح»، فقال: بل كان بالغاً بالإجماع، بل كان له نحو من عشرين سنة. قاله في «البنية».

عَلَى الْمَيْسِرِ، الْحَدِيثُ، إِلَى أَنْ قَالَ فِيهِ: قَالَ: فَأَقْبَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَعْنِي عَلَيَّ، فَقَالَ لِي: كَيْفَ صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: أَهْلَلْتُ بِأَهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَإِنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ وَقَرَأْتُ الْحَدِيثَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ فِي «الْمُجْزَعِ النَّبِيِّ»: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَهُ الْحَافِظُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَفِي سَنَدِهِ دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ، وَهُوَ ثِقَةٌ لَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَبَقِيَّةِ الْكُتُبِ السَّنَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ سُرَّاقَةَ بِإِسْنَادٍ كُلُّهُ ثِقَاتٌ، قَالَ: وَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَّاعِ.

٣٠٠٢ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِمَطْرِفٍ: أَخَذْتُكَ حَدِيثًا عَنِ اللَّهِ أَنْ يَنْقَعَكَ بِهِ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْتَهِ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ، وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٠٣ - وَعَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَمِعْتُ عَلِيًّا يُلَنِّي بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، فَقَالَ: أَلَمْ تَكُنْ تَنْهَى عَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: بَلَى وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَنِّي بِهِمَا جَمِيعًا، فَلَمْ أَدْعُ^(١) فَعَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِكَ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَفِي الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ نَحْوُهُ.

(١) قوله: فلم أدع فعل رسول الله ﷺ بقولك: قال الشيخ ابن اهام: ومما يمكن الجمع به بين روايات الأفراد والتمتع أن يكون سبب روايات الأفراد سماع من رُواة تلبينه لحجة بالحج وحده، وأنت تعلم أنه لا مانع من إفراد ذكر نسك في التلبية وعدم ذكر شيء أصلاً، وجمعه أخرى مع نية الإقراء، فهو نظير سبب الاختلاف في تلبية لحجة، أكدت دبر الصلاة أو استواء ناقته أو حين علا على البيضاء، على ما قدَّمناه في أوائل «سبب الإحرام» هذا، انتهى. ومنهذه المنحى النظري تمهيداً بأننا بطول ذكره. وعصله: أن كل من روى عنه الأفراد حل على ما أهل به في أول الحال، وكل من روى التمتع أراد ما أمر به أصحابه، وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره، ثم قال الحافظ: يترجح رواية من روى القرآن بأمره، وذكر منها: أنه لم يقل طاعة في شيء من الروايات «أفردت ولا تمتعت»، وقال: «قرئت»، وأيضاً فإن من روى القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتأمل، بخلاف من روى عنه الأفراد =

٣٠٤ - وَعَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيِّ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي بِالْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا، قَالَ بَكْرٌ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: لَبِّي بِالْحُجِّ وَحَدَّ، فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثْتُهُ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ أَنَسٌ: مَا تَعُدُّونَا إِلَّا صَبِيئًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٥ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه كَمِ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مَرَّتَيْنِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَقَدْ عَلِمَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثًا سِوَى الَّتِي قَرَنَهَا بِحَجَّتِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ، وَقَالَ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ»: إِسْنَادُ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ صَحِيحٌ جَلِيلٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

٣٠٦ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَهْلُوا يَا آلَ مُحَمَّدٍ بِعُمْرَةٍ فِي حَجٍّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّحَاوِيُّ.

٣٠٧ - وَعَنِ الصَّبِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ التَّغْلِبِيِّ قَالَ: أَهْلَلْتُ بِهِمَا مَعًا فَقَالَ عُمَرُ هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى مِنْ طَرَفٍ أُخْرَى، وَصَحَّحَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، قَالَ: وَأَصَحُّهُ إِسْنَادًا حَدِيثُ مَنْصُورٍ

فإنه حصول على أول الحال، ومن روي عنه التمتع فإنه محمول على الاقتصار على سفر واحد النسكين، وأيضاً فإن رواية القرآن جاءت من بضعة عشر صحابياً بأسانيد جيدة، بخلاف روايتي الإفراد والتمتع، قال الحافظ: وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك، ومقتضى ذلك أن القرآن أفضل من الإفراد والتمتع، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه، واختاره من الشافعية المزني وابن منذر وأبو إسحاق المروزي، ومن المتأخرين تقي الدين السبكي. قاله في «التعليق الممجّد».

١٠ قوله: روى البخاري وعبد الرزاق نحوه. قال الشيخ ابن الهمام: فهؤلاء جماعة من ذكرنا فلم يتبق شبهة من جهة النظر في تقديم القرآن.

وَالْأَعْمَش عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ الصُّبِيِّ عَنْ عُمَرَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ عَنْهُ قَالَ: أَهْلَلْتُ بِهِمَا جَمِيعًا فَمَرَرْتُ بِسَلَمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ وَزَيْدِ بْنِ صُوحَانَ فَعَابَا ذَلِكَ عَلَيَّ، فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُمَا لَمْ يَقُولَا شَيْئًا هَدَيْتَ لِسَنَةِ نَبِيِّكَ ﷺ.

٣٠٠٨ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدًا ^(١) لِإِهْلَالِهِ وَاعْتَسَلَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

بَابُ قِصَّةِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾

وَقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ

فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾

٣٠٠٩ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ ^(٢) تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحْجَّ،

(١) قوله: إنها لم يقولوا شيئاً إلخ: قال الطحاوي فدل قوله: «هديت لسنة نبيك» بعد قوله: «إنها لم يقولوا شيئاً» أن ذلك كان منه على التصويب منه لا على الدعاء.

(٢) قوله: تجرد: أي عن المخيط. كذا في «العالمگیری».

(٣) قوله: وسبعة إذا رجعت: المراد بالرجوع في الآية الفراغ من أعمال الحج مجازاً إذ الفراغ سبب الرجوع إلى أهله، فذكر المسبب وأريد السبب مجازاً، فليس المراد حقيقة الرجوع إلى وطنه، وقد عمل الشافعي بالحقيقة فلم يجوز صومها بمكة، وإنما عدل أئمتنا عن الحقيقة إلى المجاز لفرع مجمع عليه، وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلاً لرجع إليه، بل مستمر على السياحة وجب عليه صومها بهذا النص، ولا يتحقق في حقه سوى الرجوع عن الأعمال، حاصله: أن تفسير الشافعي لا يطرد فتعين المجاز، «البحر الرائق» وفرد المختار، ملخصاً. وفي «بذل المجهود»: وقال في الباب المناسك: وأما صوم السبعة فشرط صحتها تيبس النية وتقدم الثلاثة، وأن يصوم السبعة بعد أيام التشريق، ويجوز صيام السبعة بعد الفراغ من الحج بمكة، والأفضل أن يصومها بعد الرجوع إلى أهله خروجا عن خلاف الشافعية.

(٤) قوله: مكث بالمدينة تسع سنين لم يحج: لأن مكة كانت إذ ذاك في أيدي الكفار. قاله في «بذل المجهود».

ثُمَّ أَدَّى^(١) فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرٌ كَثِيرٌ، كُلُّهُمْ^(٢) يَنْتَمِسُ أَنْ يَأْتَمَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَعْمَلَ مِثْلَ عَمَلِهِ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَيْنَا دَا الْحَلِيقَةَ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: «اغْتَسِلِي^(٣) وَاسْتَنْفِرِي بِثَوْبٍ وَأُخْرِي»، فَصَلَّى^(٤) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي التَّنَجِيدِ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ^(٥) نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ^(٦) مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهَرِنَا وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ، وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ.

= وقال في «المروقة»: والأظهر أنه ﷺ أخره عن سنة خمس أو ست؛ لعدم فتح مكة، وأما تأخيره عن سنة ثمان فلاجل النسي، وأما تأخيره عن سنة سبع فلما ذكرنا في رسالة مساهمة به التحقيق في موقف الصديق، وقد مرَّ الكلام فيه في «كتاب المناسك».

(١) قوله: ثم أَدَّى إلخ: قال النووي: فيه أنه يستحب للإمام إيدان الناس بالأمور المهمة ليتأهبوا لها.
(٢) قوله: كلهم يلتبس أن يأتهم برسول الله ﷺ ويعمل مثل عمله: هذا مما يُدَلُّ على أنهم كلهم أحرموا بالقرآن؛ لأنه ﷺ أحرم بالقرآن وهم لا يخالفونه، ولهذا قال أنس: كنت رديف أبي طلحة، وأنهم ليصرخون بها جميعاً الحج والعمرة، رواه البخاري، وقال علي: سمعت رسول الله ﷺ يلي بها جميعاً، فلم أدع فعل رسول الله ﷺ، رواه النسائي. وتفصيله مضى عن قريب في «باب الإحرام».

(٣) قوله: اغتسلي: فيه استحباب غسل الإحرام للنفس؛ لأنه للتنظيف. كذا في «فتح القدير».
(٤) قوله: فصلَّى رسول الله ﷺ ركعتين: فيه استحباب ركعتي الإحرام. كذا في «فتح القدير».
(٥) قوله: إذا استوت به نافته إلخ: وقال في «الهداية»، ثم يلي عقبه صلواته لما روي أن النبي ﷺ لبى في ثُبر صلواته، وإن لبى بعد ما استوت به راحلته جاز، ولكن الأول أفضل لما روينا انتهى. وقد مرَّ تحقيقه.

(٦) قوله: بين يديه من راكب: قال النووي: فيه جواز الحج راكباً ومشياً، وهو مجمع عليه، واختلف العلماء في لأفضل منها، فقال مالك والشافعي وجهود العلماء: الركوب أفضل اقتداءً بالنبي ﷺ، ولأنه أعون له على وظائف مناسكه، ولأنه أكثر نفقة، وقال داود: ماشياً أفضل لمشقته، وهذا فاسد؛ لأن المشقة ليست مطلوبة، انتهى. وفي «السراجية»: الحج راكب أفضل منه ماشياً، به يقتضى، قاله في «الدر المختار».

فَأَهْلَ بِالتَّوْحِيدِ^(١) لَتَبَيْتِكَ اللَّهُمَّ لَتَبَيْتِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَتَبَيْتِكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالتَّعَمُّدَ لَكَ
وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَهْلَ النَّاسِ^(٢) بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْهُ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَّتَهُ، قَالَ جَابِرٌ: لَسْنَا نَتَّبِعُ إِلَّا الْحَجَّ لَسْنَا
نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ
تَقَدَّمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، فَجَعَلَ
الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّهُ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، ثُمَّ رَجَعَ
إِلَى الرُّكْنَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا

(١) قوله: فأهل بالتوحيد: أي بالتلبية التي اشتملت على التوحيد ونفي الشرك. قاله في «هذا المجهود»، وقال في
«المرفقة»: وفيه دلالة لأبي حنيفة رحمه الله في اشتراطه صحة نية الإحرام بانتصاف التلبية إليها، فالنسية بمنزلة تكبير
التحرمة المقارن بالنية في أداء الصلاة.

(٢) قوله: أهل الناس إلخ: والمراد به زيادة الناس في التلبية من الذكر والثناء، كما روي عن ابن عمر أنه قال: لبيك
وسعديك والربيع إليك والعمل. قاله في «هذا المجهود». وقال في «الهداية»: ولا ينبغي أن يغفل بشيء من هذه
الكلمات، ولو زاد فيها جاز.

(٣) قوله: لَسْنَا نَتَّبِعُ إِلَّا الْحَجَّ لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ: فيه دليل لمن قال بترجيح القرآن؛ لأن التوريشتي قال: معناه لَسْنَا
نعرف العمره مقرونة بالحجة أو العمره المفردة في أشهر الحج، وكان أهل الجاهلية يرون العمره في أشهر الحج من
أَفْجَرِ الفجور، وإنما شرعت عام حج رسول الله ﷺ، وقد روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن الصحابة خرجوا معه لا
يعرفون إلا الحج، فبَيَّنَّ ﷺ لهم وجوه الإحرام، وجوز لهم الاعتزاز في أشهر الحج، فقال: من أحب أن يهل بعمره
فليهل، ومن أحب أن يهل بحج فليهل، هذا حاصل ما في «اللمعات» و«المرفقة».

(٤) قوله: قل هو الله أحد إلخ: أي بعد الفاتحة «قل هو الله أحد»، أي إلى آخرها في إحداها، و«قل يا أيها الكافرون» أي
بتنامها في الأخرى، والواو لمطلق الجمع فلا إشكال. قال العيني رحمه الله: كذا في «صحيح مسلم» و«شرح السنة» في
إحدى الروايتين، وكان من الظاهر تقديم سورة الكافرون، كما في رواية «المصابيح» و«البيهقي». كذا في «المرفقة».

وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِيرِ اللَّهِ ^(١) أَبَدًا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَبَدَأَ بِالصَّفَا فَرَقِيَ عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ، وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَرَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي. ثُمَّ سَعَى حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفا حَتَّى ^(٢) إِذَا كَانَ آخِرَ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرْوَةِ نَادَى وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ النَّاسَ تَحْتَهُ، فَقَالَ: «لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ» ^(٣) مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذْبَرْتُ لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلَّ

(١) قوله: حتى إذا كان آخر طواف إلخ: والتحقيق أن الصحابة لم يختلفوا في حكاية ما شاهدوه من أفعال النبي ﷺ من أنه أحرم من ذي الخليفة، وطاف أول ما قَدِمَ وسمى بين الصفا والمروة، ثم خرج يوم التروية إلى منى، ثم وقف بعرفات، ثم بات بمزدلفة ووقف بالمسعر الحرام، ثم رجع إلى منى ورمى ونحر وحلق، ثم طاف طواف الزيارة، ثم رمى الجمار في الأيام الثلاثة، وإنما اختلفوا في التعبير عما فعل باجتهادهم وآرائهم، فقال بعضهم: كان ذلك حجا مفردا، وكان الطواف الأول للقدوم والسعي لأجل الحج، وكان بقاءه على الإحرام؛ لأنه قصد الحج، وقال بعضهم: كان ذلك تمتعا بسوق الهدي، وكان الطواف الأول للعمرة كأنهم سموا طواف القدوم والسمي بعده عمرة وإن كان للحج، وكان بقاءه على الإحرام؛ لأنه كان متمتعا بسوق الهدي، وقال بعضهم: كان ذلك قرانا. قاله في «المسوى»، وقال في «رد المحتار»: وعلى القارن أن يطوف طوافا آخر للقدوم، أي استحبابا بعد فراغه من سعي العمرة، وسبأني إن شاء الله تعالى تخفيفه بعد عن قريب.

(٢) قوله: لو أني استقبلت إلخ: أي لو علمت أولا ما علمت آخر لما سقت الهدي، وقصة ذلك أن النبي ﷺ أمر أصحابه بأن يفسخوا إحرام الحج ويحرموا بالعمرة لما بلغوا مكة تحقيقا لمخاطبة الكفرة، وكانوا لا يفسخون، ولا يخلقون يتظنون رسول الله ﷺ هل يخلق أو لا، فاعتذر النبي ﷺ، وقال: لو استقبلت إلخ، وبين فيه أن سوق الهدي يمنعه عن التحلل، ولو لا ذلك لتحلل، قاله في «العناية».

(٣) قوله: فليحل وليجعلها عمرة: قال البغوي: اختلفوا في أمره لهم بالإحلال، فمنهم من قال: كان إحرامهم مبهما موقوفًا على انتظار القضاء، فأمرهم أن يجعلوه عمرة ويحرموا بالحج بعد التحلل منها، ومنهم من قال: كان =

وَلْيَجْعَلُهَا عُمْرَةً. فَقَامَ شِرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشُمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْيَعَامِنَا هَذَا أَمْ لَأَبَدٍ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاجْتَدَهُ فِي الْأُخْرَى، وَقَالَ: «دَخَلْتِ الْعُمْرَةَ فِي الْحُجِّ مَرَّتَيْنِ لَا بَلَّ لِأَبَدٍ أَبَدٍ». وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الَّتِي بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَاذَا قُلْتَ حِينَ

= إحرامهم بالحج، فأمروهم النبي ﷺ بفسخه إلى العمرة، وكان ذلك خاصا بهم، وسببه أن أهل الجاهلية كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر النجور، فأمروهم النبي ﷺ بذلك صرفا فهم عن سنة الجاهلية، «المسوى» ملخصا. قال النووي: اختلف العلماء في هذا الفسخ هل هو خاص للمصاحبة تلك السنة خاصة أم باقي لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة؟ فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر: ليس خاصا، بل هو باقي إلى يوم القيامة، فيجوز لكل من أحرم بحج، وليس معه هدي أن يقلب إحرامه عمرة ويحلل بأعمالها، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجاهل العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك السنة لا يجوز بعدها، وإنما أمروا به تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج، انتهى. وقال في «المروقة»: وبهذا الحديث أخذ أبو حنيفة وأحمد حكا مع الرواية الأخرى «من أحرم لعمرة وأهدى، فلا يحل حتى ينحر هديه»: أن المستحب إذا كان مع الهدي لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر، وقال مالك والشافعي حكا: يحل من عمرته بمجرد فراغ أعمالها وإن ساق الهدي.

قوله: «وليجعلها عمرة»: وفي «الدر المختار» لا يجوز فسخ الحج بالعمرة عندنا، وقال في «المروقة»: اختلف في جواز فسخ الحج إلى العمرة، والأكثر على منعه، وأجيب بأن ذلك كان من خاصة تلك السنة، لأن المقصود منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العمرة في أشهر الحج في نفوسهم، ويشهد له ما روي عن بلال بن الحارث أنه قال: قلت: يا رسول الله! فسخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا؟ قال: لكم خاصة.

(١) قوله: «دخلت العمرة في الحج إنح»: وقال الشافعي: بك يظوف طوازا واحدا ويسعى سعيًا واحداً لقوله ﷺ: دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة، ولأن مبنى القرآن على التداخل حتى اكتفي فيه بتلبية واحدة وسفر واحد وحلق واحد، فكذلك في الأركان وإتيان القارن بأفعال العمرة وأعمال الحج جميعا، هو مذهبنا؛ لأنه لما طاف ضبي بن معبد طوافين وسعى سبعين قال له عمر رضي الله عنه: «هذبت لسنة نبيك»، ولأن القرآن ضم عبادة إلى عبادة، وذلك إنما يتحقق بأداء عمل كل واحد على الكمال، ولأنه لا تداخل في العبادات، والسفر للتوسل، والتلبية للتحريم، والحلق للتحلل، فليست هذه الأشياء بمقاصد بخلاف الأركان. ألا ترى أن شئني التطوع لا يتداخلان، وبحريسة وحدة يؤديان، ومعنى ما رواه دخل وقت العمرة في وقت الحج، «العناية» و«الهداية» ملخصا.

فَرَضْتُ الْحَجَّ» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلُ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُكَ. قَالَ: «فَإِنْ مَعِيَ الْهَدْيُ» فَلَا تَحِلُّ».

(١) قوله: اللهم إني أهل بما أهل به رسولك إلخ: وفي هذا دليل لمذهب الشافعي ومن وافقه في أنه يصح الإحرام مطلقاً بأن ينوي إحراماً كإحرام زيد، فيصير هذا المعلق كإحرام زيد، فإن كان زيد أحرم يحج كان هذا بحج أيضاً، وإن كان بعمره فبعمره، وإن كان بهما فبهما، فإن كان زيد أحرم مطلقاً، صار هذا محرماً إحراماً مطلقاً، فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمره، ولا يلزمه موافقة زيد في الصرف. قاله النووي. وحكى الرافعي وجهاً أنه يلزمه موافقته في الصرف، والصواب الأول؛ ولا يجوز عند سائر العلماء والأئمة من الإحرام بالنية المبهمة لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦). ونقوله: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْتَقَتُكُمْ لِلَّهِ﴾ (محمد: ٣٢)، ولأن هذا كان بعلي هذه خصوصاً وكذا لأبي موسى الأشعري. قاله في «عمدة القاري».

وقال في «الدر المختار»: ثم لم يثبت صلته ناوياً بها أي بالنسبة للحج بيان تلاكمل، وإلا فيصح الحج بسقوط النية، انتهى. أي بالنسبة المطلقة عن التفيد بالحج بأن نوى النسك من غير تعيين حج أو عمره؛ ثم إن عين قبل الطواف فيها وإلا صرف للعمرة. قال في «اللباب»: وتعيين النسك ليس بشرط، فصح مبيهاً وبها أحرم به الغير. ثم قال في موضع آخر: ولو أحرم بما أحرم به غيره فهو مبهم؛ فيلزمه حجة أو عمره. وقيل: شارحه بما إذا لم يعلم بما أحرم به غيره، وكذا لو أطلق نية الحج صرفاً لنفرض. قاله في «رد المحتار». وكذا في «العالمگیری». وقال في «فتح القدير»: إذا أبهم الإحرام بأن لم يبين ما أحرم به جاز، وعليه التعيين قبل أن يشرع في الأفعال، والأصل حديث علي «مَنْ حَجَّ قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ»، فقال: أهللت بما أهل به رسول الله، انتهى. ونسب النووي إلى أبي حنيفة بطلان الإحرام المبهم، والحال أنه خلاف ما في كتبنا. نعم، يجب عليه التعيين قبل الشروع في أفعال الحج، كما قال في «العرف الشدي» وكذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: فإن معي الهدي فلا تحل: أي أنت بالخروج من الإحرام كما لا أحل حتى نفرغ من العمرة والحج جميعاً، هذا يقتضي القرآن. قال في «الجواهر النقي»: وقد أبده ما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث النزال بن سبرة: حدثنا علي بن أبي طالب أن رسول الله خرج من المدينة حاجاً، وخرجت أنا من اليمن. قلت: ليبيك إهلالاً كإهلال النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «إني أهللت بالعمرة والحج جميعاً، ويؤيده أيضاً حديث فذوم علي من طريق البراء، وفيه: قد سقت الهدي وقرنت، انتهى. وقال الخطابي: فيه دلالة على أن سيدنا رسول الله كان قارناً؛ لأن الهدي لا يجب على غير القارن أو المستمتع، ولو كان علي متمتعاً لحل من إحرامه للعمرة، ثم استأنف إحراماً للحج، انتهى. وهو أيضاً بتفي الأفراد. قال في «الجواهر النقي»: لأن الهدي لا يمتنع المفرد من الإحلال، فتتفنى كونه حجلاً مفرداً.

قَالَ: فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَالَّذِي آتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةً، قَالَ: فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ. فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِثْيَ فَأَهْلُتُوا بِالْحَجِّ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجَرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعْرِ تُضْرَبُ لَهُ بِنَمْرَةٍ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تُشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقِفٌ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى آتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ الْقُبَّةَ^(١) قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ، فَتَرَلَّ^(٢) بِهَا حَتَّى إِذَا رَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقُضْوَاءِ، فَرُجِلَتْ لَهُ فَأَتَى بَطْنَ^(٣) الْوَادِي،

(١) قوله: فأما كان يوم التروية إن: قال في الهداية: ويحرم بالحج يوم التروية كما يحرم أهل مكة، وإن قدم الأحرار قبله جزاء. وقوله: فأهلوا بالحج: أي فإذا كان يوم التروية أحرر بالحج من المسجد والمسجد ليس بلام، بل هو أفضل، ومكة أفضل من غيرها من الحرم، والشرط الحرم، هذا حاصل ما في الهداية: «فتح القدير»، ويؤيده ما أخرجه مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر، وفيه قال: فأهلنا من الأبطح، وهو خارج مكة لكنه في الحرم. قاله النووي.

(٢) قوله: فوجد القبة قد ضربت له بنمرة: قال النووي: وفي هذا الحديث جواز التظلل للمحرم بقية وغيرها، ولا خلاف في جوازه للنازل، واختلفوا في جوازه للراكب، فذهبنا لجواز، وبه قال كثيرون، انتهى. قلت: منهم أصحابنا لاختلافهم، كما قال في الهداية: «الدر المختار». وقال في «فتح القدير»: فالأحسن الاستدلال بها في الصحيحين من حديث جابر الطويل حيث قال فيه: فأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة، فسار رسول الله، إلى أن قال: فوجد القبة قد ضربت له بنمرة، فلزلها، الحديث.

(٣) قوله: فتزل بها: قال في «المعراج»: يتزل بعرفات في أي موضع شاء إلا الطريق، وقرب جبل الرحمة أفضل، وقال الأئمة الثلاثة: في نمرة أفضل؛ لنزوله ﷺ فيه. قلنا: نمرة من عرفة، ونزوله ﷺ فيه لم يكن عن قصد، وهذا مخالف لما في «الفتح» من أن السنة أن يتزل الإمام بنمرة، ولما نقله عن الإمام رشيد الدين من أنه ينبغي أن لا يدخل عرفة حتى يتزل بنمرة قريباً من المسجد إلى زوال الشمس ووفق في «شرح اللباب» بأن هذا بالنسبة إلى الإمام لا غيره، أو بأن النزول أولاً بنمرة، ثم يقرب جيب الرحمة. قاله في «رد المحتار» و«البنية».

(٤) قوله: بطن الوادي: هو موضع بعرفات يُسمى عُرَّة، وليست من عرفات. كذا في «المرفأة». وقال في «البنية»: نمرة بعرفة، وقد قال علي: ارتفعوا عن بطن عرفة، ونزوله ﷺ فيه لم يكن عند قصد.

فَخَصَّبَ^(١) النَّاسَ وَقَالَ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَّا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ نَحْتُ قَدَمِي مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنَّ أَوَّلَ دِمٍ أَضْعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ كَانَ مُسْتَرَضِعًا فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلْتُهُ هَذِيلًا. وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضْعُ رَبَانَا رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبِيدِ الْمُظْلَبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ، فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النَّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانٍ اللَّهُ وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوْضِعْنَ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوْنَهُ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِجٍ وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْعُرُوفِ.

وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اغْتَضَسْتُمْ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟» قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ. فَقَالَ بِإِضْبَعِهِ السَّيَّابَةَ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُثُهَا إِلَى النَّاسِ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ لِي أَنِّي شَهِدْتُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَذَّنْتُ ثُمَّ أَقَامْتُ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامْتُ فَصَلَّى الْعَصْرَ» وَلَمْ يُصَلِّ^(٢) بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ رَكِبَ^(٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ، فَجَعَلَ بَظَنَ نَاقَتِهِ الْقُصُوءَ إِلَى الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَسَايِينِ يَدِيهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفُرَةُ

(١) قوله: فخصب: أي خطب الإمام في المسجد، أي مسجد نمرة، كما في «الدر المختار» و«رد المحتار».

(٢) قوله: فصلى العصر: أي جمع بينهما في وقت الظهر، وهذا الجمع كجمع المزدلفة جمع ثلث عندنا وجمع ستر عند الشافعي خلافا لبعض أصحابه. كذا في «المروقة».

(٣) قوله: ولم يصل بينهما شيئا: أي من السنن والنوافل كيلا يطل الجمع؛ لأن الموالاة بين الصلاتين واجبة. كذا في «المروقة» و«الدر المختار».

(٤) قوله: ثم ركب: في «الحذبية»: والأفضل للإمام أن يقف راكبا، وتغيره: أن يقف عنده، وتظاهر أن الركوب للإمام فقط، وهو مفهوم كلام المصنف ك«إغني» و«البدائع» وغيرها، ويؤيده قول السراج: لأنه يدعو ويدعو الناس بدعائه، فإن كان على راحته فهو أبلغ في مشاهدتهم له. قاله في «رد المحتار».

قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ وَأُزْدَفَ أَسَافَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَقْضَيْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَتَيْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ^(١) وَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ. وَرَوَى^(٢) التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠١٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ الْمَغْرِبَ فَلَأْنَا وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ: مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: صَلَّيْتُهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ^(٣). رَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ.

٣٠١١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

(١) قوله: بإقامة واحدة: أما توحد الأذان فظاهر؛ لأنه لإعلام دخول الوقت فيكفي الواحد، كما في الجمع بعرفة، وأما توحد الإقامة، وهي في الأولى فلأن العشاء في وقته، فلا يحتاج إلى الإعلام بوقته، بخلاف الصلاة الثانية في عرفة؛ فإنها مقدمة على وقتها، قالها في «عمدة الرعاية»، وقال في «العرف النضدي»: فيمكن لنا أن نأول في حديث جابر الطويل الثابت في صحيح مسلم وغيره أنه صلاهما بأذان وإقامتين: بأن تعدد الإقامة إنما هو عند الفصل بين المغرب والعشاء بالأكل ونحوه، كما هو مذكور في فقهنا من تعدد الإقامة عند انفصال. كذا في «أهلية».

(٢) قوله: وروى الترمذي: وقال: العمل على هذا عند أهل العلم أنه لا يصلي صلاة المغرب دون جمع، فإذا أتى جمعا وهو المزدلفة جمع بين الصلاتين بإقامة واحدة ولم يتطوع فيها بينهما، وهو الذي اختاره بعض أهل العلم وذهبوا إليه، وهو قول سفيان الثوري.

(٣) قوله: ما هذه الصلاة: غرضه بهذا السؤال أن صلاته كانت بالجمع بإقامة واحدة على خلاف المعتاد. قاله في «بذل المجهود».

(٤) قوله: بإقامة واحدة: وهذا الحديث يرد تأويل المخالفين بأنهم يقولون: بإقامة واحدة لكل واحدة فإن الجمع بين الصلاتين في السفر كان شائعاً، فلا وجه للسؤال، بل منشأ السؤال أن الصلاتين لما كانتا بإقامة واحدة تعجب من ذلك وسأل. وقال: صليتهما مع رسول الله ﷺ بإقامة واحدة، هكذا في «بذل المجهود».

وَفِي رِوَايَةٍ الْأَيْبِي حَبِيقَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ يَجْمَعُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.

٣٠١٢ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ يَجْمَعُ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ. رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ.

وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ عِنْدَ مُسْلِمٍ: ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى ظَلَعَ الْفَجْرُ، فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، ثُمَّ رَكِبَ الْقُصَوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَدَعًا وَكَثِيرَةً وَهَلَلَةً وَوَحْدَةً، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا، فَقَدَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَأُرْدَفَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ فَحَرَكَ قَبِيلًا، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجُمُرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْحَذَفِ رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي.

(١) قوله: وفي رواية: هكذا رواه ابن عبد الباقى في مستنده وأخرجه ابن أبي شيبة وسحاق والنسائي هكذا إلا أنهم قالوا: بالمردلفة، وقالوا: بإقامة، رادين أن أبي شيبة وحده ولم يسبح بينهما، وأصله في الصحيحين من هذا الوجه بدون نطق الإقامة والطهراني أيضا من وجه آخر باللفظ بالمردلفة بأذان واحد وإقامة، وأخرج أبو داود من وجه آخر عن ابن عمر أنه أتى المردلفة فأذن وإقام، أو أمر إنسانا فأذن وإقام، فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات، ثم انفتحت أبوابها، فكانت الصلاة، فصلى بنا العشاء ركعتين، كما ذكره «وقوفا»، وأورده مرحومنا من وجه آخر عن ابن عمر، وأخرجه الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر، ومن طريق أبي إسحاق عن عبد الله بن مائث ومالك بن الحارث كلاهما عن ابن عمر، ومن طريق شعاذ قال: حدثني أربعة كلهم ثقة، منهم سعيد بن جبير وعلي الأزدي عن ابن عمر مثله، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه وقول سفيان الثوري وعامة أهل الكوفة. قاله في عقود الجواهر المنيفة.

(٢) قوله: ثم اضطجع: أي إذا فرغ من العشاء بيث ثمه. كما في «المحيط»، وينبغي أن يجيء هذه البيعة بالصلاة والقراءة والذكر والدعاء والتضرع. كما في «النبيين». قاله في «العلاسكيرية». وقال في «بذل المجهر»: «وما في الحديث =

ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَتَحَرَ^(١) ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا فَتَحَرَ مَا عَمَرَ وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَضْعَةٍ فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ فَطِيحَتْ فَأَكَلَا^(٢) مِنْ لَحْمِهَا وَشَرِبَا مِنْ مَرْقِئِهَا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقَاصَ إِلَى النَّبِيتِ، فَصَلَّى^(٣) بِمَكَّةَ الظُّهْرَ، فَأَتَى^(٤) عَلَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ، فَقَالَ: «الزَّعُومَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ،

= أنه مضجع حتى طلع الفجر مبني على علم الراوي، انتهى فَيُحْيِيهَا، يعني لبنة العبد، فإنه أشرف، من لبنة القدر، كما أفتى به صاحب «التنوير» وغيره، وجزم شرح البخاري سيما القسطلاني أن عشر ذي الحجة أفضل من العشر الأخير من رمضان، أي في حد ذاتها، لا في حق من كان بمنزلة، «القدر المختار»، و«رد المختار» منحصراً.
(١) قوله: فتحر: قلت: لم يذكر في هذا الحديث الحلق. قاته في «بذل المجهود».

(٢) قوله: فأكلا: وفي «الدر المختار» وهو دم شكر، فيأكل منه.

(٣) قوله: صلى بمكة الظهر: وقد ذكر مسلم بعد هذا في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ طاف للإفاضة قبل الزوال، ثم صلى الظهر بعنى. ووجه الجمع بينهما أنه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهر، ورجع إلى منى فصل الظهر بأصحابه، أو يقال: الراويان حيث تعارضتا فقد تسافطتا، فترجح صلاته بمكة وكونها فيها أفضل ثبوت مضاعفة، ففرض فيه، ويؤيده ضيق الوقت؛ لأنه ﷺ رجع قبيل طلوع الشمس من المشعر ورمى بعنى، ونحر مائة من الإبل، وطبخ لحماً، وأكل منها. ثم ذهب إلى مكة وطاف وسعى، فلا شك أنه أدركه الوقت بمكة وما كان يؤخرها عن الوقت المختار لغیر ضرورة، ومال إليه في «الفتح»، وقال في «شرح اللباب»: إنه أظهر نقلاً وعقلاً، ولو تخسنا أجمع حملنا فعله بعنى على الإعادة بسبب اطلع عليه يوجب نقصان المؤدى أولاً، «بذل المجهود» و«فتح القدير» و«رد المختار» منقطع منها.

(٤) قوله: فأتى الخ: وقال في «الهداية». ثم يأتي زمزم فشرب من مائها؛ لما روي أن النبي ﷺ استقى دلوا بنفسه فشرب منه، ثم أفرغ باقي الدلو في البئر. وقال في «فتح القدير» تحت هذا القول الذي في حديث جابر الصولي: «بعد أنهم نزعوا له. كذا في «مسند أحمد» ومعجم الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء النبي ﷺ إلى زمزم. فنزعوا له دلوا فشرب، ثم مَجَّ فيها، ثم أفرغها في زمزم، ثم قال: لولا أن تغلبوا عليها لترعت بيدي، وما رواء المصنف من أنه ﷺ استقى بنفسه دلوا، رواه في كتاب الطبقات مرسلًا: أخبرنا عبد الوهاب عن ابن جريج عن عطاء أن النبي ﷺ لم أفاض نزع بالدلو، يعني من زمزم لم يترع معه أحد فشرب، ثم أفرغ باقي الدلو في البئر، وقال: لولا أن يغلبكم الناس على سقايتكم لم يترع منها أحد غيري قال: فترع هو بنفسه الدلو، فشرب منها لم يُعْنَهُ على نزعها أحد، وقد يجمع

فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ». فَأَنَازِلُوهُ دَلْوًا، فَشَرِبَ مِنْهُ.

٣٠١٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ.

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ» أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيُفْعَلْ وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهَلَ بِحَجٍّ فَلْيُهَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهَلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهَلْ»، قَالَتْ: فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يُهْدِ فَلْيُحْلِلْ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى فَلْيُهَلْ بِالْحَجِّ» مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يُحِلُّ حَتَّى يُحِلَّ مِنْهُمَا.

وَفِي رِوَايَةٍ: «فَلَا يُحِلُّ حَتَّى يُحِلَّ» بِتَحْرِ هَدْيِهِ، وَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ فَلْيُتِمَّ حَجَّهُ». قَالَتْ: فَحِضْتُ

= بأن ما في هذا كان بعقب طواف الوداع، وما في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وما معه كان عقب طواف الإفاضة، ولفظه ظاهر فيه حيث قال: فأفاض إلى البيت، فصل بمكة الظهر، فأتى بني عبد المطلب يسفون على زمزم، فقال: انزعوا، خذبيت. وطوافه للوداع كان ليلاً، كما رواه البخاري عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ صل بمكة الظهر وانعصر والمغرب والعشاء، ورفد وقدة بالمحصب، ثم ركب إلى البيت فطاف به.

(١) قوله: من أراد الحج فيه دليل بجواز الأنواع الثلاثة، وقد أجمع المسلمون على ذلك، وإن اختلفوا في أفصلها كما سبق. قاله النووي.

(٢) قوله: بالحج مع العمرة: فيه الحجة لمن يقول بأفضلية القرآن لقوله: فمن كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، وهذا هو الثراء؛ لأن فيه الجمع بين التمسك في سفرة واحدة، وقال القرطبي: ظهر أنه ﷺ أمرهم بالقرآن، وقوله: ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً، هذا هو حكم القرآن بلا نزاع. كذا في عمدة القاري.

(٣) قوله: حتى يحل بتحر هديه حجة. هذا الحديث ظاهر في الدلالة لمذهب أبي حنيفة وأحمد وموافقيهما في أن المعتمر المتمتع إذا كان معه هدي لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر، ومذهب مالك والشافعي وموافقيهما أنه إذا طاف وسعى وحلق حل من عمرته، وحل له كل شيء في الحال، سواء كان ساق هدياً أم لا، واحتجوا بالقياس على من ثم يسق الهدي، وبأنه تحلل من نسكه، فوجب أن يحل له كل شيء، كما لو تحلل المحرم بالحج. قاله النووي. كذا في «البيان» و«المعرفة».

وَلَمْ أَطْفُفُ^(١) بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفا والمروة، فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَنْقُضَ رَأْسِي وَأَمْتَشِطُ وَأَهْلِلَ بِحَجٍّ وَأَتْرُكُ^(٢) الْعُمْرَةَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «وَدَعَى الْعُمْرَةَ»، فَقَعَلْتُ ذَلِكَ حَتَّى قَضَيْتُ حَجِّي، فَبَعَثَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَمِرَ مَكَانَ عُمْرَتِي مِنَ التَّنْعِيمِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠١٤ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ طَوَافَيْنِ وَسَعَى سَعَتَيْنِ. رَوَاهُ^(٣) الدَّارِقُطْنِيُّ.

(١) قوله: ولم أطفُفُ: واختص: أن حرمة الطواف من وجهين: دخولها المسجد وترك واجب الطواف، فإن الطهارة واجبة في الطواف، فلا يحل لها أن تطوف حتى تطهر، فإن طافت كانت عاصية مستحقة لعقاب الله تعالى ولزومها الإعادة، فإن لم تعده كان عليها بدنة وتم حجها، كما حققه في «فتح القدير»، وقد بسط الكلام فيه في «بذل المجهود».

(٢) قوله: ولا بين الصفا والمروة: أي ولم أسع بينهما؛ إذ لا يصح السعي إلا بعد الطواف، وإلا فالحجض لا يمنع السعي. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: وأترك العمرة إلخ: قد تقدم بيان الاختلاف بين الحنفية والشافعية في عمرة عائشة أن عندهم كانت عائشة قارئة، فدخل أفعال العمرة في أفعال الحج، فعندهم معنى قوله: انقضي رأسك أي حلى شعر رأسك وامتشطت بحيث لا ينتف شعر الرأس، وأحرمي بالحج ودعي العمرة أي اتركي أفعال العمرة، وعند الحنفية لا تدخل أفعال العمرة في أفعال الحج، بل يجب أن يأتي بأفعال العمرة من الطواف والسعي أولاً، ثم يأتي بأفعال الحج، فعل هذا في هذا الكلام دليل صريح لمذهب الحنفية؛ فإن قولها: لم أطف بين الصفا والمروة وشكاية ذلك إلى رسول الله ﷺ لا يصح إلا أن يكون عندها علم بأن أفعال العمرة لا تدخل في أفعال الحج، وكذلك أمرها بالامتشاط ورفض والعمرة كالصريح في ذلك؛ فإنها إذا كانت قارئة لم تترك شيئاً من أعمال العمرة، وكذلك لا يصح قولها: أرجع بحجة، وكذلك قوله ﷺ: هذه مكان عمرتك، ثبت بهذا أنها كانت معتمرة، ثم لما أصابتها الحيض رفضت العمرة وأهلت بالحج، فصارت مفردة بالحج ولم تحب عليها الهدى، بل وجبت عليها دم لرفض العمرة. قاله في «بذل المجهود».

(٤) قوله: رواه الدارقطني: فيه محمد بن يحيى، ذكره ابن حبان في «كتاب الثقات»، وقال الدارقطني: هو ثقة، غير أنه نسب إليه في خصوص هذا الحديث الوهم. قال الشيخ ابن الهمام: زيادة على غيره، والزيادة من الثقة مقبولة، وما أئتمد =

وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَلِيًّا^(١) وَابْنَ مَسْعُودٍ^(٢) قَالَا: فِي الْقَارِنِ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْعَى سَعَتَيْنِ. قَالَ فِي «الْجَوْهَرِ الثَّقِيِّ»: وَرِجَالُ هَذَا السَّنَدِ ثِقَاتٌ، وَزِيَادُ بْنُ مَالِكٍ ذَكَرَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ.

= فيه غيبة ما فيه أنه اقتصر مرةً على بعض الحديث، وهذا لا يستلزم رجوعه واعترافه بالخطأ، فكثيراً يقع مثل هذا وثبت عن ابن مسعود^(٣) مثله ذلك أيضاً، انتهى. وقال في «العرف الشدي»: والله در مذهبنا أن القارن يطوف طوافين وسعين خلافاً للمشافعية، فإنهم قالوا بالنداخل، والقارن عندنا أربعة أطوفة: طواف العمرة، وطواف القدوم وهو سنة، وطواف الزيارة وهو فرض، وطواف الوداع وهو واجب، وانفقوا على أن أطوفته^(٤) في حجة الوداع كانت ثلاثة، وتتبع الروايات على هذا، والخلاف في التخريج، وأول أطوفته يوم دخل مكة لربع من ذي الحجة، والثاني لعاشر ذي الحجة، والثالث للوايع عشر من ذي الحجة، ونم ثبت طواف نفل بين الرابع والعاشر.

نعم، ثبت بعد العاشر إلى الرابع عشر برواية قوية عندي، وكان ظاهر حديث الباب بخالف المذهبين، فونه يَدُرُّ على طوفته^(٥) في حجة الوداع طوافاً واحداً، والحال أن ثلاثة أطوفة ثابتة، فيحتاج أهل المذهبين إلى الشرح، فشرح المشافعية في أطوفته^(٦) بما يوافقهم في مسألة تدخل أفعال العمرة في الحج، فقالوا: إن الأول طواف القدوم، والثاني طواف واحد عن الحج والعمرة، والثالث طواف الوداع. فمراد حديث الباب أنه طاف طوافاً الذي يجزئ عن التَّشْكِينِ الحج والعمرة.

وأما على مذهبنا، فنقول: إن الأول للعمرة ودخل فيه طواف القدوم، والثاني للزيارة، والثالث للوداع، ولكني ما وجدت أحداً قال بإدراج طواف القدوم في طواف العمرة، إلا أنهم قالوا إنه ولو ترك طواف القدوم لا شيء عليه؛ لأنه ترك سنة، وفي عبارة في «معاني الآثار»: أنه^(٧) لم يطف طواف القدوم، انتهى. وقال في «بذل المجهود»: والسبب في اختلاف هؤلاء في هذه الأمور ما رأوا من أفعال النبي^(ﷺ)، فمن لم ير طوافه وسعيه، بل جفقه بعد ما طاف وسعى مرة جزم بأنه إنما فعلها مرة، فجزم بأنه فعلها مرة واحدة، والآخرين لها رأوا طوافه وسعيه اختاروا ذلك، وقد تقدم أن النسب أول من التاني، وأوله بعض الأذكياء من العلماء من أهل المدرس أن معناه: وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا للحلال طوافاً واحداً، فإنهم لم يحلوا بعد طواف العمرة، وإنما حلوا بعد طواف الزيارة، وليس طوافهم للحل إلا طواف واحد.

(١) قوله: إن علياً وابن مسعود: فهؤلاء أكابر الصحابة عمر وابن مسعود وعمران بن الحصين^(٨)، فإن عارض ما ذهبوا إليه رواية ومذهباً رواية غيرهم ومذهبهم كان قولهم وروايتهم مقدمة مع ما يساعد قولهم، وروايتهم مما استقر في الشرع من ضم عبادة إلى أخرى أنه بفعل أركان كل منها. كذا في «فتح القدير».

٣٠١٥ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ: طُفْتُ مَعَ أَبِي وَقَدْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَطَافَ لَهُمَا طَوَافَيْنِ وَسَعَى لَهُمَا سَعَتَيْنِ. وَحَدَّثَنِي أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام فَعَلَ ذَلِكَ، وَحَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ الْكُبْرَى.

٣٠١٦ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ: إِذَا أَهْلَلْتَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ قَطَطَ لَهُمَا طَوَافَيْنِ وَاسَعَ لَهُمَا سَعَتَيْنِ بِالنَّصْفِ وَالْمَرْوَةِ. قَالَ مَنْصُورٌ: فَلَقِيتُ مُجَاهِدًا وَهُوَ يَقُولُ بِطَوَافٍ وَاحِدٍ لِمَنْ قَرَنَ، فَحَدَّثَنِي بِهِذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: تَوَكَّنْتُ سَمِعْتُهُ لَمْ أَفِتْ إِلَّا بِطَوَافَيْنِ، وَأَمَّا بَعْدَهُ فَلَا أَفِتُّ إِلَّا بِهِمَا. رَوَاهُ "مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ الْأَنْبَاءِ"، وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ نَحْوَهُ.

وَذَكَرَ أَبُو عُمَرَ فِي "التَّمْهِيدِ" حَدِيثَ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَلِيٍّ، ثُمَّ قَالَ: وَرَوَى الْأَعْمَشُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَمَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أُذَيْنَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا فَذَكَرَهُ، وَهَذَا أَيْضًا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ.

٣٠١٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَطَافَ لَهُمَا طَوَافَيْنِ وَسَعَى لَهُمَا سَعَتَيْنِ. وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ كَمَا صَنَعْتُ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

٣٠١٨ - وَعَنْ نُبَيْشَةَ الْهَدْيِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ» «التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٌ وَشُرْبٌ وَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: رَوَاهُ النَّسَائِيُّ: فيه حماد بن عبد الرحمن الأنصاري إن ضعفه الأزدي، فقد ذكره ابن حبان في الثقات، فلا ينزل حديثه عن الحسن. قاله في الفتح القدير.

(٢) قوله: رَوَاهُ مُحَمَّدٌ: قال الشيخ ابن إمام: لا شبهة في هذا الإسناد، مع أنه روي عن علي عليه السلام بطرق كثيرة مضعفة ترتفع إلى الحسن، غير أننا تركناها واقتصرنا على ما هو الحجة بنفسه بلا ضم.

(٣) قوله: وَذَكَرَ الْخ: كذا في «الجواهر النقي».

(٤) قوله: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ الْخ: وقال في الفتح القدير: فيتحيد به أي بالشيء المشهور عن صوم هذه الأيام للنص، وهو قوله تعالى: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ» (البقرة: ١٩٦)؛ لأن المشهور يتحيد إطلاق الكتاب به، فيتحد وقت الحج المطلق بآن لم يته عنه.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَادِيَ أَيَّامَ مِنًى: إِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَبِعَالٍ فَلَا صَوْمَ فِيهَا، يَعْنِي أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

٣٠١٩ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه كَانَ يَقُولُ فِي مَنْ حَجَّ ثُمَّ فَسَخَهَا بِعُمْرَةٍ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا لِلرَّكْبِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ نَحْوَهُ.

٣٠٢٠ - وَعَنْ يَلَالِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ فَسَخَ الْحَجَّ فِي الْعُمْرَةِ لَنَا خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ غَامَّةً؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ لَنَا خَاصَّةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٣٠٢١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَأَلَ سَرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْثِمٍ الْمُدَلِجِيُّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنَا عَنْ عُمْرَتِنَا هَذِهِ، أَلِغَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبْدِ؟ فَقَالَ: «لِلْأَبْدِ». رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي «كِتَابِ الْأَنْبَاءِ» فِي بَابِ التَّضَدُّيقِ بِالْقَدْرِ.

١: قوله: فلا صوم فيها: وفي رواية: قال ﷺ: ألا لا تصوموا في هذه الأيام. كذا في «المنهاج».

٢: قوله: وعن أبي ذر: وقال في «فتح القدير»: صحَّ عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: لم يكن لأحد بعدنا أن يصير حجته عمره إنها كانت رخصة لنا أصحاب محمد ﷺ.

٣: قوله: بل لنا خاصة: ولا يعارضه حديث سراقه، حيث قال: أليغامننا هذا أم للأبد؟ فقال له: «للابد»؛ لأن المراد «الغيمان» فعل العمرة في أشهر الحج أم للأبد، لا أن المراد فسخ الحج إلى العمرة، وذلك أن سبب الأمر بالفسخ ما كان إلا تقرير الشرع العمرة في أشهر الحج ما لم يكن مانع سوق القدي. وذلك أنه كان مستعظما عندهم حتى كانوا يعدونها في أشهر الحج من فحجر الفجور، فكسر سورة ما استحكم في نفوسهم من الجاهلية من إنكارها بحملهم على فعله بأنفسهم. كذا في «فتح القدير».

بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ وَالطَّوَافِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ ^(الفتح: ٢٩) وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ^(البقرة: ١٢٥) وَقَوْلُهُ: ﴿إِنْ أَلْصَقَا﴾ ^(البقرة: ١٢٥) وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ^(البقرة: ١٢٥)

٣٠٢٢ - وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ لَا يَقْدَمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ وَيُصَلِّيَ.....

١٠ قوله: «والتخذوا» وقال في «فتح القدير»: إنه «لما انتهى إلى مقام إبراهيم عليه السلام» قرا: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ^(البقرة: ١٢٥). فيه بالتلاوة قبل الصلاة على أن صلاته هذه امتثالا لهذا الأمر، والأمر للوجوب، إلا أن استزاده ذلك من التنبيه، وهو ظني، فكان الثابت الوجوب أي بالمعنى المصطلح ويلزمه حكما بما ظنته من غير ترك، إذ لا يجوز عليه ترك الواجب، انتهى. وفي «البيان»: عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ^(بفتح الهمزة) نسي ركعتي الطواف، فقضاها بذي طوى، فدل الأمر والقضاء على الوجوب.

١١ قوله: «ان الصفا والمروة الخ» قلنا: بأول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَلْصَقَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ ^(البقرة: ١٢٥)، فإن الشعائر جمع شعيرة، وهي العلامة، وذلك يكون فرضا، فأول الآية يُدُلُّ على الفرضية، وآخرها على الإباحة، فعمدنا بهما، وقلنا بالوجوب؛ لأنه ليس بفرض عتيا، وهو فرض عملا، فكان فيه نوع من كل واحد من الفرض والاستحباب. كذا في «البيان» و«العناية».

١٢ قوله: «بات بذي طوى» وفي «التلويح»: لا خلاف أن المبيت بذي طوى ودخول مكة نهار ليس من المناسك، لكن أن فعله اقتداء بالنبي ﷺ وتبعاً لآثاره، كان ثوابه في ذلك جزيلاً. كذا في «عمدة القاري». وقال في «فتح القدير»: ولا يضره ليلا دخلها أو نهارا؛ لما روي الترمذي أنه «دخلها ليلا ونهارا، دخلها في حجه نهارا وليلا في عمرته». وهما سواء في حق الدخول؛ لأداء ما به الإحرام، أو ولأنه دخول بلد. وما روي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى عَنِ الدُّخُولِ لَيْلًا، فليس تقريراً للسنّة، بل شفقة على الحاج من السراق.

١٣ قوله: «يغتسل» وقال في «البحر الرائق»: إن من الاغتسلات المسنونة الاغتسال لدخولها، وهو لتطافه فيستحب للحائض والنفساء.

ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا^(١) وَإِذَا نَفَرَ^(٢) مِنْهَا مَرَّ بِبَيْدِي طَوًى وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُصْبِحَ، وَيَذْكُرُ عَنِ الشَّيْءِ^(٣) كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٢٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَنَّ الشَّيْءَ^(٤) لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا^(٥) مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٢٤ - وَعَنِ الْمُهَاجِرِ الْمَكِّيِّ قَالَ: سَأَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى الْبَيْتَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا الْيَهُودَ، وَقَدْ حَبَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ^(٦). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٠٢٥ - وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَدْ حَبَجَ الشَّيْءَ^(٧) فَأَخْبَرَنِي عَائِشَةُ أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ^(٨).

(١) قوله: «نهارًا» وفي «الكتاب المناسك»: «ولا بأس بدخوله ليلاً ونهاراً، ولكن دخوله نهاراً أفضل»، في «فتاوى قاضي خان»: المستحب أن يدخلها نهاراً، لما كان ابن عمر^(٩) لا يقدم مكة الخديث، كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: «وإذا نفر» قلت: هو حسن، وليس بضرورة لازمة عند الجمهور. قاله في «المسوى».

(٣) قوله: «دخولها» إنج: «وقل في «البحر الرائق»: ويستحب أن يدخل مكة من باب المعلى؛ ليكون مستقبلًا في دخوله باب البيت تعظيماً، وإذا خرج فمعن السفلى.

(٤) قوله: «لم يكن يفعله» قال في «اللباب»: «ولا يرفع يديه عند رؤية البيت». وقيل: يرفع، قال فقاري في شرحه: أي لا يرفع، ولو حال دعائه؛ لأنه لم يذكر في المشاهير من كتب أصحابنا، بل قال السروجي: المذهب تركه، وصرح الطحاوي بأنه يكره عند أئمتنا الثلاثة. كذا في «رد المحتار».

(٥) قوله: «به توضعاً» لأن الطهارة في الطواف من النجاسة الحكيمة على المذهب واجبة، وهو الصحيح، فلا دلالة فيه على كون الطهارة شرطاً لصحة الطواف، لأن مشروعيها جميع عليها، وإنما الخلاف في صحة الطواف بدونهما، فعندنا أنها واجبة، والجمهور على أنها شرط. وأما الاستدلال بقوله ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة»، إلا أن الله أباح فيه النطق، فمندرج؛ لأن الحديث ضعيف مع أن المشبه بالشئ، لا يستدعي المشاركة معه في كل شيء، ألا ترى إلى جواز الأكل والشرب في الطواف بالإجماع مع عدم جوازهما في الصلاة من غير نزاع «الدر المختار» و«رد المحتار» و«المرفأة» ملتقط منها.

ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً ثُمَّ عُمِرَ رضي الله عنه، ثُمَّ عُثْمَانُ رضي الله عنه، مِثْلَ ذَلِكَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٢٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الطَّوْفُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ» إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمَنَّ إِلَّا بِحَيْرٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ جَمَاعَةً وَقَفَّوهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

٣٠٢٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «نَزَلَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠٢٨ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْحَجَرِ: «وَاللَّهِ لَيُبَعَثَنَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَهُ عَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا، وَلِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ، يَشْهَدُ عَلَى مَنْ اسْتَلَمَهُ بِحَقٍّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ

١٠٠ قوله: ثم طاف... أي طواف العمرة لكونه قارنًا دلت عليه أحاديث كثيرة، وقد ذكرناها في باب الإحرام، والمرقاة و«عمدة القاري» ملخصًا.

١٠١ قوله: ثم لم تكن عمرة... أي لم يوجد منه بعد ذلك عمرة فإنه اكتفى بالعمرة المعقونة بالحج، كذا في «المرقاة».

١٠٢ قوله: مثل ذلك؛ وإحاصل: إن ما وقع منهم جميعهم عمرة مفردة بعد حجهم، قلته في «المرقاة».

١٠٣ قوله: مثل الصلاة المراد به مثلها في حصول الثواب لا في جميع الأحكام؛ إذ لا يبطل المشي والانحراف عن القبلة وتعتمد الحديث، بخلاف الصلاة، ولو سبقه حدث فبقي جاز على الأصح من مذهب الشافعي، وفي الصلاة يستقبل، ولو نذر أن يصلي فطاف لم يحزه، ألا نرى إلى جواز الأكل والشرب في الطواف بالإجماع مع عدم جوازهما في الصلاة من غير نزاع. ولهذا لا ركوع فيه ولا سجود، ولو كان حقيقة فكان احتاج إلى تحليل وتسليم ويعلم من فعله صلى الله عليه وسلم عدم شرطية الاستقبال، وليس لأصل الطواف وقت مشروط، وبقي بقية شروط الصلاة من الطهارة الحكمية والحقيقة وسائر النوعية، فهي معتبرة عند الشافعي كالصلاة وواجبات عندنا؛ لأنه لا يلزم من مثل الشيء أن يكون مشاركًا له في كل شيء على الحقيقة مع أن الحديث من الأحاديث وهو ظني لا ثبت به الفرضية، «البحر النقي» و«عمدة القاري» و«المرقاة» مختصرًا.

مَا جِهَ وَالْدَّارِي وَالْبَيْهَقِي بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

٣٠٢٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّكْنَ وَالنِّقَامَ يَأْقُوتَانِ مِنْ يَأْقُوتِ الْجَنَّةِ، ظَمَسَ اللَّهُ نُورَهُمَا، وَلَوْ لَمْ يَطْمِشْ نُورُهُمَا لَأَضَاءَنَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٠٣٠ - وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُزَاجِمُ عَلَى الرُّكْنَيْنِ رَحَامًا^(١) مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُزَاجِمُ عَلَيْهِ، قَالَ: إِنْ أَفْعَلْتُ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مَسْحَهُمَا كَفَّارَةٌ لِلْخَطَايَا» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ أَسْبُوعًا فَأَخْصَاهُ كَانَ كَعَمَلِي رَقِيبَةً» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يَضَعُ قَدَمًا وَلَا يَرْفَعُ أُخْرَى إِلَّا حَظَّ اللَّهُ عَنْهُ خَطِيئَةً وَكَتَبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ لَا تُزَاجِمُ عَلَى الْحَجَرِ فَتُؤْذِي الضَّعِيفَ» إِنْ وَجَدْتَ خَلْوَةً فَاسْتَلِمَهُ، وَإِلَّا فَاسْتَقْبِلْهُ وَكَبِّرْ وَهَلِّلْ». ٣٠٣١ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ مُضْطَظِّعًا وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَخْضَرُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالْدَّارِيُّ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٠٣٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَسَرُوا مِنَ الْحِجْرَانَةِ، فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ، وَجَعَلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ تَحْتَ آبَائِهِمْ فَذَقْدَقُوهَا عَلَى عَوَائِقِهِمُ الْيُسْرَى. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. ٣٠٣٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ «رَبَّنَا عَائِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» (البقرة: ٢٥٥). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: رَحَامًا، أي غير مؤذ. قاله في «المعرفة».

(٢) قوله: رَبَّنَا آتِنَا الْخَيْرَ، وفي «المتقي» عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه، ولا بأس بذكر الله،

وصرح المصنف في «التجسس» بأن الذكر أفضل من القراءة في الطواف. قاله في «فتح القدير».

٣٠٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَكُلْ بِمِ سَبْعُونَ مَلَكًا يَعْطِي الرُّكْنَ الْيَمَانِي فَمَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، قَالُوا آمِينَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣٠٣٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، نَحِيتُ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَرُفِعَ لَهُ بِهَا عَشْرُ دَرَجَاتٍ. وَمَنْ طَافَ فَتَكَلَّمَ وَهُوَ فِي بَيْتِكَ الْحَالِي خَاصٌّ فِي الرَّحْمَةِ بِرَجُلِيهِ كَخَائِضِ الْمَاءِ بِرَجُلِيهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣٠٣٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ سَعَى ثَلَاثَةَ أَصْوَابٍ وَمَشَى أَرْبَعَةَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مُتَّفِقًا عَلَيْهِ.

٣٠٣٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا وَمَشَى

- وقال في إرد المحتار: ورد أنه ﷺ قال بين الركبتين: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً» (نشرة: ٢٠١)، ولا ينافي ما مر: لأن الظاهر أن المراد المنع عن قراءة ما ليس فيه ذكر، أو قاله على قصد الذكر أو لبيان الجواز، تأمل.
- قوله: «مَنْ طَافَ فَتَكَلَّمَ» أي بتلك الكلمات، وهو في حالة الاسطواف، وإن كرر من طاف لياط به غير ما يبط به أو لا وليبرز المعنى لمعقول في صورة المشاهد المحسوس، كذا قال الطيبي: ويمكن أن يكون معناه تكلم بكلام الناس دون ما ذكر من التسبيح وغيره مقابلاً لقوله: «أَوْ لَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِسُبْحَانَ اللَّهِ» أي لا يتكلم بغير ذكر الله، فيكون مقابله أي يتكلم بغير ذكره، ومع ذلك يكون له ثواب لكنه يكون كالخائف في الرحمة برجليه وأسفل يده؛ لكونه عاملاً وعابداً، ولا يبلغ الرحمة إلى أعلاه؛ لكونه بغير ذكر الله، وإذا لم يتكلم إلا بذكر الله يستغرق في بحر الرحمة من قدمه إلى رأسه، ومن أسفله إلى أعلاه. هكذا يستلج في القلب معنى الحديث، والله أعلم. كذا في «اللمعات». وقال في «المعراج»: أعلم أن الظاهر المنسدر في معناه من غير تكلف في معناه أن يقال: ومن طاف فتكلم أي بغير هذه الكلمات كسائر الأذكار من أخبار العلماء الأبرار وأسرار المشايخ الأخيار، فيزيد التفتيد حيث زيادة منبوت هذه الكلمات؛ فإنها الباقيات الصالحات.

أَرْتَعَا، وَكَانَ يَسْعَى بِبَطْنِ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٣٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ مَكَّةَ، فَأَقْبَلَ إِلَى الْحُجَّارِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ أَقَى الصَّفَا فَعَلَّاهُ حَيْثُ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَذْكُرُ اللَّهَ مَا شَاءَ وَيَدْعُو. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٠٣٩ - وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ: أَخْبَرْتَنِي بِنْتُ أَبِي جَبْرَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ آلِ أَبِي حُسَيْنٍ نَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَرَأَيْتُهُ يَسْعَى، وَإِنَّ مِئْزَرَهُ لَيَتَدَوَّرُ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اسْعُوا» فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّعْيَ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»، وَرَوَى أَحْمَدُ مَعَ اخْتِلَافٍ.

٣٠٤٠ - وَعَنْ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى بَعِيرٍ «لَا ضَرْبَ وَلَا طَرْدَ وَلَا إِلَيْكَ إِلَّايَكَ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

(١) قوله: «رفع يديه»: أي للدعاء على الصفاء لا لرؤية البيت لما سبق، وأما ما يفعله العوام من رفع اليدين مع التكبير على هيئة رفعهما في الصلاة فلا أصل له. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: «يتدور من شدة السعي»: يدلُّ على أنه كان ماشياً، وجاء ذلك صريحاً في حديث حسن. قاله في «المراقبة»، ولذلك قال في «الدر المختار»: «والسعي في السعي لمن ليس له عذر واجب».

(٣) قوله: «اسعوا» فإن الله كتب عليكم السعي: أي السعي بين الصفا والمروة واجب، وليس يركن. وقال الشافعي: «إنه ركن لهذا الحديث، وإننا قد قلنا أيضاً بموجبه؛ إذ مثله لا يزيد على إفادة الوجوب؛ لأن الحديث أحد، فلا يثبت به الغرضية، وإنما يثبت به الوجوب، وقد قلنا به، أما الركن فإنما يثبت عندنا بدليل مقطوع به، فإلزامه بهذا الحديث إثبات بغير دليل، فحقيقة الخلاف في أن مفاد هذا الدليل ماذا؟ والحق فيه ما قلنا؛ لأن نفس الشيء ليس إلا ركنه وحده أو مع شيء آخر، فإذا كان ثبوت ذلك الشيء قطعياً لزم في ثبوت أركانه القطع؛ لأن ثبوتها هو ثبوتها، فإذا فرض القطع به كان ذلك لنقطع بها، وتقدم مثل هذا في مسألة قراءة الفاتحة في الصلاة، «الهداية» و«فتح القدير» و«شرح النفاية» ملخصاً.

(٤) قوله: «عن بعير». وقال في «العرف الشدي»: «السعي المقابل للركوب واجب عند أبي حنيفة، ولو ركب، وترك =

- ٣٠٤١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ قَرَمَلْ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
- ٣٠٤٢ - وَعَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَرِيٍّ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ عَنِ اسْتِیْلَامِ الْحَجَرِ، فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيُقْبِلُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
- ٣٠٤٣ - وَعَنْ عَائِشِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ مَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٣٠٤٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٣٠٤٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا تَرَكْنَا اسْتِیْلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: قَالَ نَافِعٌ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا تَرَكْنَاهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ.
- ٣٠٤٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعْضِ

= الواجب؛ لعذر فلا دم عليه، كما أن سنة واجبات لا دم على تركها بعذر، كما في هذا الشعر:

سعى وحلق ومشى عند طوفها

صدر وجمع وزور قبل المساء

(١) قوله: إلا الركنين اليمانيين: وفي «الدر المختار» واستلم الركن اليماني وهو مندوب، لكن بلا تقبيل، ويكره استلام غيرها، انتهى. وهو لركن العراقي والشامي لأنها ليسا ركنين حقيقة، بل من وسط البيت؛ لأن بعض الخطم من البيت، وانكراهة تمييزية، كما في «البحر». قاله في «رد المحتار».

(٢) قوله: على بعير: اختلفت الروايات في سبب ركوبه في الطواف، ففي رواية ابن عباس عند أبي داود: «أن رسول الله ﷺ قدم مكة، وهو يشتكي فطاف على راحلته، ووقع في حديث جابر عند مسلم أن النبي ﷺ طاف راكبا ليراه الناس.» =

يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ مُتَّقٍ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ وَهُوَ يَشْتَكِي، فَطَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ،
كَلَّمَا أَلَى عَلَى الرُّكْنِ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَوَافِهِ أَنَاخَ فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ.
٣٠٤٧ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ؓ قَالَتْ: شَكَّوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أُشْتَكِي، قَالَ:
«طُوفِي مِنْ وَرَاءِ الثَّلَاثِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ»، فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ النَّبِيتِ
يَقْرَأُ بِإِلَى الطَّوْرِ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ ^(الطَّوْرُ) مُتَّقٍ عَلَيْهِ.

٣٠٤٨ - وَعَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّبِيتِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى
رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمِخْجَنِهِ؛ لِأَنَّ بَرَاءَ النَّاسِ وَلَيْشَأْلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَّوهُ.
رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٤٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالنَّبِيتِ عَلَى بَعِيرٍ، كَلَّمَا أَلَى
عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَتَبَر. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
٣٠٥٠ - وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ؓ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالنَّبِيتِ وَيَسْتَلِمُ
الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ مَعَهُ، وَيُقَبِّلُ الْمِخْجَنَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣ - وليسألوه، فيحتمل أن يكون فعل ذلك لأمرين وحيد لا دلالة فيه على جواز الطواف راكبا بغير عذر. فانه في
«بذل المعجوده». ولذلك قال في «فتح القدير»: ومن طاف راكبا أو عمولا أو سعى بين الصفا والمروة، كذلك إن
كان بعذر جاز، فلا شيء عليه، وإن كان بغير عذر فما دام بمكة بعيد، فإن رجع إلى أهله بلا إعادة فعله دم؛ لأن المشي
واجب عندنا على هذا نص المشايخ، وهو كلام محمد.

١ - قوله: لأن يراه الناس إلخ: هذا بيان لعله ركوبه ﷺ، وجاء في سنن أبي داود أنه كان ﷺ في طوافه هذا مريضا،
وإن هذا المعنى أشار البخاري، وترجم عليه «باب المريض يطوف راكبا» فيحتمل أنه ﷺ طاف راكبا لهذا كله.
قوله النووي.

٣٠٥١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَنَسَا كُنَّا بِسَرِفٍ ظَمِئْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ؟» قَالَ: «لَعَلَّكَ تُفْسِتُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٥٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهَا قَبْلَ قَبْلِ حَجَّةِ الْوُدَّاعِ يَوْمَ الشَّحْرِ فِي رَهْطٍ أَمَرَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ فِي الثَّانِي: أَلَا لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ غُرْيَانٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

باب الوقوف بعرفة

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ (البقرة: ١٩٩)

٣٠٥٣ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْقَفْقَفِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مِثَى إِي عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تُصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ يُهْلُ مِثَا الْمُهْلُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ وَيُكَبَّرُ مِثَا الْمَكْبَرِ (البقرة: ١٩٩) فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١. قوله: «إلا حج» يعني إلا قصد الحج، لأنهم كانوا يظنون امتناع العمرة في أشهر الحج، فأخبرت عن اعتقادها. كذا في «عمدة القاري».

٢. قوله: «فأفسي» أي: «فأفسي» وفي «أفدية» وإذا حاضت المرأة عند الإحرام اغتسلت، وأحرمت، وصنعت كما يصنع الحاج، غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر.

٣. قوله: «لا يحج بعد العام مشرك» أي: فلا يجزوا، ولا يعتصموا كما كانوا يفعلون في الجاهلية. كذا في «المدارك»، وفي المقام تفصيل موضع بسطه هو «التفسير الأحدي».

٤. قوله: «ولا يظفون بالبيت عريان» ولذلك ستر العورة في الطواف عندنا من واجبات الطواف التي تجبر بالدم، فنو طاف كاشفاً رُبع عضو من العورة يجب الدم. كذا في «الدر المختار».

٥. قوله: «ويكبر المكي» أي: «ولا ينكر عليه» علم من هذا أن المقصود للحج ذكر الله في ذلك اليوم بعد أن تبي بعد الإحرام =

٣٠٥٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَحَرَّتْ» هَهُنَا، وَمِنِّي كُلُّهَا مَنَحَرًا، فَاتَّحَرُّوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقَّعْتُ هَهُنَا، وَعَرَفْتُ كُلُّهَا مَوْقِفًا، وَوَقَّعْتُ هَهُنَا، وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٥٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفًا، وَكُلُّ مِنِّي مَنَحَرًا، وَكُلُّ الْمُزْدَلِجَةِ مَوْقِفًا، وَكُلُّ» فَجَاج مَكَّةَ طَرِيقًا «وَمَنَحَرًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٠٥٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ عَنْ خَالِي لَهُ، يُقَالُ لَهُ: يَزِيدُ بْنُ شَيْبَانَ، قَالَ: كُنَّا فِي مَوْقِفٍ لَنَا بِعَرَفَةَ يُبَاجِدُهُ مِنْ مَوْقِفِ الْإِمَامِ جِدًّا، فَأَتَانَا ابْنُ مِرْبَعٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: أَمَّا إِلَيَّ رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ، يَقُولُ لَكُمْ: «قِفُوا» عَلَى مَشَاعِرِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

= مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ. نعم، التلبية أولى وأفضل وأقرب إلى السنة. كذا في «اللمعات». وقال النووي. وفيه ردٌّ على من قال يقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة، انتهى. لأن المروئي عن الشارع أنه لم يقطع التلبية حتى رمى جرة العقبة، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي. قاله في «عمدة القاري».

(١) قوله: حُرِّتِ الْحَجُّ وَالْأَوَامِرُ فِي الْحَدِيثِ لِلرَّخْصَةِ، وَإِلَّا فَلَا فَضْلَ مُتَابِعَةِ السَّنَةِ. غَالَهُ فِي «المرقاة».

(٢) قوله: كُلُّ فَجَاج مَكَّةَ طَرِيقًا أي يجوز دخول مكة من جميع طُرُقِهَا، وَإِنْ كَانَ الدُّخُولُ مِنْ شَيْءٍ كَذَا أَفْضَلَ. قاله في «المرقاة».

(٣) قوله: وطريق ومنحَر، أي ويجوز التحَرُّ في جميع نواحيها؛ لأنها من الحرم، والمقصود نفْيُ المَرْج، ذكره الطيبي مد، ويجوز ذبح جميع المذابح في أرض الحرم بالاتفاق، إلا أن منى أفضل لندماء الحج، ومكة لا سيما المروة لندماء العمرة. كذا في «المرقاة». وقال في «فتح القدير»: ويجوز الذبح في أي موضع شاء من الحرم؛ ولا يختص بمنى، ومن الناس من قال: لا يجوز إلا بمنى، وأصح ما قلنا، ويؤيده هذا الحديث.

(٤) قوله: قِفُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ: أي مواضع تسككم ومراقضكم القديمة؛ فإنها جنتكم من إرث أبيكم إبراهيم، ولا تحرقوا شأن مواقفكم بسبب بعده عن موقف الإمام. كذا في «اللمعات».

٣٠٥٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ قُرَيْشٌ وَمَنْ كَانَ دِينَهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْحُمْسَ، فَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهٖ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ فَيَقِفَ بِهَا، ثُمَّ يُبَيِّضَ مِنْهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: فَمَنْ أَبْيَضُوا مِنْ حَيْثُ أَقَاضَ النَّاسُ (الشورى: ٢٥٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٥٨ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى بَعِيرٍ قَائِمًا فِي الرِّكَاتَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٠٥٩ - وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ ظَلْحَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ: «لَا شَرِيكَ لَهُ».

٣٠٦٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَمِيدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَذْنُو، ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٦١ - وَعَنْ ظَلْحَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ اللَّهِ بِنْتِ كُرَيْبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا رَأَى الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ وَلَا أَذْهَرُ وَلَا أَحْقَرُ وَلَا أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِنَا رَأَى مِنْ تَنَزُّلِ الرَّحْمَةِ وَتَجَاوُزِ اللَّهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ إِلَّا مَا أَرَى يَوْمَ بَدْرٍ» قِيلَ: وَمَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ يَنْعُ الْمَلَائِكَةَ». رَوَاهُ

١ - قوله: عن بعير: ولذلك قال في «الهداية»: وينبغي للإمام أن يقف بعرفة على راحلته.

٢ - قوله: حين الدعاء إنج: وعليه أهل العلم أنه يستحب يومئذ الاجتهاد في الذكر والتهليل والدعاء. كذا في المعسوي.

٣ - قوله: من الذنوب العظام: وفيه إيحاء إلى غفران الكبائر. قاله في «المرقاة».

مَالِكٌ مُرْسَلًا، وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» بِلَفْظِ «الْمَصَابِيحِ».

٣٠٦٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَهِئُ بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي، أَتَوْنِي شُعْثًا غُبْرًا صَاحِحِينَ مِنْ كُلِّ قَبْحٍ عَيْبِي، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ عَفَرْتُ لَهُمْ، فَيَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ، فُلَانٌ كَانَ يَزْهَقُ وَفُلَانٌ وَفُلَانَةٌ؟ قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: لَقَدْ عَفَرْتُ لَهُمْ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ عَتِيقًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٣٠٦٣ - وَعَنْ عَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا لِأُمَّتِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْمَغْفِرَةِ، فَأُجِيبَ إِيَّيْ قَدْ عَفَرْتُ لَهُمْ مَا خَلَا الظَّالِمَ، فَإِنِّي أَخَذُ لِلْمَظْلُومِ مِنْهُ. قَالَ: «أَيُّ رَبِّ، إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتُ الْمَظْلُومُ مِنَ الْجَنَّةِ وَعَفَرْتُ لِلظَّالِمِ»، فَلَمْ يُجِبْ عَشِيَّتَهُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ بِالْمُرْدَلِفَةِ أَتَادَ الدُّعَاءَ، فَأُجِيبَ إِلَى مَا سَأَلَ. قَالَ: فَصَحَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: يَا أَيُّ أَنْتَ وَأَنْتِي، إِنَّ هَذِهِ لَسَاعَةٌ مَا كُنْتَ تَصْحَكُ فِيهَا، فَمَا الَّذِي أَضْحَكُكَ؟ - أَضْحَكَكَ اللَّهُ سِتَّكَ - قَالَ: «إِنَّ عَذْوَ اللَّهِ بِإِبْلِيسَ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ اسْتَجَابَ دُعَائِي وَعَفَّرَ لَأُمَّتِي أَخَذَ الثَّرَابَ، فَجَعَلَ يَحْثُوهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَيَدْعُو بِالْوَيْلِ وَالْثُبُورِ، فَأَضْحَكَنِي مَا رَأَيْتُ مِنْ جَزَعِهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَى التَّبَهُّتِيُّ فِي «كِتَابِ الْبُعْثِ وَالنُّشُورِ» نَحْوَهُ.

(١) قوله: قد عفرت لهم: فإن الحج يهدم ما كان قبله. كذا في «العرقاة»، وسنذكر تحفيقه في حديث ابن ماجه.

(٢) قوله: وعفر لأممتي الحج: هل الحج يكفر الكبائر؟ قيل: نعم، كحريء أسلم هذا الحديث، وقال البيهقي هذا الحديث له شواهد كثيرة، ذكرناها في «كتاب الشعب»، فإن صحَّ بشواهد فضة الحجة، وإلا فقد قال تعالى: «وَيَغْفِرْ مَا ذُكِّرَ ذَلِكَ لَكَ لِلنَّاسِ فِي غَيْبٍ» (النساء: ٤٨) وظلم بعضهم بعضاً دون الشرك، روى ابن المبارك أنه ﷺ قال: إن الله عزَّ وجلَّ قد عفر لأهل عرفات وأهل المشعر وضمن عنهم التبعات، فقام عمره فقال: يا رسول الله هذا لنا خاصة؟ قال: هذا لكم، وليس أي من بعدكم إلى يوم القيامة، فقال عمر رضي الله عنه: كثر خبر رب وطاب. وقامه في «الفتح»، وساق فيه أحاديث أخر، -

بَابُ الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾^(١)
عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ

لِمَنِ الصَّلَاتَيْنِ ﴿١٥٨﴾
(الفرقة: ١٩٨)

٣٠٦٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَقَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ وَعَلَيْهِ "السَّكِينَةُ" وَزِدِيَّتُهُ أُسَامَةُ، وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ؛ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِإِجْحَافِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= والحاصل: أن حديث ابن عباس فيه شواهد تصححه، والآية أيضًا تؤيده، وما يشهد له أيضًا حديث البحاري مرفوعًا: من حج ولم يفرط ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه، وحديث مسلم مرفوعًا: إن الإسلام يهدم ما كان قبله، وإن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وإن الحج يهدم ما كان قبله. وظاهر كلام «الفتح» الميل إلى تكفير المغفالم أيضًا، وعليه مشى الإمام السرخسي في شرح «السير الكبير» وقاس عليه الشهيد الصابر المحتسب، وعزاه أيضًا المناوي إلى القرطبي.

وقيل: غير المتعلقة بالأدعي كذمي أسلم، وقال عياض: أجمع أهل السنة أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة، ولا قاتل يسقط الدين، ولو حققنا نعال كدين صلاة وزكاة، نعم، أثم المصل. وتأخير الصلاة ونحوها يسقط، وهذا معنى التكفير على القول به. والحاصل كما في «البحر»: أن المسألة ظنية، فلا يقطع بتكفير الحج للكبائر من حقوفه تعالى، فضلًا عن حقوق العباد، ولذا قال البيهقي: فلا ينبغي لمسلم أن يغتر نفسه بأن الحج يكفر التبعات؛ فإن المعصية شؤم وخلاف الجبار في أوامره ونواهيه عظيم، انتهى. نعم، يغلب على الظن رجاء المغفرة لمن حج حجة مبرورًا وسعيًا مشكورًا، وأين من يجزم بذلك في نفسه أو غيره، وإن كان عالمًا أو صانعًا في علو مقامه هنالك، فمن المعلوم أن غير المعصوم يجب أن يكون بين الخوف والرجاء، «الدر المختار» و«رد المحتار» و«المرقاة» منتقاة منها.

(١) قوله: فاذكروا الله: بالتلبية والتهليل والتكبير والثناء والدعوات أو بصلاة المغرب والعشاء. كذا في «المداوك».

(٢) قوله: وعليه السكينة: أي أقاض الإمام والناس، وعليهم سكينة والوقار، فإذا وجد فرجة أسرع المشي بلا إبطاء، وقيل: لا يسر الإيضاع، أي لا يسر في زماننا للكثرة الإيذاء، «اللباب» وشرحه. كذا في «رد المحتار» و«فتح القدير» ما في الصحيحين أنه كان يسير العنق، فإذا وجد فجوة نص، وفسر بأن العنق تحط فسيحة عمول على خطا الناقة؛ لأنها فسيحة في نفسها، إذا لم تكن مثقلة جدًا.

٣٠٦٥ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَرَأَاهُ رَجْرًا شَدِيدًا وَضَرْبًا لِلْإِبِلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: «أُتِيهَا النَّاسُ! عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ؛ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِيْضَاعِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٦٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: أَفَاضَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنْ جَمْعٍ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَأَمَرَهُمْ بِالسَّكِينَةِ، وَأَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ، وَقَالَ: «لَعَلِّي لَا أَرَاكُمْ بَعْدَ عَائِي هَذَا». قَالَ صَاحِبُ «الْمِشْكَاةِ»: لَمْ أَجِدْ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الصَّحِيحَيْنِ إِلَّا فِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» مَعَ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ.

٣٠٦٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَكَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ لِلنَّاسِ حِينَ دَفَعُوا: «عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ» وَهُوَ كَأَنَّ نَاقَتَهُ حَتَّى دَخَلَ مُحَسَّرًا وَهُوَ مِنْ مَنَى قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجُمُرَةُ» وَقَالَ: لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُلَيِّي حَتَّى رَمَى الْجُمُرَةَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنِ الْفَضْلِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَزَلْ يُلَيِّي حَتَّى بَلَغَ الْجُمُرَةَ.

قوله: حتى دخل محسرا: وهو من منى، قال: عليكم بحصى الخذف، والحديث صريح في الرد على الشافعية، حيث قالوا: السنة التقاط هذه السبع قبل الفجر، وعللوه بما لا طائل تحته. قاله في «المرفأة».

قوله: لم يزل يلي حتى بلغ الجمرة: فيه دليل على أنه يستديم التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة غداة يوم النحر، وهذا مذهب الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأبي ثور وجامع العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ومن بعدهم. وقال الحسن البصري: يلي حتى يصل الصبح يوم عرفة ثم يقطع. وحكي عن علي وابن عمر وعائشة ومالك وجمهور فقهاء المدينة أنه يلي حتى تزول الشمس يوم عرفة ولم يلب بعد الشروع في الوقوف. وقال أحمد وإسحاق وبعض السلف: يلي حتى يفرغ من رمي جمرة العقبة، وذيل الشافعي والجمهور هذا الحديث الصحيح مع الأحاديث بعده، ولا حجة للآخرين في مخالفتها، فيتمتع اتباع السنة، وأما قوله في الرواية الأخرى: لم يزل يلي حتى رمى جمرة العقبة فقد يحتاج به أحمد وإسحاق لذهبهما، ويجب المجهور عنه بأن المراد حتى شرع في الرمي ليجتمع بين الروایتين، قاله النووي، ولذلك قال في «المنهاج»: ويقطع التلبية مع أول حصاة.

وَفِي رِوَايَةِ النَّبْهَيْيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَمَقْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِأَوَّلِ حَصَاةٍ.

٣٠٦٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لِيَلْبِي الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحُجَرَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٠٦٩ - وَعَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ يَرْفَعُ الْحَدِيثُ: إِنَّهُ كَانَ يُنْسِكُ عَنِ الثَّلْبِيَّةِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحُجَرَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٣٠٧٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٧١ - وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَجْدَةٌ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ وَصَلَّى الْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِجَمْعٍ كَذَلِكَ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ تَعَالَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لِمِيقَاتِهَا إِلَّا صَلَاتَيْنِ: صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَ: قَبْلَ وَقْتُهَا بَعْلَسَ، وَأَخْرَجَا أَنَّهُ صَلَّى بِجَمْعِ الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا،

١٠٠ قوله: ما رأيت إلخ: قال النووي: أخذ أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقول ابن مسعود: «وما رأيته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى صلاة (إلا لميقاتها إلخ) على منع الجمع بين الصلاتين في السفر» لأن ابن مسعود من ملازمي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد أخبر أنه ما رآه يجمع إلا في هذه الليلة.

١٠١ قوله: قبل ميقاتها: فيه حجة لأبي حنيفة في استحباب صلاة الفجر في آخر الوقت في غير هذا اليوم. قاله النووي.

وَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ.

٣٠٧٣ - وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ الْحَجَّاجَ ابْنَ يُوسُفَ عَامَ نَزْلِ بَابِ الرُّبُوبِ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ: كَيْفَ تُصْنَعُ فِي التَّوَقُّفِ يَوْمَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَهَجِّرْ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: صَدَقَ إِنَّهُمْ كَانُوا يَجْتَمِعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السُّنَّةِ، فَقُلْتُ لِسَالِمٍ: أَفَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: وَهَلْ تَتَّبِعُونَ فِي ذَلِكَ إِلَّا سُنَّتَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٧٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِسَاءَةِ وَثَقَلَهُ صَبِيحَةٌ جَمِيعٌ أَنْ يُفِيضُوا مَعَ أَوَّلِ الْفَجْرِ بِسَوَادٍ، وَلَا يَرْمُوا الْحُمْرَةَ إِلَّا مُصْبِحِينَ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

١٠٠ قوله: فبحر الصلاة يوم عرفة: في النهاية: النهج الكبير في كل شيء، فالمعنى صلى الظهر والعصر: جمعاً أو وقت الظهر، والظاهر أن الحجَّاج ابن عمر وولده كانوا مقيمين، فيفيد أن هذا الجمع جمع ناسك لا جمع سفر. كذا في «المرقاة».

١٠١ قوله: أن ممن قدم إلح: حجة هذا الحديث ظاهر في الدلالة لمنهـب أبي حنيفة في أن التوقف بالمزدلفة واجب عنده، وليس يركن حتى لو تركه بغير عذر يلزمه الدم؛ لأنه ﷺ قدم ضعفة أهله بالليل، ولو كان ركناً لما فعل ذلك؛ لأن الركن لا يسقط لتعذره، بل إن كان عذر يمنع أصل العبادة سقطت كلها أو انحوت، أما أن شرع فيها، فلا يتم إلا بآركانها وكيف، وليست هي سوى أركانها، فعند عدم الأركان لم يتحقق معنى تلك العبادة أصلاً، هذا حاصل ما في «فتح القدير».

١٠٢ قوله: مصبحين: فأثبتنا الجواز بهذا الحديث، والفضيلة بما بعده، وفي «النهاية» نقلاً من مبسوط شيخ الإسلام: إن ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر وقت الجواز مع الإساءة، وما بعد طلوع الشمس إلى الزوال وقت مسنون وما بعد الزوال إلى الغروب وقت الجواز بلا إساءة، والليل وقت الجواز مع الإساءة. فإن قلت: ما وجه التذليل من هذه الأحاديث؟ قلت: الإصباح يوجد بعد الفجر، فيقول: ثبت أول الوقت برواية الطحاوي: «ووقت الأفضل بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فإن قلت: احتج الخصم أيضاً بما رواه أبو داود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من حديث هشام بن عروة عن أبيه -

٣٠٧٦ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَدَمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمُرْدَلِفَةِ أُعْيِلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُمُرَاتٍ، «فَجَعَلَ يُلْطَحُ أَفْحَادُنَا، وَيَقُولُ: «أُتَيْتِي» لَا تَرْمُوا الْجُمُرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٠٧٧ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَدِّمُ ضُعْقَاءَ أَهْلِهِ بِعَلَسٍ وَيَأْمُرُهُمْ، يَغْنِي لَا يَرْمُونَ الْجُمُرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ نَحْوَهُ.

٣٠٧٨ - وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاقِفًا بِالْمُرْدَلِفَةِ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى مَعَنَا صَلَاتِنَا هَذِهِ هَهُنَا، ثُمَّ أَقَامَ مَعَنَا، وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا

= عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أرسل رسول الله ﷺ أم سلمة ليلة النحر، فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت ففاضت، وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله ﷺ يعني عندها». وروى أبو داود عنه أيضًا من حديث ابن جريج قال: أخبرنا عطاء رضي الله عنه قال: أخبرني خبر عن أسماء أنها رمت الجمرة. قلت: إن رمينا الجمرة في ليلة، قال: إن كنا نصنع هذا على عهد رسول الله ﷺ. قلت: حديث أم سلمة رؤي من طرق، وليس فيها أنه ﷺ أنه أمرها أن ترمي ليلاً، ولأن بين مكة وبين حرة العقبه ملبس، فيجوز أن تكون رمت أول الفجر، ثم صلت الصبح بمكة، وأما حديث أسماء رضي الله عنها فمقطوع برواية جريج عن عطاء قال: أخبرني خبر عن أسماء فهي منقطع مجهول، ثم أنه لم يذكر أن رسول الله ﷺ علم بذلك، فلم يكره «فتح القدير» و«البنية» منقطعة منها.

١٠: قوله: على حمرات: وفي «البحر الرائق»: وركوب الجمل أفضل، ويكره الحج على الخمار، والظاهر أنها تنزيهة بدليلين أفضلية ما قابله، انتهى. وقال في «المرفأة»: وهذا يدل على أن الحج غير مكروه في السفر القريب.

١١: قوله: أبوين: صحح بضم الهمزة وفتح الباء وكسر النون وفتح الياء المددة في الآخر، قيل: إنه تصغير أبني كأعمى وهو اسم بطل عن الجمع، وقيل: إن الابن يجمع على أبناء مقصوراً وممدوداً.

١٢: قوله: تطلع الشمس: قال في «العالمگیری»: ووقت الرمي فيه ثلاثة أنواع: مكروه ومستون ومباح فما بعد طلوع الفجر إلى وقت الطلوع مكروه وما بعد طلوع الشمس إلى زوالها وقت مستون وبعد زوال الشمس إلى غروب الشمس وقت مباح والنيل وقت مكروه. كذا في «محيط السرخسي».

أَوْ تَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَالتَّخَاكُمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى شَرْطِ كَافَّةِ أُيْمَةِ الْحَدِيثِ.

٣٠٧٩ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قُنَيْسٍ بْنِ مَحْرَمَةَ قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَدْفَعُونَ مِنْ عَرَفَةَ حِينَ تَكُونُ الشَّمْسُ كَأَنَّهَا عَمَائِمُ الرِّجَالِ فِي وُجُوهِهِمْ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ، وَمِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بَعْدَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ حِينَ تَكُونُ كَأَنَّهَا عَمَائِمُ الرِّجَالِ فِي وُجُوهِهِمْ، وَإِنَّا لَا نَدْفَعُ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَنَدْفَعُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، هَذَا نَحْنُ نَحْيُ لِهَدْيِ عَبْدِ الْأَوْثَانِ وَالشَّرَكِيِّ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ.

٣٠٨٠ - وَعَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الشَّرِيدَ يَقُولُ: أَقْضَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَاتٍ، قَالَ: «فَمَا مَسَّتْ» قَدَمَاهُ الْأَرْضَ حَتَّى أَتَى جَمْعًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١ - قوله: فقد تم حجه: علق بالوقوف تمام الحج، وهو يصلح: لإفادة الوجوب، لعدم القصية، فكيف مع حديث البخاري عن ابن عمر أنه كان يقدم ضعفة أهله، فيعلم من هذا الحديث أن المراد من تعليق تمام الحج في قوله ﷺ: «من وقف معنا هذا الموقف إلخ» من حيث الكمال، وهو الإتيان بالواجب، لا من حيث الجواز، «فتح العدير» والعناية، ملقط منها.

٢ - قوله: ما مست قدماء: حاصله: أنه بالغ في ركوب النبي ﷺ في السير من عرفات إلى مزدلفة، بأنه ﷺ قطع تلك المسافة راكباً، ولم يمش على الأرجل في تلك المسافة شيئاً يسيراً، وليس معناه أنه ﷺ لم ينزل عن الناقة، فلا يعارض ما في حديث أسامة من إنه ﷺ نزل في الشعب، فبال وتوضاً. كذا في «بدل السجود».

بَابُ رَمَى الْجِمَارِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ

تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾

(البقرة: ٢٠٣)

٣٠٨١ - عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي^(١) عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَقُولُ: لَتَأْخُذُوا مِنَّا سَكَنًا؛ فَإِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٨٢ - وَعَنْ قُدَامَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي الْجُمُرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ عَلَى نَاقَةٍ صَهْبَاءَ لَيْسَ ضَرْبٌ وَلَا طَرْدٌ وَلَيْسَ قِيلَ: إِلَيْكَ إِلَيْكَ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٠٨٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى الْجُمُرَةَ بِمِثْلِ حَصَى الْحَذَفِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٨٤ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجُمُرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ التَّبِهَقِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه إِذَا انْتَفَحَ^(٢) النَّهَارُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ حَلَّ الرَّمْيُ وَالصَّدْرُ.

(١) قوله: يرمي عن راحلته. وفي «فتاوى قاضي خان»: قال أبو حنيفة وعمر بن الخطاب: الرمي كله راكبا أفضل؛ لأنه روي ركوبه ﷺ فيه كله، وكان أبو يوسف يعمل ما روي من ركوبه ﷺ في رمي الجمار كلها على أنه ليظهر فعله، فيقتدى به، ويسئل ويحفظ عنه المناسك، كما ذكر في طوافه راكبا، في «الظهرية» أطلق استحباب النسي، قال: يستحب النسي إلى الجمار، وإن ركب إليها فلا بأس به، والعشي أفضل، ونظهر أوليته؛ لأننا إذا حملنا ركوبه ﷺ على ما قلنا: يبقى كونه مؤديا لعبادة، وأداؤها ماشيا أقرب إلى التواضع والخشوع، وخصوصا في هذا الزمان؛ فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي، فلا بأس بالأذى بالركوب بينهم بالزحمة. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: إذا انتفح النهار الخ: لذلك قال في «الهداية»: وأما اليوم الرابع، فيجوز الرمي قبل الزوال عند أبي حنيفة =

٣٠٨٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى، فَجَعَلَ^(١) الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمَنْى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ^(٢) مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَمَى الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٨٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الِاسْتِجْمَارُ^(٣) تَوَّ، وَرَمَى الْجِمَارِ تَوَّ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ النَّصْفَا وَالْمَرْوَةِ تَوَّ، وَالصَّوَّافُ تَوَّ، وَإِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجِمِرْ بِتَوَّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٨٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا^(٤) جُعِلَ رَمْيُ الْجِمَارِ وَالسَّعْيُ بَيْنَ النَّصْفَا وَالْمَرْوَةِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠٨٨ - وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجُمُرَتَيْنِ^(٥) الْأُولَتَيْنِ وَقُوفًا طَوِيلًا

■ خلافاً لها. كذا في «المروقة».

(١) قوله: فجعل البيت الخ: ويستقبل في الرمي جهة العفة يجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موقع حصاه. كذا في «فتاوى قاضيخان». قاله في «العالمگیری».

(٢) قوله: يكبر مع كل حصاة: كذا في «العالمگیری».

(٣) قوله: الاستجمار تَوَّ: وليس العدد ثلاثاً بمسنون فيه، بل مستحب. قاله في «الدر المختار». وقال في «رد المحتار»: أشار أي أن المراد نفي السنة المؤكدة لا أصلها؛ لما ورد من الأمر بالاستجمار بثلاثة أحجار، ولم ينقل أن الأمر للوجوب كما قال الإمام الشافعي؛ لأن قوله ﷺ: من استجمر فليوتر، فمن فعل فحسن، ومن لا فلا حرج، دليل على عدم الوجوب، فحمل الأمر على الاستحباب توقيفاً.

(٤) قوله: إنما جعل رمي الجمار الخ: يعني التكبير سنة مع كل حجر والدعوات المذكورة في السعي سنة. كذا في «المروقة».

(٥) قوله: عند الجمرتين الأولين الخ: الأصل فيه أن كل رمي بعده رمي يستحب فيه الوقوف والدعاء؛ لأنه في وسط العبادة. فيأتي بالدعاء فيه، وكل رمي ليس بعده رمي لا وقوف فيه؛ لأن العبادة قد انتهت. كذا في «الهداية». قاله في «التعليق المنجد».

يُكَبِّرُ اللَّهَ وَيُسَبِّحُهُ وَيُحَمِّدُهُ وَيَدْعُو اللَّهَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ. رَوَاهُ "مَالِكٌ"، وَرَوَى
الْبُخَارِيُّ نَحْوَهُ مَرْفُوعًا.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِثْيَ، فَمَكَثَ بِهَا
لَيَالِي أَيَّامٍ التَّشْرِيقِ يَرْمِي الْجُمْرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ
كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، فَيُطِيلُ الْقِيَامَ وَيَنْتَضِرُ، وَيَرْمِي الثَّالِثَةَ، وَلَا
يَقِفُ عِنْدَهَا.

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَنْبِي لَكَ نَبِيًّا يُظْلِكَ بِمِثْيَ؟ قَالَ: «لَا،» مِثْيَ
مُنَاحٌ مَنْ سَبَقَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

(١) قوله: رواه مالك: وقال محمد: بهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قوله: قال لا: لأن منى ليس مختصا بأحد، إنها هو موضع العبادة من الرمي وذبح الهدي والخلق ونحوها، فلو أجز
البناء فيها لأدّى إلى كثرة الأبنية تأسيسا به، فتضيق على الناس كذلك حكم الشوارع ومقاعد الأسواق: وعند أبي حنيفة
أرض الحرم موقوفة، فلا يجوز أن يملكها أحد. قاله الطيبي. كذا في «المرفأة».

بَابُ الْهَدْيِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا
الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ^(١)﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا
لَكُمْ مِّنْ شَعِيرِ اللَّهِ لَكُمْ^(٢) فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا
صَوَافٍ^(٣) فَإِذَا وَجَبَتْ^(٤) جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ
كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥﴾ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا
وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ
لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَيُبَيِّرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٦﴾﴾

٣٠٨٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَىٰ غَافَ الْحَدِيثِيَّةِ فِي هَدَايَا رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ جَمَلًا كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ فِي رَأْسِهِ بُرَّةٌ مِنْ فِضَّةٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: بُرَّةٌ مِنْ ذَهَبٍ، يَغِیْظُ
بِذَلِكَ الْمُشْرِكِينَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: ولا القلائد: فثبت شرعية التقليد بالكتاب والسنة. كذا في «الجمهرة النيرة».

(٢) قوله: لكم فيها خير: موضع الاستدلال في جواز ركوب البدن في قوله: «لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ» (الحج: ٣٦) يعني من
الركوب والحلب. كذا في «عمدة القاري».

(٣) قوله: صواف: استدلال النحر قياما بقوله تعالى: «فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ» (الحج: ٣٦) أظهر، وقد فسره
ابن عباس بقوله: قياما على ثلاث قوائم، وهو إما يكون بعقل الركبة والأولى كونها اليسرى للاتباع، رواه أبو داود
بإسناد صحيح على شرط مسلم. كذا في «المعرفة».

(٤) قوله: فإذا وجبت: وإنما سن النبي ﷺ النحر قياما عملا بظاهر قوله تعالى: «فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا» (الحج: ٣٦)
والوجوب السفوط، وتحققه في حال القيام أظهر. قاله في «فتح القدير».

٣٠٩ - وَعَنْهُ ع قَالَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرُ بِذِي الْحَلِيفَةِ، ثُمَّ دَعَا بِتَاقِيَةٍ فَأَشْعَرَهَا^(١) فِي صَفْحَةِ سِنَامِهَا^(٢) الْأَيْمَنِ، وَسَلَّتْ الدَّمَ وَقَلَّدَهَا نَعْلَيْنِ، ثُمَّ رَكِبَ رَاجِلَتَهُ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى التَّبِيدَاءِ^(٣) أَهَلَ بِالْحَجِّ^(٤). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١- قوله: دعا بتاقية: نية بقوته: «ناقته» على أن الغنم لا تقمّد لعدم التعارف ببقليتها، وقال الشافعي: يُقَمّد الغنم أيضاً بقول عائشة: «فإن إن رسول الله ﷺ أهدي إلى البيت غنماً فقنّدها، متفق عليه. قننا: فعله رسول ﷺ، ثم تركه وترك الناس بعده، ولو كانت سنة معروفة لما تركوه، وأخذت الفرد به أسود بن يزيد ولم يذكره غيره، وأدعى صاحب «الديباجة» أنه أثر شاذ، كذا في «عمدة القاري».

٢- قوله: فأشعرها: وعيه الشافعي، وهو مكروه عند أبي حنيفة حسن عندهما، والفتوى على قولها. وقال الطحاوي: إنها كره أبو حنيفة الإشعار المحدث الذي يفعله عوام زنته، والأعراب على وجه السبالة، ويخاف منه السراية إلى السموت لا مطلق الإشعار، واختاره في «غاية البيان» وصححه. وفي «فتح القدير»: أنه الأولى هذا حاصل ما في «الديباجة» و«البحر الرائق».

٣- قوله: سنامها الأيمن: وقد وقع في هذا الحديث أن إشعاره ﷺ بدنته كان في صفحة سنامها الأيمن. وقال في «الذخيرة»: وصفته أن يشق سنامها بأن يقطع في أسفل السنام من الجانب الأيمن أو الأيسر، قالوا: والأشبه هو الأيسر لأن النبي ﷺ قطع في جانب اليسر مقصوداً، وفي الجانب الأيمن تفاداً، ووقع في «مسلم» عن أبي حسان عن ابن عباس: أنه ﷺ صلى الظهر بذي الحليفة، ثم دعا بدنته، فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن. وروى البخاري «الإشعار»، فلم يذكر قيد الأيمن - ولا الأيسر، لكن قد أسند أبو يعنى إلى أبي حسان عن ابن عباس بطريق آخر أنه ﷺ أشعر بدنته في شقها الأيسر، ثم ملئت الدم بإصبعه حديث. وفي «موطأ» مالك عن نافع أن ابن عمر لم يمشوا إذا أهدي خدياً من المدينة بقلده نعلين، ويشعره في لشق الأيسر، فهذا يعارض ما في «مسلم» من حديث ابن عباس؛ إذ لم يكن أحد أشد افتقاراً لظواهر فعل رسول الله ﷺ من ابن عمر، ولو علمه وقوح ذلك من نفسه ﷺ ثم يستمر عليه فوجه التوفيق حيث أنه هو ما صرنا إليه من الإشعار فيها حملاً للروايتين على رؤية كل راء الإشعار من جانبه، وهو واجب ما أمكن، «بذل المجهوده» و«فتح القدير» مختصراً.

٤- قوله: أهل بالحج: وكذا بالعمرة لما في الصحيحين عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يلبي بالحج والعمرة، يقول: ليك عمرة وحج، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ مع أنه يمكن أن الراوي اقتصر على ذكر الحج؛ لأنه الأصل أو لأن مقصوده بيان وقت الإحرام والتلبية أو لعدم سماعه أولاً أو لضياعه آخرًا، كذا في «المعرفة».

وفي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا».

وفي رواية أبي يعلى عن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْعَرَ بَدَنَهُ فِي شِقِّهَا الْأَيْسَرِ^(١) ثُمَّ سَلَبَ الدَّمَ بِإِصْبَعِهِ.

٣٠٩١ - وَعَنْ تَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَهْدَى هَدْيًا مِنَ الْمَدِينَةِ قَلْبَهُ وَأَشْعَرَ بِذِي الْخَلِيفَةِ، يُقْلَدُهُ قَبْلَ أَنْ يُشْعِرَهُ، وَذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مُوجَّهٌ لِلْقِبْلَةِ، يُقْلَدُهُ بِنَعْلَيْنِ وَدُشْعِرُهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يُسَاقُ مَعَهُ حَتَّى يُوقَفَ بِهِ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، ثُمَّ يَذْفَعُ بِهِ مَعَهُمْ إِذَا دَفَعُوا، فَإِذَا قَدِمَ مِنْ غَدَاةِ الشَّحْرِ نَحَرَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ أَوْ يُقَصِّرَ، وَكَانَ هُوَ يَنْحَرُ هَدْيَهُ بِيَدِهِ، يَصْفُفُهُنَّ قِيَامًا وَيُوجِّهُهُنَّ إِلَى الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيُطْعِمُ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٣٠٩٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: إِنْ ابْنُ عُمَرَ كَانَ يُشْعِرُ بَدَنَتَهُ فِي الشَّقِّ الْأَيْسَرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَعَابًا مَقْرَنَةً، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهَا أَشْعَرَ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُشْعِرَهَا وَجَّهَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ، قَالَ: فَإِذَا أَشْعَرَهَا قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَكَانَ يُشْعِرُهَا بِيَدِهِ وَيَنْحَرُهَا بِيَدِهِ قِيَامًا. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي مُوطَّئِهِ.

٣٠٩٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ^(٢) عَائِشَةَ بَقْرَةَ يَوْمِ الشَّحْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: في الشق الأيسر: قال محمد: وهذا نأخذ، التقليد أفضل من الإشعر، والإشعار حسن والإشعار من الجانب الأيسر إلا أن تكون صعباً مقربة لا يستطيع أن يدخل بينهما فنيشعرها من الجانب الأيسر والأيمن.

(٢) قوله: عن عائشة بقرة: اختلف المشايخ أن البقرة أفضل أم الناقة الواحدة، قال بعضهم: إن كانت قيمة الناقة أكثر من قيمة البقرة فالناقة أفضل، لأن الناقة كلها فرض، والبقرة بحرها فرض والباقي يكون فضلاً، قال الشيخ الإمام -

٣٠٩٤ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ الْبِدَنَةَ^(١) عَنْ سَبْعَةِ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٩٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: فَتَلْتُ فَلَايِدَ بُذِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ فَلَدَهَا وَأَشْعَرَهَا وَأَهْدَاهَا، فَمَا^(٢) حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَجَلَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٩٦ - وَعَنْهَا ﷺ قَالَتْ: فَتَلْتُ فَلَايِدَهَا مِنْ عَيْنِ كَانَ عِنْدِي، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٩٧ - وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ سُئِلَ عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «ارْكَبُهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُلْجِئْتَ^(٣) إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٩٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ عَشَرَ بَدَنَةً مَعَ^(٤) رَجُلٍ

= أبو بكر محمد بن الفضل: البدنة أفضل؛ لأنها أكثر لحماً من الشاة، وما قالوا: إن البدنة يكون بعضها نفلًا، فليس كذلك، بل إذا نحرنا عن واحد، كان كلها فريضة، وشبهه بالقراءة في الصلاة لو اقتصر، على ما يجوز به الصلاة جاز، ولو زاد عليه يكون الكل فرضًا. كذا في «العالمگیری».

(١) قوله: البدنة عن سبعة: وقبه دليل لمذهبنا كأكثر أهل العلم أنه يجوز الاشترا السبعة في البدنة أو البقرة إذا كان كلهم متفرقين سواء يكون قرية متحدة كالأضحية والهدي أو مختلفة كأن أراد بعضهم الهدي وبعضهم الأضحية، وعند الشافعي: ولو أراد بعضهم اللحم، وبعضهم القرية جاز، وعند مالك: لا يجوز الاشتراك في الواجب مطلقًا، وأما الاشتراك في الغنم فلا يجوز إجماعًا. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فما حرم عليه الخ: أما مذهب الحنفية في ذلك، ففي «الهداية» قال: فإن قلدها وبعث بها ولم يسبقها لم يصر محرماً.

(٣) قوله: إذا ألجئت إليها الخ: ولذا قال في «الهداية»: ومن ساق بدنة فاضطرَّ إلى ركوبها ركبها، وإن استغنى عن ذلك لم يركبها، انتهى. فيجوز الركوب عند أبي حنيفة عند الاضطرار، وعند الشافعي عند الحاجة، والاضطرار أشد من الحاجة، ثم الاضطرار والحاجة موكلان إلى رأي من ابتلي بهما، وهذا الحديث لنا، قاله في «العرف الشدي».

(٤) قوله: مع رجل: أي ناجية الأسلمي. كذا في «المراقبة».

وَأَمَرَهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أُبَدِّعُ عَلَيَّ مِنْهَا؟ قَالَ: «انْحَرُهَا، ثُمَّ اصْبُغْ نَعْلَيْهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اجْعَلْهُ عَلَى صَفْحَتَيْهَا، وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَيْتِكَ»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٩٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ أَتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا، قَالَ: ابْعَثْنَهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً^(٢) سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٠ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ^(٣) أَقُومَ عَلَى بُدْيِيهِ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِدَحْيَيْهَا وَجُلُودِهَا وَأَجَلَّتَيْهَا، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا. قَالَ: نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عَيْنِدَنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠١ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ بُدَيْنَا فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَرَخَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوا»^(٤) وَتَزَوَّدُوا^(٥)، فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٢ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُصْبِحَنَّ

(١) قوله: من أهل رقتك: أي من الأغنياء؛ لأن ناجية ومن ذكر فهو من الأكل؛ لأنهم كانوا أغنياء. قاله في «فتح القدير» لذلك في «الهداية»: وإذا عطيت البدنة في الطريق، فإن كان نظوْعًا، نحرها وصبغ نعلها بدمها، وضرب بها صفحة سنامها، ولا يأكل هو ولا غيره من الأغنياء؛ فإن كانت واجبة أقام غيرها مقامها، «صنع بها ما شاء».

(٢) قوله: قياما مقيدة: وقال في «العمدة المغيرة»: الأفضل في الجزور النحر، وفي البقر والغنم الذبح، وينحر الإبل قياما، وله أن يضعجها، والأول أفضل، ولا يذبح البقر والغنم قائما ويضعجها.

(٣) قوله: أن أقوم على بدني: فيه جواز التوكيل في النسيان على مصالح الهدي من ذبحه وقسمه لحمه وغير ذلك. قاله في «عمدة القاري». وقال في «الهداية»: والاولى أن يتولى ذبحها بنفسه إذا كان يجبر ذلك؛ لما روي أن النبي ﷺ ساق مائة بدنة في حجة الوداع، فتحرق نيفاً وستين بنفسه، وولى الباقي علياً رضي الله عنه، ولأنه قرية والتولي في القربى أولى؛ لما فيه من زيادة الخشوع، إلا أن الإنسان قد لا يهتدي لذلك، ولا يحسنه فجوزنا توليته غيره.

(٤) قوله: كلوا إلخ. لذلك قال في «الهداية»: ويأكل من لحم الأضحية، ويضعف الأغنياء والفقراء، ويذبح.

بَعْدَ ثَلَاثَةٍ وَفِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ». فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ الْمَاضِي؟ قَالَ: «كُلُوا وَأَطِيعُوا وَادْخِرُوا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٣ - وَعَنْ ثُبَيْشَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا كُنَّا نَهَيَّاكُمْ عَنْ لُحُومِهَا أَنْ تَأْكُلُوهَا فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَّيْ نَسَعَكُمْ، فَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالسَّعَةِ، فَكُلُوا وَادْخِرُوا وَانْجِرُوا، أَلَا وَإِنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَيَّامٌ أَكُلِي وَشَرِبِي وَذَكَّرِي اللَّهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٠٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرْطٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَوْمُ الْقَرَةِ». قَالَ ثَوْرٌ: وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي وَقَالَ: وَقُرْبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَدَنَاتُ خُمْسٍ أَوْ سِتٍّ، فَطَفِقَ يَزْدَلِفُنَ إِلَيْهِ بِأَيْتِهِنَّ يَبْدَأُ. قَالَ: فَلَمَّا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا، قَالَ: فَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ خَفِيَّةٍ لَمْ أَفْهَمْهَا، فَقُلْتُ: مَا قَالَ؟ قَالَ: «مَنْ شَاءَ اقْتَطَعْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

بَابُ الْحُلُقِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

ءَامِينَ مَحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ» وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ لِيَقْضُوا»
(الفتح: ٢٧)

تَقْتَهُمْ

(الحج: ٢٨)

٣١٠٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَقَ^(١) فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ وَأُنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَصَّرَ بَعْضُهُمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ثم ليقتصر تفتهم: المراد منه الخروج عن الإحرام بالخلق إلخ. كذا في «الخازن».

(٢) قوله: خلق رأسه في حجة الوداع: قال ابن الهمام: وأما ما استدل به القائلون بأنه ﷺ كان متمتعاً، وأنه أحل من -

٣١٠٦ - وَعَنْهُ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ: «اللَّهُمَّ ارْحِمِ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحِمِ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٧ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَصِينِ عَنْ جَدِّهِ ع أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً وَاحِدَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٠٨ - وَعَنْ أَنَسٍ ع أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى مِثْيَ قَائِي الْجُمُرَةِ فَرَمَاهَا، ثُمَّ آتَى مَزْرَلَهُ بِمِثْيَ وَتَحَرَّسُكُهُ، ثُمَّ دَعَا بِالْحَلَاقِ وَتَنَاوَلَ الْحَلَاقُ رِيقَهُ ع الْأَيْمَنَ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ

- حديث معاوية قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص. قائلوا: ومعاوية أسلم بعد الفتح، والنبي ﷺ لم يكن محرماً في الفتح، فلزم كونه في حجة الوداع وكونه عن إحرام العمرة؛ لما رواه أبو داود في رواية من قوله عند الصروة، والتقصير في الحج إنما يكون في منى، فدفعه أن الأحاديث الدالة على عدم إحلاله جاءت مجتمة متظافرة بقرب القدر المشترك من الشهرة التي هي قريبة من النواتق كحديث ابن عمر السابق، وما تقدم في «الفتح» من الأحاديث وحديث جابر الطويل النابت في «مسلم» وغيره، ولو انفرد حديث ابن عمر كانه مقدماً على حديث معاوية، فكيف والحال ما أعلمناك، فلزم في حديث معاوية الشذوذ عن الجمل الغفير، فلما هو خطأ أو محمول على عمرة الجعرانة؛ فإنه قد كان أسلم إذ ذلك، وهي عمرة خفيت على بعض الناس؛ لأنها كانت ليلاً على ما في «الترمذي» و«النسائي»: أنه عليه الصلاة والسلام خرج إلى الجعرانة ليلاً معتمراً فدخل مكة ليلاً فضلى عمرته، ثم خرج من ليئته، الحديث. قال: فمن أدل ذلك خفيت على الناس، وعلى هذا فيجب الحكم على الزيادة التي في «سنن النسائي»، وهو قوله: في أيام العشر بالخطأ ولو كانت بسند صحيح، إما للنسيان من معاوية أو من بعض الرواة عنه، انتهى. وقال في «المراقبة»: وقد صح أن النبي ﷺ لم يقصر في حجته، بل حلق، فيكون التقصير الذي رواه معاوية في عمرته والذي يدل عليه أنه قال: «عند الصروة»، فلو كان ﷺ حاجاً لقال بمنى.

: قوله: أنه الأيمن: دل على أن المستحب الابتداء بالأيمن، وذهب بعضهم إلى أن المستحب الأيسر؛ ليكون أيسر الحائز ونسب إلى أبي حنيفة إلا أنه رجع عن هذا، وسبب ذلك أنه فاسد أولاً يمين العاص، كما هو المتبادر من النيام، ولما بلغه أنه ﷺ اعتبر يمين المفعول رجع عن ذلك القول المبني على التعمق على صريح المنقول؛ إذ الحق بالاتباع أحق. قاله في «المراقبة» كذا في فرد المختار. قال في «اللباب»: هو المختار، قال شارحه: كما في =

الأنصاري فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ نَاولَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: «أَحْلِقْ» فَحَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أَبَا ظَلْحَةَ فَقَالَ: «أَقْسِمُهُ بَيْنَ النَّاسِ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَيَوْمَ التَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَالثِّيَابُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ» وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ نَحْوَهُ.

٣١١٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَاضَ يَوْمَ التَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى^(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= منسك ابن العجمي والبحر، وقال النخبة: وهو الصحيح، انتهى. وفي المرقاة: ولو وقف الحائق خلف المخلوق أمكن الجمع بين الأيمنين.

(١) قوله: أقسمه بين الناس: دل على طهارة شعر الأدمي وأن يتبرك بأشعاره ﷺ وباقي آثاره. كذا في المرقاة.
(٢) فصل الظهر بمعنى: ذكر في «اللباب» أنه يصلي الظهر بعد ما يرجع إلى منى، وهو مروي في «صحيح مسلم» لكن في الكتب الستة: أنه ﷺ صلى الظهر بمكة، ومال إليه في «الفتح». وقال في شرح «اللباب»: إنه أظهر نقلاً وعقلاً وقامه فيه. قاله في «رد المحتار»، وقال في «المرقاة»: قال ابن الهمام: والذي في حديث جابر الطويل الثابت في «صحيح مسلم» وغيره من كتب السنن خلاف ذلك حيث قال: ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت، فصلى الظهر بمكة. ولا شك أن أحد الخبرين وهم، وإذا تعارضا ولا بُدَّ من صلاة الظهر في أحد المكانين، ففي مكة بالمسجد الحرام ثبوت مضاعفة الفرائض فيه أولى.

والحمل على أنه أعاد الظهر بمعنى مقتدياً على مذهبتنا أو إيماناً على مذهب الشافعي، وأمر أصحابه بالظهر حين انتظروهم أولى من الحمل على الوهم، كما لا يخفى على أنه روى أنه كان يزور البيت في كل يوم من أيام التحرم، فليحمل على يوم آخر، وأما خبر الترمذي الذي حسنه: أنه ﷺ أخر طوافه إلى الليل، فمؤول بأنه أخر طواف نسائه إلى الليل أو جوز تأخير طواف الزيارة إلى الليل أو المعنى أخر طوافه الكائن مع نسائه إلى الليل؛ لرواية أنه ﷺ زار مع نسائه ليلاً، وفيه في موضع آخر: وأما خبر أبي داود: «أنه ﷺ أفاض من آخر يومه حين صلى الظهر ففيه دلالة على أنه =

٣١١١ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام وَعَائِشَةَ قَالَا: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَخْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١١٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ خَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ»^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

بَابُ جَوَازِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي بَعْضِ أُمُورِ الْحَجِّ

٣١١٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَمْنَى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ^(٢)

- صلى الظهر بمعنى ثم أفاض، وهو خلاف ما ثبت في الأحاديث؛ لانقطاعها على أنه صلى الظهر بعد الطواف مع اختلافها أنه صلاها بمكة أو منى^(٣). نعم، لا يُبعد أن يحمل على يوم آخر من أيام النحر بأن صلى الظهر بمعنى ونزل في آخر يومه مع نسائه لطواف ذيarem.

(١) قوله: إنما على النساء التقصير، أي إنما الواجب عليهن التقصير خلاف الرجال، فإنه يجب عليهم أحدهما، والحلق أفضل، وهو مسنون، وهذا في حق الرجل ويكره للمرأة؛ لأنه مثله في حقها كحلق الرجل لحية، ثم عندنا التقصير هو أن يأخذ من رؤوس شعر رأسه مقدار السبعة، رجلاً كان أو امرأة، ولو اقتصر على حلق الرُّبْع جاز، كما في التقصير، لكن مع الكراهة لتركه السنة؛ فإن السنة حلق جميع الرأس أو لتقصير جميعه، كما في شرح «اللباب» و«الفهستاني». «المراقبة» و«رد المحتار» منقط منها.

(٢) قوله: لم أشعر إلخ: أفعال يوم النحر أربعة: رمي جرة العقبة، ثم الذبح، ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة، فقيل: هذا الترتيب سنة، وبه قال الشافعي، وأحمد وإسحاق لهذا الحديث، فلا يتعلق بتركه دم، وقال ابن جبر: إنه واجب، وإليه ذهب جماعة من العلماء، وبه قال أبو حنيفة ومالك، وأولوا قوله: «ولا حرج» على دفع الإثم لجهله دون الغدبة، ويدل على هذا ابن عباس روى مثل هذا الحديث وأوجب الدم، فلو لا أنه فهم ذلك وعلم أنه المراد لما أمر بخلافه. وحجة أخرى وهي أن السائل لرسول الله ﷺ لم يعلم هل كان قارناً أو مفرداً أو متمتعاً؟ فإن كان مفرداً فأبو حنيفة وزفر لا يتكرران أن يكون لا يجب عليه في ذلك دم؛ لأن ذلك الذبح الذي قدم عليه الحلق ذبح غير واجب، ولكن كان أفضل له أن يقدم الذبح قبل الحلق، ولكنه إذا قدم الحلق أجزاءه، ولا شيء عليه.

فَحَلَقْتُ^(١) قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ، فَقَالَ: «الذَّبْحُ وَلَا حَرَجٌ»، فَجَاءَ آخَرَ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ^(٢) قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجٌ»، فَمَا سَئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ فَقَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجٌ». وَأَتَاهُ آخَرُ، فَقَالَ: أَقْضَيْتُ^(٣) إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجٌ».

= وإن كان قارئاً أو متعبدًا، فكان جواب النبي ﷺ في ذلك على ما ذكرناه، فقد ذكرنا عن ابن عباس في التقديم في الحج والتأخير أن فيه دما، وإن قول النبي ﷺ: «لا حرج» لا يدفع ذلك. فلما كان قول النبي ﷺ في ذلك «لا حرج» لا ينفي عند ابن عباس وجوب الدم، كان كذلك أيضا لا ينفيه عند أبي حنيفة، فيجب في يوم النحر أربعة أشياء: الرمي، ثم الذبح لغير المفرد، ثم الحلق، ثم الطواف، لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي والحلق. نعم بكره، والحاصل: أن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة، وإنما يجب ترتيب الثلاثة الرمي، ثم الذبح، ثم الحلق، لكن المفرد لا ذبح عليه، فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط، فيجب تقديم الرمي على الحلق المفرد وغيره، وتقديم الرمي على الذبح، والذبح على الحلق لغير المفرد. ولو طاف المفرد وغيره قبل الرمي والحلق لا شيء عليه، وكذا لو طاف قبل الذبح. «رد المحتار» و«شرح معاني الآثار» و«المروغة» منقط منها.

١، قوله: فحلقت: وقال في «بذل المجهود»: وأما الحلق فيختص بالزمان والمكان، فزمانه أيام النحر، ومكانه بالحرم، وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: لا يختص بالزمان ولا بالمكان، وقال محمد: يختص بالمكان لا بالزمان، وقال زفر: يختص بالزمان لا بالمكان.

٢، قوله: ولا حرج: وأولوا قوله: «ولا حرج» على رفع الإثم؛ لجهله دون الفدية؛ لأن السائلين كانوا أناسا أعرابيا لا علم لهم بالمناسك، فأنجاهم رسول الله ﷺ بقوله: «لا حرج» يعني فيما فعلتم بالجهل، لا أنه أباح لهم ذلك فيما بعد، ونفي الحرج لا يستلزم نفي وجوب القضاء أو الفدية، كما لو حلق رأسه لأذى، فيه أنه لا يئثم وعليه ائثم، كذا ههنا؛ فإذا كان كذلك، فمن فعل ذلك فعليه دم، «عمدة القاري» ملخصا.

٣، قوله: فتحررت: وقال في «بذل المجهود»: وأما الذبح، فلا يجب على المفرد، بل هو مختص بالقارن والمنسج، وهو موقف بالمكان والزمان، فأما بمكان فالحرم لا يجوز في غيره، وأما زمانه فأيام النحر، حتى لو ذبح قبلها لم يجز؛ لأنه دم نسلك عندنا فيتوقت بأيام النحر كالأضحية.

(١) قوله: أقضيت: وطواف الإفاضة موقف بأيام النحر، فأول وقته حين يطلع الفجر الثاني من يوم النحر بلا خلاف =

٣١١٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا مِنْ حَجَّهِ أَوْ آخَرَهُ فَلْيَهْرِقْ ^(١) لِذَلِكَ دَمًا. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّحَاوِيُّ وَ مُحَمَّدٌ عَنْ مَالِكٍ.

وَفِي السَّنَدِ إِسْرَافِيئِيلُ بْنُ مُهَاجِرٍ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ. وَفِي «الْكَمَالِ»: رَوَى لَهُ الْجَنَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ. وَرَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ الشَّوَّازِ وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَالْأَعْمَشُ وَأَخْرُوزٌ، فَلَا اسْتِثْنَاءَ لِذِكْرِ ابْنِ جُزَيْمٍ إِثْبَادًا فِي الضَّعْفَاءِ، وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ لَيْسَ فِيهِ كَلَامٌ.

٣١١٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُسْأَلُ يَوْمَ النَّحْرِ بِعَمَى، فَيَقُولُ: «لَا حَرَجَ» فَيَسْأَلُهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: [خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُدْبَحَ، قَالَ: «ادْبَحْ وَلَا حَرَجَ»]. وَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أُمْسَيْتُ، ^(٢) فَقَالَ: «لَا حَرَجَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- بين أصحابنا حتى لا يجوز تبينه، وقال الشافعي: أول وقته منتصف ليلة النحر، وهذا غير سديد؛ لأن ليلة النحر وقت ركن احرم، وهو التوفيق بعرفة، فلا يكون وقتا لبطوف؛ لأن الوقت شواحد لا يكون وقتا لركنين ليس لآخره زمان معين موقت به فوجب، بل جميع الأيام والليالي وقته فرضا بلا خلاف بين أصحابنا، لكنه موقت بأيام النحر وجوزا في قول أبي حنيفة، حتى لو أخره عنها فعليه دم عنده. وفي قول أبي يوسف ومحمد غير موقت أصلا، ولو أخره عن أيام النحر لا شيء عليه، ويد أخذ الشافعي كذا في «هذا المعهود».

١. قوله: فليهرق لذلك دما، فهذا ابن عباس يوجب على من قدم شيئا من نسكه أو أخره، وهو أحد من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل يومئذ عن شيء، قدم ولا أخر من أمر الحج، إلا قال: «لا حرج» قسم يكن معنى ذلك عنده معنى الإباحة في تقديم ما قدموا ولا في تأخير ما أخروا، ما ذكرنا؛ إذ كان يوجب في ذلك دما، ولكن كان معنى ذلك عنده على أن الذين فعلوه في حجة النبي كان على الخيل منهم بالحكم فيه، كيف هو فعذرهم بجهلهم، وأمرهم في المستأنف أن يتعلموا مناسكهم. فأنه الطحاري.

٢. قوله: رَوَاهُ. وقال في «التعليق المحجج»: هذا موقوف على ابن عباس أنه حكم الرفع، وأخرج ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وجابر بن زيد نحر ذلك.

٣. قوله: رميت بعد ما أمسيت، أم وقت الرمي فأبام الرمي أربعة: يوم النحر وثلاثة أيام التشريق، أما يوم النحر فأول وقت الرمي ما بعد طلوع الفجر الثاني من يوم النحر، فلا يجوز قبل طلوعه، وأول وقته المستحب ما بعد طلوع الشمس قبل الزوال، وهذا عندنا. وقال الشافعي: إذا انصرف ليلة البحر دخل وقت رمي الجمر، كما قال في «لو خوف».

٣١١٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَفْضْتُ قَبْلَ أَنْ أُحْلِقَ. قَالَ: «الْحَلِقْ»^(١) أَوْ قَصِّرْ وَلَا حَرَجَ». وَجَاءَهُ آخَرُ [فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي] دَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ. قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ»^(٢). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١١٧ - وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا، فَكَانَ النَّاسُ يَأْتُونَهُ فَمَنْ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَيْتُ^(٣) قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ أَوْ أَخَرْتُ شَيْئًا أَوْ قَدَمْتُ شَيْئًا، فَكَانَ يَقُولُ: «لَا حَرَجَ إِلَّا عَلَى رَجُلٍ اقْتَرَضَ عِرْضَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ ظَالِمٌ، قَدْ ذَلَّكَ الَّذِي حَرَجَ وَهَذَا»^(٤). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= بعرفة ومزدلفة، فإذا طلعت الشمس وجب، وقال سفيان الثوري: لا يجوز قبل طلوع الشمس. وأما آخره فأخر النهار، كذا قال أبو حنيفة: إن وقت الرمي يوم النحر يمتد إلى غروب الشمس، وقال أبو يوسف: يمتد إلى وقت الزوال، فإذا زالت الشمس يفوت الوقت. ولأبي حنيفة الاعتبار بسائر الأيام، وهو أن في سائر الأيام ما بعد الزوال إلى غروب الشمس وقت الرمي، فكذا في هذا اليوم، فإن لم يرم حتى غربت الشمس فبرمي قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني أحزاب، ولا شيء عليه في قول أصحابنا. وللشافعي فيه قولان، في قول: إذا غربت الشمس فقد فات الوقت، وعليه القدية، وفي قول: لا يفوت إلا في آخر أيام التشريق، فإن أخر الرمي حتى طلع الفجر من اليوم الثاني رمي، وعليه دم لتأخير في قول أبي حنيفة. وفي قول أبي يوسف ومحمد لا شيء عليه، والكلام فيه يرجع إلى أن الرمي موقت عنده، وعندها ليس بموقت، وهو قول الشافعي. كذا في «بذل المجهود».

١٠. قوله: «أحلق أو قصر ولا حرج» أي لا إثم، ولا قدية. قاله في «المعرفة».

١١. قوله: «ارم ولا حرج» أي لا إثم، ولا قدية على المفرد، وأما الفارن والمتمتع فليس عليهما الإثم إذا لم يكن عن عمد، لكن عليهما الكفارة. كذا في «المعرفة».

١٢. قوله: «سعى» قبل أن أطوف: ومن الواجبات كون السعي بعد طواف معتمداً به، فمن ترك السعي بين النصفين والمروة فعليه دم وحجة دم. ومن سعى قبل أن طاف، فإذا أعاده لا شيء عليه؛ لأن السعي غير موقت، بل الشرط أن يأتي به بعد الطواف، وقد وجد هذا حاصل ما في الد المختار وورد المختار والعلامة المغربية.

بَابُ خُطْبَةِ "يَوْمِ الرُّؤُوسِ وَرَمِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَالتَّوْدِيعِ
وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ
تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾
(نقرة: ٢٠٢)

٣١١٨ - عَنْ سَرَاءَ بِنْتِ تَبَهَانَ قَالَتْ: خُطَبْنَا "النَّبِيِّ ﷺ" يَوْمَ الرُّؤُوسِ، فَقَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ

»، قوله: خطبة الحج: يوم الذرية هو يوم الثامن واليوم التاسع هو يوم عرفة، واليوم العاشر يوم النحر، والحادي عشر يوم الفَرِّ بفتح الفاء وتشديد الراء، لأنهم يفرّون فيه بسى، وهو يوم الرؤوس هو ثاني يوم النحر، سمي بذلك لأكلهم فيه رؤس الهدي، وهو أول أيام التشريق والثاني عشر يوم انصر الأول والثالث عشر النحر الثاني، بمنحة الخالق، وعند القاري، ملقط منها. وقال في «تاج العروس»: وأهل مكة يسمون يوم الفَرِّ يوم الرؤوس لأكلهم فيه رؤوس الأضاحي.

٢٠، قوله: خطبت النبي ﷺ يوم الرؤوس: الخطبة عند أصحابنا في الحج في ثلاثة أيام: الأولى: في اليوم السابع من ذي الحجة، والثانية: بعرفات يوم عرفة، والثالثة: بسى في اليوم الحادي عشر. ووافقتهم الشافعي إلا أنه قال: بدل ثاني النحر ثالثة، لأنه أول انصر، وزاد خطبة رابعة، وهي يوم النحر. وقال: إن للناس حاجة إليها، فنبههم أعمال ذلك اليوم من الرمي والتذبح والخلق والضواف، وتعبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج؛ لأنه لم يذكر فيها شيء من أمور الحج، وإنما ذكر فيها وصايا عامة، ولم يقل أحد أنه علمهم فيها شيئاً من الذي يتعلق بيوم النحر، فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج، وقال ابن القصار: إنها فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره تكثر الجمع التي اجتمع من أقاصي الدنيا، فضل الذي رآه أنه خطب. وقال: وأما ما ذكره الشافعي أن بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب التحلل المذكورة، فليس بمشعر؛ لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم يوم عرفة، انتهى.

والخطبة الحقيقية في حديث ابن عباس ما رواه جابر بن زيد عنه قال: سمعت النبي ﷺ يخطب بعرفات. فهذه الخطبة الحقيقية، لأن فيها تعليم الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة والإفاضة منها ورمي جرة العقبة يوم النحر والتذبح والخلق وضواف الزيارة، وليس في خطبة يوم النحر شيء من ذلك، وإنما هي موالات وأجوبة، وكذلك في حديث =

هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعَظَمُ. قَالَ: «أَلَيْسَ أَوْسَطُ أَيَّامِ الشَّعْرِيقِ؟» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ. وَقَالَ فِي «مَجْمَعِ الرِّوَايَةِ»: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٣١١٩ - وَعَنْ وَبَرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ مَتَى أُرْمِي الْجِمَارَ؟ قَالَ: إِذَا رَمَى إِمَامُكَ قَارْمَةً، فَأَعْدْتُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ، قَالَ: كُنَّا نَتَحَيَّنُ، فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ رَمَيْنَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي رَوَايَةٍ لِيُسَيْبِ بْنِ أَبِي عَبَّاسٍ رضي الله عنه إِذَا انْتَفَخَ الشَّهَارُ مِنْ يَوْمِ النَّفَرِ فَقَدْ حَلَّ الرَّمْيُ وَالصَّدْرُ.

٣١٢٠ - وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجِمَارَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يُسَهِّلَ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ صَوْبًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ، فَيَسْتَهِيلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جِمْرَةَ ذَاتِ الْعُقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، وَلَا يَقِفُ

- افرماس بن زياد وأبي أمامة عند أبي داود، وحديث جابر بن عبد الله عند أحمد: خطبنا رسول الله ﷺ يوم الحرة، فقال: أي يوم أعظم حرمة؟ الحديث، وحديث أبي بكره عند البخاري ومسلم: خطبنا النبي ﷺ يوم النحر قال: إن لزمان قد استمر كهنة يوم خلق الله السموات والأرض، الحديث. وإطلاق الحفظة في كل ذلك ليس على حقيقته «عمدة القاري» ملخصاً. وقال في تلويحه النقي: قلت: ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء أن خطبته ﷺ في يوم النحر لم تكن: لأجل الحج، بل ذكر فيها أحكاماً أخر. ثم إن خطبته ﷺ كانت وقت الضحى، كما ذكر البيهقي من طريق أبي داود، وكذا ذكر ابن حزم وغيره. ومذهب الشافعي عن ما حكاه البيهقي أن الحفظة بعد الظهر.

١٠ قوله: أوسط أيام التشريق: أي أفضلها وخيارها، كما يفهم من «تاج العروس».

١١ قوله: إذا انتفخ الانتفاخ الارتفاع. وفعل النبي ﷺ محمول على الأفضل بدلالة جواز النفر حكم الآية، وقياسها على اليوم الثاني والثالث ضعيف، لأنه لا يجوز ترك الرمي فيها أصلاً. فجاء التقديم أيضاً على الأول. كذا في «البنية».

عندها، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٢١ - وَعَنِ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلًا مِّنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ فَأُذِنَ لَهُ. ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ: أَنََّّهُ كَرِهَ أَنْ يَنَامَ أَحَدٌ أَيَّامَ مَنَى بِمَكَّةَ.

٣١٢٢ - وَعَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَوْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُوا ^(٢) رَمَى يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ فَيَرْمُونَهُ

(١) قوله: فأذن له: واختلف الفقهاء فيمن بات ليلة منى بمكة من غير من رخص له، فقال مالك: عليه دم، وقال الشافعي: إن بات ليلة أطعم عنها مسكيناً، وإن بات ليلتي منى كلها أحبت أن يهريق دماً. وجعل أبو حنيفة وأصحابه لا شيء عليه إن كان يأتي منى ويرمي الجمار، وهو قول الحسن البصري؛ إذ هو سنة عندنا، يرمي بتركه الإساءة؛ على ما يفيد لفظ «الكافي» حيث استدل بأن العباس منحه استأذن النبي ﷺ في أن يبيت بمكة ليلتي منى من أجل سقايته، فأذن له، ثم قال: ولو كان واجباً لما رخص في تركها لأجل السقاية. فدل على أنه سنة، وتبعه صاحب «النهاية»، وعمدة القاري «وفتح القدير» منحصراً. لذلك قال في «رد المحتار»: ثم أتى منى فبييت بها للرمي، أي ليلتي أيام الرمي هو السنة، فلو بات بغيرها كره، ولا يلزمه شيء. «اللباب».

(٢) قوله: ثم يجمعون رمي يومين: قال محمد: من جمع رمي يومين في يوم من علة وغير علة فلا كفارة عليه، إلا أنه يكره له أن يدفع ذلك من غير علة حتى الغد؛ لأنه خلاف السنة. وقال أبو حنيفة: إذا ترك ذلك حتى الغد فعليه دم؛ لأن رمي كل يوم في ذلك اليوم واجب عنده، خلافاً لهما. كذا في «موطأ» محمد و«التعليق الممجّد». وقال في «العرف الخفي»: الرعاة مرخصون في رمي الجمار جمعاً في يوم واحد رمي يومين، ولا جناة عند مالك وأحمد والشافعي ومحمد وأبي يوسف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقال أبو حنيفة: إن التأخير عن الوقت الذي ذكرنا أولاً يوجب الجزاء والجناية، وأما الجمهور فيجوزون جمع رمي يومين في يوم واحد، ثم الجمع جمع تقديم وتأخير، ولم يذهب أحد من الأئمة إلى جمع التقديم إلا ما توهم إليه رواية مالك.

وأما كُتِبَ الموائت ففيها نفي الجمع تقديمها. وأما جواب حديث الباب من جانب أبي حنيفة فأقول: إن الرعاة مرخصون في جمع رمي يومين، ولكنه عند العذر، وأما ما نقل محمد في موطنه عن أبي حنيفة، فمراده أن الرخصة للرعاة ليست بناء على رمي الإبل بهذا الغنر فقط، بل مقدار الرخصة هو ضياع المال، فالعذر هو ضياع المال، ولا دم في هذا =

فِي أَحَدِهِمَا. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٣١٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا فَضْلُ، اذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ فَأْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا، فَقَالَ: «اسْقِينِي» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ، قَالَ: «اسْقِينِي» فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ وَهُمْ يَسْقُونَ وَيَجْعَلُونَ فِيهَا، فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ»، ثُمَّ قَالَ: «أَوَلَا أَنْ تَغْلَبُوا لَكَرَلْتُ حَتَّى أَصْعَ الْخَبْلَ عَلَى هَذِهِ» يَعْنِي عَاتِقَهُ، وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٤٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى ^(١) الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَفَعَهُ رَفْعَةً بِالْمَحْضَبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْمَبِيتِ فَطَافَ بِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَحَنُّنٌ بِعَيْنِي: «الْحَنُّ» نَارِلُونَ

- العذر لا رمي الإبل فقط، فإنه إذا كانوا كثيرا فالعذر يسير، فإنه يمكن لهم أن يرمي بعضهم ويرمي بعضهم، فيقال: إن الحديث يرخص لعذر ضياع الهالك لا لعذر رمي الإبل، فيصدق أن أبا حنيفة لا يجعل الرمي عذرا، ويجعله عذرا غيره من الأنسة، أو يقال: إن التأخير عنده أن يؤخر رمي الحادي عشر مثلاً إلى طلوع الفجر الثاني عشر، ويرمي له بعد طلوع الفجر؛ لأنه وقت جواز على ما روى حسن بن زياد رواية عن أبي حنيفة، والشرعية تعتبر الأيام الملاحقة مع الليالي الماضية إلا في أيام الرمي.

(١) قوله: صلى الظهر الخ: وفي المسحوط: يستحب أن يصلي الظهر يوم التروية بمنى، ويقسم بها إلى صبيحة عرفة، انتهى. ثم إذا نفر إلى مكة نزل استنانياً - ولو ساعة - بالمحصب يقف فيه على راحلته يدعو، فيحصل بذلك أصل النسبة، وأما التكاليف فذكره تكاليف من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ويهجع هجعة، ثم يدخل مكة، فالتبر المختارة وفرد المختارة ملتقط منها.

(٢) قوله: نحن نازلون غدا الخ: ثبت بهذا أنه نزل قصدًا ليرى لطيف صنع الله به، ولينذكر فيه نعمته سبحانه عليه عند مقابلة نزوله به الآن إلى حاله قبل ذلك، أعني حال انحصاره من التكفار في ذات الله تعالى، وهذا أمر يرجع إلى معنى العبادة، ثم هذه النعمة التي شملته ﷺ من النصر والافتقار على إقامة التوحيد، وتقدير قواعد الوضع الإلهي الذي دعا الله تعالى إليه عباده، وليستفحوا به في دنياهم ومآبهم، لا شك في أنها النعمة العظمى على أمته؛ لأنهم مظاهر-

عَدَا يَحْيَىٰ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ». وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ تَحَالَفَت عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَنْ لَا يُنَاكِحُوهُمْ وَلَا يُبَايَعُوهُمْ حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَعْنِي بِذَلِكَ الْمُحَصَّبَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٢٦ - وَعَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّحَصُّبَ سُنَّةً، وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهَرَ يَوْمَ التَّهْرِ بِالْحَضَبَةِ. قَالَ نَافِعٌ: قَدْ حَصَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٢٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٢٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْفَرَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ» أَخْرَجُوهُ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْحَائِضِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- المقصود من ذلك المؤزر، فكأن واحد منهم جدير بتفكيرها، وتشكر التام عليها؛ لأنها عليه أيق، فصار سنة كالرمي في الطواف في حقهم؛ لأن معنى العبادة في ذلك يتحقق في حقهم أيضًا. كذا في «فتح القدير».

(١) قوله: لا ينفرون: يخرج طواف الوداع واجب عندنا خلافاً للشافعي؛ لقوله ﷺ: من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت، فطواف ما وقع في هذا الحديث لا ينفرون أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت، فهذا النهي وقع مؤكداً بالنون الثقيلة، وهو يؤكد موضوع الملقط، هذا حاصل ما في «فتح القدير».

(٢) قوله: حتى يكون آخر عهده بالبيت: وقال في «العناية»: المعنى والآتي في واجبات الحج سواء فيها إذا كانت العلة مشتركة وهما ليست كذلك؛ لأن علة هذا الطواف التوديع، وليس بوجوده في المعنى انتهى. لذلك قال في «الهداية»: طواف الوداع واجب عندنا إلا على أهل مكة.

(٣) قوله: إلا أنه خفف عن الحائض: ذلك أيضًا دليل الوجوب، وإلا لم يكن تخصيص الرخصة بالحائض فائدة. كذا في «العناية». وقال في «رد المحتار»: أفاد وجوبه على كل حاج آفاقي مفرد أو متبوع أو قارن بشرط كونه مشتركاً مكلفاً غير معذوره، فلا يجب على المعني ولا على المعتذر مطلقاً وفاتت الحج والحصر والمجتنون والصبي والحائض والنفساء، كما في «اللباب» وغيره.

٣١٢٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ النَّفْرِ فَقَالَتْ: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَفْرَى حَلَقَى أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَانْفِرِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٣٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْمُلْ^(١) فِي السَّبْعِ الَّذِي أَقَاضَ فِيهِ. رَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣١٣١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ^(٢) وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَالْقِيَابُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ نَحْوَهُ.

(١) قوله: لم يرمل: ونقول: إن واقعة إظهار الجلالة كانت واقعة عمرة القضاء، وقد رمل النبي ﷺ في حجة الوداع بعد فتح مكة، فعلم أن الرمل سنة، والرمل سنة في كل طواف بعده سعي، وللقارن عندنا طوافان والرمل مرتين. وصفة القران: أن يحل بالعمره والحج معا من الميقات، فإذا دخل مكة ابتداء فطاف بالبيت سبعة أشواط، يرمل في الثلاث الأول منها، ويسعى بعدها بين الصفا والمروة، وهذه أفعال العمرة، ثم يبدأ بأفعال الحج فيطوف للقدوم، ويسعى بعده إن شاء، وإن شاء يسعى بعد طواف الإفاضة، والأول أفضل للقارن أو يسن، أفاد أنه يضطبع ويرمل في طواف القدوم إن تقدم السعي، كما صرح به في الباب.

قال شارحه القاري: وهذا ما عليه الجمهور من أن كل طواف بعده سعي، فانرمل فيه سنة، وقد نص عليه الكرمانى حيث قال في «باب القران»: يطوف طواف القدوم، ويرمل فيه أيضًا؛ لأنه طواف بعده سعي، وكذا في «نحرانة الأكل». وإنما يرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا كان أو قارنًا. وأما ما نقله الزيلعي عن «العناية» للسروحي من أنه إذا كان قارنًا لم يرمل في طواف القدوم، إن كان رمل في طواف العمرة فخلاص ما عليه الأكثر، «الدر المختار» و«رد المحتار» و«فتح القدير» ملتقط منها. وقال في «بذل المجهود»: أما انبي ﷺ فلم يرمل في طواف الإفاضة. قال القاري: لتقدم السعي عليه. قلت: والذي عندي أنه ﷺ لم يرمل فيه؛ لأنه كان راكبًا، والرمل لا يتحقق إلا في المشي.

(٢) قوله: إذا رميتم وحلقتم: وأفاد أنه لا يحل له بالرمي قبل الحلق شيء، وهو المذهب عندنا، كما في شرح «اللياب» للقاري عن الفارسي، وفي شرحه على «النهاية»: والرمي غير محلل من الإحرام عندنا في المشهور، ومحلل عند مالك والشافعي، كما في «رد المحتار».

بَابُ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾
(الفرة: ١٩٦)

٣١٣٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ: «لَا [يَلْبَسُ] الْقُمُصَ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الثَّرَائِسَ وَلَا الْخِطَافَ، إِلَّا أَحَدٌ» لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ،

(١) قوله: لا تلبسوا القمص الخ: أي الحرام من لبس المخيط هو اللبس المعتاد حتى لو أترد بالقميص والسراويل أو وضع القباء على كتفه وأدخل منكبيه ولا يدخل يديه لا بأس به. كذا في «فتاوى قاضي خان». قاله في «العالمگیری». وقال في «البحر الرائق»: فيدخل في لبس القميص لبس الزردة والبرنس وخرج باللبس الارتداء بالقميص ونحوه؛ لأنه لبس بلبس، انتهى. وأما حديث القر فلعل ابن عمر رضي الله عنه كره ذلك للثبته بالمخيط، وأطلق اللبس على الطرح مجازاً، ويمكن أنه ألقى عليه على وجه غطى رأسه ووجهه، فأنكر عليه، فعل هذا معنى كلامه أتلقى هذا الإلقاء، والحال أنه ﷺ نبى المحرم عن ستر الرأس وتغطيته. كذا في «المعرفة». وقال في «بذل المجهود»: وهذا الذي قاله ابن عمر رضي الله عنه نافع في البرنس كان على سبيل التورع، وإلا فالقاء البرنس على الرجل لدفع البرد ليس بلبس وليس بمنهي عنه، فإنها المنهي عنه لبس المخيط لا إلقاء عليه، ولأجل ذلك لم يدفعه عن نفسه، انتهى. ولذلك قال في «رد المحتار»: من المكروهات إلقاء القباء والعباء ونحوهما على منكبيه من غير إدخال يديه في كُميه. كذا في «اللباب».

(٢) قوله: إلا أحد لا يجد نعلين فلبس الكفين وليقطعهما أسفل من الكعبين الخ: وذكر مسلم بعد هذا من رواية ابن عباس وجابر: من لم يجد نعلين فلبس خفين. ولم يذكر قطعهما، واختلاف العلماء في هذين الحديثين، فقال أحمد: يجوز لبس الخفين بحالهما، ولا يجب قطعهما لحديث ابن عباس وجابر، وكان أصحابه يزعمون نسخ حديث ابن عمر المصرح بقطعهما، وزعموا أن قطعهما إضاعة مال. وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجامع العلماء: لا يجوز لبسها إلا بعد قطعهما أسفل من الكعبين؛ لحديث ابن عمر، قالوا: وحديث ابن عباس وجابر مطلقان، فيجب حملهما على المقطوعين لحديث ابن عمر؛ فإن المطلق يحمل على المقيد، والزيادة من الثقة مقبولة، وقولهم: «إنه إضاعة مال» -

فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ وَلْيَقُطِّعْهُمَا^(١) أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ^(٢) وَلَا تَلْبَسُوا^(٣) مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الرَّعْفَرَانُ أَوْ وَرْسٌ^(٤). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ: «وَلَا تَنْتَقِبِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ وَلَا تَلْبَسِ الْفَقَّازِينِ^(٥)».

- ليس بصحيح؛ لأن الإضاعة إنما تكون فيما نهى عنه، وأما ما ورد الشرع به فليس بإضاعة، بل حق يجب الإذعان له. ثم اختلف العلماء في لباس الخفين لعدم التحلين، هل عليه فدية أم لا؟ فقال مالك والشافعي ومن وافقهما: لا شيء عليه؛ لأنه لو وجبت فدية لبيها تختل. وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه الفدية، كما احتاج إلى حلق الرأس بجلقه ويفدي. فانه النووي. وقد صرح الطحاوي به في «الآثار» بإباحة ذلك مع وجوب الكفارة، فقال بعد ما روى هنا الحديث ونحوه: ذهب إلى هذه الآثار قوم فقالوا: من لم يجدهما لبسها، ولا شيء عليه. وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: أما ما ذكرتموه من لبس المحرم الخفين والسرامل على حال الضرورة فتحن نقول ذلك ونبيح له لبسه للضرورة التي هي به، ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة، وليس فيما رأيتوه نفي لوجوب الكفارة، ولا فيه ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك؛ لأننا لم نقل: لا يلبس الخفين إذا لم يجد التحلين ولا السرامل إذا لم يجد الإزار، ولو قلنا ذلك كنا مخالفين لهذا الحديث، ولكن قد أباحنا له اللباس كما أباح النبي ﷺ، ثم أوجبنا عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القائمة الموجبة لذلك، ثم قال: هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله.

(١) قوله: وليقطعهما: أما لو لبسهما قبل القطع يوما فعليه دم، وفي أقل صدقة، الباب. قاله في «رد المحتار».

(٢) قوله: من الكعبين عند مفصل الشراك: وهو المفصل الذي في وسط القدم، كذا روى هشام عن محمد بخلافه في الموضوع فإنه العظم الثاني، أي المرتفع، ولم يعين في الحديث أحدهما، لكن لما كان الكعب يطلق عليهما حل على الأول احتياطاً؛ لأن الأحرط فيها كان أكثر كسفاً، بحر. كذا في «رد المحتار».

(٣) قوله: ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران ولا ورس: أما الزيت فقال في «الهداية»: فإن ادهن بزيت فعليه دم عند أبي حنيفة، وقال: عليه الصدقة. وقال الشافعي به: إذا استعمله في الشعر فعليه دم لإزالة الشعث، وإن استعمله في غيره فلا شيء عليه؛ لانتدائه. ذكر البيهقي في تأييده: أنه لعله كان يدهن بالزيت، وهو محرم الخ. قال صاحب «الجموهو النقي» في رده: إنه في سنده فرقد السبخي، فسكت عنه، وضعفه النسائي والدارقطني، وقال أبوب: ليس بشيء. كذا في «الضعفاء» لابن الجوزي. ومع ذلك قد اختلف فيه علي سعيد بن جبيرة، كما بيّنه البيهقي بعد، ثم على تقدير صحة الحديث هو مطلق ليس فيه استثناء الرأس واللحية.

(٤) قوله: ولا تلبس الفقازين: أما لبس الفقازين، فلا يكره عندنا، وهو قول علي وعائشة. وقال الشافعي: لا يجوز، =

وَفِي رِوَايَةٍ لِلشَّافِعِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بَنَاتِهِ بِلُبْسِ
الْقَفَّازِينَ فِي الْإِحْرَامِ. قُلْتُ: وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما.

٣١٣٣ - وَعَنْ تَافِعٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ
أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى عَلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ثَوْبًا مَصْبُوعًا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ عُمَرُ:
مَا هَذَا الثَّوْبُ الْمَصْبُوعُ؟ يَا طَلْحَةُ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّمَا هُوَ مَدْرُ، فَقَالَ

= واحتج بحديث ابن عمر رضي الله عنهما هذا، ولأن العادة في بدنها السر، فيجب مخالفتها بالكشف كوجهها، ولنا ما روي أن
سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه كان يلبس بناته - وهن محرمات - القفازين، ولأن لبس القفازين ليس إلا تغطية يديها
بالمخيط، وإنها غير مصنوعة من ذلك، فإن ما أن نغطيها عن قميصها وإن كان غبطاً، فكذلك بمخيط آخر، بخلاف
وجهها. وقوله: «لا تلبس القفازين» نهي ندب حملناه عليه جمعا على الدلائل بقدر الإمكان، «بدائع». وأما الرجل
المحرم فلا يلبس القفازين؛ لما نقل عز الدين بن جماعة من أنه يحرم عليه لبس القفازين في يديه عند الأئمة الأربعة؛
لأنها في حكم المخيط. كذا في «بذل المجاهد».

١: قوله: «للشافعي» قال المحلي: رواه الشافعي في «الأم» كذا في «المسوى».

٢: قوله: ما هذا الثوب المصبوع يا طلحة: قال في «البدائع»: ولا يلبس المعصفر، وهو المصبوع بالعصفر عندنا.
وقال الشافعي: يجوز. لنا ما روي أن عمر رضي الله عنه أنكر على طلحة لبس المعصفر في الإحرام، فقال طلحة رضي الله عنه: إنما هو
معشوق بمغرة. فقال عمر رضي الله عنه: إنكم أئمة يقتدى بكم، فدل إنكار عمر واعتذار طلحة على أن المحرم ممنوع من ذلك،
ولأن المعصفر طيب؛ لأن له رائحة طيبة، فكان كالورس والزعفران. وحديث الورس دليل في المعصفر بالأولوية؛
لأنه فوق الورس في طيب الرائحة، وهو مذهب عائشة، ولكن في حديث أبي داود قوله رضي الله عنه: «ولنلبس بعد ذلك ما
شاهدت من ألوان الثياب من معصفر».

فالجواب أولاً: أن عمر رضي الله عنه رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوعاً وهو مُحْرِمٌ، فقال: ما هذا الثوب يا طلحة؟
إلخ، فإن صحَّ كونه يحضر من الصحابة أئاد منع المتنازع فيه وغيره. والجواب المحقق إن شاء الله سبحانه: أن
تقول: ولنلبس بعد ذلك إلخ مدرج، كان المرفوع صريحاً هو قوله: «سمعت ينهاي عن كذا»، وقوله: «ولنلبس بعد
ذلك» ليس من متعلقاته، ولا يصح جعله عطفاً على ينهي؛ لكمال الانفصال بين الخبر والإنشاء، فكان الظاهر أنه
مستأنف من كلام ابن عمر رضي الله عنهما فتنخلو تلك الدلالة عن الممازض الصريح، أعني منطوق لمورس ومفهومة
الموافق، فيجب العمل به، ويؤيد ذلك ما رواه عبدة ومحمد بن مسلمة عن محمد بن إسحاق بأنها لم يذكرها هذا الكلام، =

عُمَرُ: إِنَّكُمْ أَيُّهَا الرَّهْطُ أَيْمَةٌ يَقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاهِلًا رَأَى هَذَا الثَّوبَ لَقَالَ: إِنَّ ظَلَمَةَ بَنَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَأَنَّ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُصَبَّغَةَ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَا تَلْبَسُوا أَيُّهَا الرَّهْطُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ الْمُصَبَّغَةِ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٣١٣٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا تَلْبَسُوا ثَوْبًا مَسْتَهَ وَرُسٌ وَزَعْفَرَانٌ، يَغْنِي فِي الْإِحْرَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَقَالَ الْعَمِّيُّ: رَجَالُهُ يُقَاتُونَ.
٣١٣٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ يَتَصَيَّبُ بِأُطْيَبٍ مَا يَجِدُ، ثُمَّ أَرَى وَبَيْضَ الدَّهْنِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٣٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه نَحَرُ أَنْ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ ^(١) مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= فدل اقتصارهما على قوله: «من الثياب» وعدم ذكرهما ما بعده من الكلام على كونه مدرجاً، «فتح القدير» وابن المنجد، «والمعجود» و«الهدية» ملقط منها.

(١) قوله: إذا أراد أن يحرم يتطيب إلخ: أي يستحب للمريد الإحرام طيب بدنه إن كان عنده، لا ثوبه بما تبقى عنه هو الأصح. وعن محمد رضي الله عنه: أنه يكره إذا تطيب بما تبقى عنه بعد الإحرام، وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله؛ لأنه متفجع بالطيب بعد الإحرام، ووجه المشهور حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، والممنوع عنه التطيب بعد الإحرام، والباقي كالتابع له لاتصاله به، بخلاف الثوب؛ لأنه مبين عنه، وللآخرين ما أخرج البخاري ومسلم عن يعلى بن أمية قال: أتى النبي ﷺ رجل متضمخ بطيب، وعليه جبة، فقال: يا رسول الله! كيف ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة بعد ما تضمخ بطيب، فقال له ﷺ: أما الطيب الذي بك فاضنه ثلاث مرات، وأما الجبة فانزعها، ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك. وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالجمرة كما ثبت في هذا الحديث، وهي في سنة ثمان بلا خلاف، وقد ثبت عن عائشة أنها طيبت رسول الله ﷺ بيديها عند إحرامه، وكان ذلك في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف؛ وإنما يؤخذ من الأخير فالأخير من الأمر، فعلم أن حديث يعلى منسوخ بحديث عائشة رضي الله عنها «فتح القدير» و«المعجود» و«الهدية» ملقط منها.

(٢) قوله: تزوج ميمونة وهو محرم: اختلف العلماء في نكاح المحرم هل يجوز أو لا يجوز؟ فقال سعيد بن المسيب وسالم والقاسم وسليمان بن يسار والنيث والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق: لا يجوز للمحرم أن ينكح ولا ينكح غيره، فإن فعل ذلك فالنكاح باطل، هو قول عمر وعلي رضي الله عنه، واعتمدوا على حديثي يزيد بن الأصم وأبان =

= بن عثمان بن عفان، وقال إبراهيم النخعي والثوري وعطاء بن أبي رباح والحكم بن عتيبة وهاد بن أبي سليمان وعكرمة ومسروق وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد قالوا: لا بأس بالمحرم أن ينكح، ولكنه لا يدخل بها حتى يحل، وهو قول ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما استدلوا بحديث ابن عباس.

ونحقيق هذه المسألة موقوف على نكاح ميمونة رضي الله عنها نكحها رسول الله ﷺ وهو حلال، أو نكحها وهو محرم، فرجح الفريقان ما يوافقهما. وأما وجوه ترجيح حديث ابن عباس على حديثي يزيد بن الأصم وأبان بن عثمان بن عفان فكثيرة، منها: أن ما عن يزيد بن الأصم: أنه تزوجها وهو حلال، لم يقر قوة حديث ابن عباس؛ فإنه مما اتفق عليه الستة، وحديث يزيد لم يخرج به البخاري ولا النسائي، وأيضاً لا يقاوم بابن عباس حفظاً وإتقاناً، وحديث ابن عباس أقوى منها سنداً، فإن رجحنا باعتباره كان الترجيح معنا، وبعضه ما قال الطحاوي روى أبو عوانة عن منيرة عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت: تزوج رسول الله ﷺ بعض نسائه وهو عرم، قال: ونقله هذا الحديث كلهم ثقات محتج بروايتهم.

وهذا الحديث أخرجه أيضاً الزائر، قال السهيلي: إنها أودت نكاح ميمونة، ولكنها لم تسمها، وبقوة ضبط الثرواة وفقههم، فإن الثرواة عن عثمان وغيره ليسوا كمن روى عن ابن عباس ذلك فقهاً وضبطاً كسعيد بن جبير وطاوس وعطاء ومجاهد وعكرمة وجابر بن زيد، وإن تركناها تتساقط للتعارض، وصرنا إلى القياس فهو معنا؛ لأنه عقد كاشر العقود التي يتلفظ بها من شراء الأمة للتسري وغيره، ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الإحرام، ولو حرم لكان غاية أن ينزل منزلة نفس الوطء وأثره في إفساد الحج لا في بطلان انعقد نفسه، وأيضاً لو لم يصح لبطل عقد المتكوجة سابقاً لطرق الإحرام؛ لأن المتنافي للعقد يستوي في الابتداء والبقاء كالطوارئ على العقد، وإن رجحنا من حيث المتن كان معنا؛ لأن رواية ابن عباس رضي الله عنه نافية ورواية يزيد مثبتة لما عُرِف أن المتيب هو الذي ثبت أمراً عارضاً على الحالة الأصلية، وأحل الطوارئ على الإحرام كذلك.

والتنافي هو المتيقن؛ لأنه ينفي طرق طوارئ، ولا شك أن الإحرام أصل بالنسبة إلى الحل الطارئ عليه، ثم إن له كيفيات خاصة من التجرد ورفع الصوت بالتلبية، فكان نفيًا من جنس ما يعرف بدليله، فيعارض الإثبات فيرجح بخارج، وهو زيادة قوة السند وفقه الراوي، على ما تقدم هذا بالنسبة إلى الحل اللاحق، وأما على إرادة الحل السابق على الإحرام، كما في بعض الروايات أنه ﷺ بعث أبا رافع موله ورجلا من الأنصار، فزوجاه ميمونة بنت الحارث، ورسول الله ﷺ بالمدينة قبل أن يحرم. كذا في «معركة الصحابة» للمتفري، فابن عباس مثبت وي زيد نافي، فيرجح حديث ابن عباس بذات المتن؛ لترجح المتيب على النافي؛ ولو عارضه بأن كان نفي يزيد مما يعرف بدليله؛ لأن حالة الحل تعرف أيضاً بالدليل، وهي هيئة الحل.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْمُبَحَّارِيِّ عَنْهُ: قَالَ: تَزْوُجَ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَاتَتْ بِسَرِيفٍ. وَقُلْنَا: بِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَظَهَرَ أَمْرُ تَزْوِجِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، جَمْعًا بَيْنَ الدَّلَائِلِ.

٣١٣٧ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٣٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ بُحَيْنَةَ ؓ قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ، يَلْبَحِي جَمَلٍ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

■ فالترجيح بما قلنا من قوة السند وفقه الراوي لا بذات المتن، ثم عارض الأحناف الشافعية بأننا نقول بعكس ما قلتم، أي ينكح وهو محرم، وظاهر أمر تزوجه وهو حلال، «فتح القدير» وبذلك المجهود «ملتقط منها». ولذا قال في «الهداية»: ويجوز للمحرم والمحرم أن يتزوجا في حالة الإحرام، وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز له قوله ﷺ: لا ينكح المحرم ولا ينكح، ولنا ما روي أنه ﷺ تزوج بميمونة وهو محرم، وما رواه محمود على لوطي، انتهى. وقال في «فتح القدير»: يحمل قوله ﷺ: لا ينكح المحرم، إما على التحريم والنكاح الوطئ، والمراد بالجملة الثانية أي «ولا ينكح» بضم الياء وكسر المكاف المتمكين من الوطئ والتذكير باعتبار الشخص أي لا تمكن المحرم من الوطئ زوجها، أو عن هي الكراهة جمعاً بين الدلائل؛ وذلك لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود الأنكحة؛ لأن ذلك يوجب شغل قلبه عن الإحسان في العبادة؛ لها فيه من خطية ومراودات ودعوة واجتماعات، وينضمّن نبيه النفس لطلب الجماع، وهذا يحمل قوله ﷺ: ولا يخطب.

١) قوله: وهو محرم: أما ما أولوا في حديث ابن عباس بأن معنى قوله: وهو محرم داخل في الحرم، فيطلعه لفظ هذا الحديث: أنه باء تزوجها وهو محرم، وبني بها وهو حلال، فالقابل الذي وقع بين قوله: وتزوجها وهو محرم، وبني بها وهو حلال، يدفع هذا التأويل، كما في «بذل المجهود».

٢) قوله: كان يغسل رأسه بحيث لا يتلف شعرا بلا خلاف، أما لو غسل رأسه بالخطمي فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله، وبه قال مالك، وقالوا: صدقة. كذا في «قاضيخان».

٣) قوله: احتجم الخ: وفي «العمالمكية»: ولا بأس للمحرم أن يحتجم، انتهى. أي بلا إزالة شعر، «الباب» وإلا فعليه دم. قوله في «رد المحتار»:

٤) قوله: في وسط رأسه: وهذا الاحتجام لا يتصور بدون إزالة الشعر، فيحمل على حال الضرورة، حجته أن بعض -

٣١٤٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ عَلَى ^(١) ظَهْرِ الْقَدَمِ مِنْ وَجْعٍ كَانَ بِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣١٤١ - وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ضَمَدَهَا ^(٢) بِالصَّيْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٤٢ - وَعَنْ أُمِّ الْحَضَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ أُسَامَةَ وَبِلَالًا أَحَدَهُمَا آخِذٌ بِخِطَامِ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ ^(٣) يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٤٣ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَهُوَ يُوقِدُ نَحْتِ قِدْرٍ، وَالْقَمْلُ يَتَهَاوَتْ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَيُّذِيكَ»

= الرواية يقول: إن النبي ﷺ احتجم لضرر كان به. كذا في «المروقة» مع زيادة. ولا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز له حلق شيء من شعر رأسه حتى يرمي جمرَةَ الْعَقَبَةِ يوم النحر إلا من ضرورة، وأنه إن حلقه من ضرورة فعليه الفدية التي قضى بها رسول الله ﷺ على كعب بن عُجْرَةَ. قاله في «عمدة القاري».

(١) قوله: على ظهر القدم الخ: وفي الباب أخبار كثيرة يحصل بها عدم كراهة الحجامة للمحرم مطلقاً، وبه قال عطاء ومسروق وإبراهيم وطائوس والشعبي والثوري وأبو حنيفة، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وأخذوا بظاهر الأحاديث، وقالوا: ما لم يقطع الشعر، وقال قوم: لا يجتجم المحرم إلا من ضرورة، وعن ابن عمر ومالك كراهة الحجامة حال الإحرام، وإن لم يتضمّن قطع شعر، وعن الحسن البصري فيها الفدية، وهذا الحديث يرد إطلاق ابن عمر ومالك كراهتهم، وكذا إطلاق الحسن البصري أن فيها الفدية، «عمدة القاري» و«المروقة» ملقط منها.

(٢) قوله: ضمدها بالصير: أعلم أنه إن اكتحل المحرم بكحل فيه طيب فعليه صدقة إلا أن يكون كثيراً فعليه دم، ولو اكتحل بكحل ليس فيه طيب فلا بأس به، ولا شيء عليه. قاله في «المروقة»، وقال في «رد المحتار»: والمراد بالصدقة عند إطلاقهم نصف صاع.

(٣) قوله: يستره من الحر: ولذلك قال في «العائذية»: ولا بأس بأن يستظل بالبيت والمحصل. كذا في «الكافي»، ولا بأس بأن يستظل بالفسطاط. كذا في «فتاوى قاضيه خان».

(٤) قوله: أتؤذيك الخ: ولذا قال في «الهداية»: وإن تطيب أو لبس خيطاً أو حلق من عذر، فهو مخير إن شاء ذبح شاة، وإن شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة أصغوع من الطعام، وإن شاء صام ثلاثة أيام: لقوله تعالى: «فَقِذْبَةٌ مِنْ صِيَامٍ»

هَؤُلَاءِ هَذِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاخْلُقْ رَأْسَكَ وَأَطْعِمْ» فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ - وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْع - أَوْ صُمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أُنْسُكَ نَسِيكَةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٤٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ الرُّكْبَانُ يَسْرُونَ بَيْنَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَحْرَمَاتٍ، فَإِذَا خَافُوا بَيْنَا سَدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلَا بَيْنَ مَا جَهِ مَعْنَاهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «وَلَا تَتَّقِبِ الْمَرْأَةُ الْمَحْرَمَةَ».

= أَوْ صَدَقَ أَوْ نَسِيكَ (البقرة: ١٩١)، وكلمة «أَوْ» للتخيير، وقد فسّر ها رسول الله ﷺ بما ذكرنا، والآية نزلت في المعذور.

١٠- قوله: وَأَصْعُ فَرْقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ: وأما مذهب الحنفية، فإن عندهم يجب ثلاثة أصع لسته مساكين مختصاً بالقمح، وأما التمر فتجب عندهم ستة أصع لسته مساكين، لكل مسكين منهم صاع، والدليل عليه أنه في رواية أحمد عن يزي عن شعبة: نصف صاع طعام، وأصرح منه ما رواه بشر بن عمر عن شعبة نصف صاع حنطة، فهذا يدل على صحة الفرق بين القمح وغيره. قاله في عمدة القاري. وقال في «المرقاة»: ولأنه مطلق فيحمل على الفرد الأكمل، وهو البر.

١١- قوله: سَدَلَتْ إِحْدَانَا: قال في «اللباب» وشرحه: وتغطي رأسها أي لا وجه إلا إن غطت وجهها بشيء متجاف جاز، وفي «الفتح»: قالوا: والمستحب أن تسدل على وجهها شيئاً وتحافه. قلت: قول الشوكاني: فلو كان التحافي شرطاً لبيها بَيِّنَاتٌ وقع منه من غير روية وتنبه، فإنه بَيِّنَاتٌ النهي المرأة عن الانتقاب، وقال: ولا تنتقب المرأة المحرمة. فلما تعارضت الروايتان جمعنا بينهما بأنها لا تنتقب متصلاً بوجهها، وتسدل متجافاً عنها، فتكون كالرجل المستنظر بالبيت وبالشمسية، وأما قوله أي الشوكاني: لأن الثوب المأكور لا يكاد يُسَلَّم من أصدية ابشراً، كلام سخيف، فإنه ليس بمحاذ، ولا مشكل خصوصاً في قليل من الزمان عند مرور الرجال، وروى البيهقي والدارقطني من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ إِحْرَامَ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ، وَإِحْرَامَ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا، فَلَوْ جَازَ هَذَا أَنْ تَغْطِيَ وَجْهَهَا لَنَلَمَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ عَنْ: لَا انتقاب أو هذا الحديث، فجمعنا بينهما وعملنا بها. قاله في «بذل المجهود».

بَابُ الْمُحْرِمِ يَجْتَنِبُ الصَّيْدَ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ^(١) عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا^(٢)﴾
 وَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مَقْتَلٌ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ^(٣)﴾
 (الطه: ٩٦)

٣١٤٥ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَخَلَّفَ أَبُو قَتَادَةَ مَعَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ وَهُمْ مُحْرَمُونَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ،^(١) قَرَأُوا حِمَارًا وَحَشِييًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُ

(١) قوله: وحرم عليكم صيد البر ما دمت حرمًا، وينبغي أن يعلم أن حرمة صيد البر عام في قول عمر رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنه، وخصوص عند غيرهما، فعند أبي حنيفة جاز للمحرم ما صاده الحلال وإن صاده لأجله ما لم يذُلَّ أو لم يُبَيَّرَ، وكذلك ما ذبحه قبل إحرامه، وهو قول أبي هريرة وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير رضي الله عنه، وعند مالك والشافعي وأحمد رضي الله عنه لا يباح له ما صيد لأجله، كذا في التفسيرات الأحمدية، وبأي تمامة في هذا الباب.

(٢) قوله: وهو غير محرم: وفي هذا المجهود: ولم يحرم هو؛ لأنه إما لم يجاوز الميقات، وإما لم يقصد العمرة، وهذا يرتفع الإشكال الذي ذكره أبو بكر الأثرم، قال: كنت أسمع أصحابنا يتعجبون من هذا الحديث، فيقولون: كيف جاز لأبي قتادة أن يجاوز الميقات، وهو غير محرم، ولا يدرون ما وجهه؟ قال: حتى وجدته في رواية من حديث أبي سعيد فيها: وكان النبي ﷺ يبعثه في وجه الحديث قال: فإذا أبو قتادة، إنما جاز له ذلك؛ لأنه لم يخرج يريد مكة، وهذه الرواية تتضمن أن أبا قتادة لم يخرج مع النبي ﷺ من المدينة، وليس كذلك، ثم وجدت في صحيح ابن حبان والبرار قال: بعث رسول الله ﷺ أبا قتادة على الصدقة، وخرج رسول الله ﷺ وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا بفسفان، فهذا سبب آخر، ويحتمل جميعها، والذي يظهر أن أبا قتادة إنما أخر الإحرام؛ لأنه لم يتحقق أنه يدخل مكة فساغ له التأخير، وقبل: كانت هذه القصة قبل أن يوقت النبي ﷺ المواقيت.

تَرَكَوهُ حَتَّى رَأَاهُ أَبُو قَتَادَةَ، فَرَكِبَ فَرَسًا لَهُ [يُقَالُ لَهُ الْجَرَادَةُ]، فَسَأَلَهُمْ أَنْ يُنَاقِلُوهُ سَوْطَهُ، فَأَبَوْا فَنَاقِلُوهُ، فَحَمَلَ فَعَقَرَهُ، ثُمَّ أَكَلَ فَأَكَلُوا فَتَدِيمُوا، فَلَمَّا أَدْرَكُوهُ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟» قَالُوا: مَعَنَا رِجْلُهُ، فَأَخَذَهَا^(١) النَّبِيُّ ﷺ فَأَكَلَهَا^(٢). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمِنْكُمْ» أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ^(٣) وَالنَّسَائِيِّ^(٤): «هَلْ أَشْرْتُمْ؟» هَلْ أَعْتَمْتُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَكُلُوا»^(٥).

(١) قوله: فأخذها: أما حديث صعب بن حشمة فرده رحمته حمار وحش؛ لأنه كان حيا، كما أشار إليه البخاري بعقد الباب إذا أهدي للمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل، ويحتمل أنه رحمته علم أنه أعان في قتله محرم آخر من الإشارة والدلالة، وروى يحيى بن سعيد عن جعفر عن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه عن الصعب: أهدي للنبي ﷺ حمرا وحشيا، وهو بالجحفة، فأكل منه وأكل القرم، قال البيهقي: وهذا إسناد صحيح، فإن كان فكأنه رذ الحيا وقبل اللحم. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: فأكلها: وقال الطحاوي: قد علمنا أن أبا قتادة لم يصد في وقت ما صاده إرادة منه أن يكون له خاصة، وإنما أراد أن يكون له، ولأصحابه الذين كانوا معه.

(٣) قوله: أمتكم أحد أمره إلخ: وقال في «فتح القدير»: وليس فيه هل دلتهم، بل قال حقه: أمتكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟ قالوا: لا، قال: نكلوا ما بقي من لحمها. وجه الاستدلال به على الدلالة أنه علّق الخلل على عدم الإشارة، وهي تحصيل الدلالة بغير اللسان، فأحرى أن لا يحمل إذا دلّه باللفظ، فقال: هناك صيد ونحوه.

(٤) قوله: في روايه إلخ: كذا في «البنية» و«فتح القدير».

(٥) قوله: هل أشرت هل أعتمت إلخ: فذلك ذلك أنه إنما يحرم عليهم إذا فعلوا شيئا من هذا، ولا يحرم عليهم بما سوى ذلك، في ذلك دليل أن معنى قول رسول الله ﷺ في حديث عمرو بن مولى المطلب: أو يصاد لكم أنه على ما جئتمهم بأمرهم. قاله الطحاوي. وقال في «العرف الشدي»: أو يعمل على الكراهة، ويقال: إن النهي لسد الذرائع، مسألة سد الذرائع من أهم مسائل أصول الفقه، وسد الذرائع أن لا يكون الشيء منهيا عنه في الشريعة إلا أن المكلف ينهي عنه؛ كيلا يكون مؤذيا إلى ما هو منهى عنه.

(٦) قوله: فكلوا: اعلم أن صيد الحرم ودلالته عليه وإشارته إليه وإعانة فيه حرام، وإذا فعل شيئا من ذلك لزمه الجزاء، وأما أكل لحمه ففيه تفصيل، إن اصطاد بنفسه أو اصطاد محرم غيره فهو حرام بالاتفاق، وإن اصطاده غير محرم =

٣١٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ قَالَ: كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهُ وَنَحْنُ حُرْمٌ، فَأَهْدِي لَهُ طَيْرٌ وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَافَقَ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: أَكَلْتَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٤٧ - وَعَنِ ابْنِ عُصَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمْسُ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: الْقَارَةُ وَالْغَرَابُ وَالْجِدَاةُ وَالْعُقْرُبُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- نفسه أو للمحرم بإذنه فذهب بعض الصحابة والتابعين إلى أنه يحرم على المحرم أكل لحم الصيد مطلقاً، بدليل حديث صعب ابن جثامة، وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن المحرم إن اصطاد بنفسه أو اصطاده، تغير لأجله بإذنه أو بغير إذنه فهو حرام، وإن اصطاد غير محرم لنفسه وأهدى منه شيئاً للمحرم فهو حلال. ومذهب الإمام أبي حنيفة وأصحابه حل أكل لحم الصيد ما لم يصد، ولم يأمر به ولم يُدَلَّ، ولم يعن عليه هو أو محرم آخر وإن صيد له، ويظهر هذا المعنى من هذا الحديث؛ لأنه ﷺ سَأَلَهُمْ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَ؟» أن يحمل عليه الحديث، ولم يسان: هل اصطاد نفسه أو نكح؟ كذا في «اللمعات».

(١) قوله: فأكلناه مع رسول الله ﷺ. وقال في رواية وسعيد بن جبير وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد في رواية الصيد الذي اصطاده الحلال لا يحرم على المحرم، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث كذا في عمدة القاري.

(٢) قوله: لا جناح على من قتلهن: وتفصيل مذهب الحنفية ما في «البدائع» وملاحظة: صيد البر نوعان: مأكول وغير مأكول. وأما المأكول فلا يحل للمحرم اصطاده، نحو: النطي والأرنب وحمار الوحش وبقرة الوحش والطيور التي يؤكل لحمها، بريئة كانت أو بحرية؛ لأن الطيور كلها بريئة؛ لأن توأدها في البر، وإنها يدخل بعضها في «البحر» لطلب الرزق، وأما غير المأكول فتوعان: نوع يكون مؤذياً طبعاً مبتدئاً بالأذى غالباً، ونوع لا يبتدئ بالأذى غالباً. أما الذي يبتدئ بالأذى غالباً فلمحرم أن يقتله، ولا شيء عليه، وذلك نحو: الذئب والأسد والفهد والنمر وغير ذلك؛ لأن دفع الأذى من غير سبب موجب للأذى واجب، فضلاً عن الإباحة، ولهذا أباح رسول الله ﷺ قتل الخمس الفواسق للمحرم في الحل والحرم.

وهذا المعنى موجود في الأسد والذئب والفهد والنمر، فكان ورود النص في تلك الأشياء وروداً في هذه دلالة. ولا يوجد ذلك في الضبع والثعلب، بل من عادتهما الحرب من بني آدم، ولا يؤذيان أحداً حتى يبتدئهما بالأذى، وعلى هذا الضب واليربوع والسَّمُور والدُّلْفُ والقرود والخنزير؛ لأنها صيدة لوجود معنى الصيد، وهو الاتئان، والنوحش، ولا يبتدئ بالأذى غالباً، فتدخل تحت ما تلونا من الآية الكريمة. كذا في «بذل المعهود».

٣١٤٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ قَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ وَالْغَرَابُ^(١) الْأَبْقَعُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْحَدْيَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٤٩ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أَصَبْتُ جَرَادَاتٍ بِسَوْطِي وَأَنَا مُحَرَّمٌ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَطْعِمَ قَبْضَةً مِنْ طَعَامٍ^(٢) رَوَاهُ مَالِكٌ.

٣١٥٠ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَنْ جَرَادَاتٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ، فَقَالَ كَعْبٌ: دِرْهَمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: إِنَّكَ لَتَجِدُ [الدَّرَاهِمَ] لَشَمْرَةَ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

٣١٥١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُقْتَلُ^(٣) الْمُحَرَّمُ السَّبْعَ الْعَادِي^(٤)». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: الغراب الأبقع: والغراب عندنا المراد به الأبقع نصراحتة في هذا الحديث، والغراب في كُنْيت: أنه من ثلاثة أقسام: أحدها: الذي يأكل الخبواب فقط، وهو حلال اتفاقاً. والثاني: الذي يأكل الجيف فقط، وهو حرام اتفاقاً. والثالث: هو الذي يخلط بين أكلهما، وهو مكروه عند أبي يوسف وحلال عندهم. كذا في «العرف الشدي».

(٢) قوله: أطعم قبضة من طعام: قال في «الهداية»: ومن قتل جرادة تصدق بها شيء، ولأن الجرادة من صيد البر؛ فإن الصيد ما لا يمكن أخذه إلا بحيلة ويقصده الأخذ، انتهى. وهو قول عمر وابن عباس وعطاء بن أبي رباح، وبه قال أبو حنيفة، وأما حديث أبي المَهْزَمِ: إنها هو أي الجرادة من صيد البحر، فضعيف وهم لشدة ضعف أبي المهزم، وأما حديث ميمون بن جبابن عن أبي رافع عن كعب فإنه قوله ليس بمرفوع، ثم إنه يخالف لروايات الصحيحة في أنه أوجب فيه درهما واحداً، وأم حديث ميمون بن جبابن عن أبي رافع عن أبي هريرة فاختلّف في رفعه ووقفه، وليس بمخالف لما حكّم فيه عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمحض من الصحابة، فإنه يستعمل أن يقال: الجرادة في حكم صيد البحر من حيث إنه يحل بلا ذكاة. قاله في «إيدل» لمجهود.

(٣) قوله: يقتل المحرم إنخ: قال في «الدر المختار»: ولا شيء يقتل مبيع أي حيوان صائل لا يمكن دفعه إلا بالقتل، فهو أمكن بغيره فقتله لزمه الجزاء.

٣١٥٢ - وَعَنْ جَابِرٍ ع قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ، قَالَ: «هُوَ صَيْدٌ»^(١) وَيَجْعَلُ فِيهِ كَبْشًا إِذَا صَادَهُ الْمُحْرِمُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣١٥٣ - وَعَنْ حُزَيْمَةَ بْنِ جَرْهٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الضَّبُعِ قَالَ: «أَوْ بِأَكُلِ»^(٢) الضَّبُعُ أَحَدٌ»، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الذَّنْبِ، فَقَالَ: «أَوْ يَأْكُلِ الذَّنْبُ أَحَدٌ فِيهِ خَيْرٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ.

(١) قوله: هو صيد: وهو حلال عند الشافعي وأحمد، وعمره مائة، والمكره عنده ما يأنم أكله، ولا يقطع بتحريمه، وقال أبو حنيفة وأصحابه: هو حرام، وبه قال سعيد بن المسيب والثوري محتجين بأنه ذو ناب من لسباع، وقد نبى رسول الله ﷺ عن أكل ذي ناب من السباع، كذا ذكر العلامة القاري في شرح «الموطأ»، وقد ورد النهي عن أكله في روايات عديدة أخرجهما الترمذي وابن أبي شيبة وأحمد وإسحاق وأبو يعلى وغيرهم، كم بسطه شيخ الإسلام العيني في «اللبابة» مع الجواب عما استدلل به المتمخلفون، وقال في «العرف الشاذي»: ويتمسك الشافعي بحديث ابن أبي عمير، وبهذا الحديث يلفظ الصييد، والصييد يطلق على ما يؤكل لحمه، ولا تسلم هذا فإنه يطلق الصيد على صيد الأسد أيضاً، ولنا استشهاد من الشعر

صيد الملوك ثعالب وأرانب وإذا ركبت فصيدي الأبطال

فليس هذه الأحاديث حجة علينا إذ لا تنافي بين كونه حراماً أكله وبين كونه صيداً ويلزم اللكيش في قتله ولأن الضبيع ناباً يقتل به لا يؤكل له كالدَّبِيبِ فيكون حديث كل ذي ناب حجة على الشافعي في إباحته فإن قيل: يعارضه حديث جابر ع أنه سئل عن الضبيع أصيد هو فقال: نعم، فقيل: أيؤكل لحمه فقال: نعم فقيل: أشيء سمعته من رسول ﷺ فقال: نعم فلا يكون حجة أجيب بأن حديثنا مشهور لا يعارضه حديث جابر أن صح وقد قيل: إنه كان في الابتداء ثم نسخ بقوله تعالى: ويجرم عليهم الخبائث. أو ما روي عما يدل على إباحته فمحمول، على ما قبل تحريمه؟ فإن الأصل متى تعرض نصان لغلب المحرم على المباح، وقيل حديث جابر انفرد به عبد الرحمن بن أبي عمير، وليس بمشهور بنقل العلم، ولا هو حجة إذا انفرد، فكيف إذا خالف من هو أثبت منه. «العناية» و«رد المحتار» «عمدة القاري» الملتقط منها.

(٢) قوله: أو يأكل الضبيع أحد: دل على حرمة أكله، كما قال أبو حنيفة ومالك، خلافاً للشافعي وأحمد. كذا في «المحرقات».

وَيُقَوِّيه رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَهَ، وَلَفْظُهُ: «مَنْ يَأْكُلِ الصَّبِيعَ؟» وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ دُوَّ نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
وَمِنَ الْأَدِلَّةِ مَا رَوَاهُ الزَّيْلَعِيُّ عَنْ مُسْنَدِ أَحْمَدَ، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ، وَفِيهِ أَنَّ بَعْضَ الْمَشَائِخِ أَفْتَى بِحُرْمَةِ الصَّبِيعِ بَيْنَ يَدَيِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ ابْنُ الْمُسَيَّبِ.

* * * *

بَابُ الْإِحْصَارِ وَقَوْتُ الْحَجِّ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ

(١) قوله: الإحصار: أي المنع عن الوقوف والطواف معاً في الحج، وعن الطواف لا غير في العمرة؛ فإن قدر على أحدهما في الحج، فليس بمحصر بعني منعه عن الطواف أو عن الوقوف لا يكون إحصاراً. أما منعه عن الوقوف وحده فلا أنه يتحلل بالطواف كفائت الحج، ولا حاجة إلى تحلله بالهدي، وأما منعه الوقوف وحده فلا أنه يتحلل بالطواف كفائت الحج، ولا حاجة إلى تحلله بالهدي، وأما منعه عن الطواف وحده فلا أن الحج ينتم بالوقوف، وهو باق على إحرامه إلى أن يطوف، فإن قيل: بشكل هذا عليكم بالمعتمر فإنه أمن من الفوات؛ لأن العمرة لا تفوت لعدم توقيتها بزمان دون زمان قلنا المعتمر يلزمه ضرر بامتداد الإحرام فوق ما التزمه فيكون له الفسخ كالمشركي إذا وجد بالمبيع عيباً ثبت له خيار الفسخ لأنه يلزمه ضرر بالمضي.

فإن قيل: امتداد الإحرام موجود هنا أيضاً لأنه يغى محرمات إلى أن يحلق قلنا يمكنه أن يتحلل بالحلق في يوم النحر في غير النساء وإن لزمه دم لكونه حلقاً في غير الحرم فلا حاجة إلى أن يبعث دم الإحصار ليتحلل به من غير عذر ثم إن دام الإحصار حتى مضت أيام التشريق فعليه ترك الوقوف بالمزدلفة دم وترك رمي الجمرات دم ولتأخير الحلق وطواف الزيارة دم عند أبي حنيفة، فإن أحصر المحرم بعد أو مرضي بعث المفرد بالحج والعمرة دماً أو قيمته يشتري به ويلبغ، وأدنى ما يجزئ فيه شاة كالأضحية والقارن دمين لأنه محرم بالحج والعمرة فلا يتحلل إلا بعد الذبح عليها وعين يومها يلبيح فيه لأن التحلل موقوف على الذبح فلا بد من علم زمانه حتى يقع التحلل بعينه حتى لو ظن المحصر أن الهدي قد ذبح في الوقت الذي عينه، ففعل شيئاً من محظورات الإحرام، ثم ظهر عدم الذبح إذ ذاك؛ لزمه موجب الجنابة، وكذا لو ذبح في الحل على ظن أنه الحرم، أخذته من «شرح النفاية» وهامشه.

(٢) قوله: وأتموا الحج والعمرة لله: ولا تقسك للشافعي رحمه بالآية على لزوم العمرة؛ لأنه أمر بإتمامها، وقد يؤمر بإتمام الواجب والتطوع أو إتمامها أن تحرم بها من دويبة أهلك أو أن تفرد لكل واحد منها سفراً أو أن تنفق فيها حلالاً أو أن لا تتجرد معها. قاله في «المندارك».

(٣) قوله: فإن أحصرتم: يقال: أحصر فلان إذا منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز، وحُصر إذا حبسه عدو عن المضي. وعندنا الإحصار ثبت بكل منع من عدو أو مرض أو غيرهما؛ لظاهر النص، وقد جاء في الحديث: من كُسر أو عرج فقد حل، أي جاز له أن يحل، وعليه الحج من قابل، وعند الشافعي رحمه الإحصار بالعدو وحده. وظاهر النص يدل على أن الإحصار يتحقق في العمرة أيضاً؛ لأنه ذكر عقبها. كذا في «المندارك».

وَلَا تُخَلِّقُوا^(١) رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ^(٢) ﴿١٩٦﴾
(البقرة: ١٩٦)

٣١٥٤ - عَنِ الْمُسَوِّرِ رحمته أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ^(٣) أَنْ يَخْلُقَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُحَمَّدٍ وَالْقَلْبَاوِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ جَعَلَ الْمُخَصَّرَ بِالْوَجْعِ كَالْمُخَصَّرِ بِالْعَدْوِ فَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ اعْتَمَرَ فَتَهَشَّتْ حَيْثُ فَلَمْ يَسْتَطِعِ الْمَضْيَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: يَبْعَثُ بَهْدِي وَيُؤَاعِدُ أَصْحَابَهُ يَوْمَ أَمَارٍ، فَإِذَا^(٤) نُحِرَ عَنْهُ الْهَدْيُ حَلًّا، وَكَانَتْ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ مَكَانَ عُمْرَتِهِ.

(١) قوله: ولا تخفوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله: الخطاب للمحصرين، أي لا تخلوا بخلق الرأس حتى تعلموا أن الهدي الذي يسموه إلى الحرم بلغ محله، أي مكانه الذي يجب نحره فيه، وهو الحرم، وهو حجة لنا في أن دم الإحصار لا يذبح إلا في الحرم على الشافعي رحمته؛ إذ عنده يجوز في غير الحرم. كذا في «المدارك».

(٢) قوله: نحر قبل أن يخلق: وقال في رد المحتار: ويذبحه بجل ولو بلا خلق وتقصير، لكن لو فعله كان حسنا، وهو عندهما، وعن الثاني روايتان في رواية يجب أحدهما، وإن لم يفعل فعليه دم، وفي رواية ينبغي أن يفعل وإلا فلا شيء عليه، وهو ظاهر الرواية، وهذا الخلاف إذا أحصر في الحرم، فالخلق واجب، انتهى. وجه ما قال أبو يوسف: أن النبي عليه وأصحابه أحصروا بالحديبية، وأمرهم بأن يخلقوا، وخلقوا فلا بعد بلوغ الهدايا محله، ولما أن الخلق لم يعرف نسكا إلا بعد أداء الأفعال وقبله جناية، فلا يؤمر به، ولأن الخلق موقت بالحرم، فعلى هذا كان على الخلق لكونه في الحرم؛ لأن بعض الحدية منه، أو لأنه خلق وأمرهم بالخلق ليعرف استحكام عزمته على الانصراف، ويأمن المشركون منهم، فلا يشتغلوا بمكيدة أخرى بعد الصلح، وقال الشافعي: يجوز الذبح في مكان الإحصار؛ لأنه شرع على وجه الرخصة للتخفيف، فلو لم يجوز الذبح في مكانه نعاد إلى موضوعه بالنقض، وبه قال مالك وأحمد، ولنا قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ^(١)﴾ (البقرة: ١٩٦) وهو الحرم، والمراد أصل التخفيف لا نهي أيضا عنده بجل بالصوم بأن يقوم شاة وسطا بالطعام، فيصوم بكل مد يوما اعتبارا بصوم المتعة، ولنا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَلِّقُوا رُءُوسَكُمْ﴾ (البقرة: ١٩٦) الآية أنهى الحرمة إلى غاية، فلا يشت الحل قبلها. كذا في «فتح المعين» على شرح ملا مكين.

(٣) قوله: فإذا نحر عنه الهدي حل: إشارة إلى أنه ليس عليه الخلق أو التقصير، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمتهما. كذا في «الهداية».

٣١٥٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُعْتَمِرِينَ، فَحَالَ كِفَارٌ فُرْدَيْشَ دُونَ الْبَيْتِ، فَتَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَدَنَهُ وَحَلَقَ رَأْسَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٥٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُبَدِّلُوا الْهَدْيَ الَّذِي تَحَرَّوْا عَامَ الْخُدَيْبِيَّةِ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٥٧ - وَعَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ عُمَرَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ». قَالَ عِكْرَمَةُ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَا: صَدَقَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: معتمرين: قال مالك والشافعي: لا يتحقق الإحصار في العمرة؛ لأنها لا تنقوت، ولنا أنه سئل: وأصحابه أحصروا بالخديبية وكانوا معتمرين، فكانت تسمى عمرة القضاء، ولأن التحلل ثبت لدفع ضرر امتداد الإحرام، وإحرام والعمرة في ذلك سواء. كذا في «فتح المعين».

(٢) قوله: أمر أصحابه: أي بعض أصحابه، والمراد بهم الذين ذبحوا هداياهم خارج الحرم، يعني أمرهم بأن يتحروا بدل ما تحروا. في السنة المتقدمة؛ لعدم إجزاء الأول بعدم وقوعه في الحرم. قال الطيبي: يستدل بهذا الحديث من يوجب القضاء على الحصر إذا حل حيث أحصر، ومن يذهب إلى أن دم الإحصار لا يذبح إلا في الحرم، فإنهم أمرهم بالإبدال؛ لأنهم تحروا هداياهم في الخديبية خارج الحرم، انتهى. وفيه دلالة على أنه ﷺ، ومن تبعه ذبحوا دم إحصارهم في أرض الحرم، وهو مذهب أبي حنيفة. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: من كسر الخ: اختلفوا في الإحصار. قال العراقيون: إنه عام من كونه بالعدو أو المرض أو انقطاع النفقة، وعند الحجازيين يختص بالعدو، ثم حكم الإحصار عندنا أن يرسل هديا ليذبح في الحرم، وليس وقت ذبحه مؤثرا إلا أنه يوقت بمن أرسل معه ليحل في ذلك الوقت المقدر بينهما، ويقضي عاما مقبلا وإن لم يهد، فلا يمكن له الخروج وإن كثرت الجنایات، وحكم الإحصار عند الحجازيين أن يذبح الدم، ولما أحصر بالمرض أو انقطاع النفقة عندهم، فحكمه أنه لا يجوز له التحلل إلا إن كان اشترط عند الإحرام ووافقنا البخاري في أن الإحصار عام، وهذا الحديث لنا. كذا في «العرف الشدي».

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «أَوْ مَرَضَ». وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ: صَحِيحٌ. وَقَالَ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» وَالذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِيصِهِ»: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ. وَفِي «التَّصَابِيحِ»: ضَعِيفٌ يَحْمِلُ عَلَى سَنَدِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ضَعْفِ سَنَدِهِ ضَعْفُ سَنَدِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ، كَمَا لَا يَخْفَى. وَعَلَى تَقْدِيرِ التَّعَارُضِ يُرَجَّحُ تَحْسِينُ التِّرْمِذِيِّ عَلَى تَضْعِيفِ الْبَغَوِيِّ.

٣١٥٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ بَلَيْلٍ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ، وَمَنْ قَاتَهُ عَرَفَاتُ بَلَيْلٍ فَقَدْ قَاتَهُ الْحَجَّ، فَلْيُحِلَّ^(١) بِعُمْرَةٍ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُحَمَّدٍ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنِ الَّذِي يَفُوتُهُ حَجٌّ قَالَ: يَحِلُّ بِعُمْرَةٍ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَلَمْ^(٢) يَذْكُرْ هَدْيًا، ثُمَّ قَالَ: سَأَلْتُ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ عُمَرُ.

(١) قوله: فليحل بعمره بعمره الخ: ولم يذكر النبي ﷺ الهدي، ولو كان واجباً لذكره، وقال مالك والشافعي: عليه هدي؛ نها في «الموطأ» عن سليمان بن يسار: أن ابن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه، فقال: يا أمير المؤمنين! أخطأنا العدة كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة، فقال عمر: اذهب إلى مكة فطُف أنت ومن معك، وانحروا هدياً إن كان معكم، ثم احللوا وقصروا، وارجعوا إن شئتم، فإن جاء عام قابل - أي قضاء - فحجوا وأهدوا - قياسياً على المحصر - فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم. وقال محمد: وهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، إلا خصلة واحدة لهدى عليهم في قابل ولا صوم، ولنا حديث الدارقطني ومحمد، وما استدلل الشافعي بحمول عندنا على الاستحباب، اشرح النقاية و«الموطأ» محمد ملتقط منها.

(٢) قوله: ولم يذكر هدياً: قال محمد: وهذا تأخذ، وكيف يكون عليه هدي، فإن لم يجد فالصيام، وهو لم يتسع في أشهر الحج، وكذلك قال في «الهداية»: ومن أحرم بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج، وعليه أن يطوف ويسعى وينحلي ويقضي بحج من قابل، ولا دم عليه، انتهى. وقال في «التعليق الممجد»: ليس الهدي بواجب عليهم، وأما الاستحباب فلا ينكر، وعليه يحمل ما ورد بأمره.

٣١٥٩ - وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُنْكَرُ الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ، وَيَقُولُ: أَمَّا حَسْبُكُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ إِنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ^(١) فَإِنْ حَبَسَ أَحَدَكُمْ حَابِسٌ فَلَيَأْتِ الْبَيْتَ، فَلْيُطْفِئْ بِهِ وَيَبْنِ الصَّفَا وَالسَّرَوَةَ، ثُمَّ لِيَخْلُقْ أَوْ لِيُقَصِّرْ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالذَّارِقُطِيُّ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ.

٣١٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ الدَّيْلِيِّ رحمه الله قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: الْحَجُّ يَوْمَ عَرَفَةَ مَنْ أَدْرَكَ^(٢) لَيْلَةَ حَجِّهِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ^(٣) الْحَجَّ، أَيَّامٌ مِثْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، «فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» (البقرة: ٢٠٣). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالذَّارِقِيُّ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: إنه لم يشترط: اختلفوا في مشروعية الاشتراط، فقليل: واجب لظاهر الأمر، وهو قول الظاهرية، وقيل: مستحب، وهو قول أحمد، وغلط من حكى الإنكار عنه، وقيل: جائز، وهو المشهور عند الشافعية، وقطع به الشيخ أبو حامد، ولما روى الترمذي حديث ضباعة بنت الزبير، قال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، يرون الاشتراط في الحج، ويقولون: إن اشترط لغرض له كمرض أو عذر فله أن يحل ويخرج من إحرامه، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وذهب بعض التابعين ومالك وأبو حنيفة إلى أنه لا يصح الاشتراط.

وقال الترمذي: ولم ير بعض أهل العلم الاشتراط في الحج، وقالوا: إن اشترط فليس له أن يخرج من إحرامه، فيرويه كمن لم يشترط، فمن لم ير الإحصار بالمرض يستدل بحديث ضباعة بنت الزبير بأن يقول: لو كان المرض يُنتِج التحلل لم يأمرها بالاشتراط؛ لعدم الإفادة، ومن يرى الإحصار بالمرض، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله يستدل بحديث الحجاج بن عمرو الأنصاري، وحملوا حديث ضباعة بنت الزبير على أنه قضية عين، وإن ذلك مخصوص بها، كما أذن النبي ﷺ لأصحابه في رفض الحج، وليس بضرهم ذلك، أو أنه رحمه الله قال لها لتسلب نفسك، ولا أثر للاشتراط إلا هذا، «عمدة القاري» و«المراقبة» ملقط منها.

(٢) قوله: من أدرك الحج: كذا في «المهذبة».

(٣) قوله: فقد أدرك الحج: أي أدرك أعظم أركانه، وهو الوقوف بعرفة. كذا في «التعليق الممجد».

بَابُ حَرَمِ مَكَّةَ حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾

٣١٦١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ افْتَتَحَ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ» ^(١) وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا ^(٢). وَقَالَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبِلَدَ حَرَمُهُ» ^(٣) اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ^(٤)، وَإِنَّهُ

(١) قوله: ومن دخله كان آمناً: استدلل بعضهم بحديث ابن خطل على جواز إقامة الحدود والفصا في حرم مكة، فثبتنا: قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ ^(١) (ال عمران: ٩٧)، ومتى تعرض إلى من التجأ به يكون سلب الأمن عنه، وهذا لا يجوز، وكان قتل ابن خطل في الساعة التي أحلت لنبي ﷺ، وحيت مكة كغيرها، بخلافها بعدها. قاله في «عمدة القاري».

(٢) قوله: لا هجرة ولكن جهاد ونية: «هجرة» من دار الحرب إلى دار الإسلام، مختلفة في المتأخرين، وليست المألوفة في كتب الأحناف. نعم، تعرض ههنا الشافعية، وقال الشاه عبد العزيز في بعض رسائله باستحباب «هجرة» وهو المختار. وقال بعض العلماء بالوجوب، وقدر الأحاديث والآيات على الاستحباب. منها: ما أخرجه الترمذي عن بريدة: لما فيه أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم الخ، وقالوا: كانت واجبة على أهل مكة، وقد نجب في بعض الأحيان. كذا في «العرف الشاذي». وقال في «اللمعات» كانت الهجرة من مكة إلى المدينة مفروضة على من يستطيع بعد أن هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة. فلما فتح مكة انقطعت تلك الهجرة المفروضة، وبقي الهجرة من ديار الكفر إلى ديار الإسلام؛ صونا للدين، وهي داخلة في قوله: «ولكن جهاد ونية» أي بقي الجهاد يحرز بها من الثواب والفضيلة ما فات من الهجرة، وبشي إحسان النية في كل عمل، وهذا أيضاً في معنى الهجرة بترك هوى النفس والخروج عن موطن الطبيعة بهجران ما نهى الله عنه.

(٣) قوله: وإذا استنفرتم فانفروا: الجهاد فرض على الكفاية، فإذا حصل المقصود باتباع سقط عن الباقي كصلاة الجنائزة ورود السلام، فإن لم يقم به أحد أئمت جميع الناس بتركه، هذا إذا لم يكن التغير عمداً، فإن كان قيصراً من فروض الأعيان، سواء كان المستنفر عدلاً أو فاسقاً، فيجب على جميع أهل تلك البلدة التفر. كذا في «فتح القدير».

(٤) قوله: حرمه الله يوم خلق السموات والأرض: أي تحريمه شريعة سالغة مستمرة. قاله في «المراقبة».

(٥) قوله: إلى يوم القيامة: إبقاء إلى عدم نسخه. كذا في «المراقبة».

لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ^(١) مِنْ نَهَارٍ فَهُوَ حَرَامٌ مُحَرَّمَةٌ لِلَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُعْصَدُ^(٢) شَوْكُهُ وَلَا يُنْقَرُ^(٣) صَيْدُهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ^(٤) ابْنُ الْمُثَنَّى: وَرَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَمَّارٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ^(٥) الْحُكْمَ

(١) قوله: إلا ساعة من نهار: دل على أن فتح مكة كان عتوة وقهرا كما هو عندنا كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: لا يعصد شوكه: أي لا يقطع شوكه فضلا من أشجارها قال في العناية: اعلم أن حشيش الحرم وشجره على نوعين شجر أنبه الإنسان وشجر ينبت بنفسه وكل واحد منهما على نوعين؛ لأنه إما أن يكون من جنس ما ينبت الناس أو لا يكون، والأول ينوعه لا يوجب الجزاء، والأول من الثاني كذلك، وإنما يجب الجزاء في الثاني منه، وهو ما نبت بنفسه، وليس من جنس ما ينبت الناس ويستوي فيه يكون مملوكا للإنسان بأن ينبت في ملكه، أو لم يكن حتى قالوا في رجل بنت في ملكه أم غيلان فقطعها إنسان، فعليه قيمتها لملكها، وعليه قيمة أخرى لحق الشرع، انتهى.

وفي «الهداية»: فإن قطع حشيش الحرم أو شجره وهو ليس بمملوك، وهو ما لا ينبت الناس فعليه قيمة، إلا ما جف من شجر الحرم لا ضيان فيه؛ لأنه ليس بنام، ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع إلا الإذخر، وعند الشافعي ومن وافقه يجوز رعي البهائم في كل الحرم، ومذهب أحمد كذبها، فإن قيل: النص في القطع لا في الرعي؟ أجيب عنه بأن القطع بالمسافر كالقطع بالمنجل والمعضد قطع الشجر من حد ضرب، فقد منع النص القطع مطلقا، أعم من كونه بالمنجل أو المسافر، فلا يحل الرمي، والضرورة تندفع بحمل الحشيش من الحل. كذا في «العناية» و«فتح القدير».

(٣) قوله: ولا ينفر صيده: فبعد الإحرام ينفي قتل صيد البر، والإشارة إليه والدلالة عليه، وفي حكم الدلالة لإعانة عليه كإعانة سكين، ومناولة رمح ووسط وكذا تنفيره. قاته في «رد المحتار».

(٤) قوله: قال ابن المنذر إلخ: كذا في «عمدة القاري».

(٥) قوله: أن حكم: لقطة مكة كحكم سائر البلدان: أي لقطة الحل والحرم سواء، وبه قال مالك وأحمد والشافعي في قول، وفي قول يعرفها أبدا من تصديق، ولا تملك لقونه وَلَا يَحِلُّ لِقَاؤُهُ في الحرم، ولا يحل لقطتها إلا لمتشد، ولنا قوله وَلَا يَحِلُّ لِقَاؤُهُ: «أعرف عقاصها ووكائنها، ثم عرفها سنة» من غير فصل، ولأنها لقطة في التصديق بعد مدة التعريف يقاء ملك المالك من وجه فيملكه، كما في سائرهما وتأويل ما روي أنه لا يحل الالتقاط إلا للتعريف والتخصيص بالحرم بيان أنه لا يسقط التعريف فيه لمكان أنه للغرباء ظاهره، ويانه أن مكة - شرفها الله تعالى - مكان الغرباء؛ لأن الناس يأتون إليها من كل فج عريق، ثم يتفرقون بحيث ينذر الرجوع إليها، فالظاهر أنها للغرباء لا يظن عودهم في سنة وأكثر، فينفي أن يسقط

لُقْطَةُ مَكَّةَ كَحُكْمِ سَائِرِ الْبُلْدَانِ.

٣١٦٢ - وَعَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ أَنَّ امْرَأَةً قَدْ سَأَلَتْ عَائِشَةَ رضي الله عنها فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَصَبْتُ ضَالَّةً فِي الْحَرَمِ، فَأَيُّ قَدْ عَرَفْتُهَا فَلَمْ أَحِدْ أَحَدًا يَعْرِفُهَا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: اسْتَنْفِقِي بِهَا. رَوَاهُ الظَّحَاوِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: وَلَا يُخْتَلَى حَلَالُهَا، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّهُ لِقَيْنُهُمْ لِيُؤْتِيَهُمْ، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»^(١).

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «لَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا».

٣١٦٣ - وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ -: ائْذَنْ لِي أَتِيهَا الْأَمِيرُ أُحَدِّثُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَدَّ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أُذُنَايَ، وَرَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ، حَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ»^(٢) لِأَمْرِي يَوْمُنِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْغِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يُعْصَدُ بِهَا شَجَرَةٌ، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ^(٣) لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ»^(٤) وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ

= التعريف؛ لعدم الفائدة؛ فأزال رسول الله ﷺ ذلك الوهم بقوله: «لا يحل رفع نعلتها إلا لمعرفة»، كما هو الحكم في غيرها من البلاد، فتح القدير، والهداية، والعناية، ملقط منها.

(١) قوله: فقال: «إلا الإذخر»: وتأويله أنه صلى الله عليه وآله كان من قصده أن يستثنى إلا أن العباس سبغه بذلك أو كان أوحى الله إليه أن يرخص فيها يستيه العباس. كذا في «العناية».

(٢) قوله: لا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر الخ: استدلل أبو حنيفة بقوله: لا يحل الخ على أن الملتحقين إلى الحرم لا يقتل؛ لأنه عام يدخل فيه هذه الصورة. قاله في «عمدة القاري».

(٣) قوله: فإن ترخص أحد لقتال رسول الله ﷺ دليل على أن مكة فتحت عنوة، وهو مذهب الأكثرين، قال القاضي عياض: وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والأوزاعي رضي الله عنه. كذا في «عمدة القاري».

(٤) قوله: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم: فيه اختصاص الرسول ﷺ بخصائص. قاله في «عمدة القاري». وقال =

عَادَتْ حُرْمَتَهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.

وَذَاكَرَ صَاحِبُ «الْمَدَارِكِ»: أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «لَوْ ظَفَرْتُ فِيهِ بِقَاتِلِ الْحَطَّابِ مَا مَسِسْتُهُ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ».

١٠ في «العرف الشاذي»: لا يمتس بقول عمرو بن سعيد إن الحرم لا يمدح عاصياً إلخ فإنه عامل يزيد، ويزيد فاسق بلا ريب، وفي «شرح اللغة الأكبر» لملا علي القاري روى عن أحمد بن حنبل أن يزيد كافر، وكان عمرو بن سعيد جمع العساكر ليكر على ابن الزبير، فتعاوناً ليزيد على عبد الله بن الزبير، وفي «تذكرة ابن سعيد»: هذا أن رجلاً اشتراه النبي ﷺ من جده وأعتقه، وكان هذا الممتق حفيد، فدعاه عمرو بن سعيد، وسأله لمن أنت المولى؟ قال: أنا مولى رسول الله ﷺ، فقام عليه عمرو بسوطه وضربه، ثم دعاه بعد مدة، وسأله كما كان سأل، فأجاب بما كان أجاب، فقام عليه بسوطه، فإذا كان حال هذا الرجل هذا، فكيف يستدل بقوله: كما في «عمدة القاري».

١١ قوله: لو ظفرت إلخ: أي من جنى في غير الحرم، ثم التجئ إلى الحرم لم يقتل فيه، بل يكون آمناً من القتل عندنا، وعند الشافعي يقتل فيه، وهذا الاختلاف مبني على اختلاف آخر بيننا وبينه، ذكره أهل الأصول، وهو أن قوله تعالى: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ عَاثِمًا» (الن عمر: ٩٧) عام باقٍ على عمومته عندنا، فكان قطعياً، وعند الشافعي عام مخصوص عنه بعض أفراد، وببانه أن من عبه قصاص في الطرف مثل قطع اليد وغير ذلك إذا دخل في الحرم والتجئ إليه يؤخذ منه ذلك في البيت بالاتفاق، وكذا من جنى في الحرم واستحق له القتل يقتل فيه بالاتفاق، فاشافعي يذهب زعم أن هاتين الصورتين مخصوصتان من قوله تعالى: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ عَاثِمًا» (الن عمر: ٩٧)، ثم قاس عليهما من جنى في غير الحرم واستحق به القتل، فالتجئ إليه حيث قال: يقتل فيه أيضاً، وعسك بخبر الواحد أيضاً، وهو ما روي أنه قس لرسول الله ﷺ يوم فتح مكة: إن ابن خطل نعلق بأستار الكعبة بعد الارتداد، فقال: «اقتلوه».

ونحن نقول: إن كلتا الصورتين ليست بمخصوصتين؛ لأن النص لم يتوجه، والمخصوص ما كان متناولاً أولاً، ثم عنه؛ لأن مفهوم النص هو أن من جنى في غير الحرم، ثم التجئ إلى الحرم، ودخل فيه بعد الجنابة كان آمناً الذات، ولم يتناول لمن جنى في عين الحرم، ولا لكونه آمن الطرف، ففي الصورة الأولى، وإن كان ذلك الرجل داخلًا في الحرم بعد الجنابة، تكنه آمن الذات، وإنما القصاص في الطرف، والطرف في حكم الأموال، والنص ثم يتناول: لكونه آمن الطرف، وفي الصورة الثانية إنما يقتل؛ لأنه ليس بداخل في الحرم بعد الجنابة، وإنما الجنابة وقعت بعد الدخول، فلما كان هاتان الصورتان غير مخصوصتين فبالجري أن تكون الصورة العقيدة للشافعي =

٣١٦٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ» لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ عَنِ النَّبَرَاءِ قَالَ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْغُوهُ يَدْخُلَ مَكَّةَ، حَتَّى قَاصَّاهُمْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ سِلَاحًا إِلَّا فِي الْفِرَاقِ.

٣١٦٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يُجَاوِزُ الْوَقْتُ إِلَّا بِإِحْرَامٍ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّبْرَانِيُّ.

٣١٦٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَغْزُو جَيْشُ الْكُفَّةِ، فَإِذَا كَانُوا بَيْنَدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، ثُمَّ يُعْتَوُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُحْرَبُ» الْكُفَّةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ

= باقية، على ما انتضاء النص فباح الدم برذوة أو زنا أو قطع الطريق أو قصاص إذا التجنى لا يقتل، ولا يؤذى ولكن لا يطعم، ولا يسقى حتى يضطر إلى الخروج، ويؤيده قول عمر رضي الله عنه: لو ظفرت إلخ. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(١) قوله: لا يحل لأحدكم أن يحمل السلاح بمكة: قال النووي: هذا النهي إذا لم تكن حاجة، فإن كانت جاز هذا مذهبا ومذهب جماهير العلماء وحجة الجمهور دخول النبي ﷺ عام عمرة القضاء بما شرطه من السلاح في الفراق، ودخوله ﷺ عام الفتح متأهبا للقتال. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّبْرَانِيُّ: وروى إسحاق بن راهويه في مسنده عن ابن عباس رضي الله عنه قال: إذا جاوز الوقت فلم يحرم حتى دخل مكة وجع إلى الوقت فأحرم، وإن خشي إن رجع إلى الوقت فاته يحرم ويهريق لذلك دما، وما في مسلم والنسائي أنه ﷺ دخل يوم الفتح مكة، وعليه عمامة سوداء، وفي رواية مغفر بغير إحرام، كان مختصا بثلث الساعة، بدليل قوله ﷺ في ذلك اليوم: مكة حرام لم تحل لأحد قبلي ولا لأحد بعدي، وإنما حلت في ساعة من نهار، ثم عادت حراما يعني الدخول بغير إحرام لإجماع المسلمين على حل الدخول بعده للقتال. كذا في «فتح القدير».

(٣) قوله: يخرب الكعبة إلخ: لا يعارض هذا قوله تعالى: وَمَنْ دَخَلَهَا كَانَ عَامِلًا مِمَّنْ عَامِلًا ﴿٥٧﴾ (الفصل: ٥٧) لأن معناه أمانا إلى قرب القيامة وخراب الدنيا. قاله النووي والعيني.

مِنَ الْحَيْشَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٦٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَأَنِّي بِهِ أَسْوَدٌ أَفْحَحٌ يَقْلَعُهَا حَجَرًا حَجَرًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٦٩ - وَعَنِ عِيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ السُّخْرُومِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ يَجْهَرُ مَا عَظُمُوا هَذِهِ الْحُرْمَةَ حَتَّى تَعْظِيْمَهَا، فَإِذَا ضَيَّعُوا ذَلِكَ هَلَكُوا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣١٧٠ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اِحْتِكَارُ الطَّعَامِ فِي الْحَرَمِ إِحْثَادٌ فِيهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٧١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَكَّةَ: «مَا أَضْيَبَكَ مِنْ بَلَدٍ وَأَحَبَّكَ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْكَ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا.

١ - قوله: ما سكنت غيرك: وفي آخر الباب وشرحه: أجمعوا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة - زادها الله تعالى شرفاً ونعظماً - واختلفوا أيها أفضل؟ قيل: مكة، وهو مذهب الأئمة الثلاثة، والمروني عن بعض الصحابة، (وهذا الحديث دليل لهم)، وقيل: المدينة، وهو قول بعض المالكية والشافعية. قيل: وهو المروني عن بعض الصحابة، ولعل هذا يخصرص بحياته ﷺ أو بالنسبة إلى المهاجرين من مكة. كذا في «رد المحتار»، وقال ابن الفهم: اختلف العلماء في كراهة المجاورة بمكة وعدمها، فذكر بعض الشافعية أن المختار استحبابها إلا أن يغلب على ظنه الرقوع في المحذور، وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى كراهتها، انتهى.

وفي «الدر المختار»: ولا تكره المجاورة بالمدينة، وكذا بمكة لمن يقطن بنفسه، وقال في «رد المحتار»: وقيل: تكره كمكة، وقيل: إنها على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه، فإن تضاعف السيئات أو تعاضلها إن فقد فيها فمخافة السامة وقلة الأدب المفضي إلى الإخلال بواجب التوفير، والإجلال قائم، وقال في موضع آخر: ولا يظن أن كراهة القيام تناقض فضل البقعة؛ لأن هذه الكراهة علتها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع، انتهى.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَدُورُ عَلَى الْحَاجِّ بَعْدَ قَضَاءِ التَّسْلُكِ بِالْمَدِينَةِ، وَيَقُولُ: يَا أَهْلَ النِّمَنِ، يَمُوكُمْ. وَيَا أَهْلَ الشَّامِ، سَامُكُمْ. وَيَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، عِزْرَاكُمْ. فَإِنَّهُ أَبْقَى لِبُرْمَةِ نَيْبِ رَبِّكُمْ فِي قُلُوبِكُمْ، وَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُحْجُونَ ثُمَّ يَرْجِعُونَ وَيَعْتَمِرُونَ ثُمَّ يَرْجِعُونَ وَلَا يُجَاوِرُونَ.

٣١٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيرٍ بْنِ خَمْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاقِفًا عَلَى الْحُرُورَةِ فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنَّكَ خَيْرٌ» أَرْضُ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أَخْرَجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

بَابُ فَضَائِلِ الْمَدِينَةِ زَادَهَا اللَّهُ تَعَالَى شَرَفًا وَتَعْظِيمًا

٣١٧٣ - عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ لِأَبِي طَلْحَةَ ابْنٍ مِنْ أُمِّ سُلَيْمٍ يُقَالُ لَهُ: أَبُو عُمَيْرٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُضَاجِكُهُ إِذَا دَخَلَ، وَكَانَ لَهُ ظِمْرٌ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى أَبَا عُمَيْرٍ حَزِينًا، فَقَالَ: «مَا شَأْنُ أَبِي عُمَيْرٍ؟» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَاتَ نَعِيرُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَبَا عُمَيْرٍ» مَا فَعَلَ النَّعِيرُ؟ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ قَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابَيْهِمَا، وَكَذَا التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

= وقال حموي في شرح الأنساب والظواهر: ونكره المجاورة به أي بالحرم، والمراد به حرم مكة؛ إذ المدينة لا حرم لها وإن كان تكره المجاورة بها وعللة الكراهة خوف سقوط حرمة الميت في نظره القاصر كسائر البيوت والمعابد بالله تعالى أو تنقص أهية والحرمة الأولى في نظره كما هو شأن كثير والقول بالكراهة مذهب لإمام الأعظم وجميع من المحتاطين في الدين، ووقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بالمجاورة، وهو الأفضل، وعليه عمل الناس. كذا في «الملتقطات» ونقل الفارسي أن الفتوى على قولها.

١: قوله: حُرِّمَ أَرْضُ اللَّهِ (الخ): فيه تصريح بأن مكة أفضل من المدينة، كما عليه الجمهور إلا البقعة التي ضمت أعضاءه رضي الله عنهم فإنها أفضل من مكة، بل من الكعبة، بل من العرش إجماعاً. كذا في «السرقة»

٢: قوله: يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النَّعِيرُ: قال النطحاوي: فهذا كان في المدينة، ولو كان حرم صيدها حكم صيد مكة بها =

٣١٧٤ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْمَدِينَةَ أَمَرَ بِبِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: أَيُّهَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي، قَالُوا: لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ، فَأَمَرَ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُبِشَتْ، ثُمَّ بِالْحَرْبِ فَسُوِّتْ، وَبِالنَّخْلِ ^(١) فَقُطِعَ، فَصَفُّوا النَّخْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ مُتَمَقِّقٌ عَلَيْهِ.

٣١٧٥ - وَعَنْ مُسْلِمَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّنَ كُنْتُ؟» قُلْتُ: فِي الصَّيْدِ قَالَ: «أَيُّنَ؟» فَأَخْبَرْتُهُ بِالنَّاحِيَةِ الَّتِي كُنْتُ فِيهَا، فَكَأَنَّهُ كَرِهَ تِلْكَ النَّاحِيَةَ، وَقَالَ: «لَوْ كُنْتُ ^(٢) تَذْهَبُ إِلَى الْعَقِيقِ لَسَيِّعْتُكَ إِذَا دَهَبْتَ، وَتَلَقَّيْتُكَ إِذَا جِئْتَ، فَإِنِّي أُحِبُّ الْعَقِيقَ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّحَاوِيُّ، وَرَوَاهُ الظَّيْرَانِيُّ أَيْضًا بِسَنَدٍ حَسَنٍ الْمُنْذِرِيُّ.

= أظن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس النخيل ولا السلب به، كما لا يطلق ذلك بمكة، وقال التوريشني: لو كان حراماً لم يسكت عنه في موضع الحاجة، ومنه ما مروى عن ابن مسعود وابن عمر وعائشة رضي الله عنهن وكفى بهم قدوة، وتقليدهم أولى من القياس باتفاق الناس. كذا في المراقبة. وأما الجواب عن حديث سعد بن أبي وقاص في أمر السلب فهو أنه كان في وقت كانت العقوبات التي تجب بالنماصي في الأموال، فمن ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الزكاة أنه قال: من آذاه طامعاً فله أجرها، ومن لا أخذها منه وشطر ماله، ثم نسخ ذلك في وقت نسخ الربا، وقال ابن بطال: حديث سعد بن أبي وقاص في السلب لم يصح عند مالك، ولا أرى العمل عليه بالمدينة، قاله في «عمدة القاري».

وقال في «المراقبة»: وإن أخذ السلب ينافي كون تحريمها كتحريم مكة، فإنه ليس في حرم مكة سلب الثياب في جزاء العقاب إجماعاً، مع أنه في ذلك مخالف لجمهور الصحابة، ولذلك قال في «رد المحتار»: ولا حرم للمدينة عندنا، أي خلافاً للأئمة الثلاثة. قال في «الكافي»: لأننا عرفنا حل الاصطياد بالنص القاطع، فلا يحرم إلا بدليل قطعي، ولم يوجد، انتهى. وقال في «شرح الأشباه والنظائر»: أقول: وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم: «حرمت المدينة ما بين لابتيها، لا تقطع أغصانها ولا بصاد صيدها» كما في صحيح مسلم، فأجاب عنه في «المحيط»: أنه من الأخبار «الأحاد فيها تعم به البلوى، فلا تقبل» إذ لو كان صحيحاً لاشتهر نقله.

^(١) قوله: وبالنخل قطع: فعندهم لا يجوز قطع نخل الحرم، فلو كان حراماً لما أمر بالقطع على أصلهم. قاله في «المراقبة».

^(٢) قوله: لو كنت تذهب إلى العقيق إنخ: قال في «النخبة»: وهذا تصريح من السي صلى الله عليه وسلم على جواز صيد المدينة، فإن الأئمة اتفقوا على أن العقيق من المدينة، ولم يخالف فيه مخالف، وزيادة ترغيب النبي صلى الله عليه وسلم في صيدها عن غيرها، والله تعالى أعلم؛ لكون لحمها تربى من نبات المدينة، فكان للحمها مزية عن لحوم الصيد الذي ليس عنها، كما أن لحمها مزية على بقية الأنهار. كذا في «المراقبة».

- ٣١٧٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَدُ جَبَلٍ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، فَإِذَا جِئْتُمُوهُ فَكُونُوا^(١) مِنْ شَجَرِهِ وَلَوْ مِنْ عَصَاهِهِ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ».
- وَفِيهِ كَثِيرٌ مِنْ زَيْدٍ، وَثَقَّةٌ أَحْمَدُ وَعَمِيرَةُ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِثْلَهُ.
- ٣١٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَصِيرُ^(٢) عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ

(١) قوله: فكلوا من شجره: والأكل منها لا يصح إلا بقطع أو قلع، وقد اتفقنا على عدم جواز ذلك في الحرم المكي، فعلم أن المراد من المنع في غير أحد منع استحباب لا تحريم أو كان ينهي عن ذلك نسيج لا للأكل؛ لئلا يضيق عليهم، ولتوفر الصيود بها، فنهضهم عن وجه التشديد إرادة لتوسعة عليهم في الاصطياد والانتفاع به، كما قال المنازعون في تأويل حديث صيد؛ وج؛ وأشجاره: وهو ما قاله في «شرح السنة»: حماد أي وادى يحرس رسول الله ﷺ نظراً للعامة المسلمين لإبل الصدقة ونعم الجزية، فيجوز الاصطياد فيه؛ لأن المقصود منع الكلال من العامة، وقال الخطابي في «معالم السنن»: ولا أعلم لتحريمه ﷺ وجاً معني إلا أن يكون على سبيل الحمى لنوع من منافع المسلمين، إلى أن قال ما حاصله: وقد يحتمل أنه كان ذلك للتحريم، ثم فسخ فكما أولوا ذلك الحديث، لنا أن نزول هذا.

ثم إن صحَّ مراد التحريم، فقال الطحاوي: يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة إليها واجبة، فكان يفعل بقاء لزيبتها ليستطيرها وبالفوها؛ لأن بقاء ذلك مما يزيد في زيبتها ويدعوا إليها، كما روى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ هَضْمِ أَطْطَامِ الْمَدِينَةِ، فَإِنَّهَا مِنْ زَيْبَتِهَا. فَلَمَّا انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ زَالَ ذَلِكَ، فَكَذًا هَذَا. فَبِنَ قِيلَ: فَصَارَ الْأَمْرُ مَحْتَمِلاً أَجِبَ فَعَادَ عَنِ مَا كَانَ هُوَ عَدَمُ التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا أُطْبِيتُ الْكَلَامَ مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ السَّرَادِ لِلْجَاهِلِ بِعِلْمِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَالْمُجْتَهِدِ الْأَعْلَمِ الَّذِي صَارَ عِيَالَهُ فِي الْفَقْهِ جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ، وَقَدْ انْفَرَدَ بِكَوْنِهِ تَابِعِيًّا مِنْ بَيْنِ الْمُجْتَهِدِينَ عَنِ الْعَنْاءِ حَيْثُ قَالَ فِي حَقِّهِ: لَمْ يَلْفُظْ حَدِيثَ الْمَنْعِ، أَوْ يَلْفُظْ فَحَالَفَهُ بِالرَّأْيِ وَالِدْفَعِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ، هَذَا كُلُّهُ مِنْ «الْمَرْقَاة».

(٢) قوله: لا يصير على لأواء المدينة إلخ: قال النووي: وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب مع ما سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى للمدينة، وأنصبر على شدائدها، وضيق العيش فيها، وإن هذا الفضل باقي مستمر إلى يوم القيامة، وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة، فقال أبو حنيفة وطائفة: تكره المجاورة بمكة، وقال أحمد بن حنبل وطائفة: لا تكره المجاورة بمكة، بل تستحب، وإنما كرهها لأمور، منها: خوف العمل وقلة الحرمة للأنس وخوف ملازمة الذنوب، فإن الذنوب فيها أقبح منه في غيرها، كما أن الحسنه فيها أعظم منها في غيرها، واحتج من استحبها بما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصن بغيرها وتضعيف السنوات والخسرات وغير ذلك، =

وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ شَهِيدًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبَدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلَا يَنْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأْوَائِهَا وَجَهْدِهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٣١٧٨ - وَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: تُفْتَحُ الْيَمَنُ قِيَّاتِي قَوْمٌ يُبْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الشَّامُ قِيَّاتِي قَوْمٌ يُبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الْعِرَاقُ قِيَّاتِي قَوْمٌ يُبْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٧٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلَيْسَتْ قِيَّاتِي أَشْفَعُ» لِمَنْ يَمُوتُ بِهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.
وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا.

= والمختار أن المجاورة بها جميعاً مستحبة إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة وغيرها، وقد جاورها خلّات لا يحصون من سلف الأمة وخلفها ممن يقتدى به، وينبغي للمجاور الاحتراز من المحذورات وأسبابها، وقد مرّ الكلام فيه في آخر باب حرم مكة. وقال في «رد المحتار»: ولا يظن أن كراهة القيام تنافض فضل البقعة؛ لأن هذه الكراهة علتها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع، قال في «الفتح»: وعلى هذا، فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك، يعني مكروهاً عنده، فإن تضاعف السيئات أو تعاضلها إن فقد فيها غلبة السّامة وقلة الأدب المفضي إلى الإخلال بوجوب التوقير والإجلال قائم.

(١) قوله: والمدينة خير لهم: فلا دلالة فيه على أفضلية المدينة على مكة. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: فإني أشفع الخ: وليس هذا صريحاً في أفضلية المدينة على مكة مطلقاً؛ إذ قد يكون في المفضول مزية على الفاضل من حيثة، وتلك بسبب تفضيل بقعة البقيع على الحجون، إما لكونه ترباً أكثر الصحابة الكرام أو لقرب ضجيعه عليه الصلاة والسلام، ولا يبعد أن يراد به المهاجرين فإنه دم هم الموت بمكة، كما قرر في محله. كذا في «المرقاة».

٣١٨٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَعُكِّ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ، فَحِثَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَصَحِّحْهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا، وَانْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْحَقِيقَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ: رَأَيْتُ امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى تَرَلَّتْ بِمَهْبِيعَةٍ، فَتَأَوَّلْتُهَا أَنَّ وَبَاءَ الْمَدِينَةِ يُقِلُّ إِلَى مَهْبِيعَةٍ وَهِيَ الْحَقِيقَةُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ النَّعْرِ جَاءُوا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي نَعْرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا،

(١) قوله: اللهم حبب إلينا المدينة: لا ينافي هذا ما سبق أنه ﷺ قال لمكة: إنك أحب البلاد إلي، وإنك أحب أرض الله إلى الله، وفي رواية: لقد عرفت إنك أحب البلاد إلى الله وأكرمها على الله، فإن المراد به المبالغة، أو لأنه لما أوجب الله على المهاجرين مجاورة المدينة، وترك التوطن والسكون بمكة، السكينة: طلب من الله أن يزيد حبة المدينة في قلوب أصحابه، لتلا يميلوا بأدنى الميل غرضاً به، إذ المراد بالمحبة الزائدة الملازمة للملاذ النفس وتفي مشاقها، لا المحبة النمرنية على كثرة المشوية، فالحيثية مختلفة. كذا في «المرفاة».

(٢) قوله: اللهم بارك لنا النخ: ثم علموا أنها والشافعي فضلوا مكة على المدينة، ومالك عكس القضية لهذا الحديث، ولنا حديث عبد الله بن عدي بن حمراء قال: رأيت رسول الله ﷺ على الخزورة، فقال: والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت، ورواه الترمذي وابن ماجه، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لمكة: ما أطيبك من بلد وأحبك إلي، ولولا أن قومي أخرجنوك منك ما سكنت غبرك، ورواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح غريب إسناداً، وأما دعاء النبي ﷺ بمثل دعاء إبراهيم عليه السلام فإنها كان في الرزق من الثمرات، ولا ريب في أكثرية ثمرة المدينة، وليس هذا بسبب لأفضليتها. كذا في «شرح النقاية».

وقال في «عمدة القاري»: فإن قلت: الاستدلال به على تفصيل المدينة على مكة ظاهر. قلت: نعم، ظاهر من هذه الجهة، ولكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضل في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية على الإطلاق. فإن قلت: فعمل هذا يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر: اللهم بارك لنا في شامنا، وأعادها ثلاثاً. قلت: التأكيد لا يستلزم التكرار المصرح به في حديث الباب، وقال ابن حزم: لا حجة في حديث الباب لهم، لأن تكرار البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة.

وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَنَّا، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيُّكَ وَإِلَى عَبْدِكَ وَنَبِيِّكَ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ وَإِلَى أَدْعَاكَ لِمَدِينَةِ بَيْثُ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ وَمِثْلِهِ مَعَهُ. قَالَ: ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلِيْدٍ لَهُ، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الشَّعْرَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٨٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ بِالمَدِينَةِ ضِعْفِي^(١) مَا جَعَلْتَ بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ بِقَرْنَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى يَقُولُونَ يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ تَنْفِي النَّاسَ، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبْتَ الْحَدِيدِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آخِرُ قَرْنَةٍ مِنْ قُرَى الْإِسْلَامِ خَرَابًا الْمَدِينَةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣١٨٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَغُلٌّ بِالمَدِينَةِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَقْلِنِي بَيْعِي، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعِي، فَأَتَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعِي، فَأَتَى، فَخَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي حَبَّتَهَا وَتَنْصُصُ طَبِيبَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفِي الْمَدِينَةُ شِرَارَهَا كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبْتَ الْحَدِيدِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٨٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطُوهُ الدَّجَالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالمَدِينَةَ، لَيْسَ نَفْسٌ مِنْ أَنْفَائِهَا إِلَّا عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ صَافِّينَ يَحْرُسُونَهَا، فَيَنْزِلُ بِالسَّبْحَةِ، فَتَرْجُفُ الْمَدِينَةُ ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ يُخْرِجُ إِلَيْهِ مِنْهَا كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ضِعْفِي ما جعلت بمكة من البركة: أي مثليه في الأقوات هو لا ينافي كون مكة أفضل منها باعتبار مضاعفة الحسنات، فإن الأول ارتفاع حسي دنيوي والثاني أخروي معنوي. كذا في «المعرفة».

٣١٨٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ، لَا يَدْخُلُهَا الظَّالِمُونَ وَلَا الدَّجَالُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٩٠ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُغْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، لَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٩١ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَكِيدُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ إِلَّا انْتَمَاعٌ كَمَا يَنْتَمَاعُ الْيَلُوحُ فِي الْمَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٩٢ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٩٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَنَظَرَ إِلَى جُدْرَانِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ رَأْسَهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَكَهَا مِنْ حُبِّهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٩٤ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُحَدِّثُ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٩٥ - وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَيُّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ نَزَلَتْ فِيهِ دَارُ هِجْرَتِكَ الْمَدِينَةُ أَوْ الْبَحْرَيْنِ أَوْ قَنْسَرِينَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١٩٦ - وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ الْحَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ زَارَنِي مُتَعَمِّدًا كَانَ

(١) قوله: أي هؤلاء الثلاثة: إلخ: وهو مشكل، فإن النبي رآها - وهو بمكة - أنها دار هجرته وأمر بالهجرة إليها هي المدينة، كما في الأحاديث التي أصبح من هذا، وقد يجمع بأنه أوحى إليه بالتخيير بين تلك الثلاثة، ثم عين له إحداها، وهي أفضلها. كذا في «المعرفة».

(٢) قوله: من زارني إلخ: في «فتح القدير» قال مشايخنا رحمهم الله: زيارة قبر النبي ﷺ من أفضل العبادات، وفي «مناسك الفارسي» شرح المختار: أنها قرية من الوجوب لمن له شقة.

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ بَعَثَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَمِينِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣١٩٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما مَرْفُوعًا: «مَنْ حَجَّ فَرَارًا قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي كَانَ كَمَنْ زَارَنِي فِي حَيَاتِي». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣١٩٨ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ جَالِسًا وَقَبْرُ مُحَمَّدٍ ﷺ يُحْقَرُ بِالْمَدِينَةِ، فَاطَّلَعَ رَجُلٌ فِي الْقَبْرِ، فَقَالَ: بِئْسَ مَضْجَعُ الْمُؤْمِنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِئْسَ مَا قُلْتَ». قَالَ الرَّجُلُ: إِلَيَّ لَمْ أَرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَدْتُ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا مِثْلَ لِلْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا عَلَى الْأَرْضِ بَقْعَةٌ» هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونُ قَبْرِي بِهَا مِثْلًا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ [يَعْنِي الْمَدِينَةَ]. رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا.

٣١٩٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنهما: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ بِوَادِي الْعُقَيْقِ يَقُولُ: أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ،

(١) قوله: فرار قبري: الغاء انتعافية دالة على أن الأنسب أن تكون الزيادة بعد الحج كما هو مقتضى القواعد الشرعية من تقديم الغرض على السبغ، وقد روى الحسن عن أبي حنيفة تفصيلاً حسناً، وهو أنه إن كان الحج فرضاً، فالأحسن للحاج أن يبدأ بالحج، ثم يشي بالزيارة، وإن بدأ بالزيارة جاز، وإن كان الحج نفلاً فهو بالخيار، فيبدأ بأيهما شاء، والأظهر أن الابتداء بالحج أولى؛ لإطلاق الحديث، ولتقديم حق الله على حقه ﷺ، ولذا تقدم تحية المسجد النبوي على زيارة المشهد المصطفي. كذا في «المرفأة».

(٢) قوله: ما على الأرض بقعة أحب إلي: وقد أجمع العلماء على أن الموت بالمدينة أفضل بعد اختلاطهم أن السجادة بمكة أفضل أو بالمدينة أكمل، وهذا كان من دعاء عمر رضي الله عنه: اللهم ارزقني شهادة في سبيلك واجعل موتي ببلد ومولك، وليس فيه دلالة على أفضلية المدينة، بل لأفضلية البقعة المكيّة، وقد قام الإجماع على أنها أفضل من مكة، بل من الكعبة، بل من العرش الأعظم. كذا في «المرفأة».

وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ^(١) وَفِي رِوَايَةٍ: «عُمْرَةٌ وَحَجَّةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: وقُلْ: عمرَةٌ في حَجَّةٍ: فالصواب في معناه أن ثواب الصلاة فيه يعدل ثواب عمرَةٍ في ضمن حَجَّةٍ، وفيه إشارة إلى أن العمرة إذا كانت مقرونة في الحجة بأن يكون سفرها واحد أخير من العمرة المفردة، ثم لم كان هذا الوادي بقرب المدينة وما حورها يدخل في فضلها. كذا في «المرواة».

• • • •

كِتَابُ الْبُيُوعِ

بَابُ الْكَسْبِ وَطَلَبِ الْحَلَالِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾
(البقرة: ١٦٨)

٣٢٠٠ - وَعَنِ الْيَقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عليه السلام كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ»^(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢٠١ - وَعَنْ زَافِعِ بْنِ خَدِيجَ عليه السلام قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدَيْهِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٢٠٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام أَنَّهُ عليه السلام سُئِلَ عَنْ أُجْرَةِ كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، إِنَّمَا هُمْ مُصَوِّرُونَ، وَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ مِنْ عَمَلِ أَيْدِيهِمْ. رَوَاهُ رَزِينٌ.

(١) قوله: من عمل يديه: وأفضل أسباب الكسب الجهاد، ثم التجارة، ثم الزراعة، ثم الصناعة. كذا في الاختيار شرح المختار، والتجارة أفضل من الزراعة عند البعض، والأكثر على أن الزراعة أفضل. كذا في «الوجيز» للكردي. قاله في «العالمگیری». وقال النووي: وحديث البخاري صريح في ترجيح الزراعة والصناعة؛ لكونها عمل يده، لكن الزراعة أفضلها؛ لعدم النفع بها للآدمي وغيره عموم الحاجة إليها، كما صرح به في «عمدة القاري».

(٢) قوله: سئل عن أجره كتابة المصحف الخ: والأصل أن كل ما لا يتعين على الأجير؛ لأنه استئجار على عمل معلوم غير متعين عليه، فيجوز، ولنا قوله ﷺ: اقْرَءُوا الْقُرْآنَ، وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ، في آخر ما عهد رسول الله ﷺ إلى عثمان ابن أبي العاص عليه السلام، وإن اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الأذن أجرا، ولأن القرية متى حصلت وقعت عن العامل، ولهذا تعتبر أعليته، فلا يجوز له أخذ الأجر من غيره، كما في الصوم والصلاة، وبعض مشايخنا استحسنوا الاستئجار على تعليم القرآن؛ لأنه ظهر التواني في الأمور الدينية، ففي الامتناع تضييع حفظ القرآن، وعليه الفتوى. قاته في «الهداية»، ولذلك قال في «العالمگیری»: ولو استأجر رجلاً ليكتب له مصحفاً أو شعراً بين الخط جاز، وذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده: أنه لا يكره ذلك. كذا في «فتاوى قاضي خان».

٣٢٠٣ - وَعَنْ أَبِي بَحْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: كُنْتُ لِمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ حَارِثَةَ ثَبِيْعَ اللَّيْنِ وَتَقْبِضُ الْمُقْدَامُ الثَّمَنَ، فَقِيلَ لَهُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَتُبِيعُ اللَّيْنَ وَتَقْبِضُ الثَّمَنَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَمَا بَأْسُ بِذَلِكَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُنْفَعُ فِيهِ إِلَّا الدِّينَارُ وَالذَّرْهَمُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٢٠٤ - وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: كُنْتُ أَجْهَرُ إِلَى الشَّامِ وَإِلَى مِصْرَ، فَجَهَّزْتُ إِلَى الْعِرَاقِ، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كُنْتُ أَجْهَرُ إِلَى الشَّامِ فَجَهَّزْتُ إِلَى الْعِرَاقِ، فَقَالَتْ: لَا تَفْعَلْ، مَا لَكَ وَلِشَجْرِكَ؟ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَبَبَ اللَّهُ لِأَحَدِكُمْ رِزْقًا مِنْ وَجْهِ فَلَا يَدْعُهُ حَتَّى يَتَغَيَّرَ لَهُ أَوْ يَتَنَكَّرَ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٠٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ: «يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْلَوْا صِلِحًا» وَقَالَ تَعَالَى: «يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ» ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغِذْيِي بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لِذَلِكَ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٠٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَكُتِبُ عَبْدٌ مَالًا مِنْ حَرَامٍ فَيَتَصَدَّقُ مِنْهُ فَيُقْبَلَ مِنْهُ، وَلَا يُنْفِقَ مِنْهُ فَيَبَارَكَ لَهُ فِيهِ، وَلَا يَتْرُكُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَمْحُو السَّيِّئَ بِالسَّيِّئِ، وَلَيَكُنْ يَمْحُو السَّيِّئَ بِالْحَسَنِ، إِنَّ الْحَبِيبَ لَا يَنْحُو الْحَبِيبَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَكَذَا فِي «مَرْجِ السُّنَنِ».

٣٢٠٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ وَفِيهِ دِرْهَمٌ حَرَامٌ لَمْ يَقْبَلْ ^(١) اللَّهُ تَعَالَى لَهُ صَلَاةٌ مَا دَامَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَدْخَلَ أَصْبُعَهُ فِي أُذُنَيْهِ وَقَالَ: صُمْتُ إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

٣٢٠٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنَ السُّخْتِ، وَكُلُّ لَحْمٍ نَبَتَ مِنَ السُّخْتِ كَانَتْ النَّارُ أُولَى بِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٢٠٩ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ جَسَدٌ عُذِّي بِالْحَرَامِ». رَوَاهُ التَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٢١٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَلَبُ كَسْبِ الْحَلَالِ قَرِيبَةٌ بَعْدَ الْقَرِيبَةِ». رَوَاهُ التَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٢١١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ أَمِنَ الْحَلَالِ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢١٢ - وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا ^(٢) مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُشْتَبِهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ

(١) قوله: لم يقبل الله تعالى له صلاة، المعنى لم يكتب الله له صلاة مقبولة مع كونها مجزئة مسقطاً للقضاء كالصلاة في الدار المغصوبة، وهو الأظهر؛ لقوله تعالى: «إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ» (٢٧: المائدة) والثواب إنما يترتب على القبول، كما أن الصحة مترتبة على حصول الشرائط والأركان، والتفوى ليست بشرط لصحة الطاعة عند أهل السنة والجماعة، كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: وبينهما مشتبّهات: اعلم أن هذا الحكم بناء على الأخذ بالتفوى والأحوط، ولا فقد ثبت بالأدلة الشرعية أن -

وَعَرَضَهُ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ كَالزَّاعِمِ يَزْعِي حَوْلَ الْحَيِّ، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنْ نَكَلَ مِلْكٌ جَمَى، أَلَا إِنَّ جَمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ تَحَارُمُهُ، أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢١٣ - وَعَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَعَا مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ، فَإِنَّ الصَّدَقَ ظِلْمَانِيَّةً، وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيْمَةٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّنْسَائِيُّ، وَرَوَى الدَّارِيُّ الْجُمُعَةَ الْأُولَى فَقَطْ.

٣٢١٤ - وَعَنْ وَابِصَةَ بِنِ مَعْبِدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا وَابِصَةُ، جِئْتُ سَأَلْنِي عَنْ الْبِرِّ وَالْإِيمَانِ، فُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَجَمَعَ أَصَابِعَهُ فَضَرَبَ بِهَا صَدْرَهُ، وَقَالَ: «اسْتَقْبَتْ نَفْسُكَ اسْتَقْبَتْ قَلْبُكَ» ثَلَاثًا، «الْبِرُّ مَا أَطْمَأْنَنْتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَأَطْمَأْنَنْتَ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِيمَانُ مَا حَالَكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِيُّ.

٣٢١٥ - وَعَنْ عَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدْعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ خَذَرًا لِمَا بِهِ الْبَأْسُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢١٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخَرَاجَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ

- الأصل في الأشياء الإباحة، وهو مذهب جمهور اخفوية والشافعية، كما في مسلم النبوته وقد استدلل عليه في التوضيح، ونسك بها في «التوضيح» و«التلويح» في جلاء مواضع، نقل الفسطاطي عن «فتح الباري»، واختلف في حكم المشتبهات. فقبل: التحريم وهو مردود، وقبل: التوقف، وهو كخلاف فيما قبل الشرح، انتهى وقد أثبت أصل الإباحة الشيخ عبد الحق وعلي القاري في «شرح المشكاة» وجمهور الأصوليين والفقهاء وشرح الحديث من العنوس القرآنية والأخبار والآثار الكثيرة، وحقق الإباحة العلامة التامري في «رد المحتار» شرح «الدر المحتار». كذا في «تسليق النظام في مسند الإمام».

يَأْكُلُ مِنْ خَرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ، فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الْعُلَامُ: أَتَذَرِي مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكْهَنْتُ لِإِنْسَانٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا أَحْسَنُ الْكِهَانَةَ إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقَيْتَنِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ، فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتُ مِنْهُ. فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ، فَقَاءَ: "كُلْ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ،

وَقَدْ سَبَقَ حَدِيثُ شُرْبِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لَبَنًا فِي «كِتَابِ الزَّكَاةِ».

٣٢١٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى "عَنْ ثَمَنِ السَّنُورِ وَالْكَلْبِ" إِلَّا كَلْبَ "صَيْدٍ.

(١) قوله: فقَاء كل شيء في بطنه: قال ابن الملك: أخذ منه الشافعي بك أن من أكل الحرام، وهو عالم به أو جاهل، ثم علم لزمه أن يتقياً جميع ما أكله فوراً، وقد جعله علي القاري من باب الورع، «المراقبة» ملتقط منه.

(٢) قوله: من عن ثمن السنور: النهي عن ثمن السنور تنزيهياً، والجمهور على جواز بيعه. قاله في «اللمعات»، وقال في «المراقبة» عن ابن ملك: وكره بعض بيع السنور الأهلي والروحني بظاهر الحديث، وحمله الأكثرون على الوحشي منها للعجز عن تسليمه، فإنه لو ربط لا ينتفع به؛ لأن نفعه صيد الفارة، ولو لم يربط لربما ينثر فيضبع الهالك المصروف في ثمنه.

(٣) قوله: والكلب: والحديث يزيد مذهب أبي حنيفة وأصحابه في تجويزهم بيع الكلب؛ لأنه المناسبة بين المنعطفين في النهي توجب ذلك فهو مكروه لا حرام، وإطلاق الحديث عليه باعتبار حصوله بأدنى المكاسب. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: إلا كلب صيد: فظهر أن الحديث بهذا الاستثناء صحيح، والاستثناء زيادة على أحاديث النهي عن ثمن الكلب، وزيادة الثقة مقبولة، فوجب قبولها. كذا في «الجواهر النقي»، واعترض بأن الدليل أحسن من المدعى، فإن المدعى جواز بيع الكلاب مطلقاً، والدليل يثبت على جواز بيع كلب الصيد والهاشية لا غير، وأجيب بأن ذكره لإبطال شمول المدم الذي هو مدعى الخصم، وأما إثبات المدعى فثبت بحديث ذكره في «الأسرار» برواية عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنه أنه قال: قضى رسول الله ﷺ في كلب بأربعين درهماً من غير تخصيصه بنوع. قاله في «العناية»، ولكن في «البحر» عن «المسوط» أنه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم في الصحيح من المذهب، كما في «رد المحتار» وما روي من النهي عن ثمن الكلب في الروايات الصحاح فهو محمول على النسخ، كان ذلك في الابتداء حين أمر بقتل الكلاب، أو محمول على التنزيه، أو على إرادة الكلب العقور وغير المعلم، أو يخص العام بهذا المخصص. كذا في «تسقي النظام في مستند الإمام».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَهَذَا سَنَدٌ جَيِّدٌ.

٣٢١٨ - وَعَنْهُ ع أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا الْكَلْبَ الْمُعَلَّمَةَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ

وَالنَّسَائِيُّ.

٣٢١٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ع قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ لِلصَّيْدِ.

رَوَاهُ إِمَامُنَا أَبُو حَنِيفَةَ، وَهَذَا سَنَدٌ جَيِّدٌ، لَيْسَ فِي صَرِيْقِهِ الْكِنْدِيُّ.

٣٢٢٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ع أَنَّهُ قَضَى فِي

كَلْبٍ صَيْدٍ قَتَلَهُ رَجُلٌ بِأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَقَضَى فِي كَلْبٍ مَاشِيَةٍ بِكَبْشٍ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣٢٢١ - وَعَنْ عَظَاءٍ قَالَ: لَا بَأْسَ بِثَمَنِ الْكَلْبِ السُّلُوقِيِّ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣٢٢٢ - وَعَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قُتِلَ الْكَلْبُ الْمُعَلَّمُ فَإِنَّهُ يُقَوِّمُ فِيمَنْتَهُ فَيَغْرَمُهُ الَّذِي

قَتَلَهُ. رَوَاهُ الصَّحَاوِيُّ.

٣٢٢٣ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَا بَأْسَ بِثَمَنِ كَلْبِ النَّصِيدِ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣٢٢٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ع أَنَّهُ قَضَى فِي كَلْبِ الصَّيْدِ أَرْبَعِينَ

١ - قوله: هذا سَنَدٌ جَيِّدٌ: كذا في «الجواهر النقية».

٢ - قوله: رَخَّصَ: أُلْغِيَ، أُلْغِيَ بِمَعْنَى الْإِسْبَاحَةِ. كذا في «عقود الجواهر المنيعة» وتحققه: أَنَّ الْكَلَابَ قَدْ كَانَ حَكْمُهَا أَنْ تَقْتَلَ كُلُّهَا، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ إِسْبَاحُ شَيْءٍ مِنْهَا، فَلَمْ يَكُنْ يَبْعُهَا حَيْثُ يَجَازَرُ، وَلَا تَمْسُهَا بِحَلَالٍ فَمَا كَانَ الْإِسْتِفَاعُ بِهِ حَرَامًا وَإِسْبَاحُ حَرَامًا، فَتَمَسُّهُ حَرَامٌ، فَبَعْدَ ذَلِكَ قَدْ نَسَخَ، فَأُبِيحَ الْإِسْتِفَاعُ بِالْكَلابِ. فَلَمَّا ثَبَتَ الْإِبَاحَةُ بَعْدَ النَّهْيِ، وَأُبَاحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ مَا أُبَاحَ بِقَوْلِهِ: لَوْزَنَا غُلَّتْهُمْ فِئْنَ الْخُوزِجِ مُكَلِّبِينَ (المائدة: ٤) اعتبرتُ حَكْمَ مَا يَنْتَفَعُ بِهِ، هُوَ يَجُوزُ بَيْعُهُ وَيَحِلُّ ثَمَنُهُ أَمْ لَا؟ فَأَمَّا اخْتِلَافُ الْأَهْلِ قَدْ نَهَى عَنْ أَكْلِهِ وَأُبِيحَ كَسْبُهُ وَالْإِسْتِفَاعُ بِهِ، فَكَانَ بَيْعُهُ إِذَا كَانَ هَذَا حَكْمُهُ حَلَالًا وَثَمَنُهُ حَلَالًا. قُلْتُ فِي تَأْخِيرِ مَعْنَى الْأَثَرِ.

٣ - قوله: هذا سَنَدٌ جَيِّدٌ: كذا في «فتح القدير» و«عقود الجواهر النقية».

دِرْهَمًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَالتَّبَهَّقِيُّ، وَفِيهِ إِسْمَاعِيلُ هُوَ ابْنُ جَسْتَانٍ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى^(١) عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرٍ^(٢) الْبَغِيِّ وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ^(٣) الدِّمِّ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ وَكُسْبِ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ أَكْلَ الرِّبَا وَمُوكَلَّهُ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُصَوِّرَ^(٤)» وَفِي «شَرْحِ السَّنَةِ»: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كُسْبِ الزَّمَارَةِ.

٣٢٢٥ وَعَنْ مُحْيِصَةَ^(٥) هِيَ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحِجَامِ، فَتَهَا^(٦) عَنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ يَسْتَأْذِنُهُ حَتَّى قَالَ: «اعْلِفْهُ نَاصِحَكَ وَأَطْعِمْهُ رَقِيقَكَ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: نهى عن ثمن الكلب: النهي عنه تنزيهي فهو مكروه لا حرام عندنا لذنايته، أخذته من «المرقاة».

(٢) قوله: مهر البغي وخلوان الكاهن: أي ما خبث من المكاسب، فلزم منه العار ما يأخذه كاهن وواشمة والمغنية على الغناء، ومهر البغي وأجر الحجام بشرط، «الدر المختار» و«رد المحتار» ملتحق منها.

(٣) قوله: نهى عن ثمن الدم: في «شرح السنة»: بيع الدم لا يجوز لأنه نجس، وحمل بعضهم نفيه عن ثمن الدم عن أجر الحجام، وجعله نهي تنزيهي. كذا في «المرقاة».

(٤) قوله: المصور: أراد به الذي يصور صورة الحيوان دون من يصور صورة الأشجار والنبات؛ لأن الأصنام التي كانت تعبد كانت على صور الحيوانات. كذا في «المرقاة».

(٥) قوله: فتها: هنا نهي تنزيهي للارتفاع عن ذنوب الإكساب وللمحذ على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، ولو كان حراماً لم يفرق فيه بين الحر والعبد، فإنه لا يجوز للسبد أن يطعم عبده ما لا يحل. كذا في «المرقاة». وقال في «رد المحتار»: وحديث النهي وهو ما ذكره صاحب «السُّنَنِ» بإسناده إلى رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال: كسب الحجام خبيث، وثمر الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، منسوخ أي بما روي أنه ﷺ قال له رجل: إن لي عيالا وغلاماً حجاماً فأطعم عيالي من كسبه؟ قال: «نعم»، زيلعي، وأجاب الإفتائي بحمل حديث الخبيث على الكرامة طبعا من طريق المرأة؛ لما فيه من الخسة والدناءة. قال علي: إنا نقول: رواية رافع ليس كإبن عباس في الضغط والإتقان والفقهاء، فيعمل بحديث ابن عباس دون. وفي «الجزهرة»: وإن شرط الحجام شيئا على الحجامه كره.

٣٢٢٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَرَّمَ أَبُو ظَبْيَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاحٍ مِنْ ثَمَرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُحَقِّقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٢٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ^١ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؛ فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا السُّفُرُ، وَيَذْهَبُ بِهَا الْجُلُودُ، وَتَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ، فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» ثُمَّ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَنَا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمْلُوهَا، ثُمَّ بِأَعْوَهَ فَأَكْلُوا مَيْتَتَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَيْتَةِ خَمَهَا، وَأَمَّا الْجِلْدُ وَالشَّعْرُ وَالصُّوفُ فَلَا بَأْسَ بِهِ^٢، وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ مُسْلِمٍ فَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، فَلَا يَنْزِلُ الْحَدِيثُ عَنِ الْحَسَنِ.

١، قوله: فأمر له بصاح فيه: دليل على جواز الحجامة، وجواز أخذ الأجرة عليها. كذا في «عمدة القاري».

٢، قوله: الميته: أي يجرم منها أكلها فقط لا الانتفاع بجلده بعد الدين، خلافاً لما لك به في ذلك، ولا الانتفاع بشعرها وفرونها وعظمها وعصبها وحافرها؛ لأن الآية في بيان حرمة الأكل، كما يدلُّ عليه سياقها، وأن ينسب الحرمة إلى الأعيان مجازاً، خلافاً للشافعي به في جميع ذلك، أخذته من «تفسيرات الأحمدية».

٣، قوله: هو حرام: وقال في «عمدة القاري»: واستدل بالحديث من ذهب إلى نجاسة سائر أجزاء الميته من اللحم والشعر والظفر والجلد والسن، وهو قول الشافعي وأحمد، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن ما لا تحلُّ الحياة لا ينجس بالموت، كالشعر والظفر والقرن والخافر والعظم؛ لأن النبي ﷺ كان له مشط من عاج، وهو عظم الفيل، وهو غير مأكول، فدل على طهارة عظمه وما أشبهه انتهى. فالضمير في «هو حرام» يعود إلى البيع لا الانتفاع، وأية إنها حرم عليكم الميتة في بيان حرمة الأكل، كما يدلُّ عليه سياقها، التقطه من «المرقاة» و«التفسيرات الأحمدية».

٤، قوله: فلا بأس به: وفي الصحيحين: قوله ﷺ في شاة مبسوطة ﷺ: «إنها حرم أكلها»، وفي رواية: خمها، فدل على أن ما عدا اللحم لا يجرم، فدخلت الأجزاء المذكورة، وفيها أحاديث أخر صريحة في «البحر» وغيره. فإله في «رد المحتار».

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا بَأْسَ بِمَسْلِكِ الْمَيْتَةِ إِذَا ذُبِغَ، وَلَا بَأْسَ بِصُوفِهَا وَشَعْرِهَا وَفُرُونِهَا إِذَا عُسِلَ بِالنَّاءِ» وَفِي إِسْنَادِهِ يُوسُفُ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، وَهُوَ كَانَ كَاتِبَ الْأُرْزَاقِيِّ.

٣٢٢٨ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرُمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَعَلُوهَا قَبَاغُوهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٢٩ - وَعَنْ غَائِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنْ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالدَّارِمِيِّ: «إِنَّ مِنْ أَطْيَبِ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَإِنْ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَخَمَادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ رَأَى فِيهِ: «إِذَا احْتَجَمَ» انْتَهَى. قَبْلُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ: الْعَبْرُ الْمُنَافِيَّةُ بِرِوَايَةٍ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ تَقْبَلُ؛ لِأَنَّهَا فِي خَصْمِ الْحَدِيثِ الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي يَتَقَرَّدُ بِهِ الثَّقَّةُ.

٣٢٣٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحُمْرِ عَشْرَةً: عَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَشَارِبَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَآكَلَ ثَنِيهَا وَالْمُشْتَرِي

١- قوله: إن أولادكم من كسبكم أي من جملة: لأنهم حصلوا بواسطة تزويجكم، فيجوز لكم أن تكونوا من كسب أولادكم إذا كنتم محتاجين، وإلا فلا، إلا أن طابث به أنفسهم، هكذا فرره عليونا. فإنه في «المعرفة» وكذا قال في «الهداية».

٢- قوله: فمثل هذه الزيادة إلج: هكذا قال الخافظ في «شرح النخبة». فإنه في بهذا المجهود.

٣- قوله: وحاسنها: قال أبو حنيفة: إن الأجرة عن نقل الحمر وحملها طيبة خلاف صاحبه، وأشار في «الهداية» ص

(١٢٣) إلى الجواب من جانب أبي حنيفة، والحديث شمول على المقرون بالقصد إلج، أي قصد الشرب. كذا في

«العرف الشافي».

لَهَا [وَالْمُسْتَرَاءُ] لَهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٣١ - وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْحُمَرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا، وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا، وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٣٢ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا النُّقِيَّاتِ وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ [وَلَا خَيْرَ فِي تِجَارَةٍ فِيهِنَّ]، وَتَسْنَهُنَّ» حَرَامٌ، وَفِي مِثْلِ هَذَا أُثِرَتْ في وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ في. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الرَّائِزِيُّ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَه عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الْمُغْنِيَّاتِ.

بَابُ السَّاهِلَةِ فِي الْمَعَامَلَةِ

٣٢٣٣ - عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا اقْتَضَى». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢٣٤ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَجُلًا كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَتَاهُ الْمَلِكُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ قَالَ: مَا أَعْلَمُ، قِيلَ لَهُ:

(١) قوله: لا يبيعوا النقييات الخ: قال القاضي: النهي مفصّل على البيع والشراء لأجل النقي، وحرمة ثمنها دليل على فساد بيعها، والجمهور صحّحوا بيعها، والحديث مع ما فيه من الضعف للثمن في روايته مؤول بأن أخذ الثمن عن يمين حرام، كأخذ ثمن اللعب من التباذ، لأنه إعانة وتوسل إلى حصول حرم، لا لأن البيع غير صحيح، قاله في «المروقات».

(٢) قوله: تسعين حرام، أي ما كان منه على فعلها، فإن المأخذ منه منظور إليه في الحكم على المشتري، ولا يحرم الثمن إذا بعها من غير نظر إلى وصف غناها، كذا في «الكوكب الدرّي».

أَنْظُرْ، قَالَ: مَا أَعْلَمُ شَيْئًا، عَمَرَ أَنِّي كُنْتُ أَجَالِعُ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا وَأَجَارِبُهُمْ، فَأَنْظُرُ الْمُسِيرَ وَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعِيرِ، فَأَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ نَحْوُهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ اللَّهُ: «أَنَا أَحَقُّ بِدَا عَنكَ تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي».

٣٢٣٥ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةُ الْخَلِيفِ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّهُ يُنْفَقُ ثُمَّ يَمَحُوتُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٣٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْخَلِيفُ مُنْفَقَةٌ لِلسَّلَعةِ مُنْحِقَةٌ لِلتَّرَكَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٣٧ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ». قَالَ أَبُو ذَرٍّ: خَابُوا وَخَسِرُوا، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْمُسِبِلُ^(١) وَالْمَنَانُ وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْخَلِيفِ الْكَاذِبِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٣٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ التَّيِّبِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشَّهَدَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ عَنِ ابْنِ عَمَرَ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٣٢٣٩ - وَعَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ قَالَ: كُنَّا نُسَمِّي فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ السَّابِغَةَ^(٢) فَمَرَّ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَمَّانَا بِاسْمِ هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التَّجَّارِ،

(١) قوله: المسبيل: قال الشافعية: من أسبل بدون التبخر، ليس له وعيد، وأما الأحناف فيذكر المسألة بلا قيد، فإذا ن لا يتبدل الحكم وإن اختاره للمصلحة. كذا في «العرف الشاذي».

(٢) قوله: السابغة: دل الحديث على جواز الدلالة والسمرة، وفي كُتُبنا: أن الدلال يجوز له أن يأخذ الأجرة من المشتري أو البائع أو من كليهما، إن كان العرف كذلك، واختلف في المفاضلة بين التجارة والزراعة، وعُتِبَ أن التجارة أفضل. كذا في «العرف الشاذي».

إِنَّ الْبَيْعَ يُخْضَرُ الْخَلِيفُ وَاللَّغْوُ فَشَوْبُوهُ بِالْصَّدَقَةِ^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٤٠ - وَعَنْ عُمَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ الشُّجَارَ يُخْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَارًا إِلَّا مَنْ اتَّقَى وَتَرَوْصَدَقَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه وَالدَّارِمِيُّ.
وَرَوَى التَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنِ الْبَرَاءِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ الْخِيَارِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٢)
وَقَوْلِهِ: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٣)

٣٢٤١ - وَعَنْ ابْنِ عُمر رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْمُتَبَايعَانِ^(٤) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) قوله: فشوبوه بالصدقة: قال الخطابي: وقد احتج بهذا الحديث بعض أهل الظاهر ممن لا يرى الزكاة من أموال التجارة، وزعم أنه لو كان يجب فيها صدقة كما يجب في سائر الأموال الظاهرة لأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بها، ولم يقتصر على قوله: فشوبوه بالصدقة. قال الشيخ رحمته الله: وليس فيها ذكره دليل، على ما ادعوه؛ لأنه إنما أمرهم في هذا الحديث بشيء من الصدقة غير معلوم المقدار في تضاعيف الأيام من الأوقات؛ لتكون كفارة عن اللغو والخلف، وأما الصدقة المقطرة التي هي ربع العشر الواجبة عند تمام الحول فقد وقع البيان فيها من غير هذه الجهة، ثم هو عمل الأمة وإجماع أهل العلم، فلا يعد قول هؤلاء معهم خلافاً. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: لا تأكلوا الخ: قال صاحب «المندار»: والآية تدل على نفي خيار المجلس؛ لأن فيها إباحة الأكل بالتجارة عن تراض من غير تقييد بالتفريق عن مكان العقد، والتقييد به زيادة على النص. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٣) قوله: أوفوا بالعقود: والبيع عقد يلزم الوفاء بظاهر الآية، وفي إثبات خيار المجلس نفي لزوم الوفاء به، أخذته من

«عمدة القاري».

(٤) قوله: المتبايعان كل واحد منهما بالخيار عن صاحبه إلخ: ويثبت أنه إذا أوجب أحد المتعاقدين بالبيع، فالآخر =

بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَّفَقُوا، إِلَّا بَيْعٌ الْخِيَارِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَقَالَ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَتَفْسِيرُهُ عِنْدَنَا: عَلَى مَا بَلَّغَنَا عَنْ

= بالخيار. فإن شاء قبل وإن شاء لم يقبل، وللموجب خيار الرجوع عما قال قبل قول صاحبه: قبلت، وهذا خيار. يقول ثابت. قوله في «المعرفة». وقال في «الهداية»: قال الشافعي رحمه الله: يثبت لكل واحد منها خيار المجلس، فخره رحمته الثعالبان بالخيار ما لم يتفرقا، ولو أن في الفسخ إبطال حتى الآخر، فلا يجوز، والحديث محمول على خيار القبول، وفيه إشارة إليه، فإنها مثبايعان حانة السباشرة لا بعدها أو يحتمله فيحمل عليه.

(١) قوله: ما لم يتفرقا: اختلفوا في تأويله على أقوال، الأول: أن معناه التفريق بالأقوال، وهو قول إبراهيم النخعي وسفيان الثوري في رواية، ومالك وأبي حنيفة ومحمد بن وهب، فقالوا: المراد به أنه إذا قال البائع: «بيعت» وقال المشتري: «اشتريته» فقد تفرقا بالأقوال، ولا شيء لهم بعد ذلك خير، ويتم البيع، ولا يفدر المشتري رد البيع إلا بخيار الرؤية أو خيار العيب أو خيار الشرط. الثاني: أن المراد التفريق بالأبدان، فلا يتم البيع بدونها، وبه يلزم البيع. وهو قول الشافعي وأحمد وأهل الظاهر. والقول الثالث: أن معناه التفريق بالأبدان، لكن لا على ما فهمه أصحاب القول الثاني. قال عيسى بن أبيان: معناه أن الرجل إذا قال لرجل: «قد بعثك عبيدي هذا بالك درهم» فلم يخاطب بذلك القول أن يقبل ما لم يفارق صاحبه، فإذا اختلفا لم يكن له بعد ذلك أن يقبل، قال: ولولا أن هذا الحديث جاء ما علمنا ما ينقطع للمخاطب من القبول. فلما جاء هذا الحديث علمنا أن اختلفا أبدانها بعد المخاطبة بالبائع يقطع القبول، وهذا التفسير مروي أيضا عن أبي يوسف ج. وعيسى بن أبيان، هذا من أصحاب محمد بن الحسن، هذا ملخص ما في «التعليق الممجّد». (٢) قوله: لا بيع: خيار: أي لا بيع شرط فيه اختيار إلى ثلاثة أيام، فإنه يبقى فيه الخيار بعد تفريق الأقوال أيضا، وكذلك بعد تفريق الأبدان، وهو مشترك بين الثمانيين بالتفريق قولاً وبين الثمانيين بالتفريق بدناً، فإنهم متفقون على بقاء الخيار في البيع بشرط خير بعد التفريق، «التعليق الممجّد» مختصراً.

(٣) قوله: وبهذا نأخذ: فيه وفي قوله الآخر بعد ذكر التفسير، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله: تصريح بأنهم لم يتركوا هذا الحديث بالقياس، ولم يدعوا العمل به، ثم هو المشهور على الألسنة، بل إنها حملا الحديث على ما حمل عليه النخعي وأخذوا به. كذا في «التعليق الممجّد».

(٤) قوله: وتفسيره عندنا: لم يرد على قوله: وبهذا نأخذ أن الحديث بظاهره يثبت خيار المجلس، والخفية ليسوا بقائلين به، فكيف يصحّ قوله: «وبهذا نأخذ»؟ أشار إلى الجواب عنه بتفسير الحديث بالتفريق القولي، وقد طال الكلام بين أصحاب التفريق القولي، ومثبتي خيار المجلس نفياً ودفعاً، أما أصحاب خيار المجلس فأوردوا على أصحاب التفريق القولي بوجوه، الأول: أنه تفسير مخالف لتباعد، والجواب عنه على ما في «شرح معاني الآثار» =

= وفتح القدير وغيرهما: أن التفرق كثير ما استعمل في الكتاب والنسبة في التفرق لقولي، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ (البينة: ١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَفَرَّقُ يُغْنِي أَكْثَرُ مِمَّنْ سَبَّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ فِي الْبُيُوتِ﴾ (النساء: ١٣)، والمراد به تفرق قول الزوجين في الطلاق بأن يقول الزوج: «طلقتك» والمرأة: «قبلت»، وقوله ﷺ: «أفترقت بنو إسرائيل على ثنتين وسبعين فرقة وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»

الثاني: أن الخبر ورد بلفظ المتبايعين والبيعين، وهذا اللفظ لا يطلق إلا بعد حصول التفرق المقولي وتقام العقد، فلا يكون الخيار إلا بعده، وإن هو إلا خيار المجلس، فلا بد أن يحمل التفرق على التفرق البدني. والجواب عنه ما في الهداية وشروحها: أن هذا إغفال منهم عن مقتضى اللغة، فإن المتساومين أيضا قد يسمى متبايعين لمناسبة القرب، وقد قال ﷺ: لا يبيع الرجل على بيع أخيه، فقد سمى قرب البيع بيعا، فيمكن أن يكون سمي الغير المتفريقين قولاً في هذا الحديث بالمتبايعين لقربها منه، وأيضا المتبايع بالحقبة إنما يكون من يباشر العقد لا قبله، ولا بعده، فإن كلا منهما بعد الفراغ، وقبل المباشرة متبايع مجازا باعتبار ما كان أو ما يكون، وحالة المباشرة إنما هي ما إذا صدر من أحدهما الإيجاب وقصد الآخر تلفظ القبول ولم يتفرغ بعد.

الثالث: أن هذا التفسير يخالف ما فهمه ابن عمر وعمل على وفقه، فلا يعتبر به، وأجاب عنه الزيلعي وغيره بأنه تقرر في الأصول أن تأويل الصحابي بمحتمل التأويل، واختياره لأحد التأويلين ليس بحجة ملزمة على غيره، ولا يمنعه عن اختيار تأويل بغيره، وقال الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: قد يجوز أن يكون ابن عمر يخرج أشكلت عليه الفرقة التي سمعها من النبي ﷺ ما هي فاحتملت عنده الفرقة بالأبدان على ما ذهب إليه عيسى بن أبيان، واحتملت عنده الفرقة بالأقوال على ما ذهبنا إليه، ولم يحضره دليل يدل أنه بأحدهما أولى منه بما سواه، ففارق بائعه بيده احتياطاً، ويحتمل أيضا أن يكون فعل ذلك؛ لأن بعض الناس يرى أن البيع لا يتم إلا بذلك، وهو يرى أن البيع يتم بغيره، فأراد أن يتم البيع في قوله وقول مخالفه، ثم قال الطحاوي: وقد روي عنه ما يدل على أن رأيه في الفرقة كان بخلاف ما ذهب إليه أن البيع يتم بها، وذلك أن سليمان بن شعيب قد حدثنا قال: حدثنا بشر بن بكر قال: حدثني الأوزاعي قال: حدثني الزهري عن حمزة بن عبد الله عن ابن عمر بن الخطاب أنه قال: ما أدركت الصفقة حيا فهو من مال الميت، فهذا ابن عمر قد كان يذهب فيما أدركت الصفقة حيا فهلك بعدها أنه من مال المشتري، فدل ذلك على أنه كان يرى أن الصفقة تتم بالأقوال قبل الفرقة التي تكون بعد ذلك، وإن المبيع يتقل بذلك من ملك البائع إلى المشتري، حتى يهلك من ماله إذا هلك.

الرابع: أن هذا التفسير يخالف ما قضى به أبو برزة، ونسبه إلى النبي ﷺ، كما أخرج الطحاوي والبيهقي أنهم اقتصروا إليه في رجل بائع جارية، فنام معها البائع. فلما أصبح قال: لا أرضى، فقال أبو برزة: إن النبي ﷺ =

إِبْرَاهِيمَ السَّخَعِيُّ أَنَّهُ قَالَ: الْمُتَبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، قَالَ: مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا عَنْ مَنَطِقِ السَّيِّعِ إِذَا قَالَ الْبَائِعُ: قَدْ بَعَثْتُكَ، فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ يَقُلِ الْآخَرُ: قَدْ اشْتَرَيْتُ.

= قال: البيعان ما لم يتفرقا، وكان في خيار شعر، وأخرجنا أيضا عن أبي النوضي نزلنا منزلا، فباع صاحب لنا من رجل فرسا فأقمنا في منزلنا يومنا وليلتنا. فلما كان الغد قام الرجل يسرج فرسه فقال صاحبه: إنك قد بعثني باختصاصي إلى أبي برزة فقال: إن شئنا قضيت بينكما بقضاء رسول الله ﷺ سمعته يقول: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» وما أراكما تفرقتما. وأجاب عنه الصحابي بقوله: في هذا الحديث ما يدل على أنها كان تفرق بأبدنها؛ لأن فيه أن الرجل قام يسرج فرسه فقد منحى بذلك من موضع إلى موضع، فلم يراع أبو برزة ذلك، وقال: ما أراكما تفرقتما أي ما كنتمنا متشجرين أحدهما يدعي البيع، والآخر ينكره لم تكونا تفرقتما بالفرقة التي يتم بها البيع، وأما أصحاب التفرق القول فتوردوا التأييد تفسيرهم وإبطال ما ذهب إليه مخالفهم وجوها عديدة.

منها: أن إيجاب خيار المجلس وحل التفرق على التفرق البدني يخالف قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ الْأَبْيَنَ وَأَمْلُوا وَأَوْقُوا بِأَعْقَابِكُمْ﴾ (البقرة: ٢١)، وهذا عقد قبل التخيير. وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ (البقرة: ٢٨٢) لا تكون تجزئة عن تراخي بينكم في (البقرة: ٢٨٢) وبعد الإيجاب والقبول يصدق تجارة عن تراخي من غير توقف التخيير، فقد أباح الله الأكل قبليه، وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا شَتَّيْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢) فإنه أمر بالتوثيق بالشهادة كيلا يقع التجاحد. فليبيع، والبيع يصدق قبل الخيار وبعد الإيجاب والقبول، فلو ثبت الخيار وعدم اللزوم بعده لزم إبطال هذه النصوص، ومنها: أن إيجاب خيار المجلس بعرضه يحدث النهي عن بيع الغير، فإن كل واحد لا يدري ما يحصل له من الثمن ثم المضمن، ومنها: أنه خيار مجهول التعاقب فيبطل، كخيار الشرط إذا كان كذلك،

ومنها: ما ذكره الطحاوي أن حديث من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه يدل على أنه إذا قبضه حر له يبعه، وقد يكون قبضا له قبل افتراق بدنه وبدن بائعه. وفي المقام كلام مبسوط مضانه أنكتب المبسوط، وفيما ذكرناه كفاية لأولي النظر، وقد شيد الطحاوي أركان المسألة بالنظر والقياس، وقال: إننا قد رأينا الأموال تملك بعقود في أبدان وفي أموال ومنافع وأبضاع، فكان ما يملك من الأبضاع هو التكاثر، فكان ذلك يتم بالعقد لا بفرقة بعده، وكان ما يملك به المنافع هو الإحاربات، فكان ذلك أيضا مملوكا بالعقد، لا بالفرقة بعد العقد، فالنظر على ذلك أن يكون كذلك الأموال المملوكة بساتر العقود من البيع وغيرها يكون مملوكة بالأقوال لا بالفرقة، هذا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، «التعليق الممجد» ملخصا.

د، قوله: ما لم يقل الآخر إلخ، قال في «الهداية»: إذا أوجب أحد المتعاقدين البيع، فالآخر بالخيار إن شاء قبل في المجلس وإن شاء رده، وهذا خيار القبول؛ لأنه لو لم يثبت له الخيار يلزمه حكم العقد من غير رضاه، وإذا لم يند الحكم بدون قبول الآخر فللموجب أن يرجع لخلوه عن إبطال حق الغير، وإنما يستدل إلى آخر المجلس؛ لأن المجلس جامع للمتفرقات، فاعتبرت ساعاته ساعة واحدة دفعا للعسر وتحقيقا لليسر. كذا في «التعليق الممجد».

فَإِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي: قَدْ اشْتَرَيْتُ هَكَذَا أَوْ كَذَا، فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ يَقُلِ الْبَائِعُ: قَدْ بَعْتُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا ائْتَهَى. وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ الْمُتَحَنِّينَ الْأَخَادِيثُ الْأَتِيَّةُ بَعْدُ.

٣٢٤٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» إِلَّا ^١ أَنْ يَكُونَا صَفْقَةً خِيَارٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَا صَاحِبَهُ حَشِيَّةً ^٢ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ ^٣. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَنُّي.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ بِالْكَلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ [سُفْيَانَ] الثَّوْرِيِّ، وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

٣٢٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَفْتَرِقَانِ ائْتَانِي إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ» ^١ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٢٤٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَنَا بَعْدَ الْبَيْعِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

١- قوله: «لم ينفردا» لعل المراد بالتفرق تفرق الأيدي، فإنه لا يكون إلا بعد تمام العقد. وبه يتقوى منه. فإنه في «المعرفة».

٢- قوله: «لا ينفردا» يعني: لا ينفردا بطل خيارهما إلا أن يكون العقد بيع خيار أي بيعاً شرط فيه الخيار. كذا في «المعرفة».

٣- قوله: «أن يستقبله» أي يطلب من صاحبه الإقالة، وهو دليل صريح لمذهبنا؛ لأن الإقالة لا تكون إلا بعد تمام العقد، ولو كان له خيار المجلس لما طلب من صاحبه الإقالة. كذا في «المعرفة».

٤- قوله: «إلا عن تراض» أي بعد الإيجاب والقبول بصدق تجرد عن تراض غير متوقف على التخيير فقد أباح تعالى

وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٣٢٤٥ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٤٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنِّي أُخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ». فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَافَةَ» فَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: نَرَى أَنَّ هَذَا كَانَ لِلرَّجُلِ خَاصَّةً.

وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي عُقْدَتِهِ صَعْفٌ، وَكَانَ يُبَايِعُ، وَأَنَّ أَهْلَهُ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، احْجُرْ^(١) عَلَيْهِ، فَدَعَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَتَهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَصِيرُ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ هَاءَ وَلَا خِلَافَةَ». وَرَوَاهُ بَقِيَّةُ أَصْحَابِ السُّنَنِ.

= كان التخيير عتاً. كذا في «المرناة».

(١) قوله: ما لم يتفرقا: وقد فرق بينهما ببعض أهل اللغة عن ثعلب أنه سئل هل يتفرقان ويتفرقان واحد أم غيران، فقال: أخبرت ابن الأعرابي عن المفضل قال: يتفرقان بالكلام، ويتفرقان بالأبدان، انتهى. وقال شيخنا زين الدين: هذا يؤيد ما ذهب إليه الجمهور من أن المراد هنا التفرق بالأبدان، وقال ابن العربي: والذي نقله المفضل أو نقل عنه من الفرق بين التفعّل والافتعال لا يشهد له القرآن، ولا يصدّه الاشتقاق، قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ﴾ (البينة: ١٠)، فذكر التفرق فيما ذكر فيه النبي ﷺ الافتعال في قوله: افتقرت اليهود والنصارى على اثنين وسبعين فرقة وستتفرق أممي على ثلاث وسبعين فرقة. كذا في «عبد القاري».

(٢) قوله: نرى أن هذا الخيار خاص به، وللمنبي رحمته الله أن يخص من شاء بما شاء. قال النووي: اختلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً به وإنه لا خيار بغير، وهو الصحيح، وعليه الشافعي وأبو حنيفة رحمتهما، وقيل: لتضمن الخيار لهذا الحديث بشرط أن يبيع الغنم ثلث القيمة. كذا في «التعليق الممجّد».

(٣) قوله: أحجر عليه إلخ: استدل به الشافعي وأحمد وإسحاق رحمهم على حجر السفه الذي لا يحسن التصرف، ووجه =

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يَشْكُو إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُغَيَّنُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ، ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتِغَتْهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ»^(١) وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالذَّارِقُطْنِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ.

٣٢٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا رَأَاهُ». رَوَاهُ الذَّارِقُطْنِيُّ وَأَبُو خَيْفَةَ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْبَيْهَقِيُّ نَحْوَهُ مُرْسَلًا.

٣٢٤٨ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: اشْتَرَى طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ مِنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ مَالًا، فَقِيلَ لِعُثْمَانَ: إِنَّكَ قَدْ غَشِيتَ، وَكَانَ الْمَالُ بِالْكُوفَةِ، وَهُوَ مَالُ آلِ طَلْحَةَ الْآنَ بِهَا، فَقَالَ عُثْمَانُ: لِي الْخِيَارُ لِأَنِّي بَعْتُ مَا لَمْ أَرَهُ. فَقَالَ طَلْحَةُ: لِي الْخِيَارُ؛ لِأَنِّي اشْتَرَيْتُ مَا لَمْ أَرَهُ. فَحَكَمَا بَيْنَهُمَا جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، فَقَضَى^(٢) أَنَّ الْخِيَارَ لَطَلْحَةَ، وَلَا خِيَارَ لِعُثْمَانَ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ.

- ذلك أنه لما طلب أهله إلى النبي ﷺ الحجر عليه دعاء، فنهاه عن البيع، وهذا هو الحجر، وهو المنع. قلنا: هذا نهي خاص به لضعف عقله، ولا يسري هذا في الحجر على الحر العاقل البالغ؛ لأن في حقه إهداء الأدمية، وبه استدل أبو حنيفة رحمته إلى أن ضعف العقل لا يحجر عليه؛ لأنه لما قال له: إنه لا يصبر على البيع أذن له فيه بالصفة التي ذكرها، فهذا دال على عدم الحجر، «عمدة القاري» ملقط منه.

(١) قوله: ثلاث ليال: قال أبو حنيفة وأصحابه وزفر رحمته: الخيار في البيع ثلاثة أيام، ولا يجوز الزيادة عليها، فإن زاد فسد البيع، واستدلوا به عليه لأنه حكم ورد على خلاف الأصل، فيقتصر على أقصى ما ورد فيه، ويزيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام، واعتبار الثلاث في غير موضع، «عمدة القاري» ملقط منه.

(٢) قوله: ففرض الخ: وكان حكم جبير بن مطعم بين عثمان وطلحة رضي الله عنهما بمحض من الصحابة ولم ينكره أحد، فكان إجماعاً سكوتياً، «فتح القدير» ملخصاً.

(٣) قوله: إن الخيار لطلحة ولا خيار لعثمان: لذلك قال في «الهداية»: ومن اشترى شيئاً لم يره، فالبيع جائز وله الخيار إذا رآه، إن شاء أخذه وإن شاء رده، ومن باع ما لم يره فلا خيار له.

بَابُ الرِّبَا

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٢٧٥)

(البقرة: ٢٧٥)

٣٢٤٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٥٠ - وَعَنْ عِيَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَمَانِعَ

١١ قوله: وأحل الله البيع وحرم الربا: وتحقيق هذا المقام أن البيع مبادلة مال بمال، والربا في اللغة هو الزيادة، والبيع إنما شرع لأجل الريح والزيادة، فكان جملاً ازدحت فيه المعاني، واشتبها أنه أي زيادة حرمت فلحقه الحديث بيداً له، وهو قوله سبحانه: الخنطة بالخنطة والنشعر بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح والذهب بالذهب والنقصة بالنقصة مثلاً يمثل يد بيد والفضل ربا، فالرسول صلى الله عليه وآله نص على هذه الأشياء، فوقع الاشتباه فيها وراءها، فتأملنا في علة حرمة هذه الأشياء، فوجدنا أنه إذا كان الجنس متحداً كما يعلم بالمقابلة كان القدر كميلاً أو وزناً كما يعلم بالمماثلة، ويكون بداً بيد يكون الفضل في هذه الحالة ربا، يعني إذا بيع بالخنطة أو الذهب، ويكون أحدهما زائداً في الكيل أو الوزن يكون ذلك ربا حراماً له، فوجدنا الأرز وأمثاله مثلاً متساوية في هذا المعنى.

فيكون الفضل فيها أيضاً حراماً، وكذلك حكمنا بحرمة التفاضل في الجنس والثورة؛ لأجل تلك العلة أي القدر مع الجنس، والشافعي رحمته الله قال: إن العلة في هذه الحرمة هو الطعام كما في الأربعة، والتمنية كما في الثمنين، فيكون التفاضل في الجنس والثورة حلالاً؛ لأن هذه العلة مفقودة فيها، ومالك رحمته الله قال: إن العلة في هذه الحرمة هو الاقتيات كما في الأربعة، والاختار في الآخرين، فالتفاضل في اللحم الفاسد والسمنك الفاسد يكون حلالاً؛ لأنها ليسا مما يقتات ويذخر، كما في التفسيرات الأحادية.

الصَّدَقَةِ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ التَّوَجُّجِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٢٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا، فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ جُحَارِهِ». وَيُرْوَى: «مِنْ غُبَارِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّنْسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٥٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ رضي الله عنه سَبِيلَ السَّلَاحَةِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَى الرَّجُلُ أَنَّهُ يَأْكُلُ الرَّجُلَ وَهُوَ يَعْلَمُ، أَشَدُّ مِنْ سِتَّةِ وَثَلَاثِينَ زَنْبَةً». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِقُطْنِيُّ. وَرَوَى التَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَزَادَ وَقَالَ: «مَنْ تَبَتَّ لِحْمَهُ مِنَ الشَّحْبِ فَالْثَّارُ أَوْلَى بِهِ».

٣٢٥٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرَّبَا سَبْعُونَ حُوبًا أَيْسَرُهَا أَنْ يَنْكَحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ».

٣٢٥٤ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الرَّبَا وَإِنْ كَثُرَ عَاقِبَتُهُ تَصِيرُ إِلَى قُلٍّ». رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَه وَالتَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». وَرَوَى أَحْمَدُ الْأَجَرِيُّ.

٣٢٥٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِى عَلَى قَوْمٍ يُطَوِّئُهُمْ كَالثِّيُوبِ. فِيهَا الْحَيَاثُ، تُرَى مِنْ خَارِجِ بَطُونِهِمْ، فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرَائِيلُ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ أَكَلَتْهُ الرَّبَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٥٦ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه إِنَّ آخِرَ مَا نَزَلَتْ آيَةُ الرَّبَا، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُبِضَ وَلَمْ يُفَسَّرْهَا لَنَا، فَدَعَا الرَّبَا وَالرَّيْبَةَ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه وَالدَّارِقُطْنِيُّ.

٣٢٥٧ - وَعَنْ عَبْدِادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ،

١ - قوله الذهب بالذهب إلخ اعلم أنه لا يذكر الأشياء الستة والحديث مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب =

وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالنُّبْرُ بِالنُّبْرِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالثَّمَرُ بِالثَّمَرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا^(١) يَمِثْلُ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدَا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدَا بِيَدٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، وَلَا النُّبْرَ بِالنُّبْرِ، وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ، وَلَا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ، وَلَا الْمِلْحَ بِالْمِلْحِ، إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، عَيْنًا^(٢)، يَدَا بِيَدٍ، وَلَيْسَ يَبْعُوا الذَّهَبَ بِالْوَرِقِ، وَالْوَرِقَ بِالذَّهَبِ، وَالنُّبْرَ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرَ بِالنُّبْرِ، وَالثَّمَرَ بِالْمِلْحِ، وَالْمِلْحَ بِالثَّمَرِ، يَدَا بِيَدٍ، كَيْفَ شِئْتُمْ.

وَفِي رِوَايَةِ الطَّلْحَاوِيِّ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ: أَنَّهُ شَهِدَ خُطْبَةَ عُبَادَةَ أَنَّهُ حَدَّثَ

= وظن بعض العلماء أنه متواتر، وقال الجصاص: هذا الحديث يقرب من التواتر لكثرة روايته، والنص معلول بجمع القاتنين خلافاً للظاهرية، فإنهم يقصرون الحكم، على ما ورد به النص نقياً للقياس، وهو مردود ببراہین حجة القياس، ثم اختلف الأئمة في علة حرمة الربا، فذهب أبي حنيفة رحمته الله القدر والجنس، أي كون العوضين مما يكال أو يوزن، ومتماثلين في الجنس لا في النوع والصفة، فاستبدال قليل الجيد بكثير الردي ربا، والجيد والردي سواء، ومذهب الشافعي رحمته الله الطعام في الأربعة والشية في الحجرين، ومذهب مالك رحمته الله الاقنيات والادخار، ومذهب عبد الملك بن الياحشون رحمته الله الانتفاع، والأرجح الأقيس الأقرط إلى معنى النص بظاھرہ مذهب أبي حنيفة رحمته الله، كما بسطوه في الفقه، كيف وقد نقل عن الدارقطني واليزار أنها أخرجا عن عبادة وأئس رحمته الله أن النبي ﷺ قال: قال ما يوزن مثل «مثل الخ. كذا في تنسيق النظام».

(١) قوله: مثلا يمثّل سواء بسواء يدا يدا: المراد بالأول المماثلة بالوزن والكيل، وبالثاني اتحاد مجلس تقابض العوضين بشرط عدم افتراق الأبدان، وبالثالث الحلول لا النسبة. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: عينا بعين: عقد انصرف ما وقع على جنس الإثمان يعتبر فيه قبض عوضه في المجلس، وما سواء مما فيه الربا يعتبر فيه التعيين، ولا يعتبر فيه التقابض، خلافاً للشافعي رحمته الله في بيع الطعام بالطعام، ولنا قوله رحمته الله: «عينا بعين»، فإن قيل: بعين هذا اللفظ أريد القبض في انصرف حتى لو افتراق قبل القبض بطل انصرف، فكيف يجوز أن يراد به التعيين في بيع الطعام؟ قلنا: بل أريد التعيين فيها إلا أن التعيين في انصرف لا يكون إلا بالقبض، فاشتراط القبض للتعين لا لعينه، فلم يختلف المراد، «الهداية» و«الكفاية» ملتقط منها.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ يُوزَنُ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزْنًا بِوَزْنٍ»، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ كَيْلًا بِكَيْلٍ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الشَّعِيرِ بِالشَّمْرِ، وَالشَّمْرُ أَكْثَرُهُمَا يَدًا بِيَدٍ، وَالشَّمْرُ بِالشَّمْرِ وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَى». وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي حَنِيفَةَ نُحُوهُ.

وَفِي رِوَايَةِ الدَّارَقُطَنِيِّ وَالْبَزَّازِ عَنِ عُبَادَةَ وَأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مَا يُوزَنُ» مِثْلُ بِمِثْلٍ إِذَا كَانَ مِنْ نَوْعٍ، وَمَا يُكَالُ مِثْلَهُ، وَإِذَا اخْتَلَفَ النَّوْعَانِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣٢٥٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّمْرُ بِالشَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَى، الْأَخِذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٥٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَالِيًا بِنَاجِرٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ».

٣٢٦٠ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّمْرُ بِالشَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: وزنا بوزن إلخ: في قوله: «وزنا بوزن» وقوله: «كيلا بكيل» وقوله: «مثلا بمثل» دلالة ظاهرة لتعليل أبي حنيفة رحمه الله الربا بالمائلة مع الكيل أو الوزن ويعبر عنه بالقدر والجنس، كما حقق في الفقه. كذا في «تنسيق النظام».

(٢) قوله: وفي رواية الدارقطني والبزاز: وفي سندهما ربيع بن صبيح فقد وثقه أبو زرعة، وقال الرامهزي: هو أولى من صنف الكتب بالبصرة، فهو من المرتبة الخامسة، وأحاديث السادسة مقبولة لا تترك. قاله في «تنسيق النظام».

(٣) قوله: كل ما يوزن إلخ: هذا أصرح وأدل ما عُلِّل به أبو حنيفة رحمه الله. كذا في «تنسيق النظام».

٣٢٦١ - وَعَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي سَعِيدٍ: تَنْهَى عَنِ الْمَصْرَفِ وَابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِهِ، فَقَالَ: قَدْ لَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ؟ فَقُلْتُ: مَا هَذَا الَّذِي تُفْتِي بِهِ فِي الْمَصْرَفِ أَشْيًى وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، أَوْ شَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: أَنْتُمْ أَقْدَمُ صُحْبَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي، وَمَا أَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا تَقْرَأُونَ، وَلَكِنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حَدَّثَنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا رَبًّا إِلَّا فِي الدِّينِ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ. وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «الرَّبَا فِي النَّسِيبَةِ». وَفِي رِوَايَةِ لِلطَّحَاوِيِّ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَتَرَعْتُ عَنْهَا ابْنَ عَبَّاسٍ.

٣٢٦٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَبِيرٍ فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ فَقَالَ: أَكُلْ تَمْرَ خَبِيرٍ هَكَذَا؟ قَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ، بَعْ الْحُمُعَ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيبًا». وَقَالَ فِي «الْمِيزَانِ»: «مِثْلُ ذَلِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- ١٠ قوله: أسامة بن زيد حدثني: قال الخطابي: حديث أسامة محمول على أن أسامة سمع كلمة من آخر الحديث فحفظها ولم يدرك أوله كأن النبي ﷺ نهى عن بيع الجنتين متفاضلاً، فقال ﷺ: إني الربا في النسبة يعني إذا اختلف الأجناس جاز فيها التفاضل إذا كانت يدًا بيد، وإنا بدخلها الربا إذا كانت نسبة. كذا في تنسيق النظام.
- ١١ قوله: وترع عنها ابن عباس: أي رجع عن قوله في الصرف: إنه لاربا إلا في النسبة. كذا في حاشي الطحاوي.
- ١٢ قوله: بع الحُمُعَ الخ: قال النووي رحمه الله: احتج أصحابنا بهذا الحديث أن الحُبلة التي يحملها بعض الناس توسلاً إلى مقصود الربا ليس بحرام، وذلك أن من أراد أن يعطي صاحبه مائة درهم بمائتين فيبيعه ثوباً بمائتين، ثم يشتريه منه بمائة؛ لأنه ﷺ قال: بع هذا واشتر بشه من هذا، وهو ليس بحرام عند الشافعي، وقال مالك وأحمد رحمه الله: هو حرام، انتهى.
- و: لأول هو مذهب الإمام الأقدم الأعظم، وتبعه من تبعه من علماء الأئمة، والله تعالى أعلم. قاله في «المراقبة».
- ١٣ قوله: وقال في الميزان مث ذلك: قال النووي رحمه الله: وهذا الحديث مما يستدل به الحنفية على مذهبهم؛ لأنه ذكر في هذا الحديث الكيل والوزن قال الطبري رحمه الله: وتوجيه استدلالهم أن حلة الربا في الأصناف المذكورة في حديث عبادة الكيل والوزن لا انطعم والتفقد؛ لأن النبي ﷺ لم يبين حكم التمر وهو المكيل ألحق به حكم الميزان، ولو كانت الحلة النقدية والمطعمية فقال: هو في النقد مثل ذلك. كذا في «المراقبة».

٣٢٦٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ يَلَالُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِثَمَرٍ بَرَزِيٍّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟» قَالَ: كَانَ عِنْدَنَا ثَمَرٌ رَدِّيٌّ، فَبِعْتُ مِنْهُ ضَاعَتَيْنِ بِصَاعٍ لِلنَّطْعِمِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَوَدَّ أَوْدَ عَيْنِ الرَّبَا عَيْنَ الرَّبَا لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعْ» الثَّمَرُ يَبِيعُ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٦٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ، فَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بِعْنِيهِ» فَاشْتَرَاهُ ١ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يَبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَهُ أَعْبُدَ هُوَ حُرٌّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١- قوله: مع الثمر يبيع آخر الخ: وهذا الحديث كالذي قبله صريح في جواز الحيلة في الربا الذي قاته به أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله. كذا في السرافة.

٢- قوله: فاشتراه بعبدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ: أي نقد لا نسيئة؛ لأنه لم يكن البيع ثمة نسيئة، بل البيع إنما تحقق بعد بيعه، مولاه، ثم اعلم أن المحرم في الربا عندنا القنلر والجنس، فوجود مضموعها محرم في ربا الفضل، ووجود أحدهما كافي في ربا النسيئة، فيجوز عندنا بيع العبد بالعبدین نقداً، ولا يجوز ذلك نسيئة، خلافاً للشافعي رحمهما الله وغيره، ويقولنا: قال عطاء بن أبي رباح، وقال الترمذي: باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، ثم روى حديث سمرة رضي الله عنه وقال: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وهو قول سفيان الثوري رحمهما الله وأهل الكوفة، وبه يقول أحمد رحمهما الله وقال الترمذي: ومما يحسن من سمرة رضي الله عنه صحيح، هكذا قال علي بن المديني وغيره.

وفي الاستذكار: قال الترمذي: قلت للبخاري في قولهم: لم يسمع أحسن من سمرة إلا حديث الحقيقة قال: سمع منه أحاديث كثيرة، وجعل روايته عنه سماعاً، وصححها انتهى وقال الترمذي: وفي الباب عن ابن عباس وجابر وابن عمر رضي الله عنهم انتهى. وحديث ابن عباس عند البزار رواه الطحاوي ورجاله ثقات، وحديث ابن عمر عند الطحاوي والطبراني وحديث جابر عند الترمذي، وما رواه أبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه =

وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ: لَيْسَ فِي الْبَابِ أَجَلٌ إِسْنَادًا مِثْلَهُ.

= وفيه: «فكان يأخذ البعير بالبعير بالبعير بن إلى ابن الصفة»، وقال الترمذي: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ضعيف وحديث سمرة رضي الله عنها أثبت وأقوى لو كان ذلك قبل النهي عن الربا، فهو منسوخ. ثم فيه ضعف آخر من جهة المتن، وهو أن البيع إلى أجل مجهول لا يجوز، فيكون قد روي في الابتداء، ثم نسخ على أن أقول مقدم على الفعل، ويمكن فيه الاختصاص بحضرة الرسالة، «تسنيق النظام» «عمدة القاري»، «الجواهر النقي» «ملقط منها».

وقوله: وقد روى الترمذي الخ: وما رواه في «شرح السنة» عن سعيد بن المسيب وفيه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النعم بالحيوان، قال في «المنهاج»: ونحو بيع اللحم بالحيوان من جنسه، وكذا بيع جنسه من مأكول وغيره. في «شرح السنة»: اختلف أهل العلم في بيع اللحم بالحيوان، فذهب جماعة من الصحابة ولنا يعين إلى تحريمه، وإليه ذهب الشافعي، وحديث بن المسيب وإن كان مرسلًا، لكنه يتقوى بعمل الصحابة، ويستحسن أشبهه مرسلاً ابن المسيب، وذهب جماعة إلى إباحته، واختارها أبو حنيفة وأبو يوسف والزمري ثمليد الشافعي رضي الله عنه، إذ لم يثبت، وأخذت. وكان فيه قول متقدم ممن يكرن بقوله اختلاف، ولأن الحيوان ليس بهال الربا بدليل أنه يجوز بيع حيوان بحيوانين، فيبيع اللحم بالحيوان بيع مال الربا بها لا ربا فيه، فيجوز ذلك في النقياس إلا أن يثبت الحديث. فتأخذ به وتدع نقبس.

وفي «الوقاية»: جاز بيع اللحم بالحيوان، وقال محمد في «الموطأ»: وهذا تأخذ من باع لحم من لحم النعم بشاة حية لا يدري اللحم أكثر أو ما في الشاة أكثر فابيع فاسد مكروه ولا ينبغي. وهذا مثل المزانية والسحاقفة، وكذا بيع الزيتون بالزيت ودهن السمسم، وتفسيره عن ما في «الوقاية»: إذا بيع الحيوان بلحم الحيوان من جنسه لا يجوز البيع إلا إذا كان اللحم أكثر من لحم ذلك الحيوان، ليكون الرائد في مقابلة السقط أقول: والأحسن عندي أن معنى الحديث أن يقول لقتاب: كم يخرج من هذه الشاة؟ فيقول: لقتاب: عشرون رطلًا، فيقول: خذ هذه الشاة بعشرين رطلًا من اللحم إن خرج فلك أو أقل فعليك، فهذا نوع من القهار، ورجع الحديث إلى القبس. فله في «المعبر»، وقال في «العالم الكبير»: وإن اشترى باللاحم شاة حية في القياس لا يجوز، إلا أن يعلم أن اللحم أكثر من لحم الشاة، وهو قول محمد بن، وفي الاستحسان يجوز على كل حال. وهو قولها. كذا في «فتاوى قاضخان»، انتهى. وقال في «المراقبة»: والمراد بالنهي في الحديث ما إذا كان أحدهما نسيئة: لأن المتأخر حينئذ لا يمكن ضبطه.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالْحَيَوَانِ وَاحِدًا بِاِثْنَيْنِ يَدًا بِيَدٍ». وَكَرِهَهُ نَسِيتُهُ. فِيهِ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاقَ، قَالَ: «ابْنُ حَبَّانَ: هُوَ صَدُوقٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْحَيَوَانُ اِثْنَيْنِ بِوَاحِدَةٍ لَا يَصْلُحُ نَسِيتُهُ، وَلَا بَأْسَ بِهِ يَدًا بِيَدٍ». وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ مُرْسَلًا عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْحُزْرِيِّ أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَبِي مَرْبَمَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُصَدِّقًا لَهُ، فَجَاءَ بِظَهْرٍ مُسْتَابٍ، فَلَمَّا نَظَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «هَلَكْتَ وَأَهْلَكَتَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أُبِيعُ الْبُكَرَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ بِالْبُعِيرِ الْمُسَنِّ، يَدًا بِيَدٍ، وَعَلِمْتُ مِنْ حَاجَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ آذَا».

وَعِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَرِهَ بَعِيرًا بِبُعَيْرَيْنِ نَسِيتُهُ. وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْ بَعِيرٍ بِبُعَيْرَيْنِ إِلَى أَجَلٍ، فَكَرِهَهُ.

وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي ظَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْبُعَيْرِ بِالْبُعَيْرَيْنِ إِلَى أَجَلٍ وَالشَّاءِ بِالسَّائِئَيْنِ إِلَى أَجَلٍ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا، فَتَغَدَّتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي قِلَاصِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَ يَأْخُذُ الْبُعَيْرَ بِالْبُعَيْرَيْنِ

١. قوله: «ابن حبان البخ». وقال الذهبي في «الميزان»: هو أحد الأعلام عن ابن أبي عمير، وحديثه روى له مسلم مقرونا بغيره، وروى له الأربعة. كذا في «عمدة القاري».

٢. قوله: «يدًا بيد البخ». قال ابن الأثير في شرحه: يُدَلُّ على صحة قول من منع النسيئة في الحيوان بالحيوان؛ لأنه لما قال له: «يدًا بيد» أقره على فعله. قاله في «الجواهر النقي».

إِلَى أَيْلِ الصَّدَقَةِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ.

٣٢٦٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ الثَّمَرِ لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ الثَّمَرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٦٦ - وَعَنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَا أَنْ يُبَاعَ السِّيفُ الْمُفَضَّضُ بِالنِّدْرَاهِمِ.

(١) قوله: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة الخ: ونذلك قال في داهية: وشروحها: إنه يجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة. وكذا سائر الأموال الربوية، بخلاف جنسها كالخطبة والشعيرة؛ لأن المساواة غير مشرطة فيه؛ لاختلاف الجنس. بخلاف بيعها بجنسها مجازفة؛ فإنه لا يجوز لما فيه من احتمال الربا.

(٢) قوله: لا يرى بأساً أن يباع السيف الخ: أخرج مسلم في صحيحه عن فضالة قال: اشترت يوم خيبر قلادة فيها ذهب وخز بشي عشر ديناراً فقصفتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: لا تباع حتى تفصل، ورواه أبو داود، وأخرجه الضرياني في معجمه الكبير بطرق كثيرة، ويروى حتى تميز فذهب الشافعي وأحمد وإسحاق رحمهم الله. وآخرون إلى العمل بظاهره أنه لا ينفذ البيع حتى يفصل، وقال أبو حنيفة: والثوري والحسن: يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الذهب، ولا يجوز بمثله، ولا بدونه، فاحنفية دققوا النظر وبلغوا كنه الحديث كما هو شأنهم في العمل بالنصوص أنه منع ذلك لاحتمال الربا وشبهته، فإن الحرز والتخمين من غير علم وجزم، لا يفي للصحة كما يحرم الرب بالشبهة في المجازفة، وهو المحمل الصحيح، كما يشهد به مورد الحديث، والدلالة قد تفوق العبارة عند وشرح المقصود، فلا يرد أن ظاهره الإطلاق في المنع، ثم ليس فقه الحديث إلا ما ذكرنا، قلنا مولانا محمد حسن المستفي.

وقال في «الكوكب النوري»: لا تباع أي ما فيه شبهة الربا من أمثال هذه حتى تفصل، وليس الفصل بمعنى تمحيص الأجزاء وتجزئتها، وإنما معناه التمييز التام بحيث لا يبقى فيه احتمال الربا حتى يميز، ويفصل هؤلاء حملوا التفصيل على المعنى المتعدي هنا، فوقعوا في ضيق عظيم مع أن غنة النهي، وهي حرمة الربا وشبهه لم تكن بحاجة إلى فصل في أجزائها، والذين رخصوا فيه هم الأحاف: انتهى. وقال الطحاوي: فقد اضطرب هذا الحديث فلم يوقف على ما أريد منه، فليس لأحد أن يجتج بمعنى من المعاني التي روي عليها إلا احتج مخالفة عليه بالمعنى الآخر، وقد قدمنا في هذا الباب كيف وجه النظر في ذلك، وأنه على ما ذهب إليه الذين جعلوا حكم الذهب المبيع مع غيره بالذهب لا على قسم الثمن على القيم، ولكن على أن الذهب مبيع بوزنه من الذهب الثمن، وما بقي مبيع بما بقي من الثمن، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله انتهى. والكلام فيه طويل الذليل، من شاء الاطلاع عليه فليرجع إلى شرح معاني الآثار.

يَاكْثَرُ مِمَّا فِيهِ، تَكُونُ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالسَّيْفُ بِالْقَضْلِ. رَوَاهُ الظَّحَاوِيُّ.

٣٢٦٧ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ فِي بَيْعِ السَّيْفِ الْمُحَلَّى إِذَا كَانَتِ الْفِضَّةُ الَّتِي فِيهِ أَقْلَ مِنَ النِّعَمِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. رَوَاهُ الظَّحَاوِيُّ.

٣٢٦٨ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالنَّمْرِ نَسِيئَةً. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِي وَالحَاسِكِيُّ وَالظَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ».

٣٢٦٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَاهْدِيْ إِلَيْهِ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّائِيَةِ وَلَا يَقْبَلْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالتَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

«قوله: نسيئة» وقال الشافعي: لا يجوز بيع النمر بالرطب، لا متفاضلاً ولا متماثلاً، يدا بيد كان أو نسيئة، وأما النمر بالنمر والرطب بالرطب فيجوز ذلك متماثلاً لا متفاضلاً، يدا بيد لا نسيئة، ومن ذهب إلى ذلك أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهما، وفيه خلاف أبي حنيفة رحمهما حيث جوز بيع النمر بالرطب متماثلاً إذا كان يدا بيد، وحمل حديث الترمذي وغيره على البيع النسيئة هذا الحديث، فيكون هذا النهي الذي جاء في حديث الترمذي وغيره إنما هو لعلة النسيئة لا لغير ذلك، أخذته من «التعليق الممتد» و«شرح معاني الآثار».

«قوله: فاهدي» أي إليه بائع قال محمد رحمهما لا بأس بأن يجيب دعوة رجل له عليه دين، قال شيخ الإسلام: هذا جواب الحكم، فأما الأفضل أن يتورع عن الإجابة إذا علم أنه لأجل الدين أو أشكل عليه الخلاف. قال شمس لأئمة الخلفاء: «هذا حالة الإشكال إنما يتورع إذا كان يدعو قبل الإقراض في كل عشرين يوماً، وبعد الإقراض جعل يدعو في كل عشرة أيام، أو زاد في الباجات، أما إذا كان يدعو بعد الإقراض في كل عشرين، ولا يزيد في الباجات، فلا يتورع إلا إذا نعى أنه أضاعه لأجل الدين. كذا في «المعيط». قاله في «العالمگیری»، وقال في «المرفعة»: «ولقد باع إمام المتبوعين في زمته أبو حنيفة رحمهما حيث جاء إلى دار غربيته ليتماضه دينه، وكان وقت شدة الحر، وجدار تلك الدار ظل، فوقف في الشمس إلى أن خرج المتبوعين، بعد أن طاب الإبطاء في الخروج إليه. وهو واقف في الشمس صابر على حرها غير مرتفق بذلك الظل؛ لئلا يكون له رفق من جهة مدينته».

٣٢٧٠ - وَعَنْهُ ع عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَقْرَضَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَلَا يَأْخُذُ هَدِيَّتَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ، هَكَذَا فِي «الْمُنْتَقَى».

٣٢٧١ - وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ، فَقَالَ: إِنَّكَ بِأَرْضٍ فِيهَا رَبَا فَاثِرٌ، فَإِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ فَأَهْدِي إِلَيْكَ جَمْلَ تَيْنِ أَوْ جَمْلَ شَعِيرٍ أَوْ جَمْلَ قَتٍّ، فَلَا تَأْخُذْهُ؛ فَإِنَّهُ رَبَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

بَابُ السَّنْهِيِّ عَنْهَا مِنَ الْبُيُوعِ

٣٢٧٢ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطِيهِ، إِنْ كَانَ تَحْتَهَا بِشْمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا. وَعِنْدَ مُسْلِمٍ: وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ. قَالَ: وَالْمُرَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِثَمَرٍ بِكَيْلٍ مُسَمًّى، إِنْ زَادَ قَلِيٌّ، وَإِنْ نَقَصَ فَكَثِيرٌ.

٣٢٧٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ، أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ الزَّرْعَ بِمِائَةِ فَرْقٍ حِنْطَةٍ. وَالْمُرَابَنَةُ: أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرُ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِمِائَةِ فَرْقٍ. وَالْمُخَابَرَةُ: أَنْ يَكْرَاهِيَ الْأَرْضُ بِالثَّلَاثِ وَالرُّبْعِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١. قوله: «أن يبيع ثمر حائطه الخ» أي بيع المُرَابَنَةِ، وهو بيع الثمر على النخل بثمر محذوذ مثل كيله خرصاً. قاله في «الهداية»، وقال في «عمدة القاري»: قال ابن بطال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر؛ لأنه مُرَابَنَةٌ، وقد نهي عنه، وأما رطب ذلك مع يابسه؛ إذ كان مقطوعاً ولم يكن فيه المِثْلَةُ، فجمهور العلماء لا يجوزون بيع شيء من ذلك بجنسه، لا مثلاً ولا متفاضلاً، وبه قال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنه، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: يجوز بيع الحنطة الرطبة باليابسة، والتمر بالرطب مثلاً بمثل، ولا يجزئه متفاضلاً. قال ابن المنذر: وأظن أن أبا ثور وافقه.

٢. قوله: «والمُخَابَرَةُ» ولا تصح هذه المزاومة عند أبي حنيفة رضي الله عنه، فيكون الحديث دليلاً له، وصححت عند صاحبيه، وبه يفتى لاحتياج الناس إليها، ولما روي أن النبي ﷺ هامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر أو زرع، أخذته من المرقاة، وه المرقاة.

وَرَوَى الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ.

٣٢٧٤ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمِزَابَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ^(١) وَعَنِ الثُّنْيَا^(٢) وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا^(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: والمُعَاوَمَةُ: وقال النووي: وأما النهي عن بيع المعاومة وهو بيع السنين، فمعناه أن يبيع ثمر الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر، فيسمى بيع المعاومة وبيع السنين، وهو باطل بالإجماع، نقل الإجماع فيه ابن المنذر وغيره لهذه الأحاديث، ولأنه يبيع غرضاً لأنه يبيع معدوم ومجهول غير مقدور على تسليمه وغير مملوك للعاقد.

(٢) قوله: من الثُّنْيَا: التَّنْبِيْءُ: الاستثناء. قال العلماء: وإن استثناء الأشجار من الأشجار المبيعة جائز، وأما استثناء بعض الثمار، فإما أن يستثنى الأوطال المعلومة أو المجهولة، فإن كانت معلومة أو استثناء الجزء الشائع مثل النصف أو الربع ففيه لنا روايتان، وإن كانت مجهولة فالبيع غير جائز، وأما في استثناء الأوطال المعلومة فاختار صاحب «الهداية» عدم الجواز، و«دُرُ الْمَخْتَارِ» الجواز، واختاره الطحاوي؛ فإنه يؤيده الحديث الصريح، وقد اختاره محمد في موطنه. كذا في «العرف الشاذي».

(٣) قوله: ورخص في العرايا: اختلفوا في تفسير العربية المرخص بها على أقوال، جميع الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور؛ ومنع أبو حنيفة ومن تبعه صور البيع كلها، وقصر العربية على الهبة، وهي أن يعري الرجل رجلاً ثمر نخل من نخيله ولا يسلمه، ثم يظهر له ارتجاع تلك الهبة، فرخص له أن يحبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهب له من الرطب بخرصه ثمراً، وحمله على ذلك أخذاً لعموم النهي عن المزابنة، وعن بيع الثمر بالتمر. قال ابن نجيم رحمته في «البحر الرائق»: أصحابنا خرجوا عن الظاهر بثلاثة أوجه، منها: إطلاق البيع على الهبة إلخ، ووقع في حديث أبي هريرة رضي عنده البخاري: أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا فيها دون خمسة أوسق أو خمسة أوسق، فاعتبر من قال بجواز العرايا بمفهوم العدد، ومنعوا ما زاد عليه، وأما عند أصحابنا الحنفية.

تذكر العدد في الحديث واقع اتفاقاً، والكلام في هاتين المسألتين طويل الذيل، من شاء الاطلاع عليه فليراجع إلى «شرح معاني الآثار» و«التعليق المسجّد» و«العرف الشاذي» فإنها نفيسة في بابها. وقال في «النعالمكبرية»: العربية التي فيها الرخصة هي العطية دون البيع، وتفسير العربية: أن يهب الرجل ثمرة نخلة من بستانه لرجل، ثم يشق على المعري دخول المعري له في بستانه كل يوم؛ لكون أهله في البستان، ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة، فيعطيه مكان ذلك ثمراً مجذوذاً به بالخرص، ليندفع ضرره عن نفسه، ولا يكون مخالفاً للوعد، وهي جائزة عندنا. كذا في «المبسوط».

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا فِي التَّخْلَةِ وَالتَّخْلَتَيْنِ تُوَهَّبَانِ لِلرَّجُلِ، فَيَبِيعُهُمَا بِحَرَصِهِمَا. فَهَذَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه وَهُوَ أَحَدُ مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الرُّخْصَةَ فِي الْعَرِيَّةِ، فَقَدْ أَحْبَرَ أَنَّهَا الْهَبَةُ، انْتَهَى.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «مَوْصِيئِهِ»: ذَكَرَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ أَنَّ الْعَرِيَّةَ إِنَّمَا تَكُونُ أَنَّ الرَّجُلَ يَكُونُ لَهُ التَّخْلُ فَيُطْعِمُ الرَّجُلَ مِنْهَا ثَمَرَةَ تَخْلَةٍ أَوْ تَخْلَتَيْنِ يُلْقِطُهَا لِعِبَائِهِ، ثُمَّ يَتَمَلَّ عَلَيْهِ دُخُولَهُ حَائِطُهُ، فَيَسْأَلُهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ لَهُ عَنْهَا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ بِمَكِيلَتَيْهَا ثَمَرًا عِنْدَ صِرَامِ التَّخْلِ، فَهَذَا كُلُّهُ لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ الثَّمَرَ كُلَّهُ كَانَ لِلأَوَّلَى، وَهُوَ يُعْطِي مِنْهُ مَا شَاءَ، فَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ لَهُ ثَمَرَ التَّخْلِ، وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهَا بِمَكِيلَتَيْهَا مِنَ الثَّمَرِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُجْعَلُ بَيْعًا، وَلَوْ جُعِلَ بَيْعًا مَا حَلَّ ثَمَرُ بَيْعٍ إِلَى أَجَلٍ.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الثُّنْيَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ.

وَفِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه عَنْ بَيْعِ السَّيْنِ.

٣٢٧٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ بَاعَ تَخْلًا قَدْ

أُبْرَثَ فَتَمَرَهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» (١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فتمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع: لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر، ولا في عدم جوازه بعد الظهور قبل بدو التصالح بشرط الترك، ولا في جوازه قبل بدو التصالح بشرط القطع فيها بمتنع به، ولا في الجواز بعد بدو التصالح، لكن بدو التصالح عندنا أن تؤمن العامة والفساد، وعند الشافعي هو ظهور النضج وبدو الحلاوة، إنها الخلاف في بيع قبل بدو التصالح مطلقاً من غير اشتراط قطع ولا بقبية، فعند الشافعي ومالك وأحمد رضي الله عنهم لا يجوز، وعندنا إن كان بحال لا يتنع به في الأكل ولا في علف الدواب، فيه خلاف بين الشافعي، قيل: لا يجوز، ونسبه قاضي خاز لعامة مشايحننا، والصحيح أنه يجوز؛ لأنه ما كان متنع به في ثلث الحال إن لم يكن متنعاً به في الحال، وإن كان بحيث يتنع به ولو علفاً للدواب، فالبيع جائز باتفاق أهل المنصب، إذا باع بشرط القطع أو مطلقاً، وحجتنا فيه هذا الحديث.

وفي رواية للبخاري عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار، فإذا جدّ الناس وحضر تقاضيتهم، قال المبتاع: إنه أصاب الثمر الدمان أصابه مراض، أصابه قشام غاهات يختجون بها، فقال رسول الله ﷺ لما كثرت عنده الخصومة في ذلك: «فإما لا فلا تتبايعوا حتى يبدؤ صلاح الثمر» كالمشورة يشير بها ليكثره خصوصيتهم.

٢٢٧٦ - وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها، فكثرت دينه، فقال رسول الله ﷺ: «تصدقوا» عليه، فتصدق الناس عليه، فلم ينل ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ لغيرائه: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك». رواه مسلم.

= وجه التمسك به: أنه ﷺ جعل فيه ثمر التخل لبايعها إلا أن يشترط المبتاع، فيكون له بالشرط إياها، ويكون ذلك مبتاعاً لها، وفي هذا إباحة بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها؛ لأن كل ما لا يدخل في بيع غيره إلا بالاشتراط، وهو الذي يكون مبيعاً وحده، وما لا يدخل في بيع غيره عن غير اشتراط هو الذي لا يجوز أن يكون مبيعاً وحده، ولا يصلح لأصحاب الشافعي الاستدلال بأحاديث النهي، فإنهم تركوا ظاهرها في إجازة البيع قبل بدو الصلاح بشرط القطع، ولم يفهم ذلك منها مع أن لها معارضات أخر.

وحديث التأثير لا معارض له، فتعين العمل به، وعامة مشايخنا يحملون أحاديث النهي على التنزيه، وترك الأولى أو على معنى إرادة عدم الظهور من قوله قبل أن يبدؤ صلاحها، فإنه باطل بالاتفاق، أو على معنى البيع بشرط الترك، وهو الظاهر من البيع قبل بدو الصلاح أو على أن النهي الذي كان من رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدؤ صلاحها لم يكن على تحريم ذلك، ولكنه كان على المشورة عليهم بذلك؛ لكثرة ما كانوا يختصمون إليه فيه، بنديل ما في صحيح البخاري عن زيد بن ثابت قال: كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتاعون الثمار، فإذا أخذ الناس وحضر تقاضيتهم قال المبتاع: إنه أصاب الثمر الدمان، أصابه مراض، أصابه قشام، يختجون بها، فقال رسول الله ﷺ لما كثرت الخصومات عنه: لا تتبايعوا حتى يبدؤ صلاح الثمر كالمشورة، «رد المحتار» والتعليق الممجد» و«عمدة القاري» و«تسنيق النظام» ملقط منها.

١ قوله: تصدقوا عليه إلخ: وقال النووي: اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح، وسمها البائع إلى =

٣٢٧٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ»

حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

= المشتري بالخبرة بين وبينها، ثم تلفت قبل أو أن الجذاذ بأفة مساوية هل تكون من ضمان البائع أو المشتري؟ فقال الشافعي في أصح قوليه، وأبو حنيفة وألثب بن سعد وآخرون: هي من ضمان المشتري، ولا يجب وضع الجائحة، لكن يستحب، وقال الشافعي في القديم وصانعة: هي من ضمان البائع، ويجب وضع الجائحة، واحتج القائلون بوضعها بقوله: أمر بوضع الجوائح، وقوله ﷺ: فلا يحل لك أن تأخذ شيئاً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟، وحتج القائلون بأن لا يجب وضعها بقوله في هذه الرواية في نهار ابتاعها، فكرر دينه فأمر النبي ﷺ بالصدقة عليه، ودفعه إلى غرمانه، فلو كانت نوضع لم يفتقر إلى ذلك، وحملوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب، أو بوجوب بيع قبل بدو الصلاح، انتهى.

وقال الطحاوي: إن ما في هذه الأحاديث الشروية عن رسول الله ﷺ التي ذكرها أهل المقالة الثانية، فمقبول صحيح على ما جاء، ولما تدفع من ذلك شيئاً نصيحة مخرجه، ونكنا نغالب التأويل الذي تأولوها عليه، ونقول: إن معنى الجوائح المذكورة فيها هي الجوائح التي يصاب الناس بها، ويحتاجهم في الأرضين الخراجية التي خراجها للمسلمين، فيوضع ذلك الخراج عنهم واجب لازماً، لأن في ذلك صلاحاً للمسلمين وقوة لهم في عماره أرضيهم فأما في الأشياء المبيعات فلا، فهذا تأويل حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي فيه أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح.

وأما حديث جابر الثاني الذي فيه أن رسول الله ﷺ قال: إن بعث من أخيك شراً فأصانته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق، فمعناه غير هذا المعنى، وذلك أنه ذكر فيه البيع ولم يذكر فيه القبض، فذلك عدنا على البياعات التي تصاب في أيدي بائعها قبل قبض المشتري لها، فلا يحل للبايع أخذ ثمنها؛ لأنهم يأخذونها بغير حق، فأما ما قبضه المشترون وصار في أيديهم، فذلك كسائر البياعات التي يقبضها المشترون لها، فيحدث بها الأفات في أيديهم، فكما كان غير الثمار يذهب من أموال المشتريين لها، لا من أموال بائعها، فكذلك الثمار. قوله: فلا يبيعه حتى يستوفيه؛ ولما كان الأصل في التصوص كونها معلولة، والظاهر في تعليل النهي، احتمال الائتلاف قبل التسليم، فيكون فيه غرر انفاسخ العقد، وهذه العلة إنما توجد في المنقول المحمول لا في العقار، خص الشيخان هذا النهي بخصوص العلة بالمنقولات، وأجاز البيع في العقار، قلت: لعل هذا بناء على أن دلالة النص قد تفوق عبارة النص عند وضوح المقصود، ومن ثم قال أبو زيد الديلمي في «أسأره»: إنه لو اصططح قوم في كلمة آف على كونها للتمدح والتحسين لم يحرم التأخير في حق الوالدين عندهم، وهكذا له نظائر كثيرة في التصوص والمحورات، وحققناه مختصراً في «حصول الحواشي على أصول الشاشي»، وذهب عمداً إلى المنع الكلي مطبقاً في المنقول وغيره، =

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ حَتَّى يَكْتَالَهُ مُتَّقُو عَنِّيهِ. وَفِي رِوَايَةِ لَهْمَا: «حَتَّى يَقْبِضَ».
وَرَوَى النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ الْكُبْرَى عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا
تُبِيعَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَقْبِضَهُ» وَرَوَى الصَّحَاوِيُّ نَحْوَهُ.

= واختاره الطحاوي معللا بامتناع ربح ما لم يضمن والمدخل في الضمان عنده بالقبض. قاله المولوي محمد حسن السبكي، وقال في «تنسيق النظام»: ثم اعلم أن مالكًا قصر الحكم على مورد النص، وهو الطعام، وأحمد عده إلى كل موزون ومكيل، والشافعي عده إلى كل شيء مبيع، وأبا حنيفة عده إلى كل منقول، ويصح في العقار، ومسكه بقوله: «حتى يستوفيه» فإن الاستيفاء إنما يتعلق بالمنقول، وإن القبض والاستيفاء إنما يشترط مخافة اهلاك قبل القبض، وهو نادر، بل غير متصور في العقار، وقياس ابن عباس ليس حجة علينا في الأمور الاجتهادية من غير مسجع، وغوته: واحسب كل شيء مثله بشر إلى أن المفهوم غير معتبر عنده؛ إذ لو كان المفهوم معتبرا لم يقل: واحسب كل شيء مثله، بل نفى الحرمة عن غير الطعام.

وقال في «العرف الشذي»: قال الحجازيون: لا يجوز بيع الطعام قبل القبض، والطعام عندهم الأشياء الربوية، وقال الشيخان: لا يجوز التصرف قبل القبض في المبيع إلا المضر وقال محمد: لا يجوز التصرف في مبيع ما قبل القبض، وأما القبض في الطعام عند أبي حنيفة - فهو - فيكون بمحض التخلية، وأما تعريف التخلية فمتعذر، وعصله ما ذكره المصنف: أن يرفع البائع ملكه عن المبيع بحيث يتمكن المشتري من القبض، ولا يجب القبض بالبراجم، وأما ما في الأجناس للناطقين من أن يقول: قد خلطت فغير ضروري، وقال الشافعي: إن القبض بالنقل، وأما الحديث ففيه ذكر الطعام، فتفتح فيه الشيخان المناط، وقرر المناط أن يكون الشيء منقولاً، وقصر الحجازيون الحكم على الطعام، وقال محمد وابن عباس: إن قيد الطعام اتفاقي، والحكم حكم كل مبيع، وأما أنقاط الأحاديث فتلاثة حتى يستوفيه حتى ينقله حتى يقبضه، فزعم الشافعية أن الأصل حتى ينقله، والآخرون يحملان عليه، وقال الأحناف: إن الكل صور القبض أو كناية عن القبض.

قوله: حتى يكتال: ليس هذا من باب الطعام الحاضر، ولكنه من باب السلف، ومعنى الحديث أن يشتري من إنسان طعاما بدنانار إلى أجل، ثم يبيعه منه أو من غيره قبل أن يقبضه بدنانارين مثلاً، فلا يجوز؛ لأنه في التقدير بيع ذهب بذهب والطعام غائب، فكأنه باعه ديناراً الذي تشتري به الطعام بدنانارين فهو ربا، ولأنه بيع غائب بنجز، فلا يصح. هذا حاصل ما في «بذل المجهود». وقال السندي في هامش النسائي: «حتى يكتاله» كناية عن القبض؛ إذ القبض عادة يكون بالكيل.

٣٢٧٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى ^(١) عَنْ بَيْعِ الْكَلْبِيِّ بِالْكَالِيِّ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

٣٢٧٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ^(٢) بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَجَشَّوْا^(٣) وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ^(٤)». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: نهى عن بيع الكالبي بالكابي: المراد بيع النسبة بالنسبة، وفسروه بأن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل، فإذا جاء الأجل لم يجد ما يقضي به فيقول: بعني إلى أجل آخر، فيبيعه منه بلا تقبض، وأصله النهي عن بيع ما لم يقبض؛ لأنه لم يدخل في ضمانه. والغنم إنما هو بالثَّرم، وقيل: صورته أن يكون لزيد على عمرو ثوب موصوف ولبكر على عمرو عشرة دراهم، فقال زيد لبكر: بعث منك ثوبي الذي على عمرو بدراهمك العشرة التي على عمرو، فقال بكر: قبلت، فهذا البيع لم يجر لهذا المعنى. قاله في «اللمعات»: وقال في «رحمة الأئمة»: وانفقوا على أنه لا يجوز بيع الكالبي بالكابي، وهو الدَّين بالدَّين.

(٢) قوله: لا تلقوا الركبان نبيع: أي يكره تلقي الحلب للضرر والغرر، أي إذا كان يضر بأهل البلد أو يلبس السمر، أما إذا انتفياً فلا يكره. قاله في «الدر المختار»، وقال في «فتح القدير»: وللتلقي صورتان، إحداها: أن يتلفاهم المشترون للطعام منهم في سنة حاجة لبيعوه من أهل البلد بزيادة. وثانيتهما: أن يشتري منهم بأرخص من سعر البلد، وهم لا يعلمون بالسعر. ولا خلاف عند الشافعية أنه إذا خرج إليهم لذلك أنه يعصي أما لو لم يقصد ذلك، بل اتفق أن يخرج فوآهم فاشترى، ففي معصيته قولان: أظهرهما عندهم يعصي، والوجه لا يعصي إذا لم يلبس. وعندنا محل النهي إذا كان يضر بأهل البلد أو يلبس، أما إذا لم يضر ولم يلبس فلا بأس.

(٣) قوله: ولا يبيع بعضكم على بيع بعض: أي يكره السوم على سوم غيره، ولو ذمياً أو مستأثماً، وذكر الأخ في الحديث ليس قيده، بل لزيادة التنفير، وهذا بعد الاتفاق على مبلغ الثمن، وإلا لا يكره؛ لأنه يبيع من يزيد. كذا في «الدر المختار».

(٤) قوله: ولا تدجشوا: أي كره التجش أن يزيد ولا يريد الشراء أو يعذبه بها ليس فيه ليروجه، ويجري في النكاح وغيرها ثم النهي محمول على ما إذا كانت السلعة بلغت قيمتها، أما إذا لم تبلغ لا يكره لانقضاء الخداع. كذا في «الدر المختار».

(٥) قوله: ولا يبيع حاضر لباد: أي ليهودي، كما إذا جاء البدوي بطعام إلى بلد لبيعه بسعر يومه ويرجع فيتوكل البلدي عنه لبيعه بالسعر المغلي على التدريج، وهو حرام عند الشافعي بك ومكرهه عند أبي حنيفة رحمهما وإنما نهى عنه؛ لأن فيه سد باب ثمراق على ذري البياحات. قاله في «المرواة». وقال في «الدر المختار»: كره بيع حاضر للبادي، =

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: قَالَ عِيْسَى بْنُ أَبَانَ: كَانَ مَا رَوَيْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ الْحُكْمِ فِي الْمَصْرَةِ بِمَا فِي الْأَثَارِ فِي وَقْتِ مَا كَانَتِ الْعُقُوبَاتُ فِي السُّتُوبِ يُؤْخَذُ بِهَا الْأَمْوَالُ.

- وهذا في حالة قحط وعوز، وإلا لآل لانعدام الضرر. قيل: الحاضر لك والباهي المشتري، والأصح كما في 'المجتبى' أنها السمسار، والبايع موافقته آخر حديث دعوا الناس يروى بعضهم بعضاً، ولذا عدى باللام لا بالهمزة، انتهى. وقال في إجملة القاري: "فإن قلت: يعارض هذا ما رواه سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: إنما نبي رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد؛ لأنه أراد أن يصيب المسلمون غرتهم، فأما اليوم فلا بأس، فقال عطاء: لا يصلح اليوم. قلت: أجاب بعضهم بأن الجمع بين الروايتين أن يحمل قول عطاء هذا على كراهة التنزيه. قالت: الأوجه أن يحمل ثم حريصة فيما إذا كان بلا أجر، ومنعه فيما إذا كان بأجر، وقيل بعضهم: أخذ بقول مجاهد أبو حنيفة، ونسكوا بعموم قوله ﷺ: «الدين النصيحة»، وزعموا أنه ناسخ لحديث النهي.

قوله: ما روى عن رسول الله ﷺ من الحكم في المصرة إلخ: اعلم أن ثبوت الخيار في المصرة ورد صاع من تمر أو طعم من مذهب الشافعي، ومالك وأبي يوسف يزد مع خلاف في مذهب أحمد أنه يجب على الفور أو بعد ثلاثة أيام، وأما مذهب أبي حنيفة وخالفه من الكوفيين ومالك في رواية أخرى أنه إنما ثبت بالشرط لا بدونه، ولا عب رذ صاع؛ لأنه يخالف القياس الصحيح من كل وجه؛ لأن الشيء إنما يضمن بالمثل أو بالنقبة أو بالثمن. والتمر ليس بثمرة اللبن قطعاً، ولا ثمنه، فلا مثله بينها صورة ولا معنى، فأبو حنيفة غير منفرد بترك العمل بحديث المصرة، بل مذهب الكوفيين وابن أبي ليلى ومالك في رواية مثل مذهب أبي حنيفة، ولذلك قالوا: ليس للمشتري ردها بالعب، ولكنه يرجع إلى البايع بنقصان العيب، ومن قال ذلك محمد بن الحسن وذهبوا إلى أن ما روى عن رسول الله ﷺ في المصرة منسوخ.

وفي المقام تفصيل موضع بسطة هو «عقد الجواهر الحنفية»، ولأن حديث المصرة خبر واحد لا يفيد إلا الظن، وهو مخالف لقياس الأصول المنقطع به، فلا يلزم العمل به. وكتب مولانا محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه قوله: باب من اشترى شاة مصرة إلخ الروايات المذكورة فيه مخصوصة عندنا بمواردها في ذلك لمخالفتها النصوص الآخر والفواعد الكلية وكلمة «من» ليس نصاً في العموم الجنسي أو النوعي، فكثيراً ما يستعمل في الشخصية، فقد ثبت في موضعه أن الموصوفين كثيراً ما يستعمل للعبد، وإن كان استعمله للعموم أيضاً، واستعمل ألفاظ الشرط في الموصولات شائع، وشفاعي يخبر إن كان مقرراً بأنها تخالف الكلمات إلا أنه ذهب إلى أن العموم =

٣٢٨٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا تَتَلَقَّى ^١ الرُّكْبَانُ فَتَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ، فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَبِيعَهُ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سُوقُ الطَّعَامِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالطَّحَاوِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعَا» ^٢ النَّاسَ، يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

= فيها نوعي، فلا يختص بها ورد فيه، بل يعتد بالحكم في مثله من الجزئيات الواردة بعده ﷺ، ونحن لما قلنا بشخصيتها قصرناها على تلك الجزئيات الواقعة في وقته فقط، «المنعات» و«عقود الجواهر المنيعة» وبذل المجهود» ملقط منها. وقال في «رحمة الأمة»: التصرية في الإبل والبقر والغنم تدليلاً للبيع على المشتري حرام بالاتفاق، واختلفوا هل يثبت الخيار؟ قال الثلاثة: نعم، وقال أبو حنيفة: لا.

١- قوله: كنا تلقى الركبان ^١ بخ: قال الشافعي: من تلقاها فقد أساء، وصاحب السلعة بالخيار. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا كان التلقي في أرض لا يضر بأهلها فلا بأس به، وإن كان يضرهم فهو مكروه، واحتجوا بهذا الحديث. وقال الطحاوي: فيه إباحة التلقي، وفي أحاديث غيره النهي عنه وأولى بنا أن نجعل ذلك على غير التضاد، فيكون ما نهى عنه من التلقي لما في ذلك من الضرر على غير المتلقين السقيين في السوق، وما أبيع من التلقي هو ما لا ضرر فيه عليهم. وقال الطحاوي أيضاً: والخجة في إجازة الشراء مع التلقي المنهي عنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لا تلقوا الجنب، فمن تلقاه فهو بالخيار إذا أتى السوق فيه جعل الخider مع النهي، وهو دال على الصحة؛ إذ لا يكون الخيار إلا فيها؛ إذ لو كان فاسداً لأُجبر بآلعه ومشتريه على فسخه. كذا في «عمدة القاري».

٢- قوله: دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض: قال الطحاوي: فنظرنا في العلة التي حاشى الحاضر أن يبيع للبادي ما هي؟ فإذا جابر يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا يبيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» فعلمت بذلك أن رسول الله ﷺ إنما نهى الحاضر أن يبيع للبادي؛ لأن الحاضر يعلم أسعار الأسواق فيستقصي على الحاضرين، فلا يكون لهم في ذلك ربح، وإذا باعهم الأعرابي على غرته وجهله بأسعار الأسواق ربح عليه الحاضرون، فأمر النبي ﷺ أن يخل بين الحاضرين وبين الأعراب في البيوع ومنع الحاضرين أن يدخلوا عليهم في ذلك، فإذا كان ما وصفنا كذلك، وثبت إباحة التلقي الذي لا ضرر فيه بها وصفنا من الآثار التي ذكرنا، صار شراء المتلقي منهم شراء حاضر من باد، فهو داخل في قول النبي ﷺ: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»، ويصل أن يكون في ذلك خيار للبايع؛ لأنه لو كان له فيه خيار، إذا لمَّا كان للمشتري في ذلك ربح، ولا أمر النبي ﷺ حاضراً أن يعترض عليه، ولا أن يتولى البيع للبادي منه؛ لأنه يكون بالخيار في فسخ ذلك البيع، أو يرد له ثمنه إلى الأثران التي تكون في بيعات أهل الحضر بعضهم من بعض.

٣٢٨١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا بَيْعٌ» الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْمُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٨٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ، نَهَى "عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ. وَالْمَلَامَسَةُ: لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ يَبْدُوهُ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلَا يُقْلَبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ. وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ بِثَوْبِهِ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا عَنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ. وَاللِّبَسَتَيْنِ: اسْتِمَالُ الصَّمَاءِ، وَالصَّمَاءُ أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدٍ عَاتِقَيْهِ، فَيَبْدُو أَحَدُ شِقَيْهِ لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ. وَاللِّبَسَةُ الْآخَرَى: اخْتِيَاؤُهُ بِثَوْبِهِ وَهُوَ جَالِسٌ، لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٨٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠ قوله: لا يبيع الرجل على بيع أخيه: وقال النووي: أجمع العلماء على منع البيع على بيع أخيه، والشرى على شراء والسوم عن سومه، فلو خالف وعقد فهو عاص وينعقد البيع، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين.

١١ قوله: نهى عن الملامسة والمناذة: أما الملامسة: فإن يلمس كل منهما ثوب صاحبه بغير تأمل، فيلزم اللامس البيع من غير خيار له عند الرؤية، وهذا بأن يكون مثلاً في ظلمة أو يكون مطوياً مرثياً، متفقان على أنه إذا لمسه فقد باعه، وفساده لتعليق التمليك على أنه متى لمسه وجب البيع، وسقط خيار المجلس. والمناذة: أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه على جعل النبذ بيعاً، وهذه كانت يبيعاً يتعارفونها في الجاهلية. كذا في «فتح القدير».

١٢ قوله: بيع الحصاة: أي إلقاء الحجر هو أن يلقي حصاة وثمة أثواب، فأى ثوب وقع عليه كان المبيع بلا تأمل ورؤية، ولا خيار بعد ذلك، ولا بُدَّ أن يسبق تراوُضهما على الثمن. كذا في «فتح القدير».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُسْطَظَرِّ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَبِ.

٣٢٨٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْخَبْلَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَالَ: إِذَا وَلَدْتُ مَا فِي بَطْنِهَا وَلَدًا فَقَدْ بَاعَهُ ذَلِكَ الْوَلَدُ.

٣٢٨٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ غَسْبِ الْفَحْلِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١ - قوله: بيع المضطر: قال في «النهاية»: هذا يكون من وجهين، أحدهما: أن يضطر إلى العقد من طريق الإكراه عليه، وهذا بيع فاسد لا يتعقد. والثاني: أن يضطر إلى البيع لدين ركه أو مؤونة ترهقه فيبيع ما في يديه بالركس لا ضرر، وهذا سببه في حق الدين والحروء أن لا يبيع عن هذا الوجه، ولكن يعار ويغرض إلى العسر أو يشتري، بن الميسرة أو يشتري السبعة بقيمتها، فإن عقد البيع مع الضرورة على هذا الوجه صحيح مع كراهة أهل العلم له، ومعنى البيع ههنا الشراء أو المجالبة أو قبول البيع. قال ابن لملك: «...» ولما مراد بالمكروه المكروه بالباطل، وأما المكروه بحق فلا، كمن أكره عليه القاضي يوفاء دين ونحوه ببيع شيء من ماله. قال في «المراقبة»: وقال في «المواظاة»: وفي «التف» بيع المضطر وشراء فاسد، قال الشافعي: هو أن يضطر الرجل إلى طعام أو شراب أو غيرها، ولا يبيعه البائع إلا بأكثر من ثمنها بكثير، وكذلك في الشراء منه. كذا في «المنهج»، وفيه لف نشر غير مرتب، لأن قوله: أو كذا في الشراء منه مثاق لبيع المضطر، أي بأن اضطر إلى بيع شيء ماله ولم يرض المشتري إلا بشرائه بدون ثمن العمل بغش فاحش.

٢ - قوله: عن رسول الله ﷺ عن بيع حبل الخبل: وقد فسره الراوي بأنه كان يباعا يتبايعه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج فتاعة، ثم تنتج التي في بطنها معناه تأجيل الثمن إلى أن يحبل ما في بطن الفتاعة، واختاره الشافعي رحمه الله على أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الراوي فسره بذلك، وقال أبو عبيدة: معناه إذا ولدت ما في بطنه ما وند أفقد بعه ذلك الولد الذي هو بيع وند نتاج اندابة فهو بيع معدوم، ولأول تأجيل إلى مدة مجهولة، والبيع فاسد على كلا المعنيين. ثم أعلم أن قوله: وكان يباعا يتبايعه إلى آخره، هكذا وقع في «المواظاة» تفسيراً متصلاً بالحدث، وقال الإسعدي: هو مدرج يعني أن التفسير من كلام نافع، وقال الخطيب: تفسير حبل الخبل ليس من كلام عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إنما هو من كلام نافع، أدرج في الحديث. هذا حاصل ما في «المراقبة» وعمدة القاري.

٣ - قوله: غسب الفحل: قال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وآخرون: استنجاؤه لذلك باطل وحرام، ولا يستحق فيه عوض، ولو أنزاه المستأجر لا يلزمه المسمى من أجره، ولا أجره مثل، ولا شيء من الأموال. فنوا: لأنه غرر.

٣٢٨٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ ضَرَابِ الْحَمَلِ وَعَنْ بَيْعِ «الْمَاءِ وَالْأَرْضِ لِتُخْرَتَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٨٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ فَتَنَاهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُنْطَرِقُ الْفَحْلَ فَنُكْرِمُ، فَرَحَّصَ لَهُ فِي الْكِرَامَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٢٨٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ «فَضْلِ الْمَاءِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= ومجهول وغير مقدور على تسليمه. قاله النووي. وفي «النهاية»: لا يجوز أخذ أجرة عصب التيس، وهو أن يوجر فحلاً لينزول على إناث؛ لقوله ذلك، إن من السحت عصب التيس، والمراد أخذ الأجرة، وفي هامشه عن «الكفاية» فإنه أخذ البهائم بمقابلة ماء مهين لا قيمة له، والعقد عليه باطل؛ لأنه يلتزم ما لا يقدر على الوفاء به، وهو الإحبال فإن ذلك ليس في وسعه، وهو يبتغي على نشاط الفحل أيضاً. قال الشوكاني: أحاديث الباب تدل على أن بيع ماء الفحل وإيجارته حرام؛ لأنه غير متقوم، ولا معلوم، ولا مقدور على تسليمه، وإليه ذهب الجمهور، انتهى. وقال في «المعاني»: وأما الإعارة فمعتدوب إليها.

(١) قوله: عن بيع الماء والأرض لتخرت: أي لتزول بأن يعطي الرجل أرضه، والماء لتلك الأرض أحدًا ليكون منه الأرض والماء، ومن الآخر البشر والخراتة؛ ليأخذ رب الأرض بعض الخارج من الجبوب، وهي المخابرة، وقد تقدمت. كذا في «المرواة».

(٢) قوله: فرحص له في كرامته: وهذا جائز ما لم يكن معروفًا، وإذا صار معروفًا عند قوم، فالمعروف كالمشروط. كذا في «الكوكب الدرري».

(٣) قوله: بيع فضل الماء: اختلفوا فيما يفضل عن حاجة الإنسان وبهائمه وزرعه من الماء في نهر أو بئر، فقال مالك: إن كان البئر أو النهر في البرية فمالكها أحق بمقدار حاجة منها، ويجب عليه بذل ما فضل عن ذلك، وإن كانت في حائطه فلا يلزمه بذل المفاضل، إلا أن يكون جاره زرع على بئر فانهدمت أو عين فغارت، فنه يجب عليه بذل المفاضل له إلى أن يصلح جاره بئر نفسه أو عينه، فإن تهاون بإصلاحها لم يلزمه أن يبذل له بعد البذل شيئًا، وهل يستحق عوض؟ فيه روايتان، وقال أبو حنيفة وأصحابه الشافعي: يلزمه بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض، ولا يلزمه للمزارع، وله أخذ العوض، والمستحب تركه، وعن أحمد في روايتان أظهرهما أنه يلزمه بذله من غير عوض للماشية والسقيا مع، =

٣٢٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ؛ لِيُبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٩١ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَتَلَّتْ أَصَابِعُهُ بَنَلًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟» قَالَ: «أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيَ يَرَاهُ النَّاسُ، مِنْ عَشٍّ فَلَيْسَ مِنِّي»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٩٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ^(٢) الْعُرْبَانِ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

= ولا يجل له البيع. فإنه في رحمة الأمة. وقال محمد رحمته الله في «موطئه»: وبهذا تأخذ؛ أي راجل كانت له بئر فليس له أن يمنع ذلك، انتهى. وقال في «التعليق المسجل»: وقوله: أنه أن يمنع ذلك أي لصاحب الماء أن يمنع من ذلك سواء أضر به أو لم يضر؛ لأنه حق خاص، ولا ضرورة في ذلك، ولو أبيع ذلك لانقطعت منعة الشرب، وهذا بخلاف مياه البحار والأنهار الكبيرة والأودية الغير المملوكة لأحد، فإن للناس فيها حق الشرب وسقي الدواب والأشجار وغير ذلك لحديث: الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلا والنار، أخرجه ابن ماجه والطبراني، وأما إذا كان الماء حرزا في الأواني، وصار مملوكا له بالإحراز، ففيه حق المنع والمسألة بتفاريعها مبسطة في «الهداية» وشروحها.

(١) قوله: من عَشٍّ فليس مني: أحاديث الباب تدل على تحريم العَشِّ، وهو يجمع على ذلك، قوله: «فليس مني»، وفي بعض الروايات: «فليس منه»، وفيه زجر ببيع. كذا في «نيل الأوطار وسبل السلام».

(٢) قوله: بيع العُرْبَانِ: تفسيره أن يشتري الرجل العبد والوليدة أو يتكاري الدابة، ثم يقول للذي اشترى منه أو تكارى منه: أعطيتك دينارا أو درهما أو أكثر من ذلك أو أقل على أي إن أخذت السلعة أو ركبته، فلهذا أعطيتك هو من ثمن السلعة أو من كراء الدابة، وإن تركت ابتاع السلعة أو كراء الدابة، فما أعطيتك لك بغير شيء، وقال الخطابي: قد اختلف الناس في جواز هذا البيع، فأبطله مالك والشافعي رحمتهما الله للخبر، ولما فيه من الشرط الفاسد والغرر، ويدخل ذلك في أكل المال بالباطل، وأبطله أصحاب الرأي أيضا، وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه أجاز هذا البيع، وروي ذلك أيضا عن عمر رضي الله عنه، ومال أحمد بن حنبل إلى القول بإجازته. قاله في «بذل المجهود»، وقال في «رحمة الأمة»: ويحرم بيع العربيون، وهو أن يشتري السلعة ويدفع إليه درهما ليكون من الثمن إن رضي السلعة وإلا فهو هبة، وقال أحمد: لا بأس بذلك.

٣١٩٣ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ ر قَالَ: تَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلَا يُبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِي: قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيُرِيدُ مِنِّي الْمُبِيعَ وَلَيْسَ عِنْدِي، أَقَابْتَاهُ: لَهُ مِنَ السُّوقِ؟ فَقَالَ: «لَا تُبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْحُجَيْدٍ ر قَالَ: أَعْطَا النَّبِيُّ ﷺ دِينَارًا يَشْتَرِي بِهِ أَصْجِيَّةً أَوْ سَاءً، فَاشْتَرَى سَاتِنِي، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَاعَهُ بِدِينَارٍ وَشَاءَ، فَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكَهْ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى ثَرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ. وَأَخْرَجَنَا عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ نَحْوَهُ.

٣١٩٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ر قَالَ: تَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِي.

١ - قوله: تهي رسول الله ﷺ أن يبيع ما ليس عنده، كعبد ابن ولهم يدبر محله وغير في الشراء. وسلك في الشراء. وفي معنى ما ليس عنده في الفساد بيع المبيع قبل القبض. وفي معناه بيع ما ليس عنده بغير إذن؛ لأنه لا يدري هل يجوز ماله أم لا، وبه قال الشافعي ر. قال جماعة: يكون العقد موقوفًا على إجازة المالك، وهو قول مالك وأصحاب أبي حنيفة وأحمد ر. قاله في «المعرفة». وقال الشافعي: الجمهور على جواز بيع مال الغير موقوفًا، وهو مفتضى حديث الشافعي وغيره، وفتحه الشافعي انظر هذا حديث. قال الخصاي. يريد العين دون بيع الصفة، يعني أن المراد بيع العين دون الدين كما في النسيء، فكذلك مداره على الصفة، وهذا الجواب ليس عند الإنسان بالإجماع.

٢ - قوله: يبيع ما ليس عنده من السوق. هذا يحتل امرين: أحدهما: أن يشتري له من أحد متاعًا، فيكون دلالًا، وهذا يصح. والثاني: أن يبيع منه متاعًا لا يملكه، ثم يشتريه من ماله، ويدفعه إليه، وهذا باطل؛ لأنه باع ما ليس في يده وقت البيع. انظر في «المعرفة».

٣ - قوله: سمعتين في بيع. قال المظهر: وكذا في «شرح النسيء» فسروا البيعتين في بيعه عن وجهين: أحدهما: أن يقول: بعثك هذا الثوب بعشرة نقدًا أو بعشرين نسيئة إلى شهر، فهو فاسد عند أكثر أهل العلم؛ لأنه لا يدري أيها جعل النسيء، وثانيهما: أن يقول: بعثك هذا الثوب بعشرة دنائير عن أن تبيعني جريتك بكذا، فهذا أيضًا فاسد؛ لأنه يبيع بشرط، ولأنه يؤدي إلى جهالة الثمن؛ لأن الوفاء ببيع الجارية لا يجب، وقد جعله من النسيء، وليس به قيسه فهو -

٣٢٩٥ - وَعَنْ عُمَرَو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ. رَوَاهُ فِي مَشْرِحِ السُّنَّةِ.

٣٢٩٦ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِنَجٌ» مَا لَمْ تَضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

- شرط لا يلزم، وإذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن، فيصير ما بقي من المبيع في مقابلة الثاني مجهولاً، أما إذا جمع بين شيئين في صفقة واحدة بأن باع داراً وعبداً بثمن واحد فهو جائز، وليس من باب البيعتين، إنما هي صفقة واحدة جمعت شيئين. هذا حاصل ما في «المرقاة» و«الموسى»، وهذا التفسير الذي ذكره الترمذي عن الشافعي، وهو المختار، وهو تفسير أبي حنيفة رحمته الله في «كتاب الآثار»، أخذته من «العرف الشاذي».

(١) قوله: لا يحل سلف وبيع: قال في «الهداية»: وكذلك يقصد لو باع عبداً على أن يستخدمه البائع شهراً أو داراً على أن يسكنها أو على أن يقرضه المشتري درهماً أو على أن يهدي له هدية؛ لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين، ولأنه رحمته الله عن بيع وسلف، ولأنه لو كان الخدعة والسكنى يقابلها شيء من الثمن يكون إجارة في بيع، ولو كان لا يقابلها يكون إجارة في بيع، وقد نهى النبي ﷺ عن صفتين في صفقة.

(٢) قوله: سلف: والمراد بالسلف القرض أي لا يحل أن يقرضه قرصاً، وبيع منه شيئاً بأكثر من قيمته؛ لأن كل قرض جزئياً فهو حرام. كذا في «اللمعات».

(٣) قوله: ولا شرطان في بيع: قال في «الهداية»: ومن باع عبداً على أن يعتقه المشتري أو يديره أو ي كاتبه أو أمة على أن يستولدها، فالبائع فاسد؛ لأن هذا بيع وشرط، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع وشرط، انتهى. وقال في «اللمعات»: والتقييد بشرطين وقع اتفاقاً وعادة، وبالشرط الواحد أيضاً لا يجوز؛ لأنه قد ورد النهي عن بيع وشرط.

(٤) قوله: ولا ربح ما لم يضمن: معناه أن الربح في كل شيء إنما يحل أن لو كان الحسran عليه، فإن لم يكن الحسran عليه كالبيع قبل القبض إذا تلف، فإن ضمانه على البائع، ولا يحل للمشتري أن يسترد منافعه التي انتفع بها البائع قبل القبض؛ لأن المبيع لم يدخل بالقبض في ضمان المشتري، فلا يحل له ربح المبيع قبل القبض. قاله في «المرقاة». وقال السيوطي في «زهر الربى»: ذلك بأن يشتري عبداً فيستغله زمناً، ثم يعثر منه على عيب كان فيه عند البائع، فله رد العين المبيعة وأخذ الثمن، ويكون للمشتري ما استغله؛ لأن المبيع لو تلف في يده لكان في ضمانه، ولم يكن له على البائع شيء، وكذا قال بعض علاننا في شرح الترمذي.

٣٢٩٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أَيْعُ الْإِبِلَ بِالْبَيْعِ فَأَبِيعُ بِالذَّنَائِيرِ فَأَخْذُ مَكَانَهَا الْوَرِقَ وَأَبِيعُ بِالْوَرِقِ، فَأَخْذُ مَكَانَهَا الذَّنَائِيرَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ،

١٠. قوله: فأخذ مكانها الدراهم إلخ: ذلك قال في الدر المختار: وجاز التصرف في الثمن قبل قبضه، سواء عين بالتعين كمكيل أو لا تقبوه، فلو باع إبلًا بدراهم أو بكرًا بوزن أو جاز أخذ بدلها شيئًا آخر، وقال في الكوكب الدرّي: لا بأس بالقيمة أي لا يضر المعاوضة إذا كان المبدل مساويًا للمبدل منه قيمة، والعبرة في القيمة وقت الأخذ، لا وقت العقد، انتهى. وقال في هامشه: ظاهر كلام الشيخ أن تساوي بين المبدل والمبدل منه باعتبار القيمة شرط لصحة التبادل، وهو بظاهر ألفاظ الحديث: إذ لفظ الترمذي: «لا بأس بالقيمة»، ونقط أبي داود: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها» ونحو ذلك لفظ التناسي، لكن كلام عامة الشراح مخالف لكلام الشيخ، في «البذل»: قال الخطابي: اشترط أن لا يفرقا وبينهما شيء، لأن اقتضاء الدراهم من الذنائير صرف، وعقد الصرف لا يصح إلا بالتفاضل، وقد اختلف الناس في اقتضاء الدراهم من الذنائير، فذهب أكثر أهل العلم إلى جوازه، ومنع من ذلك أبو سلمة وأبو شبرمة، وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك إلا بسعر يومه، ولا يعتبر غيره السعر، ولم يبالوا كان ذلك بأغلى أو أرخص من سعر اليوم.

قلت: ما قال الخطابي: «لا يعتبر غيره السعر» يخالفه ما قال الشوكاني: إذ حكى عن أحمد التقييد بسعر اليوم، وعن أبي حنيفة والشافعي عتد عدمه، وفي هامش أبي داود عن «فتح الورد» أن التقييد بسعر اليوم على طريقتي الاستحباب، والظاهر عندي: - كما يخطر في البال، إن كان صوابًا فمن الله، وإن كان خطأ فعني ومن الشيطان - أن يحمل الحديث عند الشراح غير ما حمله عليه الشيخ، فإن محمله عندهم هو عقد الصرف كما صرحوا به في كلامهم، وفي عقد الصرف لا بُدَّ من التفاضل في المجلس، لكن لا يشترط تساوي لاختلاف الجنس، وحينئذ فلا بُدَّ من القول بأن التقييد استحباب، وعلى هذا، ففي حديث ابن عمر رضي الله عنهما، الأولى: بيع الإبل بعشرة دراهم، والثانية: بيعه الدراهم بالذنائير، ومحمل الحديث عند الشيخ الاستبدال من ثمن المبيع، فإنهم صرحوا بأن النفود لو استوت ماليةً ورواجًا يخبر المشتري حين أن يؤدي أيها شاء.

قال ابن عابدين بعد البحث في ذلك: ومنه يعلم حكم ما تعورف في زماننا من الشراء القروش، فإن القرش في الأصل قطعة مضرورية من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع المصرية، ثم إن أنواع العملة المضروبة تقوم بالقروش، فمنها ما يساوي عشرة قروش، ومنها أقل، ومنها أكثر فعلاً، اشترى بها قرش، فالعادة أنه يدفع ما أراد إما من القرش أو ما يساويها من بقية أنواع العملة من ريال أو ذهب، ولا يفهم أحد أن الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشاً، بل هي أو ما يساويها من أنواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في القيمة. فمؤدى الحديث على هذا استبدال نقد الثمن بنقد آخر إذا كانا متساويين في القيمة والرواج، وإلى هذا المحمل أشار القاري: إذ حكى عن ابن الهيثم أنه قال: الدراهم والذنائير لا تتعين حتى لو أراد درهماً، ثم حبسه وأعطى درهماً آخر جاز إذا كانا متحدلي القيمة. فهذا وإن كان في متحدلي الجنس، لكن ذكره هذا الكلام تحت حديث الباب إشارة إلى ما اختاره الشيخ من الاستبدال =

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تُغْفِرْهَا وَتَيْتَنَكُمَا شَيْءًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٢٨٨ - وَعَنِ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ هُوْدَةَ أَخْرَجَ لِي كِتَابًا: هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدٍ بْنِ هُوْدَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خَبْثَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٣٢٩٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاعَ جُلُسًا وَقَدَحًا، وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْجُلُسَ وَالْقَدَحَ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذَهُمَا بِدِرْهَمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟» فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ، فَبَاعَهُمَا مِنْهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

٣٣٠٠ - وَعَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَاعَ عَبِيًّا لَمْ يُبَيِّنْهُ لَمْ يَزَلْ فِي مَقْبِ اللَّهِ، وَلَمْ تَزَلْ الْمَلَائِكَةُ تَلْعَنُهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

بَابُ

٣٣٠١ - رَوَى مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَفْعَةِ الْأَصْلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى أَرْضًا فِيهَا خَلٌّ، فَالْقَصْرُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

- في غنلقلي الجنس بشرط شوية الهالية والرواج، فأقبل، انتهى. وفي «المرفأة»: بشرط قبض ما يستبدل في المجلس، ولو استبدل عن الدين شيئاً مؤجلاً لا يجوز، لأنه بيع كائي بكائي، وقد نهى عنه.

- قوله: «مَنْ اشْتَرَى أَرْضًا فِيهَا خَلٌّ» المراد به كتابة المحاضر والسجلات وعملها، ويسمى كتبها شروطياً وأساليب كتابتها مذكورة في الهندية (عالمگیری) والمطحاوي في هذا كتاب أركان شروطها ظاهر حديث الباب أنه - كان بائعاً وظاهر حديث البخاري أن النبي ﷺ كان مشرباً والعداء بائعاً والأوفق بالمراد والاكفاط عندي أنه كان بائعاً فإن الكتابة تكون من البائع. فإنه في «العرف الشاذي».

- قوله: «مَنْ اشْتَرَى أَرْضًا فِيهَا خَلٌّ» قال في «الهندية»: ولا بأس ببيع من يزيد، وقد صح أن النبي ﷺ باع قدحاً وحلماً ببيع من يزيد.

- قوله: «إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» قال في «الهندية»: لا بأس ببيع من يزيد، وقد صح أن النبي ﷺ باع قدحاً وحلماً ببيع من يزيد.

٣٠٠٢ - وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ وَالْبُخَارِيُّ^(١) فِي كِتَابِ الشَّرْبِ مَرْفُوعًا: «وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ^(٢) مَالٌ، فَمَالُهُ^(٣) لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

٣٠٠٣ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٤) قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ وَكُنْتُ عَلَى جَمَلٍ، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي آخِرِ النَّاسِ؟^(٥) قُلْتُ: أَغْنَيْنَا بَعِيرِي، فَأَخَذَ بَدَنِيهِ فَرَجَرَهُ، إِنَّمَا أَنَا

= التأبير للمشتري وبعده للبائع، فعمل بالمفهوم والمنطوق، وقال أبو حنيفة: إن الثمرة للبائع في الحالين إلا إذا صرح المشتري بأنها لي ابتاعاً فهذا الحديث الذي استدلل به الإمام محمد على أنه لا فرق بين كون الثمر مؤبراً أولاً، وأما حديث الكتب الستة: من باع نخلاً مؤبراً فالثمره للبائع إلا أن يشترط المبتاع، فلا يعارضه؛ لأن مفهوم الصفة غير معتبر عندنا، وما قيل من أن حديث محمد غريب، فقيه أن المجتهد إذا استدلل بحديث كان تصحيحاً له، كما في «التحريز» وغيره. نعم، يرد ما في «الفتح» أن حمل المطلق على المفيد هنا واجب؛ لأنه في حادثة واحدة في حكم واحد، ثم أجاب عنه بأنهم قاسوا الثمر على الزرع، كما قال في «الهداية» أنه متصل للمقطع لا للبقاء، وهو قياس صحيح وهم يقدمون القياس على المفهوم إذا تعارض.

واعترض في «البحر» قوله: إن حمل المطلق على المفيد واجب إلخ بأنه ضعيف؛ لما في «النهاية» من أن الأصح أنه لا يجوز لا في حادثة، ولا في حادثتين حتى يجوز أبو حنيفة التيمم بجميع أجزاء الأرض بحديث: جمعت في الأرض مسجداً وطهوراً، ولم يحمل هذا المطلق على المعقّد، وهو حديث: التراب طهوراً. قاله في «رد المحتار»، وقال في «المعرف الشذي»: وتصدى العيني إلى المعارضة، أقول: إن معارضة الخاص بالعام لا يقبله الدوق السليم؛ والصحيح في الجواب من جانب أبي حنيفة^(٦) ما ذكره الطيبي وأبو عمر في «التمهيد» بأن التأبير كناية عن ظهور الثمرة، فمفهومه أن يكون الثمرة قبل الظهور للمشتري أي في عام البيع وبعد هذا العام، فلا يذهب الوهم إلى نزاع، وهكذا مذنب أبي حنيفة^(٧)، فصار الحديث لطيفاً على مذهبي أيضاً، انتهى. وقال في «التعليق الممجد»: وعندنا قيد التأبير اتفاقي والحكم غير مختلف.

(١) قوله: والبخاري: في كتاب الشرب. كذا في «أشعة المعاني».

(٢) قوله: وله مال: استدلل به المالكية على أن العبد يملك، وقال أحمد والشافعي^(٨) في القديم: يملك إذا ملكه سيده مالا. وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد: لا يملك أصلاً، واللام للاختصاص والاتفاق. كذا في «شرح المسند». قاله في «التعليق الممجد».

(٣) قوله: فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع: أي بالاتفاق. كذا في «رحمة الأمة».

فِي أَوَّلِ النَّاسِ يُهْمُّ رَأْسُهُ، فَلَمَّا ذُنُوتَا مِنَ الْمَدِينَةِ قَالَ: «مَا فَعَلَ الْجَمَلُ؟ بِعْنِيهِ» قُلْتُ: لَا بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا بَلْ بِعْنِيهِ» قُلْتُ: لَا بَلْ هُوَ لَكَ. قَالَ: «لَا بَلْ بِعْنِيهِ قَدْ أَخَذْتُهُ بِوَقِيَّتِهِ، أَرْكَبُهُ، فَإِذَا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَأَتِنَا بِهِ»، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ جِئْتُهُ بِهِ، فَقَالَ لِبَلَالٍ: «يَا بَلَالُ: زِنْ لَهُ أَوْقِيَّةَ وَرَدِّهِ قَيْرَاطًا» قُلْتُ: هَذَا شَيْءٌ زَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُفَارِقْنِي فَجَعَلْتُهُ فِي كَيْسٍ فَلَمْ يَزَلْ عِنْدِي حَتَّى جَاءَ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ فَأَخَذُوا مِنَّا مَا أَخَذُوا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «قَدْ أَخَذْتُهُ بِكَذَا وَكَذَا، وَقَدْ أَعْرَضْتُكَ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ».

٣٠٠٠ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ إِلَيَّ فَقَالَتْ: يَا عَائِشَةُ، إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةٌ، فَأُعِينُنِي وَلَمْ تَكُنْ قَصَصْتُ مِنْ كِتَابَتِيهَا شَيْئًا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أُعْطِيَهُمْ ذَلِكَ جَمِيعًا وَيَكُونُوا وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ، فَذَهَبْتُ إِلَى أَهْلِهَا فَعَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَتَوْا، وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ وَيَكُونُ لَنَا وَلَاؤُكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

• قوله: أخذته بوقية أركبه: وفي رواية لها، قال: بعته ماستب حملته إلى أهلي، أي شرطت أن أحمله رحلي ومناعي إلى أهلي، فرفض ﷺ بهذا الشرط، احتج أحمد - - بهذا عن جواز بيع ذابة واستثنائه ظهرها لعه مدة مع لزوم الشرط، وقال مالك: يجوز ذلك إذا كانت المسافة قريبة، وكذلك كان في قصة جابر - -، وقال أبو حنيفة والشافعي - - وآخرون: لا يجوز ذلك، سواء بعدت المسافة أو قربت، واحتجوا بالحديث السابق في النهي عن بيع الثياب، وبالحديث في النهي عن بيع وشرط، وأجابوا عن حديث مسلم والبخاري أنه خاص بجابر - - ولا يجوز لغيره، أو أنه كان الاستثناء بعد وجود البيع ولم يكن الشرط في صلب العقد، فوعده ﷺ. ويؤيده ما وقع في حديث النسائي: أخذته بوقية أركبه، وفي رواية أخرى له: قد أخذته بكذا وكذا، وقد أعرضت ظهره إلى المدينة، أو أنه لم يجر بينهما حفيضة بيع، إذ لا قبض، ولا تسليم، وإنما أراد ﷺ أن ينفعه شيء، - -، فاتخذ يبعه الجمال فربعه إلى ذلك بدليل قوله ﷺ عند إعطاء الوقية: ما كنت لأخذ جمالك فخذ جهاتك، - - المرفقة، - - واللمعات، - - ملقط منها.

قَالَ: «لَا يَمْتَعُكَ»^(١) ذَلِكَ مِنْهَا، ابْتِاعِي^(٢) وَأَعْتِقِي،

(١) قوله: لا يمتعك ذلك منها: وفحوى الحديث يدلُّ على جواز بيع الرقبة بشرط العتق؛ لأنه يدلُّ على أنهم شرطوا الولاء لأنفسهم، وشرط الولاء لا يتصور إلا بشرط العتق، وأن الرسول ﷺ أذن لعائشة رضي الله عنها في إيجابتهم بالشرط، ولو كان العقد فاسدا لم يأذن فيه ولم يقرر العقد، وإليه ذهب النخعي والشافعي وابن أبي ليلى وأبو ثور رضي الله عنهم وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى فساده، والقائلون بصحة العقد اختلفوا في الشرط، فمنهم من صححه، وبه قال الشافعي في الجديد لأنه ﷺ أذن فيه، ومنهم من الغاء كابن أبي ليلى وأبي ثور، ويدل أيضا على صحة البيع بشرط الولاء وفساد الشرط أنه ﷺ قرر العقد وأنفذه وحكم بطلان الشرط.

وقال: «إنما الولاء لمن أعتق»، وبه قال الشافعي في القديم، والأكثرون على فساد هذا البيع لأن البيع يبطل، إذا اشترط فيه ما ليس منه لما سبق من أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمه الله عليهم أجمعين، ولأن الذي في حديث الطحاوي مما كان من أهل بريرة من اشتراط الولاء ليس في بيع ولكن في أداء عائشة رضي الله عنها إليهم الكتابة عن بريرة وهم تولوا عقد تلك الكتابة ولم يكن تقدم ذلك الأداء من عائشة رضي الله عنها فذكرت ذلك عائشة رضي الله عنها للنبي ﷺ فقال: لا يمتعك ذلك منها أي لا ترجعين لهذا المعنى عما كنت نويت في عتاقها من الثواب اشتريها فاعتقها فإنما الولاء لمن أعتق فكان ذكر ذلك الشراء ههنا ابتداء من النبي ﷺ ليس عما كان قبل ذلك بين عائشة رضي الله عنها وبين أهل بريرة في شيء.

ثم كان قام النبي ﷺ فخطب فقال ما يال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز وجل كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل وإن كان مائة شرط إنكار منه على عائشة رضي الله عنها في طلبها ولأهله من ثوبى غيرها كتابتها بحق ملكه عليها ثم نهىها وعلمها بقوله فإنما الولاء لمن أعتق أي إن المكاتب إذا أعتق بإداء الكتابة فمكاتبه هو الذي أعتقه فولاء له وليس في هذا الحديث دليل على اشتراط الولاء في البيع كيف حكمه هل يجب به فساد البيع أم لا محصله إن الاشتراط متأهل بريرة لم يكن في البيع بل في أداء عائشة إليهم فكان ذكر الشراء ههنا ابتداء من رسول الله ﷺ ولم يكن قبل بين عائشة وأهل بريرة. أخذته من «المرفقات» وشرح معاني الآثار.

(٢) قوله: ابتاعِي: ظاهره يدل على جواز بيع المكاتب إذا رضي بذلك ولو لم يعجز نفسه وهو قول الأوزاعي والليث ومالك وابن جرير وابن المنذر ومنه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها واستعانتها بعائشة رضي الله عنها يدل على ذلك قوله في التعليق الممجد وقال في المرفقات ظاهره جواز بيع رقبة المكاتب وبه قال مالك وأحمد وجوابه أن بريرة بيعت برضاها وذلك فسخ الكتابة ذكره ابن الملك أو أنها عجزت نفسها عن أداء الكتابة فوقع العقد على الرقبة دون المكاتب ويؤيده قولها فأعينيني واختلف أيضا في جوازه مع نجو الكتابة فجوزه مالك ومنه أبو حنيفة والشافعي ويؤيدهما قوله ولم تكن قضت من كتابتها شيئا.

فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ^(١). وَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ أَتَابِسَ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ^(٢). رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ وَفِي الْمُنْتَقَى عَلَيْهِ نَحْوُهُ.

٣٠٠٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى^(٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَبِيعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٠٦ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَفَافٍ قَالَ: ابْتِغَتْ عَلَامًا فَاسْتَعْلَلَتْهُ ثُمَّ ظَهَرَتْ مِنْهُ عَلَى عَيْبٍ، فَخَاصَمْتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَضَى لِي بِرَدِّهِ، وَقَضَى عَلَيَّ بِرَدِّ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُ عُروَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: أَرُوحُ إِلَيْهِ الْعَشِيَّةَ، فَأَخْبِرْهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرْتَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي مِثْلِ هَذَا أَنَّ الْخُرَاجَ بِالضَّمَانِ، فَرَأَحَ إِلَيْهِ عُروَةُ، فَقَضَى^(٤) لِي أَنْ أَخَذَ

(١) قوله: «الولاء لمن أعْتَقَ»: قال مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وداود وجامعير العلماء: إذا لم يكن لأحد من هؤلاء المذكورين وارث فإنه لبيت الله، وقال ربيعة والثليث وأبو حنيفة وأصحابه: من أسلم على يديه رجل فولأؤه له، وقال إسحاق بن راهوية: ثبت للملئقظ الولاء عن الثلفيط، وقال أبو حنيفة: ثبت الولاء بالخلف ويتوارثان به. دليل الجمهور حديث: إن الولاء لمن أعْتَقَ. قاله النووي، وقال في «المراقبة»: واللام فيه للعهد لا للجنس، فاندفع ما قال الشافعي وغيره من بطلان ولأء الموالاة وغيره بإعادة اللام للجنس.

(٢) قوله: نهى رسول الله ﷺ الخ: قال محمد: وهذا نأخف، لا يجوز بيع الولاء ولا هيبته، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. كذا في موطنه، وقال في «المراقبة»: وعليه جمهور العلماء من السلف والخلف.

(٣) قوله: فقضى لي أن أخذ الخراج الخ: اختلف أهل العلم في هذا، فقال الشافعي: ما حدث في ملك المشتري من غلة ونتاج ماشية ووند أمة، فكل ذلك سواء لا يرد منه شيء، ويرد المبيع إذا لم يكن ناقصا عما أخذه، وقال الأحناف: حديث الخراج بالضمان محمول على الزيادة المنقصة غير المتولدة فيؤذن لا يعارض حديث الباب حديث المصراة، كما قال الطحاوي في المعمارة، بهذا المجهود، والعرف الشذوي، ملئقظ منها، وقال في «المراقبة»: والمراد بالخراج ما يحصل من غلة العين المبتاعة عبدا كان أو أمة أو ملكا، وذلك أن يشتره فيستغله زمانا، ثم يشر عنه على عيب قديم =

الْحَرَجَ مِنَ الَّذِي قَضَى بِهِ عَلَيْهِ لَهُ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٣٠٠٧ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَلَيْهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ

- لم يطلع البائع عليه أو لم يعرفه، فله رد العين المعيبة وأخذ الثمن، ويكون للمشتري ما استغله؛ لأن المبيع لو تلف في يده لكان من ضمانه؛ ولم يكن له على البائع شيء. في «شرح السنة»: قال الشافعي رحمه الله: فيها يحدث في يد المشتري من نتائج الدابة وولد الأمة ولبس النأسية وصفوها وتثمر الشجرة: إن الكل يبقى للمشتري، وله رد الأصل بالعيب، وذهب أصحاب أبي حنيفة - أن حدوث الولد والشجرة في يد المشتري يمنع رد الأصل بالعيب، بل يرجع بالأرض.

قوله: إذا اختلف المتبايعان أي إذا اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن أو في شرط الخيار أو غيرها من الشرائط، فمذهب الشافعي أن يحلف البائع أنه ما باعه بكذا بل باعه بكذا، ثم المشتري غير إن شاء رضي بما حلف عليه البائع أو إن شاء حلف أنه ما اشتراه إلا بكذا، فإذا تحالفا فإن رضي أحدهما بقول الآخر فذاك، وإن لم يرضيا فسخ القاضي العقد بينهما، سواء كان المبيع باقياً أو لا، وعندنا إن كان الاختلاف في الثمن، وكان المبيع باقياً يتحالفان لما جاء في هذا الحديث؛ لأن كلا منهما مدعٍ ومتكر، وهذا إن لم يكن لأحدهما بينة بعد أن يقال لكل واحد: إن ترضى بقول صاحبك وإلا فسخت البيع، فإن لم يرضيا استحلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر، فإن كان لأحدهما بينة فذاك، وإن أقام كل منهما بينة كانت البينة المثبتة للزيادة أولى، ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعاً فبينة البائع أولى في الثمن، وبينة المشتري أولى في المبيع نظراً إلى زيادة الإثبات. ولا تحالف عندنا في الأجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن. قاله في «اللمعات».

محصله: أنه قال الشافعي: القول قول البائع وإلا فتحالفوا وتراداً، وقال أبو حنيفة: إن العبرة للتحالف وتتراد عند كون المبيع قائماً. كذا في «العرف الشدي». وقال في «الكوكب الدرر»: ظاهر حديث الترمذي تحالف لما ذهب إليه الإمام من أنها يتحالفان عند اختلافهما ويترادان، وقال الشافعي: القول قول البائع في قدر الثمن إذا اختلفا فيه ويحلف، فإذا حلف خبر المشتري في أخذه بذلك الثمن الذي ادّعه أو فسخه، والجواب: أن ابن مسعود لم يذكر في حديث الترمذي حديث بنامه، وفي لفظ الحديث: أنها يتحالفان ويترادان، إلا أن ابن مسعود - لم يذكره لعدم الافتقار إليه، ووجه ذلك أنه كان باع عبداً من أحد فاختلفا في الثمن، فحلف عبد الله بن مسعود وبين الرواية، فقال المشتري: إنني لا أشتريه، فسكت عن ذكر سائرهم، ولو أصر المشتري على الشراء بذلك الثمن الذي ادّعه عبد الله توصلت النوبة إلى الحاكم وبينة ابن مسعود، وهذا هو المذهب عندنا إن المشتري لو رضي بقول البائع لأدى ذلك الثمن، ولو رد البيع رده، أما إذا أصر على أخذه بغير الثمن الذي يدعيه البائع تحالفا وتراداً، وذلك لأن كلا منهما متكر، فالمشتري ينكر زيادة الثمن والمعدعي للزيادة ينكر استحقاق المشتري بذلك الثمن.

الْمُتَبَايِعَانِ وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ بَعَيْنِهَا، وَلَا بَيِّتَةٌ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ تَحَالُفًا وَتَرَادًُّا. رَوَاهُ
الذَّارِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَحْمَدَ فِي «زِيَادَاتِ الْمُسْنَدِ».

٣٠٠٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهُ
عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه. وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ» بِلَفْظِ «الْمَصَابِيحِ» عَنْ
شُرَيْحِ الشَّامِيِّ مَرْسَلًا.

٣٠٠٩ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ كَانٍ قَبْلَكُمْ عَقَارًا
مِنْ رَجُلٍ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ جَرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ فَقَالَ لَهُ الَّذِي
اشْتَرَى الْعَقَارَ: خُذْ ذَهَبَكَ مِنِّي؛ إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ وَلَمْ أُبْتَغِ مِنْكَ الذَّهَبَ،
فَقَالَ بَائِعُ الْأَرْضِ: إِنَّمَا بَعْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا. فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا
إِلَيْهِ: أَلَكُمَا وَلَدٌ؟ قَالَ أَحَدُهُمَا: لِي غُلَامٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: لِي جَارِيَةٌ. قَالَ: أَنْكِحُوا الْغُلَامَ
الْجَارِيَةَ، وَأَنْفِقُوا عَلَيْهِمَا مِنْهُ، وَتَصَدَّقُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: خذ ذهبك مني إلخ: الأصل أن مسائل ما يدخل في البيع تبعاً، وما لا يدخل مبيته على قاعدتين، إحداهما: ما أقاده
بقوله: كل ما كان في الدار من البناء يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفاً يدخل بلا ذكر، وذكر الثانية بقوله: أو متصلاً به
تبعاً لما دخل في بيعها، يعني أن كل ما كان متصلاً بالمبيع اتصال قرار، وهو ما وضع، لا لأن يفصله البشر دخل تبعاً، وما لا
فلا، وما لم يكن من التسمين، فإن من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها وإلا لا، فيدخل الحجاره المخلوقة والمثبته في الأرض
وإلدار لا المدفونه، يندل عليه قولهم: لو اشترى أرضاً بحقوقها، وانهدم حائط منها، فإذا فيه رصاص أو ساج أو خشب من
جمله البناء كالذي يكون تحت الحائط يدخل، وإن شيئاً مودعاً فيه فهو للبائع، وإن قال البائع ليس لي فحكمه حكم النقطه،
فقولهم: شيئاً مودعاً يدخل فيه الأحجار المدفونه، ويقع كثيراً في بلادنا أنه يشتري الأرض أو الدار، فيرى المشتري فيها بعد
حفرها أحجار المعمر والكدان والبلاط، والحكم فيه إن كان مبنياً فللمشتري وإن موضوعاً لا على وجه البناء فللبائع، وهي
كثيره الوقوع، فاعتنم ذلك، بقي لو ادعى البائع أنها كانت مدفونه فلم تدخل والمشتري أنها مبنية، فقد يقال: يتحالفان؛ لأنه
يرجع إلى الاختلاف في قدر المبيع، وقد يقال: بصدق البائع؛ لأن اختلافها في تابع لم يرد عليه العقد، والتحالف على خلاف
القياس فيها ورد عليه العقد، فلا يقاس عليه غيره، والبائع ينكر خروجه عن ملكه، والأصل بقاء ملكه، فتأمل. كذا في «الدر
المختار» و«رد المحتار».

بَابُ السَّلَمِ وَالرَّهْنِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا... تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى

أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ الْخِ وَقَوْلِهِ: ﴿فَرِهْنٌ﴾ مَقْبُوضَةٌ

(البقرة: ٢٨٢)

(البقرة: ٢٨٢)

٣٠١٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ فَقَالَ: «أَسْلِفُوا فِي الثَّمَارِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ» وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ. «مُتَقَفًى عَلَيْهِ».

(١) قوله: إذا تداينتم مدين إنخ: وهذه الآية وإن كانت ظاهرة في كل دين سواء كان مبيعاً أو ثمناً، إلا أنه نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أن المراد به السلم، وبهذا المعنى قال في «الهداية»: السلم عقد مشروع بالكتاب، وهو آية المدينة، فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: أشهد أن الله تعالى أحل السلم المضمون إلى أجل معلوم في كتابه، وأنزل فيها أصول آية في كتابه، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢) الآية، كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: فريهان مقبوضة: قال في «الهداية»: وأما مشروعية الرهن فيقولونه تعالى: ﴿فَرِهْنٌ﴾ مَقْبُوضَةٌ (البقرة: ٢٨٢)، وهو جمع رهن كعباد في جمع عبد، وبما روي أنه ﷺ اشترى من يهودي طعاماً ورهنه درعاً، وبالإجماع؛ فإن الأمة اجتمعت على جواز من غير تكبر وبائتمقون وهو أنه عقد وثيقة لجانب الاستيفاء، فيعتبر بالوثيقة في طرف الوجوب، ونفيها: أن للمدين طرفين طرف الوجوب وطرف الاستيفاء؛ لأنه يجب أولاً في الذمة، ثم يستوفى المال بعد ذلك، ثم الوثيقة لطرف الوجوب الذي يختص بالذمة، وهو الكفالة جائرة، فكذا الوثيقة التي تختص بالمال، بل بطريق الأولى؛ لأن الاستيفاء هو المقصود والوجوب وسيلة إليه.

(٣) قوله: وهم يسلفون في الثمار: أي يعطون الثمن في الحال ويأخذون السلعة في المال. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: في كيل معلوم إلخ: وجملة ما يشترط في السلم عند أبي حنيفة رضي الله عنه سبع شرائط: جنس معلوم مثل أن يقول: حنطة أو شعير، ونوع معلوم مثل أن يقول: سقية أو بخسية، وصفة معلوم مثل أن يقول: جيد أو ردي، ومقدار معلوم مثل أن يقول: عشرين كيلاً أو اثنين ذراعاً، وأجل معلوم، وفيه خلاف الشافعي رضي الله عنه، ومعرفة مقدار رأس المال، وتسمية المكان الذي يوفيه فيه، وفيها خلاف أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما، فهذه سبع شرائط مذكورة في «الهداية» وغيرها مفصلاً، وقد في «فتح القدير»: هذا الحديث نص على شرطي القدر والمعلوم والأجل المعلوم، وثبت باقي الخمسة بالدلالة؛ نظهر إرادة الضبط المتنافي للمنازعة.

(٥) قوله: أجل معلوم، الخفيف الأثمة في السلم الحال، فأجازته الإمام الشافعي، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون، =

۳۰۱۱ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ» رواه أبو داود وابن ماجه.

٣٠١٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ السَّلَفِ فِي الْحَيَوَانِ. رَوَاهُ الْحَافِظُ وَالدَّارِقُطَنِيُّ، وَقَالَ الْحَافِظُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُحْرَجْ لَهُ.

٣٠١٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَكِّيَالُ وَالْمَكِّيَالُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ،

٣٠١٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَكِّيَّاتُ وَالْمَكِّيَّاتُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ،

= وقال المحجورون: ليس ذكر الأجل في الحديث لا اشتراط الأجل، بل معناه إن كان أجل فليكن معلوماً، وعندنا لا بد أن يكون السلم مؤجلاً، وحجتنا هذا أخذت، فإِنَّ اللَّهَ أَوْجِبَ مراعاة الأجل في السلم، كما أوجب مراعاة التقدير فيه، فيدل على كونه شرط فيه كالتقدير، ولأنه عقد لم يشع إلا رخصة؛ تكونه بيع ما ليس عند الإنسان، والرخصة في عرف الشرع اسم لما يغير عن الأمر الأصلي لعارض عذر إلى تخفيف وبسر، فالترخيص في السلم هو تغيير الحكم الأصلي، وهو حرمة بيع ما ليس عند الإنسان إلى أجل بعارض عذر لعدم ضرورة الإفلاس، فعالية الوجود والقدرة لا يلحقها اسم قدرة الرخصة، فيبقى الحكم فيها على العزيمة والأصلية، ملخص من: «الدائم».

(١) قوله: «لا يصرف إلى غيره» ولذئذ فإن في الهدية: «ولا يجوز التصرف في رأس مال السهم والمسلم فيه قبل القبض» انتهى. وقال في «بدل المجهود»: قال الخطابي: إذا كان أسلفه ديناراً في قفيز حنطة إلى شهر، فحل الأجل فأعوزه اثراً، فإن أبا حنيفة ذهب إلى أنه لا يجوز له أن يبيعه عوضاً بالدينار، ونكس يرجع برأس المال إليه قولاً بعموم الخبر وظاهره، وعند الشافعي يجوز له أن يشتري منه صاعاً بالدينار إذا تقابلا وقبضه قبل التفرق؛ تنلاً يكون ديناً بدين، فأما قبل الإقالة فلا يجوز، وهو معنى النهي عن صرف السلف إلى غيره.

(١٠) قوله: «هي الخ» لذلك قال في الهدية: «ولا يجوز السلم في الحيوان، وقيل: لا في شيء» يجوز.

(٢) قوله: المكيان مكيان أهل المدينة البخ: قال المصنف في مشكل الآثار: فقلنا هذا الحديث فوجدنا مكة لم يكن بها ثمره لا زرع حينئذ، وكذلك كانت قبل ذلك الزمان، ألا ترى إلى قول إبراهيم عليه السلام: فزينا إلى أشكك من دُرِّتي يؤام غفر دى زرع؟ (إبراهيم: ٣٧)، وإنما كانت بلد متجربو في الحاج إليها بتجارته: فيبيعونها هناك بالائتمار التي تباع بها التجارات، وكانت المدينة بخلاف ذلك؛ لأنها دار النخل، ومن تمارها حياتهم، وكانت الصدقات تدرجها، فيكون الواجب فيها من صدقة تؤخذ كيلا، فيجعل النبي ﷺ الأعمار كلها لمفدين المصيرين أتعاء، وكان الناس يحدجون إلى الوزن في أثمان ما يبتاعون وفيها سواها مما يتصرفون فيه من العروض، ومن أداء الزكوات وما سوى ذلك مما يستعملونه فيما يستعملونه فيه من غيره من الأشياء التي يكابونها، وكانت السنة قد منعت من إسلام =

وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ مَكَّةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٣٠١٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِ الْبَيْتِ وَالْمِيزَانِ: «إِنَّكُمْ قَدْ وَلَّيْتُمْ أَمْرَيْنِ، هَلَكَتْ فِيهِ الْأُمَمُ السَّالِفَةُ قَبْلَكُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٠١٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠١٦ - وَعَنْهَا رضي الله عنها قَالَتْ: ثَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدِرْعُهُ مَرَهُونَةً عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- موزون في موزون، ومن إسلام مكيل في مكيل، وأجازت إسلام المكيل في الموزون والموزون في المكيل، ومنعت من بيع الموزون بالموزون إلا مثلاً بمثل، ومن بيع المكيل بالمكيل إلا مثلاً بمثل، وكان الوزن في ذلك أصله ما كان عليه بمكة، والمكيال مكيال أهل المدينة لا يتغير عن ذلك، وإن غيروه الناس عن ما كان عليه إلى ما سواه من ضده، فيرجعون بذلك إلى معرفة الأشياء المكيلات التي لها حكم المكيل إلى ما كان عليه أهل المكيال فيها يومئذ، وفي الأشياء الموزونات إلى ما كان عليه أهل الميزان يومئذ، وإن أحكامها لا تتغير عن ذلك، ولا تنقلب عنها إلى أضدادها، ومن هذا أخذ الإمام أبو حنيفة وأصحابه أن ما لزمه اسم تخنوم أو اسم ففيز أو اسم مكوك أو اسم مد أو اسم صاع فهو كيلي، يجري فيه أحكام المكيل في جميع ما وصفناه وما لزمه اسم الرطل والنوقية فهو وزني كذلك، حدثنا بذلك من قولهم محمد بن العباس بن الربيع اللؤلؤي عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنه، ولا يحكى فيه خلاف بينهم.

(١) قوله: اشترى رسول الله ﷺ الفخ: في «شرح السنة»: فيه دليل على جواز الشراء بالنسيئة، وعلى جواز الرهن بالدين، وعلى جواز الرهن في الخضرة، وإن كان الكتاب قيده بالسفر، وعلى جواز المعاملة مع أهل الذمة، وإن كان ما لم لا يخلو عن الربا وثمن الخمر، كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: من يهودي: فيه جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم، وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته وغير ذلك من الكفار ما لم يكن حريراً. قاله في «عمدة القاري».

٣٠١٧ - وَعَنِ الشَّعْبِيِّ ^(١) قَالَ: لَا يُنْتَفَعُ مِنَ الرَّهْنِ بِشَيْءٍ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

(١) قوله: عن الشعبي إلخ: فهذا الشعبي يقول هذا، وقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: الظهير يركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولين الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً، فيجوز عليه أن يكون أبو هريرة رضي الله عنه يحدّثه عن النبي ﷺ بذلك، ثم يقول هو بخلافه ولم يثبت النسخ عنده، فلئن كان ذلك كذلك فلقد صار منها في رأيه، وإذا كان متبهماً في رأيه كان متبهماً في روايته، وإذا ثبت له العدالة في روايته ثبت له العدالة في ترك خلافها، وإن وجب سقوط أحد الأمرين وجب سقوط الآخر، والمحتاج علينا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا يقول من روى حديثاً عن النبي ﷺ فهو أعلم بتأويله، فكان يجيء على أصله، ويلزمه في قوله أن يقول: لما قال الشعبي ما ذكرنا ما يخالف ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ كان ذلك دليلاً على نسخه. قاله في شرح معاني الآثار.

(٢) قوله: لا ينتفع من الرهن بشيء: قال إبراهيم النخعي والشافعي وجماعة الظاهرية: إن الرهن يركب المرهون بحق نفقته عليه ويشرب لبنه كذلك، واحتجوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: الظهير يركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولين الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً، وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ومالك وأحمد في رواية: ليس للرهن ذلك؛ لأنه ينافي حكم الرهن؛ وهو الحبس الدائم، فلا يملكه، فإذا كان كذلك، فليس له أن ينتفع بالمرهون استخداماً ووكوفاً ولبناً وسكنى وغير ذلك، وليس له أن يبيعه من غير المرتهن بغير إذنه، ولو باعه فوقف على إجازته، فإن أجازته جاز، ويكون الثمن رهناً، سواء شرط المرتهن عند الإجازة أن يكون مرهوناً عنده أو لا، وعن أبي يوسف لا يكون رهناً إلا بالشرط، وكذا ليس للمرتهن أن ينتفع بالمرهون حتى لو كان عبداً لا يستخدمه أو دابة لا يركبها أو ثوباً لا يلبسه أو داراً لا يسكنها أو مصحفاً ليس له أن يقرأ فيه، وليس له أن يبيعه إلا بإذن الراهن، ونذلك قال الشعبي: لا ينتفع من الرهن بشيء، أي لا ينتفع المرتهن وكذا الراهن، أما كون حكم المرتهن ذلك فمذكور في عامة المتن.

وأما كون حكم الراهن ذلك فمأخوذ من «المجمع»، ونسبه في «غاية البيان» إلى «الأقطع» حيث قال: قال أصحابنا: لا يجوز للرهن استيفاء منافع الرهن إلا بإذن المرتهن، وكذلك التصرف فيه خلافاً للشافعي إلا في وطين تجارية وليس الثوب، وقال الطحاوي في الاحتجاج لأصحابنا: أجمع العلماء على أن نفقة الرهن على الراهن لا على المرتهن، وأنه ليس على المرتهن استعمال الرهن: قال: وحديث أبي هريرة الذي احتج به الشافعي ومن معه بجعل فيه، لم يبين فيه الذي يركب ويشرب، فمن أين جاز للمخالف أن يجعله للرهن دون المرتهن، ولا يجوز حمله على أحدهما إلا بدليل، قال: وقد روى هشيم عن ذكرين عن الشعبي عن أبي هريرة ذكر أن النبي ﷺ قال: إذا كانت الدابة مرهونة، فعلى المرتهن علفها، ولين الدر يشرب، وعلى الذي يشرب نفقتها ويركب، فدل هذا الحديث أن المعنى =

٣٠١٨ - وَعَنْ عَطَاءٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاثِيلِهِ.
 قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: مُرْسَلٌ صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْنَدًا.
 وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاثِيلِهِ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَجُلًا رَهَنَ فَرَسًا فَتَنَقَّقَ فِي يَدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ لِلْمُرْتَهِنِ: «أَذْهَبَ حَقُّكَ».

= بالركوب وشرب اللبن في الحديث الأول هو المرتهن لا الراهن، فجعل له، وجعلت انفقة بدلًا مما يتعوض منه،
 وكان هذا عندنا - والله أعلم - في وقت ما كان الربا مباحًا، ولم يته حينئذ عن القرض الذي يجر منفعة، ولا عن أخذ
 الشيء بشيء، وإن كانا غير متساويين، ثم حرم الربا بعد ذلك، وحرم كل قرض جر منفعة، أخذته من «عمدة القاري»
 وفتح الله «المعين». وقال أبو حنيفة: إن منافع المرهون وزوائدها مرهونة، وأما أجرة حفظه وببته فما كان له دخل في
 إبقاء المرهون فهو على الراهن، وأما غيره من الذي ليس بدخيل في بقاءه فعلى المرتهن. قاله في «العرف الشدي».
 وقال في «الدبر المختار»: لا يجوز الانتفاع به مطلقًا لاستخدام ولا مكنتي، سواء كان من مرتهن أو راهن، إلا
 بإذن كل للأخر، وقيل: لا يحل للمرتهن؛ لأنه ربا، وقيل: إن شرطه كان ربا، وإلا لا، قال ابن عابدين بعد حكاية عن
 عبد الله بن محمد من كبار علماء سمرقند: إنه لا يحل له الانتفاع وإن أذن له الراهن؛ لأنه أذن في الربا. قال ابن عابدين:
 هذا يخالف لعامة المعتمرات من أنه يحل بالإذن، إلا أن يحمل على الديانة، وما في المعتمرات على الحكم، انتهى. ثم
 رأيت في «الركوب النوري»: وهذا إذا لم يكن الانتفاع مشروطًا في الرهن، ولا يكون العرف جاريًا بانتفاع المرتهن
 به؛ فإن المعروف كالمشروط، ويلزم فيه انصفتان في صفقة، وهو منهى عنه مع أن كل قرض جر نفعًا حرام أيضًا.
 -: قوله: ارهن بما فيه الباء للمقابلة والمعاوضة. كذا في حاشية سعدي شلبي على «العبية»، أي الرهن مضمون،
 يعني إذا قبض المرتهن الرهن دخل في ضمانه، فإذا هلك المرهون في يده بعد قبضه يضمن الأقل من قيمة الرهن ومن
 الدين، هذا عندنا، وقال الشافعي -: الرهن كله أمانة في يد المرتهن لا يسقط من الدين شيء لهلاكه لقوله -: لا
 يخلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، نه تحته وعليه تحريمه، هذا حديث منقطع، رواه الشافعي وغيره مرسلًا، فإن
 الصحيح فيه أنه من مرامل سعيد بن المسيب، وعلى هذا رواه أبو داود في كتابه ولم يوصه غير ابن أبي أنيس، وقال
 مالك: إن هلك بأمر ظاهر فهو في ضمان الراهن، وإن هلك بأمر خفي فهو في ضمان المرتهن، ولنا ما روي أن رجلا
 رهن فرسا فتفق، فاختصم إلى النبي ﷺ، فقال: ذهب حقتك، وفي رواية: الرهن بما فيه وإجماع الصحابة على أن الره =

بَابُ الْإِحْتِكَارِ

٣٠١٩ - عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ». رواه مسلم^(١).

= مضمون، «الهداية» و«المراقبة» ملنقط منها. وقال في «التعليق الممجّد»: قوله: «لا يخلق الرهن» قال صاحب «النهاية»: كان هذا من قول أهل الجاهلية: إن الرهن إذا لم يرد ما عليه في الوقت المعين ملكه المرمتهن، فأبطله الإسلام، واستدل بهذا الحديث الشافعي وجمع من العلماء على أن الرهن إذا هلك في يد المرمتهن لا يضيع الدين، بل يجب على الرهن أداء غرمه وهو الدين، ورواه الضحاوي في «شرح معاني الآثار» بأنه قال أهل العلم في تأويله غير ما ذكرت، ثم أخرج عن غيرة عن إبراهيم في رجل دفع إلى أجل رهنا وأخذ منه دراهم، وقال: إن جئتك بحقك إلى كذا وإلا فالرهن لك بحقك.

وأخرج عن طاوس وسعيد بن المسيب ومالك مثل ذلك، فعلم أن الخلق المذكور في الحديث هو الخلق بالبيع لا بالضياع، انتهى. ولذلك قال محمد في موطنه: وتفسير قوله: «لا يخلق الرهن»: أن الرجل كان يرهّن الرهن عند الرجل فيقول له: إن جئتك به لك إلى كذا وكذا وإلا فالرهن لك به لك. قال رسول الله ﷺ: لا يخلق الرهن، ولا يكون للمرمتهن به، وكذلك نفوذ، وهو قول أبي حنيفة، وكذلك فسره ماثك بن أنس، وكذلك قال في «الهداية»: والمراد بقوله: «لا يخلق الرهن» على ما قالوا: الاحتباس الكلي بأن يصير مملوكاً له، كذا ذكر الكرخي عن السلف، والكلام في هذه المسألة طويل الدليل، من شاء الاطلاع عليه فليرجع إلى «شرح معاني الآثار».

(١) قوله: من احتكر فهو خاطي: وفي الباب أحاديث يشد بعضها بعضاً، وظاهر أحاديث الباب أن الاحتكار محرم من غير فرق بين قوت الأدمي والدواب، وفي «النهاية» على قوله ﷺ: (من احتكر طعاماً: أي اشتراه وحبه ليقل فيخلو، والأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة ومقيدة بالطعام، وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب، فإنه عند الجمهور لا يقيد فيه المطلق بالسقيّد، وهذا يقتضي أنه يعمل بالمطلق مطلقاً، ولا يقيد بالقوتين، لكن الجمهور على أن الاحتكار الممنوع في قوت الناس وقوت البهائم، «نيل الأوطار وسبل السلام» مختصراً. ولذلك قال في «الدر المختار»: وكره احتكار قوت البشر كتين وعنب ولوز، والبهائم كتين وقت في بلد يضر بأهله لحديث: الحالب مرزوق والمحتكر ملعون، فإن لم يضر لم يكره، وقال في «رد المحتار»: والتقييد بقوت البشر قول أبي حنيفة ومحمد، وعليه الفتوى. كذا في «الكافي»، وعن أبي يوسف كل ما أضرّ بالعمامة حبه فهو احتكار، وعن محمد الاحتكار في الثياب، انتهى. فأبو يوسف اعتبر حقيقة الضرر؛ إذ هو المؤثر في الكراهة، وأبو حنيفة اعتبر الضرر المعهود المتعارف. قاله في «الهداية»، وقال في «رحمة الأمة»: والاحتكار في الأقوات حرام بالاتفاق، وهو أن يتناع طعاماً في الغلاء ويمسكه ليزداد ثمنه.

(٢) قوله: رواه مسلم: وروى أبو داود نحوه، وقال: قال محمد بن عمرو الراوي: فقلت لسعيد بن المسيب: فإنك -

٣٠٢٠ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمُخْتَكِرُ مَلْعُونٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٠٢١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اخْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامًا ضَرَبَهُ اللَّهُ بِالْجُدَامِ وَالْإِفْلَاسِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالتَّبَهِيُّ فِي «الشُّعَبِ الْإِيمَانِ»، وَزَيْدٌ فِي كِتَابِهِ.

٣٠٢٢ - وَعَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُنْفَسُ الْعَبْدُ الْمُخْتَكِرُ إِنْ أَرْخَصَ اللَّهُ الْأَسْعَارَ حَرْنًا، وَإِنْ أَغْلَاهَا اللَّهُ فَرَحًا». رَوَاهُ التَّبَهِيُّ فِي «الشُّعَبِ الْإِيمَانِ» وَزَيْدٌ فِي كِتَابِهِ.

٣٠٢٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ» اخْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ

= مختكر قال سعيد لمحمد بن عمرو: ومعم - أي شيخي في هذا الحديث - كان يختكر وهما كانا يختكران النوى والخبث، حاصله: أن الحكرة المطلقة في الحديث المراد به الخاص منه، وهو حكرة الطعام، قال أبو داود: وسألت أحمد: ما الحكرة؟ قال: ما فيه عيش الناس، وهو الطعام والثقوت. قال أبو داود: قال الأوزاعي: المختكر من يعترض السوق يريد أن يشتري الطعام والثقوت منه ليحبسه، ويريد أن يبيعه وقت الغلاء؛ فأما إذا جلب من بلدة أخرى وحبسه، فليس بمختكر. قال الخطابي: قوله: «ومعم» كان يختكر؛ يدلُّ على أن المحظور منه نوع دون نوع، ولا يجوز على سعيد بن المسيب في فضله وعلمه أن يروي عن النبي ﷺ حديثًا، ثم يخالفه كفاحًا، وهو علي الصحابي أقل جوازًا وأبعد مكانًا. كذا في البذل والمجهود. وقال في «الدر المختار»: ولا يكون مختكرًا بحبس غلة أرضه بلا خلاف.

د قوله: من اختكر طعامًا أربعين يومًا إلخ: ثم المدة إذا قصرت لا يكون احتكارًا لعدم الضرر، وإذا طالت يكون احتكارًا مكروهًا لتحقيق الضرر، ثم قيل: هي ممتدة بأربعين يومًا لهذا الحديث، وقال بعض مشايخنا: هي مفردة بشهر، ولم يجعل التقدير في الحديث لازماً؛ لأن المعنى في المنع عن الاحتكار هو الضرر، والضرر يلحق في كثير المدة دون قليلها، وما دون الشهر قليل، ويقع التفاوت في المآثم بين أن يتربص العزة وبين أن يتربص القحط، أراد أن إثم من يتربص القحط أعظم من إثم من يتربص عزة الطعام، وهي الغلاء، ثم هذا التقدير للمعاملة في الدنيا بنحو البيع والتعزير لا للإثم لحصوله وإن قلت المدة، «الهداية» و«غاية البيان» و«رد المحتار» ملتحق منها.

يَوْمًا يُرِيدُ بِهِ الْعَلَاءَ فَقَدْ بَرِيَ مِنَ اللَّهِ وَبَرِيَ اللَّهُ مِنْهُ. رَوَاهُ رَزِيْنٌ وَأُحْمَدُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ.

٣٠٤٤ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ احْتَكَرَ قِطْعًا أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَفَّارَةٌ». رَوَاهُ رَزِيْنٌ.

٣٠٤٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَرَ لَكَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أُلْقَى رَجُلًا وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالنَّسَائِيُّ.

بَابُ الْإِفْلَاسِ وَالْإِنْظَارِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ» (البقرة: ٢٨٠)

٣٠٤٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ سِلْعَةً فَأَذَرَكَ سِلْعَتَهُ بِعَيْنَيْهَا عِنْدَ رَجُلٍ، وَقَدْ أَفْلَسَ، وَلَمْ يَكُنْ قَبْضٌ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا، فَهِيَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ قَبْضٌ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا فَهُوَ أُسُوءُ لِلْغُرَمَاءِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

١- قوله: إن الله هو السعير الخ أي لا يسعرك حاكم، يعني يكره ذلك، كما في «المقتضى» وغيره. كذا في «رد المحتار».

٢- قوله: أسوء للغرماء: وثلاث قال في «تكملة البحر الرائق»: يعني لو اشترى متاعا فأفلس والمتبع في يده، فأنشأ بآءه المتاع أسوء للغرماء فيه، مراده بعد قبض المشتري المتاع بإذن البائع، وإن كان قبل القبض فلما منع أن يحبس المتاع حتى يقبض الثمن، وكذا إذا قبضه بغير إذن البائع كان له أن يسرده ويحبس بالثمن انتهى. وقال في «عمدة القاري»: ذهب إبراهيم النخعي والحسن البصري والشعبي في رواية وجميع بن الجراح وعبد الله بن شبرمة - قاضي الكوفة - وأبو حنيفة وأبو يوسف وعبد الوهاب إلى أن باع السلعة أسوء للغرماء، وصح عن محمد بن عبد العزيز أن من اقتضى من ثمن سلعة شيئا، ثم أفلس فهو والغرماء فيه سواء، وهو قول الزهري، وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه نحو ما ذهب إليه هؤلاء، واحتج الشافعي ومالك وأحمد بما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال ﷺ:

وَفِي إِسْنَادِهِ ابْنُ عَيَّاشٍ قَدْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَالْمُرْسَلُ عِنْدَنَا حُجَّةٌ، وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ حُجْوَةً، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مُسْتَدًّا.

٣٠٢٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارٍ ابْتَاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ» فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِغُرَمَائِهِ: «اخْذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- إنما رحل أفلس فأدرك رجل ماله بعينه فهو أحق به من غيره، فإنهم ذهبوا إلى ظاهر هذا الحديث، وقالوا: إذا أفلس الرجل، وعنده متاع قد اشتراه، وهو قائم بعينه، فإن صاحبه أحق به من غيره من الغرماء، وأجاب الطحاوي عن هذا الحديث أن المذكور فيه: فأدرك رجل ماله بعينه، والمبيع ليس هو عين ماله، وإنما هو عين مال قد كان له، وإنما ماله بعينه يقع على الغصوب والعواري والودائع وما أشبه ذلك، فذلك ماله بعينه فهو أحق به من سائر الغرماء، وفي ذلك جاء هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، والذي يُدَلُّ عليه ما روي عن رسول الله ﷺ في حديث سمرة رضي الله عنه فإنه قال: قال رسول الله ﷺ من سرق له متاع أو ضاع له متاع فوجد عند رجل بعينه فهو أحق به، ويرجع المشتري على البائع بالثمن.

وأخرجه الطبراني أيضاً، فهذا يبين أن المراد من حديث أبي هريرة أنه على الودائع والعواري والغصوب ونحوها، وإن صاحب المتاع أحق به إذا وجده في يد رجل بعينه، وليس للغرماء فيه نصيب؛ لأنه باقٍ على ملكه؛ لأن يد الغاصب يد التعدي والظلم، وكذلك السارق، بخلاف ما إذا باعه وسلمه إلى المشتري، فإنه يخرج عن ملكه، وإن لم يقبض الثمن، والبائع هنا يخرج عن كونه صاحب المتاع؛ لأن المتاع خرج من ملكه، وتبدل الصفة هنا كتبدل الذات، فصار المبيع غير ماله، وقد كان عين ماله أولاً.

(١) قوله: عن أبي سعيد: هذا الحديث مضي عن قريب في باب المنهي عنها من البيوع.

(٢) قوله: في ثمار ابتاعها: هذا يُدَلُّ على أن الثمار إذا أصيبت مضمونة على المشتري، وقد بسطت الكلام فيه في باب المنهي عنها من البيوع، فليرجع إليه.

(٣) قوله: وليس لكم إلا ذلك: أي ما وجدتم، والمعنى ليس لكم إلا أخذ ما وجدتم والإمهال بمطالبة البائعي إلى المبصرة، وليس معناه أنه ليس لكم إلا ما وجدتم، وبطل ما بقي من ديونكم لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا فَمُبْطَلَةٌ﴾ (البقرة: ٢٨٠). قاله في «المراقبة».

٣٠٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ شَابًا سَخِيًّا، وَكَانَ وَلَمْ يَحْكُنْ يُمَسِكُ شَيْئًا، فَلَمْ يَزَلْ يَدَانِ حَتَّى أَغْرَقَ مَالَهُ كُلَّهُ فِي الدِّينِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَكَلَّمَهُ لِيُكَلِّمَ غُرَمَاءَهُ، فَلَوْ تَرَكَوْا لِأَحَدٍ لَتَرَكَوْا لِمُعَاذٍ لِأَجْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ مَالَهُ حَتَّى قَامَ مُعَاذٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ. رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ مُرْسَلًا.

وَرَوَى أَنَّ مُعَاذًا كَانَ يَدَانِ، فَأَتَى غُرَمَاءَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَبَاعَ النَّبِيُّ ﷺ مَالَهُ كُلَّهُ فِي دِينِهِ حَتَّى قَامَ مُعَاذٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ. مُرْسَلٌ، هَذَا لَفْظُ «الْمَصَابِيحِ» وَلَمْ يَوْجَدْ فِي الْأُصُولِ إِلَّا فِي «الْمُنْتَقَى».

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِيَ الْوَاحِدِ يَحِلُّ عِرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ». قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يَحِلُّ عِرْضُهُ يُعْلَقُ لَهُ وَعُقُوبَتُهُ يُحْبَسُ لَهُ.

١- قوله: «باع النبي ﷺ ماله كله» يعني إذا طلب غرماء المقلص الحجر عليه، جهر عليه القاضي وباع ماله، إن امتنع من بيعه وقسم ماله بين الغرماء ومنعه من تصرف بضر بالغرماء، كالإقرار وبيعه بأقل من قيمته، مما روي في هذا الحديث أن معاذاً ركب دين، فباع رسول الله ﷺ ماله، وقسم ثمنه بين غرمائه بالخصص، ولأن في الحجر عليه نظراً للغرماء؛ فلا يلحقهم الضرر بالإقرار، هذا عندهما، وقال أبو حنيفة: لا يحجر عليه بسبب دين وإن طلب غرماء الحجر عليه؛ لأن في الحجر عليه إهدار أهليته وإخافته بالبهائم، وذلك ضرر عظيم، فلا يجوز؛ ولكن إن طلب غرماء المديون حبه القاضي لبيع ماله في دينه؛ لأن قضاء الدين واجب عليه، والمباذلة ظنم، فيحبه الحاكم دفعاً لظلمه وبإضالاً لا للحق إلى مستحقه، ولا يكون ذلك إكراهاً على البيع؛ لأن المقصود من الحبس الحمل على قضاء الدين بأي طريق كان، التقطته من «تكملة البحر الرائق».

٢- قوله: «ي الواحد يحل عرقه وعقوبته» استدل بهذا الحديث على جواز حبس من عليه الدين حتى يقضيه إذا كان قادراً على تقضائه تأديباً له وتشديداً عليه، لا إذا لم يكن قادراً نقوله: «الواحد»؛ فإنه يدل على أن المعسر لا يحل عرقه ولا عقوبته، وإلى جواز حبس الواحد ذهب الحنفية وزيد بن علي، وقال الجمهور: يبيع عليه الحاكم لما مضى من حديث معاذاً، وأما غير الواحد، فقال الجمهور: لا يحبس، لكن قال أبو حنيفة: يلزمه من له الدين لقوله: «لِيَ الْوَاحِدِ يَحِلُّ عِرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ»؛ أراد بالبدن الملازمة وبالنفسان التقاضي، «نيل الأوصار» و«أهداية» متلقط منهما.

وَفِي رِوَايَةِ الدَّارُقُطِيِّ وَابْنِ عَدِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ الْيَدَ وَاللِّسَانَ». ٣٠٢٩
وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ، فَسَمِعَ أَخْبَرَهُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٠٣٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَانَ الرَّجُلُ يَدَايْنِ النَّاسِ، فَكَانَ يَقُولُ لِقَتَاهُ: إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنْكَ». قَالَ: فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٣١ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيَهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلْيَتَّقِ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٣٢ - وَعَنْهُ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَنْظَرَ أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَتُجَاهُ اللَّهَ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٣٣ - وَعَنْ أَبِي الْيُسْرِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٣٤ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ؓ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرَةَ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي

(١) قوله: كان له بكل يوم صدقة: وفي فضيلة القرض أحاديث وعمومات الأدلة القرآنية والحديثية القاضية بفضل المعونة وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسد فاقته شاملة له، ولا خلاف بين المسلمين في مشروعيته. كذا في نيل الأضرار.

(٢) قوله: تقاضى ابن أبي حذرة إلخ: فيه إشارة إلى أنه لا يجتمع الموضوعة والمنطق؛ لأن صاحب الدين يضرر كما والمضالبة بالدينون. قاله ابن بطال، وفيه دليل على إباحة رفع الصوت في المسجد ما لم يتفاحش لعدم الإنكار منه ﷺ وفيه جواز الاعتداء على الإشارة وإنها بمنزلة الكلام إذا فهمت لدلائلها عليه فيصح على هذا يمين الأخرس وشهادته وكعانه وعقوده إذا فهم عنه ذلك، وفيه إشارة الحاكم إلى الصلح على جهة الإرشاد، وههنا وقع الصلح على الإقرار المنفق عليه؛ لأن نزاعهما لم يكن في الدين، وإنما كان في التقاضي، وأما الصلح على الإنكار فأجازاه أبو حنيفة -

عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، فَتَنَادَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: «يَا كَعْبُ!» قَالَ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ضَعْ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا» وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ، قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَمُ قَاقُضِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٣٥ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنَ الْكِبَرِ وَالْعُلُولِ وَالَّذِينَ دَخَلَ الْحِجَّةَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٠٣٦ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: اسْتَسْلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنْ رَجُلٍ دَرَاهِمَ، ثُمَّ قَضَى خَيْرًا مِنْهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: هَذِهِ خَيْرٌ مِنْ دَرَاهِمِ الَّتِي أَسْلَفْتُكَ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَدْ عَلِمْتُ وَلَكِنْ نَفْسِي بِذَلِكَ طَيِّبَةٌ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي مُوَطَّئِهِ.

= ومالك، وهو قول الحسن، وقال الشافعي: هو باطل، وبه قال ابن أبي ليلى، وفيه الملازمة للاقتضاء، وفيه الشفاعة إلى صاحب الحق والإصلاح بين الخصوم وحسن التوسط بينهم، وفيه قبول الشفاعة في غير معصية، وفيه إرسال السور عند الحجرة. كذا في (عمدة القاري).

(١) قوله: ثم قضى خبراً منها: وفي حديث أبي رافع أيضاً دليل على من استقرض شيئاً فرد أحسن أو أكثر منه من غير شرط كان محسناً، ويجعل ذلك للمقرض، وفيه جواز إقراض الحيوانات كلها، وهو مذهب مالك والشافعي، ومذهب أبي حنيفة أنه لا يجوز، والدلائل لأبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو ما رواه الأئمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، وعن جابر أن رسول الله ﷺ لم يكن يرى بأساً ببيع الحيوان بالحيوان اثنين بواحد، ويكره نسيئةً، وعن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، وكذا عن سمرة عن النبي ﷺ مثله، رواها الطحاوي في (معاني الآثار). قال أبو جعفر: فكان هذا ناسخاً لما رويناه عن رسول الله ﷺ من إجازة بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، فدخل في ذلك أيضاً استقراض الحيوان، التقطت من «بذل المجهود». وقال في «العرف الشاذي»: قال أبو حنيفة: لا يجوز القرض إلا في المثل، أي المكيل أو الموزون، وقال الشافعي: يجوز استقراض الحيوان كالسليم ويعين كل تعيين كيلاً يقع النزاع بعد، وللشافعي حديث أبي رافع، ولنا ما مر من التشريع العام نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، وحديث أبي رافع واقعة حال، وإن قيل: إن حديث الهار في البيع لا القرض، أقول: إن مناطهما واحد، وعمل واقعة حديث أبي رافع عندي أنه اشترى البعير بثمن مؤجل، ثم أعطى يلاً بدل ذا الثمن، فغير الراوي بهذا، ومثل هذه المعاملة تكون في عصرنا كثيرة.

وَقَالَ: وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ: نَأْخُذُ، لَا بَأْسَ^(١) بِذَلِكَ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ اشْتَرِطَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣٠٣٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: «دَعُوهُ؛ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا، وَاشْتَرَوْا لَهُ بَعِيرًا فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ»، وَقَالُوا: لَا نَجِدُ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: «اشْتَرَوْهُ فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ؛ فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٣٨ - وَعَنْ سُؤَيْدِ بْنِ قَبِيصٍ قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَخُحْرَقَةُ الْعُمَيْدِيُّ بَرًّا مِنْ هَجَرَ قَاتِنَاتِنَا بِهِ مَكَّةَ فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي، فَسَاوَمَنَا^(٢) بِسَرَاوِيلَ فَبَعْنَاهُ، وَثَمَّ رَجُلٌ يَزُنُ بِالْأَجْرِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «زِنْ وَأَرْجِحْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠٣٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ لِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٠٤٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اسْتَفْرَضَ مِنِّي النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ أَلْفًا فَجَاءَهُ مَالٌ، فَدَفَعَهُ إِلَيَّ، وَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، إِنَّمَا جَزَاءُ السَّلَفِ الْحَمْدُ وَالْأَدَاءُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٠٤١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَالٍ فَلْيَتَّبِعْ»^(٣). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: لا بأس بذلك: أي بقضاء دينه أفضل مما أخذه. كذا في «التعليق الممجّد».

(٢) قوله: فسأومنا بسرّاء: اختلفوا في لُبْسِهِ ﷺ السراويل، فجزم بعضهم بعدمه، واستأنس بأن عثمان لم يلبسه لا يوم قتل، لكن صحَّ شراؤه، وقال ابن القيم: الظاهر أنه لبسه، وكانوا يلبسونه في زمانه. كذا في «المعرفة».

(٣) قوله: فليتبع: قال النووي: ومذهب أصحابنا والجمهور أن الأمر للتدب، وقيل: للإباحة، وقيل: للوجوب. قاله في «المعرفة» وكذا في «عمدة القاري».

٣٠٤٢ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِذْ أَتَى بِجَنَازَةٍ فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَى بِالثَّالِثَةِ فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «اصْلُوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَيَّ دَيْنُهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: وعلى دينه: فيه الكفالة من الميت، وقال ابن بطان: اختلف العلماء فيمن تكفل عن ميت يدين، فقال ابن أبي ليلى ومحمد وأبو يوسف والشافعي: الكفالة جائزة عنه وإن لم يترك وفاء هذا الحديث، وقال أبو حنيفة: إن لم يترك الميت شيئا فلا تجوز الكفالة، وإن ترك جازت بقدر ما ترك، والجواب عن الحديث أنه يحتمل الإقرار عن كفالة سابقة، فإن لفظ الإقرار والإنشاء في الكفالة سواء، ولا عموم لحكاية الفعل، ويحتمل أنه منسوخ، وظهر عنده نسخته، وحديث أبي هريرة التي يأتي بعد يدل على النسخ، وهو قوله: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي من المؤمنين ترك ديناً فعلي قضاؤه، ومن ترك مالا فلو تركه.

وفي رواية أبي حازم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من ترك كلاً فإي، ومن ترك مالا فليوارث. قال أبو بشر يونس بن حبيب: سمعت أبا الوليد يقول: هذا نسخ تلك الأحاديث التي جاءت في ترك الصلاة على من عليه الدين، وقال ابن عباس رضي الله عنه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي على من مات وعليه دين، فمات رجل من الأنصار، فقال: عليه دين؟ قالوا: نعم، فقال: صلوا على صاحبكم، فنزل جبريل عليه السلام، فقال: إن الله عز وجل يقول: إني الظالم عندي في الدين التي حلت في البغي والإسراف والمعصية، فأما المتعفف ذو العيال، فأنا ضامن أن أؤدي عنه، فصل على صلى الله عليه وسلم، وقال بعد ذلك: من ترك ضياعاً أو ديناً فإي أو علي، ومن ترك ميراثاً فلاهذه، فصل عليهم، ويمكن أن يقال: إنه لم يكن ضماناً، بل وعد بأن يؤدي دينه، ولما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق وعده صلى لارتفع المانع، فصدقه القاري «اللمعات»، «البحر الرائق» ملتقط منها، وقال في «الدر المختار»: ولا تصح الكفالة بدين عن ميت مفلس، هذا عنده وصحها مطلقاً، وبه قالت الثلاثة، ولو تبرع به أحد صح إجماعاً.

٣٠٥٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أُنِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَى صَاحِبِكُمْ دَيْنٌ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: هَلْ تَرَكَ لَهُ مِنْ وَفَاء؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، قَالَ عِيَ ثِي بْنُ أَبِي طَالِبٍ: عَلَى دَيْنِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ مَعْنَاهُ، وَقَالَ: «فَكَ اللَّهُ رَهَانَكَ مِنَ الثَّارِ كَمَا فَكَكَتَ رَهَانَ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ، لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَقْضِي عَنْ أَخِيهِ دَيْنَهُ إِلَّا فَكَ اللَّهُ رَهَانَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٣٠٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدَّيْنَ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ قِصَافٌ؟» فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدَيْنِهِ وَفَاءً صَلَّى، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ، قَامَ فَقَالَ: «أَنَا أُوَلِّي بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوَفِّي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دَيْنًا^١ فَعَلَيْ قِصَافِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٥٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِثْلَاقَهَا أَثْلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٥٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُذْبِرٍ أَيْكْفَرُ اللَّهُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، فَلَمَّا أَدْبَرَ نَادَاهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ، إِلَّا الدَّيْنَ، كَذَلِكَ قَالَ لِي جَبْرِيلُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

^١ قوله: «تَرَكَ دَيْنًا» يعني قِصَافًا، قال في «عمدة القاري»: قال ابن بطال: هذا ناسخ لتركه الصلاة على من مات وعليه دين، قلت: وذلك لأنه ﷺ كان لا يصلي عليه قبل فتح الفتوحات. فلما فتح الله منها ما فتح صار ﷺ يصلي عليه، فصار فعنه هذا ناسخًا لفعنه الأول، كما قال ابن بطال، وأشار البخاري بالترجمة إلى ذلك.

٣٠٤٧ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا بِفَيْتَاءِ الْمَسْجِدِ حَيْثُ يُوَضَّعُ الْجَنَائِزُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَيْنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَصَرَهُ قِبَلَ السَّمَاءِ فَنَظَرَ، ثُمَّ طَأْطَأَ بَصَرَهُ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا نَزَلَ مِنَ التَّشْدِيدِ» قَالَ: فَسَكُنَّا يَوْمًا وَلَيْلَتَنَا، فَلَمْ نَرَهَا خَيْرًا حَتَّى أَصْبَحْنَا، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا التَّشْدِيدُ الَّذِي نَزَلَ؟ قَالَ: «فِي الدُّنْيَا، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ عَاشَ، ثُمَّ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ عَاشَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، مَا دَخَلَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَفِي «شَرْحِ النُّسْتَةِ» نَحْوُهُ.

٣٠٤٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَّا الدَّيْنَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٤٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٠٥٠ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَاحِبُ الدَّيْنِ مَأْسُورٌ بِدَيْنِهِ يَشْكُرُ إِلَى رَبِّهِ الْوَحْدَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ النُّسْتَةِ».

٣٠٥١ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْأُظُولِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَاتَ أَخِي وَتَرَكَ ثَلَاثَ مِائَةِ دِينَارٍ وَتَرَكَ وَلَدًا صِغَارًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَفِيقَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَاكَ مَحْبُوسٌ بِدَيْنِهِ، فَأَقِضْ عَنْهُ»، قَالَ: فَذَهَبْتُ فَقَضَيْتُ عَنْهُ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَدْ قَضَيْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَبْقَ

(١) قوله: حيث يوضع الجنائز: فيه دليل على أنهم لم يكونوا يصلون على الجنائز داخل المسجد الشريف. كذا في «المرواة».

(٢) قوله: مات أخي وترك ثلاث مائة دينار وترك ولدا صغارا ف أردت أن أتفق عليهم، فقال لي رسول الله ﷺ: إن أخاك محبوس بدينه فاقض عنه إلخ: لذلك قال علياؤنا الحنفية: إن الدين يقدم على الميراث. كذا في «المراجعي».

إِلَّا امْرَأَةً تَدْعِي دَيْنَارَيْنِ، وَلَيْسَتْ لَهَا بَيْتَةٌ، قَالَ: «أَعْطَاهَا؛ فَإِنَّهَا مُحِقَّةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٠٥٤ . وَعَنْ أَبِي مُوسَى ع عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ الذُّلُوبِ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يَلْقَاهَا بِهَا عَبْدٌ بَعْدَ الْكِبَائِرِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ عَنْهَا أَنْ يَمُوتَ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَدْعُ لَهُ قَضَاءً». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٠٥٣ . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُرَزِيِّ ع عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَأَبُو دَاوُدَ وَاسْتَهَتْ رِوَايَتُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «شُرُوطِهِمْ».

١١: قوله: «صلح جائز إلخ»: كتب مولانا محمد مجيب السرحوم من تقرير شيخه رحمته فقال الشافعي: لا يجوز الصلح بالأموال مع الإنكار. وذلك لأن من صلح من ماله على شيء منه يبقى الباقي الذي أسقطه صاحب الحق في يد الآخر، وهو حرام عليه، والجواب: أنه لم يبق حرامًا بعد إسقاط صاحب الحق حقه، والمراد بالحرام والخلال ما كانت حرمة أو حنثه مؤينة بالشرع، أو كان إخراج حرامًا ولو بعد الصلح، أو كان إخلال حلالًا بعده ولزم بالصلح تحريمه، وههنا ليس كذلك؛ لأن الحرمة ليست إلا لإتلاف حق أخيه. فلما أذنه فيه لم يبق حرامًا.

قال الشوكاني: ظاهر هذه العبارة العموم فيشمل كل صلح إلا ما استثنى، ومن ادعى عدم جواز الصلح زائد على ما استثناء الشارع في هذا الحديث، فعليه الدليل، وإلى العموم ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور، وحكى في «البحر» عن العترة والشافعي وابن أبي ليلى أنه لا يصلح الصلح من الإنكار، والصلح الذي يحرم إخلال كمصاحبة الزوجة للزوج على أن لا يطلقها أو لا يتزوج عليها أو لا يبيت عند ضررتها، والذي يحرم الحرام كأن يصاحبه على وطء أمته لا يجل له وطؤها، أو أكل مال لا يجل له أو نحر ذلك. قاله في «بذل المجهود». وقال في «اللمعات»: مناسبة هذا الحديث لتعنوان حفية إلا أن يكون باعتبار أن الصلح في غالب الأحوال إنما يكون عند الإفلاس.

بَابُ الشَّرْكَةِ وَالْوَكَاةِ وَالْمُضَارَبَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كَثِيرًا مِّنَ الْخِلَطَةِ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَيُّعَنُوا﴾ أَحَدَكُمْ يَورِثُكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ (النكهة: ١٩)

وقوله: باب الشركة. وشرعيتها بالكتاب، فقد قال الله تعالى في آية الموارث: ﴿لَهُنَّ شَرَكَةٌ فِي الْمَالِ﴾ (النساء: ١٢)، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَثِيرًا مِّنَ الْخِلَطَةِ﴾ (ص: ٢٤) وبالسنة كحديث السائب: كان رسول الله ﷺ شريكاً في الجاهلية، أخرجه ابن ماجه وأبو داود والحاكم، والأحاديث التي تذكر في هذا الباب، وبالتعامل من زمان رسول الله ﷺ وأصحابه ومجتهدي أمته إلى عصرنا هذا من غير نكير. الشركة ضربان، شركة ملك، وهي أن يملك متعدد عيناً، يعني يربونها أو يشترونها، وكل كأجنبي في مال صاحبه، فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر، والنصيب الثاني: شركة عقد، وركبتها - أي ماهيتها - الإيجاب والقبول. وشرطها كون المعفود عليه قابلاً للوكالة، فلا يصح في مباح كاختطاب وعدم ما يقطعها كشرط دراهم مسمة من الربح لأحدهما؛ لأنه قد لا يربح غير المسمى، وحكمها الشركة في الربح، ثم هي أربعة أوجه: مفوضة، وعنان، وشركة الصنائع، وشركة الوجوه.

فأما شركة المفوضة فهي شركة متساوين مآلاً ونصراً وديناً المراد المساواة في المال الذي يصح فيه الشركة، ولا يأس بزيادة من لا يجري فيه الشركة، فلا يجوز بين الحر والمملوك، ولا بين الصبي والبالغ، ولا بين المسلم والكافر، وهذه الشركة جائزة عندنا استحساناً، وفي القياس لا يجوز، وهو قول الشافعي، وجه الاستحسان: ما رواه ابن ماجه عن صهيب مرفوعاً: ثلاث فيهن البركة: البيع إلى أجل والمفوضة واختلاط البر بالشعر للبيت لا للبيع، وأما شركة العنان فهي شركة في كل تجارة أو في نوع، ولا تتضمن الكفالة، وتصح ببعض مائه، ومع فضل مال أحدهما وتساوي ماليتها لا الربح، أي يصح بأن يشترط أن يكون المال مساوياً، ولا يكون الربح مساوياً خلافاً للشافعي، فإن عنده يشترط التساوي في الربح عند تساوي المال، ولما شركة الصنائع وتسمى شركة القبول والأعمال والأبدان، فهي أن يشترك صناعان، كخياطين أو خبائص وصياغ ويتقلا العمل لأجر بينهما صححت، وإن شرط العمل نصفين والأجرة أثلاثاً بينهما، هذا عندنا، وعند الشافعي لا يجوز هذه الشركة، وحديث أبي عبيدة الذي يأتي في هذا الباب حجة لنا في شركة الأبدان، وأما شركة الوجوه، فالرجلان يشتركان ولا مال لها عن أن يشتريا بوجوههما ويبيعنها فما حصل من الثمن يدفعان منه الثمن إلى بينهما، فون فضل شيء يكون مشتركاً بينهما، هذه الشركة جائزة عندنا، خلافاً للشافعي فإنها لا تجوز عنده، أخذته من «الهداية» و«شرح الوافية» و«عمدة الرعاية».

٢٠ قوله: فأيعنوا أحدكم: إلخ: فيه أن أصحاب الكهف وكثروا بشراء الطعام أحدًا منهم، وقد فص الله تعالى ذلك من غير إنكار، فدل على أن الوكالة ثابتة مشروعة، هكذا أفاده شراح الهداية. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

٣٠٥٤ - وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما فَيَقُولَانِ لَهُ: أَشْرِكْنَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبِرْكَهَ فَيُشْرِكُهُمْ^(١) قَرَيْبًا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ فَيَنْتَعُكُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ ذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ بِالْبِرْكَهَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٥٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَفِيسُمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ، قَالَ: لَا، فَقَالُوا: تَكْفُونَا الْمَثُونَةَ وَتُشْرِكُكُمْ فِي الْعُمَرَةِ، قَالُوا: سَمِعْنَا^(٢) وَأَطَعْنَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٥٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه رَفَعَهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: أَنَا تَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَزَادَ رِزْقٌ: وَجَاءَ الشَّيْطَانُ.

٣٠٥٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

(١) قوله: يشركهم: وفيه جواز الشركة في العقود. قاله في «المعرفة».

(٢) قوله: سمعنا وأطعنا: في الحديث نداء معاونة الإخوان ودفع المشقة عنهم وبيان صحة الشركة. قاله في «المعرفة».

(٣) قوله: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه إلخ: وفي الحديث إخت على التشارك مع عدم الخيانة والتحذير منه معها. كذا في «نيل الأوطار».

(٤) قوله: ولا تخن من خانتك: قال القاضي: أي لا تعامل الخائن بمعاملت، ولا تقابل خيانه بخيانه فتكون مثله، ولا يدخل فيه أن يأخذ الرجل مثل حقه من مال الجاحد فإنه استيفاء، وليس بعنوان الخيانة عدوان. كذا في «المعرفة».

وفال في «الكوكب الدرر»: ظاهره مغيد لمن قال: لا يأخذ حقه ممن عليه منى ظفر به، لكن النظر الغائر يثبت مذهب الإمام بما لا شبهة فيه، وبيانه أن من أخذ منك مائة، فأنت تأخذ المائة غير جان عليه، كيف وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ (الشورى: ٤٠)، وأجمعوا على أن تسمية الجزاء سببه اعتباراً للمشاكسة، فكان المراد بقوله ﷺ هذا: أن لا تأخذ فوق حقلك فإنه يكون خاطئة، وأما إذا أخذت مثل حقلك فهو ليس في شيء من الخيانة، ويؤيده =

٣٠٥٨ - وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اشْتَرَكْتُ^(١) أَنَا وَعَمَّارٌ وَسَعْدٌ فِيمَا تُصِيبُ يَوْمَ بَذْرِ، قَالَ: فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ وَلَمْ أَجِءْ أَنَا وَعَمَّارٌ بِثَمْنٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي شِرْكَةِ الْأَبْدَانِ.

٣٠٥٩ - وَعَنْ صُهَيْبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ، الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَأَخْلَاطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَفِي بَعْضِ نُسَخِهِ: «الْمُقَارَضَةُ» بَدَلُ «الْمُقَارَضَةِ».

٣٠٦٠ - وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْحُجَيْدِ الْبَارِقِيِّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ^(٢) بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى ثَرَابًا لَرِيحَ فِيهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= قوله لامرأة أبي سفيان حين شكت إليه بخل زوجها: خذي ما يكفيك ونيك بالمعروف، بقي الاختلاف في أنه هل يأخذ حقه من عين جنسه أم له أن يأخذ من غيره؟ قال الإمام: ليس له إلا الأخذ من عين جنس حقه؛ لأن الأخذ من غيره لا يتصور إلا بعد انقضاء البيع، أي تقدير البيع انقضاء، وليس إليه ذلك لعدم ولايته، وقال أصحابنا: له الأخذ من الثمنين؛ لأنها في الحكم كواحد، وقال الشافعي: له الأخذ من غير جنسه حتى العقار، واستحسن متأخرو فقهاءنا هذه الرواية لقساد القضاة وأخذهم الرشى في الحكم.

(١) قوله: اشتركت: استدلل بهذا الحديث على جواز شركة الأبدان كما ذكر، وهي أن يشترك العاملان فيما يعملانه فيؤكّل كل واحد منهما صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم مما استؤجر عليه ويضمنان الصنعة، وقد ذهب إلى صحتها مالك بشرط اتحاد الصنعة، وإلى صحتها ذهب المعتز وأبو حنيفة وأصحابه، وقال الشافعي: شركة الأبدان كلها باطلة. كذا في «نيل الأوطار».

(٢) قوله: يشتري له شاة إلخ: قال ابن الملك: فيه جواز التوكيل في المعاملات وكل تجري فيه النيابة، وإن من باع مال غيره بلا إذنه انعقد البيع موقوف الصحة على إذن المالك، وبه قلنا، وقال الشافعي في قول: لا يجوز ذلك وإن رضي مالكة بعد ذلك. قاله في «المرقاة»، وقد مرّ الكلام فيه في باب المنهي عنها من البيوع.

٣٠٦١ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بَيْدِنَارَ لِيَشْتَرِيَ لَهُ بِهِ أَضْحِيَّةً، فَأَشْتَرَى كَبْشًا بِبَيْدِنَارٍ وَبَاعَهُ بِبَيْدِنَارَيْنِ، فَرَجَعَ فَأَشْتَرَى أَضْحِيَّةً بِبَيْدِنَارٍ فَعَاءَ بِهَا، وَبِالدُّنْيَارِ الَّذِي اسْتَفْضَلَ مِنَ الْأُخْرَى فَتَصَدَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالدُّنْيَارِ فَدَعَا لَهُ أَنْ يُبَارَكَ لَهُ فِي تِجَارَتِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٠٦٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتُ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أُرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَقَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ وَكَيْلِي فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسُقَاءً، فَإِنْ ابْتَغَى مِنْكَ آيَةٌ فَضَعْ يَدَكَ عَلَى تَرْفُوتِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

بَابُ الْغَصَبِ وَالْعَارِيَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾

(البقرة: ١٨٨)

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَوْمَ مَا

أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾

(البقرة: ١٩٤)

٣٠٦٣ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ

(١) قوله: وَلَا تَأْكُلُوا الْإِنِّح: أكل المال بالباطل على وجهه الأول: أن يأكله بطريق التعدي والنهب والغصب، الثاني: أن يأكله بطريق النهو كالقمار وأجرة المغني ونحو ذلك، وهو الملاهي ونحو ذلك، الثالث: أن يأكله بطريق الرشوة في الحكم وشهادة الزور، الرابع: الخيانة، وذلك في الوديعة والأمانة ونحو ذلك، كذا في «الخازن».

١. قوله: فَمَنْ أَعْتَدَى الْإِنِّح: هذه الآية يجب رد عينه في مكان غصبه أو مثله إن هناك، وهو مثل وإن انصرف المثل فقيمت يوم الخصومة، وما لا مثل له فقيمت يوم غصبه، وهذا بالإجماع، وهو المذروح والحيوان والمعدودات المتفاوتة والوزني الذي يضره التبعض؛ لأنه تعدى اعتبار المثل صورة ومعنى، وهو الكامل فوجب اعتبار المثل معنًى، وهو القيمة؛ لأنها تقوم مقامه، ويحصل بها مثله، واسمها ينسب عنه، وقال الإمام مالك: يضمن مثله صورة لها روي عن أنس رضي الله عنه قال: كنت في حجرة عائشة رضي الله عنها قبل أن يضرب الحجاب، فأني بقصة من تريد بعض أرواحه رضي الله عنه، فضربت عائشة القصة بيدها فكسرها، وجاءت بقصة مثل تلك القصة في يدها، فاستحسن رسول الله ﷺ ذلك، منها، الحديث. ولما قوله عليه الصلاة والسلام في عبد بين رجلين يعتق أحدهم نصيبه، فإن كان موسراً ضمن نصيب الآخر، وإن كان معسراً معى العبد في قيمة نصيب شريكه، وهذا نص صريح في اعتبار القيمة فيها لا مثل له، وهذه الآية شاهدة ثانياً؛ لأنه هو المثل المتعارف بين الناس وفعل عائشة رضي الله عنها كان على طريق المروءة ومكارم الأخلاق لا على طريق الواجب؛ إذ كانت القصةتان لنفسه ﷺ، كذا في «البحر الرائق».

(٢) قوله: مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ الْأَرْضِ ظُلْمًا الْإِنِّح: وهو أي الغصب إزالة يد محقة بإثبات يد مبطله، واعتبر الشافعي إثبات اليد فقط، والشمرة في الزوائد، فتمرة بستان مغصوب لا تقسم عندنا، خلافاً له، واعتبر محمد إزالة اليد المحقة في غصب المنقول، وفي غيره يقيم الاستيلاء مقام الإزالة، كما حققه في «النهاية»، ولذا ضمن العفاري، وإن لم يتحقق فيه الإزالة، التقطه من «الدر المختار» و«رد المختار». وقال الكرمانى: وفيه غصب الأرض خلافاً للحنفية. قلت: روى الكرمانى كلامه جزأاً من غير وقوف على كيفية مذهب الحنفية؛ فإن مذهبهم فيه خلاف، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف =

الأرض طُلُمًا فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٦٤ - وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا يَغْيِرُ حَقَّهُ خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٦٥ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ مَرْثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ أَرْضًا يَغْيِرُ حَقَّهَا كُفَّ أَنْ يَخْلَعَ ثَرَابَهَا إِلَى الْمَحْشَرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٠٦٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا رَجُلٍ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ كَلَّمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَحْفَرَهُ حَتَّى يَمْلُغَ آخِرَ سَبْعِ أَرْضِينَ، ثُمَّ يُطَوَّقُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

= انغصب لا يتحقق إلا في بئيل ويجوز؛ لأن إزالة اليد بالنقل، ولا نقل في العقار، فإذا غصب عقر فهلكت في يده لا يضمن، وقال محمد بن بضم، وهو قول أبي يوسف الأول، وبه قال زفر والشافعي ومالك وأحمد لأن الغصب عندهم يتحقق في العقار والخلاف في الغصب لا في الإزالة، وبعض مشايخنا قالوا: يتحقق الغصب في العقار أيضًا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، لكن لا على وجه موجب الضمان، والأكثرون على أنه لا يتحقق في عقار أصلاً، والاستدلال بهذا الحديث على ما ذهبوا إليه غير مستقيم؛ لأنه لا يخلو جعل جزء غصب لأرض التطوق يوم القيامة، ولو كان الضمان واجباً لبيته؛ لأن الضمان من أحكام الدنيا، فالحجة إليه أمسي، والمذكور جميع جزائه، فمن راد عليه كان نسخاً، وهذا لا يجوز بالتفيس.

وإطلاق لفظ انغصب عليه لا يدلُّ على تحقق الغصب الموجب للضمان، كما أنه لا يخلو إطلاق لفظ البيع على الحر بقوله: من بيع حراً ولا يدلُّ ذلك على البيع الموجب للحكم على أنه جاء في هذا الحديث بلفظ «أخذ». فقال: من أخذ شيئاً في الأرض طُلُمًا فإنه يطوقه الله يوم القيامة من سبع أراضين، فليعلم أن المراد من الغصب الأخذ ظاهراً لا غصباً مرجحاً فالضمان. فمن قلت: قوله لا يخلو؛ على اليد ما أخذت حتى ترد؛ يدلُّ على ذلك بإطلاقة والتقييد بالمنقول خلافاً. قلت: هذا مجاز؛ لأن الأخذ حقيقة لا يتصور في العقار؛ لأن حد الأخذ أن يصير المأخوذ تبعاً بيده، فافهم. كذا في «عمدة القاري». وقال في «المختار»: إنها لا يتحقق الغصب عندهما في العقار في حكم الضمان، أما في رداء ذلك فيتحقق ألا ترى أنه يتحقق في الرد، فكذا في استحقيق الأسرة، فيحفظ.

٣٠٦٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحْتَدِثُ» أَحَدٌ مَاشِيَةً أَمْرِي بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَيْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ تُؤْتِيَ مَشْرِبَتَهُ فَتُكْسِرَ خِرَازِنَتَهُ فَيَنْتَقِلَ طَعَامَهُ وَإِنَّمَا تَخْرُجُ لَهُمْ طُرُوقُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَاتِهِمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فَلْيَحْتَلِبْ» وَلْيَشْرَبْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَلْيَصَوِّتْ ثَلَاثًا فَإِنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ فَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ» وَلَا يَتَّخِذْ حُبْنَةً، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو الْعُقَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ عَلَامًا كُنْتُ أُرِي نَحْلَ الْأَنْصَارِ فَأَخَذُونِي فَأَتَوْنِي بِالنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا عَلَامُ، لِمَ تَرِي

(١) قوله: لا يحتلبن أحد ماشية امرئ بغير إذنه إنخ: فيه تحريم أخذ مال الإنسان بغير إذنه والأكل والتصرف فيه، وإنه لا فرق بين اللبن وغيره وسواء أتمحتاج وغيره إلا المضرطر الذي لا يجد مية ويجد طعاما لغيره، فليأكل الطعام للضرورة ويلزمه بدنه إياكم عندنا وعند الجمهور. قاله النووي.

(٢) قوله: فليحتلب وليشرب إنخ: هذا مبني على عرف الأنصار، فإنهم كانوا لا يمنعون المسافرين ولا الجائع عنه إلا أن لفظا احتلب يشير إلى أن استعمال ذلك الغير لا يجوز من غير إذنه، غير أن الأمر والإذن قد يكون صراحة، وقد يكون دلالة، والأول هو الأول والأول، فعليه أن يجهد لتحصيل صريح الإذن لأصانته، وإذا علم أن ليس هناك أحد يستأذنه يكتفي بدلالة إذن العرف، ولا يجوز الإندام عليه فيمن ليس لهم عرف في الإذن، إلا أن المضطر يشرب منه ويضمن. قاله في «الكوكب الدرري»، وقال في «المرفقة»: عن ابن الملك: «هذا إنما يجوز للضرورة بأن يخاف الموت من الجوع أو انقطاعه من السبيل ويريد قيمته لئلا يهلك عند القدرة.

(٣) قوله: فلنأكل إنخ: قال العلماء: إن هذا الحديث وحديث حلب اللبن للنهار بها دائر على عرف الناس، فما كان وقفا وعزيبا عند أهل الك لا يجوز أكله بلا إجازة. قاله في «العرف الشدي».

الشَّخْلُ؟ قَالَ قُلْتُ: أَكُلُّ، قَالَ: «لَا تَزِمُ وَكُلُّ مِمَّا سَقَطَ» فِي أَسْفَلِهَا، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَشْبِعْ بَطْنَهُ».

٣٠٦٨ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ» وَنَيْسَ رضي الله عنه لِعِرْقِي ظَالِمٍ حَقٌّ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عُرْوَةَ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ النَّبِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «إِنَّمَا لِلْمَرْءِ مَا ظَلَمَتْ بِهِ نَفْسُ إِمَامِهِ».

٣٠٦٩ - وَعَنْ أَبِي حُرَّةَ الرَّقَاضِيِّ عَنْ عَمِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَلَا لَا تَظْلِمُوا، أَلَا لَا يَحِلُّ» مَا لِي أَمْرِي إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ. رَوَاهُ التَّيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَالذَّارِقُطَنِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى».

١- قوله: كل من سقط في أسفله: أي لأن العادة حازية غالباً بساحة الساقط فلا تقص لا سيما للصغار المثلين إلى الشجار. وإلا لم يجوز له أن يأكل مما سقط أيضاً؛ لأنه مال الغير كالرطب على رأس الشَّخْل. كذا في «المرواة».

٢- قوله: فبهي له: أي صار تلك الأرض مملوكة له، لكن إذا كان شرط له عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وخالفه أصحابه والشافعي وأحمد محتجين بإطلاق الحديث، وفيه أن قوله صلى الله عليه وسلم: ليس لئلاً إلا ما ظلمت نفس إمامه يُدلُّ على اشتراط الإذن، فيحمل المطلق عليه؛ لأنها في حادثة واحدة. قوله في «المرواة». وقال في ثرد المختار: وقول الإمام هو المختار، ولذا قَدَّمَهُ في «الحانية» و«المطفي» كعادتهم، وبه أخذ الطحاوي، وعليه المتنون، انتهى. وقال في «نشر المختار»: هذا لو مسلمًا، فلو ذمياً شرط الإذن اتفاقاً، ولو مستأماً لم يملكها أصلاً اتفاقاً.

٣- قوله: وليس لِعِرْقِي ظالم حق معناه من غرس أو زرع في أرض غيره بلا إذنه، فليس لغرسه وزرعه حق إبقاء، بل لملكها فلحقها بلا ضمان. كذا في «المرواة»، وقال في «الحانية»: ومن غصب أرضاً فغرس فيها أو بنى، قيل: أقيم البناء والغرس وزدها لقوله صلى الله عليه وسلم: ليس لِعِرْقِي ظالم حق، فإن كانت الأرض تنقص بقطع ذلك، فليالك أن يضمّن له قيمة البناء وقيمة الغرس مقلوعاً، ويكونان له؛ لأن فيه نظرًا لها ودفع الضرر عنها.

٤- قوله: لا يحل الخ: إذا تغيرت العين المقصودة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافعتها، زال مثل المخصوب منه عنها، وملكها الغاصب وضمنها، ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها، كمن غصب شاة ودبحها

٣٠٧٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ بِصُحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ الَّتِي النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِهَا يَدَ الْخَادِمِ، فَسَقَطَتِ الصُّحْفَةُ فَأَثْمَلَقَتْ، فَجَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَقِيَ الصُّحْفَةَ، ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصُّحْفَةِ، وَيَقُولُ: «غَارَتْ أُمُكُمْ»، ثُمَّ حَبَسَ الْخَادِمَ حَتَّى أَتَى بِصُحْفَةٍ مِنْ عِنْدِ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا، فَدَفَعَ الصُّحْفَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَى الَّتِي كَسَرَتْ صُحْفَتَهَا وَأَمْسَكَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ الَّتِي كَسَرَتْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= وشواها أو طبخها أو حنطة فطحنها أو حديدًا فاتخذها سبغًا أو صغرًا، فعمله آيذة، وهذا كل عندنا، وقال الشافعي: لا ينقطع حق المال، وعموم هذا الحديث حجة له، ولكن حجة هذا الحديث ظاهر في الدلالة لمذهب أبي حنيفة؛ لأن الغاصب أحدث صنعة مضمومة فصير حق الهالك عالقًا من وجهه، ألا ترى أنه تبدل الاسم وفات معظم للقاصد، وحقه في الصنعة قائم من كل وجه، فيترجح على الأصل الذي هو فائت من وجهه، ولا تجعله سبغًا للملك من حيث إنه غصوب، بل من حيث إنه إحداث الصنعة، فما هو متعلق هذا الحديث لم تثبته، وما أثبتناه لم يتعلق به هذا الحديث، النقطه من قبل الأوطار، والهداية.

١٠ قوله: فضربت النبي ﷺ في بيتها يد الخادم إنج. قال الثوري شفي: هذا الحديث لا يتعلق له بالغصب ولا بالعارية، وإنما كان من حقه أن يورد في باب ضمان المتلفات، قال القاضي: وجه إيراد هذا الحديث في هذا الباب أنه ﷺ غرم الضاربة بيد الصنف؛ لأنها انكسرت بسبب ضربها يد الخادم عدوانًا، ومن أنواع الغصب إتلاف مال الغير مباشرة أو بسبب على وجه العدوان. كذا في «المراقبة».

١١ قوله: فدفع الصنفه الصحيحة إلخ: مذهب أبي حنيفة أن كل ما كان مثليًا إذا استهلكه شخص يجب عليه مثله، وإن كان من ذوات القيم يجب عليه قيمته، فإن قيل: الصنفه مضمونة بالقيمة، وليست من ذوات الأثمان، فما وجه دفعه ﷺ صنفه مكانها؟ أجب بأنه فعل ذلك على سبيل المروءة لا على طريق الضمان؛ لأن الصنفين كانتا لرسول الله ﷺ، وقيل: فعل ذلك بتراضيهما فلم يبق يدعي القيمة، وقيل: كانت الصنفات متقاربة في ذلك الوقت، وكانت كالعديديات المتقاربة، فجاز أن يدفع إحداها بدل الأخرى. كذا في «المراقبة» مع زيادة، ولذلك قال الطحاوي في «المشكل»: إن الإثاء من ذوات القيم لا من المثليات، فكيف يكون الإثاء بإثاء؟ أقول: إن بعض الأواني يكون مثليًا، بل في زماننا أكثر الأواني مثلية، وكذلك بعض الثياب، كما نقل في «الهداية» عن العنبي:

٣٠٧١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْزَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الثَّغْبَةِ وَالْمُثْلَةِ.
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى نَاسًا بِالتَّهْبِ فِي الْعُرْسَاتِ وَالْوَلَاتِيمِ،
وَكَذَلِكَ الشَّعْبِيُّ.

وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ. قَالَ
الطَّحَاوِيُّ: وَقَدْ وَجَدْنَا مِثْلَ ذَلِكَ قَدْ أَبَاحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرْطٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْأَيَّامِ إِلَى اللَّهِ يَوْمُ
النَّخْرِ ثُمَّ يَوْمُ عَرَفَةَ فَقُرِئَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُدَنَاتُ حَمْسًا أَوْ سِتًّا فَطُفِقْنَ يَرُدِّلْنَ
إِلَيْهِ، بِأَيْتِهِنَّ يَبْدَأُ، فَلَمَّا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا قَالَ كَيْفَ خَفِيقَةُ لَمْ أَفْهَمَهَا، فَقُلْتُ لِيَلْذِي كَانَ إِلَى
جَنِّي مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: قَالَ: «مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ».

= أن الكرياس مثلي، ويسكن أن يقال: إنه نبس بفصل الأمر على الضوابط، بل هو صالح لا قضاء. كذا في «العرف
الشذي». وقيل في هامش «الكوكب الدرّي»: مسلك الحنفية في ذلك ما في الفروع من «أهداية» وغيره: من غصب
شيئاً له مثلي، كالمكيل والمورون، فهلك في يده، فعليه مثله، وما لا مثل له فعليه قيمته يوم غصبه، معناه: العاديات
المتفارة، أما العددي المتقارب، كالجوز والبيض، فهو كالمكيل حتى يجب مثله، ثم بعد ذلك اختلفوا في الحديث،
معامتهم على أنه يخالف الحنفية؛ لأن الإناء عندهم ليس بمثل، ولذا أوتوا الحديث بأن الضمان كان صورياً والإناء إن
كان في ملكه ﷺ، وقال بعضهم: إن الحديث حجة للحنفية كما قاله ابن التين وغيره، وإليه ميل الشيخ، وهو الأوجه،
والمعتمد على كون الإناء مثلياً أو قيمياً، وكلاهما محتملان، فإن الأولى قد يتناول بعضهم بحيث لا تمايز فيها بينها وقد
تفاوتت، وعليه مدار الاختلاف.

ر: قوله: انتهى: قال ابن بطال: الانتهاب المحرم هو ما كثر العرب عليه من الغارات، وعليه وقعت البيعة في
حديث عبادة، وقال ابن المذرك: النبهة المحرمة أن ينهب ماك الرجل بغير إذنه، وهو له كاره، انتهى. وقد يؤول النهي
في هذا الحديث على الجماعة ينتهبون من الأغنيمة، ولا يدخلونها في القسمة، واختلف العلماء فيها يتر على رؤوس
الصبيان وفي الأعراس، فيكون فيه النبهة، ذكره مالك والشافعي، وأجازه الحنفية، «عمدة القاري» والمعرفة
مانقط منها.

قَلَمًا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ» ذَلِكَ دَلٌّ هَذَا أَنَّ مَا أَبَاحَهُ رَبُّهُ لِلنَّاسِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا خِلَافُ التُّهْبَةِ الَّتِي نُهِيَ عَنْهَا فِي الْأَثَرِ الْأَوَّلِ، فَتَبَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ التُّهْبَةَ الَّتِي فِي الْأَثَرِ الْأَوَّلِ هِيَ تُّهْبَةٌ مَا لَمْ يُؤْذَنْ فِيهِ، وَإِنَّ مَا أُبِيحَ مِنْ ذَلِكَ وَأُذِنَ فِيهِ فَعَلَى مَا فِي هَذَا الْأَثَرِ الثَّانِي.

٣٠٧٢ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا جَلْبَ» وَلَا جَنْبَ وَلَا شِعَارَ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَنْ اتَّهَبَ تُّهْبَةً فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٠٧٣ - وَعَنْ سُرَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَجَدَ عَيْنٌ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ

(١) قوله: لا جلب إنج. قال القاضي: الجلب في السابق أن يتبع فرسه رجلاً يجلب عليه ويضره، والجلب أن يجنب إلى فرسه فرساً عربياً، فإذا افترى المروكب تقول إليه، والجلب والجلب في الصدقة قد مر تفسيرها في كتاب الزكاة، والشغار أن يشاغر الرجل، وهو أن تزوجه أختك على أن يزوجه أخته ولا مهر إلا هذا، من شغل البلد إذا خلا من الناس؛ لأنه عقد خالٍ عن المهر، والحديث يدل على فساد هذا العقد؛ لأنه لو ربح كان في الإسلام، وهو فوق أكثر أهل العلم، والعقضي إفساده الاشتراك في البضغ بجمعته صداقاً، وقال أبو حنيفة بك والثوري: يصح عقد ولكل منهما مهر المثل.

قال أبو الهيثم: اعلم أن متعلق النفي مسمى الشغار، وأخذ من مفهومه خلو التصديق وكون البضغ صداقاً، ونحن قائلون بنفي هذه الناهية وما يصدق عليه شرعاً، فلا يثبت النكاح كذلك، بل يبطله، فنفي نكاحها سمي فيه مالاً يصلح مهرًا، فتعقد موجبا المهر المثل كالنكاح المسمى فيه مهر، فما هو متعلق النفي لم تثبت، وما اثبتناه لم يتعلق به النفي، قاله في «المراقبة»، وقال في «التعليق» الممثلة قال عياض: لا خلاف في النهي عن الشغار ابتداءً، فإن وقع أمضاء الكوفيين والليت والزهرري وعطاء بصلح المثل، وأبطله مالك والشافعي. كذا في «شرح الزرقاني»، وفي «شرح القاري»: لا يفسد النكاح ويفسد الشرط عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك وأحمد روايتان.

(٢) قوله: من اتَّهَبَ إنج: لا يخفى مناسبتة بالجمل الثلاث السابقة، فإن أخذ المال بغير الوجوب، كما في الجلب والجلب في الخيل طرف من التَّهَبِ، وكذلك شق النفوس، كما في جلب الزكاة وجلبها مع ما فيه من احتمال أن لا يذهب المصدق هناك، فيسلم له ماله قسم منه، وفي الشغار يبقى حتى المرأة على الزوجين أو على أولياء امرأتين، إذا رضوا بتركه ونفوه، فكان مباحاً. كذا في «الكوكب الدرري».

(٣) قوله: من وجد عين ماله: قال التوريشي: المراد منه ما غصب أو سرق أو ضاع من الأموال. كذا في «المراقبة»، هذا لبذة ما ذكرناه في باب الإفلاس والإنظار، ومن شاء التفصيل فليُنظر فيه.

فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَتَّبِعُ السَّيِّعَ مَنْ بَاعَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.
وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سُرِقَ لَهُ مَتَاعٌ أَوْ صَاعٌ لَهُ مَتَاعٌ، فَوَجَدَهُ فِي يَدِ رَجُلٍ يَبِيعُهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَرْجِعُ الشُّتْرَى عَلَى الْبَائِعِ بِالْقَمَنِ».
٣٠٧٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَرَوَى الْأَيْمَنُ السَّيْتِيُّ خُصَّ.
٣٠٧٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرَّجُلُ جُبَارٌ»، وَقَالَ: «النَّارُ جُبَارٌ». رَوَاهُ

أَبُو دَاوُدَ.

١٠ قوله: العجماء جبار: احتج به أبو حنيفة رحمه الله عن أن ما أفسدت الهاشمية من مال الغير إن لم يكن معها مالها فلا ضمان عليه، لبأ كان أو نهارك وما كان معها مالها، فإن كان يسوقها فعليه ضمان ما أتلفت بكل حال، وإن كان قائدها أو راكبها فعليه ضمان ما أتلفت نفسها أو يدها، ولا يجب ضمان ما أتلفت برجلها إلا أن يحملها الذي معها على الإتلاف أو بقصده، فحينئذ يضمن لوجود التعدي منه، وقال الشافعي: إن ما أفسدت الهاشمية بالنهار من مال الغير فلا ضمان على ربه؛ لحديث ابن محبصة، هذا إذا لم يكن معها مالها، وإن كان معها فعليه ضمان ما أتلفته، سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها أو كانت واقفة عنده، سواء أتلفت يدها أو رجلها أو فمها، وأوجب أصحاب أبي حنيفة بأن ذالعجماء جبار مطلق عام، فوجب العمل بعمومه.

وأما التعدي فخارج عنه، «عمدة القاري» والموسوي ملتقط منها. وقال في «التعليق الممجد»: وذكر أصحابنا أن ما رويناه مطلق ومتفق عليه مشهور وحديث ابن محبصة مرسل، وهو ليس بحجة عند الشافعي، انتهى. وقال الطحاوي: فجعل رسول الله ﷺ ما أصابت العجماء جباراً والجبار هو الهدر، فنسخ ذلك ما تقدم بما في حديث ابن محبصة، وإن كان منقطعاً لا يكون بعينه عند المحتج به علينا حجة، وإن كان الأوزاعي قد وصله، فإن مالها والآيات من أصحاب الزهري قد قطعوه، ومع ذلك فإن الحكم المذكور فيه مأخوذ من حكم سليمان النبي عليه السلام في الحرث إذا نفشت فيه الغنم، فحكم النبي ﷺ بمثل ذلك الحكم حتى أحدث الله له هذه الشريعة، فنسخت ما قبلها.

١١ قوله: الرجل جبار: عليه أبو حنيفة، يعني أن راكب دابة إذا رمحت، أي طعنت دابته إنساناً برجلها، فهو هدر، وإن ضربته بيدها فهو ضمان؛ وذلك لأن الراكب يملك تصرفها من قدامها دون خلفها، وقال الشافعي: أئيد والرجل سواء في كونها مضمومتين. كذا في «المرقاة».

١٢ قوله: النار جبار: يعني ما أحرقت النار التي يوقدها الرجل في ملكه فيطير بها الريح إلى ملك غيره من حيث -

٣٠٧٦ - وَعَنْ قُبَيْصَةَ الْبَجَلِيِّ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى^(١) كَمَا تُصَلُّونَ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَقَالَ: مَا مِنْ شَيْءٍ تُوعِدُونَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي صَلَاتِي هَذِهِ، لَقَدْ جِئَ بِالنَّارِ، وَذَلِكَ جِئَ رَأَيْتُونِي تَأَخَّرْتُ خِشَاةً أَنْ يُصِيبَنِي مِنْ لَفْجِهَا، وَحَتَّى رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَ الْمِخْجَنِ يَجُرُّ قُضْبَهُ فِي النَّارِ، كَانَ بِسِرْقِ الْحَاجِّ بِمِخْجَنِهِ، فَإِنْ قُضِرَ لَهُ قَالَ: إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِمِخْجَنِي، وَإِنْ غُفِلَ عَنْهُ ذَهَبَ بِهِ، وَحَتَّى رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَةَ الْهَرَّةِ الَّتِي رَبَطْتُهَا فَلَمْ تُطْعِمْنَهَا، وَلَمْ تَدْعَهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَائِشِ الْأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، ثُمَّ جِئَ بِالْجُنَّةِ، وَذَلِكَ جِئَ رَأَيْتُونِي تَقْدَمْتُ حَتَّى قُمْتُ فِي مَقَامِي، وَلَقَدْ مَدَدْتُ يَدِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَنَاوَلَ مِنْ شَرِّهَا لِنَنْظُرُوا إِلَيْهِ، ثُمَّ بَدَأَ بِي أَنْ لَا أَفْعَلَ».

٣٠٧٧ - وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ عَصَا أَخِيهِ لِأَعْيَا أَوْ جَادًا^(٢)، فَمَنْ أَخَذَ عَصَا أَخِيهِ فَلْيَرُدَّهَا إِلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ رِوَايَتَهُ إِلَى قَوْلِهِ: «جَادًا».

٣٠٧٨ - وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى الْيَدِ^(٣)، مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّي».

لا يمكنه ردّها فهو هدو، وهذا إذا أوقد في وقت سكون الريح، ثم هبت الريح، كذا في «اللمعات».

(١) قوله: فصلّى كما تصلون، وقد مضى تحقيقه في «باب الحروف».

(٢) قوله: لأعيا أو جادا: أي لأعيا ظاهرا جادا باطنا أي يأخذ على سبيل الملاعبة، وقصده في ذلك إمساكه لنفسه، لئلا يلزم اللعب والجحد في زمن واحد، وإنما ضرب المثل بالعصا لأنه من الأشياء التافهة التي لا يكون لها كبير خطر عند صاحبها؛ ليعلم أن ما كان فوقه فهو بهذا المعنى وأحق أجدر، قاله في «السرقات»، وقال في «نيل الأوطار»، فيه دليل على عدم جواز أخذ مناع الإنسان على جهة المزاح والمزول.

(٣) قوله: على اليد ما أخذت، إلخ: اختلف العلماء في العارية. فقال أصحاب الحنفية: العارية أمانة، إن هلك من غير تعدّ لم تضمن، وهو قول علي وابن مسعود والحسن والنخعي والشافعي والثوري وعمر بن عبد العزيز وشريح والأوزاعي وابن شبرمة وإبراهيم، وقضى شريح بذلك ثمانين سنة بالكوفة. وقال الشافعي: تضمن وبه قال أحمد، وهو =

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي سُنَنِهِمَا عَنْ عُمَرَو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لَيْسَ وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْدِعِ غَيْرُ الْمُغْلِ ضَمَانٌ، وَلَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرُ الْمُغْلِ ضَمَانٌ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَه فِي سُنَنِهِ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ». وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: «الْعَارِيَةُ بِتَثْرِيَةِ الْوَدِيعَةِ لَا ضَمَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَتَعَدَى، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْعَارِيَةِ ضَمَانٌ.

٣٠٧٩ - وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ فَرْعٌ بِالْمَدِينَةِ، فَاسْتَعَارَ.....

= قول ابن عباس وأبي هريرة وعطاء وإسحاق، واحتج الشافعي ومن معه بأحدث منها هذا الحديث، ومنها حديث صفوان ابن أمية، ومنها حديث أبي أمامة. ولنا الأحاديث التي ذكرت بعد، وحجة هذا الحديث أيضًا ظاهر في الدلالة لمذهبه؛ لأن الأداء فيه فرض ولا يلزم منه الضمان، ولو لزم من اللفظ الضمان لزم الخصم أن يضمن الموهون والودائع؛ لأنها من قبضته اليد. كذا في «عمدة القاري»، ولذلك قال في «الهداية» وعلى الغاصب رد العين المغصوبة، معناه ما دام قائمًا لقوله رضي الله عنه: «اليد ما أخذت حتى ترده» وقال طحاوي لا يخل لأحد أن يأخذ من أخيه لأعيا ولا جدد، فإن أخذه فليرده عليه، انتهى.

وأما حديث صفوان بن أمية فهو مضطرب سندًا ومثنًا، وجميع وجوهه لا يخلو عن نظر، ولهذا قال صاحب «التمهيد»: الاضطراب فيه كثير، ولا حجة فيه عندي في تضمين العارية، انتهى. ثم على تقدير صحته قوله: «مضمونة» أي مضمونة الرد عليك بدليل قوله: «حتى يؤديها إليك»، ويحتمل أن يريد اشتراط الضمان والعارية بشرط الضمان مضمونة في رواية للحنفية، والجواب عن حديث أبي أمامة: أنه ليس فيه دلالة على التضمين؛ لأن الله تعالى قال: «وَرَأَى اللَّهُ يَمْرُكُمُ أَنْ تَوَدُّوا أَنْ تُنَازِلُوا إِلَيْهَا» (النساء: ٥٨)، فإذا تلفت الأمانة لم يلزمه ردّها. قاله في «عمدة القاري».

.. قوله: فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم مرسًا: وفيه جواز العارية، وهي قليلك المنفعة بلا عوض، وهو اختيار أبي بكر الرازي. وقال الكرخي والشافعي: هي إباحة النافع لا تمليك المنفعة حتى لا يملك المستعير إجارة ما استعاره لو ملك المنافع لملك إيجارتها، والأول أصح؛ لأن المستعير له أن يعير، ولو كانت إباحة لما ملك ذلك، وإنما لم يجز =

النَّبِيِّ ﷺ قَرِيبًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ: الْمُنْدُوبُ، فَرَكِبَ، فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: «مَا رَأَيْتَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْتَاهُ لَبَحْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

بَابُ الشُّفْعَةِ

٣٠٨٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرْضِي لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكَةٌ وَلَا قِسْمَةٌ إِلَّا الْجَوَارُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْيِهِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

- الإجارة؛ لأنها أقوى وألزم من انعارة والمشيء لا يستتبع مثله، فبالأحرى أن لا يستتبع الأقوى. كذا في اعمدة القاري.

(١) قوله: إجار أحق بـ: أجمع المسلمون على ثبوت الشفعة للشريك في العقار ما لم يقسم، والحكمة في ثبوتها إزالة الضرر عن الشريك، وخصت بالعقار؛ لأنه أكثر الأنواع ضررًا، وانفقوا على أنه لا شفعة في الحيوان والنبات ولا متعة وسائر المنقول. أما المقسوم فلا خلاف في ثبوتها للشريك في النفس المبيع، وكذلك للشريك في حق المبيع كالشرب والطريق. إنها الخلاف في ثبوتها جاز ليس له شركة في شيء منها، فمذهب الأوزاعي والليث ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور: لا شفعة إلا للشريك لم يقسم، ولا تجب الشفعة بالجار، وقال النخعي وشریح القاضي والثوري وعمرو بن حريث والحسن بن حي وفتادة والحسن البصري وحماد بن سليمان وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: تجب الشفعة في الأراضي والرباع والخواطر للشريك الذي لم يقسم، ثم للشريك الذي قاسم، وقد بقي حق طريقه أو مشربه، ثم من بعدهما للجار الملاصق، ويؤيدنا أحاديث الباب، وقال الرزائي الشافعي: بعض أصحابنا يفتي به، وهو الاختيار.

وفي «الاستذكار» لابن عبد البر روى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر عن بن عمر عن سعد ابن أبي وقاص: أن عمر كتب إلى شريح أن أقض بالشفعة للجار، فكان يقضي بها، وسفيان عن إبراهيم بن ميسرة قال: كتب إلينا عمر بن عبد العزيز إذا حُدَّت الحدود فلا شفعة. قال إبراهيم: فذكرت ذلك لعنّاس، فقال: لا الجار أحق، فهذا حديث النسائي وابن ماجه صريح؛ لو جوبها لجاز لا شركة فيه، فبدخل على سقوط تأويلهم: الجار بالشريك، وما رواه البخاري عن جابر، وفيه قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطريق فلا شفعة. قال الخطابي: هذا آيين في الدلالة على نفي الشفعة لغير الشريك.

وَرَوَى «الْبُخَارِيُّ نَحْوَهُ».

وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَالْثَّاقِفِيِّ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرْضِي لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكَةٌ وَلَا [قِسْمَةٌ] إِلَّا الْجَوَارُ، فَقَالَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةٍ مَا كَانَ».

٣٠٨١ - وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالََا: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَوَارِ. رَوَاهُ

ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْطَّحَاوِيُّ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِدَارِ الْجَارِ أَوْ الْأَرْضِ»، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو أَحْمَدَ نَحْوَهُ.

وَفِي رِوَايَةِ اللَّطْفَرَانِيِّ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو أَحْمَدَ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ الدَّارِ».

= وحجة ثلثي، فأنهم قالوا: إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق، فليس فيه حق شفعة لأحد. قلت: وقالت الحنفية: معنى قوله: فلا شفعة: أي لا شفعة للشركة؛ فإن الشفعة عندهم يثبت بثلاثة أمور: أحدها: الشركة في نفس المبيع، والثاني: الشركة في حق المبيع، والثالث: الشركة للجوار. فأما إذا قُسمت وحُذت وصرفت الطرق فلم يبقَ الشركة في نفس المبيع، ولا شركة في حق المبيع، فلم يبقَ حق الشفعة بالأمر الأول، ولا بالثاني، وأما حق الشفعة بالأمر الثالث فيقي، وهو ثابت بحديث النسائي وابن ماجه، فعلى هذا معنى قوله: «إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»: أي للشركة، يعني ضاع حق الشفعة باعتبار الشركة في نفس المبيع. وفي حقه، وقوله: «إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» هذا مدرج من قول جابر، لا من رسول الله ﷺ. قال الكرماني: قال النبي: «فإن الشافعي: شفعة يتأهلها الشريك، وأبو حنيفة لنجار، وهذا الحديث حجة عليه. قلت: سبحان الله! هذا كلام عجيب؛ لأن أبا حنيفة لم يقل: الشفعة للنجار على الخصوص، بل قال: الشفعة للشريك في نفس المبيع، ثم في حق المبيع، ثم من بعدهم للنجار، وكيف يقول، وهو حجة عليه، ولأنها يكون حجة عليه إذا ترك العمل به، وهو عمل به أولاً، ثم عمل بحديث الجار، ولم يحمل واحداً منهما، وهم عملوا بأحدهما، وأهملوا الآخر بتأويلات بعيدة فاسدة، كذا التقطاه من «النباية» و«عمدة القاري» وبذلك المجهود».

(١) قوله: روى البخاري غيره: وقال في هامش «الكوكب الدرّي»: ومال البخاري في هذه المسألة إلى قول الحنفية، وخرج في صحيحه حديث «شفعة الجار»، فارجع إليه.

٣٠٨٢ - وَعَنِ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْجَارُ وَالشَّرِيكُ أَحَقُّ بِالشُّفْعَةِ مَا كَانَ يَأْخُذُهَا أَوْ يَتْرُكُ». رَوَاهُ ابْنُ النَّسَائِيٍّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالطَّحَاوِيُّ.

٣٠٨٣ - وَعَنْ شُرَيْحٍ قَالَ: الْخَلِيطُ أَحَقُّ مِنَ الشَّفِيعِ، وَالشَّفِيعُ أَحَقُّ مِنَ الْجَارِ، وَالْجَارُ أَحَقُّ مِنْ سِوَاهُ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ. وَزَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالطَّحَاوِيُّ نَحْوَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ عَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ قَالَ: الشُّفْعَةُ شُفْعَتَانِ: شُفْعَةُ الْجَارِ وَشُفْعَةُ لِلشَّرِيكِ.

٣٠٨٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ يُنْتَظَرُ بِهِ - وَإِنْ كَانَ غَائِبًا - إِذَا كَانَ ضَرِيقُهُمَا وَاحِدًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٠٨٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشَّرِيكُ شَفِيعٌ، وَالشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

١٠- قوله: والشريك المعطف دليل المغالبة على ظاهره. قاله في «تنسيق النظام».

١١- قوله: وراه النسائي إلخ. كذا. في «تنسيق النظام».

١٢- قوله: الخليفة إلخ. لذلك قال في «الهداية»: الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع، ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق، ثم للجار، وثبتت شفعة الجار مضي عن قريب في هذا الباب.

١٣- قوله: وإن كان غائباً يعني للخابث حق الشفعة، وعليه ثلاث طلبات طلب المواتية وطلب الإشهاد وطلب الخصومة. قاله في «العرف الشاذي». وقال في «العتابة»: قوله: ينتظر له وإن كان غائباً يعني يكون على شفيعته مدة غيبته؛ إذا لا تأثير للغيبة في إبطال حق تقرر سببه.

١٤- قوله: إذا كان ضريقهما واحداً فيه بيان ثبوت الشفعة للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق. كذا في «الهداية». وقال في «المعرفة»: احتج من يثبت الشفعة في المقسوم إذا كان الطريق مشتركاً بهذا الحديث.

١٥- قوله: الشريت شبيع: فيه دلالة على أن الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع، ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق، كذا يفهم من «شرح معاني الآثار».

١٦- قوله: والشفعة في كل شيء: هذا بعمومه يتنظم التقسيم، ما يقسم وما لا يقسم لكن الأربعة خصوا الحديث -

قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا، وَهُوَ أَصَحُّ. وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: لَا شُفْعَةَ فِي الْحَيَوَانِ.

٣٠٨٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا شُفْعَةَ» إِلَّا فِي رُبْعٍ أَوْ حَائِطٍ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَسْتَأْمَرَ صَاحِبَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ. رَوَاهُ النَّبَرَّافِي مُسْنَدَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ.

٣٠٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغِيرَ حَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٨٨ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أَذْرُعٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- = يغير العقول بالاتفاق، والدليل على ذلك ما قد روى ابن عباس رضي الله عنه أخذته من «الهداية» والطحاوي.
- ١: قوله: لا شفعة إلا في ربع أو حائط؛ في الحديث دلالة على أن الشفعة لا تثبت إلا فيما لا يمكن نقله كالأراضي والدور والبساتين دون ما يمكن كالأمعة والدواب، وهو قول عامة أهل العلم، هم اتفقوا على أن لا شفعة في غير العقار من الحيوان والشياب والأمعة وسائر المنقولات. كذا في «المراقبة».
- ٢: قوله: في كل ما لم يقسم؛ فيه بيان ثبوت الشفعة للشريك فيما لم يقسم أعم من أن يكون يحتمل القسمة كالدور والأراضي أولاً، وعند الشافعي رضي الله عنه لا شفعة فيما لا يحتمل القسمة، وهذا الحديث بعمومه حجة عليه، كذا ذكره ابن المالك، وفيه أيضاً أن تخصيص ما لم يقسم بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه. كذا في «المراقبة».
- ٣: قوله: لا يمنع إنح: أي مروءة وتبذير. قال النووي رحمته الله: اختلفوا في معنى هذا الحديث هل هو على الندب إلى تمكين الجار ووضع الحشب على جدار داره أم على الإيجاب؟ وفيه قولان للشافعي، ولأصحاب مالك أصحهما الندب، وبه قال أبو حنيفة، والثاني: الإيجاب، وبه قال أحمد وأصحاب الحديث. كذا في «المراقبة».
- ٤: قوله: سبعة أذرع: قال الأحناف: إن طول الطريق وعرضه كطول الباب وعرضه، والمراد بهذا الطول هو =

٣٠٨٩ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ حُرَيْثٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَاعَ مِنْكُمْ دَارًا أَوْ عَقَارًا، قَمِينَ^(١) أَنْ لَا يُبَارَكَ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِثْلِهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٠٩٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْشٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَطَعَ^(٢) سِدْرَةً صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ مُخْتَصَرٌ، يَعْنِي مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً فِي فَلَاةٍ يَسْتَظِلُّ بِهَا ابْنُ السَّبِيلِ وَالْبَهَائِمُ عَبَثًا وَظُلْمًا بِغَيْرِ حَقٍّ يَكُونُ لَهُ فِيهَا صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ.

بَابُ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ

٣٠٩١ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ حَبِيرٍ بِشَطْرِ مَا يُخْرُجُ مِنْهَا

= الارتفاع، والمراد بالارتفاع أنه لا يجوز لأحد أن يكشف حفرة في حد الارتفاع، ولا يخالفنا حديث الباب، وقال الطحاوي في «مشكل الآثار»: إن الحديث في الطريق الجديد، وأما القديم فيترك على ما عليه سابقاً، وأشار البخاري إلى هذا، ولا خلاف في الحديث، ومسألتنا زيادة، قاله في «العرف الشدي» وقال في «اللمعات»: إذا كان طريق بين أرض القوم وأرادوا عمارتها، فإن اتفقوا على شيء، فذلك، وإن اختلفوا في قدره جعل سبعة أذرع، هذا مراد الحديث. أما إذا وجدنا طريقاً مسلوكتاً، وهو أكثر من سبعة أذرع، فلا يجوز لأحد أن يستولى على شيء منه، انتهى. وقال في «الشواب الحلبي»: سبعة أذرع ليس حداً شرعياً، بل المدار على الحاجة.

(١) قوله: قمن أن لا يبارك له إلخ: يعني بيع الأراضي والدور وصرف ثمنها إلى المتقولات غير مستحب، لأنها كثيرة المتفع قليلة الأفع لا يسرقها سارق، ولا يلحقها غارة، بخلاف المتقولات، فالأولى أن لا تباع، وإن باعها فالأولى صرف ثمنها إلى أرض أو دار. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: من قطع سدرية إلخ: لعل وجه تخصيصها أن ظلها أبعد من ظل غيرها، وإلا فالحكم غير مختص بها، بل عام في كل شجر يستظل به الناس والبهائم بالجنوس تحته. قاله في «المرقاة». وقال في «اللمعات»: والحديث مضطرب فون راويه عروة كان يقطعه ويتخذ منه أبواباً، وأجمعوا على إباحة قطعه.

(٣) قوله: إن رسول الله ﷺ عامل أهل حبير: اعلم أن كراء الأرض يختلف فيه فلم يجوز طائوس والحسن مطلقاً، وجوزة أبو حنيفة والشافعي بالذهب والنقصة وبالطعام واليابس وسائر الأشياء، لكن لا يجوز عندهما بجزء ما يخرج منها، وهي تمخيرة، وأما الشافعي وموافقه فذهبوا إلى جواز المزارعة إذا كانت للمساقاة، ولا يجوز إذا كانت منفردة =

مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا خَرَجَ مِنَ الزَّرْعِ.
 ٣٠٩٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَقْسِمَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ، قَالَ: «لَا»، فَقَالُوا: فَتَكْفُرُونَا؟ الْمَثْوَنَةُ وَتُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٩٣ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ يَغْلَى بَيْنَ أُمِّيَّةٍ إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعْطِيَهُمُ الْأَرْضَ الْبَيْضَاءَ عَلَى أَثَرِهِ إِنْ كَانَ الْبَقَرُ وَالْبَذَرُ وَالْحَدِيدُ مِنْ عُمَرَ قَلَّةَ الثُّلُثَانِ وَلَهُمُ الثُّلُثُ، وَإِنْ كَانَ الْبَقَرُ وَالْبَذَرُ وَالْحَدِيدُ مِنْهُمْ فَلِعُمَرَ الشَّطْرُ وَلَهُمُ الشَّطْرُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُعْطِيَهُمُ النَّخْلَ وَالكَرْمَ عَلَى أَنْ لِعُمَرَ ثُلُثَيْنِ وَلَهُمُ الثُّلُثُ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

= كما جرى في خيبر، وقال مالك: لا تجوز المزارعة منفردة ولا تبعاً، إلا ما كان من الأرض بين الشجر، وذهب أبو حنيفة وزفر علقا إلى أن المزارعة منفردة ولا تبعاً، إلا ما كان من الأرض بين الشجر، وذهب أبو حنيفة وزفر رحمهما الله إلى أن المزارعة والمساقاة فاسدتان مطلقاً، وذهب أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وجماعة من المالكية وابن شريج وابن خزيمة والخطابي من الشافعية إلى جواز المساقاة والمزارعة بمجمعتين ومنفردتين، وتمسك هؤلاء المسجوزين بمعاملة أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، وأجيب عن ذلك بحمله على الجزية أو الحراج بالمقاسمة، كما ذكره في «الغداية».

لكن الفتوى عند الحنفية على قول أصحابين لكثرة الاحتياج إليه، وكذا هو المعتمد عند الشافعية كما رجحه النووي. كذا في «البنية» و«المعرفة» ذكر القفوري في «التجريد» ما ملخصه: أن خيبر كانت كمائر البلاد فيها الأرض البيضاء والتي فيها النخل. ويمكن إفراد سقي النخل من سقي الأرض، والنبي ﷺ عامل على الجميع، ولم يستثن شيئاً، فإلزام الشافعي تجويز المزارعة على الجميع، كما قال أبو يوسف ومحمد، أو إبطاها في الجميع كما قاله أبو حنيفة. وقال في «النيل» و«البلبل»: وقد جمع بين أحاديث النهي عن المزارعة وبين الأحاديث الدالة على جوازها بوجوه أحسنها أن النهي كان في أول الأمر، ثم أبيع، ويدل على هذا الجمع حديث جابر وحديث رافع بن خديج، ويؤيده ما وقع من المزارعة في عهد النبي ﷺ، وفي عهد الخلفاء.

(١) قوله: فتكفروننا المثونة وتشرككم في الثمرة إلخ: وقال المهلب: فيه حجة على جواز المساقاة. كذا في «عمدة القاري».

٣٠٩٤ - وَعَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: مَا بِالْمَدِينَةِ أَهْلٌ بَنَتْ هِجْرَةَ إِلَّا يَزْرَعُونَ عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ. وَزَارَعَ عَلِيٌّ وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْقَاسِمُ وَعُرْوَةُ وَآلُ أَبِي بَكْرٍ وَآلُ عُمَرَ وَآلُ عَلِيٍّ وَابْنُ سِيرِينَ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ: كُنْتُ أَشَارِكُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدٍ فِي الزَّرْعِ. وَتَعَامَلْتُ عُمَرَ النَّاسَ عَلَى إِنْ جَاءَ عُمَرُ بِالْبَذْرِ مِنْ عِنْدِهِ فَلَهُ الشُّطْرُ، وَإِنْ جَاءُوا بِالْبَذْرِ فَلَهُمْ كَذَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا.

٣٠٩٥ - وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ حَدِيَجٍ رضي الله عنه قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَايَةُ أَنَّهُمْ كَانُوا يُكْرُونَ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا يَنْبُتُ عَلَى الْأَرْبَعَاءِ، أَوْ شَيْءٍ يَسْتَنْبِيهِ صَاحِبُ الْأَرْضِ، فَتَهَاتَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. فَقُلْتُ لِرَافِعٍ: فَكَيْفَ هِيَ بِالشَّرَاهِمِ وَالذَّانِبِرِ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ، وَكَانَ الَّذِي يُهَيَّ عَنْ ذَلِكَ مَا لَوْ نَصَرَ فِيهِ ذُووُ الْقُرْبَى بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ لَمْ يُجِيرُوا لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَخَاطَرَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ما بالمدينة: واعلم أن الأحاديث في هذا الباب جاءت مختلفة، وحديث النهي عن رافع بن خديج أيضًا جاءت مختلفة، ثمة قال: سمعت رسول الله ﷺ وثمة قال: حدثني عسومي، وثمة: أخبرني عماري، لهذا اختلف العلماء في حكمه، ذهب أبو حنيفة إلى فساد مساقاة أبقا، وذهب أصحابه وأحمد وإسحاق وكثير من الصحابة والتابعين إلى جوازها مطلقًا، وذهب الشافعي إلى جوازها تبعًا للمساقاة، إذا كان البياض خلال التخييل بحيث لا يمكن أو يحسر أفرادها بالعمل، كما في خير، ولا يجوز إفرادها. وأبو حنيفة يأول معانته ﷺ مع خير بأنه استعمالهم بدل الجزية، وأن الشطر الذي دفع إليهم كان منحة منه ﷺ ومعونة لهم عن ما كفهم له من العمل، وبالجمله باب التأويل من الجائين مفتوح، والفتوى عند اختفية أيضًا على الجواز دفعًا للحاجة. كذا في «الطبي» و«الشمعات».

(٢) قوله: إن جاء عمر بالبذر الخ: لذلك قال في الدر المختار: وصحت المزارعة لو كان الأرض والبذر لزيد والبقر والعمل لآخر، أو الأرض له والبقر لآخر، أو العمل له والبقر لآخر، وهذه الثلاثة جائزة.

(٣) قوله: بما ينبت على الأربعة: والمعنى: أنهم كانوا يكرون الأرض على أن يزرعه العامل يذره، ويكون ما ينبت على أطراف الجدران السواني للمكوي أجرة لأرضه. وما عدا ذلك للمكوي، أو ما كان ينبت في هذه القطعة بعينها فهو للمكوي، وما ينبت بعينها فهو للمكوي، فنهاهم عن ذلك لما فيه من الخطر، وهذه الصورة محتمل النهي عند المجوزين. كذا في «الشمعات».

٣٠٩٦ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَقْلًا، وَكَانَ أَحَدُنَا يُكْرِي أَرْضَهُ، فَيَقُولُ: هَذِهِ الْقِطْعَةُ لِي وَهَذِهِ لَكَ، فَرَبَّمَا^(١) أَخْرَجَتْ ذُو وَلَمْ تُخْرِجْ ذُو، فَتَهَاكُمُ النَّبِيُّ ﷺ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٩٧ - وَعَنْ عَمْرِو قَالَ: قُلْتُ لِبَطَاوَيْسٍ: لَوْ تَرَكْتَ الْمُخَابَرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ، قَالَ: أَيُّ عَمْرُو، إِنِّي أُعْطِيهِمْ وَأُعْطِيهِمْ، وَإِنْ أَعْلَمَهُمْ أَخْبَرَنِي، يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَلَكِنْ قَالَ: «أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ^(٢) لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٩٨ - وَعَنْ أَبِي أُفَامَةَ رضي الله عنه وَرَأَى سِكَّةً وَشَيْئًا مِنَ اللَّهِ الْخُرْبِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الدَّلَّ^(٣)». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: قريباً أخرجت ذو ولم تخرج ذه الخ: هذا قول رافع بيان لعدم الجواز؛ لحصول المخاطرة المنهي عنها، يعني قريباً تخرج هذه القطعة المستثناة، ولم تخرج سواها، أو بالعكس، فينوز صاحب هذه بكل ما حصل، ويضيق الآخر بالكلية. كذا في «المرفأة».

(٢) قوله: خبر له من أن يأخذ عليه خرجاً معلوماً: لاحتمال أن تملك السماء مطرها أو الأرض ريعها، فيذهب ماله بغير شيء. قاله في «المرفأة». وقال في «عمدة القاري»: وقد بين الطحاوي علة النهي في حديث رافع عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله كنت أعلم منه بالحديث، إنها جاء رجلان من الأنصار إلى رسول الله ﷺ قد اقتتلا، فقال: إن كان هذا شأنكم فلا تذكروا المراع، فسرع قوته: لا تذكروا المزارع. قال الطحاوي: فهذا زيد بن ثابت يخبر أن قول النبي ﷺ: لا تذكروا المزارع النهي الذي قد سمعه رافع لم يكن من النبي ﷺ على وجه التحريم، وإنما كان لكرامية وقوع الشر بينهم. وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه أيضاً، وبين ابن عباس رضي الله عنه أن ما كان من النبي ﷺ في ذلك لم يكن للنهي، وإنما أراد الفرق بهم.

(٣) قوله: أدخله الدل: قال بعض علمائنا من الشراح: ظاهر هذا الحديث أن الزراعة تورث المذلة، وليس كذلك؛ لأن الزراعة مستحبة؛ لأن فيها نفعاً للناس، ولخير «اطلبوا الأرض من جباياها»، إنها قال ذلك؛ لئلا يشتغل الصحابة بالعمرات وترك الجهاد، فيغلب عليهم الكفار، وأي ذلك أشد من ذلك. وقيل: هذا في حق من يقرب العدو؛ لأنه لو اشتغل بالحرث وترك الجهاد لأدّى إلى الإذلال بغلبة العدو عليه. كذا في «المرفأة».

٣٠٩٩ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَرْبَعَةَ نَقَرٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: عَلَى الْبَذْرِ، وَقَالَ الْآخَرُ: عَلَى الْعَمَلِ، وَقَالَ الْآخَرُ: عَلَى الْأَرْضِ، وَقَالَ الْآخَرُ: عَلَى الْقَدَانِ، فَرَزَعُوا، ثُمَّ حَصَدُوا، ثُمَّ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَجَعَلَ^(١) النَّزْعَ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ، وَجَعَلَ لِصَاحِبِ الْعَمَلِ أَجْرًا مَعْلُومًا، وَجَعَلَ لِصَاحِبِ الْقَدَانِ دِرْهَمًا فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَأَلْفَى الْأَرْضَ فِي ذَلِكَ. رَوَاهُ الظَّحَاوِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، أَرْسَلَهُ مُجَاهِدٌ، وَمَرَّاسِيْلُهُ تُقْبَلُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

بَابُ الْإِجَارَةِ

وَقَوْلِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَكُسُوهُنَّ^(٢) أُجُورَهُنَّ﴾

وَقَوْلِهِ تَعَالَى جِكِّيَّةً عَنْ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ^(٣) أَنْ

أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِيبٍ﴾

٣١٠٠ - عَنْ مَعْبُدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَعِمَ ثَابِتُ بْنُ الصَّخَّالِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) قوله: فجعل النزع لصاحب البذر: عليه أبو حنيفة وغيره، أفلا ترى أن رسول الله ﷺ لما أفسد هذه المزارعة لم يجعل النزع لصاحب الأرض، بل قد جعله لصاحب البذر. وذهب أحمد إلى ما حصل من النزع يكون لصاحب الأرض، وليس لصاحب البذر إلا بذره، واحتج في ذلك بحديث رافع بن خديج، وأما غيره فقال: ما حصل من النزع فهو لصاحب البذر، وعليه لجرة الأرض من يوم غصبها إلى يوم التفريط. قاله الطيبي. وقال في هذا المجهود: قال الخطابي: حديث رافع بن خديج لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث. وحديثي الحسن بن يحيى عن موسى بن هارون الحنفي أنه أنكر هذا الحديث، ويضعفه ويقول: لم يروه عن أبي إسحاق غير شريك، ولا رواه عن عطاء غير أبي إسحاق، وعطاء لم يسمع من رافع ابن خديج شيئاً، وضعفه البخاري، وقال: نفرد بذلك شريك عن أبي إسحاق، وشريك بهم كثيراً وأحياناً، ويشبه أن يكون معنى قوله: ليس له من النزع شيء، لو صحَّ وثبت على العقوبة والحرمان للغاصب، وقيل: معناه لا يحل له من النزع شيء؛ لأنه حصل له بطريق غصب الأرض.

(٢) قوله: فأتوهن أجورهن: فيه دليل على شرعية الإجارة. كذا في «تكملة فتح القدير».

(٣) قوله: إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمن حبيبي: سياقي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في هذا الباب تحت حديث عتبة بن البذر.

نَهَى^(١) عَنِ الْمُزَارَعَةِ وَأَمَرَ^(٢) بِالْمُؤَاجَرَةِ، وَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٠١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اخْتَجَمَ فَأَعْطَى الْحُجَّامَ^(٣) أَجْرَهُ وَاسْتَعْظَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ». فَقَالَ أَصْحَابُهُ: «رَأَيْتَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، كُنْتُ^(٤) أَرْغَاهَا عَلَى قَرَارِيطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٠٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَرُّوا بِمَاءٍ فِيهِمْ لَيْدِعٌ أَوْ سَلِيمٌ، فَعَرَضَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ، فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ إِنْ فِي الْمَاءِ رَجُلًا لَيْدِعًا أَوْ سَلِيمًا، فَانْظُرُوا رَجُلًا مِنْهُمْ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ قَبْرًا، فَجَاءَ بِالنِّسَاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، فَقَالَ^(٥) رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: نهى عن المزارعة: وقد مرَّ الكلام فيه في باب المساقاة والمزارعة مستوفى.

(٢) قوله: وأمر بالمؤاجرة: دل على إباحة الإجارة، وفيه أمر بإباحة، ولهذا أكده بقوله: لا بأس بها، أخذته من «اللمعات».

(٣) قوله: فأعطى الحجام أجره واستعظ: فيه إباحة إجارة الحجامنة وصحة الاستئجار وجواز المداواة. كذا في «المعرفة».

(٤) قوله: كنت أرى على قراريط لأهل مكة: وفي الحديث دليل على جواز الإجارة عن رعي الغنم، ويلحق بها في الجواز غيرها من الحيوانات. قاله في «نيل الأوطار». وقال في «المعرفة»: وفيه استئجار الأحرار.

(٥) قوله: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أحق ما أخذت عليه أجر كتاب الله: قال القاضي: فيه دليل على جواز الاستئجار بقرعة القرآن والرقبة به، وجواز أخذ الأجرة على تعميم القرآن. وذهب قوم إلى تحريمه، وهو قول الزهري وأبي حنيفة وإسحاق رضي الله عنه. واحتجوا بالحديث الآتي عن عبادة بن الصامت. وفي «شرح السنة»: في الحديث دليل على جواز الرقبة بانقرآن وبذكر الله وأخذ الأجرة عليه؛ لأن القراءة من الأفعال المباحة، وبه تمسك من رخص بيع المصاحف وشرائها، وأخذ الأجرة على كتابتها، وبه قال الحسن والشعبي وعكرمة، وإليه ذهب سفيان ومالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه. قاله في «المعرفة».

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَصْبَبْتُمْ، إقْسِمُوا وَأَضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ أَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا مِنْ كُنُتٍ أَأَعْلَمُهُ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ وَلَيْسَتْ يَمَالِي، [وَأُرِي عَنَهَا]

= وقال في «بدل المجهود»: وفي الحديث أعظم دليل على أن يجوز الأجرة على الترقى والطب، كما قاله الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد، وأما الأجرة على تعليم القرآن فأجازها الجمهور بهذا الحديث ورواية البخاري ابن أبي عمير. أخذتم عليه اجرا كتب الله به حرمه أبو حنيفة. قاله ابن رسلان. قلت: ولكن أجازوا ما خبروا الخفية للضرورة، انتهى. وفي «رد المحتار»: قال في «الهداية»: وبعض ما يخبر به استحسان الاستحار على تعليم القرآن اليوم لظهور التواني في الأمور الدينية، ففي الامتناع تضييع حفظ القرآن، وعينه انفتوى. وقال نج الشريعة في شرح «الهداية»: إن القرآن بالأجرة لا يستحق الثواب لا للميت ولا للقارئ. وقال العيني في شرح «الهداية»: ويمنع القارئ للميت، رالأخذ والمعطي أثمان.

فمخلص: أن ما شاع في زماننا من قراءة الأجزاء بالأجرة لا يجوز، لأن فيه الأمر بالقراءة وعطاء الثواب للأمر والقراءة لأجل المال، فإذا لم يكن للقارئ ثواب لعدم النية الصحيحة فأين يصل الثواب إلى المستأجر. ولولا الأجرة ما قرأ أحد لأحد في هذا الزمان، بل جعلوا القرآن العظيم مكسباً ووسيلة إلى جمع الدنيا، إن شاء وإنا إليه راجعون. وقد اغتربوا في «الجوهر» صاحب «البحر» في كتاب الرفق، وتبعه الشارح في كتاب الوصايا حيث يشعر كلامهما بجواز الاستئجار على كل الطاعات. ومنها: القراءة، وقد رده الشيخ خير الدين الرملي في حاشية «البحر» في كتاب الوقف حيث قال: أقول: المعنى به جواز الأخذ استحساناً على تعليم القرآن لا على قراءة المحرّدة، كما صرح به في «الفتاوى الخاتمة». حيث قلنا: لا معنى هذه الوصية ونسلة القارئ بقراءة؛ لأن هذا يستلزم الأجرة، والإجارة في ذلك بائنة، وهي بدعة، ولم يفعلها أحد من الخلفاء، وقد ذكرنا مسألة تعليم القرآن على استحسان، يعني للضرورة، ولا ضرورة في الاستئجار على القراءة على الغير.

وفي «الزيلعي» وكثير من الكتب: لو لم يفتح باب التعليم بالأجر لذهب القرآن، فأفتوا بجوازه ورأوه حسناً، فتنبه لهم. وما استدلل به بعض المحشين على الجواز بحديث البخاري في اللديع فهو خطأ؛ لأن المتقدمين الهاتين الاستئجار مطلقاً جاوراً الرقية بالأجرة، ولو بالقرآن كما ذكره انطحاوي؛ لأنها ليست عبادة محضة، بل من التداوي، ثم كلام «رد المحتار» مختصراً.

وقوله: «من كنت أعلمه الكتاب والقرآن إلخ» هذا دليل واضح لأبي حنيفة رضي الله عنه. كذا في «المرقاة».

فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ: «إِنْ كُنْتُ تُحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَوَّقًا مِنْ دَارٍ فَأَقْبِلْهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ عَنْ خَارِجَةَ بِنِ الصَّامِتِ عَنْ عَمِّهِ ؓ قَالَ: أَقْبَلْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْنَا عَلَى حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ فَقَالُوا إِنَّا أَتَيْنَا أُنْكَمَ قَدْ جِئْتُمْ مِنْ عِنْدِ هَذَا الرَّجُلِ بِحَيْرٍ، فَهَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رُقِيَّةٍ؟ فَإِنَّ عِنْدَنَا مَعْتُوها فِي الْقُبُودِ. [قَالَ: فَقُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ:] فَجَاءُوا بِمَعْتُو فِي الْقُبُودِ، قَالَ: فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عُدُوَّةً وَعَشِيَّةً، أَجْمَعُ بَرَاقِي، ثُمَّ أَتَفُلُّ، قَالَ: فَكَأَنَّمَا نَشَطَ مِنْ عِقَالِي، [قَالَ:] فَأَعْطَوْنِي جُعْلًا، فَقُلْتُ: لَا حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «كُلْ، فَلَعَمْرِي لَيْسَ أَكُلُ بِرُقِيَّةٍ بَاطِلٍ، لَقَدْ أَكَلْتُ بِرُقِيَّةٍ حَقًّا».

٣١٠ - وَعَنْ عُثْبَةَ بِنِ الْمُنْذِرِ ؓ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ طَسَ حَتَّى إِذَا بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى، قَالَ: «إِنَّ مُوسَى» ؓ آجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِي سِنِينَ أَوْ عَشْرًا عَلَى عِقَّةٍ فَرَجِهِ وَطَعَامِ بَطْنِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: إن موسى عليه السلام آجر نفسه إلخ: والمال أن شعب الله جعل المهر هو رعي الغنم على المشهور، وقد ذكر الله تعالى ذلك لنا من غير إنكار علينا، فيبني أن يجوز في شريعتنا أيضًا لما نقرر في علم الأصول أن شرائع من قبلنا بمنزلة إذا قص الله أو رسوله من غير إنكار علينا، وإن كان المهر هو الخدمة سوى رعي الغنم، فلا يجوز عندنا إن كان المقصود خدمة المنكوحه، ولعله يجوز إن كان خدمة شخص آخر، وهنا كذلك: إذ الخدمة خدمة شعيب عليه السلام، وتفصيل هذا المقام على وجهه يبين أنه ذكر صاحب «الهداية» في «باب المهر»: إن تزوج حر امرأة على خدمته سنة أو على تعليم القرآن يجوز النكاح، ولكن لا يصلح ما يذكر مهرًا، وإنما يكون لها مهر المثل عندهما، وقصة خدمته عند محمد. وإن تزوج عبد حره أو مولاه على خدمته، أو تزوج حره عن خدمة حر آخر، أو على رعي الزوج غنمًا يكون ما يذكر مهرًا، والشافعي يقول بأن ما يذكر يصلح مهرًا في جميع الصور فقد قاس الصوريين أوليين على البواقي. ونحن نقول: إن المشروع إنما هو الابتغاء بالمال، حيث قال: «وَأَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ» (النساء: ٢٤) وتعليم القرآن ليس بهال، وكذا المنافع على أصلنا، فلا يصلح مهرًا بخلاف خدمة الزوج العبد؛ فإنه ابتغاء بالمال؛ لتضمن تسليم الرقية، وفي الحر يزوم قلب الموضوع.

٣١٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصَصْتُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى فِي ثَمِّ عَدْرَةٍ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرْفُهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

٣١٧ - وَعَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلْسَائِيلُ^(١) حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

- وبخلاف خدمة الزوج الحر حراً آخر برضاه؛ لأنه لا يلزم فيه ذلك فلا مناقضة، وبخلاف رعي الأغنام؛ فإنه من باب القيام بأمور الزوجية، فلا يلزم انمناضة على أنه لا يجوز في رواية، هذا حاصل كلامه. فعلم منه أن رعي الغنم يصلح مهراً في رواية، بخلاف منافع أخرى؛ فإنه لا ينصح ذلك. ثم إن قصة شعيب عليه السلام كما يُدُّن على جواز كون رعي الغنم مهراً كذلك يُدُّن على جواز أخذ المهر للأباء، ويكون النكاح بلفظ المستقبل، ويكون المتكوجة والمهر مجهولة، ويكون التخيير بين القبل والكتير جائزاً، والأول جاء في رواية كما علمت، والباقي كل منها لم يوافق شريعتنا، فلهذا قلنا: إنه يمكن اختلاف الشرائع في ذلك، ويمكن أن يكون المهر هو القليل والكثير فضلاً عنه، وإن قول شعيب عليه السلام: أنكحتك عدل نكاح، لأنه نكاح، فلا يكون بلفظ المستقبل، ولا المتكوجة مجهولة.

وجواز أخذ المهر للأباء قد نسخ الآن، ومصادق كله أنه قد ذكر في «الحسي» أن قول شعيب عليه السلام: «على أن تأجروني» - بالإضافة إلى بء المتكأنم - يُدُّن على أنه كان مهر البنات في الشرائع السابقة للأباء. وقد نُسخ ذلك في شريعتنا لقوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَأُولُوا الْأَيْمَانِ صَفْهُنَّ لِحَمَّتْ﴾ (النساء: ٤) أي أتوا النساء مهوراً من لا أبائهن، فهذه الآية منسوخة في هذا المقدار، وقد نص بأن ما سوى رعي الغنم من المنافع لا يصلح مهراً عندنا، ويصح عند الشافعي، وذكر صاحب «المدارك» تحت قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُكُمُ الْبَيْتَ﴾ (البصير: ٢٧)؛ إن هذا القول مرعلة من شعيب عليه السلام، لأنه لو كان عين نكاح، لعبر به بصيغة الراضي، وهو قوله: «قد أنكحتك» هذا حاصل كلامه، فلم يحمل كلام شعيب عليه السلام على المتكوجة؛ لأن النكاح لا يكون إلا بالراضي وعن المعينة. وقال أيضاً: إن التزوج على رعي الغنم جائز بالإجماع؛ لأنه من باب القيام بأمور الزوجية فلا مناقضة، وبخلاف التزوج على الخدمة، ملخص من التفسيرات الأحمدية.

(١) قوله: لئسائل حق إنش؛ بسبب سؤانه فكأنه أجرة له، وبهذا الوجه يناسب إيراده في هذا الباب. قاله في «تلمعات». وقلت: الأجير أيضاً سائل لأجرة فله حق، وإن جاء على فرس.

بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ وَالشَّرْبِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَبَيَّنَهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلٌّ شَرْبٍ

مُحْتَضَرٌ ۝﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَهَا شَرْبٌ وَلَكُمْ شَرْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ ۝﴾
(الشعراء: ١٥٥) (الشعراء: ٢٨)

٣١٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ

(١) قوله: إن الماء قسمة الخ: وفي «البيروني»: واحتج محمد في تصحيح المهايأة والقسمة بقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ (الشعراء: ٢٨)، وقال الله تعالى: ﴿لَهَا شَرْبٌ وَلَكُمْ شَرْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ ۝﴾ (الشعراء: ١٥٥). كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: لها شرب ولكم شرب يوم معلوم: هذا دليل على جواز المهايأة. قاله في «المندارك».

(٣) قوله: فهو أحق: أي صار تلك الأرض مملوكة له، لكن إذا كان الإمام شرط له عند أبي حنيفة شيء، وخالفه أصحابه والشافعي وأحد محتجين بإطلاق الحديث، وفيه أن قوله ﷺ: ليس للمرأة إلا ما طابت به نفس إمامه، يدل على اشتراط الإذن، فيحمل المطلق عليه؛ لأنها في حادثة واحدة، واحتج أيضاً أبو حنيفة بقوله ﷺ: لا حي إلا لله ورسوله، في الصحيحين، وأخفى: ما حي من الأرض، فدل أن حكم الأرضين إلى الأئمة لا إلى غيرهم. ويؤيد هذا ما رواه أحمد عن سمرة بن جندب، والطحاوي عن محمد بن عبيد الله بن سعيد أبي عون النخعي الأعمش الكوفي أنبأني قال: خرج رجل من أهل البصرة يقال له: أبو عبد الله إلى عمر بن الخطاب، فقال: إن بأرض البصرة أرضاً لا تضر بأحد من المسلمين، وليست بأرض خراج، فإن شئت أن تقطعنيها أتخذها قصباً وزيتوناً، فكتب عمر إلى أبي موسى أن كانت حي فأقطعها إياه، أفلا ترى أن عمر بن الخطاب لم يجعل له أخذها، ولا جعل له ملكها إلا بإقطاع خليفة ذلك الرجل إياها، ولو ذلك لكان يقول له: وما حاجتك إلى إقطاعي إياك تحميها ونعمرها فتملكها، فدل ذلك أن الإحياء عند عمر بن الخطاب وهو ما أذن الإمام فيه للذي يتولاه ويسكله إياه.

وأيضاً استدلل له بحديث: الأرض لله ورسوله ثم لكم من بعده، فمن أحيا شيئاً من موتات الأرض فله رقبته، أخرجه أبو يوسف في «كتاب الخراج»؛ فإنه إضافه إلى الله ورسوله، وكل ما أضيف إلى الله ورسوله لا يجوز أن يختص به إلا بإذن الإمام، «المروقة» و«صلة القاري» و«البنائية» ملقطة منها. وقال في «رد المحتار»: وقول الإمام هو المختار، ولذا قدمه في «الحاشية» و«الملق» كعادتها، وبه أخذ الطحاوي، وعليه النعمان، انتهى. وقال في «الدر المختار»: هذا لو مسلماً، فلو ذمياً شرط الإذن اتفاقاً، ولو مستأثماً لم يملكها أصلاً اتفاقاً.

بها». قَالَ عُرْوَةُ: قَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى الظَّهْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ وَالْوُسْطِيُّ عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا لِلْمَرْءِ مَا ظَاهَرَتْ بِهِ نَفْسُ إِمَامِهِ».

وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَنَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا جَمَى^(١) إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ».

٣١٠٩ - وَعَنْ ظَاوِرٍ مُرْسَلًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا مِنَ الْأَرْضِ فَهُوَ لَهُ وَعَادِي الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ^(٢) لَكُمْ مَتًى». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.

وَرَوَى فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْطَعَ^(٣) لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الدُّورَ بِالْمَدِينَةِ، وَهِيَ بَيْنَ ظَهْرَانِي عِمَارَةَ الْأَنْصَارِ مِنَ الثَّارِزِ وَالْتَحْلِ، فَقَالَ بَنُو عَبْدِ بْنِ زُهْرَةَ: نَكَبَ

(١) قوله: لا حمى إلا لله ورسوله: أي لا حمى لأحد يخص نفسه برعى فيه مائتيه دون سائر الناس، لأن فيه منع الكلال وهو ممنوع، وإنما هو لله ورسوله ولعن ذلك عنه من الخلفاء بعده إذا احتاج إلى ذلك لمصلحة المسلمين، كما فعل الصديق والفاروق وعثمان لما احتاجوا إلى ذلك، «عمدة القاري» ملخصاً. وقال في «تيل الأوطار»: لا حمى إلا لله ورسوله قال الشافعي: يحتمل معنى الحديث شيئين، أحدهما: ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما حياه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والآخر: معناه إلا على مثل ما حياه عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعل الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمي، وعلى الثاني يختص الحرم بمن قام مقام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو الخليفة خاصة. قال في «الفتح»: وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن له في المسألة قولين، والراجح عندهم الثاني، والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ. ومن أصحاب الشافعي من ألحق بالخليفة ولاة الأقاليم. قال الحافظ: ومحل الجواز مطلقاً أن لا يضرب بكافة المسلمين أهـ. ولا يجوز للإمام على فرض إحقاقه بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأن يحمي لنفسه، وإلى ذلك ذهب مالك والشافعية والخفعية، قالوا: بل يحمي لحيل المسلمين وسائر أنعامهم، ولا سيما أنعام من ضعف منهم، كما فعله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قوله: ثم هي لكم متى: قلت: فيه دليل على شرط إذن الإمام لإحياء الموات.

(٣) قوله: أقطع لعدائه بن مسعود الدور بالمدينة، وهي بين ظهري إلى عمارة الأنصار إلخ: إذا أحيا مسلم أو ذمي من الأراضي عادياً لا مالك له، وهو بعيد من القرية بحيث إذا وقف إنسان من أقصى العامر فصاح لا يسمع أصوات فيه، ملكه عند أبي يوسف هو المختار، كما في «المختار» وغيره، واعتبر محمد عدم ارتفاق أهل القرية به حتى لا يجوز =

عَنْ ابْنِ أُمِّ عَدْبٍ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقِلَمُ ابْتِغَايَ اللَّهِ إِذَا، إِنَّ اللَّهَ لَا يُقَدِّسُ أُمَّةً لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهِمْ حَقُّهُ».

٣١١ - وَعَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَاطَ حَاطِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ» رواه أبو داود.

= إحياء ما ينتفع به أهل القرية، وإن كان بعيداً، ويجوز إحياء ما لا ينتفعون به، وإن كان قريباً من الحاضر، وبه قالت الثلاثة. فمدار الحكم على البعد عند أبي يوسف وانقطاع الاتفاق عند محمد، وبه يفتى، كما في زكاة الكبرى، وهو ظاهر الرواية، كما في «شرح الطحاوي» وكذا في «البرجندي» عن «المنصورية» عن «قاضي خان» أن الفتوى على قول محمد، وهذا الحديث يؤيده، ويدل على إقطاع الموات في العمارات. ملخص من «الدر المختار» و«الهداية» والتعيني. قوله: فهي له أي ملك له. قال في الحاشية: ظاهر الحديث يدل على أن الإحاطة كافية للتنسك، وإليه ذهب أحمد في أشهر الروايات عنه، لكن يشترط أن يكون الحائط منبثقاً مما يجري العدة بمثلته. وأكثر العلماء على أن التملك إنما هو بالإحياء، والتحجير ليس من الإحياء في شيء، والحديث محمول على كون الإحياء للسكون. قال القاري: قال النووي: إذا أراد زريبة للسواب أو حظيرة يحفف فيها الثمار أو يجمع فيها الحطب والحشيش اشترط التحويط، ولا يكفي نصب سفع وأحجار من غير بناء، انتهى.

قلت: قال في «أبدائع»: ولو حجر الأرض الموات لا يملكها بالإجماع؛ لأن الموات يملك بالإحياء؛ لأنه صbare عن وضع أحجار أو خط حوها يريد أن يحجر غيره عن الاستيلاء عليها، وشيء من ذلك ليس بإحياء، فلا يملكها، لكن صار أحق بها من غيره حتى لم يكن لغيره أن يزعمه، ولأنه سبقت يده إليه، والسبق من أسباب الترجيح في الجملة. قال النبي ﷺ: منى مناع من سبق. كذا في «بذل المجهود». وقال في «درحة الأمانة»: وبأي شيء تملك الأرض، ويكون إحياءها به؟ قال أبو حنيفة وأحمد بتحجيرها، وأن يتخذ لها ماء، وفي الدار يتحويطها وإن لم يسقها. وقال مالك: بما يعلم بالعادة أنه إحياء لتمثلها من بناء وغراس وحفر بئر وغير ذلك. وقال الشافعي: إن كانت المزروعات فيزادها واستخراج ماؤها، وإن كانت للسكنى فيبتطعها بيوتاً وتسقيها. قلت: وقال في «الهداية»: إن التحجير ليس بإحياء ليملكه به؛ لأن الإحياء إنما هو العمارة، والتحجير للإعلام، سمي به؛ لأنهم كانوا يعلمونه بوضع الأحجار حوله أو يعلمونه لحجر غيرهم عن إحيائه، فبقي غير مملوك كما كان، هو الصحيح.

٣١١١ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ عَصَدٌ مِنْ تَخْلٍ فِي حَائِطِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: وَمَعَ الرَّجُلِ أَهْلُهُ، فَكَانَ سَمُرَةُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ، فَيَتَأَذَّى بِهِ [وَيَتَشَوَّعُ عَلَيْهِ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَبِيعَهُ فَأَبَى، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُتَاقِلَهُ فَأَبَى، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُ فَأَبَى، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُتَاقِلَهُ فَأَبَى، قَالَ: «فَهَبْهُ لَهُ وَلَكَ كَذَا وَكَذَا» أَمْرًا رَغْبَةً فِيهِ فَأَبَى، فَقَالَ: «أَنْتَ مُضَارٌّ»، فَقَالَ لِلْأَنْصَارِيِّ: «إِذَا هَبَ [فَافْلَعْ] نَخْلَهُ» ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١١٢ - وَعَنْ أُبَيِّصَ بْنِ حَمَّالٍ النَّاسِرِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَقْطَعَهُ الْمِلْحَ الَّذِي بِمَارِبَ [فَقَطَّعَهُ لَهُ ^(٢)]، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا قَطَّعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْبَعْدَ، قَالَ: فَرَجَعَهُ ^(٣) مِنْهُ، قَالَ: وَسَأَلَهُ عَمَّا يُجْحَى مِنَ الْأَرَائِكِ، قَالَ: «مَا لَمْ تَنْتَلُهُ» ^(٤) أَخْخَافُ

(١) قوله: فافلعه نخله: وإنما أمر الأنصاري بقلع النخل لما تبين له أن سمرة يضارّه لما علم أن غرسها كان بالعمارة. قاله في «المرفقة». وقال في «الهداية»: وإذا استعار أرضاً ليني فيها أو لبغرس جاز، ولمعبر أن يرجع فيها وكلفه قلع البناء والقرس.

(٢) قوله: فقطع له: أحاديث الباب تدل على أنه يجوز للنبي ﷺ ولمن بعده من الأئمة إقطاع للمعادين. والمراد بالإقطاع جعل بعض الأراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص، سواء كان ذلك معدناً أو أرضاً، فيصير ذلك البعض أولى به من غيره، ولكن بشرط أن يكون من الموات التي لا يختص بها أحد، وهذا أمر متفق عليه. قاله في «نيل الأوطار».

(٣) قوله: فرجعه منه: ولهذا قالوا: لا يملك الإمام أن يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه كالملح، والآبار يستغنى عنها الناس. كذا في «تكملة البحر الرائق». وقال في «المرفقة»: ومن ذلك عليم أن إقطاع المعادن إنما يجوز إذا كانت باطنة لا ينال منها شيء إلا بتعب ومؤنة كالمنح والنفط والفيروزج والكبريت ونحوها. وما كانت ظاهرة يحصل المقصود منها من غير كد وصناعة لا يجوز إقطاعها، بل الناس فيها شريك كأنكلاً ومياه الأودية. وإن الحاكم إذا حكم ثم ظهر أن الحق في خلافه ينقض حكمه، ويرجع عنه.

(٤) قوله: ما لم تنتله أخفاف الإبل: قلت: دل على أن الاستقطاع والإحياء مخصوص بهما لم يتعلق به المصالح العامة. =

الإبيل». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣١١٣ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْطَعَ لِلزُّبَيْرِ خَيْلًا.

رَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي آخِرِ كِتَابِ الْحُمْسِ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ

= وقد اخذت عن أن الإحياء لا يجوز إلا بإذن الإمام، وإلا لم ينتفع منه، فافهم. كذا في «التوب الحفي».

أفعله. أقطع للزبير الخ: احتنقوا في الإقطاع، أما مذهب الشافعية والهلالية فهو ما قال النووي رحمته: جاز إقطاع الإمام الأرض المملوكة لبنت المال لا يملكها أحد إلا بإقطاع الإمام، ثم تارة يقطع رقبته ويملكها الإنسان بما يرى فيه مصلحة. فيجوز عليها كما يملك ما بعضه من الدراهم والدنانير وغيرها، وتارة يقطعه منقعتها، فيستحق به الانتفاع مدة الإقطاع. ومما الموات فيجوز لكل أحد إحيائه، ولا يقتصر إلى إذن الإمام، انتهى. وأما مذهب الحنفية في الإقطاع فهو ما قال في «البدائع»: الأراضي في الأصل موات، أرض مملوكة، وأرض مباحة غير مملوكة.

والمملوكة موات: عامرة وخرب، والمباحة نوعان: أيضاً نوع هو من مرافق البلدة محتطاً لهم ومرعى لدواشيهم، ونوع ليس من مرافقها، وهو المسمى بالموات. وأما الأراضي المملوكة لعمارة، فليس لأحد أن يتصرف فيها من غير إذن صاحبها لأن عصمة الملك تمنع من ذلك. وأما أرض الموات وهي أرض خارج البلد لم تكن ملكاً لأحد ولا حقاً له خاصاً، فلا يكون داخل البلد موات أصلاً، وكذا ما كان خارج البلدة من مرافقها محتطاً بها لأهلها أو مرعى لهم لا يكون مواتاً حتى لا يملك الإمام إقطاعها، فالإمام يملك إقطاع الموات من مصالح المسلمين لم يرجع ذلك إلى عمارة البلاد، والتصرف فيها يتعلق بمصالح المسلمين للإدم ككبري الأنهار انعظام وإصلاح قناطرها ونحوه. ولو أقطع الإمام الموات إنساناً فتركه ولم يعمره لا يتعرض له إلى ثلاث. فإذا مضى ثلاث سنين فقد عاد مواتاً كما كان، وإن أقطع غيره: لقوله ﷺ: ليس لمحتجر بعد ثلاث سنين حق أحد. ففي إقطاع الزبير دليل لأبي حنيفة رحمته لأن هذا الإقطاع يترك من الخمس الذي سهمه، أو أن يكون من الموات الذي لم يملكه أحد. ويمتلك بالإحياء. قاله في «المرواة»، ورواه ما وقع في رواية البخاري بعد ذلك.

أقوله: روى البخاري الخ: فيه تعيين الأرض المذكورة وأنها كانت مما أفاء الله تعالى عن رسوله ﷺ من أموال بني النضير، فأقطع الزبير عنها، وهذا إيجاب عن إشكال الخطابي حيث قال: لا أدري كيف أقطع النبي ﷺ أرض المدينة وأهلها قد أسلموا راغبين في الدين، إلا أن يكون المراد ما وقع من الأنصار أنهم جعلوا للنبي ﷺ ما لا يسفه الماء من أرضهم، فأقطع النبي ﷺ لمن شاء منه. كذا في «عمدة القاري».

لِلزُّبَيْرِ أَرْضًا مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ.

٣١١٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَقْطَعَ لِلزُّبَيْرِ خُضْرَ قَرِيْبِهِ، فَأَجْرَى قَرِيْبَهُ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ» مِنْ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١١٥ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِخُضْرٍ مَوْتٍ، قَالَ: فَأَرْسَلَ مَعِيَ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: «أَعْطَهَا يَا أبا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣١١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَمْنَعُوا» فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلَالِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: أعطوه من حيث بلغ السوط: قال المظهر: إن إقطاع الزبير إنما يحمل على السموات أو على الخس الذي سهم صلى الله عليه وسلم، فهو دليل لابي حنيفة رضي الله عنه، والأحاديث المطبقة محمولة عليه، «المرقاة» ملخصاً.

(٢) قوله: لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلال: واختلفوا في أن هذا النهي للتحريم أو للتنزيه، قال في التوضيح: النهي فيه عليه للتحريم عند مالك والأوزاعي، ونقله الخطابي وابن التين عن الشافعي، واستحبه بعضهم وحمله على التدب، والأصح عندنا أنه يجب بذله للماشية لا للزرع، ذكره العيني، وقال: كذلك مذهب الحنفية الاختصاص بالماشية، انتهى. وقال في الهداية: لا يجوز بيع المراعي ولا إيجارها، والمراد الكلال لقوله صلى الله عليه وسلم: الناس شركاء في الثلث النار والكلال والماء، قال الضحاوي وغيره: يعني إذا أوقد ناراً فلكل أحد أن يصطلي بها وأن يجفف ثيابه، وليس له أن يأخذ الجمر إلا بإذن، هذا معنى الشركة في النار، ومعناها في الماء الشرب وسقي الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والأنهار المملوكة، ومعناه في الكلال: أن له احتشاشه، وإن كان في أرض مملوكة، ومحل ما ذكر أن لم يجرز الماء بالاستقاء في آنية، ولم يجرز الكلال بقطعه أما إذا أحرز جاز بيعها؛ لأنه بالإحراز ملكها، ومحله أيضاً فيما إذا نبث بنفسه، فأما إذا كان سقى الأرض وأعدّها للإنبات فنبت، فإنه يجرز بيعه؛ لأنه ملكه، كما في الذخيرة و«المحيط» و«التنزيل»، وهو مختار المصدر الشهيد، وعنه الأكثرون ومنع القدوري بيعه، انتهى. كذا في «فتح القدير»، وقال فيه: قال القدوري: لا يجوز بيع الكلال في أرضه، وإن ساق الماء إلى أرضه، ولحققت مؤنة؛ لأن الشركة فيه ثابتة، وإنما يتقطع بالحيازة وسوق الماء إلى أرضه ليس بحيازة، والأكثر على الأول، ثم الكلال ذكر الحنوافي عن محمد أنه ما ليس له ساق، وما له ساق ليس كلالاً، وكان التفضيل يقول: هو أيضاً كلالاً، وفي «المغرب»: هو كل ما رعته الدواب. وقامه مضي باب المنهي عنه من البيوع.

٣١١٧ - وَعَنْهُ ع قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُحَدِّثُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ خَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَمَدُ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ، فَيَقُولُ لِلَّهِ: الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتُكَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ بِذَلِكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١١٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ، وَالْكَلْبَاءِ، وَالنَّارِ». رَوَاهُ أَبُو قَاوَدٍ وَابْنُ مَاجَه.

٣١١٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَجُوزُ مَنَعُهُ؟ قَالَ: «الْمَاءُ وَالْمَيْعُ وَالنَّارُ». قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْمَاءُ قَدْ عَرَفْتَاهُ فَمَا بَالُ الْمَيْعِ وَالنَّارِ؟ قَالَ: «يَا حُمَيْرَاءُ، مَنْ أُعْطِيَ نَارًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقُ بِجَمِيعِ مَا أَنْصَجَتْ ذَلِكَ النَّارُ، وَمَنْ أُعْطِيَ مَيْعًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقُ بِجَمِيعِ مَا طَيَّبَ ذَلِكَ الْمَيْعُ، وَمَنْ سَقَى مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ، حَيْثُ يُوْجَدُ الْمَاءُ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ رَقَبَةً، وَمَنْ سَقَى مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ، حَيْثُ لَا يُوْجَدُ الْمَاءُ، فَكَأَنَّمَا أَحْيَاهَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

أقول: في الماء، والكلأ، والنار، والمراد بالماء الذي في الآبار والآبار أما إذا أخذته وجعله في وعاء فقد تحرر منه فجاز بيعه. وما للكلأ ما ثبت في أرض غير مملوكة، وما ثبت في أرض مملوكة بغير إباحة رب الأرض؛ لأن رب الأرض لا يكون محرراً له بكونه في أرضه. وإذا أئتمه صاحب الأرض بالسقي والتسوية في أرضه اختلفت الروايات فيه، فإنه ذكر في «الذخيرة» و«المهبط»: ولو باع حشيشاً في أرضه أن كان صاحب الأرض هو الذي أئتمه بأن سدها لأجر الحشيش، فثبت بتكليفه جاز؛ لأنه ملكه. ألا ترى أنه ليس لأحد أن يأخذ بغير إذنه، وإن ثبت بنفسه لا يجوز؛ لأنه ليس بمملوك له، بل هو مباح الأصل. ألا ترى أن لكل أحد أن يأخذه.

وفي «الغدير»: ولا يجوز بيع الكلأ في أرضه، ولم ساق الماء إلى أرضه ولحقته موات حتى خرج الكلأ لم يجر بيعه؛ لأن الشركة في الكلأ ثابتة بالنفس، وإن ينقطع الشركة بالحياة، وسوق الماء إلى أرضه ليس بعقدية للكلأ، فبقي الكلأ على الشركة فلا يجوز. وذكر الخليلي عن محمد بن الكلأ، أنه ليس له ساق، وما قام على الساق فليس بكلأ، وكان الفصل يقول: هو كلأ. ومسمى إئتم الشركة في النار الانتفاع بفسادها، والاصطلاح به ونقصه الشيا به. أما إذا أراد أن يأخذ الجمر فليس له ذلك إلا بإذن صاحبها. كذا في «الكفاية».

٣١٢٠ - وَعَنْ أَسْمَرَ بْنِ مُضَرَّسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَبَايَعْتُهُ، فَقَالَ: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَاءٍ لَمْ يَسْقِهِ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ» ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٢١ - وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: خَاصَمَ الزُّبَيْرُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فِي شَرِيحٍ مِنَ الْحَرَّةِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلْ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ». فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: «أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ، فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ» يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَحْبَسَ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ، ثُمَّ أَرْسِلْ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ» فَاسْتَوْعَى النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الْحُكْمِ حِينَ أَحْفَظَهُ الْأَنْصَارِيُّ، وَكَانَ أَشَارَ عَلَيْهِمَا بِأَمْرِ لَهُمَا فِيهِ سَعَةٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٢٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي السَّبِيلِ الْمَهْزُورِ أَنْ يُسَكَّ ^(٢) حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُرْسِلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهِ نَأْخُذُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ الصَّلَاحُ بَيْنَهُمْ لِكُلِّ قَوْمٍ مَا اضْطَلَحُوا وَاسْتَلَمُوا عَلَيْهِ مِنْ عُيُونِهِمْ وَسُيُولِهِمْ وَأَنْهَارِهِمْ وَبُشْرِيهِمْ.

١. قوله: فهو له: أي يذلل على أن الماء يصير ملكاً بالإحراز.

٢. قوله: اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ثم أرسل الماء إلى جارك: يعني ليس لأحدهم أن يسكر النهر على الأسفل ولكن يشرب حصته؛ لأن في السكر إحداث شيء لم يكن في وسط النهر، ورفعة النهر مشترك بينهم، فلا يجوز لأحدهم أن يفعل ذلك بغير إذن الشريك، فإن تراضوا على أن الأعلى يسكر النهر حتى يشرب بخصته، واضطلحوا أن يسكر كل واحد في نوبته حازره؛ لأن البائع حقهم، وقد زال ذلك براضيتهم. ولكن إن أمكنهم أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر ذلك بالطين والقراب؛ لأن به ضرراً بالشركاء. ولو كان الماء في «النهر» بحيث لا يجري إلى أرض كل واحد منهم إلا بالسكر، فله يبدأ بالأعلى حتى يروي، ثم بالذي بعده كذلك، وليس لأهل الأعلى أن يستعوه من أهل الأسفل. كذا في «تكملة البحر الرائق».

٣. قوله: إن يسكت حتى يبلغ الكعبين إلخ: وعليه الشافعي، في «المنهاج»: والمياه المباحة من الأودية والعيون والسيول والأمطار يستوي الناس فيها، فإن أراد الناس سقي أرضهم منها تضائق، سقى الأعلى فالأعلى، وحبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين. قاله في «المسوى». وقال في «التعليق الممجَّد»: وعند الحنفية ليس فيه حد معين شرعاً، بل الأمر مفوض إلى آراء الشركاء انتهى. هذا حاصل ما قاله محمد بن.

بَابُ الْعَطَايَا

٣١٢٣ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ أَصَابَ أَرْضًا بِحَيْرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِحَيْرَ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»، قَالَ: فَتَصَدَّقُ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ. وَتَصَدَّقُ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ النَّسِيلِ وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ. قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قوله: لا يبيع ولا يهب ولا يورث إلخ: احتج به الجمهور وأبو يوسف ومحمد على جواز الوقف، ولا خلاف بينهم في جواز الوقف في حق وجوب التصديق بما يحصل من الوقف ما دام النواقف حيًّا حتى إن من وقف داره أو أرضه يلزمه التصديق بغلة الدار والأرض، ويكون ذلك بمنزلة النذر بالعلة. ولا خلاف أيضًا في جوازه في حق زوال ملك الرقبة إذا اتصل به قضاء القاضي أو أخضاعه إلى ما بعد الموت بأن قال: إذا مات فقد جعلت داري أو أرضي وقفًا على كذا، أو قال: هو وقف في حياتي صدقة بعد وفاتي. واختلفوا في جوازه مزيلًا لملك الرقبة إذا لم يوجد الإضافة إلى ما بعد الموت، ولا اتصل به حكم حاكم، فقال أبو حنيفة: لا يجوز حتى كان للنواقف بيع الموقوف وهبته، وإذا مات بصير ميراثًا لورثته، وقال أبو يوسف ومحمد والجمهور: يجوز حتى لا يباع ولا يوهب ولا يورث.

واختلفوا هل يدخل في ملك الموقوف عليه أم لا؟ فقال أصحابنا: لا يدخل، لكنه يتنفع بغلته بالتصدق عليه؛ لأن الوقف حبس الأصل وتصدق بالفرع، واحتسب لا يوجب ملك المحبوس. وعن الشافعي ومالك وأحمد: ينتقل إلى ملك الموقوف عليه لو كان أهلاً له، وعن الشافعي في قول: ينتقل إلى الله، وهو رواية عن أصحابنا. قاله في العمدة النقاري. وقال في النذر المختار: الوقف هو حبس العين على حكم ملك النواقف والتصدق بالمنفعة ولو في الجملة، والأصح أنه عند جائر غير لازم كالعازية، وعندهما هو حبسها على حكم ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من أحب، ولو غنياً فيلزم: فلا يجوز له إعطائه ولا يورث عنه، والقوى على قولها يلزمه.

قوله: العمرى جائزة قال في النذر المختار: جاز العمرى للمعمر له، ولورثته بعده لبطلان الشرط، انتهى. وفي المرواة: قال النووي: قال أصحابنا: للعمرى ثلاثة أحوال، أحدها: أن يقول: أعمرتك هذه الدار، فإذا مات -

٣١٢٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْعُمَرَى مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٢٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أُعْمِرَ عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِيهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا يَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا، لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ» الْمَوَارِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٢٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمْسِكُوا» عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ، وَلَا تُفْسِدُواهَا؛ فَإِنَّهُ مَنْ أُعْمِرَ عُمَرَى فِيهِ لِلَّذِي أُعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِيهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٢٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُرْقِبُوا» وَلَا تُعْمِرُوا، فَحَنْ أُرْقِبَ شَيْئًا أَوْ

فهي لورثتك أو لعقبك، فيصح بلا خلاف، ويملك رقبة الدار، وهي هبة، فإذا مات فانتدب لورثته، وإلا فليت الهالك، ولا يتعود إلى الواهب بحال، وثانيتها: أن يقتصر على قوله: جعلتها لك عمرك، ولا يتعرض لها سواء بقي صحته قولان للشافعي، أصحهما - وهو الجديد - صحته، وله حكم الحان الأول. وثالثتها: أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا يميت عادت إلى أو إلى ورثتي، ففي صحته خلاف، والأصح عندنا صحته، فيكون له حكم الأول، واعتمدوا على الأحاديث المطلقة، وعدلوا به عن قياس الشروط. قال أحمد: تصح العمري المطلقة دون الموقفة، وقال مالك: العمري في جميع الأحوال تملك لمنافع الدار مثلاً، ولا يملك فيها رقبتها بحال ومذهب أبي حنيفة كمالهنا، كذا في العمدة للقاري.

(١) قوله: وقعت فيه المواريث، والمعنى أنها صارت منكاً للمنفوع إليه، فيكون بعد موته لوارثه، كسائر أملاكه، ولا ترجع إلى المدافع كما لا يجوز الرجوع في الموهوب، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي، سواء ذكر العقب أو لم يذكره. كذا في المرقاة.

(٢) قوله: أمسكوا إنهم: يعني أعلمهم أن العمري هبة صحيحة ماضية يملكها الموهوب له ملكاً تاماً لا تعود إلى الواهب أبداً، وإذا عملوا ذلك، فمن شاء أعمر، ودخل فيها على بصيرة ومن شاء تركها؛ لأنهم كانوا ينوّهون أنها كالعارية يرجع فيها. وهذا دليل لأبي حنيفة والشافعي ومن تبعهما رحمهم الله. كذا في المرقاة.

(٣) قوله: لا ترقبوا ولا تعمروا إنهم: قال بعض الشراح من علمائنا: هذا نهي إرشادي يعني لا تبسوا أموالكم منه، ثم تأخذونها، بل إذا وهبتم شيئاً زال عنكم ولا يرجع إليكم، سواء كان بلفظ الهبة أو العمري أو الرقبة، يعني لا ترقبوا ولا تعمروا فلما منكم واعتازاً أن كلا منهما ليس بتمليك لنعم عمر له، ف يرجع إليكم بعد موته، وليس كذلك، فإن من -

أَعْمِرَةٌ فَهِيَ لَوْرَثَتِهِ»^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٢٩ - وَعَنْهُ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ^(٢) لِأَهْلِهَا، وَالرَّقْبَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

= أَرْقَبَ شَيْئًا أَوْ أَعْمَرَ فَهُوَ لَوْرَثَةِ الْمُعْمَرِ لَهُ، فَكَانَ النَّهْيُ قَبْلَ تَجْوِيزِ، أَوْ الْمَعْنَى لَا يَلِيقُ ذَلِكَ بِالْمُصْلَحَةِ، وَلَكِنْ بَعْدَ مَا فَعَلْتُمْ يَكُونُ صَحِيحًا، وَيَكُونُ لَوْرَثَةُ الْمُعْمَرِ لَهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقَوْلِ بِالنَّسَخِ، فَافْهَمِ.

وَفِي «الْنَهَايَةِ»: كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فَيَبْطِلُهُ الشَّارِعُ، وَأَهْلُهُمْ أَنْ مِنْ أَعْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَرْقَبَ فِي حَيَاتِهِ فَهُوَ لَوْرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، «الْمَرْقَاةُ» وَ«الْمَلْعَمَاتُ» مَلَقَطٌ مِنْهَا.

^(١) قَوْلُهُ: فَهُوَ لَوْرَثَتِهِ: قَالَ الطَّبْرِيُّ رحمته الله: التَّضْمِيرُ لِلْمُعْمَرِ لَهُ، وَكَذَا الْمُرَادُ بِأَهْلِهَا، وَالْقَاءُ فِي «فَمِنْ أَرْقَبَ» تَسْبِيبٌ لِلنَّهْيِ وَتَعْلِيلٌ لَهُ. كَذَا فِي «الْمَرْقَاةِ».

^(٢) قَوْلُهُ: وَالرَّقْبَى جَائِزَةٌ لِنَحْنُ: وَقَالَ فِي «الْمُهْدَايَةِ»: وَالرَّقْبَى بَاطِلَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِمْدٌ رحمته الله، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رحمته الله: جَائِزَةٌ. حَاصِلُ الْإِخْتِلَافِ رَاجِعٌ إِلَى تَفْسِيرِ الرَّقْبَى مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْمَرْاقِبَةِ، فَحَصَلَ أَبُو يُوسُفَ هَذَا اللَّفْظَ عَلَى أَنَّهُ تَحْلِيلٌ لِنَحَالٍ مَعَ انْتِظَارِ الرَّاهِبِ فِي الرَّجُوعِ، فَالتَّحْلِيلُ جَائِزٌ، وَانْتِظَارُ الرَّجُوعِ بَاطِلٌ، كَمَا فِي الْعُمَرَى. وَقَالَا: الْمَرْاقِبَةُ فِي نَفْسِ التَّحْلِيلِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الرَّقْبَى: هَذِهِ الدَّارُ لِآخِرَتِنَا مَوْتًا، كَأَنَّهُ يَقُولُ: أَرْقَبَ مَوْتِكَ وَتَرَاقِبَ مَوْتِي، فَإِنْ مِتُّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ، وَإِنْ مِتُّ قَبْلِي فَهِيَ لِي. فَكَانَ هَذَا تَعْلِيلُ التَّحْلِيلِ ابْتِدَاءً بِالْخَطَرِ، وَهُوَ مَوْتُ الْهَالِكِ قَبْلَهُ، وَهَذَا بَاطِلٌ. قَالَ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ».

وَقَالَ فِي «الْكَوْكَبِ الدَّرِيِّ»: أَعْلَمُ أَنَّ الرَّقْبَى مَفْسُورَةٌ بِتَفْسِيرَيْنِ: أَنْ يَجِبَ لَهُ، ثُمَّ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ لِي لَوْ مِتُّ قَبْلِي، وَهَذِهِ جَائِزَةٌ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ اشْتَرَطُ فِي الْهَبَةِ شَرْطًا فَاسِدًا، وَالْهَبَةُ لَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ. وَأَنْ لَا يَجِبَ لَهُ، بَلْ يَقُولُ: إِنْ مِتُّ قَبْلَكَ فَهَذَا الشَّيْءُ لَكَ، وَإِنْ مِتُّ قَبْلِي فَهُوَ لِي، أَوْ يَقُولُ: اسْكُنْ هَذِهِ الدَّارَ، وَاسْتَعْمِلْ هَذَا الشَّيْءَ عَلَى أَنَّهُ لَكَ إِنْ مِتُّ قَبْلِي، وَإِنْ مِتُّ قَبْلَكَ فَهُوَ لِي. وَهَذِهِ الرَّقْبَى بَاطِلَةٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِلْكًا لَهُ، وَلَا لَوْرَثَتِهِ بَعْدَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَارِيَةٌ حَالًا أَوْ وَصِيَّةٌ مَشْرُوطَةٌ مَآلًا. وَوَجْهُ الْبَطْلَانِ مَا فِيهِ مِنَ الْقَهْرِ مِنْ تَعْلِيلِ الْمَلِكِ بِشَرْطٍ عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ. فَارْتَفَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ حَنِيشِي الرَّقْبَى بَاطِلَةٌ وَالرَّقْبَى جَائِزَةٌ، فَإِنَّ الْجَائِزَ بِمَعْنَى آخَرَ، وَالْفَاسِدَ بِمَعْنَى آخَرَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ.

بَابُ

٣١٣٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَرِضَ عَلَيْهِ رَيْحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمِلِ طَيِّبُ الرَّيْحِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٣١ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٣٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا تُرَدُّ: الْوَسَائِدُ، وَالذُّهْنُ، وَاللَّيْنُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، قِيلَ: أَرَادَ بِالذُّهْنِ الطَّيِّبَ.

٣١٣٣ - وَعَنْ أَبِي غُثَمَانَ التَّهْدِي رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْطِيَ أَحَدُكُمْ الرِّيحَانَ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُرْسَلًا.

٣١٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرَّجُلُ إِذَا أَحَقَّ بِهَيْبَتِهِ مَا لَمْ يَثْبُثْ مِنْهَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

وَرَوَاهُ الظَّهْرَانِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَى الْخَاصِمُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي «السُّسْتُرِيِّ» مِثْلَهُ. وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُحَرِّجَاهُ، وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ فِي «الْأَحْكَامِ»: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ صَحِيحٌ مُرْفُوعًا، وَرَوَاهُ يُقَاتُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَزْمٍ أَيْضًا. وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ، لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السَّوءِ».

٣١٣٥ - وَعَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَتْ الْهَيْبَةُ لِذِي رَحِمٍ مُحْرِمٍ

(١) قوله: (الرجل إذا أحق بهيبته) أي إذا ذهب إليه الرجوع فيها بعد القبض. أما فإنه فلم تتم الهبة مع انتفاء مانع، وإن كره الرجوع تحريماً، وقيل: تنزيهاً، النهاية. وقال الشافعي -: لا رجوع فيها، وهذا الحديث يؤيدنا، أخذته من الهداية والدر المختار.

(٢) قوله: (إذا كانت الهبة الخ) تفصيله بحيث يظهر هو أنه قد قبضه، على ما في «الهداية» وشروحه: أن الهبة لا تخلو إما أن =

لَمْ يَرْجِعْ فِيهَا». رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» فِي الْبَيْعِ.

وَالدَّارَقُطْنِيُّ ثُمَّ التَّبَهُّتِيُّ فِي سُنَنِهِمَا. وَقَالَ الْحَاكِمُ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

٣١٣٦ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: مَنْ وَهَبَ هِبَةً لِذِي رَحِمٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً لِغَيْرِ ذِي رَحِمٍ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، إِلَّا أَنْ يُثَابَ مِنْهَا. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ.

٣١٣٧ - وَعَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ عَلَى مِثْرَتَا هَذَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَوْوَا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعُطْيَةِ، كَمَا تُحِبُّونَ أَنْ يُسَوَّوَا بَيْنَكُمْ فِي الْبِرِّ». رَوَاهُ الصَّحَاوِيُّ.

- تكون مقبوضة أو غير مقبوضة، فإن كانت غير مقبوضة يجوز للواهب الرجوع فيها ويعمل برجوعه؛ لأن الهبة الغير المقبوضة لا تفيد ملكاً، كما قال النخعي: لا يجوز الهبة حتى قبض، والصدقة يجوز قبل أن تقبض، ويدل على اشتراط القبض حديث نحنة أبي بكر الصديق.

وإن كانت مقبوضة، فلا يخلو إما أن يكون لذي رحم محرم، أي الذي قرابة السحرمة كالأصول والفروع، وإما أن يكون لغيره، سواء كان أجنبياً محضاً أو كان ذا قرابة ولم يكن محرماً كبنّي الأعمام، أو كان محرماً ولم يكن ذا رحم كالأخ المرضاعي، فإن كان الأول فلا يصح الرجوع فيه؛ لأن المقصود صلة الرحم، وقد حصل، وكذلك في هبة أحد الزوجين للآخر، ويدل عليه حديث سمرة مرفوعاً له: إذا كانت هبة لذي رحم محرم إلخ. وإن كان الثاني، فإن كان على سبيل الصدقة على التقدير يقصد بها وجه الله فحسب، فلا رجوع أيضاً، وإلا فلا الرجوع، إلا أن يمنع مانع، نحو: أن يعوض عنها الموهوب له، فحيث لا تنقلب الهبة لازمة، كذا إذا زاد الموهوب له في الموهوب خبزاً كالغرس والبناء، وكذا إذا خرج من ملكه بالبيع أو الهبة، وكذا إذا هلك الموهوب أو مات أحدهما. كذا في «التعليق الممجّد». وقال في درحة الأمانة: وإذا وهب الولد لابنه هبة، قال أبو حنيفة: ليس له الرجوع فيها بحال، وقال الشافعي: له الرجوع بكل حال.

أقوله: سَوَّوَا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ إلخ. قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: اختلف أصحابنا في النسوية، فقال أبو يوسف: يسوي فيها الأنثى والمذكر. وقال محمد بن الحسن: بل يجعلها بينهم على قدر الموارث. ولذلك ذكر بعض حجة التأنيين (النساء: ١١)، انتهى. ثم رجح قول أبي يوسف بأن قوله ﷺ: سَوَّوَا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ في العطية كما غبون أن يسووا الحكم في النير دليل على أنه أراد النسوية بين الإناث والمذكور. قاله في «التعليق الممجّد».

٣١٣٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَجَاءَ ابْنُ لَهُ فَقَبَّلَهُ وَأَجْلَسَهُ عَلَى فَخِذِهِ، ثُمَّ جَاءَتْ بِنْتُ لَهُ فَأَجْلَسَهَا إِلَى جَنْبِهِ، قَالَ: «فَهَلَا عَدَلْتُ بَيْنَهُمَا؟» رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣١٣٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ امْرَأَةٌ بَشِيرٍ: اُخْلُ ابْنِي غُلَامَكَ، وَأَشْهَدْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَتَهُ فُلَانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أُخْلَ ابْنَتَهَا عَلَافِي، وَقَالَتْ: أَشْهَدْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَلَهُ إِخْوَةٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَفَكُلُّهُمْ أُعْطِيَتْ مِثْلَ مَا أُعْطِيَتْ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «فَأَشْهَدْ» عَلَى هَذَا غَيْرِي.

٣١٤٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا.

= وقال في «روحة الأمة»: وتخصيص بعض الأولاد بالهبة مكروه بالاتفاق، وكذا تفضيل بعضهم على بعض. وإذا فضل فهل يزمه الرجوع؟ الثلاثة على أنه لا يزمه، وقال أحمد: يلزمه الرجوع؛ انتهى. هذا أمر وجوب عند طاوس والثوري وأحمد في رواية وإسحاق والبخاري، فإنهم قالوا: يجب التسوية في الهبة بين الأولاد، وقالوا: لو وهب من غير تسوية فهي باطلة، وعند الجمهور هو أمر نذبي، وانتفاضل مكروه، ولا يبطل الهبة، فدل على استحباب التسوية بين الذكور والإناث في العطية، كذا انتقلناه من «التعليق المسجّد» والمروقة.

(٢٠) قوله: فهلا عدلت بينهما: قال الطحاوي: أفلا يرى أن رسول الله ﷺ قد أراد منه التعديل بين الابنة والابن، وأن لا يفضل أحدهما عن الآخر، فذلك دليل على ما ذكرنا في العطية أيضاً.

(٢١) قوله: فأشهد على هذا غيري: وقال النووي: وفيه أنه ينبغي أن يسوي بين أولاده في الهبة، فلو فضل بعضهم أو وهب لبعضهم دون بعض، فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه مكروه، وليس بحرام، والهبة صحيحة. وقال طاوس وعروة ومجاهد والثوري وأحمد وإسحاق وداد: هو حرام. واحتجوا برواية لا تشهد على جور وبغيرها من ألفاظ الحديث. واحتج الشافعي وموافقه بقوله ﷺ: فأشهد على هذا غيري، قالوا: ولو كان حراماً أو باطلاً لما قال هذا الكلام.

(٢٢) قوله: ويثيب عليها: أي يكافئ عليها بأن يعطي صاحبها العوض والمكافأة على الهدية مطلوبة تطوعاً عندنا عندنا =

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٤١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أُعْطِيَ عَطَاءً فَوَجَدَ فَلْيَجْزِ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُتِنِ بِهِ، فَمَنْ أَتَى بِهِ فَقَدْ شَكَرَهُ، وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ تَحَلَّى بِمَا لَمْ يُعْطَهُ كَانَ كَلَابِيسَ نَوِيٍّ زُورٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣١٤٢ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِمَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الْقَنَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣١٤٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَتَاهُ الْمُهَاجِرُونَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا رَأَيْنَا قَوْمًا أَبْدَلَ مِنْ كَثِيرٍ، وَلَا أَحْسَنَ مُوَاسَاةً مِنْ قَلِيلٍ مِنْ قَوْمٍ نَزَلْنَا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، لَقَدْ كَفَوْنَا الْمُؤَنَةَ وَأَشْرَكُونَا فِي الْمُهْنِ حَتَّى لَقَدْ خِفْنَا أَنْ يَذْهَبُوا بِالْأَجْرِ كُلِّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا مَا دَعَوْتُمْ اللَّهَ لَهُمْ وَأَنْتَيْتُمْ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

٣١٤٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَهَادَوْا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ الضَّغَائِنَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

= بالشارع. قال صاحب «التوضيح»: وعندنا لا يجب فيها ثواب مطلقاً، سواء وهب الأعلى للأدنى أو عكسه أو للمساوي. واختلفوا فيمن وهب هبة، ثم طلب ثوابها، وقال: إنما أردت الثواب، فقال مالك: ينظر فيه، فإن كان مثله ممن يطلب الثواب من الموهوب له، فله ذلك مثل هبة الفقير للغني، وبه قال الشافعي في القديم. وقال أبو حنيفة: لا يكون له ذلك إذا لم يشترطه - وهو قول الشافعي الثاني الجديد - لأن موضوع الهبة التبرع، وفي وجوب المكافأة خلاف الموضع. واستدل مالك بحديث الأعرابي على وجوب المكافأة على الهداية، وقال: ولو لم يكن واجباً لم يشبه ولم يزد، ولو أثناب تطوعاً لم تلزمه الزيادة، وكان ينكر على الأعرابي طلبها. قلت: طمع في مكارم أخلاقه وعادته في الإثابة. كذا في اعمدة القاري.

٣١٤٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «اتَّهَادُوا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ وَحَرَ الصَّدْرِ، وَلَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتِهَا وَلَوْ شَقَّ فِرْسَنُ شَاةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١٤٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أُتِيَ بِبَاكُورَةِ الْفَاكِهَةِ وَضَعَهَا عَلَى عَيْنَيْهِ وَعَلَى شَفَتَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ كَمَا أَرَيْتَنَا أَوَّلَهُ فَأَرِنَا آخِرَهُ»، ثُمَّ يُعْطِيهَا مَنْ يَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ الصَّبِيَّانِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكُبْرَى».

بَابُ اللَّقْظَةِ

٣١٤٨ - عَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ وَجَدَ لُقْظَةً فَلْيُشْهَدْ».

قوله: فليشهد: ظاهر الأمر يُدُلُّ على وجوب الإشهاد، وهو أحد قول الشافعي، وبه قال أبو حنيفة. وفي كنية الإشهاد قولان، أحدهما: يشهد أنه وجد لقطة، ولا يعلم بالعقاص ولا غيره؛ لئلا يتوسل بذلك الكاذب إلى أخذه. والثاني: يشهد على صفات كلها حتى إذا مات لم يتصرف فيها الوارث. وأشار بعض الشافعية إلى التوسط بين الوجهين، فقال: لا يستوعب الصفات، ولكن يذكر بعضها. قال النووي: وهو الأصح والثاني من قول الشافعي: أنه لا يجب الإشهاد، وبه قال مالك وأحمد، وغيرهما قالوا: وإنما يستحب احتياطاً؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر به في حديث زيد بن خالد، ولو كان واجباً لكان. قلت: إن الإشهاد عند الحنفية ليعين جهة الأمانة ورفع الضمان فقط.

واختلف فيه: فعند أبي حنيفة إذا أشهد ز ضمان عليه. وإذا لم يشهد وصدقه المالك بأن الملتقط أخذه ليرده عن مالكه فتصديقه يرفع الضمان. وأما إذا كذبه وكان الملتقط لم يشهد عليه فعليه الضمان حينئذٍ أبصاً، وأما عندهما فتحقق الأمانة بوجهين: إما بالتصديق من المالك بأن بصدقه في الأخذ له أو باليمين. قال في «البدائع»: وأما -ثالثة الضمان فهي أن يأخذها نفسه؛ لأن السأخوذ لنفسه مفسوب، وهذا لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في شيء آخر، وهو أن جهة الأمانة إنما تعرف من جهة الضمان، إما بالتصديق أو بالإشهاد عند أبي حنيفة، وعنهما بالتصديق أو باليمين، حتى لو ملكت فجاء صاحبها وصدقه في الأخذ له لا يجب عليه الضمان بالإجماع، وإن لم يشهد؛ لأن جهة الأمانة قد ثبتت بتصديقه، وإن كذبه في ذلك فكذلك عند أبي يوسف ومحمد، أما أشهد أو لم يشهد، ويكون القول قول الملتقط مع يمينه.

وأما عند أبي حنيفة، فإن أشهد فلا ضمان عليه؛ لأنه بالإشهاد ظهر كان الأخذ أن لصاحبه، فظهر أن يده يده أمانة، وإن لم يشهد يجب عليه الضمان، انتهى. قال الشوكاني: قوله: يؤتيه من يشاء، استدلل به من قال: إن الملتقط ..

ذَا عَذَلٍ أَوْ ذَوِي عَذَلٍ، وَلَا يَكُنْتُمْ وَلَا يُغَيَّبُ، فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيَرْدِّهَا عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ. وَأَخْرَجَ الصَّحَاوِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: «فَلْيَرْشُدْ عَلَيْهَا ذَوِي عَذَلٍ» مِنْ غَيْرِ شَكٍّ.

٣١٤٩ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ دَخَلَ عَلَى قَاطِمَةَ وَحَسَنٍ وَحُسَيْنَ بَنِي كَيْسَانَ فَقَالَ مَا يُبْكِيكُمَا؟ قَالَتِ: الْجُوعُ، فَخَرَجَ عَلَيَّ فَوَجَدَ دِينَارًا بِالسُّوقِ، فَجَاءَ إِلَى قَاطِمَةَ وَأَخْبَرَهَا، فَقَالَتْ: اذْهَبِي إِلَى فُلَانِ الْيَهُودِيِّ فَخُذِي لَنَا دَقِيقًا، فَجَاءَ الْيَهُودِيُّ فَاشْتَرَى بِهِ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: أَنْتَ خَشِنَ هَذَا الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَخُذِي دِينَارَكَ وَلَكَ الدَّقِيقُ، فَخَرَجَ عَلَيَّ حَتَّى جَاءَ بِهِ قَاطِمَةَ فَأَخْبَرَهَا، فَقَالَتْ: اذْهَبِي إِلَى فُلَانِ الْجَزَارِ فَخُذِي لَنَا بِدِرْهَمٍ لَحْمًا. فَذَهَبَ قَرْنُ الدَّيْنَارِ بِدِرْهَمٍ لَحْمٍ، فَجَاءَ بِهِ، فَعَجَنْتُ وَنَصَبْتُ وَخَبَزْتُ، وَأَرْسَلْتُ إِلَى أَبِيهَا عليه السلام فَجَاءَهُمْ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَذْكُرُ لَكَ قَائِنَ رَأَيْتُهُ لَنَا حَلَالًا أَكَلْنَاهُ، وَأَكَلْتُ مَعَنَا مِنْ شَأْنِهِ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: «كُلُوا بِاسْمِ اللَّهِ». فَأَكَلُوا.

يسلك اللقطة بعد أن يعترف بها حولاً وهو أبو حنيفة، لكن بشرط أن يكون فقيراً. واستدلوا على اشتراط الفقر بقوله في هذا الحديث: «فهو مال الله». قالوا: وما يضاف إلى الله إنما يملكه من يستحق الصدقة. فنت: لم يقل اختفية بتمسكها بعد التعريف حولاً، بل قالوا: إن اللقطة تبغى على ملك مالكها، وإن أكلها الملتقط حال كونه فقيراً، فإن الأكل لم يقع على منكم، بل وقع عن ملك مالكه بالإباحة الشرعية، وانما يح له لا يكون مالكاً، بل يكون أكلاً على ملك المبيع. كذا في «بذل المجهود».

١ - قوله: فأكلوا: وليس فيه ما يدل على عدم التعريف، ولا على عدم التوقف قدر ما يغلب على الظن أن صاحبه لا يظلمه، فإن الفاء قد تأتي لمجرد البعدية، فتفيد الترتيب، وعلى تقدير أن تكون للتعقيب، فهو في كل شيء بحسبه. ألا ترى أنه يقال: تروج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت منه متطاوله، وقال تعالى: «هَذَا الَّذِي كُنَّا نُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً» (الحج: ٦٣). قاله في «التمرقاة». وقال في «نصب الراية»: ولعل تأويله أن التعريف ليس له صيغة يعتد بها، فمرجعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم على ملا الخلق إعلان به، فهذا يزيد الاكتفاء بالتعريف =

فَبَيِّنَا لَهُمْ مَكَانَهُمْ إِذَا غُلَامٌ يَأْتِيهِ اللَّهُ وَالْإِسْلَامُ الدِّينَارَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
 قَدَحِي لَهُ فَسَّالَهُ، فَقَالَ: سَقَطَ مِنِّي فِي السُّوفِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَلِيُّ اذْهَبْ إِلَى الْجَزَارِ،
 فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَكَ: أَرْسِلْ إِلَيَّ بِالدِّينَارِ وَدِرْهَمِكَ عَلَيَّ»، فَأَرْسَلَ بِهِ
 فَدَفَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ، وَفِيهِ: «أَنَّهُ
 عَرَفَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ يُسَلِّمُ: «عَرَفَهَا» فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعَدِيدِهَا وَوَعَائِهَا وَوَكَائِهَا فَأَعْطِهَا
 إِثَّامًا، وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: قَالَ أَبِي ابْنُ كَعْبٍ: وَجَدْتُ صُرَّةً فِيهَا هَائِلَةٌ دِينَارٍ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ
 فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا»، فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا»، فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا ثُمَّ
 أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا»، فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: لَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَقَالَ:

«مَرَّةً وَاحِدَةً انْتَهَى. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي مَدَّةِ التَّعْرِيفِ، فَدَرَّهَا مُحَمَّدٌ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ بِحَوْلٍ مِنْ غَيْرِ فَضَّلَ بَيْنَ الْغَلِيلِ
 وَبَيْنَ الْكَثِيرِ بِظَاهِرِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ. وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ بِمَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ، بَلْ هِيَ
 مَفْرُوضَةٌ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ إِلَى رَأْيِ الْمُنْقَطِ، فَيَعْرِفُهَا إِلَى أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ صَاحِبَهَا لَا يَطْلُبُهَا بَعْدَ ذَلِكَ، هَذَا هُوَ الَّذِي
 اخْتَارَهُ الشَّمْسُ الْأَثَمَةُ الْمَرْخُوسِي. وَفِي «جَامِعِ الْمُضْمَرَاتِ» وَ«الْجَوْهَرَةِ»: عَلَيْهِ الْفَتْوَى. وَذَكَرَ الشَّيْخُ فِي الْحَدِيثِ وَقَعَ
 اتِّفَاقًا بِاعْتِبَارِ الْغَنَائِبِ، الشَّرْحُ الْوَقَايَةُ وَ«عَمْدَةُ الرَّعِيَّةِ» وَ«الْلُّمَعَاتُ» مَنْقُطٌ مِنْهَا.

(١) قَوْلُهُ: عَرَفَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ: فِيهِ دَلِيلٌ لِمَخْتَارِ شَمْسِ الْأَثَمَةِ مِنْ أَنَّ التَّقْدِيرَ بِحَوْلٍ وَغَيْرِهِ لَيْسَ بِلَازِمٍ، بَلْ إِلَى أَنْ تَسْكُنَ
 نَفْسُهُ إِلَى أَنْ طَالَبَهُ قَضَعُ نَظَرِهِ عَنْهُ. كَذَا فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ».

(٢) قَوْلُهُ: عَرَفَهَا الْخ. وَالصَّحِيحُ أَنْ شَيْئًا مِنْ تَقْدِيرِ التَّعْرِيفِ لَيْسَ بِلَازِمٍ، وَإِنْ تَقْوِيضُ التَّقْدِيرِ إِلَى رَأْيِ الْمُنْقَطِ
 لِإِطْلَاقِ هَذَا الْحَدِيثِ. وَالتَّقْيِيدُ بِأَسَنَةٍ لَعَلَّهُ لِكُونِ اللَّقْظَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا كَانَتْ تَقْتَضِي ذَلِكَ، كَذَلِكَ فِي «النُّوْرَانَةِ».

(٣) قَوْلُهُ: فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا الْخ. وَاسْتَدِلَّ عَلَى مَا اخْتَارَهُ شَمْسُ الْأَثَمَةِ هَذَا الْحَدِيثُ أَنْ لَيْسَ بِالسَّيِّئِ بِتَقْدِيرٍ لَازِمٍ. بَلْ مَا يَقَعُ عِنْدَ
 الْمُنْقَطِ أَنْ صَاحِبَهُ يَتْرُكُهُ أَوَّلًا، وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِخِلَافِ خَطَرِ الْمَالِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَالَ لَمَّا كَانَ ذَا حَظَرٍ كَبِيرٍ أَمَرَهُ ﷺ أَنْ
 يَعْرِفَهُ ثَلَاثَ سَنِينَ. قَالَهُ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ».

«أَحْفَظُ عِدَّتَهَا وَوَكَّاءَهَا وَوَعَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعَ بِهَا»^(١)
 وَرَوَى الزُّبَارُ وَالذَّارِقُطِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ عَنِ اللَّفْظَةِ،
 فَقَالَ: «لَا يُحِلُّ اللَّفْظَةُ سَيِّئًا، فَلْيَعْرِفْهُ سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَلْيُرِدْهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ
 فَلْيَتَصَدَّقْ»^(٢) بِهِ، فَإِنْ جَاءَ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْأَجْرِ وَبَيْنَ الَّذِي لَهُ.
 وَرَوَى^(٣) عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِهَا الْغَنِيُّ وَلَا يَتَمَتَّعُ بِهَا وَلَا يَتَمَلَّكُهَا».

(١) قوله: فاستمتع بها: هذا الحديث بضامره يخالف ما ذهب إليه الأحناف من أنه إذا كان المنطق غنيًا لا يجوز له الانتفاع بها. وهذا الحديث يدلُّ على أن المنطق إذا كان غنيًا يجوز له الانتفاع بها؛ لأنَّ أبي بن كعب كان من مياسير أصحاب النبي ﷺ وأغنيائهم، ومع هذا فأباح رسول الله ﷺ الانتفاع بها. فالجواب عنه ما في الصحيحين عن أبي طلحة: قلت: يا رسول الله، إن الله تعالى يقول: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» (آل عمران: ٩٢) وإن أحب أموالي إليَّ يبرحاء، فما نرى يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: اجعلها في فقراء قرايتك، فجعلها أبو طلحة في أبي وحسان، انتهى. فهذا صريح في أن أيًّا كان فقيرًا، لكن يحتمل أنه أيسر بعد ذلك، وقضايا الأحوال متى نظرت إليها الاحتمال سقط منها الاستدلال، فهذا المجهود^(٤) ونصب الرأية^(٥) ملخصًا.

وقال في «الهداية»: وانتفاع أي رضي الله عنه كان ياذن الإمام، وهو جائز بوزنه، انتهى. وقال الترمذي عقيب حديث أبي: والعمل عليه عند أهل العلم، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق. قالوا لصاحب النقطة: إن يتفع بها إذا كان غنيًا. ولو كانت النقطة لا تحل إلا لمن حل له الصدقة، لم تحل لعني بن أبي طالب؛ وقد أمره ﷺ بأكل الدينار حين وجده ولم يجد من يعرفه، انتهى. وغرض الترمذي أنه انتفاع به لا تصدق. وقد أجاب عنه الإمام السرخسي في مبسوطه، فقال: وأما حديث عليّ فنقول: إن الصدقة الواجبة كانت لا تحل، وهذا لم تكن من تلك الجملة، بل أنه صدقة نافلة، وهي جائزة لأهل البيت عند أكثرنا، ولذا قلنا بجواز النقطة على الفروع والأصول، فافترق الزكاة والتصدق بالنقطة، فهذا المجهود^(٦) والعرف الشاذي^(٧) منقطع منها.

(٢) قوله: فليصدق به الخ: قال القاضي: إن من التقط لقطة وعرفها سنة ولم يظهر صاحبها، كان له تمكُّنها، سواء كان غنيًا أو فقيرًا، وإليه ذهب الشافعي وأحمد، وزوي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: يتصدق بها الغني، ولا يتفع بها، ولا يملكها، وبه قال أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه، ويؤيدنا هذا الحديث، أخذته من «المعرفة».

(٣) قوله: روي عن ابن عباس الخ: كذا في «المعرفة».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: «عَرَفُهَا سَنَةً»، فَإِنْ جَاءَ بَاغِيهَا فَأَذَاهَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَأَعْرِفْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ كُلْهَا^(١)، فَإِنْ جَاءَ بَاغِيهَا فَأَذَاهَا إِلَيْهِ^(٢).

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ؓ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ، فَقَالَ: اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِقَاصَهَا، ثُمَّ عَرَفُهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفِئْهَا^(٣) وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ ظَالِمُهَا يَوْمًا مِنَ الذَّهْرِ فَأَذَاهَا إِلَيْهِ^(٤).

٣١٥٠ - وَعَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَصَا وَالسَّوِطِ وَالْحَبْلِ

(١) قوله: ثم كلها فإن جاء باغيها فأذاهم إليه: قال الحافظ: واختلف العلماء فيما إذا تصرف في اللقطة بعد تعريضها سنة، ثم جاء صاحبها هل يفسدها له أم لا؟ فالجمهور على وجوب الرد إن كانت العين موجودة أو البديل إن كانت استهلك. وخالف في ذلك الكرابيسي صاحب الشافعي، ووافقه صاحب البخاري وداود بن علي إمام الظاهرية، لكن وافق داود الجمهور إذا كانت العين قائمة. ومن حجة الجمهور قوله في الرواية الآتية: «وانكسر وديعة عندك»، وقوله أيضاً عند مسلم: «فأعرف عفاصها ووكتها»، ثم كلها، فإن جاء صاحبها فأذاهم إليه» وأصرح من ذلك رواية أبي داود باللفظ: «فإن جاء باغيها فأذاهم إليه وإلا فأعرف عفاصها ووكتها»، ثم كلها، فإن جاء باغيها فأذاهم إليه» فأسر بأدائها إليه قبل الإذن في أكْلِها وبعده، وهي أقوى حجة الجمهور. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: فأذاهم إليه: يعني: فإن يئس مدعيها علاقتها حل الدفع، ولا يجب بلا حجة، هذا عندنا. وعند الشافعي يجب الدفع إن يئس العلامة، أي لا يجب عندنا الدفع قضاء بلا بينة، وأما ديانة فبردها. «شرح الوفاة» والعرف الشاذي ملنقط منها، وقال في «العناية»: ونحن نقول: الأمر في هذا الحديث وجب حمله للإباحة لأجل العمل بالحديث المشهور، وهو قوله عليه السلام: «البينة على المدعي» الحديث، فإنه لو لم يحصل على الإباحة وحمل الوجوب لزم التعارض المستلزم للترك.

(٣) قوله: فاستنفئها إلخ: وفي هذه الجملة دلالة ظاهرة على أن اللقطة وديعة عند الملتقط، فالأمر بالاستئناف على نفسه ما كانت على سبيل التملك، بل لأنها كانت سبيلها التصديق، فإذا كان الملتقط عللاً للتصدق فغيراً ذا حاجة أباح له التصديق على نفسه؛ لأن رسول الله ﷺ أمر بعد الإنفاق على نفسه إن جاء صاحبها بعد الإنفاق فأذاهم إليه أي إن كان موجوداً، وبالبديل إن كان مستهلكاً. كذا في «بذل المجهود».

وَأَشْبَاهِهِ يَلْتَقِظُهُ الرَّجُلُ يَنْتَفِعُ بِهِ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٥١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِثَمَرَةٍ فِي الطَّرِيقِ قَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَنَّ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِيهِ إِبَاحَةُ الْمُحَقَّرَاتِ فِي الْحَالِ^(٢).
وَأَيْضًا فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: قَالَ: فَضَالَةُ النِّعَمِ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ» قَالَ:
فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَجِدَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ،
حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

وَلِمَالِكٍ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: قَالَ: كَانَتْ صَوَالُ الْإِبِلِ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

(١) قوله: ينتفع به: قال الإمام السرخسي في مسبوطة: ثم ما يجده نوعان: أحدهما: ما يعلم أن مالكه لا يطلبه كقشور
الرمون والنوى. والثاني: ما يعلم أن مالكه يطلبه، فالنوع الأول له أن يأخذه ويتنفع به إلا أن صاحبه إذا وجده في يده
بعد ما جمعه كان له أن يأخذه منه؛ لأن إلقاء ذلك من صاحبه كان إباحة الانتفاع به لولا جده ولم يكن تمليكاً من غيره،
فإن التملك من المجهول لا يصح، وملك المبيع لا يزول بالإباحة، ولكن للمباح له أن يضع به مع بقاء ملك
المبيع فإذا وجده في يده فقد وجد عين ملكه، قال رحمته الله: فمن وجد عين ماله فهو أحق به، وأما النوع الثاني فهو ما
يعلم أن صاحبه يطلبه، فمن برفعه فعليه أن يحفظه ويعرفه ليوصله إلى صاحبه ملحقاً. قلت: فالعصف والنسوط والحبل
إن كان بحيث تدخل في الأشياء النافذة التي لا تطلبه اليالك، فحكمها أنه لا يجب تعريفها، ويجوز الانتفاع بها
للملتقط. وإن كان من النوع الثاني فلا يجوز الانتفاع بها، ويجب تعريفها على حسب قيمتها. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: في الحال: وقال في الهداية: وإن كانت شيئاً يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالثوب وقشور الرمان يكون إلقائه
إباحة حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف، ولكنه مبني على ملك مالكه؛ لأن التملك من المجهول لا يصح.

(٣) قوله: فضالة الإبل إنج: فظاهره أن ضالة الإبل لا ينبغي أخذها؛ لعدم خوف ضياعها، وبه قال الشافعي ومالك
وأحمد في البحر والإبل والفرس أن الترك أفضل. وقال أصحابنا وغيرهم: كان ذلك إذ ذاك تغلبة أهل الصلاح. وفي
زماننا لا يأمن وصول يد شائعة، فهي أخذها أحياناً، فهو أولى. وقد بسط الكلام فيه ابن المهام. ويؤيد ما قال أصحابنا
ما ثبت في زمان عثمان لا انقلاب الزمان حيث أمر بتعريفها بعد انقضاء خوفها من الخيانة، ثم بيعها وإمساك ثمنها في
بيت المال لأربابها. كذا في «التعليق الممجّد».

إِيْلًا مُؤَبَّلَةً [تَنَائِجُ، لَا يَمْسُهَا] أَحَدٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ رَمَانُ عُثْمَانَ بْنِ عَمَّانَ أَمَرَ بِتَعْرِيفِهَا، ثُمَّ تَبَاعَ، فَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا أُعْطِيَ ثَمَنَهَا. وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي مُوَطِّئِهِ نَحْوَهُ، وَقَالَ «مُرْسَلَةٌ» بَدَلُ «مُؤَبَّلَةٌ».

٣١٥٢ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يُعْرِفْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه نَحْوَهُ، وَقَالَ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَإِنَّمَا يَعْني بِذَلِكَ مَنْ أَخَذَهَا لِيَذْهَبَ بِهَا، فَأَمَّا مَنْ أَخَذَهَا لِيُرْكَهَا أَوْ لِيُعْرِفَهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣١٥٣ - وَعَنْ الْجَارُودِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرْقُ النَّارِ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٣١٥٤ - وَعَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: إِنِّي أَصَبْتُ ضَالَّةً فِي الْحَرَمِ، وَإِنِّي عَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَعْرِفُهَا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: اسْتَنْفَعِي^(١) بِهَا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَرَدَّ مِثْلُهُ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ.

(١) قوله: فهو ضال ما لم يعرفها: ففيد الضلال بمن لم يعرفها فلا حجة لمن كره اللقطة مطلقاً في اثر عمر، ولا في قوله ﷺ: ضالة المسلم حرق النار؛ لأننا حملناه على ما إذا أخذه من غير تعريف. كذا في «التعليق الممجد».

(٢) قوله: استنفعي بها: اختلف العلماء في لقطة مكة، فقالت طائفة: لا يجزى لأحد تملكها بعد التعريف، بل يجب على الملقط أن يحفظها أبداً لملكها، وليس لواحد إلا إنشادها، ويجب التعريف فيها إلى أن يجيء صاحبها لقوله ﷺ في الحرم: ولا يجزى لقطتها إلا لمنشدها، وبه قال الشافعي. وقالت طائفة: لا فرق بين لقطة الحرم وغيره، حكمها كحكم سائر البلدان فللقطة الحل والحرم سواء، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد. وقال ابن المنذر: وروينا هذا القول عن عمر وابن عباس وعائشة وابن المسيب. ولنا هذه الآثار، وإطلاق قوله ﷺ: اعرف عفاصها أي رعايتها، ووكايتها أي رباطها، وعرفها سنة من غير فصل بين الحل والحرم، ولأنها لقطة، وفي التصديق بعد مدة التعريف إبقاء ملك الهالك من وجه؛ لتحصيل الثواب فيملكه، كما في سائرهما. وأما قوله ﷺ في مكة:

= لا تحل نقطتها لا لمستندها، فقال في «الفتح»: لا يعارضه؛ لأن معناه لا يحل إلا لمن يعرف، ولا يحل نفسه. وتخصيص مكة حينئذٍ لدفع وجه سقوط التعريف بما سبب أن الظاهر أن مكة مكان الغرباء لأن الناس يأتون إليه من كل فج عميق ثم ينفرون، فالغالب أن النقطة للغريب. لا يدري عوده، فلا فائدة (إذا في التعريف، فينبغي أن يستقط التعريف، لعدم الفائدة، فأزال رسول الله ﷺ ذلك الوهم بقوله: لا تحل نقطتها إلا لمستندها. وأما قوله ﷺ: نهى عن نقطة الحاج، فقال في «الفتح»: قال ابن وهب: يعني يتركها حتى يجي، صاحبها. ولا عمل على هذا في هذا زمان فستور السرفة بمكة من حوائج الكعبة فصلاً عن المبروك، فالأحكام إذا علم شرعيتها باعتبار شرط، ثم علم ثبوت ضده متضمنة مفسدة بتقدير شرعيته معه عدم انقطاعها، بخلاف العلم بشرعيتها لسبب إذا علم الثبوت، ولا مفسدة في البقاء فإنه لا يلزم ذلك كالرمز والاضطباع في الطواف لأقنطار الجلادة، عمدة الثغاري، والسرفة والنبابة، وأصبح القدير، منقطع منها..

بَابُ الْفَرَائِضِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمِثْلِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْمِثْلِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ٥٠﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَلِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمَرُوا هَذَاكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ

فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَصَلُّوا وَلَا لِلَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠٧﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَأَتَوَهُمْ تَصْيِبُهُمْ ﴿١٠٨﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾

٣١٥٥ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ، وَزَادَ ابْنُ مَسْعُودٍ: وَالصَّلَاقَ وَالْحَجَّ، قَالَا: فَإِنَّهُ مِنْ دِينِكُمْ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٣١٥٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَتْرِكْ وَفَاءً فَعَلَيْنَا قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ صَيَاغًا فَلْيَأْتِنِي فَأَنَا مَوْلَاهُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلَيْنَا». مَقْفُوعٌ عَلَيْهِ.

٣١٥٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْضُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا،

(١) قوله: في كتاب الله: أي في أحكامه وفرائضه، والكتاب كثيرًا ما يجيء بمعنى الفريضة، واستدل به أصحاب أبي حنيفة على توريث ذوي الأرحام، وينصره حديث المقدم: والحال وارت من لا وارت له. كذا في «المعرفة».

(٢) قوله: والذين عقدت أيمانكم إنع: وقال صاحب «المداواة»: والمولد به عقد الموالاة، وهي مشروعة، والورثة بها ثابتة عند عامة الصحابة، وهو قولنا. وقال الشافعي: الموالاة ليس بشيء، لأن فيه إبطاء حق بيت المال. ولنا هذه الآية، وهي في الموالاة. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٣) قوله: ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلًا: وقال في «عمدة القاري»: إن الكافر لا يرث المسلم بالإجماع وبأخذت بهذه الآية، وفي الميراث إثبات السبيل للكافر على المسلم.

فَمَا بَقِيَ^(١) فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: إِنَّكُمْ تَقْرَعُونَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينَ﴾ وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالَّذِينَ^(٢) قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ أَعْيَانُ^(٣) بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَامَةِ الرَّجُلُ يَرِثُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ.

(١) قوله: فما بقي فهو لأولى رجل ذكر: قد اجتمعوا على أن ما بقي بعد الفرائض فهو للعصبات يقدم الأقرب فالأقرب، فلا يرث عاصب بعيد مع وجود قريب، واستدلوا بهذا الحديث، ثم بعد الترجيح بفرب الدرجة يرجحون بقوة القرابة، أعني به أن ذا القربتين أولى من ذي قرابة واحدة، ذكرنا كان أو أنثى؛ لقوله ﴿فَإِنْ أَعْيَانُ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَامَةِ﴾ أي بنو الأعيان أولى بالميراث من بني العلامات، والمقصود من ذكر الأم ههنا إظهار ما يرجع به بنو الأعيان على بني العلامات، كالأخ لأب وأم، أو الأخت لأب وأم إذا صارت عصبة مع البنات أولى من الأخ لأب. فإن قلت: قوله: «ذكرنا كان أو أنثى» زائدة؛ لأن البحث في العصبية بنفسه، وهي لا تكون أنثى البتة. قلت: سلمنا ذلك، لكن لما أراد أن يبين ههنا أن الأخت لأب وأم إذا صارت عصبة مع البنات أيضًا أولى من الأخ لأب تعرض هذا القيد، أخذته من «المرقاة» و«المسراجي» و«الشرقية» و«البيهقي».

(٢) قوله: قضى بالدين قبل الوصية: لهذا قال علماءهم: هذه تتعلق بتركة الميت حقوق أربعة مرتبة: الأول يبدأ بتكفينه وتجهيزه من غير تدبير، ولا تقدير، ثم تقضى ديونه من جميع ما بقي من ماله، ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين، ثم يقسم الباقي بين ورثته بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. كذا في «المسراجي». فإن قلت: إذا كان الدين مقدما على الوصية فلم قدمت عليه في التنزيل. قلت: اهتماما بشأنها لما كانت الوصية مشبهة بالميراث في كونها مأخوذة من غير عوض كان إخراجها مما يشق على الورثة ويتعاضلهم، ولا تعطى أنفسهم بها كان أداؤها مظنة للتفريط، بخلاف الدين، فإن نفوسهم مطبقة إلى أدائه، فلذلك قدمت على الدين بعدا على وجوبها والمسارة إلى إخراجها مع الدين. قاله في «المرقاة».

(٣) قوله: إن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلامات: وقال بعض المحققين من أصحابنا: أعيان القوم أشرفهم، والأعيان الإخوة من أب وأم، وهذه الإخوة تسمى المعايين، وذكر الأم هنا لبيان ما يرجع به بنو الأعيان على بني العلامات، والمعنى أن بني الأعيان إذا اجتمعوا مع العلامات، فالميراث لبني الأعيان لقوة القرابة وزدواج الوصلة. قاله في «المرقاة». وقال في «مضوء السراج»: فإن قيل: في الحديث ذكر بلفظ «بني» فيتناول الذكر دون الأنثى، قلنا: لا كذلك، بل يتناول الأنثى كما يتناول الذكر، قال الله تعالى في آية القرآن: ﴿يَتَّبِعْتَنِي أَزْوَاجًا﴾ (الأعراف: ٢٦) والخطاب كما يتناول للرجال يتناول للنساء.

وَفِي رِوَايَةِ الدَّرَائِمِيِّ: قَالَ: الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ، إِنْخ. ٣١٥٨ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَرِثُ^(١) الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ جَعَلَ مِيرَاثَ الْمُسْتَوْدِعِ لَوَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ الْحَسَنَ قَالَ: مِيرَاثُهُ لَوَارِثِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَرَوَيْنَا مِثْلَهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

٣١٥٩ - وَعَنْ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: الْمَشْرِكُونَ^(٢) بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، لَا تَرِثُهُمْ وَلَا يَرِثُونَهَا. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ.

(١) قوله: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم: أما الكافر فإنه لا يرث المسلم بالإجماع وبإخديث ويقولون تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء: ١٤١)، وفي الميراث إثبات السبيل للكافر على المسلم، وأما المسلم فهل يرث من الكافر أم لا، فقالت عامة الصحابة رضي الله عنهم: لا يرث، وبه أخذ علماءنا والشافعي، وأما المرتد فلا يرث المسلم بالإجماع، وأما المسلم من المرتد ففيه أيضًا الخلاف، فعند مالك والشافعي وأحمد أن المسلم لا يرث منه، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: ما اكتسبه في ردة فهو لبيت المال، وما اكتسبه في الإسلام فهو لورثته المسلمين، وقال أبو يوسف وعمر: كلا الكسبان جميعا لورثته، وقال الشافعي: كلاهما فيء؛ لأنه مات كافراً، والمسلم لا يرث الكافر، ثم هو مال حربي لا أمان له، فيكون فيءنا، ولنا أن ملكه بعد الردة باقٍ، فينتقل بموته إلى ورثته مستنداً إلى ما قيل ردة؛ إذ الردة سبب للموت، فيكون تورث المسلم من المسلم، والاستناد لازم له على قول الأئمة الثلاثة أيضًا؛ لأن أخذ المسلمين له إذا لم يكن له وارث بطريق الوراثة، وهو يوجب الحكم باستناده شرعاً إلى ما قيل ردة، وإلا كان تورثاً للكافر من المسلم، وحمل الحديث الكافر الأصلي الذي لم يسبق له إسلام، واستدل في «البدائع» بأن علياً رضي الله عنه لما قتل المستورد العجلي بالردة قسم ماله بين ورثته المسلمين، وكان بمحض من الصحابة رضي الله عنهم من غير إنكار، فكان إجماعاً.

(٢) قوله: المشركون بعضهم أولياء بعضهم إِنْخ: واختلفوا في تورث أهل المثل من الكفار، فمذهب مالك وأحمد لا يرث بعضهم بعضاً إذا كانوا أهل ملتين كاليهودي والنصراني، وكذا من عداها من الكفار إن اختلفت ملتهم، =

وَقَالَ: بِهِ نَأْخُذُ، الْكُفْرُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، يَتَوَارَثُونَ بِهِ وَإِنَّ اخْتَلَفَ يَرِثُ الْيَهُودِيُّ
النَّصْرَانِيَّ، وَالنَّصْرَانِيُّ الْيَهُودِيَّ، وَلَا يَرِثُهُمُ الْمُسْلِمُونَ وَلَا يَرِثُونَهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ
وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

٣١٦٠ - وَعَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَرْأَةُ^(١) تَحُورُ
ثَلَاثَ مَوَارِيثَ عَتِيقَهَا وَلَقِيطَهَا^(٢) وَوَلَدَهَا^(٣) الَّذِي لَا عَتَتَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو
دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣١٦١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَوْلَى^(٤) الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= وقال أبو حنيفة والشافعي: إنهم أهل ملة واحدة، فكلهم كفار يرث بعضهم بعضاً. كذا في «رحمة الأمة»، والمراد في
حديث عبد الله بن عمر، ولا يتوارث أهل ملتين شتى الإسلام والكفر؛ فإن الكفرة كنهم ملة واحدة عند مقابلتهم
بالمسلمين، وإن كانوا أهل ملل فيما يعتقدون. قاله في «المرقاة».

(١) قوله: تحور المرأة: ويظهر من «الإرشاد الرضي» نكتة في تخصيص ذكر المرأة ههنا، وهو أنها تأخذ من هذه
الثلاثة كل المال، بخلاف عامة الموارث.

(٢) قوله: نقيطها: وعامة العلماء على أنه لا ولاء للملئقط، فإطلاق الرثاء عليه مجاز؛ لأن ميراث النقيط لبيت المال إلا
أن يكون الملئقط فقيراً، فيترك له الإمام تصدقاً عليه ومجازة له على ما تحمل في حفظه وتربيته، «المرقاة»، وبذلك
المجهود ملئقط منها.

(٣) قوله: ولدها الذي لا عتت عنه: فالذي نفاه الرجل باللعان فلا خلاف أن أحدهما لا يرث الآخر؛ لأن التوارث
بسبب النسب، وقد انتفى النسب، وأما نسبه من جهة الأم ثابت، ويتوارثان. كذا في «المرقاة».

(٤) قوله: مولى القوم من أنفسهم: وفسر العلماء المولى هنا بالمعتق، أي يرث من العتيق إذا لم يكن له أحد من عصباته
النسبية، ولا يرث العتيق المعتق عند الجمهور، وما رواه الترمذي وأبو داود عن ابن عباس، وفيه أن رجلاً مات ولم
يلد وارثاً إلا غلاماً كان أعتقه، فقال النبي ﷺ: هل له أحد؟ قالوا: لا إلا غلاماً له كان أعتقه، فجعل النبي ﷺ ميراثه
له، قال علي الفاري: هذا الجعل مثل ما سبق في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أعطوا ميراثه رجلاً من أهل قريته بطريق التبرع؛
لأنه صار ماله لبيت المال. قاله في «المرقاة». وقال في «السراجي»: فيبدأ بأصحاب الفرائض، وهم الذين هم سهم
مقدرة في كتاب الله تعالى، ثم بالعصبات من جهة النسب. والعصبة كل من يأخذ ما أبته أصحاب =

٣١٦٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «يَرِثُ الْوَلَاءُ مَنْ^(١) يَرِثُ الْمَالُ». رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ.

٣١٦٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «ابْنُ^(٢) أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٦٤ - وَعَنِ الْمُقَدَّامِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ فَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ صَنِيعَةً فَلِإِنِّنَا، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ وَأَنَا مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ أَرِثَ مَالَهُ وَأَمْلَكَ عَائَتَهُ، وَالْحَالُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ يَرِثُ مَالَهُ وَيَقُوكُ عَائَتَهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَتَحْمِلُ لَهُ وَارِثَهُ وَالْحَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ

«الفرائض، وعند الأفراد يجرى جميع المال، ثم بالعصبة من جهة السبب، وهو مولى العتاقة، ثم عصبة على الترتيب، ثم الرد على ذوي القروض النسبية بقدر حقوقهم، ثم ذوي الأرحام، ثم مولى الموالاة، ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبه بإقراره من ذلك الغير، إذا مات المقر على إقراره، ثم الموصى له بجميع المال، ثم بيت المال.

(١) قوله: من يرث المال: أي من العصابات الذكور، والمراد بالعصبة بنفسه. قال المظهر: هذا مخصوص أي يرث الولاء كل عصبة يرث مال الميت كل عصبة يرث مال الميت، والمرأة وإن كانت ثروت إلا أنها ليست بعصبة، بل العصبة الذكور دون الإناث، فلو ترك العتيق ابن سيده وبنته فالإرث للابن فقط، ولو ترك بنت سيده وأخته فلا حق لهما فيه، ولا يتغل الولاء إلى بيت المال، ولا يرث النساء بالولاء إلا إذا اعتنق أو أعتق عتيقهن أحدا، «المراقبة»، وورد المختار ملقط منها.

(٢) قوله: ابن أخت القوم منهم: احتج به من قال بتوريث ذوي الأرحام، وإنما يرث ذوي الأرحام إذا لم يكن للميت عصبة ولا ذو فرض، وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد، وهو قول عامة الصحابة، منهم علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس في أشهر الروايتين عنه ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وأبو عبيدة بن الجراح والخلفاء الأربعة، على ما قاله القاضي أبو حازم، وذهب عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه إلى أن لا ميراث لذوي الأرحام، فمن مات ولم يخلف وارثا ذا فرض أو عصبة فماله لبيت المال، وبه أخذ مالك والشافعي، إلا أن أصحاب الشافعي يفتنون اليوم بتوريث ذوي الأرحام على قول أهل التنزيل لفساد بيت المال، وعن أبي بكر الصديق روايتان فيه. كذا في «عمدة القاري».

يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٦٥ - وَعَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَخَلِيفُ الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.
وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ تَيْمِيمِ الدَّارِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا السُّنَّةُ فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ يُسْلِمُ عَلَى يَدَي رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: «هُوَ أَوَّلَى النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ».

٣١٦٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَاتِلُ^(١) لَا يَرِثُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(١) قوله: وخليف القوم منهم: أي عهدهم، وأريد به مولى الموالاة؛ فإنه يرث عندنا إذا لم يكن نكحت وارث سواء، وكان الشعيبي يقول: لا ولاء إلا ولاء العتاقة، وبه أخذ الشافعي رحمه الله، وهو مذهب زيد بن ثابت، وما ذهبنا إليه مذهب عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم. قاله في «المرفأة». وقال الطحطاوي: الموالاة في اللغة: بمعنى المصادقة ضد المجادلة، وفي الاصطلاح: أن يقول شخص لآخر: أنت مولاي ترثني إذا متُّ وتعقل عني إذا جنيت، وقال الآخر: قبلت، فحيث صدق عقد الولاء ويكون القاتل مولى له، يرثه إذا مات ويعقل عنه إذا جنى، وإن شرطاً من الجانبين فعلى ما شرطاً، وإلا فهال المساكات نبيت المال، ويصح الرجوع عنه قبل ما عقل عنه لا بعده، وقال صدر الشريعة: شرطه أن يكون مجهول النسب، وقال ابن كمال: هذا ليس بشرط.

(٢) قوله: هو أولى الناس بمحياه ومماته: فيه دليل على أن من أسلم على يد رجل من المسلمين، ومات ولا وارث له غيره، كان له ميراثه، والشافعي ومالك لا يرث له، بل يصرف الميراث إلى بيت المال دونه، وقالت الخنفة والقاسمية: إنه يرث إلا أن الخنفة يشترطون في يرثه المحالفة، يعني قالت الخنفة: عدم الإرث إذا كان إسلام الرجل على يدي مسلم فقط، وأما إذا اقترن معه المعاقدة والمحالفة، فاعتد ذلك بكون السولى أولى بالميراث عند عدم الأقارب. كذا في «نيل الأوطار». وقال في هاشر، الكركب الدرري: «ومستدل الخنفة حديث تميم الداري المتذكور في الباب، وبسط العيني في كونه صالحاً للاستدلال».

(٣) قوله: القاتل لا يرث: اعلم أن عندنا القتل الذي يمنع الإرث هو الذي يتعلق به وجوب الفصاض أو الكفارة، وما لا يتعلق به واحد منها كالقتل بسبب أو بقصاص لا يوجب الحرمان؛ لأن حرمان الإرث عقوبة، فيتعلق به ما -

وَرَوَى أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَرِثُ قَاتِلٌ مِمَّنْ قَتَلَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا، وَلَكِنْ يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ بَعْدَهُ. وَكَذَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي «الْأَكْبَارِ» عَنْهُ، وَرَوَى التَّبَيْهِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَايِيلِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ نَحْوَهُ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالذَّارِقُطِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.

٣١٦٧ - وَعَنِ الصُّحَّاحِ بْنِ سُوْفْيَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ: أَنْ أُورَثَ امْرَأَةٌ أَشِيمَ الصَّبَايِ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١٦٨ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٦٩ - وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنْتِ دُرَيْبٍ قَالَتْ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تُسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ

= تتعلق به العقوبة، وهو القصاص أو الكفارة، والشافعي يثبته بعلقه بطلاق القتل حتى لا يرث عنه، إذا قتله بقصاص أو رجم أو كان القريب قاضياً فحكم بذلك، أو شهدوا فشهد به، أو باغياً فقتله، أو شمر عليه سيفاً فقتله دفناً، كل ذلك يمنع الإرث عنه، وهذا لا معنى له؛ لأن الشارع أوجب عليه قتله، أو أجاز له قتله في هذه الصور، فكيف يوجب عليه العقوبة به بعد ذلك؟ ولهذا لا يتعلق بهذا القتل سائر عقوبات القتل فكذا إخراجهم. كذا في «عقود الجواهر المشقة» قلت: ويؤيدنا الآثار الآتية بعد.

(١) قوله: رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي الْأَكْبَارِ عَنْهُ، وَقَالَ: وَبِهِ نَأْخُذُ لَا يَرِثُ قَاتِلٌ مِمَّنْ قَتَلَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا، لَا مِنْ الدِّيَةِ وَلَا غَيْرِهَا. قَالَ فِي «عُقُودِ الْجَوَاهِرِ الْمَشْقَةِ»:

(٢) قوله: وَرِثَ امْرَأَةٌ أَشِيمَ الصَّبَايِ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا: قُلْ عَمْدٌ فِي مَوَاطِنِهِ: وَبِهِ نَأْخُذُ نَكْلًا وَارِثٌ فِي الدِّيَةِ وَالْدَمِ نَصِيبُ الْمَرْأَةِ كَانَ الْوَارِثُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا، انْتَهَى. وَقَالَ السَّيِّدُ فِي «مَشْرِحِ الْفَرَائِضِ»: وَأَعْلَمُ أَنَّ دِيَةَ الْمَقْتُولِ خَطَأً كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ حَتَّى تُقْضَى مِنْهَا دِيُونُهُ، وَتُنْفَقَ وَصَائِدُهُ، وَيَرِثُهَا كُلُّ مَنْ يَرِثُ سَائِرَ أَمْوَالِهِ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَرِثُ الزَّوْجَانِ مِنَ الدِّيَةِ لِانْقِطَاعِ الزَّوْجِيَّةِ بِالْمَوْتِ، وَلَا وَجُوبِ الدِّيَةِ إِلَّا بَعْدَهُ، وَلِنَا هَذَا الْحَدِيثُ قَالَ الزَّهْرِيُّ: كَانَ قَتْلُ أَشِيمٍ خَطَأً.

لَهَا: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَأَرْجِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ عَنْ ذَلِكَ، فَسَأَلَ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُعْطَاهَا السُّدُسَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ، فَأَنْقَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، ثُمَّ جَاءَتِ الْجِدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ تَسْأَلُهُ بِمِرَائِهَا، فَقَالَ: هُوَ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيْتُكُمَا خَلَّتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا. رَوَاهُ مَالِكٌ وَاحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣١٧٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَهْلَ الصَّيُّ صُلِّيَ عَلَيْهِ وَوُورَتْ»^{١٠} رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَرَى الْعَطَاسَ اسْتِهْلًا لَا.

٣١٧١ - وَعَنْ عُمَيْرِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ عَاهَرَ بِحَرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ قَالُوْهُ وَلَدٌ زِنَا لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

١٠ قوله: أعطاه السدس إلخ: ولذلك قال في شرح الغرائض: تسبب: للجدة السدس لأم كانت أو لأب، واحدة كانت أو أكثر، إذا كن ثابتات متحاذيات في الدرجة، ويسقطن كلهن بالأم، والأبويات أيضًا بالأب، وأما تأويل ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه أعطى أم الأب السدس مع وجود الأب، فهو أنه يحتمل أن يكون أبو ذلك الميت رقيقًا أو كافرًا.

١١ قوله: إذا استهل إلخ: وقد الاستهلال باعتبار أنه الغالب في القرينة على الحياة، وإلا فأتى إيمارة على الحياة وجدت يورث ذلك المولود من مورثه الذي مات قبله. كذا في «بذل المعجوده».

١٢ قوله: وورث: وفي شرح السنة: ثم مات إنسان، ووارثه حمل في البطن، يوقف له الميراث، فإن خرج حيا كان له، وإن خرج ميتًا فلا يورث منه، بل لسائر ورثة الأول، فإن خرج حيا ثم مات يورث منه، سواء استهل أو لم يستهل بعد أن وجدت فيه إيمارة الحياة من عطاس أو تنفس أو حركة دالة على الحياة سوى اختلاج اخارج عن المضيق، وهو قول الثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه، وذهب قوم إلى أنه لا يورث منه ما لم يستهل، واحتجوا بهذا الحديث. والاستهلال رفع الصوت، والمراد منه عند الآخرين وجود إيمارة الحياة، وعبر عنها بالاستهلال؛ لأنه يستعمل حالة الانفصال في الأغلب، وبه يعرف حباه. كذا في «المرفقة».

٣١٧٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ أُمُّهُ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ بِابْنَتَيْهَا مِنْ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا فَلَمْ يَدْعُ لَهُمَا مَالًا، وَلَا تُنْكَحَانِ إِلَّا وَلَهُمَا مَالٌ. قَالَ: «يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ»، فَتَرَكْتَ آيَةَ الْمِيرَاثِ، فَهَبْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَمَّهُمَا، فَقَالَ: أُعْطِيَ ابْنَتَي سَعْدِ الثَّلَاثَيْنِ، وَأُعْطِيَ أُمَّهُمَا الثَّمَنَ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣١٧٣ - وَعَنْ هُرَيْلِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةٍ وَبَنَاتِ ابْنٍ وَأُخْتٍ، فَقَالَ: لِلْبَنَاتِ النِّصْفُ وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ، وَأَيُّ ابْنٍ مَسْعُودٍ فَسَيَتَابِعُنِي، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأُخْبِرَ يَقُولُ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ، لِلْبَنَاتِ النِّصْفُ، وَلِلْبَنَةِ ابْنِ السُّدُسِ تَكْمِيلَةَ الثَّلَاثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ. فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْخَبَرُ فِيكُمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٧٤ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ: «لَكَ السُّدُسُ» فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: «لَكَ سُدُسٌ آخَرُ» فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١٧٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا كَانَ مِنْ مِيرَاثٍ

(١) قوله: ما كان من ميراث قسم في الجاهلية فهو على قسمة اجاهلية النخ: يستفاد منه أن القانون ينفذ على المقدمات التي وجدت بعد وضعه، وأما المقدمات التي فصلت قبل فلا تعلق لها بهذا القانون، أخذته من بعض الحواشي.

قُسِمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ عَلَى قِسْمَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا كَانَ مِنْ مِيرَاثٍ أَذْرَكَهُ الْإِسْلَامُ فَهُوَ عَلَى قِسْمَةِ الْإِسْلَامِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

بَابُ الْوَصَايَا

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾^(١)

٣١٧٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا حَقُّ^(٢) امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ما حق امرئ مسلم إلخ: فيه حث على الوصية، واحتج به الظاهرية أنها واجبة، وقال أصحابنا الحنفية: الوصية مستحبة، لأنها إثبات حق في ماله فلم تكن واجبة، كإبنة والعارية، وبه قال الشافعي رحمته، معناه ما الحزم والاحتياط لمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده، والجمهور أيضًا على ندها؛ لأنه ﷺ جعلها حقًا للمسلم لا عليه، ولو وجبت لكانت عليه، وهو خلاف ما يَدُلُّ عليه اللفظ، ومما يؤيد أن هذا في الوصية المتبرع بها.

قوله: «له شيء» يوصي فيه: حيث لم يقل: عليه شيء، قيل: هذا في الوصية المتبرع بها، وأما الوصية بأداء الدين ورد الأمانات الواجبة عليه، وتقل ابن المنذر عن أبي ثور أن المراد بوجوب الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعي، يخشى أن يضيع على صاحبه أن لم يوصي به، كوديعة ودين لله أو لأدمي، وليس الاستدلال على وجوب الوصية عمومًا بحديث الباب بصحيح؛ لأن ابن عمر روي الحديث لم يوص، ومحال أن يخالف ما رواه، هذا حاصل ما في «عمدة القاري» و«المراقبة»، لذلك قال في «المهذبة»: الوصية غير واجبة، وهي مستحبة، انتهى.

قوله: وهي مستحبة بعد قوله: «غير واجبة» لنفي قول بعض الناس: الوصية للموالدين والأقربين - إذا كانوا ممن لا يرثون - فرض، وعند بعضهم الوصية واجبة على كل واحد ممن له ثروة وبسار، واستدلوا بظاهر قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ١٨٠)، والمكتوب علينا يكون فرضًا، وقال شك: لا محل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر، إذا كان له مال يريد الوصية فيه أن يبيت ليلتين إلا وصيته مكتوبة عند رأسه. ولنا أنها مشروعية لنا لا علينا، وما شرع لنا يكون مندوبًا، وهي تبرع بعد الوفاق، فيعتبر بالتبرع في حال الحياة، وما تلوه منسوخ بآية التلوا، وما رويوا فهو شاذ فيها يعنى به البلوى، والوجوب لا يثبت بمثله. قاله في «الكفاية».

وَرَوَى ابْنُ الْمُثَنِّبِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: أَلَا تُوصِي؟ قَالَ: أَمَّا مَالِي فَأَلَّهُ يَعْلَمَ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ فِيهِ، وَأَمَّا فَلَا أُحِبُّ أَنْ يُشَارِكَ وَلَدِي فِيهَا أَحَدٌ.

٣١٧٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ عَلَى وَصِيَّةٍ مَاتَ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ، وَمَاتَ عَلَى تَقَى وَشَهَادَةٍ، وَمَاتَ مَعْفُورًا لَهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣١٧٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ وَالْمَرْأَةُ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ سَنَةً، ثُمَّ يَحْضُرُهُمَا الْمَوْتُ فَيُضَارَّانِ فِي الْوَصِيَّةِ فَتَجِبُ لَهُمَا النَّارُ، ثُمَّ قَرَأَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مُضَارٍّ» إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَذَلِكَ الْقَوْرُ الْعَظِيمُ» (١٢: ١٠١) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣١٧٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَطَعَ مِيرَاثَ وَارِثِهِ قَطَعَ اللَّهُ مِيرَاثَهُ مِنَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

وَرَوَاهُ التَّبِیْهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

٣١٨٠ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرِضْتُ عَامَ الْفَتْحِ مَرَضًا أَشْفَيْتُ عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا وَلَيْسَ لِي يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي أَقْلُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَتُلْغِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَالْشَّطْرُ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَالْقُلْتُ؟

(١٠) قوله: وليس يرثني إلا ابنتي: وفيه استدلال من يرى بالرد بقوله: ولا يرثني إلا ابنة لي للتحصر، واعتراض عليه بعضهم بأن الميراث من ذوي الفروض، ومن قال بالرد لا يقول بظاهره؛ لأنهم يعطونها فرضها، ثم يردون عليه الباقي، وظاهر الحديث أنها ترث الجميع ابتداء وانتهى. قلت: هذا عند ظنه أنها ترث الجميع، واليثة الواحدة ليس لها إلا النصف، والباقي يكون بالرد بنص آخر، وهو قوله تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ» (الأحزاب: ٦) يعني بعضهم أولى بالميراث بسبب الرحم. قاله في «عمدة القاري».

قَالَ: «الثُّلُثُ»^(١) وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ قَالَ: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّمُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ فِيهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَرْفَعَهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨١ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، فَقَالَ: «أَوْصَيْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِكُمْ؟» قُلْتُ: بِنَالِي كُلِّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: «فَمَا تَرَكْتَ لِوَلَدِكَ؟» قُلْتُ: هُمْ أَغْنِيَاءُ بِخَيْرٍ، قَالَ: «أَوْصِ بِالْعَشِيرَةِ فَمَا زِلْتُ أُنَاقِصُهُ حَتَّى قَالَ: «أَوْصِ بِالثُّلُثِ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١٨٢ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ غَامَ حَبَّةِ الْوَدَاعِ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

وَرَوَى الذَّارِقُطْنِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْجُوزُ^(٢) وَصِيَّةُ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ».

(١) قوله: الثلث، والثلث كثير: فيه بيان أن الإيصاء بالثلث جائز له وإن النقص منه أولى. كذا في «المرقاة» و«الهداية»، وقال في «رحمة الأمة»: والوصية لغير وارث بالثلث جائزة بالإجماع، ولا تغتفر إلى إجازة، وللوارث جائزة موقوفة على إجازة الورثة، وإذا أوصى بأكثر من ثلثه، وأجاز الورثة ذلك، فمذهب مالك أنهم إذا أجازوا في مرضه لم يكن لهم يرجعوا بعد موته، أو في صحته فلهم الرجوع بعد موته، وقال أبو حنيفة والشافعي: لهم الرجوع، سواء كان في صحته أو في مرضه.

(٢) قوله: إن تذر وورثتك أغنياء الخ: وفيه أن من لا وارث له يجوز له الوصية بأكثر من الثلث لقوله ﷺ: إن تذر وورثتك أغنياء، فمفهومه أن من لا وارث له لا يبالي بالوصية بها زاد على الثلث. كذا في «عمدة القاري».

(٣) قوله: لا تحوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة: لذلك قال في «الهداية»: ولا تحوز لوارثه إلا أن يبيحها الورثة.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِزَّ الْوَرَثَةُ».

٣١٨٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْعَاصِ بْنَ وَائِلٍ أَوْصَى أَنْ يُعْتَقَ عَنْهُ مِائَةُ رَقَبَةٍ، فَأَعْتَقَ ابْنُهُ هِشَامٌ خَمْسِينَ رَقَبَةً، فَأَرَادَ ابْنُهُ عَمْرُو أَنْ يُعْتَقَ عَنْهُ الْخَمْسِينَ الْبَاقِيَّةَ، فَقَالَ: حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَوْصَى أَنْ يُعْتَقَ عَنْهُ مِائَةُ رَقَبَةٍ، وَإِنَّ هِشَامًا أَعْتَقَ عَنْهُ خَمْسِينَ، وَبَقِيَثَ عَلَيْهِ خَمْسُونَ رَقَبَةً، أَفَأَعْتِقُ عَنْهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُ لَوْ كَانَ مُسْلِمًا، فَأَعْتَقْتُمْ عَنْهُ أَوْ تَصَدَّقْتُمْ عَنْهُ أَوْ حَجَّجْتُمْ عَنْهُ بَلَّغَهُ ذَلِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

«قوله: لو كان مسلماً إلخ»: والحديث يدلُّ على أن الكافر إذا أوصى بقربة من القرب لم يلحقه ذلك؛ لأن الكفر مانع، وهكذا لا يلحقه ما فعله قرابته المسلمون من القرب، كالصدقة والحج والعتق من غير وصية منه، ولا فرق بين أن يكون الفاعل لذلك ولذا أو غيره، وليس في هذا الحديث ما يدلُّ على عدم صحة وصية الكافر؛ إذ لا ملازمة بين عدم قبول ما أوصى به من القرب وعدم صحة الوصية مطلقاً. نعم، فيه دليل أنه لا يجب على قريب الكافر من المسلمين تنفيذ وصيته بالقرب. كذا في «نبيل الأوطار».

كِتَابُ النِّكَاحِ

٣١٨٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ» فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ نِصْفَ الدِّينِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي النِّصْفِ الْبَاقِي». رَوَاهُ التَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣١٨٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ تَرَ لِلْمُتَحَابِّينِ مِثْلَ النِّكَاحِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣١٨٧ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه قَالَ رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ التَّبَهُلَ وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: «ليتزوج إنخ»: أي النكاح على ثلاثة أنواع، الأول: أنه سنة مؤكدة في الأصح، فيأثم بتركه، وبثواب إن نوى تحصيلها وولداً حال الاعتدال، أي مؤكدة عند القدرة على السهر والنفقة والوطي لقوله ﷺ: «النكاح من سني فعلن» وعب عن سني فليس مني، والشوع الثاني: أنه يكون واجباً عند التوقان، والتوقان بالفتحات شدة فعدة اشتياق النساء لقوله ﷺ: «تألمحوا نواظروا تكثروا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة»، وهذا الحديث أمر بالنكاح والأمر للرجوب؛ لأنه محمول على حالة التوقان بإشارة قوله: «يا معشر الشباب! فإنهم ذوو التوقان عن أجيلة السليمة، والشوع الثالث مكروه، وهو إذا خاف الجور وترك الفروض والشئ؛ لأنه إنما شرع لمصالح كثيرة، فإذا خاف الجور لم تظهر لك المصالح فيكره، فأخاصل: أنه لا خلاف أن النكاح فرض حالة التوقان، حتى أن من تأقت نفسه إلى النساء بحيث لا يمكنه انصر عنهن، وهو قادر على السهر والنفقة، ولم يتزوج بأثم، واختلف فيها إذا لم تنق نفسه إلى النساء. قال الشافعي: إنه مباح كالبيع والشراء، واختلف أصحابنا فيه، قال بعضهم: إنه سنة مؤكدة في الأصح. «الدر المختار» و«البدائع» منقط منها.

(٢) قوله: رد رسول الله ﷺ عن عثمان بن مظعون التبهل إنخ: قال في «المروقة»: «النكاح عندنا أقرب إلى العبادات حتى أن الاشتغال به أفضل من التخلي عنه لمحض العبادة، ونقل عن الشافعي رحمته الله أنه مباح، وإن التجرد للعبادة =

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ تَقَرُّأَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عليه السلام سَأَلُوا أَرْوَاجَ النَّبِيِّ عليه السلام عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَأَمُّ عَلَى فِرَاشٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ عليه السلام، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ؟» قَالُوا: كَذَا وَكَذَا، «لَكِنِّي أَصْلِي وَأَتَأَمُّ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

= أفضل منه، لقوله تعالى: ﴿وَسَيَذَرُكَ الْخُضُورُ﴾ (ال عمران: ٢٩٠) يمدح بحمى عليه السلام بعدم إتيان النساء مع القدرة عليه؛ لأن هذا معنى الخضور. ولما في الحديث الآتي بعد أن نقرأ من أصحاب النبي عليه السلام سألوا النبي. فرد هذا الحال ودا مؤكدا حتى نرى منه وبالجمل، فالأفضلية في الاتباع لا فيما تحيل النفس أنه أفضل نظرا إلى ظاهر عبادة وتوجه، ولم يكن الله عز وجل يرضى لأشرف أنبياءه إلا بأشرف الأحوال، وكان حاله إلى الرقة النكاح، فيستحيل أن يقره على (كذا في كنز العمال) ترك الأفضال مدة حياته، وحال يحيى بن زكريا عليها السلام كان أفضل في تلك الشريعة، وقد نسخت الرهبانية في ملتنا، ولو تعارضا قدم التمسك بحال النبي عليه السلام.

وعن ابن عباس رضي الله عنه تزوجوا فإن حير هذه الأمة أكثرها نساء، ومن تأمل ما يشتمل عليه النكاح من تهذيب الأخلاق وثومعة الباطن بالتحمل في معاشره أبناء النوع وتربية الولد، والقيام بمصالح المسلم العاجز عن القيام بها، والنفقة على الأقارب والمستضعفين، واعفاف الحرم ونفسه ودفع الفتنة عنه وعنهم، ودفع التعبير عنهم بحسبهم لكفائتهم مؤنة سبب الخروج، ثم الاشتغال بتأديب النفس وتأميله للعبودية، وتكون هي أيضا سببا لتأهل غيرها وأمرها بالصلاة، فإن هذه فرائض كثيرة لم يكدر يقف على الجزم بأنه أفضل من التخلي، بخلاف ما إذا عارضه خوف الجور؛ إذ الكلام ليس فيه، بل في الاعتدال مع إداء الفرائض والمسنن، وحقيقة الفضل تنمي كونه مباحا، إذ لا فضل في المباح، والحق أنه إن اقترن بنية كان ذا فضل، وذكرنا أنه إذا لم يقترن به نية كان مباحا عند الشافعي؛ لأن المقصود منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة.

ومبنى العبادة على خلافه وأقول، بل فيه فضل من جهة أنه كان متمكنا من فضائلها بغير الطريق المشروع، فالعدول إليه مع ما يعلمه من أنه يستلزم أنقالا فيه قصد ترك العصية، وعليه يثاب ووعد العون من الله تعالى لاستحسان حاله، انتهى ملخصا. وقال العلامة العيني: لنا أيضا قوله عليه السلام من كان على ديني ودين داود وسليمان وإبراهيم عليهم السلام فليزوج الخ، فجعل النكاح من الدين، وقدمه على الجهاد، واختار لنفسه الاشتغال به، ثبت أنه أفضل.

وَرَوَى عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى دِيْنِي وَدِيْنِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَإِبْرَاهِيمَ فَلْيَتَزَوَّجْ، إِنْ رَجَدَ إِلَى النِّكَاحِ سَبِيلًا، وَإِلَّا فَلْيُجَاهِدْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِنْ اسْتُشْهِدَ يُزَوِّجُهُ اللَّهُ مِنَ الْخَوَرِ الْعَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسْعَى عَلَى يَدَيْهِ أَوْ فِي أَمَانَةٍ لِلنَّاسِ عَلَيْهِ».

٣١٨٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرُبَّتْ بِذَلِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرُزَّجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِضٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١٩٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّنْيَا كُلُّهَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٩١ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يَقُولُ: «مَا اسْتَفَادَ الْمُؤْمِنُ بَعْدَ تَقْوَى اللَّهِ خَيْرًا لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ صَالِحَةٍ، إِنْ أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَتْهُ، وَإِنْ أَقْسَمَ عَلَيْهَا أَبْرَثَتْهُ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا نَصَحَتْهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

٣١٩٢ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَافِئُ بِكُمْ الْأُمَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

١ - قوله: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ». وقال القرطبي: معنى الحديث أن هذه الخصائص الأربع هي التي ترغب في نكاح المرأة، لا أنه وقع الأمر بذلك، بل ظاهره يباحه النكاح لقصد كل من ذلك. لكن قصد الدين أولى، قال: «ولا يظن أن هذه الأربع تؤخذ منها الكفاءة، أي يتحصر فيها، فإن ذلك لم يقل به أحد، وإن كانوا اختلفوا في الكفاءة ما هي. كذا في دعمدة القاري».

٢ - قوله: «إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرُزَّجُوهُ». لم يذكر النسب والاهل، كأنها شيان لا يبغي أن تعندوا بهما، ولأن الناس يطلبونها من غير ذكر، فلم يحتج إلى ذكرهما. كذا في «الكوكب الدرري».

٣١٩٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ ظَاهِرًا مُظَهَّرًا فَلْيَتَزَوَّجِ الْخُرَّائِرَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣١٩٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَالِحِ نِسَاءٍ قُرَيْشٍ، أَحَنَّهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٩٥ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَرَكَتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٩٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّنْيَا حُلْوَةٌ خَصِيرَةٌ وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَحْلِفُكُمْ فِيهَا فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ، فَاتَّقُوا الدُّنْيَا، وَاتَّقُوا النِّسَاءَ؛ فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَيْنَ إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٩٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّومُ فِي الْمَرْأَةِ وَالذَّارِ وَالْقَرَسِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «الشُّومُ فِي ثَلَاثَةٍ فِي الْمَرْأَةِ وَالْمُسْكَنِ وَالذَّابَةِ».

٣١٩٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ النِّكَاحِ بَرَكَهً أَيْسَرُهُ مُؤَنَّةً» رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣١٩٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَزْوَةٍ فَلَمَّا قَفَلْنَا كُنَّا قَرِيبًا مِنَ السَّبِينَةِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُورٍ، قَالَ: «أَتَزَوَّجُتُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَبْغُرَا أَمْ نُبَيَّا؟» قُلْتُ: بَلْ نُبَيَّا، قَالَ: «فَهَلَّا يَبْغُرَا ثَلَاثِيهَا وَثَلَاثِيكَ؟» فَلَمَّا قَدِمْنَا دَهَبَتْ لِيَدْخُلَ، فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا - أَيْ عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَسِطَ الشَّعِثَةُ

١ - قوله: «ولا يتزوج الأمة مع صول الحرة» عن «البحر» ولا يتزوج الأمة مع صول الحرة.

٢ - قوله: «هلا كرا إلى» قال في «رد المحتار» عن «البحر»: نكاح لكر أحسن لمحدث.

وَدَسَّحِدَ الْمُغِيبَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٠٠ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ عُثَيْمِ ابْنِ سَاعِدَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ فَإِنَّهُمْ أَعَذَّبَ أَهْوَاهَا، وَأَتَنَّقُوا أَرْحَامَهَا، وَأَرْضَى بِالْيَسِيرِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ مُرْسَلًا وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُتَّصِلًا.

٣٢٠١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ حَقَّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمُ: الْمُكَاتَّبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالتَّائِيحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعُقَافَ، وَالْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

بَابُ النَّظَرِ إِلَى الْمُخْطُوبَةِ وَبَيَانِ الْعَوْرَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَنصِرْهُمْ مَا ظَلَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ٢٠)

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ

يُذُنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ خَلْسِيَّتِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ (الأحزاب: ٥٩)

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ (النساء: ٣١)

٣٢٠٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: «فَانْظُرْ إِلَيْهَا» فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠ قوله: «والتائيح» الذي يريد العفاف: لذلك قال في «الدر المختار»: ويندب الاستدانة له.

١١ قوله: «فانظر إليها» إلخ: وللعلماء خلاف في جواز النظر إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها، فجوزها الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق رضي الله عنهم مطلقاً، أذنت المرأة أم لم تأذن لخدمتي جابر والمغيرة، وجوزها مالك بإذنها، وروى عنه المتع مطلقاً، ولو بحث امرأة نصفها، لكان أدخل في الخروج عن الخلاف. «المراقبة» واللمعات: ملنقط منها، وقال في «الدر المختار»: ويندب النظر إليها قبله.

٣٢٠٣ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَطَبْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا؟ قُلْتُ: لَا» قَالَ: «فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَمَ بَيْنَكُمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٢٠٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ.

٣٢٠٥ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ فَتَنْفَعَهَا لِزَوْجِهَا، كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٠٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُقْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُقْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٠٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا لَا يَبِيتَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ تَحِيْبٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَا نَاكِحًا أَوْ ذَا مُحْرَمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٠٨ - وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

١٠٠. قوله: فتنبه لزوجها فإنه ينظر إليها: في «شرح الأكمال»: قد استدل الفقهاء بهذا الحديث على جواز السلم في الحيوان؛ لأنه ﷺ أخبر أن وصف الشيء يجعله كالمعانية، فكان مما يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره كالمحسوس المشاهد حال البيع، وما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه بالاتفاق. وأقول: إن أخبار النبي ﷺ يدل على أن وصف الشيء يجعله كالمعانية فيما هو منظور بدليل قوله: كأنه ينظر إليها، وعدم جواز السلم في الحيوان عند أبي حنيفة ليس من تلك الجهة، بل من حيث إن الحيوان يشتمل على أوصاف باطنية، لا يطلع عليها بالنظر إليه، فكان مما لا يمكن ضبط صفته، وما لا يمكن ضبط صفته لا يجوز السلم فيه. قاله في «المعرفة».

٣٢٠٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْجُوا عَلَى الْمَغِيبَاتِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ نَجْرَى الدَّمِ»، قُلْنَا: وَمَنْكَ؟ قَالَ: «وَمَنِّي، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ، فَأَسْلَمَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٢١٠ - وَعَنْ عُقْبَةَ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالذُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الْحُمُومَ؟ قَالَ: «الْحُمُومُ الْمَوْتُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢١١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ اسْتَأْذَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْحِجَامَةِ، فَأَمَرَ أَبَا طَلِبَةَ أَنْ يَحْجُمَهَا، قَالَ: حَسِبْتُ^(١) أَنَّهُ كَانَ أَحَاها مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ غُلَامًا لَمْ يَحْتَلِمَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢١٢ - وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرِ الْمُجَاعَةِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢١٣ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيٍّ: «لَا تُنْبِغِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ فَإِنَّ لَكَ الْأَوَّلَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٢١٤ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَنْظُرُ إِلَى مُحَاسِنِ امْرَأَةٍ أَوَّْلَ مَرَّةٍ ثُمَّ يَعْصُ بَصَرَهُ إِلَّا أَحَدَثَ اللَّهُ لَهُ عِبَادَةً يَجِدُ حَلَالَاتَهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٢١٥ - وَعَنِ الْحُسَيْنِ مُرْسَلًا قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ النَّاسِظَ وَالْمَنْظُورَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ السَّيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

(١) قوله: فأمر أبو طليبة أن يحجمها: لذلك قال في «الهداية»: ويجوز لتطليب أن ينظر إلى موضع المرض منها للضرورة، وينبغي أن يعلم امرأة مداواتها، فإن لم يقدروا يستر كل عضو منها سوى موضع المرض.

(٢) قوله: حسبنا إلخ: هذا قول جابر يدل على أن الحاجة لم تكن ضرورية، ولا يجوز للأجنبي أن ينظر إلى جميع بدنها للعلاج، قاله الطيبي.

٣٢١٦ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْمَرْأَةُ غَوْرَةٌ فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٢١٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ وَتُذْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، إِذَا أَحْذَكُمُ أَغْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ فَلْيُعَيْدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيُؤَاقِعْهَا فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢١٨ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم امْرَأَةً فَأَغْجَبَتْهُ، فَأَتَى سَوْدَةَ وَهِيَ تَصْنَعُ طَبِيبًا وَعِنْدَهَا نِسَاءٌ فَأَخْلَيْنَهُ، فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ رَأَى امْرَأَةً تُعْجِبُهُ فَلْيَقُمْ إِلَى أَهْلِيهِ، فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٣٢١٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا رَوَّجَ أَحَدُكُمْ عَبْدَهُ أَمَتَهُ فَلَا يَنْظُرْ إِلَى غَوْرَتِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارَقُطَنِيِّ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «وَإِذَا رَوَّجَ أَحَدُكُمْ أَمَتَهُ عَبْدَهُ أَوْ أَجِيرَهُ فَلَا يَنْظُرْ إِلَى مَا دُونَ السَّرَّةِ وَفَوْقَ الرُّكْبَةِ؛ فَإِنَّ مَا تَحْتَ السَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ مِنَ الْعَوْرَةِ». وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ»، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه ضَرَبَ أَمَةً لِأَبِي أَنَسٍ رضي الله عنه رَأَاهَا مُتَّقِنَةً، فَقَالَ: اكْشِفِي رَأْسَكَ، لَا تَتَشَبَّهِي بِالْحَرَائِرِ.

قوله: اكشفي رأسك إلخ: وهذه الأحاديث قال في «المهذبة»: أن السرة عندنا ليست من العورة. خلافا لما يقوله الشافعي: «الركبة من العورة خلافاً له أيضاً، وذكر في «كتاب الرحة» في اختلاف الأئمة: انفقروا عن أن السرة من الرجل ليست بعورة، وأما الركبة فقال مالك والشافعي وأحمد: ليست من العورة، وقال أبو حنيفة: وبعض أصحاب الشافعي: إنها منها. وأما عورة الأئمة فقال مالك والشافعي: هي كمعرة الرجل، زاد أبو حنيفة بطنها وظهرها، انتهى. لهذا الأثر.

٣٢٢٠ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِيمُونَةُ إِذْ أَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْتَجِبَا مِنْهُ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَعَمِيَاوَانِ؟ أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِي؟». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ يَوْمَ عِيدِ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِاللَّزْرِقِ وَالْحِرَابِ، فَأَمَّا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَإِمَّا قَالَ: «نَشْتَهِيَنَّ تَنْظِيرِينَ؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَأَاهُ حَدَّيْ عَلَى حَدِّهِ، وَيَقُولُ: «دُونَكُمْ بَنِي أَرْفَدَةَ» حَتَّى إِذَا مَلِئْتُ، قَالَ: «حَسْبُكِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاذْهَبِي».

٣٢٢١ - وَعَنْ جَرْهَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الشَّيْخَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الْفُحْدَ عَوْرَةٌ؟» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ.

١ - قوله: أنعم، وإن أنعم؟ أنسى تبصرا: قيل: فيه تحريم نظر المرأة إلى الأجنبي مطلقا، وبعض خصه بحال خوف الفتنة عليها؛ معناه بين قول عائشة: كنت أنظر إلى الخيشة وهم يلعبون بحرايمهم في المسجد، والأصح أنه يجوز نظر المرأة إلى الرجل فيما عرف السرة وتحت التركبة بلا شهوة، بدليل قول عائشة: كنت أنظر إلى الخيشة، وبذلك أنهم كن يحضرون الصلاة مع رسول الله ﷺ في المسجد، ولا بد أن يقع نظرهن إلى الرجال، فلو لم يجوز لم يؤمّن بحضور المسجد والمصل، ولأنه أُمِرَت النساء بالحجاب عن الرجال، ولم يؤمر الرجال بالحجاب، وهذا الحديث محمول على النورع والتقوى. قاله في «المرفأ»، وقال في «الهداية»: ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر الرجل إليه منه إذا أمنت الشهوة، فإن كان في قلبها شهوة، أو أكبر رأيها أنها تشتهي، أو شككت في ذلك، يستحب لها أن تغض بصرها.

٢ - قوله: الفخذ عورة. وقال في «المعجم المختار»: العورة للرجل ما تحت سترته إلى ما تحت ركبته وشرط أحمد متر أحد منكبيه أيضا، وعن مالك هي انقبيل والذبر فقط، انتهى. وقال في «شرح النفاية»: وقصر مالك العورة على السوائين، وهما القبل والذبر، وذليله مذكور فيه مما يؤيد إجماع قوله ﷺ: الفخذ عورة. وقوله: ولا تبرز فخذك إلخ.

٣٢٢٢ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَجَّشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَعْمَرٍ وَفَخَذَاهُ مَكْشُوفَتَانِ قَالَ: «يَا مَعْمَرُ، عَظَّ فَخِذَيْكَ؛ فَإِنَّ الْقَعِيدَيْنِ عَوْرَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٣٢٢٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ، لَا تُبْرِزْ فَخِذَكَ، وَلَا تَنْظُرَنَّ إِلَى فَخِذِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٢٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالشَّعْرَى؛ فَإِنَّ مَعَكُمْ مَنْ لَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عِنْدَ الْغَائِطِ وَحِينَ يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاسْتَحْيُوهُمْ وَأَكْرِموهُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٢٢٥ - وَعَنْ يَهْرَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ

قوله: «يَاكُمْ وَالشَّعْرَى» إلخ: قال ابن الملك: فيه أنه لا يجوز كشف العورة إلا عند الضرورة كغشاء الحاجة والمجاعة وغير ذلك. قاله في «المراقبة». وقال في «الدر المختار»: والرابع: ستر عورته، وجوبه عام أي في الصلاة وخارجها، ولو في الخلوة على الصحيح إلا لغرض صحيح كنحو واستنجاء ومجاعة.

١ - قوله: إلا من زوجتك أو ما مَلَكَتْ يَمِينُكَ: هذا يدلُّ على أن الملك والنكاح يبيحان النظر إلى السرايتين من الجانبين. قاله في «المراقبة»، وقال في «الدر المختار»: وينظر الرجل من عرسه وأمنه - الحلال له وطؤها - إلى فرجها بشهوة وغيرها، والأولى تركها؛ لأنه يورث النسيان، انتهى. وقال في «رد المختار»: قال في «الهداية»: الأولى أن لا ينظر كل واحد منهما إلى عورة صاحبه، لقوله ﷺ: «إِذَا لَقِيَ امْرَأَتُكَ فَاسْتُرْ بِهَا» استطاع، ولا يجوز أن يترك العورة، ولأن ذلك يورث النسيان لو رُود ليكون، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول: الأولى أن ينظر ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة، لكن في شرحها للعيني أن هذا لم يثبت عن ابن عمر، لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف، وعن أبي يوسف سألت أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته، وهي تمس فرجه لينحرك عليها هل ترى بذلك بأساً؟ قال لا، وأرجو أن يعظم الأجر، «ذخيرة».

٢ - قوله: إذا كان الرجل حالياً إلخ: هذا يدلُّ على وجوب الستر في الخلوة إلا عند الضرورة. كذا في «المراقبة».

خَالِيَةً؟ قَالَ: «فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحَبَّ مِنْهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ مَاجَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا نَظَرْتُ أَوْ مَا رَأَيْتُ فَرَجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطْرًا.

٣٢٢٦ - وَعَنِ الْيُسُورِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَمَلْتُ حَجْرًا ثَقِيلًا فَبَيْنَا أُمَشِي فَسَقَطَ عَنِّي ثَوْبِي فَلَمْ أُسْتَطِعْ أَخْذَهُ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِي: «خُذْ عَلَيْكَ ثَوْبَكَ وَلَا تَمْشُوا غُرَاءً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٢٧ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: لَا يَغُرَّنْكُمْ الْآيَةُ: «إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ» إِنَّمَا أَعْنَى بِهِ الْإِمَاءَ وَلَمْ يَعْنِ بِهِ الْعَبِيدَ. رَوَاهُ أَبِي شَيْبَةَ.

وَحَمَلُ الشَّيْخِ أَبُو حَامِدٍ حَدِيثَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ كَانَ صَغِيرًا، لِإِضْلَاقِ لَفْظِ الْغُلَامِ، وَلِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالًا.

٣٢٢٨ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَفِي الْبَيْتِ مُحَنَّتًا، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَخِي أُمِّ سَلَمَةَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، إِنْ فَتَحَ اللَّهُ لَكُمْ هَذَا الطَّائِفَ فَإِنِّي أَذْلكُ عَلَى بَنَاتِ عِيْلَانٍ، فَإِنَّهَا ثَقِيلٌ بِأَرْبَعٍ وَتُذِيرُ بَشَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلْنَ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: إنما أعنى به الإماء الخ: يعني عبدها كالأجنبي معها لأن خوف الفتنة منه كالأجنبي بل أكثر: لكثرة الاجتماع، والنصوص المحرمة مطلقة، وانفراد من قوله تعالى: «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ» (النور: ٣١) الإماء دون العبيد. قاله الحسبي وابن جبير فينظر لوجهها وكفيها فقط. نعم، يدخل عليها بلا إلفها إجماعاً، ولا يسافر بها إجماعاً، «خلاصة»، وعند الشافعي ومالك كحريمه، «الذرة المختارة» وورد المختارة ملقط منها. وفي فتاوى القاضي خان: «والعبد في النظر إلى مولاه الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الأجنبي الحر، ينظر إلى وجهها وكفيها، ولا ينظر إلى ما ينظر الأجنبي الحر من الأجنحية الحرة، سواء كان العبد خصياً أو فحلاً إذا بلغ مبلغ الرحالة».

(٢) قوله: وحمل الشيخ الخ: كذا في «نيل الأوطار».

(٣) قوله: لا يدخلن هؤلاء عليكم: ذلك قال في «الذرة المختارة» والحسبي والمجيب والمحنَّت في النظر إلى الأجنحية كالتحصن.

بَابُ النُّوْلِ فِي النِّكَاحِ وَاسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عز وجل: ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿أَنْ يَنْكِحَنَّ أَرْوَاحَهُنَّ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا

(البقرة: ٢٣٢)

فَعَلَنْ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾

(البقرة: ٢٣٤)

٣٢٢٩ - عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّىٰ تُسْتَأْمَرَ...»

١٠ قوله: حتى تنكح إنك: أضاف العقد في هذه الآيات إليهن، فدل على أنها قلت المباشرة بالنكاح مع أن النكاح تصرف في خالص حقها، وهي من أهلها؛ لكونها عاقلة بالغة، ولهذا أجاز له التصرف في الأموال، واختيار الأزواج اتفاقاً فلا معنى لعدم انعقاده بغيرها، ولا شرائط النولي لصحته غاية ما في الباب أن يكون للنولي حق الاعتراض إذا قصرت في أمر بأن تزوجت بغير كفو أو بأقل من مهر المثل، وأحاديث الخصوم عندنا محمولة على النكاح الغير المكلف، ومن لا يملك التصرف جمعاً بين الأدلة أو على نفي الكمال ونفي اللزوم، ويؤيده أن عائشة رضي الله عنها، وهي أحد رواة حديث شرائط النولي، زوجت حفصة بنت أخيها عبد الرحمن، وهو غائب بالشام؛ كما أخرجه مالك في الموطأ. كذا في عمدة الرعاية.

١١ قوله: لا تنكح الأيم حتى تستأمر: اعلم أن الخلاف بيننا وبين الشافعية وغيرهم ههنا في موضعين، الأول: أن النكاح هل يتعقد بعبارة النساء، وهل يجوز أن تستولاه بنفسها بلا رأي، إذا كانت بالغة، أو لا يجوز، ولا يتعقد، فالشافعية وأحمد ذهبوا إلى عدم الانعقاد وأخوזה استدلالاً بقوله تعالى: ﴿فَلَا تُفْضِلُونَهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَرْوَاحَهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٢) بناءً على أن خطاب الأولياء، على ما روي عن معقل بن يسار أنه منع أخته عن نكاح زوجها، فزلت، فلو لم يكن للنولي مدخل لم يكن لتنتهي عن العضل معنى، فعلم أن النكاح بيد النولي وأنه يتولاه، وبالأحاديث الواردة في هذا الباب كحديث عائشة مرفوعة: أنها امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فقالها ثلاثاً، أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي، وحسنه.

وحديث أبي موسى مرفوعة: لا نكح إلا بولي، أخرجه الترمذي وغيره، وحديث ابن مسعود رواه رواه الدارقطني في سننه، وابن عمر رواه فيها لا نكح إلا بولي وشاهدي عدل، وحديث أنس: لا نكح إلا بولي. رواه الحاكم، وحديث عمران بن حصين: لا يجوز النكاح إلا بولي وشاهدي عدل، رواه البيهقي، وحديث أبي هريرة مرفوعة: لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها، رواه ابن ماجه. =

= وحديث معاذ بن جبل مرفوعاً: آيا امرأة تزوجت بغير ولي فهي زانية، رواه ابن عدي، وحديث جابر مرفوعاً: لا نكاح إلا بولي، فإنا اشتجر وأفاضنا سلطان بولي من ولا ولي له، رواه الطبراني في الأوسط، وحديث علي «مرفوعاً: آيا امرأة تزوجت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، الحديث، رواه ابن عدي في «الكامل». وفي الباب أيضاً عن ابن عمر وأبي ذر والمقداد والمصور بن غمرة وأم سلمة وزينب بنت جحش...»

وبالمعقول وهو أن النكاح يراد لمقاصده، والتفويض إليهن بهاء لأنهن ناقصات عقل ودين، سريعات الاختيار، سيئات الاختيار، وأبو حنيفة وصحابه آخراً ذهبوا إلى الاعتقاد والجواز مطلقاً في ظاهر الرواية، لكن للولي الاعتراض في غير الكفو، واستندت الحنفية بالأحاديث الآتية في الكتاب بعد، وبما أخرجه مسلم وغيره، الأيم أحق بنفسها من وليها، والبيات، فإذن في نفسها، والأيم: من لا زوج لها، بكراً كانت أو ثيباً، مطلقة أو متوفى عنها زوجها، وهذا هو معناه اللغوي، وهو المراد هنا، وغير البالغة مستثناة بالإجماع، فإراد المعنى الحقيقي ما أمكن، ويسقط المجاز لإمكان الحنفية وقرينة المجاز، وهو مقابلة البكر، إنها تعتبر بعد تعدل الحقيقة، فلا يراد به الثيب.

ثم على كلاً التقديرين حقيقة مطلقة، فتتناول الإذن والاختيار والتولي ومباشرة العقد، كما في سائر العقود، فينافي مذهب الشافعي بأقواله تعالى: ﴿فَمَنْ مِّنْكُمْ فَكَفَىٰ زَوْجًا عَتَرًا﴾ (البقرة: ٢٣٠) و﴿أَنْ يَنْكِحُوا أَرْوَاحَهُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٢)، و﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا بِالْغُرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٣٤)، وبما أخرجه عبد الرزاق من حديث خصماء: انكحي من شئت، والأصل في النسبة أن تكون إلى الفاعل حقيقة، ولا يصار إلى المجاز العقلي أو المجاز بالحذف إلا بضرورة، وليست مهتة، وبما رويناه من الأحاديث، وفيها أنه ليس للأولياء أو الأباء أمر في حق الأيم أو الثيب البالغة.

والجواب عن وجوه الشافعي أما عن الآية: فلأن الخطاب إنما هو للأزواج كما يفصح عنه قوله قبله: ﴿وَرِثَاصًا﴾ (البقرة: ٢٣١)، وجعل الخطاب إلى الأولياء خلاف نص القرآن، وصرحه في سياقه، وحققه الفخر الرازي في تفسيره، واختاره بعض مشاهير الدهلي في «المصنف شرح الموطأ»، وأما الجواب عن الأحاديث: فهو أنها ضعاف فيها عجايل وضعفاء، علا أنه قال السيوطي الشافعي في «قوت المغتدي شرح الترمذي» في قوله: لا نكاح إلا بولي، حله الجمهور عن نفي الصحة، وأبو حنيفة على نفي الكمال، فيستح عندنا أن يكون زواج المرأة على يد الولي، ومن لم يكن له قوليه القاضي. وأما الجواب من المعقول: فلا من الاختار في التصرفات يحصل بالبلوغ. نعم، في نكاح غير الكفو شبهة سوى لاختيار، فلذا كان فلان للولي الاعتراض فيه، هذا تفصيل الوجوه السمعية والعقلية من الطرفين، وتحقيق المسألة على وجه الصواب، يطلب من «البنية» و«فتح القدير» وشروح البخاري ومسلم.

وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ، وَزُفَّتْ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَلَعَبَهَا مَعَهَا، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانٍ عَشْرَةَ.

٣٢٣- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا،

= والمقام الثاني. أن البكر البالغة هل يمكن إجبار الولي عليها في النكاح، كما في البكر الغير البالغة أو لا، فذهب الشافعية إلى الأول، والخنفية إلى الثاني، والأصل أن علة الولاية المجبرة عندنا الصغر، وعنده البكارة، والمسألة مفصلة في الكُتُب المذكورة سمعنا وعقلنا فليطلب منها، والأحاديث المروية في الكتاب تؤيد مذهب الخنفية بوجوه عديدة تظهر بعد التأمل، ثم نكاح أم سلمة بغير ولي ما رواه أصحاب السنن يؤيد الخنفية في المقام الأول، وأما أنها فكانت صغيرة بالاتفاق، وإذا ثبت العذر أن ليس لها ولي دفعه النبي ﷺ بأن ليس من الأولياء حاضر ولا غائب، ولا يرضى بهذا الأمر، فعلم أن ليس الولي من أركان العقد، بل من قامه وكماله، كما قاله الزهري وغيره، فافهم، أخذته من «تنسيق النظام».

١- قوله: لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ لَدَلَّتْ قَالَ فِي «شرح الرواية»: إن ولاية الإيجاب ثابتة على الصغيرة دون البالغة عندنا، وعند الشافعي ثابتة على البكر دون الثيب، فالبكر الصغيرة تجبر اتفاقاً لا الثيب البالغة اتفاقاً، والبكر البالغة لا تجبر عندنا، وتجبر عنده، والثيب الصغيرة تجبر عندنا لا عنده، ثم عندنا كل ولي فله ولاية الإيجاب، وعند الشافعي الولي المجبر ليس إلا الأب والجد.

٢- قوله: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ إِنْجَاهُ الْحَدِيث، أوردته للاستدلال به على أنه يجوز للأب أن يزوجه ابنته الصغيرة بغير استئذانها، فحديث لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ عَلَى عَمُومِهِ، رُخِصَ مِنْهُ الصَّغِيرَةُ لِقِصَّةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلِلْوَلِيِّ إِنْكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ جِيزًا لِحَدِيث: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِرَبٍّ أَيْضًا، فَإِنَّهُ عِنْدَنَا مَحْمُولٌ عَلَى هَذِهِ الْوَلَايَةِ الْجَبْرِيَّةِ جَعَلًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ، مُلْتَقِطٌ مِنْ «تَلِيلِ الْأَوْطَارِ» وَ«عَمْدَةِ الرِّعَايَةِ».

٣- قوله: الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا إِيْرَادُهُ مِنْ وَلِيِّهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْعَقْدِ وَغَيْرِهِ، كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ. كَذَا فِي «المَرْقَاة». وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَيْثَمِ: الْحَسِيتُ الْمَذْكُورَةُ مُعَارِضٌ بِقَوْلِهِ ﷺ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِرَبٍّ، وَالْأَيِّمُ مِنْ لَا زَوْجَ لَهَا بِكَرٍّ كَانَتْ أَوْ لَيْسَ، وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ: أَنَّهُ أَثْبِتَ لِكُلِّ مِنْهَا، وَمِنَ الْوَلِيِّ حَقًّا فِي ضَمَنِ قَوْلِهِ: أَحَقُّ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ سِوَى مُبَاشَرَةِ الْعَقْدِ إِذَا رَضِيَ، وَقَدْ جَعَلَهَا أَحَقَّ مِنْهُ بِهِ، وَبَعْدَ هَذَا إِمَّا أَنْ يَجْرِيَ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَمَا رَوَوْا حُكْمَ الْمُعَارِضَةِ =

وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا. وَفِي رِوَايَةٍ: «وَالْبِكْرُ» يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٢٨٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَتِيمَةُ» تُسْتَأْذَرُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ صَمَتَتْ فَهِيَ إِذْنُهَا، وَإِنْ أَتَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ. وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى.

١٢٨١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ فَتَاةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

والترجيح أو طريقة الجمع، فعلى الأول يترجح هذا بقوة السند وعدم الاختلاف في صحته، بخلاف حديث: لا نكاح إلا بغيره فإنه ضعيف مضطرب في إسناده، وفي وصله وانقطاعه وإرساله، وكذا حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أي امرأة نكحت بغير إذن برائين فكذلك هنا بالغة نكحت بغير إذن أبيها، وقد أنكره الزهري، قال الطحاوي: وذكر ابن جريج أنه سأل عنه ابن شهاب فلم يعرفه، وعلي الثاني وهو إعيان طريقه الجمع فبان يحمل عمومته على الخصوص، وذلك شائع، وهذا يخص حديث أبي موسى لا نكاح إلا برئ، بعد جواز كون النفي للنكاح والسنة، وهو يحمل فوقها: فإن نساء لا تلي ولا ينكحن في رواية البيهقي بأن يراد بالولي من يتوقف على إفته، أي لا نكاح إلا ممن له ولاية؛ لينفي نكاح الكافر المسلمة والممنوعة والأمة والعبد أيضًا؛ لأن النكاح في الحديث عام غير مقيد، ويخص حديث عائشة بمن نكحت غير الكفو، انتهى. وفي «شرح جمع الجوامع» حمله الخنيفة على الصغيرة والأمة والمكاتب.

قوله: «وَالْبِكْرُ» يستأذن بغير أبيها، ظاهر أحاديث الباب أن البكر البالغة إذا تزوجت بغير إذنها لم يصح العقد، وإليه ذهب الأوزاعي والثوري والعترة والحنفية، وحكاها الترمذي عن أكثر أهل العلم، وذهب مالك والشافعي والليث وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق إلى أنه يجوز للآب أن يزوجهما بغير استئذان ويرد عليهم ما في أحاديث الباب من قوله: «وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذَرُهَا أَبُوهَا وَيُورِدُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ. كَذَا فِي «نَبِيل الْأَوْطَارِ».

١. قوله: «الْيَتِيمَةُ» هي صغيرة لا أب لها، والمراد هنا البكر البالغة سبها باعتبار ما كانت كقولها تعالى: «وَإِذَا بَلَغَتِ النِّكَاحَ» (النساء: ٦) وفائدة التسمية مراعاة حقها والشفقة عليها في تحري الكفاية والصلاح، فإن اليتيم مظنة الرأفة والرحمة، ثم هي قبل البلوغ لا معنى لإذنها ولا لأبائها، فكانه ﷺ شرط بلوغها، فمعناه: لا تنكح حتى تبلغ تستأمر أي تستأذن. كذا في «المعرفة».

فَقَالَتْ إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ لِيَرْفَعَ بِي حَسَبِيَّتَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ تَعْلَمَ النِّسَاءُ أَنَّ لَيْسَ إِلَى الْآبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ بَرِيدَةَ.

٣٦٣٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا زَوَّجَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الرُّبَيْرِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ غَائِبٌ بِالشَّامِ، فَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: أَمْثِلِي يُصْنَعُ بِهِ هَذَا؟ وَيَقْتَاتُ عَلَيْهِ، فَكَلَّمْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْمُنْذِرِ، فَقَالَ الْمُنْذِرُ: إِنَّ ذَلِكَ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا كُنْتُ أَرُدُّ أَمْرًا قَضَيْتِيهِ فَقَرَّرْتُ حَفْصَةَ عِنْدَهُ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ظَلَامًا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» مِثْلَهُ.

١. قوله: فجعل الأمر إليها إلخ: فيه دليل لأبي حنيفة - على تزويج البالغة بنفسها وعدم الإيجاب عليها كذا في «تسبيق النظام».

٢. قوله: قد أجرت ما صنع أبي إلخ: الفضولي في عرف الفقهاء من ليس بوكيل ولا رسول، فإنه إذا زوج رجلاً بغير إذنه، أو امرأة بغير إذنها، ينعقد عندنا موقوفًا، فإن أجازاه جاز والا بطل، وقال الشافعي: نكاح الفضولي باطل لعدم الولاية؛ لأن المباشرة لا يقدر على إثبات الحكم وهو الملك فيلغوا لعدم الفائدة. ولنا ما روي أنه جعل أمر المرأة التي زوجها أبوها بغير إذنها إليها فقالت: قد أجرت ما صنع أبي، إنها أردت لا أعلم هل للنساء من الأمر شيء، ولأن العقد صدر من أهله مضافًا إلى عمله. ولا ضرر في انعقاده، فوجب القول بانعقاده حتى إن رأى المصلحة أجازته، وقد يترأخى حكم العقد عنه كالبيع بشرط الخيار، فيتم صوته لكلام المتعاقدين، ويتوقف حكمه دفعًا للضرر عنه، وبه قال أحمد في رواية. كذا في «العيني» و«فتح المعين».

٣. قوله: أنها زوجت حفصة إلخ. وقال في «العرف الشدي»: وأما أدلتنا فمنها ما في الطحاوي أن عائشة أنكحت حفصة بنت أخيها بابن أختها، وكان أبو حفصة عبد الرحمن بالشام، وما كانت عائشة وليتها، انتهى. وقال الطحاوي: فلما كانت عائشة - قد رأت أن تزويجها بنت عبد الرحمن بغيره جائز، ورأت ذلك العقد مستقيمًا حتى أجازت فيه التملك الذي لا يكون إلا عن صحة النكاح وثبوته استحالة عندنا أن يكون ترى ذلك. وقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: لا نكاح إلا بولي، فثبت بذلك فساد ما روي عن الزهري في ذلك.

٢٢٣٤ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي سَلَمَةَ فَخَطَبَنِي إِلَى نَفْسِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِي شَهِيدًا، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ شَهِيدٌ وَلَا غَائِبٌ يَكْرَهُ ذَلِكَ» قَالَتْ: فَمَنْ يَا عُمَرُ، فَرَزَّ النَّبِيُّ ﷺ فَرَزَّجَهَا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٢٢٣٥ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْخَامِلِ يُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: آخِرُ الْأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِذَا وَلَدَتْ فَقَدْ حَلَّتْ. فَدَخَلَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَلَدْتُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِنِصْفِ شَهْرٍ، فَخَطَبَهَا رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا شَابٌّ، وَالْآخَرُ كَهْلٌ، فَحَظَّتْ إِلَى الشَّابِّ، فَقَالَ

قوله: فَخَطَبَهَا رَجُلَانِ ابن أبي شيبة: قال الطحاوي: فكان في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ خطبها إلى نفسها، ففي ذلك دليل على أن الأمر في التزوج إليها دون أوليائها، فإنما قالت له: إنه ليس أحد من أوليائي شاهداً قال: إنه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك، فقالت: قم يا عمر! فزوج النبي ﷺ وعمر هذا ابنها، وهو يومئذ طفل صغير غير بالغ، لأنها قد قالت للنبي ﷺ في هذا الحديث: إني امرأة ذات أيتام، يعني عمر ابنها وزينب بنتها، وانطلق لا ولاية له، فوله هي أن يعقد النكاح عليها، ففعل، فوَّاه النبي ﷺ جائزاً، وكان عمر بطلك الوكالة قام مقام من وكده، فصارت أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كأنها هي عقدت النكاح على نفسها للنبي ﷺ، ولما لم ينتظر النبي ﷺ حضور أوليائها دل ذلك أن يضعها إليها دونهم، ولو كان لهم في ذلك حق لو أمر لها أقدم النبي ﷺ على حق هو لهم قبل إباحتهم ذلك له.

وأما النظر في ذلك فإنما قد وأبنا المرأة قبل بلوغها يجوز أمر والدها عليها في يضعها وما لها، فيكون العقد في ذلك كله إثبه لا إليها، وحكمه في ذلك كله حكم واحد غير مختلف، فإذا بلغت فكل قد أجمع أن ولايتها على ما لها قد ارتفعت، وإن ما كان إليه من انعقد عليها في ما لها في صغرها قد عاد إليها، فالنظر على ذلك أن يكون كذلك العقد على يضعها يخرج ذلك من يد أبيها ببلوغها، فيكون ما كان إليه من ذلك قبل بلوغها، فدعاها إليها، وسنوي حكمها في ما لها وفي يضعها بعد بلوغها، فيكون ذلك إليها دون أبيها، ويكون حكمها مستويًا بعد بلوغها، كما كان مستويًا قبل بلوغها.

الْكَمَلُ: لَمْ يُحْيَ بَعْدُ. وَكَانَ أَهْلُهَا غُيَّبًا، وَرَجَا إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا أَنْ يُؤْتِرُوهُ بِهَا، فَجَاءَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «قَدْ حَلَلْتُ» فَأَنْكِحِي مَنْ شِئْتَ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ».

٣٢٣٦ - وَعَنْ «خُنْسَاءَ قَالَتْ: أَنْكِحَنِي أَبِي وَأَنَا كَارِهَةٌ وَأَنَا بِكَرٍّ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تُنْكِحُهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارَقُطَنِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ نِكَاحَ بَكْرٍ وَتَمِيمٍ أَنْكِحَهُمَا أَبُوهُمَا وَهَمَّا كَارِهَتَانِ، فَزَدَ النَّبِيُّ ﷺ نِكَاحَهُمَا.

٣٢٣٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ جَارِيَةً بِكَرًا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا رَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٢٣٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِ عَبَّاسٍ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَةً

١. قوله: قد حلت فانكحي من كنت: وقال في «العرف الشافي»: وما يُدُلُّ على عدم الضرورة العبارة من الأولياء ما في «موطأ مالك»: وكان أهلها غيبًا إلخ، وفيه قال هذا: قد حلت فانكحي من شئت إلخ، الحديث مرفوع، ويجوز هنا لسي تسمية النكاح بدون حضور الأولياء.

٢. قوله: عن خنساء إلخ. أخرجه محمد في «الموطأ» وأبو داود والنسائي وابن ماجه حديث خنساء بنت خذام، وفي أكثرها: وهي ثيب، وروي عن عبد الله بن يزيد بن دبيعة عن خنساء أنها كانت يومئذ بكراً، فيتعارض ههنا نفل مالك عن عبد الرحمن وجمع في كونها ثيباً، ونقل ابن المباركة عن عبد الله أنها كانت بكراً. قلت: لا معارضة بينهما حتى يخرج بنى الترجيح، فيحتمل أن يكون وقع لها هذه القصة مرتين، مرة وقعت فاحال كونها بكراً، ثم وقعت لها حان كونها ثيباً، وهذا أهون من أن يرد الحديث الصحيح بهذا العذر الواهي، مع أن المقاتل يكون ثيباً، وهو عبد الرحمن وجمع ابن يزيد والمقاتلة يكون بكراً هي خنساء نفسها، فلا يرجع قولها بمقابله قولها، أخذته من «بطل المسجود».

٣. قوله: مخير بين النكاح: وفي الحديث دليل على أن الولي لا يجبرها على الباطنة، ولو كان بكراً، وبه قال أبو حنيفة، وحالفه الشافعي وأحمد، ولأصحاب هذا الحديث، منقطع من «المعوق».

فَلْيُحْسِنِ اسْمَهُ وَأَدَبَهُ، فَإِذَا بَلَغَ فَلَمْ يَرْوُجْهُ، فَإِنْ بَلَغَ وَلَمْ يَرْوُجْهُ فَأَصَابَ إِثْمًا فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى أَبِيهِ».

٣٢٣٩ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنهما عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي الْقَوْرَةِ مَكْتُوبٌ: مَنْ بَلَغَتْ ابْنَتُهُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَلَمْ يَرْوُجْهَا فَأَصَابَتْ إِثْمًا فَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَيْهِ». رَوَاهُمَا التَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٢٤٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبُعَايَا اللَّاتِي يُنْكَحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ». وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

١٠٠ قوله: فإنه ذلك عليه لتقصيره، وهو محمول على التزجر والتهديد للمباينة، وفيه ولاية ندب جمعا بين الأحاديث، وأول ولاية في النكاح نوعان، ولاية ندب واستحباب، وهو الولاية على العاقلة البالغة، بكرة كانت أو ثيبا، وولاية إجبار، وهو الولاية على الصغيرة، بكرة كانت أو ثيبا، وكذا الكبيرة السعتره والمرقوفة، أخذته من «المراقبة» والمدر المختار.

١٠١ قوله: البغايا الخ: المراد بالبينة الشاهد، فبدونه زنا عند الشافعي وأبي حنيفة يض. قاله في «المراقبة». وقال في «عمدة الرعاية»: أما اشتراط حضور الشاهدين فلحديث: لا نكاح إلا بولي وشايعي عدل، أخرجه ابن حبان في صحيحه، وأخرج الترمذي مرفوعا: البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة، وأخرجه عبد الرزاق موقوفاً على ابن عباس، وفي الباب أحاديث أخرجهما الدارقطني وغيره، وسند بعضها وإن كان ضعيفا، إلا أن الضعف النجس بكثرة الطرُق، وفي «المسوط»: أن عمر أتى برجل في نكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال عمر رحمه: هذا نكاح السر، ولا نجيزه، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت، وهذا فاروق النكاح سائر العقود، فإنها تنفذ بغير إ شاهد، ولكن الإشهاد فيها مستحب أو سنة.

وأما النكاح فلا يتعقد بدون حضور شاهدين، لا قضاء ولا ديانة، وأما الشهادة على التوكيل بالنكاح فليست شرطا لصحته، وإنما فائدتها الإثبات عند جحود التوكيل. وكذا في البحر انتهى. وقال في المسوط: ولو تزوج امرأة بغير شهود أو بشاهد واحد، ثم أشهد بعد ذلك، لم يجر النكاح؛ لأن الشرط هو الإشهاد على العقد ولم يوجد، وإنما وجد الإشهاد على الإقرار بالعقد الفاسد، والإقرار بالعقد الفاسد ليس بعقد، وبالإشهاد عليه لا يتقلب التماسد صحيحا.

٣٢٤١ - وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُوَالِيهِ فَهُوَ عَاهِرٌ» رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَّارِيُّ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ مُوَلَّاهُ فَنِكَاحُهُ قَائِمٌ، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَ فَنِكَاحُهُ قَائِمٌ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَثَارِ».

وَقَالَ: وَبِهِ دَأْخُدٌ، وَإِنَّمَا يَعْنِي يَقُولُهُ: «إِنْ أُذِنَ لَهُ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَ» يَقُولُ: إِنْ أُجَازَ مَا صُنِعَ فَهُوَ جَائِزٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ.

بَابُ إِعْلَانِ النِّكَاحِ وَالْخُطْبَةِ وَالشَّرْطِ

٣٢٤٢ - عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الدَّفِّ وَلَعِبِ الصَّنَجِ وَضَرْبِ الرِّمَارَةِ. رَوَاهُ الْحُصَيْنِيُّ.

أَقُولُهُ: نَهَى عَامِرٌ. أَيْ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَلَا يَصِيرُ الْعَقْدُ صَاحِبًا عِدْمًا بِالْإِجَازَةِ بَعْدَهُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: إِنْ أُجَازَ بَعْدَ الْعَقْدِ صَحَّ، لِأَنَّ نِكَاحَ نَفْسٍ وَاسْكَاتٍ وَالْمَدْرُ وَالْأَمَةُ وَأَمَّ الْوَلَدَ بِلَا إِذْنِ السَّيِّدِ مَرْكُوفٌ عِنْدَهُ، إِنْ أُجَازَ لَهُ فَقَدْ، وَإِنْ رَدَّ بَطُلَ هَذَا الْحَدِيثُ، وَتَفْسِيرُهُ الَّذِي ذَكَرَهُ عَمَدٌ فِي الْأَثَارِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

١- قَوْلُهُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الدَّفِّ. ثَلَاثُ صُرُوفٍ لِحَنْتِهِ بِأَنَّ الدَّفَّ أَيْضًا حَرَامٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَقَالَ فِي «رَدِّ الْمَحْتَارِ»: اسْتِجَاعُ ضَرْبِ الدَّفِّ وَالْمَزْمَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ حَرَامٌ، وَفِي «الشرح النفاية»: أَمَّا الِاسْتِجَاعُ فَكَاسْتِجَاعُ ضَرْبِ الدَّفِّ وَالْمَزْمَارِ وَالْعَدَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ حَرَامٌ، وَقَالَ أَبُو الْحَكَاوِمِ: كَرِهَ (مُحَرِّبًا) هُوَ كَضَرْبِ الدَّفِّ وَالْمَزْمَرِ، وَفِي فَتَاوَى «البيهقي»: التَّغَنِّيُ وَاسْتِجَاعُهُ وَضَرْبُ الدَّفِّ رَجَمَ أَتَوْحِ الشَّافِعِيُّ حَرَامٌ. كَذَلِكَ فِي «الفتاوى العزيزية»، وَفِي «النفاية»: التَّغَنِّيُ وَالطَّبِيرُ وَالْغُرْبُ وَمَا يَشَبْهُ ذَلِكَ حَرَامٌ، كَمَا قَالَ فِي «مَا لَا بُدَّ مِنْهُ»، وَقَالَ ابْنُ الْحَجَرِ الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِهِ «كَفَّ الرِّعَاقِ عَنْ حُرْمَاتِ الدَّفِّ وَالْمَزْمَارِ»: انْقِسَامُ الرَّابِعِ فِي الدَّفِّ لِمَذْهَبَيْنِ مِنْهُمَا أَنَّهُ حَلَالٌ بِلَا كِرَاهَةٍ فِي عَرَسٍ وَخَتَانٍ، وَتَرْكُهُ أَفْضَلُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ حَكْمُهُ فِي غَيْرِهَا، فَيَكُونُ مَبَاحًا أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِي «المسهاج» وَغَيْرِهِ: وَقَدْ جَمَعَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ فِي غَيْرِهَا حَرَامٌ، وَقَالَ الشَّيْخُ السَّيْهَرُورِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي «عَوَارِفِ الْمَعَارِفِ»: فَأَمَّا الدَّفُّ وَالشَّيْبَةُ وَإِنْ كَانَ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فَسَحَةً، الْأَوَّلَى تَرْكُهَا، وَالْأَخْرَى بِالْأَحْوَطِ وَالْخُرُوجِ مِنْ اخْتِلَافٍ،

قَائِي نِسَاء رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحْطَى عِنْدَهُ مِنِّي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٤٤ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوقُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِصْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرُكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: لَمَّا حَلَلْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ، ائْتِكِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ»، قَالَتْ: فَكَرِهْتُهُ ثُمَّ قَالَ: «ائْتِكِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ»، فَتَنَكَّحْتُهُ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ خَيْرًا، وَاعْتَبَطْتُ بِهِ.

١- قوله: أحق الشروط إلخ: والمراد بالشروط ههنا المهر؛ لأنه المشروط في مقابلة البضع، وقيل: جميع ما يستحقه المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والنفقة وحسن المعاشرة، فإن الزوج التزمها بالعقد، فكانها شرطت فيه، وقيل: كل ما شرط الزوج ترغيباً للمرأة في النكاح ما لم يكن محظوراً فإنه في «المرقاة»، وقيل في «عمدة القاري»: واختلف العلماء في الرجل ينزوج المرأة، ويشترط لها أن لا يخرجها من دارها، أو لا ينزوج عليها، أو لا يتسرى أو نحو ذلك من الشروط المباحة على قولين أحدهما: أنه يلزمه الوفاء بذلك، وهو قول الأوزاعي وأحمد. والثاني: أن يؤمر الزوج بتقوى الله، والوفاء بالشرط، ولا يحكم عليه بذلك حكماً، فإن أبى إلا الخروج لها كان أحق الناس بأهلها إليه، ذهب عطاء والشعبي وسعيد بن المسيب والنخعي والحسن وابن سيرين وربيعة وأبو الزناد وقتادة، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، انتهى. حاصله: أن الشروط التي لا تنافي النكاح جائزة ويوفى ديانتها، ولا تلزمه قضاء عند أبي حنيفة.

٢- قوله: لا يخطب الرجل على خطبة أخيه إلخ: المانع عند الحنفية إنما هو بعد التركون، وإلا فلا، لحديث فاطمة بنت قيس حين أخبرت أنه خطبها ثلاثة فلم ينكر دخول بعضهم على بعض، وعند غيرهم المانع مطلقاً، هذا حاصل ما قاله الطحاوي في «شرح معاني الآثار».

٣٢٤٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةَ حَلَّاقَ أُخْتَيْهَا؛ يَنْتَضِرُ صَحْمَتَهَا، وَلُتْكَحُ؛ فَإِنَّ لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٤٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ وَالشَّغَارِ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- قوله: الشغار أن يزوجه لرجل آخر، قال في الشبهة: وهو أن يشاعر الرجل، أي يزوجه حريمته على أن يزوجه الآخر حريمته، ولا مهر إلا هذا. كذا في المغرب، أي على أن يكون بضع كل صدأفاً عن الآخر، وهذا القيد لا بد فيه في معنى الشغار حتى لو لم يقل ذلك، ولا مهر، بل قال: زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك، فقبل: أو على أن يكون بضع بنتي صدأفاً لبنتك، فلم يقبل الآخر، بل زوجه بنته، ولم يجعلها صدأفاً لم يكن شغاراً، بل نكاحاً صحيحاً اتفاقاً، وإن وجب مهر المثل في المثل؛ لما أنه سمي ما لا يصلح صداقاً. حاصله: أن مجرد ترك الصدأ ليس المنعضي للبطلان عندهم؛ لأن النكاح يصح بدون تسمية، بل المنعضي لذات جعل البضع صداقاً، والشغار منهي عنه خلوه عن المهر، فأوجب فيه مهر المثل، فلم يبق شغاراً.

هذا جواب عما أورد، الشافعي من حديث الكتب الستة مرفوعاً من النبي عن نكاح الشغار، والنهي يقتضي فساد النكاح عنه، والجواب: أن متعلق النهي مسمى الشغار المأخوذ في مفهومه خلوه عن المهر، وكون البضع صدأفاً ونحن فقلون بنتي هذه الماهية، وما يصدق عليها شرعاً، فلا ثبت النكاح كذلك، بل يبطئه فيبقى نكاحاً سمي فيه ما لا يصلح مهراً، فيعقد مرجحاً لمهر المثل، كالمسمى فيه مهر أو خبير فيما هو متعلق بالنهي لم ينته، وما أثبتناه لم يتعلق به، بل اقتضت العمومات صحته، فانه في الفتح، زاد الزيعلي: أو هو، أي انتهى بمول على الكراهة. أي والكراهة لا توجب الفساد، وحاصله: أنه مع إيجاب مهر المثل لم يبق شغاراً حقيقة، وإن سلم فاللهي على معنى الكراهة، فيكون الشرع أوجب فيه أمرين: الكراهة، ومهر المثل، فلا أول مأخوذ من النهي، والثاني من الأدلة الدالة على أن ما سمي به ما لا يصلح مهراً، فيعقد مرجحاً لمهر المثل، وهذا الثاني دليل على حن النهي على كراهة دون الفساد.

هذا التبرير اندفع ما أورد من أن حملته على الكراهة يقتضي أن الشغار الآن غير منهي عنه لا يجانب فيه مهر المثل، وزوجه النفع أنه إذا حن النهي على معنى الفساد فكونه غير منهي الآن، أي بعد إيجاب مهر المثل مسدود، وإن حمل على معنى الكراهة فالنهي باق، فانهم الدر المختار ورد المختار منها: قال عياض: لا خلاف في النهي عن الشغار ابتداء، فإن وقع الكوفيون والماليت والزهرى وعطاء بصدق المثل، وأبطله مالك والشافعي. كفا في شرح الزرقاني.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: قَالَ: لَا شُعَارَ فِي الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ عِظَاءُ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَالزُّهْرِيُّ وَمَكْحُولٌ وَالْقُورِيُّ: عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَى الشُّعَارِ جَائِزٌ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَدَاقٌ مِثْلُهَا.

٣٢٤٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى ^(١) عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ حَيْبَرٍ، وَعَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْخَمْرِ الْإِنْسِيَّةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٤٩ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ سَيِّدَةِ الْجَنَّةِ أَنَّهَا كَانَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قَدْ كُنْتُ أُذِنْتُ لَكُمْ فِي الْإِسْتِمَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُحْلِلْ سَبِيلَهُ، وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّمَا كَانَتْ الْمُتْعَةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، كَانَ الرَّجُلُ يَقْدِمُ الْبِلْدَةَ لَيْسَ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ، فَيَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِقَدْرِ مَا يَرَى أَنَّهُ يُقِيمُ، فَمَحْفُظٌ لَهُ مَتَاعُهُ وَتُصْلِحُ لَهُ شَيْءٌ ^(٢) حَتَّى إِذَا تَزَلَّتِ الْآيَةُ: «أَوْ مَا مَنَعَكَ أَيْمَانُكُمْ» (المومن ١٦) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَكُلُّ فَرْجٍ سِوَى هَذَيْنِ فَهُوَ حَرَامٌ.

٣٢٥٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْتَشَهُدَ فِي

(١) قوله: نهى عن متعة النساء إلخ: اعلم أن المتعة حرام بانعقد العلماء والأئمة الأربعة، ونسبة جوازها إلى مالك كما وقع من صاحب «الهداية» سهو، ومن أول المصنف كما صرح به شراحها كيف وقد اتفق عليه المالكية، وليس في كتاب من كتبهم جوازها، بل مشحونة بتحريمها، وقد أورد في موضعه من الأحاديث ما يفيد تحريمها قطعاً وأبداً، ولا يورد فيه إلا ما يعمل به، كما في التنسيق النظام والفتح القدير.

(٢) قوله: شيء: أي طبعه، في «القاموس» شوى اللحم شيئاً فاشوى.

(٣) قوله: علمنا رسول الله ﷺ إلخ: وقد استدلل بحديث ابن مسعود هذا على مشروعية الخطبة عند عقد النكاح،

الصَّلَاةَ وَالنَّسْهَةَ فِي الْحَاجَةِ، قَالَ: النَّسْهَةُ فِي الصَّلَاةِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّلِيَّاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. وَالنَّسْهَةُ فِي الْحَاجَةِ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ يُصَلِّحَ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ قَارَى قَوْلًا عَظِيمًا ﴿﴾
(الأمري، ٧-١٠)
 رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.

وَفِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» فَسَّرَ الْآيَاتِ الثَّلَاثَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ: مُحَمَّدُهُ، وَبَعْدَ قَوْلِهِ: مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، وَالدَّارِمِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ: عَظِيمًا ثُمَّ يَتَكَمَّلُ بِحَاجَتِهِ، وَرَوَى فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي خُطْبَةٍ الْحَاجَةِ مِنَ النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ.

٣٢٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشْهَدُ فِيهَا كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

- وعند كل حاجة، قال الترمذي في سننه: وقد قال أهل العلم: إن النكاح جائز بغير خطبة، وهو قول سفیان الثوري وغيره من أهل العلم، انتهى. ويشد على الجواز حديث إسماعيل بن إبراهيم الآتي، فيكون على هذا الخطبة في النكاح مندوبة. كذا في «نيل الأوطار» والدر المختار.

٣٢٥٢ - وَعَنْهُ ع قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَنْدِ أَقْطَعُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ قَالَ: حَظَبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَمَامَةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَأَنْكَحَنِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَشَهُدَ.

٣٢٥٣ - وَعَنْ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِئَانٍ فِيهِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ نَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

قوله: ففي الأول منها. قال الترمذي بعد إخراج هذا الحديث: هذا حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم، لا نعلم يسهم في ذلك اختلاف، إذا زوج أحد الوليين قبل الآخر، فنكاح الأول جائز، ونكاح الآخر مفسد، وإذا زوّجنا جميعاً فنكاحهما جميعاً مفسوخ، وهو قول الثوري وأحمد وإسحاق. قلت: وهكذا مذهب الحنيفة في هذه المسألة. قال في «البدائع»: فأما إذا كان في الدرجة سواء كالأخوين وعمين، ونحو ذلك، فلكل واحد منهما على حياله أن يزوج رضي الآخر أو مسخط بعد أن كان التزويج من كفو بمهر واقف، وقال مالك: ليس لأحد الأولياء ولاية الإنكاح ما لم يجتمعوا بناءً على أن هذه الولاية ولاية شركة عنده، وعندنا وعند العامة ولاية استبداد، وجه قوله: إن سبب هذه الولاية هو القرابة، وإنما مشتركة بينهم، فكانت الولاية مشتركة، لأن الحكم يثبت على وفق العلة وصار كولاية الملك، فإن الجارية بين اثنين إذا زوجها أحدهما لا يجوز من غير رضي الآخر.

قلت: كذا هذا. ولما أن الولاية لا تنجز، لأنها ثبتت بسبب لا يتجزأ وهو القرابة وما لا يتجزأ؛ إذ ثبتت بجماعة سبب لا يتجزأ يثبت لكل واحد منهم على التكمال، كونه ليس معه غيره كولاية الأمان، بخلاف ولاية الملك؛ لأن سببها الملك، أو أنه يتجزأ فيقدر بقدر الملك، فإن زوجها كل واحد من الوليين رجلاً على حدة، فإن وقع العقدان بطلاً جميعاً؛ لأنه لا سبيل إلى جمع بينهما، وليس أحدهما أول من الآخر، وإن وقعاً مرتباً فإن كان لا بدري السابق فذلك، لما قلنا، ولأنه لو جاز لجز بالتجزئي، ولا يجوز العمل بالتجزئي في التزوج، وإن علم السابق منهما من الملاحق جاز الأول ولم يحز الآخر. كذا في «بذل المجاهد».

بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ ① حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ ② الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنْ الرِّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ ③ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ

① قوله: ما نكح آباؤكم إنكح: المراد بالنكاح الوطء، يعني لا تورطوا ما رطب آباؤكم، ففيه دليل على تحريم موطوء الأب كلها، سواء كان بنكاح أو بملك يمين أو برزق، كما هو مذهبنا، وعليه كثير من المفسرين، هكذا في «المدارك» وعند الشافعي: لا يحرم منزلة الأب لأن الرضا يبيع بنفسه، فلا يصلح سببا لمشروع، وهو حرمة المصاهرة؛ لأنها نعمة فلا تنال بالمحظورة، ولما أن الوطء سبب الجزئية بواسطة الولد. حتى يضاف إلى كل واحد منها كملا، فيصير أصولها وفروعها كأصوله وفروعه، وبالعكس. والوطء محرم من حيث إنه سبب الولد لا من حيث إنه زنا وهكذا الاختلاف في محسوسة وماسة ومنظورة إلى فرجها بشهوة يحرم عندنا ولا يحرم عنده وإن شئت زيادة تحقيق فانظر إلى الهداية وكتب الأصول وقد قال صاحب التوضيح في أول الكتاب: إن نظير القياس المستنبط من الإجماع قياس الوطء الحرام على الوطء الحلال في حرمة المصاهرة كقياس حرمة أم المزنية على حرمة وطء أم أمته التي وطئها والحرمة في القياس عليه ثابت إجماعا ولا نص فيه بل النص ورد في أمهات النساء من غير اشتراط الوطء هذا كلامه وهو نافع هذا جدا هكذا في التفسيرات الأحمدية.

② قوله: أمهاتكم الثلاثي أَرْضَعْنَكُمْ إنكح: قال في التفسيرات الأحمدية: إن عند الشافعي لم يثبت حرمة الرضاع إلا بخمسة رضعات لقوله عليه السلام: لا يحرم المصّة والمصّتان ولا الإملاجة ولا الإملاجان وعندنا يثبت بمصّة إذا حصل في مدة الرضاع لإطلاق قوله تعالى: أمهاتكم الثلاثي أَرْضَعْنَكُمْ من غير فصل بين القليل والكثير هكذا ذكر في الهداية في باب الرضاع ومالك مع أبي حنيفة رحمه الله وأحمد بن حنبل مع الشافعي نص بذلك في الحسيني وسيأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في هذا الباب تحت حديث النسائي فليُنظر فيه فإنه نفيس في بابه.

عَلَيْكُمْ وَحَلَالِيْلُ أَبْنَائِكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ
 الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٢٤﴾ وَالْمُحْصَنَاتُ
 مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴿٢٥﴾ وَقَوْلُهُ
 تَعَالَى: ﴿وَالْوَلَدَتُ يُرْضَعْنَ حَوْلَئِنَّ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ
 يُنْتَمِ الرِّضَاعَةُ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَمْلُهُ﴾ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴿٢٦﴾
 (الأحزاب: ٢٤-٢٦) (المدة: ٢٣)

١٠٠ قوله: أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إلخ: قال في التفسيرات الأحمدية: ثم النص يقتضي الحرمة في جمع الأختين فقط والعلماء إذا ردوا على الكتاب بالخبر المشهور وهو قوله عليه السلام: لَا تَنْكَحُوا الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَتِهَا وَلَا عَلَى خَالَئِهَا وَلَا عَلَى ابْنَةِ أُخِيهَا وَلَا عَلَى ابْنَةِ أَخْتِهَا فَجَمَعُوا الْجَمْعَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ حَرَامًا وَفَرَّوْا ضَابِطَةً وَقَالُوا بِحُرْمَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ كُلِّ امْرَأَتَيْنِ مِثْلِ الْأُخْتَيْنِ فِي أَنْ أُبْنِيَهُمْ فُرِضَتْ ذِكْرًا ثُمَّ نَحَلَ لَهُ الْأُخْرَى، كَانِعَةً مَعَ بِنْتِ أُخْتِهَا، فَإِنَّ الْعَمَةَ إِذَا فُرِضَتْ ذِكْرًا كَانَتْ عَمًا وَبِنْتُ أَخٍ بِحَرَمِ النِّكَاحِ بَيْنَهُمَا، وَبِئْسَ الْأَخُ إِذَا فُرِضَتْ ذِكْرًا كَانَتْ عَمَةً وَبِنْتُ أَخٍ بِحَرَمِ النِّكَاحِ بَيْنَهُمَا، فَمَحْرَمُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا لِلرَّجُلِ، كَمَا أَنَّ الْأُخْتَيْنِ كَذَلِكَ، وَهَكَذَا الْقِيَاسُ، وَخِلَافَ مَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ كَالْمَرْأَةِ وَبِنْتُ زَوْجِهَا، فَإِنَّهُ يَحِلُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، خِلَافًا لِمَا عُرِفَ عَلَى مَا عُرِفَ.

١٠١ قوله: إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إلخ: سنذكر تفسيره في حديث الأَوْضَاسِ.

١٠٢ قوله: حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ إلخ: وفي تقدير مدة الرضاع خلاف بين أبي حنيفة وبين صاحبيه وانشاعني: فذهب أبو حنيفة إلى أنها حولان ونصف، وذهب صاحبه وانشاعني إلى أنها حولان فقط، وعند زفر ثلاثة أحوال، وقد تمسك أبو حنيفة بما سبأني في سورة الأحزاب من قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحزاب: ٢٥) وتمسكوا أيضًا بهذه الآية، والأصح فَوْضَاءُ، وَهُوَ غَدَرُ الصُّحَاوِي. وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْتَمِ الرِّضَاعَةُ﴾ (البقرة: ٢٣٣) فإنه بالاتفاق بيان لما توجه إليه الحكم أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿يُرْضَعْنَ﴾، أي هذا الحكم لمن أَرَادَ إِمْدَامَ الرِّضَاعِ أَوْ يُرْضَعْنَ لِأَجْلِ مَنْ أَرَادَ إِمْدَامَ الرِّضَاعِ أَوْ يُرْضَعْنَ لِأَجْلِ مَنْ أَرَادَ إِمْدَامَ الرِّضَاعِ فَعَلِمَ أَنَّ نِهَايَ مَدَّةِ الرِّضَاعِ هـ حَوْلَانُ فَقَطْ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْبَيْضَاوِيِّ تَحْتَ هَذَا الْقَوْلِ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَقْصَى مَدَّةِ الرِّضَاعِ حَوْلَانُ وَلَا عِبْرَةَ بِهِ بَعْدَهَا وَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْصَرَ عَنْهُ، مُلْحَظٌ مِنَ التَّسْطِيفَاتِ الْأَحْمَدِيَّةِ وَالْمُتَعَلِّقِ الْمَجْدِدِ.

١٠٣ قوله: وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا: ذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى أَنَّ أَكْثَرَ مَدَّةِ الرِّضَاعِ حَوْلَانُ وَنِصْفُ حَوْلٍ، وَبَيَّاهُ عَلَى مَا فِي الْإِدَائَةِ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ثَلَاثُونَ شَهْرًا أَخْبَرَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَمْلِ وَالْفَصَالِ فَكَانَتْ قَبْلَ: مَدَّةِ الْحَمْلِ ثَلَاثُونَ -

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾
(المسحوق: ١٠)

٣٢٥٤ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: حَرَامٌ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ، وَمِنَ الصَّهْرِ سَبْعٌ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) الْآيَةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢٥٥ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلْيُنْكِحْ ابْنَتَهَا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ أُمَّهَا، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٢٥٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= شهرا ومدة الفصال ثلاثون شهرا، فكانت الآية لبیان أكثر كنا المذتين لكن لم وجد المنقص لمدة الحمل، وهو قول عائشة رضي الله عنها والله لا يبقى الرشد في البطن أكثر من ستين، ولم يوجد في سن مدة الرضاع حكم أبي حنيفة بأن أكثر مدة الحمل ستان، ومدة الفصال ثلاثون شهرا، أو الحمل الحمل على الأيدي لا الحمل في البطن وأما أبو يوسف ومحمد والشافعي رضي الله عنه قد ذهبوا إلى أن أكثر مدة الرضاع ستان، لأن قوله تعالى: ﴿ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ خبر عن مجموع الحمل وانقصال، يعني أن مجموع الحمل والفصال ثلاثون شهرا، فاشتبه تعيين المقدار في حق كل منهما، وكان قوله تعالى في موضع آخر: ﴿ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ في ثمانين (البقرة: ١٤) وقوله تعالى: ﴿ثَلَاثِينَ كِتَابًا﴾ بيان، لأن مدة الفصال ستان، والباقي وهو سنة أشهر يكون مدة الحمل، لأن أقل مدة الحمل ذلك بالاتفاق، فكان هذه الآية بيانا لأقل مدة الحمل وأكثر مدة الرضاع، وقال القاضي: ولعل تخصيص أقل الحمل وأكثر الرضاع لانضمامهما، وتحقق ارتباط حكم النسب والرضاع بهما، هذا لفظ، منقطع من التفسيرات الأحمديّة والمدارك. قلت: ويؤيد قولها حديث الدارقطني لا رضاع إلا ما كان في الحولين.

قوله: لا هن حل لهم ولا هم يحلون هن: لوقوع الفرقة بينهما بخروجها مسلمة. قاله في «المدارك»، يعني لوقوع الفرقة باختلاف الدارين.

٣٢٥٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ أَلَمَّةً عَلَى بِنْتِ أُخِيهَا وَالْمَرْأَةُ عَلَى خَالَئِهَا أَوْ خَالَاتُهُ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا، لَا تُنْكَحُ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى، وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَرَوَّاهُ إِلَى قَوْلِهِ: «بِنْتِ أُخْتِهَا».

٣٢٥٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٥٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي بِنْتِ عَمِّكَ حَمْرَةٌ؟ فَإِنَّهَا أَجْمَلُ فَتَاةٍ فِي قُرَيْشٍ، فَقَالَ لَهُ: «أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ حَمْرَةَ أُخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٦٠ - وَعَنْ فَتَاةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَتَبْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ ابْنِ يَزِيدَ الشَّافِعِيِّ نَسْأَلُهُ عَنِ الرِّضَاعِ، فَكَتَبَ أَنَّ شُرَيْحًا حَدَّثَنَا أَنَّ عَلِيًّا وَابْنَ مَسْعُودٍ كَانَا يَقُولَانِ: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

... قوله: يحرم من الرضاعة قليله وكثيره. وقال النووي في شرح مسلم: فقالت عائشة والشافعي وأصحابه: لا يثبت بأقل من خمس رضعات، وقال جمهور العلماء: يثبت برضعة واحدة، حكاه ابن المنذر عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وابن المسيب والحنبل ومكحول والزهرى وقتادة والحكم وحامد ومالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انتهى. واعلم أن مذهبا هو ما يفيد هذه الروايات الصحيحة وقوله تعالى: «وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ» (النساء: ٢٣) من أن قليل الرضاعة وكثيرها سواء في التحريم، فإن مسمى الرضاعة يتحقق بأدنى شيء من المص إذا وصل إلى جوفه، والزيادة عليه بخبر الواحد لا سببا بما لم يكن خبرا، ولا قرآنا، وهو خمس رضعات بناء على رواية عائشة، كما اختاره الشافعي زيادة على الكتاب، فلا يجوز، ومذهبا مروى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عمر وابن عباس، وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومكحول والزهرى وقتادة وعمرو بن دينار والحكم وحامد والأوزاعي والثوري ووكيع وعبد الله بن المبارك واللبث بن سعد ومجاهد، وزاد الشيخ -

وَرَوَى الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ». كَذَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَبُو يُوسُفَ عَنْهُ، وَحَكَى أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: قَوْلُهُ: «لَا تُحْرَمُ الرُّضْعَةُ أَوْ الرُّضْعَتَانِ» كَانَ ذَلِكَ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَالرُّضْعَةُ الْوَاحِدَةُ مُحْرَمٌ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَعَنْهُمْ: يُحْرَمُ قَلِيلُ الرِّضَاعِ وَكَثِيرُهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعٍ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

= أبو بكر الرازي عمر بن الخطاب رضي الله عنه والشعبي والنخعي وقال ابن المنذر: وهو قول أكثر الفقهاء. كذا في «البيان» للعيني، وقد أخرج محمد في «الموطأ» آثار سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن عباس في تحريم مصة واحدة، وأجيب عن وجوه المخالفين بأن العمل بالكتاب أقوى، وبأنه حكى أبو بكر الرازي عن ابن عباس أنه قال: قوله: «لَا تُحْرَمُ الرُّضْعَةُ وَالرُّضْعَتَانِ» كَانَ ذَلِكَ فَأَمَّ الْيَوْمَ، فَالرُّضْعَةُ الْوَاحِدَةُ مُحْرَمٌ فَحَدِيثُ عَائِشَةَ: لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ إِمَّا مَتْرُوكٌ بِإِطْلَاقِ الْكِتَابِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)، أَوْ مَنْسُوخٌ، وَبِأَنَّ أَحَادِيثَ عَائِشَةَ مُضْطَرِيَّةٌ، فَوَجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى الْكِتَابِ، وَبِأَنَّ حَدِيثَ الْإِمْلَاجَةِ وَالْإِمْلَاجَتَيْنِ غَيْرُ صَحِيحٍ لِاضْطِرَابِهِ.

وحديث خمس رضعات عن عائشة ضعيف: لأنه يؤدي إلى مذهب الروافض في ترك كثير من القرآن عن الصحابة، ولأن منسوخ التلاوة يحتاج إلى دليل في بقاء الحكم، وقيل: عجب من الشافعية لا يعملون بقراءة ابن مسعود في صوم الكفارة، ويعملون برأوية عائشة، والقرآن لا يثبت بخبر الواحد والعمل بالقراءة الشاذة لا يجوز، ملخص من «تنسيق النظام»، وقال في «الكوكب الدري»: «فَدَكَانَ نَزَلٌ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) عشر رضعات معلومات ثم نسخ بقوله تعالى: «خمس رضعات معلومات» وحينئذ قال النبي صلى الله عليه وآله: لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ، ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ بِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) إِلَّا أَنَّ هَذَا النِّسْخَ الثَّانِي لَمْ يَبْلُغْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَكَانَتْ تَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ بَاقٍ عَلَى ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ قَالَتْ: تَوَفَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، وَالدَّلِيلُ عَلَى مَقَالَتِنَا الْقُرْآنُ الْمَشْهُورَةُ وَالْمَتَوَاتِرَةُ الْمَنْسُوبَةُ إِلَى الْقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ: إِذْ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عِنْدَ وَفَاتِهِ صلى الله عليه وآله عَلَى ذَلِكَ، لَكَانَتْ الْقِرَاءَةُ كَذَلِكَ، وَالْقَوْلُ أَنَّ الْمَنْسُوخَ تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ دُونَ الْحُكْمِ بَعْدَ احْتِمَالِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ.

٣٢٦١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ، فَكَأَتْهُ كَرَةً ذَلِكَ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ أَخِي، فَقَالَ: «انْظُرِي مَنْ إِخْوَانُكَ»، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا رِضَاعَ بَعْدَ فِصَالٍ».

٣٢٦٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ إِلَّا

١. قوله: فإنما الرضعتان من المجاعة: يريد أن الرضاعة المعتد بها في الشرع ما يسد الجوعة ويقوم من الرضيع مقام الطعام، وذلك أن يكون في الصخر، فدل على أنها لا تؤثر في الكبر بعد بلوغ الصبي حننا لا يسد اللبن جوعته، ولا يشبعه إلا خبز وما في معناه، فلا يثبت به الحرمة. كنا في «المرفقة» نذكر ذلك قال في «الهداية»: وإذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم، وقال في «عمدة القاري»: ومن شواهد حديث ابن مسعود لا رضاع إلا ما شد العظم وأتيت اللحم، وأخرجه أبو داود مرفوعاً وموقوفاً، وحديث أم سلمة لا يحرم من الرضاع إلا ما فسد الأمعاء، أخرجه الترمذي وصححه، ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تحرم؛ لأنها لا تنفي من جوع فأذن يحتاج إلى تقدير، فأول ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة، وهو خمس رضعات، قلنا: هذا كله زيادة على مطلق النص؛ لأن النص غير مقيد بالعدد، والزيادة على النص نسخ، فلا يجوز. وكذلك الجواب عن كل حديث فيه عدد مثل حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: لا تحرم المد، ولا لصتان، وفي رواية النسائي عنها: لا تحرم الحصة واخفتان.

٢. قوله: لا يحرم من الرضاع إلخ في «الهداية»: ولا يعتبر القطام قبل المدة حتى لو فطم قبل المدة، ثم أرضع فيها، ثبت التحريم في ظاهر الرواية. وقوله: «في الثدي» الشرب منها وعلى هذا نقوله: «قبل القطام» تأكيد، إلا في رواية عن أبي حنيفة أنه إذا فطم قبل المدة وصار بحيث يكفي بغبر اللبن: لا تثبت الحرمة إذا رضع فيها، فيكون قبل القطام احترازاً؛ فإن القطام إذا تحقق بعد حول مثلاً، واعتمد الصبي التغذي بغذاء آخر بحيث لو شرب لبن امرأة لا يثبت الرضاع. فالخاصل على هذا من ألفاظ الحديث: أن الرضاع ما فتح الأمعاء أي صار غذاء، وكان أيام الثدي، وقبل لفطام، فلو كان الشرب في غير أيام الثدي، كما إذا شرب بعد الحولين لا يثبت حرمة الرضاع، وكذلك إذا شرب في أيام الشرب من الثدي، أي في الحولين إلا أنه فطم قبل ذلك لا يثبت حرمة الرضاع، والحاصل: إن العبرة للتغذي قبل الفطام، سواء كان القطام في الحولين قبل تغذيها أو بعدها، وهذه رواية الحسن عن الإمام قال ابن الهيثم: وفي مراحقات الناطقي: «التنوي على ظاهر الرواية، يعني الأصح المختار الفتوى نعلق التحريم بالرضاع، ولو بعد القطام إذا لم يكن بعد مدة الرضاع. منقطع من «المرفقة» والكوكب الدرر».

مَا قَتَلَ الْأُمَمَاءَ فِي الْغَدْيِ وَكَانَ قَبْلَ الْغُضَامِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا مَا كَانَ دُونَ الْخَوْلَيْنِ، وَمَا كَانَ بَعْدَ الْخَوْلَيْنِ الْكَامِلَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا. ٣٢٦٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْخَوْلَيْنِ. رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ.

وَقَالَ: لَمْ يُسَيِّدْهُ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَمْرُ بْنُ الْهَيْثَمِ بْنِ جَهْمٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ.

٣٢٦٤ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُلِيَ فِي امْرَأَةٍ شَهِدَتْ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ أَنَّهَا أَرْضَعَتْهُمَا، فَقَالَ: «لَا حَتَّى يَشْهَدَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ. رَوَاهُ التَّبَهِيُّ فِي السُّنَنِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

٣٢٦٥ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمْ يَأْخُذْ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ فِي رِضَاعٍ.

(١) قوله: لا رضاع إلا ما كان في الخولين: فمدة الرضاع ثلاثون شهراً عند أبي حنيفة رحمه الله، وقالوا: ستان. وهو قول الشافعي ومالك وأحمد رحمه الله، الأصح قولهما تؤيدها كما في «تصحيح القدوري»، وهو مختار الطحاوي، «الهدية» و«الدر المختار» والتعليق الممتع ملقط منها.

(٢) قوله: لا حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان: ولهذا الآثار المذكورة في «الكتاب» قال في «فتح القدير»: ولا يقبل في الرضاع عندنا شهادة النساء منفردات أي عن الرجال، وإنما يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين. ونقل عن أحمد وإسحاق والشافعي بأربع نسوة، والذي في كتبهم إنما يثبت بشهادة امرأتين، وقال مالك: يثبت بشهادة امرأة واحدة إن كانت موصوفة بالعدالة؛ حديث عقبة بن الحارث في الصحيحين: أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب، فجهلت أمة سوداء، فقالت: قد أرضعتهما، قال: فذكرت ذلك رسول الله ﷺ، قال: فأعرض حتى تنحيت، فذكرت ذلك له، قال: وكيف وقد زعمت أن قد أرضعتهما. وقلنا: حديث عقبة بن الحارث: كان للتورع. ألا يرى أنه أعرض عنه في المرة الأولى. وقيل في الثانية أيضاً، وإنما قال له ذلك في الثالثة، ولو كان حكم ذلك الإخبار وجوب التفريق لأجابه من أول الأمر؛ إذ الإعراض قد يترتب عليه ترك المسائل المسألة بعد ذلك ففيه تقرير على الم فعلم أنه قال له ذلك فالظاهر اطمئنان نفسه بخبرها، لا من باب الحكم ثم كلام المحقق ملقطاً.

رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ.

٣٢٦٦ - وَعَنْهُ ع أَن رَجُلًا وَامْرَأَتَهُ أَتَيَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَجَاءَتْ امْرَأَةً فَقَالَتْ: إِنِّي أَرْضَعُهُمَا، فَأَبَى عُمَرُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهَا، قَالَ: ذُوْنِكَ أَمْرَانِكَ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ».

٣٢٦٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ ع قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَبَيْتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَتْهُ، فَقَالَ: «إِنَّهُ عَمُّكَ فَأَذْنِي لَهُ»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَرْضَعْنِي الرَّجُلُ؟ قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ عَمُّكَ، فَلْيَبِجْ عَلَيْكَ» قَالَتْ عَائِشَةُ: وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ضُرِبَ عَلَيْنَا الْحِجَابُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٦٨ - وَعَنْ حَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ الْأَسْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُذْهِبُ عَنِّي مَدَمَّةَ الرِّضَاعِ؟ فَقَالَ: «غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٢٦٩ - وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ الْغَنَوِيِّ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ امْرَأَةٌ، فَبَسَطَ النَّبِيُّ ﷺ رِدَاءَهُ حَتَّى قَعَدَتْ عَلَيْهِ، فَلَمَّا ذَهَبَتْ قِيلَ: هَذِهِ أَرْضَعْتَ النَّبِيَّ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٢٧٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ نَعَتْ حَبِيشًا إِلَى أَوْطَاسٍ فَلَقَوْا عَدُوًّا فَقَاتَلُوهُمْ فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ

(١) قوله: ما يذهب عني مدمة الرضاع: والمعنى أي شيء يسقط عني حق الإرضاع حتى أكون بأدائه مؤدياً حق المرضعة بكماله، وكانت العرب يستحبون أن يرضعوا للظفر شيء سوى الأجرة عند انفصال وهو الموزون عنه.

قوله «المرقاة».

(٢) قوله: فقال: غرة عبد أو أمة: وقال في «نيل الأوطار»، وقد استدلل به على استحباب العطية للمرضعة عند الطعام.

النَّبِيِّ ﷺ تَحَرُّجُوا مِنْ غَشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَرْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٣٥) «أَيَّ فَهِنَّ» لَّهُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٧١ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ بِي خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نَبَارٍ، وَمَعَهُ لَوَاءٌ؛ فَقُلْتُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ أَنْ آتِيَهُ بِرَأْسِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

١ - قوله: «أَيَّ فَهِنَّ» ختم حلال بنسخ: يستدل بهذا الحديث على أن السبايا حلال من غير فرق بين ذوات الأزواج وغيرهن، وذلك من لا خلاف فيه فيما أعلم، ولكن بعد مضي العدة المعتبرة شرعاً، قاله في تيسيل الأوطار. وقال في «التفسيرات الأحمدية»: والمعنى: وحرم عليكم ذوات الأزواج ما دامت ذوات الأزواج إلا ما ملكت أيما نكحتم، وليس معنى هذا الاستفسار أن محموله الأيمان حلال لنكحها، وإن زوجها الرجل آخر، معاذ الله منه، بل المراد أن جميع ذوات الأزواج محرمة عليكم إلا ما ملكت أيما نكحتم بسبب الإخراج من دار الحرب بدون الأزواج، فهن حلال لكم، وإن كان زوجها موجوداً في دار الحرب لوقوع الفرقه بتباين الدارين، فيحل لنا نكاحهن بملك اليمين بعد الاستبراء، هكذا في «المسالك». ويدل على هذا المعنى ما ذكره في «الحسيني» وغيره من شأن نزوله: وهو أن أبا سعيد الخدري قال: أصبنا ذات يوم السبايا الكثيرة، فكان هن أزواج، فكرهنا الجماع منهن، فسالنا النبي ﷺ، فنزل قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٣٥)، وهذا عندنا. وعند الشافعي معناه إلا ما ملكت أيما نكحتم بسبب الإخراج من دار الحرب، سواء أخرجن مع أزواج أو بلا أزواج؛ لأن النكاح عنده يرتفع بالسبي دون بتاين الدارين. نص به في «الفيضاني»، وهذا لا اختلاف معروف في كتب الفقه، ذكره صاحب «الهداية» بالتفصيل.

٢ - قوله: «أَيَّ فَهِنَّ» أي لا يُجَدُّ من وطني محرمة من محرمه كالأم والحالة والأخت بعد ما نكحها، هذا عند أبي حنيفة بنظره. وفيه قال سفيان الثوري، كما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، وعندهما وعند الأئمة الثلاثة يُجَدُّ الواطني بالمحارم بعد النكاح إذا كان عالي بالحرمة، وعليه الفتوى، «خلاصة»، لكن المرجع في جميع الشروح قول الإمام، فكان الفتوى عليه أولى. قال فاسم في تصحيحه: لكن في «الفهستاني» عن «المصنعات»: على قولها الفتوى، وهذه المسألة قد طعن بها جمع من الشيعة ومن ينسب بهم من أهل السنة على أبي حنيفة، وشهر بعضهم أن وطء المحارم ونكاحهن حلال عند الحنفية. ومنهم من قال: إنه خالف في الأحاديث الصحيحة، ولا عجب من الشيعة؛ فإنهم قد فعوا من غير مبالاة على أكبر من أبي حنيفة يعني الصحابة، فما بالك بأبي حنيفة.

إنها العجب عن تشبه بهم في اللعن واللعن، وسكل مسلكهم في اهنمز والهنمز، وهم من أهل السنة، بل عدو أنفسهم من متبعي الكتاب والسنة، قطعوا على الإمام الهمام أبي حنيفة في هذه المسألة طعنًا تجاوزًا عن الحد، وودوا عليه بأقبح الرد من غير فهم مداركه، والتأمل في دلالته، وقد الفت في هذه المسألة رسالة سميتها «القول المجازم بسقوط الحد بنكاح المحارم» شيدت فيها مذهبه بالمعقول والمقول، وأيدت فيها كلامه بالأصول ودفعت تشكيكات الشكيكين على وجه يقصم ظهور المعتنين. وذكرت ما يتعلق بها من الخلاف والفروع مع الجواب عن المطاعن والجروح. فإن شئت الاطلاع فارجع غلبها؛ فإنها نقيصة في بابها، لا نظير لها في أبحاثها ولنذكر بقا من المطاعن المشهورة فيها بين العوام مع الجواب عنها، على ما تفيه الأعلام.

فاعلم أن من جملة مطاعنهم أن إسقاط الحد بوطء المحارم بعد نكاحهن مستلزم؛ حل هذا الفعل الشنيع وعدم لزوم إثم وملازمة على مرتكب هذا الفحيح. وهذا طعن باطل عند كل فاضل؛ فإن سقوط الحد أمر آخر، وحل الفعل أمر آخر، ولا يلزم من سقوط الحد في وطء حله. كيف فإن الحد يدرأ بالشبهات، على ما ثبت ذلك بالأخبار والآثار الثابتة برواية الثقات، ولذا حكم أبو حنيفة أيضًا في وطء المحارم بعد نكاحهن بأنه يعزّر، ويوجع عقوبة، كما صرح به في «الهداية» وغيرها.

ومنها قولهم: لما لم يجب الحد بوطء المحارم دل ذلك على أنه لا يجب فيه شيء من العقوبة، وهذا قول باطل، فإن الحد ليس عبارة عن كل جزاء عقوبة، بل هو عبارة عن عقوبة مقدرة نجح حقًا لله تعالى. فمعنى قولهم: يسقط الحد بوطء على كذا وكذا أنه لا يجب عليه الجزاء المقدّر نلزاني، وهو الرجم أو الجلد؛ لعروض شبهة أسقطته، لا أنه لا يجب شيء من العقوبة. ألا ترى إلى أن شرب الدم وأكل الخنزير ونحوهما من المحرمات مع كونها أشد من الزنا لا حد فيها مع وجوب التعزير فيها.

ومنها أن أبا حنيفة خالف كتاب الله في هذه المسألة؛ فإن الكتاب حكم بحرمة نكاح المحرمات وحكم بوجوب الحد وعلى من زنى، وهو طعن مردود؛ لأن أبا حنيفة لم يقل يحل وطء المحارم أو يحل نكاحهن، ولم يقل بعدم وجوب الحد على الزاني حتى يكون مخالفًا لكتاب الله، بل قال بسقوط حد الزنا عن واطئ المحارم بعد نكاحهن؛ لكون النكاح شبهة في الحل، والحدود تدرأ بالشبهات بنص النبي ﷺ، ومع ذلك قال بوجوب التعزير حسب ما يراه الإمام على ذلك التمرّد الخبيث الذي يطأ محارمه بعد النكاح.

ومنها قولهم: إن أبا حنيفة خالف في هذا الباب الأحاديث الصريحة. فأخرج الحاكم وصححه من حديث ابن عباس مرفوعًا: من وقع على ذات محرم فاقبلوه، ومثله رواه الترمذي بسند ضعيف وابن ماجه مع زيادة: ومن =

- وقع على بيسة فأنزلوه واقتلوا البهيمة، وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة والحاكم وصححه والبيهقي عن البراء: قال: لقيت خالي ومعه الراية، فقلت: أين تريد؟ فقال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه من بعده، فأمرني أن أضرب عنقه وأخذ ماله. ومثله أخرجه الطحاوي وأبو داود وغيرهما، والجواب عنه: أن القتل أو ضرب العنق أو أخذ المال المذكور في هذه الروايات ليس حداً للزنا، يُدُلُّ عليه أنها نزلت بعمومه وإطلاقها على وجوب قتل كل من وقع على محرّم مع أن الرجم مختص بالمحصن إجماعاً، وأيضاً ورد في بعض الروايات القتل بتزويج ذات محرم مع أن التزويج ليس بزناً اتفاقاً. وأيضاً ورد في بعضها الأمر بأخذ المال، وهو ليس جزاءً للزنا اتفاقاً. وأيضاً حد الزنا إنما هو الرجم والجلد مع التعزير أو بدونه اتفاقاً. والقتل المأمور به في هذه الأحاديث هو غير الجلد، وهو ظاهر، وغير الرجم؛ لأن الرجم لا يكون بضرب العنق وقطع الرأس. وبالجملة فهذا الذي أمر به النبي ﷺ إنما هو تعزير ومباينة وهذا ما لا يتكره أبو حنيفة، إنما يقول يسقط حد الزنا عن تكح بمحرم، ولا لعدم وجوب تعزير عليه، بل يجب عنده على الإمام أن يقيم على مثل هذا الخبيث تعزيراً حسب ما يراه على حسب نموده بأخذ المال أو ضرب العنق أو نحو ذلك.

فإن قلت: الوطء بالمحارم بدون النكاح موجب للمحد اتفاقاً، فكيف لا يوجب بعد النكاح، وهو شناعة أخرى. قلت: هذا ليس بمستبعد عند العقل؛ فإن الوطء بدون النكاح لا شبهة فيه، والنكاح يورث شبهة. فإن قلت: النكاح بالمحارم فاسد قطعاً، فكيف يورث شبهة؟ قلت: لا استبعاد في ذلك؛ فإن الشبهة عبارة عما يشبه الثابت، فليس بثابت. فإن قلت: هذه شبهة ركيكة؟ قلت: هب ولكن حديث: 'أدركوا الحدود بالشبهات' لم يفرق بين شبهة وشبهة، فشبهة كونه منكوحاً وإن كانت ضعيفة. ونظيره ما روى مالك والشافعي وغيرهما أن عمر بن الخطاب عثر على امرأة تكح الذي تكح امرأة في عدتها من طلاق زوجها الأول، وضربها أيضاً، وفرق بينهما مع أن النكاح في العدة حرام بنص الكتاب وفساد شرعاً، لكن لما أوردت ذلك شبهة أسقط عمر بن الخطاب عنها حد الزنا وضربها سياسة.

فإن قلت: لو كانت الشبهة بالمقد ثابتة لوجب العدة، وثبت النسب في نكاح المحارم؟ قلت: منع بعض أصحابنا عدم وجوب العدة وعدم ثبوت النسب بناءً على أن العقد يورث شبهة في حل المحلل، وفي شبهة المحلل يثبت النسب، كما ذكره العيني وغيره. ولو سلم عدم وجوب العدة وعدم ثبوت النسب، كما هو رأي بعض المشايخ. نقول: مبني وجوب العدة وثبوت النسب على ثبوت حل المحلل، ولو من وجه، وههنا لا حل للمحلل: أي المحارم أصلاً، والمراد بالحل أن يكون الواطئ على حال لا يلام بالوطء. وأما سقوط الحد فهو لمجرد عروض شبهة بوجود ما يحلل الوطء، وهو النكاح الموضوع لحل الاستمتاع، ولو كانت شبهة ركيكة. وبهذا يعلم أن الحد يسقط بالنكاح مطلقاً، وإن قال: علمت أنه حرام. صرح به في 'الهداية'. كنا في 'عمدة الرعية' مع زيادة من 'الدر المختار'.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالذَّارِمِيُّ: «قَامَرَنِي أَنْ أَضْرِبَ عُقُقَهُ وَأَخَذَ مَالَهُ».
وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ: قَالَ «عَنِّي» بِذَلِّ «خَالِي».

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ جَدَّ مُعَاوِيَةَ
إِلَى رَجُلٍ عَرَسَ بِامْرَأَةِ أَبِيهِ أَنْ يَضْرِبَ عُقُقَهُ وَيُخَمِّسَ مَالَهُ. وَقَالَ: أَحَادِيثُ النَّبَابِ حُجَّةٌ
لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، لَا مُخَالَفَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَهُ وَلَمْ يَحْذَ عَلَيْهِ.

٣٩٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَيْلَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيِّ أَسْلَمَ، وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي

قوله: إن عيلان بن سلمة الثقفي أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية إنخ: وقال في «الدر المختار»: أسلم الكافر
ونحته خمس نسوة فصاعداً أو أختان أو أم وبنتها بطل نكاحهن، وإن تزوجهن بعقد واحد. فإن رتب فالآخر باطل،
وخيره محمد والشافعي عملاً بحديث فيروز. قلنا: كان تحبيره في التزوج بعد الفرقة أي التزوج بعقد جديد. وقال ابن
إمام: والأوجه قول محمد. كذا في «الدر المختار» و«المرقاة»، وفي المقام تفصيل آخر، موضع بسطه هو الرد
المختار. وقال في «العرف الشدي»: مذهب الشافعي وأحمد ومالك ومحمد أن الرجل بخير يختار أيتهن شاء. وقال
أبو يوسف وأبو حنيفة: إنه يختار أولهن نكاحاً، تمسك الجمهور بأحاديث الباب، وأجاب الشيخان بما أجاب
الطحطاوي. وحاصله: أن الكفار مخاطبون بالفروع مثل النكاح.

وأما المسألة التي ذكر الشيخان تكون في الأنكحة التي تعتقد بعد ورود النهي عن الزائد على مثنى وثلاث
ورُباع، وأما الأنكحة التي قبل ورود الشريعة بهذه المسألة فكانت صحيحة، فإذا أسلم فأنكحته صحيحة، ويختار
أيتهن شاء، فالخاصل: أن الخلاف في الأنكحة التي بعد ورود النهي، وأما ما مضى قبل ورود الشريعة فلا تبديل فيها،
انتهى. وقال في «نيل الأوطار»: فيه دليل على أنه يحكم لعمود الكفار بالصحة وإن لم توفق الإسلام، فإذا أسلموا
أجرنا عليهم في الأنكحة أحكام المسلمين؛ وقد ذهب إلى هذا مالك والشافعي وأحمد وداود، وذهبت المعتزلة وأبو
حنيفة وأبو يوسف والثوري والوزاعي والزهري وأحمد قوي الشافعي إلى أنه لا يقر من أنكحة الكفار إلا ما وافق
الإسلام، فيقولون: إذا أسلم الكافر ونحته أختان وجب عليه إرسال من تأخر عقدها، وكذلك إذا كان نحته أكثر من
خمس، أسلك من تقدم العقد عليها منهن، وأرسل من تأخر عقدها إذا كانت خامسة أو نحو ذلك، وإذا وقع العقد
على الأختين أو على أكثر من أربع مرة واحدة بطل، وأمسك من شاء من الأختين وأرسل من شاء. وأمسك أربعا من
الزوجات يختارهن ويرسل الباقيات.

الجاهليَّة، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أُمْسِكُ أَرْبَعًا، وَقَارِقُ سَائِرَهُنَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: يَأْخُذُ الْأُولَى وَالثَّانِيَّةَ وَالثَّالِثَةَ وَالرَّابِعَةَ، وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ التَّخَفِيِّ.

٣٢٧٣ - وَعَنْ ثَوَّلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَسْلَمْتُ وَتَخَيَّيْتُ حُمُسَ نِسْوَةٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «قَارِقٌ وَاحِدَةٌ وَأُمْسِكُ أَرْبَعًا»، فَعَمَدْتُ إِلَى أَقْدَمِيهِنَّ صُحْبَةً عِنْدِي عَاقِرٌ مُنْذُ سِتِّينَ سَنَةً فَقَارِقْتُهَا. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّرْحِ السَّنَةِ».

٣٢٧٤ - وَحَنِ الصَّخَّالِ بْنِ قَيُّوُزَ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَخَيَّيْتُ أُخْتَانِ، قَالَ: «اخْتَرِ أُبَيَّهُمَا شِئْتَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٧٥ - وَعَنْ دَاوُدَ ابْنِ كُرْدُوسٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِثًا مِنْ بَنِي تَغْلِبَ نَصْرَانِي تَحْتَهُ امْرَأَةٌ نَصْرَانِيَّةٌ، فَأَسْلَمْتُ فَرَفَعَتْ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ: لَه: أَسْلِمِ، وَإِلَّا فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا، فَقَالَ لَه: لَمْ أَذْغْ هَذَا اسْتِحْيَاءً مِنَ الْعَرَبِ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ أَسْلَمَ عَلَى بُضْعِ امْرَأَةٍ، قَالَ: فَفَرَّقَ عُمَرُ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

١- قوله: فقال له أسلم: أي: لذلك قال في «الكثر» وشرحه للعبني: ولو أسلم أحد الزوجين عُرض الإسلام على الآخر عندئذ، فإن أسلم والا فارق بينهما. وقال الشافعي: لا يعرض على المصير الإسلام: لأن فيه تعريضاً لهم، إلا أن ملك النكاح قبل الدخول غير متأكد، فينقطع بنفس الإسلام، وبعده متأكد فيؤجل إلى انقضاء ثلاث حيض. ولنا أن عمر بن الخطاب - في فرق بين نصراني ونصرانية يباهنه عن الإسلام، رواه الطحاوي وأبو بكر بن الحري في «العارضة» في شرح الترمذي. وظاهر حكيمهم بينهم، ولم ينل إليها خلافة، فكان إجماعاً. انتهى. حاصله: أن أبا حنيفة قال: تحصل الفارقة بينهما بأحد ثلاثة أمور: انقضاء انعاده أو عرض الإسلام على الآخر مع الامتناع عنه أو بنقل أحدهما من دار الإسلام إلى دار الحرب أو بالعكس، وسواء عنده الإسلام قبل الدخول أو بعده. كذا في «المرقاة».

٢٢٧٦ - وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ وَبِنِكَاحٍ جَدِيدٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفِيهِ حَجَاجٌ وَقَدْ وَثَّقَهُ أَهْلُ الثَّقَلِ حَتَّى خَرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةِ الظَّحَاوِيِّ عَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَدَّ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِكَاحٍ جَدِيدٍ. وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ وَأَحْمَدُ مِثْلَهُ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ تَقَعُ بِاخْتِلَافِ الدَّارَيْنِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ: لَمَّا هَاجَرَ أَحَدُهُمَا وَبَقِيَ الْآخَرُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، سَلَّمْنَا أَتَهُمَا مُتَبَايِنَانِ دَارًا حَقِيقَةً، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَتَهُمَا

قوله: أن الفرقة تقع باختلاف الدارين: وهو أعني تباین الدارين سبب الفرقة عندنا. وقال الشافعي: سبب الفرقة هو السبي دون تباین الدارين، والوجه فيه أن بالتباین في الدارين لا تنظم المصالح، فيقطع النكاح والسبي، ويوجب ملك الرقبة، وهو لا ينافي النكاح ابتداءً كما إذا زوج أمته لغيره، فكذلك بقائه. فإن قلت: قد ورد أن زينب بنت النبي ﷺ هاجرت من مكة إلى المدينة وخلفت زوجها أبا العاص بن الربيع بمكة. فلما أسلم ووصل إلى المدينة ردها رسول الله ﷺ عليه بالنكاح الأول، فلو كان تباین الدارين موجباً للفرقة لما أصح ذلك، ولهذا استند الشافعي في أن التباين لا يوجب انفراقه. قلت: قد صح في «جامع الترمذي» و«سنن ابن ماجه» و«مسند أحمد» وغيرها أنه ردها رسول الله ﷺ عليه بنكاح جديد. ومعنى ما روي بالنكاح الأول أنه ردها عليه بمثل النكاح الأول، ولم يحدث شيئاً من زيادة في المهر وغيرها.

فإن قلت: قوله تعالى عند ذكر المحرمات: ﴿وَالْمُحْضَنَاتُ مِمَّنْ كُنِيََتْ﴾ (النساء: ٢٤) أي ذوات الأوزاج ثوراً قَا مَدَكَّتْ أُمُّهُنَّ (النساء: ٢٤) يدلُّ بإضلاقه على السبي، يوجب للفرقة كما قال به الشافعي. قلت: هو محمول على ما إذا سُبيت المرأة فقط؛ فإنه حينئذ يقع الفرقة لوجود تباین الدارين حكماً، فإذا خرج أحد الزوجين إلينا من دار الحرب ملهاً، وقعت الفرقة بينهما عندنا، وعند الشافعي لا تقع. ولو سُبي أحد الزوجين الحربيتين، وجيء إلى دار الإسلام تقع الفرقة بينهما اتفاقاً؛ لتباين الدارين عندنا، والسبي عند الشافعي، وإن سبياً معاً لم تقع الفرقة بينهما عندنا، وعند الشافعي تقع. كذا في «عمدة الرعاية» مع زيادة من «العين».

مُتَّابَانِ حُكْمًا، فَإِنَّهُمَا لَمَّا أَسْلَمَا فِي دَارِ الْحَرْبِ وَهَاجَرَ أَحَدُهُمَا، فَالْقَائِي نَيْسَ بَعَارِمْ عَلَى الْفَرَارِ فِي دَارِ الْحَرْبِ، بَلْ هُوَ عَارِمْ عَلَى الْهِجْرَةِ فَهُوَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ حُكْمًا، فَلَا تَبَيِّنُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَنَا تَبَايُنُ الدَّارَيْنِ حَقِيقَةً وَحُكْمًا مُوجِبٌ لِلتَّبَيُّنِ، وَأَمَّا الصَّفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ فَاسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ زَوْجَتُهُ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ أَوْ يَنْكَاحُ لِمُحَمَّدٍ، فَلَا يَضِلُّ لِلْإِسْتِدْلَالِ مَعَ غَدَمِ الدَّلَالَةِ عَلَى حُصُولِ تَبَايُنِ الدَّارَيْنِ. وَأَمَّا عِكْرَمَةُ فَإِنَّمَا هَرَبَ إِلَى السَّاجِلِ، وَهُوَ مِنْ حُدُودِ مَكَّةَ، فَلَمْ تَتَّبَعَيْنِ دَارَهُمْ.

بَابُ الْمِبَاشَرَةِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أُنَى

سِتْنَمَ وَقَدِمُوا لِنَفْسِكُمْ»

(النور: ٢٢٢)

٢٢٧٧ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ، فَنَزَلَتْ: «إِنْسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أُنَى سِتْنَمَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٢٧٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أُوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ

» - قوله: مع غدم الدلالة على حصول تباين الدارين. وقال في «الجوهر النقي»: «وأما صفوان فإن عمر بن وهب أدركه. وهو يريد أن يتركب البحر فرجع به وذكر القنوري في «التجريد» عن الواقدي: أنه أدركه بمرفأ السفن لأهل مكة. ومنه ركب المسلمون في الهجرة إلى الحبشة ومنه أحدث قريش السفينة التي سقت بها الكعبة. وهذا الموضع من نواحي مكة وفي حكمها فلم يختلف به وبوجه انداد.» - قوله: «أما عكرمة» الخ. كذا قال ابن أبي عمير.

فَأَتُوا خَزَنَتَكُمْ» (البقرة: ٢٢٣) الآية، أَقْبِلْ وَأَذْبِرْ، وَأَتَى الدُّبُرَ وَالْحَيْضَةَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٧٩ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْزَلَ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى التَّبَهِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ نَهْيَ عَنْ عَزْلِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا. وَرَوَى التَّبَهِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ قَالَ: تُعْزَلُ الْأَمَةُ وَتُسْتَأْذَنُ الْحُرَّةُ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عُمَرَ مِثْلُهُ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تُسْتَأْمَرُ الْحُرَّةُ وَتُعْزَلُ عَنِ الْأَمَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ كَانَ يُعْزَلُ عَنْ أَمَتِهِ.

٣٢٨٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ^(١) وَالْقُرْآنَ يَنْزِلُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: إلا بإذنها: وهذه الآثار المذكورة في الكتاب. قال محمد: وهذا نأخذ، لا نرى بالعزل بأساً عن الأمة، وأما الحرة فلا ينبغي أن يعزل. وقال في الرحمة الأمة: والعزل عن الحرة ولو بغير إذنها جائز على المرجع من مذهب الشافعي، لكن هي عنه، فالأولى تركه، وعند الثلاثة لا يجوز إلا بإذنها، والزوجة الأمة تحت الحر. قال أبو حنيفة ومالك وأحمد: لا يجوز العزل عنها إلا بإذن سيدها، وجوز الشافعي بغير إذنه.

(٢) قوله: تعزى الأمة: أي عن أمته فإنها مملوكة بجميع أجزائها وحقوقها، وليس لها حق ورضا معتبر شرعاً. وكثيراً ما يكره الرجل النسل من الإمام، بخلاف الحرة: فإن لها حقاً معتبراً، وكذا إذا كان الزوج أمة رجل، فإن لمولاهما حقاً معتبراً، فلا يجوز العزل إلا بالإذن. قاله في «التعليق الممجّد». وقال في «رد المحتار»: والإذن في العزل وهو الإنزال خارج الفرج لمول الأمة لا لها؛ لأن حقها في الوطء قد نادى بالجهاج. وأما سفع الباء فمأثرت الولد، والحق فيه للمولى، فاعتبر إذنه في إسقاطه، فإذا أذن فلا كراهة في العزل عند عامة العلماء، وهو الصحيح، وبذلك نظافرت الأخبار.

(٣) قوله: كنا نعزل النخ: أي ويعزل عن الحرة وكذا المكاتب بإذنها، لكن في «الحنفية»: أنه يباح في زماننا لفساده. قال «الكمال»: فليعتبر عتراً مسقطاً لإذنها عبارته، وفي «الفتاوى»: إن خاف من الولد النسوة في الحرة يستعنه العزل بغير رضاها؛ لفساد الزمان، فليعتبر مثله من الأعداء مسقطاً لإذنها. فقد علم منها في «الحنفية» أن منقول المذهب عدم =

وَرَأَى مُسْلِمٌ: قَبِلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَنْهَئَا.

٣٢٨١ - وَعَنْهُ ع قَالَ: إِنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمَتِي، وَأَنَا أَطْوَفُ عَلَيْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ. فَقَالَ: «اعْزِلْ» عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا، فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبِلَتْ، فَقَالَ: «قَدْ أَخْبَرْتُكَ»: أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ر قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ:

= الإباحة، وإن هذا تقييد من مشايخ المذهب؛ لتغير بعض الأحكام بتغير الزمان. وأقره في «الفتح»، وبه جزم القهستاني أيضا حيث قال: وهذا إذا لم يخف على الولد سوء الفساد الزمان: ولا فيجوز بلا إثباتها.

(١) قوله: عزل عنها إن شئت: فيه جواز العزل وأنه في الأمة بمشيئة الواطئ. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها: وقال ابن الهيثم: ثم إذا عزل ياذن أو بغير إذن، وظهر بها حبل هل يحل نفيه؟ قالوا: إن لم يعد إليها أو عاد، ولكن بان قبل المود حل نفيه. وإن لم يبل لا يحل، كذا روي عن علي ر؛ لأن نفيه المني في ذكره يسقط فيها، كذا قال أبو حنيفة فيها إذا اغتسل من الجنابة قبل النبوك، ثم بان، فخرج المني وجب إعادة الغسل. وفي «فتاوى قاضي خان»: رجل نه جارية غير محصنة وتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى، فجاءت بولد، وأكبر ظنه أنه ليس منه، كان في ساعة من ليلته، وإن كانت محصنة لا يسعه نفيه؛ لأنه ربما يعزل فيقع له في الفرج الخنا، ثم يدخل، فلا يعتمد على العزل. قاله في «المراقبة».

وروى محمد في موطنه عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: ما بال رجال يعزلون عن ولادتهم لا يثبتون وليدة فيعترف سيدها أنه قد ألم بها إلا أخفت به ولدها، فاعزلوها بعد أو اتركوا قال في «التعليق الممسجد»: بهني لم يقصد به عمر حرمة العزل عن الأمة؛ فإنه جائز عنده وعند غيره. ولا أن كل ما قصته الأمة المبرورة من سيدها ملحق بسيدها، وإن لم يذعه ولم يعترف به، بل أراد به الزجر والتهديد كرهة أن يضبعوا ولا تدهم بالعزل بدليل ما بلغ عن زيد بن ثابت أنه نفى ولد جارية موطوءة له من نفسه؛ فإنه يذلل على جواز النفي بعد الوطء، وبدليل ما ثبت عن عمر نفسه نفى ولد جاريته الموطوءة انتهى. وقال محمد في موطنه: وكان أبو حنيفة يقول: إذا حصنها أي حفظ المولى جارية في بيته ولم يتركها، تخرج إلى غل يورث الشبهة، فجاءت بولد لم يسعه فيها بينه وبين ربه عز وجل أن يتنفي منه فيهذا نأخذ أي ديانة لا قضاء.

«مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوُلْدُ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ».

٣٢٨٢ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَغْرِلُ عَنِ امْرَأَتِي فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ» ذَلِكَ ضَارًّا ضَرًّا فَارِسَ وَالرُّومَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْاِغْتِيَالِ ثُمَّ قَالَ: «لَوْ ضَرَّ أَحَدًا لَضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْتَهِيَ عَنِ الْعَيْلَةِ حَتَّى دُكِرْتُ أَنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ نَحْوُهُ.

٣٢٨٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ مِنْ أَشْمَرِ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٨٤ - وَعَنْ حُرَيْمَةَ بِنْتِ ثَابِتٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْكُلُوا» النِّسَاءَ فِي أَذْبَارِهِنَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

(١) قوله: لو كان ذلك ضاراً فإرس والروم: ففي هذا الحديث إباحة وطء الحبال، وثبت بالحديث الذي يحى بعد هذا أن الإباحة بعد النهي، فهذا أولى من غيره، وجاء نهي النبي ﷺ ذلك أنه من جهة خوفه الضرر من أجله، ثم إباحته لما تحقق عنده أنه لا يضر. ودل ذلك أنه لم يكن منع منه في وقت ما منع منه من طريق الوحي، ولا من طريق ما يحل ويحرم، ولكنه على طريق ما وقع في قلبه ﷺ منه شيء، فأمر به على الشفقة منه على أخته لا غير ذلك، كما قد كان أمر في ترك تأبير النخل، فثبت بما ذكرنا أن وطء الرجل امرأته أو أخته حاملاً حلال لم يحرم عليه قط، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم.

(٢) قوله: لا تأمنوا النساء في أديار: من قال في «البناءة»: وقال شيخنا في «شرح الترمذي»: له: قد انعقد الإجماع آخرها =

٣٢٨٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٢٨٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٣٢٨٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي الدُّبْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

بَابُ

٣٢٨٨ - عَنِ الْأَسْوَدِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ لِشَعِيقَتِهَا، فَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاعُهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ لِأَعْتِقَتِهَا، وَإِنَّ أَهْلَهَا يَشْتَرِطُونَ وَلَاعُهَا، فَقَالَ: «أُعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» أَوْ قَالَ: «أُعْطِيَ الشَّمَنُ» قَالَ: فَاشْتَرَتْهَا فَأَعْتَقَتْهَا، قَالَ: وَخُيِّرَتْ نَفْسُهَا^{١٠} فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَقَالَتْ: لَوْ أُعْطِيتُ كَذَا وَكَذَا مَا كُنْتُ مَعَهُ. قَالَ الْأَسْوَدُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= على تحريم إتيان المرأة في الدُّبُر، وإن كان فيه خلاف فقديم قد انقطع، وكل من روى عنه إباحته فقد روى عنه إنكاره. فأما القائلون بتحريمه من الصحابة، فعلي بن أبي طالب وابن عباس وأبو هريرة وأبو الدرداء وابن مسعود، ومن التابعين سعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وإبراهيم النخعي وسعيد بن المسيب وطاوس، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وسفيان الثوري والشافعي وآخرين من أهل العلم.

١٠ قوله: وخيرت نفسها الخ: وهذا الخيار يُسمى خيار المعتق، وهو يختص بالأمه، ولو مكاتبه أو مديرة كبيرة كانت أو صغيرة، سواء كان زوجها عند عتقها حُرًّا أو عبدًا، وفي الزوج الحر خلاف الشافعي. وقال صاحب «المندية»: وإذا تزوجت أمة بإذن مولاه أو زوجها هو برضاها أو بغير رضاها، ثم أعتقت فلها الخيار، حُرًّا كان زوجها أو عبدًا، أما إذا زوجت نفسها بغير إذن، ثم أعتقها فنفس النكاح بالإعتاق، ولا خيار لها، والشافعي يخالفنا فيها إذا كان زوجها حُرًّا فلا خيار لها، وهو قول مالك، لذلك قال الشافعي: لو عتقت فلها الخيار، ولو عتق فلا خيار.

= وقال أبو حنيفة: إن لها خياراً في الصورتين. والأصل فيه حديث بريرة مولا عائشة فإنه لما أعنفها عائشة قال لها النبي ﷺ: قد عنت بضعت فاختاري، أخرجه ابن سعد في «الطبقات». وعند الدارقطني قال لبريرة: اذهبي فقد عنت معك بضعت، وفي الصحيحين وغيرهما عن عائشة خيرها رسول الله ﷺ من زوجها فاختارت نفسها. وختلف الروايات في أن زوجها وكان اسمه مغيثاً، وكان عبداً بالانفاق قبل ذلك، هل كان عند عمتها حرّاً معتقاً أو عبداً؟ فروى البخاري وأصحاب الشئخ عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قصة بريرة. وفي آخرها قال الأسود: كان زوجها حرّاً، وأخرجوا عن عكرمة عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبداً أسود يقال له: مغيث. فاستندت الشافعية بأحد حديث عبيدته، وظنوا أنه لا خيار لها إذا اعتقت تحت حر، وأصحابنا وجعوا روايات الحرية؛ لكون خبرها خبراً عن تحقق وعبد، وخبر عبيدته ميبى على استصحاب الحال، أي بقاء ما كان على ما كان. ومنهم من جمع بينها بأن الخبر عن العبودية خبر عن حاله السابق، وخبر حرية خبر عن حاله الظاهري، فثبتوا الخيار في الحالتين، وهو الأقوى نظراً ودليلاً. وأيدوه بحديث الدارقطني وابن سعد الدال على أن منشأ الاختيار هو ملك بضعة، وشيئونه بما يقرر عندهم من اعتبار عدد الطلاق بالنساء، كما مرّ وسيأتي، فإن الأمة تبيّن بطلاقين، سواء كان زوجها حرّاً أو عبداً، وأخيرة تبيّن بثلاث تطليقات، حرّاً كان زوجها أو عبداً، فبعد ما عنت تغير في الصورتين حدراً عن ثبوت الملك الزائد عليها.

وقال ابن الحام: ومنشأ الخلاف والاختلاف في ترجيح إحدى الروايتين المتعارضتين في زوج بريرة أكان حين اعتقت حرّاً أو عبداً، فالمرجح كونه حرّاً وذلك لأن رواية الحديث عن عائشة بثلاثة: الأسود وعروة وابن القاسم. فاما الأسود فلم يختلف فيه عن عائشة أنه كان حرّاً. وأما عروة فعنه روايتان صحيحتان: كان حرّاً، كان عبداً. وأما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان: كان حرّاً والأخرى بالشك. والجزم قاض، ولا ترجيح لإحدى روايتي عروة للتعارض، ففي رواية الأسود سائمة، ومعها رواية الجزم لابن القاسم. ووجه آخر من الترجيح مطلقاً لا يختص بالمروي عن عائشة، وهو أن رواية: خيرها ﷺ «وكان زوجها عبداً» يمتثل كون الواو للعطف فيه لا للحال.

وحاصله: أنه إختيار بالأمرين، وكونه انصف بالرق لا يستلزم كون ذلك كان حال عتقها. هذا بعد احتمال أن يراد بالبعد العتق مجازاً باعتبار ما كان، وهو شائع في المعروف، والذي لا مرد له من الترجيح أن رواية: كان حرّاً أنقص من كان عبداً، وثبتت زيادة، فهي أولى.

ووجه آخر أن المثبت مقدم على النافي، كما ذكره أهل الأصول ههنا. ووجه آخر ما أخرجه الدارقطني عنها أنه ﷺ قال لبريرة: ذهبي فقد عنت معك بضعت، معلل بثبوت الخيار بملك البضعة، فبعم الحكم بعموم العلة، وهذا وجه سالم عن التعارض، هذا حاصل ما في «عمدة الرعاية» و«المرقاة» و«فتح القدير».

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَهُ عَنْهُ نَحْوُهُ، وَفِيهَا قَالَ الْحَكَمُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا.

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِبُعْثَى، فَاشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا؛ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ»، وَأُهْدِيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمٌ، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ» وَخُبِرَتْ. فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا فَقَالَ: لَا أَدْرِي. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ حُرًّا حِينَ أُعْتِقَتْ، وَأَنَّهَا خُبِرَتْ فَقَالَتْ: مَا أَحِبُّ أَنْ أَكُونَ مَعَهُ وَإِنِّي كَذَا وَكَذَا.

وَفِي رِوَايَةِ الثَّرْمِذِيِّ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ وَالتَّسَائِيُّ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أُعْتِقَتْ بَرِيرَةَ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ لَهَا زَوْجٌ حُرٌّ.

- وقال في نسخة الفارسي: قوله في رواية: «رايته عبدًا». يعني زوج بريرة لا يُدُلُّ على أنه كان عبد حين أعتقت بريرة؛ لأن الظاهر أنه يخبر بأنه كان عبدًا، فلا يتم الاستدلال به، والتحقيق فيه أن يقول: إن اختلافهم فيه في صفتين لا يجتمعان في حالة واحدة، فتجعلها في حالتين بمعنى أنه كان عبدًا في حالة، حرًّا في حالة أخرى، فبالضرورة تكون إحدى الحالتين متأخرة عن الأخرى.

وقد علم أن الرق يعقبه الحرية، والحرية لا يعقبه الرق، وهذه مما لا نزاع فيه، فإذا كان كذلك جعلنا حال العبودية متقدمة وحال الحرية متأخرة. فثبت بهذا الطريق أنه كان حرًّا في الوقت الذي خبرت فيه بريرة. وعبدٌ قبل ذلك. فيكون قول من قال: كان عبدًا محمولًا على الحالة المتقدمة، وقول من قال: كان حرًّا محمولًا على الحالة المتأخرة. فإذا لا يبقى تعارض ويثبت قول من قال: إنه كان حرًّا، فيتعلق بالحكم به، ولئن سلمنا أن جميع الروايات أخبرت بأنه كان عبدًا فليس فيه ما يُدُلُّ على صحة ما يذهب ممن يذهب أن زوج الأمة إذا كان حرًّا فأعتقت الأمة ليس لها خيار؛ لأنه ليس فيه ما يُدُلُّ على ذلك؛ لأنه لم يأت عنه ﷺ أنه قال: إنها خير بها؛ لأن زوجها عبد، وهذا لا يوجد أصلاً في الآثار فثبت أنه خير بها؛ لكونها قد أعتقت، فحينئذ يستوي فيه أن يكون زوجها حرًّا أو عبدًا.

وَرَوَى الظَّحَاوِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ظَاوِيسَ أَنَّهُ قَالَ: لِلْأَمَةِ الْخِيَارُ إِذَا أُعْتِقَتْ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ قُرْبَيْيٍّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: لَهَا الْخِيَارُ فِي الْحُرِّ وَالْعَبْدِ. وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ وَالشَّعْبِيِّ نَحْوَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُ قَالَ: لَهَا الْخِيَارُ وَلَوْ كَانَتْ تَحْتَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ.

٣٢٨٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ بَرِيرَةَ أُعْتِقَتْ وَهِيَ عِنْدَ مُعَيْيِثٍ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ لَهَا: «إِنْ قَرَيْتُكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

... قوله: إن قريك فلا خيار لك: قال الشوكاني: فيه دليل على أن خيار من عتقت على التراضي، وأنه يبطل إذا مكنت الزوج من نفسها، وإلى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد، وهو قول للشافعي. وله قول آخر: إنه على الفور. وفي رواية عنه: إنه إلى ثلاثة أيام، وقيل: بقيامها من مجلس الحاكم. وقيل: من مجلسها، وهذان القولان للحنفية، والمقول الأول هو الظاهر لإطلاق التخيير لها إلى غاية هي تمكينها من نفسها، ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن النبي ﷺ بلفظ: إذا عتقت الأمة فهي بالخيار ما لم يظاهرها، إن تشاء فارقته، وإن وطئها فلا خيار لها، ولا تستطيع فراقها، وفي رواية لنداء لقطي إن وطئت فلا خيار لك، انتهى. قال في «رحمة الأمة»: وإذا عتقت المرأة وزوجها رقيق ثبت الخيار عند أبي حنيفة ما دامت في المجنس الذي عنتت بالعتق فيه، ومتى علمت ومكنته من الوطء فهو رخصاً. وللشافعي أقوال، أصحها: أن لها الخيار على الفور، والثاني: إلى ثلاثة أيام، والثالث: ما لم تمكنه من الوطء، ولو عتقت وزوجها حرّاً فلا خيار لها عند مالك والشافعي وأحمد. وقال أبو حنيفة: يثبت لها الخيار مع حرّيته.

بَابُ الصَّدَاقِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾
(النساء: ٢٠) (الأحراب: ١٠) (النساء: ٢٠)

(١) قوله: وأُحِلَّ لكم ما وراء ذلك أن تبتغوا بأموالكم: وفي هذه الآية دليل على أن النكاح لا يكون إلا بمهر، وأنه يجب وإن لم يسم، وإن غير التام لا يصلح مهرًا، وإن القليل لا يصلح مهرًا إذا الحجة لا تعد ما لا، هكذا في «المذكّر».

(٢) قوله: قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم: فيه ردٌّ على الشافعي رحمه الله، فيما ذهب إليه أن المهر غير مقدر من عند الله تعالى، وإن تقديره إلى رأي الزوج؛ وذلك لأن الله تعالى لما ذكر لفظ الفرض ومعناه التقدير، وأستند إلى ضمير المتكلم كان معناه ما قدرنا عليهم في حق أزواجهم، والآية في باب المهر، فعلم أن المهر مقدر شرعًا من عند الله تعالى، وهو عشرة دراهم، والزيادة عليه بالغًا ما بلغ تبرع، والتقصان عنه ممنوع، لا كما قال الشافعي من أن كل ما يصلح نكاحًا في البيع يصلح مهرًا في النكاح، قلّ أو كثر. وتحقيقه: أن الفرض لغة المقطع، ويستعمل تارة بمعنى الإيجاب، وتارة بمعنى التقدير، وقد غلب الاستعمال في عرف الشرح على التقدير، فصار كأنه حقيقة عرفية بعد كونه منقولًا.

فلهذا جزم فخر الإسلام بأن الفرض لفظ خاص وُضِعَ لمعنى خاص، وهو التقدير، وإن لفظ الكتابة أيضًا لفظ خاص وُضِعَ لمعنى معلوم، وهو المتكلم، فعلم أن صاحب الشرع هو المتولي للإيجاب والتقدير، وإن تقدير العبد امتثال به، وقد يقال: إن قدر المفروض لم يعلم من الآية، فيكون مجملًا لا خاصًا، وأجيب بأن الفرض خاص، والمفروض مجمل، فقد بيّنه فلا يقوله: لا مهر أقل من عشرة دراهم. كذا في «التفسيرات الأحمديّة». حاصله: أن ذلك المعين مجمل فيلتحق ببيان خبر الواحد. قال العيني: وأيضًا قال الشافعي: إن المهر حقها، فيكون التقدير إلبها، ولك أنه حق الشرع وجوبًا فيقدر بهاله حفظ في الشرع، وهو نصاب السرقة، وإنما قلنا: إنه مقدر شرعًا لقوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾ (الأحراب: ١٠).

(٣) قوله: وأتيت إحداهن قنطارًا: فيه دليل على أن المهر يصلح بالغًا ما بلغ، لأن معناه مالا عظيمًا، كما روي أنه قال عمر على المنبر: لا تعالوا بصدقات النساء. فقالت له امرأة: أتبيع قولك أم قول الله: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ (النساء: ٢٠). فقال عمر: كل واحد أعلم من عمر، تزوجوا على ما شئتم. فانه في «التفسيرات الأحمديّة».

٣٢٩٠ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «وَلَا مَهْرٌ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ» مِنَ الْحَبِثِ الصَّوْبِيِّ، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: إِنَّهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَسَنٌ كَمَا فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» فِي «بَابِ الْكَفَاءَةِ». وَرَوَى الذَّارِقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي سُنَنِهِمَا عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا مَهْرٌ دُونَ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: «وَلَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ». وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ عَنْ أَبِي الثَّعْلَبَانِ الْأَزْدِيِّ قَالَ: رَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

قوله: لا مهر أقل من عشرة لذلك قال في شرح الوقاية: أقله عشرة دراهم، هذا عندنا، وأما عند الشافعي، فكان ما يصلح نساً يصلح مهراً، سواء كان عشرة دراهم أو أقل منها أو ما فوقها. وقال في «عمدة القاضية»، يعني كل ما يسكن أن يكون نساً في أعيانها ولو درهماً أو أقل منه يصلح كونه مهراً، فلا حد عنده لأقله إلا صلوحه عوضاً، كما لا حد لأكثر المهر اتفاقاً، انتهى. وفي الذر المختار: أقله عشرة دراهم؛ لحديث البيهقي وغيره لا مهر أقل من عشرة دراهم، ورواية الأقل تحمل على المعجل. وتقال في «رد المحتار»: أي ما يدل بحسب الظاهر من الأحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة؛ ولكنها مضعفة إلا حديثاً أحاديثاً. انتهى. وأما الباقي فمؤجل، انتهى. وقال في «البدائع»: ويجنس أن تكون الأحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة كلها في حال جواز النكاح بغير مهر، عن ما قبل: إن النكاح كان جائزاً بغير مهر، إلى أن نهي النبي ﷺ عن الشغار.

١٠ قوله: عن علي بن مرفوعة، وانظر أنه قال توقفاً لأنه باب لا يوصى إليه بالاجتهاد والقياس. قاله في «عمدة القاري».

١١ قوله: زوج رسول الله ﷺ امرأة عن سورة من القرآن إلخ. يعني لو تزوج امرأة على أنه علمها القرآن، فاعتمد صحيح، وعندنا ما مهر مثلها. قال الشافعي: لها تعليم القرآن، كما في حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه هل معك شيء من القرآن؟ قال: نعم، فقال: قد مكنتها بما معك من القرآن. رواه أبو داود. قلنا: ليس فيه دلالة على أن القرآن جعله مهراً، وهذا لم يشترط أن يعلمها، وإنما معناه بركة ما معك أو لأجل أنك من أهل القرآن، فكان كزوج أبي طلحة على إسلامه، وهو لا يصلح صداقاً للبضع، أي وقع النكاح بضدائها، ووهبته إليه بسبب إسلامه على مقتضى وعدها، فصار الإسلام سبباً لاستيفائه ما كان له مهر.

امْرَأَةً عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ مَهْرًا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ مَكْحُولٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: نَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

٣٢٩١ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ كَمْ كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ:

كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتَيْ^(١) عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشَأَ، قَالَتْ: أَتُدْرِي مَا النَّشْءُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا،

قَالَتْ: يَصُفُّ أَوْقِيَّةً، فِتْلِكَ خُمْسُ مِائَةِ دِرْهَمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَنَشَأٌ بِالرَّفْعِ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» وَفِي جَمِيعِ الْأُصُولِ.

- لأنه المهر حقيقة؛ لأن الإسلام منفعة دينية، والمنفعة الدينية ما لا يكون فيه المنفعة الدنيوية مع أنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَنْتَفَعُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) وبالإجماع لا يطلق على المنفعة الدينية اسم المال، هذا حاصل ما قال العيني وعلي التاري رحمهم الله.

وفي تذييل الأوطار: وقال الطحاوي والأهري وغيرهما بأن هذا خاص بذلك الرجل؛ لكون النبي ﷺ كان يجوز له نكاح الواهب، فكذلك يجوز له إنكاحها من شاء بغير صداق، واحتجوا على هذا بمرسل أبي النجبان المذكور؛ لقوله فيه: لا يكون لأحد بعدك مهراً، وبحديث أبي داود من طريق مكحول قال: ليس هذا لأحد بعد النبي ﷺ، انتهى. وقال في «عمدة الرعاية»: وأما حديث البخاري وغيره أنه ﷺ قال لرجل: التمس ولو خاتماً من حديد، فالتمس فلم يجد شيئاً، فقال: هل معك شيء من القرآن؟ قال: نعم، سورة كذا وكذا، فقال: منة: قد ملكتكها بما معك من القرآن، وهو أنني استدل به الشافعي على أن المهر قد يكون غير المال، فأجذب أصحابنا عنه بأن الباء هناك ليست للعروض، بل للنسبية أو التعليل، وذكر في «فتح القدير» أنه لما جوز الشافعي أخذ الأجرة على تعليم القرآن صحح تسميته مهراً، فكذا نقول: يلزم على المفتي به صحة تسميته صداقاً ولم أر من تعرض له، انتهى. وفي «البحر»: سيأتي في «كتاب الإجازات» أن الفتوى على جواز الاستئجار لتعليم القرآن والتفقه، فينبغي أن يصح تسميته مهراً؛ لأن ما جاز أخذ الأجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقاً كما قدمت نقله عن «البدائع». وفي «الدر المختار»: ووجب مهر المثل في تعليم القرآن للنص بالابتغاء بالمال وبإذن زوجتك بما معك من القرآن لنسبية أو للتعليل، تكن في «النهر» ينبغي أن يصح على قول المتأخرين.

(١) قوله: شفتي عشرة أوقية ونشأ، هذه الأحاديث قال في «الدر المختار» ورد المختار: أقل المهر عشرة دراهم، ويجب الأكثر منها أي بالغاً ما بلغ إن سمي الأكثر، فالتقدير بالعشرة لمنع نقصان.

وَرَوَى النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، قَدِمَتْ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، فَزَوَّجَهَا الشَّجَاشِيُّ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَمَّهَرَهَا عَنْهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، فِي رِوَايَةٍ: أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ شُرَحْبِيلَ ابْنِ حَسَنَةَ.

٣٢٩٢ - وَعَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: حَضَبَ عُسْرُ بْنُ الْحَضَابِ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: أَلَا لَا تُعَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، وَإِنَّهُ لَا يَبْلُغُنِي عَنْ أَحَدٍ سَاقَ أَكْثَرٍ مِنْ شَيْءٍ سَاقَهُ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ، إِلَّا جَعَلْتُ فَضْلَ ذَلِكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ تَوَلَّى فَعَرَضْتُ لَهُ امْرَأَةً مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لِكِتَابِ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ قَوْلُكَ؟ قَالَ: كِتَابُ اللَّهِ، فَمَا ذَلِكَ؟ قَالَتْ: تَهَيْتُ النَّاسَ أَنْ يُعَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: وَإِذَا تَزَوَّجْتُمْ مِنْ نِسَاءٍ فَادْفَعُوا لَهُنَّ صَدَاقَهُنَّ كُلَّهُنَّ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَقَالَ عُمَرُ: كُلُّ أَحَدٍ أَتَقَهُ مِنْ عُمَرِ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمَيْتَرِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: إِنِّي كُنْتُ تَهَيْتُكُمْ أَنْ تُعَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، فَلْيَفْعَلْ رَجُلٌ فِي مَالِهِ مَا بَدَأَ لَهُ. رَوَاهُ النَّبَيْهِيُّ فِي السُّنَنِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

٣٢٩٣ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا شَيْئًا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا،

١٠ قوله: فقال ابن مسعود لها مثل صدق نساها إلخ: تفصيله أن من تزوج امرأة بالغة برضاها على غير مهر يصح النكاح، وللزوجة مطالبته بأن يفرض لها صداقا فإن دخل بها قبل الفرض فيها مهر مثلها، وإن طلقها قبل الفرض والدخول قلها المتعة، وإن مات أحدهما قبل الدخول والفرض، فاختلف أهل العلم في أنها هل تسحق المهر أم لا؟ فذهب جماعة إلى أن لا مهر لها وهو قول علي، كما لو طلقها قبل الدخول والفرض. وذهب قوم إلى أن لها المهر؛ لأن الموت كالدخول في تقرير المسمى، فكذلك في تقرير مهر المثل إذا لم يكن في العقد مسمى، وهو قول ابن مسعود. ونشافعي قولان بوافاق قومه، ومذهب أبي حنيفة وأحمد كقول ابن مسعود، وزوي عن الشافعي أنه دمج بمصر عن القول الأول وقال بحديث بروع بنت واشق. هذا حاصل ما في التعليق الممجّد والمرفقة وتنسيق النظام.

لَا وَكُسَ وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَلَهَا الْمِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ:
قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بَنَاتٍ وَاشْتِقِ امْرَأَةً مِنَّا مِثْلَ الَّذِي قَضَيْتَ، فَقَرِحَ بِهَا ابْنُ
مَسْعُودٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِيُّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

بَابُ الْوَلِيمَةِ

٣٢٩٤ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى
رَبِّئَتِ أَوْلَمَ بِشَاءَ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٩٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَنَى بِرَبِّئَتِ بَنَاتٍ جَحِشٍ، فَأَشْبَعَ
النَّاسَ خُبْرًا وَخُشًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢٩٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُبْنَى عَلَيْهِ
بِصَفِيَّةَ، فَدَعَا الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْرٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا
أَنْ أَمَرَ بِلَالًا بِالْأُطْطَاجِ فَبَسِطَتْ، فَأُلْقِيَ عَلَيْهَا الثَّمَرُ وَالْأَفِيطُ وَالسَّمْنُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
وَرَوَى التَّبَهِيُّ عَنْ رَبِّئَتِ قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَرِيطَةَ وَالنَّضِيرِ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
بِصَفِيَّةَ يَقُودُهَا سَبِيَّةٌ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَذَرَاغَهَا فِي يَدِهِ، فَأَعْتَقَهَا وَخَطَبَهَا وَتَزَوَّجَهَا،

(١) قوله: «عليها العدة ولها الميراث»: أي عليها العدة للوفاة، قال في تنسيق النظام: «وأما كون الميراث لها فجمع عليه.
قوله في «التعليق الممجد».

(٢) قوله: «أولم بشاء»: قال في «رحمة الأمة»: «وليمة العرس سنة على الراجح من مذهب الشافعي ومستحبة عند الثلاثة،
انتبه». وقال في «النعائم الكبرى»: «وليمة العرس سنة، وفيها مشربة عظيمة، وهي إذا بنى الرجل بامرأته يبنّي أن يدعو
الجيران والأقرباء والأصدقاء، ويذبح لهم، ويصنع لهم طعاماً لهم. والامر في حديث عبد الرحمن بن عوف عموم على
الاستحباب؛ لأنه أمر بشاء، وهي غير واجبة اتفاقاً. قاله في «بذل المعهود». قال في «رحمة الأمة»: «وأما وليمة غير
العرس كالختان ونحوه، قال أبو حنيفة ومالك والشافعي: «نستحب». وقال أحمد: «لا نستحب».

وَأَمَّهَرَهَا رَزِينَةً.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَ فِي جُورِيَّةٍ بِنْتِ الْحَارِثِ مِثْلَ مَا فَعَلَهُ فِي صَفِيَّةَ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ: إِنَّهُ يُحَدِّدُ لَهَا صَدَاقًا.

٣٢٩٧ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسُورِيٍّ وَتَمَرَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٩٨ - وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّتَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢٩٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا»^(١) مُتَعَقِّ عَلَيْهِ.

١ - قوله: وأسمها إلخ: يعني إذا أعتق أمة وجعل عتقها صداقها كان قول: أعتقتك على أن تزوجني نفسك بعوض العتق قبلت. صح العتق، وهي بالخيار في تزوجه، فإن تزوجه فلها مهر مثلها، ومن قال بهذا القول أبو حنيفة وزفر ومحمد^(٢). وخالفهم في ذلك الشافعي وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة لها الحديث: تزوج صفيّة، وجعل عتقها صداقها، قلنا: نص كتاب الله تعالى يعيّن الهال؛ فإنه بعد عدد المحرمات أحل ما وراءهن مقيّدًا بالابتغاء بالهال، قال الله تعالى: «وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا زَوَّاءَ ذَلِكَ أَنْ تُنْفِقُوا بَأْمَانِكُمْ» (النساء: ٢٤) الآية، ويؤيده حديث رزينة وقول الراوي ذلك كناية عن عدم المهر، يعني أعطاها وتزوجها، ولم يكن شيء غير العتق، والتزوج بلا مهر جائز للنبي ﷺ دون غيره، وغاية ما فيه أن ما ذكرناه محتمل لفظ الراوي، فيجب حمله عليه، دفعًا للمعارضة بينه وبين الكتاب، وإن أبت أن تزوجه ألزمناها بقيمتها. وحاصله: أنه مخصوص بالنبي ﷺ، وليس بغيره أن يفعل ذلك، وما يؤيده كلام ابن عمر المذكور في الكتاب. هذا حاصل ما في «المرواة» و«عمدة القاري».

٢ - قوله: ولبناتها: وفي «الهندية» عن الترمذاني: اختلف في إجابة الدعوى. قال بعضهم: واجبة لا يسع تركها. وقال العامة: هي سنة، والأفضل أن يجيب إذا كانت وليمة، وإلا فهو محبر. والإجابة أفضل؛ لأن فيها إدخال السرور في قلب المؤمن، وإذا أجاب فعل ما عليه، أكل أو لا، والأفضل أن يأكل لو غير صائم.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «فَلْيُجِبْ عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ».

٣٣٠٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ

فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٣٠١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَرُُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ

يَدْعُو لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٠٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دُعِيَ فَلَمْ

يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دَعْوَةٍ دَخَلَ سَارِقًا وَخَرَجَ مُغِيرًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

- وفي «البيان»: إجابة الدعوة سنة، وليمة أو غيرها. وفي «الاختيار»: وليمة العرس سنة قديمة إن لم يجبهوا أثم؛ لقوله ﷺ: «مَنْ دُعِيَ فَلَمْ يَجِبْ» فقد عصى الله ورسوله، فإن كان صاحبها أجنب ودعا، وإن لم يكن صاحبها أكل ودعا، وإن لم يأكل ولم يجب أثم وجف؛ لأنه استهزاء بالمضيف. وقال ﷺ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى كَرَجٍ لَا جِبْتُ لَهُ، وَمَقْتَضَاهُ أَنَّهُ سِتَّةٌ مَوْكِنَةٌ، بخلاف غيرها. روى شرح «أغذية» بأنها قريبة من الواجب. كذا في «عرد المحتار». وقال في «رحمة الأمانة»: والإجابة إليها مستحبة على الأصح عند أبي حنيفة، واجبة على المشهور عن مالك، وهو الأظهر من قولنا الشافعي وأحمدى الروايتين عن أحمد.

١- قوله: «شَرُُّ الطَّعَامِ» قال الطيبي وابن المبارك: وهو من الأعذار المستغلة للوجوب أو الذنب أن يكون في الطعام شبهة أو يختص به الأغنياء أو هناك من يتأذى بحضوره أو لا تليق به مجالسته أو يدعى لدفع شره، أو لطمع في جهده، أو ليعاونه على باطل أو هناك مهيبة كالخمر أو النهم، أو فرش خمر وغير ذلك. كذا في «المرواة».

٢- قوله: «فَلْيُجِبْ» استعمل به من قال بوجوب الإجابة، والجمهور حملوه على تأكيد الاستحباب. فله في «المرواة».

٣- قوله: «مَنْ دُعِيَ» أي: «وَالِدُصَلِّ: أَنَّهُ ﷺ عَلَيْهِ أَمْرُهُ مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ الْبَهِيَّةِ، وَبِهَاجِمٍ عَنِ الشَّيْطَانِ الذَّنْبِيَّةِ فَإِنْ عَدِمَ إِبْجَابَةُ الدَّعْوَةِ مِنْ غَيْرِ حَصُولِ الْمَعْذَرَةِ يُدُلُّ عَلَى تَكْبَرِ النَّفْسِ وَالرَّعْوَةِ وَعَدَمِ الْإِثْقَةِ وَالْمُودَةِ، وَالْمَدْخُولُ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ يَشِيرُ إِلَى حِرْصِ النَّفْسِ وَدَنَاءَةِ الْهَمَةِ وَحَصُولِ الْمَذَلَّةِ وَالسَّيَئَةِ، فَالْخُلُقُ الْحَسَنُ هُوَ الْإِعْتِدَالُ بَيْنَ الْخُلُقَيْنِ الْمَذْمُومَيْنِ كَذَا فِي «الْمَرْوَةِ».

٣٣٠٣ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُكْنَى أَبَا شُعَيْبٍ وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ [قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ، فَعَرَفَ الْجُوعَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَهَبَ إِلَى غُلَامِهِ اللَّحَامِ] فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَامًا يَكْفِي خَمْسَةَ لَعْلَى أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَصَنَعَ لَهُ طَعِيمًا، ثُمَّ أَتَاهُ فَدَعَاهُ، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَبَا شُعَيْبٍ، إِنَّ رَجُلًا تَبِعَنَّا، فَإِنْ شِئْتَ أَذْنُكَ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ، قَالَ: لَا، بَلْ أَذْنُكَ لَهُ (١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٠٤ - وَعَنْ سَفِينَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا أَضَافَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: لَوْ دَعَوْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَكَل مَعَنَا، فَدَعَوُهُ فَجَاءَ فَوَضَعَ [يَدَهُ] عَلَى عِضَادَتِي الْبَابِ فَرَأَى (٢) قَرَامًا فِي نَاحِيَةِ النَّبِيِّ فَرَجَعَ (٣)، قَالَتْ فَاطِمَةُ: فَتَبِعْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا رَدَّكَ؟ قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ لِي أَوْ لِنَبِيِّ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتًا مُرَوِّقًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: بل أذنك له: فيه أنه لا يجوز لأحد أن يدخل في ضيافة قوم بغير إذن أهلها ولا يجوز للضيف أن يأذن لأحد في الإتيان معه إلا بأمر صريح أو إذن عام أو علم برضاه كذا في المرقاة.

(٢) قوله: قرأى قراما: قد ضرب في ناحية البيت قال الخطابي وتبعه ابن الملك كان ذلك مزينا منقشا وقيل لم يكن منقشا ولكن ضرب مثل حجلة العروس ستر به الجدار وهو رعونة يشبه أفعال الجبابرة وفيه تسريح بأنه لا يجاب دعوة فيها منكر قال في المرقاة. وقال في العالگیری ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير أنه لا بأس بأن يستر حيطان البيوت باللبود المنقشة إذا كان قصد فاعله دفع البرد وعن كان قصد فاعله الزينة فهو مكروه وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح السير أيضا لا بأس بأن يستر حيطان البيت باللبود إذا كان قصد فاعله دفع البرد وزاد عليها فقال أو بالخشيش إذا كان قصد فاعله دفع الحر وإنما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة كذا في الذخيرة والحاصل: أن كل ما كان على وجه التكبر يكره وإن فعل الحاجة وضرورة لا، هو المختار كذا في الغنيابة.

(٣) قوله: فرجع إنخ: وقال في الدر المختار دعى إلى وليمة وثم لعب أو غناء قعد وأكل أو المنكر في المنزل فلو على المائدة لا ينبغي أن يقعد بل يخرج معرضا لقوله تعالى: فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين فإن قدر على المنع فعل وإلا يقدر صبر إن لم يكن ممن يقتدى به، فإن كان مقتديا ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد؛ لأن فيه شين الدين. =

٣٣٠٥ - وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ الدَّاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا، [فَإِنْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا أَقْرَبَهُمَا جَوَارًا]، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبْ الَّذِي سَبَقَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٣٠٦ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سُمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ فِي «بَذْلِ الْمَجْهُودِ»: هَذَا لِأَنَّ الْعَادَةَ كَانَتْ فِيهِمْ كَذَلِكَ.

٣٣٠٧ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الشَّيْخَ عَمْرُو بْنَ نَعْبَةَ عَنْ طَعَامِ الْمُتَبَارِكَيْنِ أَنْ يُؤْكَلَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَالْمُصَحِّحُ أَنَّهُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ الشَّيْخِ عَمْرُو بْنِ نَعْبَةَ مُرْسَلًا.

٣٣٠٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُتَبَارِكَانِ لَا يُجَابَتَانِ، وَلَا يُؤْكَلُ

- والمحكي عن الإمام كان قبل أن يصير متديبا به، وإن علم أولا بالنكاح لا يحضر أصلا، سواء كان ممن يقتدى به أو لا، لأن حق الدعوة إنما يلزمه بعد الحضور لا قبله، ابن كمال، انتهى.

... قوله: وطعام يوم الثالث سمة الخ - وقد عمل بظاهر الشافعية والحنابلة. وقال الطيبي: إذ أحدث الله تعالى لعبده نعمة حوز له أن يحدث شكرا ويستحب ذلك في الثاني؛ جبرا لما يقع من التقصان في اليوم الأول؛ فإن السنة سمة تلو اجب، وأما اليوم الثالث فليس إلا رياء وسمة، والمذموم يجب عليه الإجابة في الأول ويستحب في الثاني، ويكره، بل يحرم في الثالث. وقارء مائل باستحباب الوليمة سبعة أيام، انتهى. ملخص كلام: الفتح الباري، والمراقبة.

وقال في دفاضيخان: يجوز بلا كراهة أن يدعو إلى ثلاثة أيام، ثم يقطع العرس والوليمة، انتهى. كذا في: العائنه كبرى ودجمع البركات. وقوله: وطعام يوم الثالث سمة» محمول عندنا على أن العادة كانت فيهم كذلك، والأكل دعوة بقصد بها الرياء وتسمعة يكره، أخذته من «بذل المجهود» ورد المحتار.

... قوله: نهي عن طعام المتباركين الخ: يعني دعوة يقصد بها التناول أو إنشاء، أحمد أو ما أشبهه لا ينبغي إيجابها لا سيما أهل العلم. قاله في رد المحتار.

ظَعَامُهُمَا». قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: يَعْنِي الْمُتَعَارِضَيْنِ بِالصِّيَافَةِ فَمَحْرًا أَوْ رِيَاءً.

٣٣٠٩ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِجَابَةِ طَعَامِ

الْفَاسِقِينَ.

٣٣١٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ

الْمُسْلِمِ فَلْيَأْكُلْ» مِنْ طَعَامِهِ وَلَا يَسْأَلْ، وَيَشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ وَلَا يَسْأَلْ». رَوَى الْأَحَادِيثُ

الثَّلَاثَةُ النَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

وَقَالَ: هَذَا إِنْ صَحَّ؛ فَلِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُطْعِمُهُ وَلَا يَسْقِيهِ إِلَّا مَا هُوَ حَلَالٌ عِنْدَهُ.

١١ قوله: نهى رسول الله ﷺ عن إجابة طعام الفاسقين: أي لا يجيب دعوة من كان غالب ماله من حرام ما لم يخبر أنه حلال، راض بفسقه. كذا في «العالمگیری».

١٢ قوله: فليأكل من طعامه ولا يسأل الخ: أي لا يجيب دعوة من كان غالب ماله من حرام ما لم يخبر أنه حلال، وبالعكس يجيب ما لم يتبين عنده أنه حرام. كذا في «التمهيدات». أكن الربا أو كاسب الحرام أهدي إليه أو أضافه وغائب ماله حرام لا يقبل، ولا يأكل ما لم يخبره أن ذلك المال أصله حلال ورثه أو استقرضه، وإن كان غالب ماله حلالاً لأبليس يضيون هديته ولا أكل منها. كذا في «المتلقات»: لأن أموال الناس لا تخلو عن قليل حرام، فالمتعبر بالغالب، وكذا أكل طعامهم. كذا في «الاختيار شرح المختار»، النقطة من «العالمگیری».

بَابُ الْقَسَمِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ^(١) أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا^(٢)﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا^(٣) أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمِغْلَقَةِ^(٤)﴾

٣٣١١ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُبِضَ عَنْ تِسْعِ نِسْوَةٍ، وَكَانَ يَقْسِمُ

(١) قوله: «فإن خفتم أن لا تعدلوا» فواحدة إلخ: فعلم من ههنا أن العدل بين الأزواج فرض، سواء كنت جديدة أو قديمة، بكرًا أو ثيبًا، مسلمة أو كاتبة، وهو بين الآخرين على سواء. وأما بين الحرة والأمة المتكوجة للغير، فالعدل بينهما ثلاثة، ثلثان للحرّة وثلث للأمة، وذلك العدل في الكسوة والنفقة والسكنى والبيوتة معها، لا في حبة القلب؛ لأن ذلك غير مقدور للبشر، ولا في الجماع؛ لأن ذلك موقوف على حبة القلب، ولا في حق السفر بل يسافر بأية شاء، ولكن انقرضه أحب، كذا ذكره الفقهاء. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: «ولن تستطيعوا إلخ» قد مضت آية في أول هذه السورة في بيان اشتراط العدل، وهي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ (النساء: ٣)، وهذه الآية في بيان أن العدل لا يشترط في حبة القلب ويشترط في غيره؛ إذ مضمون الآية تزول تستطيعوا يا صاحبي الأزواج الكثيرة أن تعدلوا بينهن؛ لأن العدل لا يقع ميل البتة، وهو متعذر، ولذلك كان رسول الله ﷺ يعدل بين أزواجه بالنفقة والكسوة والسكنى. ويقول: اللهم! هذه قسمي فيما أملك، ولا توادخ فيما لا أملك، وهو حبة القلب؛ لأن رسول الله ﷺ أحب عائشة رضي الله عنها على جميع نساك حبة كاملة ولو حرصت أن تعدل بين النساء وباختتم فيه ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ (النساء: ١٢٩): أي لا تجمعوا بين الفعل مع ميل القلب. أي اعدلوا في ميل الفعل كالنفقة والكسوة والسكنى والبيوتة، وإن لم تقسروا على ميل القلب الذي هو المحبة أو الجماع؛ ثلثا يجتمع ميل الفعل مع ميل القلب. إن تركتم ميل الفعل أيضًا ﴿فَتَدْرُواهَا﴾ (النساء: ١٢٩) أي المرغوب عنها بالفعل والقلب جميعًا ﴿كَالْمِغْلَقَةِ﴾ (النساء: ١٢٩) التي ليست ذات بعل ولا مطلق. وقال النبي ﷺ: من كان له امرأتان يميل مع إحداها جاء يوم القيامة وأحد شقيه مثل. فعلم أن العدل بقدر الإمكان واجب. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٣) قوله: «كان يقسم» منهن إلخ: لذلك قال في «شرح الوقاية»: يجب العدل في القسم.

مِنْهُنَّ لِحَمَانٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَقُّهُ سَاقِطٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٣١٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذِهِ قِسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمِنِي» فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٣١٤ - وَعَنْهَا رضي الله عنها أَنَّ سَوْدَةَ رضي الله عنها لَمَّا كَبِرَتْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ جَعَلْتَنِي يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَينِ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣١٥ - وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جِنَارَةَ مَيْمُونَةَ بِسَرَفٍ، فَقَالَ: هَذِهِ زَوْجَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا فَلَا تُزَعِرُوهَا وَلَا تُزَلِّلُوهَا، وَارْفُقُوا فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَسْعُ نِسْوَةٍ كَانَ يَقْسِمُ لِحَمَانٍ، وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ. قَالَ عَطَاءٌ: أَلَيْسَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَا يَقْسِمُ لَهَا بَلَعْنَا أَنَّهَا صَغِيئَةٌ، وَكَانَتْ آخِرَهُنَّ مَوْتًا مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فلا تلمني فيما تملك ولا أملك: أي من زيادة النعمة وميل القلب؛ فينت مقلب القلوب. قال ابن القيم: ظاهره أن ما عدها لها هو داخل تحت ملكه وقدرته: يجب التسوية فيه. ومنه عدد الوطأت والقبلات، والتسوية فيها غير لازمة إجماعاً. قاله في «البرقعة». وقال في «رد المحتار»: ففي «إخانيته»: وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه وليتوة عندهما للصحة والموانسة لا فيما لا يملكه وهو الحب والجماع.

(٢) قوله: قد جعلت يومي منك لعائشة إنخ: في «أهداية»: وإن رضيت إحدى الزوجات بترك قسمها لصاحبتها جاز هذا الحديث. ولها أن ترجع في ذلك؛ لأنها أسقطت حقاً لم يجب بعد فلا يسقط. وقال ابن القيم: هذا إذا لم يكن برشوة من الزوج بأن زادها في مهرها لتفعل أو تزوجها بشرط أن يتزوج أخرى فيقيم عندها يومين، وعند المخاضة يوماً، =

وَقَالَ رَزِينٌ: قَالَ عَمْرٌ عَطَاءٌ: هِيَ سَوْدَةٌ، وَهُوَ أَصْحَبُ، وَهَبْتُ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ حِينَ أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَلَاقَهَا، فَقَالَتْ لَهُ: أُمْسِكْنِي قَدْ وَهَبْتُ يَوْمِي لِعَائِشَةَ، لَعَلِّي أَنْ أَكُونَ مِنْ نِسَائِكَ فِي الْجَنَّةِ.

٣٣١٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، يَقُولُ: أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَنْ يَرَاهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٣١٧ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيُّهُنَّ

= فإن الشرط باطل، ولا يحمل لها المال في الصورة الأولى فله أن يرجع فيه. وأما إذا دفعت إليه أو حطت عنه مالا فظاهر أنه لا يلزم، ولا يحمل لها، وهذا أن توجه في مالها.

(١) قوله: إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه إنخ: أي ولا حق هن في القسمة حالة السفر فيسافر الزوج بمن شاء منهن، والأولى أن يقرع يتهن فيسافر بمن خرجت قرعتها. وقال الشافعي: القرعة مستحقة، يعني واجبة؛ لما روي أن النبي ﷺ كان إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه، إلا إنا نقول: إن القرعة في هذا الحديث لتطبيب قلوبهن، فيكون من الاستحباب، وهذا؛ لأنه لا حق للمرأة عند مسافرة الزوج، ألا يرى أن له أن لا يستصحب واحدة منهن، فكذلك له أن يسافر بواحدة منهن، ولا يحتسب عليه بتلك المدة. قاله في «المهذبة».

وقال في «رد المحتار»: ولا قسم في السفرة؛ لأنه لا ينسب إلا بحملهن معه، وفي إلزامه ذلك من الضرر ما لا يخفى. «نهر»، ولأنه قد يقع بإحداهما في السفر، وبالأخرى في الحضر، والقرار في المنزل لحفظ الأمتعة أو لحوف الفتنة أو يمنع من سفر إحداهما كثرة سمعها، فتعين من يخاف صحبتها في السفرة للسفر لخروج قرعتها إلزام للضرر الشديد؛ وهو مندفع بالتافي للحرج، «فتح»، انتهى. وقال في «العناية»: ولا حق هن في القسم حالة السفر، هذا الكلام يشتمل على المسألتين، إحداهما: أن القرعة مستحقة عندنا، وعند الشافعي مستحقة، يعني واجبة. والثانية: أنه إذا سافر بواحدة من غير قرعة، ثم رجع هل للباقيات أن يحتسبن تلك المدة أو لا؟ عندنا ليس هن ذلك خلافاً له، وهذه بناء على الأولى؛ لأن الإقراع إذا كان مستحقاً ولم يفعل كانت مدة سفره نوبة التي كانت معه، فينبغي أن يكون عند الأخرى مثل ذلك؛ ليتحقق العدل، ولكننا نقول: وجوب التسوية في وقت استحقاق القسم عليه، وفي حالة السفر ليس بمستحق، فلا تجب التسوية، فلا تكون تلك المدة محسوبة من نوبتها.

خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: فُلْنَا: ذَلِكَ كَانَ اسْتِحْبَابًا لِيُطَيَّبَ قُلُوبُهُمْ، وَهَذَا لِأَنَّ مُطْلَقَ الْفِعْلِ لَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ.

٣١٨ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِنْ سَبَعْتَ عِنْدَكَ وَسَبَعْتَ»

: قوله: سبعت عند: وهذه الأحاديث أخذ عنها أبونا فقالوا: الجديدة والقديمة في حكم القسم سواء، بكرة كانت الجديدة أو ثيبًا. وقال الشافعي: إن كانت بكرة يفضلها بسبع ليل، وإن كانت ثيبًا فثلاث ليل، ثم التسوية بعد ذلك لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: تَنْفُلُ الْبُكَرَ بِسَبْعِ وَالثِّيبِ بِثَلَاثِ، وَلِأَنَّ الْقَدِيمَةَ قَدْ أَكْفَتْ صَحْبَةَ وَأَنْتِ بِهِ وَالْجَدِيدَةَ مَا أَكْفَتْ ذَلِكَ بَلْ فِيهَا تَوَعُّدٌ وَوَحْشَةٌ، فَيَتَّبِعِي أَنْ يَزِيلَ ذَلِكَ عَنْهَا بَعْضَ الصَّحْبَةِ؛ لِتَسْتَوِيَ بِالْقَدِيمَةِ فِي الْأَلْفِ ثُمَّ الْمَسَاوَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا كَانَتْ بُكَرًا فِيهَا زِيَادَةٌ نَفَرَةٌ عَنِ الرِّجَالِ فَيُفَضِّلُهَا بِسَبْعِ لَيْلٍ.

وإذا كانت ثيب فهي قد صحبت الرجال، وإن لم تصحبها خاصة فيكفيها ليل لتأنس بصحبته. وحجتنا في ذلك أن سبب وجوب التسوية اجتماعها في نكاحه، وقد تحقق ذلك بنفس العقد. ولو وجب تفضيل إحدهما كانت القديمة أولى بذلك؛ لأن الوحشة في جانبها أكثر حيث أدخل غيرها عليها؛ فإن ذلك بغياطها عادة، ولأن للقديمة زيادة حرمة بسبب الخدمة كما يقال: لكل جديدة لذة ولكن قديم حرمة. وأما الحديث فائتراد التفضيل بالبدنية دون الزيادة كما ذكر في حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنْ شَتَّ سَبْعَتَ لَيْلٍ وَسَبْعَتَ لَيْلٍ، وَقَوْلُهُ: إِنْ شَتَّ ثَلَاثَ لَيْلٍ ثُمَّ دَرَّتْ، أَيْ أَدْرَجَ بِمِثْلِ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ: إِنْ تَزَوَّجَ أَنْ يَبْدَأَ بِالْجَدِيدِ لَيْلًا فِي ذَلِكَ مِنَ اللَّدَّةِ، وَتَكُنْ بَعْدَ أَنْ يَسُوِيَ بَيْنَهُمَا، قَالَ فِي الْمَبْسُوطِ.

وقال في «عمدة القاري»: قال الإمام الضحاوي: فذهب قوم إلى أن الرجل إذا تزوج الثيب أنه بالخيار إن شاء سبع لها، وبسبب لسانه نسائه، وإن شاء أقام عندها ثلاثًا، ودز على بقية نسائه يومًا أو يومًا وثمة ثلثة. قلت: أراد بالقوم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد، ثم قال: وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: إِنْ ثَلَّثَ لَهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ نَسَاهَا، كَمَا إِذَا سَبَّحَ لَهَا سَبْعَ لَيَالٍ نَسَاهَا. قلت: أراد بالقوم هؤلاء حماد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، واحتجوا في ذلك بحديث أم سلمة أخرجه الضحاوي أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: إِنْ شَتَّ سَبْعَتَ عِنْدَكَ سَبْعَتَ عَدَمٍ، وَأَخْرَجَ أَحَدًا فِي مَسْنَدِهِ مَطْوَلًا، وَأَخْرَجَ الظَّهْرَانِ بِأَطْوَلِ مِنْهُ، أَخْرَجَ أَبُو يَعْنَى أَيْضًا وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ، قَالَ الظَّهْرَانِ: فَلَمَّا قَالَ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ شَتَّ سَبْعَتَ لَيْلٍ سَبْعَتَ عَدَمٍ أَيْ أَحَدًا يَتَّهَمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَكَ، فَاجْعَلِ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَبْعًا، كَمَا أَكْفَتْ عِنْدَكَ سَبْعًا، كَذَلِكَ إِذَا جَمَعَ لَهَا ثَلَاثًا جَمَعَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثًا.

عِنْدَهُنَّ». رَوَاهُ الصَّحَاوِيُّ.

وَرَوَى أَحْمَدُ وَالتَّبَهِيُّ وَالظَّيْرَانِيُّ وَأَبُو يَعْنَى نَحْوَهُ. وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: اسْتَدْلَلْنَا عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْجَدِيدَةِ وَالْقَدِيمَةِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنْ سَبَّعْتَ عِنْدَكَ وَسَبَّعْتَ عِنْدَهُنَّ» وَقُلْنَا: لَوْ كَانَ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي هُنَّ مِنْ حُقُوقِ الشَّيْبِ مُسَلِّمَةً لَهَا مُحْتَصَةً عَنِ الْإِشْتِرَاكِ لَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَدُورَ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعًا أَرْبَعًا، لِكُونَ الثَّلَاثَةَ حَقًّا لَهَا، فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ فِي السَّعِ عَلَى مَا ذُكِرَ، عَلِمَ أَنَّهُ فِي الثَّلَاثِ كَذَلِكَ.

وَفِي رِوَايَةِ يُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ تَزْوِجَ أُمِّ سَلَمَةَ وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ، قَالَ لَهَا: «الْيَسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَّعْتَ عِنْدَكَ وَسَبَّعْتَ عِنْدَهُنَّ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتَ عِنْدَكَ وَدُرْتُ»، أَيْ بِالثَّلَاثِ «بَيْنَ الْبَقِيَّةِ».

- وَنَأَتِ الشَّانِعِيَةَ: حَدِيثُ أَنَسِ الْمَذْكُورِ حُجَّةٌ عَلَى الْحَنَفِيَّةِ. قُلْتُ: كَذَلِكَ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّانِعِيَّةِ، وَاحْتِجَتِ الْحَنَفِيَّةُ أَيْضًا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيُعْدِلُ. الْحَدِيثُ: رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ، وَقَدْ مَرَّ عَنْ قَرِيبِ نَظَائِرِهِ بِمُقْتَضَى الْمَسَاوَةِ بَيْنَهُنَّ مُطْلَقًا، انْتَهَى. وَقَالَ فِي «الْبَحْرِ الرَّائِقِ»: وَمَا رَوَى فِي الْحَدِيثِ: الْمَكْرُ سَبْعَ وَتَلْثِ ثَلَاثَ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ شِئْتَ سَبَّعْتَ لَكَ وَسَبَّعْتَ لِنِسَائِي. وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتَ لَكَ وَدُرْتَ. فَالْعَرَادُ التَّفْصِيلُ فِي تَبْيَهِهِ بِالْجَدِيدَةِ دُونَ الزَّيَادَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَحَادِيثَ مُحْتَمِلَةٌ فَلَمْ تَكُنْ قِطْعَةً الدَّلَالَةِ، فَوَجِبَ اقْتِدَابُ الدَّلِيلِ الْقَاطِعِ. وَالْأَحَادِيثُ الْمُضْتَفَّةُ. وَفِي تَفْصِيلِ دُرِّ الْبَحَارَةِ: أَنَّ الْحَدِيثَ لَا يُدَلُّ عَلَى نَفْيِ التَّسْوِيَةِ، بَلْ عَلَى اخْتِلَافِ الدُّورِ بِالسَّعِ وَالثَّلَاثِ جَعْلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا رَوَيْنَا.

«قَوْلُهُ: أَيْ بِالثَّلَاثِ بَيْنَ الْبَقِيَّةِ: هَذَا حَاصِلُ مَا قَدْ قِيلَ فِي الْإِسَامِ الصَّحَاوِيِّ، يَعْنِي مَعْنَى «دُرْتُ» الدُّورَانِ عِنْدَ الْبَقِيَّةِ بِالثَّلَاثِ: لِيُحْصَلَ الْمَسَاوَةُ».

بَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحُقُوقِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ﴾ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ
 فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٩﴾ وَقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ﴾ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ
 دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي﴾ تَخَافُونَ
 نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ
 أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿٢١﴾

(النساء: ٢١)

١٩، قوله: وعاشروهن بالمعروف إلخ: أي عاشروا النساء بالمعروف مثل: الثقة والحسن في القول وغير ذلك، فإن كرهتموهن؛ لسوء خلقهن وفيحهن، فعسى أن تكرهوا أي فاصبروا عليهن، ولا تفارجهن؛ لكرامة فلعل لكم فيها تكرهون خيرا كثير ليس فيها تحبونه من الثواب الجزيل والولد الصالح وغير ذلك، فأقيم حلة جزاء الشرط، أعني فعسى أن تكرهوا مقام الجزاء، أعني قوله: فاصبروا. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

٢٠، قوله: وهن مثل الذي عليهن بالمعروف: ليعاء إلى حقوق كل من الزوج والزوجة على الآخر، فحقوق الزوج على الزوجة: الخدمة والأدب وترك الاعتراض عليه وامتنال أوامره بالكيفية وانقيادها له في كل شيء وترك المنع من الرطب في حالة الحيض والنفاس. وحقوق الزوجة على الزوج: الثقة والكسوة وأداء المهر بحسب ما ذكر في الفقه وتعليم الشرائع والأحكام. فالزوج والزوجة وإن كانا مستويين في حق الحقوق، ولكن للرجال عليهن درجة أي زيادة في الحق وفضيلة بالإنفاق وملك النكاح أو الطلاق والرجعة والميراث ونحوه. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

٢١، قوله: واللاتي تخافون نشوزهن: أي إعراضهن «فَعِظُوهُنَّ» أي انصحوهن للإطاعة، فإن لم ينفع النصح فاهجروهن في المضاجع، أي في المراقد، فلا تدخلوهن تحت اللحاف أو تحاموهن أو وولوهن ظهركم في المضجع، فإن لم ينفع المجران فاضربوهن ضربا غير مبرح ولا شأن، ثم بعد هؤلاء أن تأتي تلك الناشرة على الإطاعة. فيبانه في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ﴾ (النساء: ٣٤) أي بترك النشوز بعد الوعظ والمجران والضرب، ﴿فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ (النساء: ٣٤) بالتوبيخ والإيذاء، بل أزيلوا عنهن التعرض، واجعلوا ما كان منهن كأن لم يكن. وإن النائب من الذنب كمن لا ذنب له، ﴿إِنْ أَلَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ (النساء: ٣٤) أي أنه أقدر عليكم من قلبكم على أزواجكم. كذا في «التفسيرات الأحمدية» منقطعا.

٣٣١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا؛ فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضَلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الصُّلْعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ ثَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكْتُهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٢٠ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضَلَعٍ لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ ثَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرْتُهَا ضَلَّاقُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٣٢١ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٣٢٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْزِرِ اللَّحْمُ، وَلَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخْشُ أَنْفَى زَوْجِهَا الدَّهْرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٢٣ - وَعَنْ أَبِي عُبَايَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ أُعْطِيَهُنَّ فَقَدْ أُعْطِيَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: قَلْبٌ شَاكِرٌ، وَلِسَانٌ ذَاكِرٌ، وَبَدَنٌ عَلَى الْبَلَاءِ صَابِرٌ، وَزَوْجَةٌ لَا تَبْغِيهِ خَوْنًا فِي نَفْسِهَا وَلَا مَالِهِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِنْسَانِ».

٣٣٢٤ - وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُسْأَلُ الرَّجُلُ فِيمَا ضَرَبَ امْرَأَتُهُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣٣٢٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جِلْدَ الْعَبْدِ، ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ»، ثُمَّ وَعَظَهُمْ فِي صَحِيحِهِمْ مِنَ الصَّرْطَةِ فَقَالَ: «إِلَّا مَ بَضْحَاكَ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَفْعَلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٢٦ - وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لِي امْرَأَةٌ وَإِنَّ فِي لِسَانِهَا

شَيْئًا، يَعْنِي الْبَذَاءَ. قَالَ: «طَلَّقَهَا» قُلْتُ: إِنَّ لِي مِنْهَا وَلَدًا وَلَهَا صُحْبَةً، قَالَ: «فَسَرُّهَا» - يَقُولُ: عِظْهَا - «فَإِنْ يَكُ فِيهَا خَيْرٌ فَسْتَفْعَلْ، وَلَا تَضْرِبْ ظَعِينَتَكَ ضَرْبَكَ أُمَّتِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٣٢٧ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ أَوْ اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبَ^(١) الْوَجْهَ، وَلَا تَقْبِضَ، وَلَا تَهْجُرَ^(٢) إِلَّا فِي الْبَيْتِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَلَى^(٤) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، وَكَانَتْ أَنْفَكْتُ رَجُلَهُ، فَأَقَامَ فِي مَشْرِئَةِ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْتَ شَهْرًا؟ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ».

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ^(٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدَ

(١) قوله: ولا تضرب الوجه إلخ: وفي فتاوى قاضيخان: للزوج أن يضرب المرأة أربعة منها: ترك الزينة إذا أراد النكاح، والثانية: ترك الإجابة إذا أراد الجماع، وهي طاهرة، والثالثة: ترك الصلاة في بعض الروايات، وعن محمد: ليس له أن يضربها على ترك الصلاة، وترك الفضل عن الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة، والرابعة: الخروج عن منزله بغير إذنه. كذا في «المراقبة». وقال في «الآثار»: قال الشافعي: المضرب مباح، وتركه أفضل.

(٢) قوله: ولا تهجر إلخ: يعني إذا رابه منها أمر فيهجرها في المضجع، ولا يتحول عنها إلى دار أخرى، ولكنه قد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ هجر نساءه وخرج إلى مشربة له. فيكون مفهوم الحصر غير مراد في قوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي النَّضَاجِ﴾ (النساء: ٣٤)، وأيضًا أن الحصر المذكور في هذا الحديث غير معمول به، بل يجوز الهجرة في غير البيوت، كما فعل النبي ﷺ، والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال، فربما كان المهجران في البيوت أشد من المهجران في غيرها وبالعكس، بل الغالب أن المهجران في غير البيوت أتم للنفوس وخصوصًا للنساء: لضعف نفوسهن، «نيل الأوطار» و«فتح الباري» ملخصًا.

(٣) قوله: آل رسول الله ﷺ إلخ: قال في «الأزهار»: وليس هو من الإيلاء المشهور، قال الطيبي رحمه الله للإيلاء في الفقه أحكام تخصه لا يُسَمَّى إيلاءً دونها. كذا في «المراقبة».

النَّاسُ جُلُوسًا بِنَاحِيَةِ لَمْ يُؤْذَنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، قَالَ: فَأُذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ فَدَخَلَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَأُذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا حَوْلَهُ نِسَاءُهُ وَاجِمًا سَاكِئًا. قَالَ: فَقَالَ: لَا أَقُولَنَّ شَيْئًا أَضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ رَأَيْتَ بِنْتُ حَارِجَةَ سَأَلَتْنِي النَّفَقَةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَّأْتُ عَنْقَهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: هُنَّ حَوَیْ كَمَا تَرَى يَسْأَلُنِي النَّفَقَةَ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَحَا عَنْقَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَحَا عَنْقَهَا كِلَاهُمَا يَقُولُ: تَسْأَلِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عَنْدهُ؟

فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! لَا تَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا أَبَدًا لَيْسَ عَنْدهُ، ثُمَّ اغْتَرَزَلَهُنَّ سَهْرًا أَوْ ثَمَنًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلْتُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكُمُ حَتَّى يَبْعَثَ إِلَيْكُمُ خِسْفٌ مِّنْ سَحَابٍ عَظِيمًا﴾ قَالَ: فَبَدَأَ بِعَائِشَةَ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكَ أَمْرًا، أَجِبُ أَنْ لَا تُعْجِزَنِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرَ أَبَوَيْكَ». قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ قَالَتْ: أَفَبِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَشِيرُ أَبَوَيْ؟ بَلْ اخْتَارَ اللَّهُ رَسُولَهُ وَاللَّهِ وَالْآخِرَةَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخَيِّرَ أَمْرًا مِنْ نِسَائِكَ بِأَيْدِي قُلْتُ قَالَ: «لَا تَسْأَلُنِي أَمْرًا مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعْتَنًا وَلَا مُتَعَتَّنًا وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُبْسِّرًا». وَغَرَّ عَائِشَةَ ۖ قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّائِي وَهَبَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَقُولُ: أَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَرْجِي﴾ مِنْ نِّسَاءٍ مِنْهُنَّ وَتُقَوِّى إِلَيْكَ

١٠ قوله: بل اختار الله ورسوله الخ: فيه دلالة لمذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة واحد وجماع العلماء أن من خير زوجته، واختارته لم يكن ذلك خلافاً، ولا يقع به فرقة، كذا في التمهقة.

١١ قوله: ترجي من تشاء الخ: اختلف المفسرون في هذا المعنى، فأشهر الأقاويل: أنه في القسم بينهما ذلك أن النسوية بينهما في القسم كانت واجبا عليه، فلم تزل هذه الآية سبط عمه، وصار الاختيار إليه فيهن. قال أبو رزين وابن زيد: نزلت هذه الآية حين غار بعض أمهات المؤمنين عن النبي ﷺ طلب بعضهم زيادة النفقة، مبهجر من النبي ﷺ شهراً حتى نزلت آية التحجير، فأمره الله عز وجل أن يخير من بين الدين والآخره، وأن يخي سبيل من -

مَنْ نَشَاءَ وَمَنْ أَتَيْتُكَ بِمِثْلِ عَزْلِكَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ۖ قُلْتُ: مَا أَرَىٰ رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَحَدِيثُ جَابِرٍ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ» ذُكِرَ فِي قِصَّةِ حَبَّةِ الْوَدَاعِ.

٣٣٢٩ - وَعَنْ إِبْنِ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ» فَجَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ذَكَرَنَ النِّسَاءَ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ. فَرَحَّصَ فِي ضَرْبِهِنَّ، فَأُطِافَ بِأَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاءٌ كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ طَافَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءٌ كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ، لَيْسَ أَوْلَيْكَ بِخِيَارِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٣٣٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ ۖ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِيهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي، وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ۖ إِلَى قَوْلِهِ: «لِلْأَهْلِ».

٣٣٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ۖ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ خُلُقًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ إِلَى قَوْلِهِ: «خُلُقًا».

٣٣٣٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ ۖ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْمَلِ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا وَأَلْظَفُهُمْ بِأَهْلِيهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

= اختارت الدنيا ويمسك من اختارت الله ورسوله على أنهن أمهات المؤمنين. ولا يتكهنن أبدًا على أن تزوي إليه من نساء منهن، فترجي من نساء وبرصين به. قَسَمَ لهن أو لم يقسم أو قسم لبعضهن دون بعض أو فضل بعضهن في النفقة والقسمة فيكون الأمر في ذلك إليه بفعل كيف يشاء. وكان ذلك من خصائصه فرضين بذلك واختارنه على هذا الشرط. كذا في «معالم التنزيل».

قوله: «ذكرن النساء» إلخ: ووجه ترتيب السنة عن الكتاب في الضرب يحتمل أن هي النبي ﷺ عن ضربين قبل =

٣٣٣ - وَعَنْهَا عَلَيْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ لِي صَوَاجِبُ يَلْعَبْنَ مَعِي، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ يَتَقَمَّعْنَ مِنْهُ فَيُسَرِّبُهُنَّ إِلَيَّ، فَيَلْعَبْنَ مَعِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٤ - وَعَنْهَا عَلَيْهَا قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ أَوْ حُتَيْنَ وَفِي سَهْوَتِهَا سِتْرٌ، فَهَبَتْ رِيحٌ، فَكَشَفَتْ نَاحِيَةَ السَّوْطِ عَنْ بَنَاتٍ لِعَائِشَةَ لُعِبَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟» قَالَتْ: بَنَاتِي، وَرَأَى بَيْنَهُنَّ فَرَسًا لَهُ جَنَاحَانِ مِنْ رِقَاعٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي أَرَى وَسَطَهُنَّ؟» قَالَتْ: فَرَسٌ، قَالَ: «وَمَا هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ؟» قَالَتْ: جَنَاحَانِ، قَالَ: «فَرَسٌ لَهُ جَنَاحَانِ؟» قَالَتْ: أَمَا سَمِعْتِ أَنَّ لِسُلَيْمَانَ خَيْلًا لَهَا أُجْنِحَةُ، قَالَتْ: فَضَحِكْتُ حَتَّى رَأَيْتُ نَوَاجِدَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٣٥ - وَعَنْهَا عَلَيْهَا أَنَّهَا كَانَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، قَالَتْ: فَسَابَقْتُهُ^(١) فَسَبَقْتُهُ

- نزول الآية. ثم لما ذُكر النساء أذن في ضربهن، وترك القرآن موافقاً له، ثم لما بالغوا في الضرب أخبر ﷺ أن لضرب وإن كان مباحاً على شكاية أخلاقهن، فالتحمن والصبر على سوء أخلاقهن وترك الضرب أفضل وأجل، ويحكى عن الشافعي هذا المعنى. كذا في «المراقبة».

(١) قوله: كنت ألعب بالبنات إنخ؛ وقال في «رد المحتار»: اشترى ثوراً أو فرساً من خزف لأجل استئناس الصبي؛ لا يصع، ولا قيمة له، فلا يضمن متلفه. وقيل بخلافه يصح ويضمن. «قنية». وفي آخر حنظل «المنجني» عن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها الصبيان.

(٢) قوله: فسابقته على رجل؛ قال قاضيخان: يجوز السباق في أربعة أشياء: في الخف يعني البعير، وفي الخافر يعني الفرس، وفي النضل يعني الرمي والمشي بالأقدام، يعني به العدو. ويجوز إذا كان البدل من جانب واحد بأن قال: إن سبقتك فلي كذا، وإن سبقتني فلا شيء لك، وإن شرط البدل من الجانبين فهو حرام؛ لأنه قمار إلا إذا أدخل محلاً بينهما، فقال كل واحد: إن سبقتني فلك كذا، وإن سبقتك فلي كذا، وإن سبق الثالث فلا شيء له، فهو جائز وحلال، والمراد من الجواز الطيب وأجل دون الاستحقاق؛ فإنه لا يصير مستحقاً، وما يفعله الأمراء فهو جائز أيضاً بأن يقول لانتين: أبكي سبوقه كذا، وإنما جوز السبق في هذه الأشياء الأربعة؛ لوجود الآثار فيها، ولا أثر في غيرها. كذا في «المراقبة».

عَلَى رَجُلِي، فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ سَابَقْتُهُ فَسَبَقَنِي، قَالَ: «هَذِهِ بَيْتُكَ السَّبَقَةُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
 ٣٣٣٦ - وَعَنْهَا ع، قَالَتْ: وَاللَّهِ! لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى بَابِ حُجْرَتِي، وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ بِحَرَائِبِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ لِأَنْظُرَ إِلَى لَعِبِهِمْ بَيْنَ أَذْيِهِ وَعَاقِبِهِ، ثُمَّ يَقُومُ مِنْ أَجْلِي حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَنْصَرِفُ، فَأَقْدِرُوا قَدْرَ الْحَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ حَرِيصَةً عَلَى اللَّهْوِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٣٧ - وَعَنْهَا ع، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتَ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتَ عَلَيَّ غَضَبِي». قَالَتْ: فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «أَمَّا إِذَا كُنْتَ عَنِّي رَاضِيَةً فَإِنَّكَ تَقُولِينَ: لَا وَرَبَّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتَ عَلَيَّ غَضَبِي قُلْتَ: لَا وَرَبَّ إِبْرَاهِيمَ». قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلْ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٣٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ع، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَبَبَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا أَوْ عَبْدًا عَلَى سَيِّدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٣٣٩ - وَعَنْهُ ع، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ فَبَاتَ غَضَبًا عَلَىهَا، لَعْنَتُهَا السَّلَاطِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: «قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا، فَتَأْبِي عَلَيْهِ إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا».

٣٣٤٠ - وَعَنْ طَلْحِ بْنِ عَظِيمٍ ع، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَتِهِ فَلَتَاتِهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الشُّوْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٣٤١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ع، قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَحَنَّنَ عِنْدَهُ، فَقَالَتْ: زَوْجِي صَفْوَانُ بْنُ الْمُعَطَّلِ يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ، وَيُقَطِّرُنِي إِذَا صُنْتُ، وَلَا يَصْلِي

صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، قَالَ: - وَصَفْوَانُ عِنْدَهُ - قَالَ: فَسَأَلُهُ عَمَّا قَالَتْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَمَّا قَوْلُهَا: «يُضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ»؛ فَإِنَّهَا تَمْرًا بِسُورَتَيْنِ وَقَدْ تَهَيَّئُهَا. قَالَ: فَقَالَ: «لَوْ كَانَتْ سُورَةٌ وَاحِدَةً لَكَفَفْتُ النَّاسَ». وَأَمَّا قَوْلُهَا: «يُقَطِّرُنِي» فَإِنَّهَا تَنْطَلِقُ فَتَصُومُ وَأَنَا رَجُلٌ شَابٌّ فَلَا أَصِيرُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمَئِذٍ: لَا تَصُومُ امْرَأَةٌ إِلَّا بِإِذْنِ رَوْحِهَا». وَأَمَّا قَوْلُهَا: «إِنِّي لَا أَصِلِي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»؛ فَإِذَا أَهْلُ بَيْتٍ قَدْ عُرِفَ لَنَا ذَلِكَ، لَا تَكْذَابُ: فَسَتَيْقِظُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. قَالَ: «فَإِذَا اسْتَيْقَظْتَ يَا صَفْوَانُ، فَصَلِّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

٣٣٤٢ - وَعَنْ أُسْمَاءَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ بِي ضَرَّةً، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَتَّبَعْتُ مِنْ رَوْحِي غَيْرَ الَّذِي يُعْطِينِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِيسَ قَوْمِي زُورٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٤٣ - وَعَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمَرْأَةُ إِذَا صَلَّتْ خُمُسَهَا وَصَامَتْ شَهْرَهَا وَأَحْصَتْ فَرْجَهَا وَأَصَاعَتْ بَعْلَهَا فَلَمَّا دَخَلَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَتْ». رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ».

٣٣٤٤ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُمَا امْرَأَةٌ مَاتَتْ وَرَوْحُهَا عَنْهَا رَاحٍ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

قوله لا تكذب: أي بقوله حتى طلع الشمس أي حقيقة أو مجازاً مشدقة قال: فإذا استيقظت يا صفوان! فصل أي أدب وقضاء، هذا عندنا، واحتج به الشافعي على جواز قضاء الغرائز في الوقت المنهي عن الصلاة فيه قلت: مع قطع النظر عن شرحنا المذكور ليس بلازم أن يصلي في أول الامتنعاه غاية ما في الباب أن استيقاظه سبب لوجوب لنفشاء، فإذا استيقظ في الوقت النهي وأخرها إلى أن يخرج ذلك وصلّى يكون عاملاً بالخالفين، أحدهما هذا، والآخر حدث النهي في الوقت المنهي عنه. أخرجه من «المعرفة» و«عمدة القاري».

٣٣٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «الَّتِي تَسْرُهُ إِذَا نَظَرَ، وَتُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَ، وَلَا تُخَالِفُهُ فِي نَفْسِهَا وَلَا مَالِهَا بِمَا يَكْرَهُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٣٤٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أُنَّ يَسْجُدُ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرَوْحِهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٣٤٧ - وَعَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ الْحَبِيرَةَ قَرَأَتْهُمْ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانٍ لَهُمْ، فَقُلْتُ: لِرَسُولِ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يَسْجُدَ لَهُ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي أَتَيْتُ الْحَبِيرَةَ قَرَأَتْهُمْ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانٍ لَهُمْ، فَأَنْتَ أَحَقُّ أَنْ تَسْجُدَ لَكَ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ مَرَرْتُ بِقَبْرِ أَكُنْتُ تَسْجُدُ لَهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «لَا تَفْعَلُوا، لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أُنَّ يَسْجُدُ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ، إِنَّا جَعَلُ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْحَقِّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

٣٣٤٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي نَفَرٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَجَاءَ بَعِيرٌ فَسَجَدَ لَهُ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَسْجُدُ لَكَ الْبَهَائِمُ وَالشَّجَرُ، فَتَحْنُ أَحَقُّ أَنْ تَسْجُدَ لَكَ، فَقَالَ: «اعْبُدُوا رَبَّكُمْ، وَأَكْرِمُوا أَخَاكُمْ، وَلَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أُنَّ يَسْجُدُ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرَوْحِهَا. وَلَوْ أَمَرَهَا أَنْ تَنْقُلَ مِنْ جَبَلٍ أَصْفَرَ إِلَى جَبَلٍ أَسْوَدَ، وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ إِلَى جَبَلٍ أَبْيَضَ، كَانَ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَفْعَلَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٣٤٩ - وَعَنْ مُعَاذِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُؤْذِي امْرَأَةً رَوْحَهَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا قَالَتْ رَوْحُهَا مِنَ الْخَوْرِ الْعَيْنِ: لَا تُؤْذِيهِ، قَاتِلِكِ اللَّهُ، فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ دَخِيلٌ، يُوشِكُ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْنَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٣٣٥٠ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الثَّلَاثَةُ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ وَلَا تُصْعَدُ لَهُمْ حَسَنَةٌ: الْعَبْدُ الْأَبْقَى حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مُوَلَّاهُ، فَيَضَعُ يَدَهُ فِي أَيْدِيهِمْ، وَالْمَرْأَةُ السَّاحِظَةُ عَنْ يَمِينِهَا رُؤُوسَهُمَا، وَالشَّكَرَانُ حَتَّى يَصْحُو». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعَبِ الْإِيمَانِي».

بَابُ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الطَّلَاقُ﴾ مَرَّتَانٍ فِيمَا سَاكَ بِعُرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ
بِإِحْسَنِ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ
يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا
وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٣٠﴾ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا
حِلَّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ
اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣١﴾

(الفرق: ٢٢٩-٢٣٠)

(١) قوله: الطلاق مرتان إلخ: هاتان الآيتان في الطلاق الرجعي والخلع والغليظة، أما الأول ففي قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾، وبإسناده أنه لما كان عدد الطلاق في الجاهلية غير مقرر على وثيرة واحدة، حتى أنه لو طلقها عشرة يمكنه رجعتها، وكان يراجعها وقت انقضاء العدة، ثم يطلقها ويراجعها حتى أن جاءت امرأة إلى عائشة ع تشكر من مراجعة زوجها، ثم تطلقها، ثم وثم هكذا، فعرضت إلى رسول الله ﷺ، فزل قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ فِيمَا سَاكَ بِعُرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنِ يعني أن الطلاق الرجعي الذي يتعلق به الرجعة مرتان أي اثنان لا زائدان، فبعد ذلك إمساكها بمعروف أو تسريحها كذلك، وهذا أمر بصيغة الخبر كأنه قيل: طلقوا الرجعي مرتين، وهذا هو التوجيه المذكور، وفي «الحسيني» و«الزاهدي» و«البيضاوي» و«التلويح»: وهو الموافق لمذهب الشافعي وأبي حنيفة جميعاً، وهما توجيه آخر موافق لمذهب أبي حنيفة فقط، اختاره صاحب «الكشاف» و«المدارك» وفخر الإسلام، وهو أن المراد بيان الطلاق الشرعي لا الرجعي، إن التطلق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفريق دون الإرسال دفعة واحدة، ولم يرد بالمرتين الثانية التي يقع مرة واحدة، ولكن التكرير كقوله تعالى: ﴿لَمْ أَرْجِعْ أَلَيْسَ كَمِثْلَيْنِ﴾ أي كرة بعد كرة لا كرتين اثنتين مرة واحدة؛ لأنه ليس من السنة إيقاع التطليقتين جملة، ويؤيده أنه قال: الطلاق مرتان ولم يقل الطلاق اثنان، وهو أمر بصيغة الخبر، وإلا يلزم الكذب؛ إذ قد يوجد الطلقتان على وجه الجمع، وعند الشافعي يجوز =

= إرسال الاثنين والثلاث دفعةً واحدةً، وتفضيل المذهب: أن الطلاق على ثلاثة أوجه: أحسن وحسن وبدعي، فالأحسن: أن يطلقها واحدة في طهر لا وطء فيه ولم يزد عليه، والخسن عندنا: أن يطلقها ثلاثة في ثلاثة أطهار أو ثلاثة أشهر، خلافًا لما لك؛ فإنه بدعي عنده، والبدعي: أن يطلقها اثنين أو ثلاثًا في طهر واحد، أو في كلمة واحدة، أو واحدًا في طهر وطئ فيه، أو في حيض موطوءة، خلافًا للشافعي في غير الحيض فإنه مباح عنده. ثم في الطلقة والطلاقين يجوز له الرجعة إذا كانت في العدة، ويكون الطلاق بلفظ الصريح، وأما إن انقضت العدة أو كانت كنيات بانت ويجل لها نكاحه ثانيًا ونكاح غيره من الأزواج.

وفي الطلقات الثلاث سواء كانت صريحًا أو كنيات بهل أو غيره لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره؛ لأن الله تعالى ذكر الطلاق الرجعي في آيتين إحداهما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ الآية، ثم عقب بعدها بالرجعة حيث قال: ﴿وَيُحْلِلْنَ أَحَقُّ بِرَوْحِهِنَّ﴾، وهو فيما إذا طلقها واحدة، والثاني في قوله تعالى: ﴿الْمُطَلَّقُ مَرْثَانٍ﴾، وهو الذي بلغ مرتين دفعةً أولًا وعقب بعدها بالرجعة حيث قال: ﴿فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَنٍ﴾ أي ليس بعد المراتين إلا الإصساك بمعروف بالمراجعة أو تسريح بإحسان بترك المراجعة حتى تبن بالعدة، وقيل: بالطلقة الثالثة في الطهر الثالث، ثم بين أن الرجعة بعد الثالثة حتى تنكح زوجا آخر، ويدخل ذلك الزوج بها، ثم تطليقها في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهٗ﴾ الآية، ثم بين أنه بعد ما بانت بالعدة من طلقين أو طلقة يجوز أن ينكحها المطلق أو غيره في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْتُمْ أَجَلَهُنَّ﴾ الآية هذا هو تفصيل هذا المقام.

وأما الثاني ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾ إلى آخره، وقال المفسرون في بيانه: إن جملة كانت بنقض زوجها ثابت بن قيس، وهو يجبهها، وقد أعطاها حديفة في مهرها من قبل، فاختلعت منه بها أي ردتها إليه، وجعلتها سببًا للطلاق منه، فطلقها وأخذ منها تلك الحديفة، وكان رسول الله ﷺ حينها لأجله، فلم تقبل إلا الفرق، فقال: «نعم» وأتردين عليه حديفة؟ قالت: نعم، وهو أول خلع كان في الإسلام، فنزلت هذه الآية، وقد ذكروا هذه القصة بنوع زيادة ونقصان، فمعنى الآية: لا يحل لكم أن تأخذوا وتعيدوا مما آتيتموهن شيئًا أي مما أعطيتموهن من المهور إلا أن يخافن أي في وقت من الأوقات إلا وقت إخافة عدم إقامة حدود الله، وهو عدم الموافقة بينها بأن يحدث من المرأة النشوز وسوء الخلق وترك الأدب للزوج، ومن الزوج الضرب والشم بغير حق وغير ذلك، ﴿فَإِنْ جُفِئْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٩) عدم إقامة حدود الله بهذه الطريق المذكور، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٩) في مال افتدت المرأة بذلك المال المزوج، وتخلصت به نفسها منه، هذا ما قالوا، ويسمى هذا خلعًا، وهو طلاق بانن.

= ولكن يشترط فيه ذكر لفظ الخلع بأن يقول الزوج: خالعتك على ألف درهم وقبلت، أو الزوجة: خالعتني على كذا وقبلت، حتى أنه لو لم يذكر لفظ الخلع أن يقول الزوج: طلقتك على ألف، أو الزوجة: طلقنتي على ألف لا يُستسنى خلعاً، بل طلاقاً على مال، ولا بأس بالخلع عند الحاجة بما يصلح مهراً، في جاز أن يكون مهراً في النكاح جاز أن يكون بدلاً في الخلع دون العكس، وكره أخذ البدن إن كان النشوز من جانب الزوج وأخذ الفضل عن المهر إن كان لنشوز من جانب الزوجة، والخلع معاوضة في حقها حتى يصح رجوعها وشرط الخيار، ويقتصر على المجلس، ويمين في حقه حتى انعكس الأحكام في حقه، هذا كله في كُتُب الفقه، ثم إنهم اختلفوا في أن الخلع فسخ أم طلاق؟ فتقول الشافعي القديم وقول ابن عمرو ابن عباس رحمهما الله: إنه فسخ لا طلاق، وعندنا وفي القول الجديد للشافعي وإحدى الروايتين عن عثمان رضي الله عنه: إنه طلاق.

وذلك لما قال فخر الإسلام في بحث الخاص: إن الله تعالى ذكر الطلاق مرةً ومرةً وأعقبها بإثبات الرجعة، ثم أعقب ذلك بالخلع بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَعَلْتُمْ أَلَّا يُغَيِّرَ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا أَتَّخَذَتْ يَدُكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٩) فإثباتها بدأ بفعل ترحل، وهو الطلاق، ثم زاد فعل المرأة، وهو الاختداء، وفي تحت أفراد المرأة بالذكر في قوله تعالى: ﴿فِيمَا أَتَّخَذَتْ يَدُكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٩) دليل على تقرير فعل الزوج، على ما سبق، وهو الطلاق لا الفسخ، لأن الاختداء وضع لإعطاء شيء بمقابلة شيء، فيدل على أن المال عوض ما تقابله وهو شخص بالمرأة، فيكون ما يقابله مختص بالزوج، وهو الطلاق لا الفسخ، إذ الفسخ يقوم بهما، لإثبات الفعل فسخ من الزوج بطريق الخلع لا يكون عملاً به، بل رفعا له. وثمرة الخلاف يظهر في أن عندنا يلحقها طلاق بعد الخلع.

وعنده لا يلحق، ولقد أوصل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَلَقَّيْتُمَا﴾ (البقرة: ٢٣٠) بقوله تعالى: ﴿أَتَخْلُقُوا مَرْثَاتٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩) دون الخلع، وأما الثالث ففي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ظَلَقْتُمَا فَلَا تُحِلُّ لَكُمَا﴾ (البقرة: ٢٣٠) الآية، وقد اختلف في تفسيرها كلام أرباب العقول وعبارات أهل الأصول، فقال أكثر المفسرين: إنه متصلة بقوله تعالى: ﴿أَتَخْلُقُوا مَرْثَاتٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، يعني الطلاق الرجعي مرةً أو مرتان، فإن ظلقها بعدها تطليقة ثالثة فلا تحل له بعد ذلك أبداً، ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٠) آخر، ثم دخل بها ذلك الزوج، فإن طلقها أي الزوج الثاني ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٩) أي على الزوج الإدخال، والمرأة أن يراجعا بالنكاح الجديد، إن كان في ضمنها أن يقبض حدود الله من حقوق الزوجية وحسن المعاشرة والموافقة، وهل هذا التفسير بين طلاق الخلع معاوضة بينهما، وإنما جيء به تنبيهاً على أنه طلاق أيضاً، ودلالة على أن الطلاق يقع مجازاً تارةً وبمعنى أخرى، وقد أجمع أهل الأصول على أن ذكر الطلاق في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَلَقَّيْتُمَا﴾ (البقرة: ٢٣٠) بلفظ إلغاء عقيب ذكر الخلع دليل على شيئين، الأول: أن الطلاق يصح بعد الخلع عملاً بإلغاء، والثاني: أن الخلع أيضاً طلاق لا فسخ؛ لأنه لو كان فسخاً لا يلحقه الطلاق بعد، وبطريقة -

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِيتًا وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾

(النساء: ٢١-٢٠)

= قوله تعالى: ﴿فِيهَا أَفْتَدَتْ بِوَرٍّ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، على ما مرّ تقريره، «التفسيرات الاحمدية» ملخصاً.

(١) قوله: «وإن أردتم استبدال زوج إنح: ونقل في نزول هذه الآية أنه لما كان الرجل في الجاهلية إذا أحببته امرأة باحسن والجمال والمال، وأراد أن يتكهنها ويطلق الأولى رماه بفاحشة بهتان واقتراء، حتى يلجئها إلى الافتداء منها بما أعطاها، وإنما فعل ذلك ليتخلص إلى نكاح تلك المرأة الأخرى، وليأخذ المال من الأولى بالخلعة والبهتن، فنهى الله تعالى عنه، وقال فيه: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾ (النساء: ٢٠) الآية يعني أن أردتم يا أيها الأزواج استبدال زوجة مكان زوجة للجمال والكمال، والحال إنكم قد آتيتهم إحدى الأولى قنطاراً أي مالاً عظيماً، فلا تأخذوه شيئاً لا قليلاً ولا كثيراً لأن أخذكم هذا لمجرد البهتان والافتراء بالزنا، وكيف تأخذون المال، والحال إنكم ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ (النساء: ٢١) أي خلا بعضكم، وهو زوج مع بعض، وهو زوجة، ﴿وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ (النساء: ٢١)، أي لحق الصعبة والمضاجعة أو أخذ الله لأجلهم عهداً وثيقاً في قوله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ شَرِيحٍ بِإِحْسَنٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩) أو أخذ النبي ﷺ ذلك في قوله: «استوصوا بالنساء خيراً» الحديث هذا مضمون الآية.

وهذه الآية تمسك صاحب «الهداية» في أن النشوز إن كان من قتل الرجل يكره له العوض حيث قال في «باب الخلع»: «وإن كان النشوز من قتله يكره له أن يأخذ منها عوضاً لقوله عزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ (النساء: ٢٠) إلى أن قال: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ (النساء: ٢٠) هذا لفظه، وفي قوله تعالى: ﴿قِنطَارًا﴾ دليل على أن المهر يصلح بالغاً ما بلغ؛ لأن محتاه مالاً عظيماً، كما روي أنه قال عمر على المنبر: لا تغالوا بصدقات النساء، فقالت امرأة: أتتبع قولك أم قول الله: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ (النساء: ٢٠)؟ فقال عمر: كل واحد أعلم من عمر، تزوجوا على ما شئتم، وأيضاً في هذه الآية دليل ظاهر لا يـ حنيفة ﷺ على أن المهر يؤكد بالخلوة الصحيحة حيث أنكر الله تعالى أخذ المال، وعلى ذلك بالإفضاء، وهو الاختلاط والخلوة بلا حائل، هكذا ذكره صاحب «المذكّر» و«التفسيرات الاحمدية» مختصراً.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ مَحَلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾^(١)
 (التحرير: ٢١)

٣٣٥١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أُنْتُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أُعْطِيَ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الصُّفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرَدِّدِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِي^(٢) الْحَدِيثَ وَطَلِّقِيهَا تَطْلِيقَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ وَالتَّبَهِيُّ فِي سُنَنِهِمَا عَنْهُ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْخُلْعَ تَطْلِيقَةً بَاطِنَةً.

(١) قوله: قد فرض الله لكم محلة أيمانكم: يعني قد فعل الله تحريم الحلال بعينا وأوجب الكفارة عليه؛ لأن الظاهر أن آخر الآية الذي ذكرت فيه «مَحَلَّةُ أَيْمَانِكُمْ» مرتبط ومتعلق بالأول الذي ذكر فيه تحريم الحلال، حتى روي عن مقاتل أن رسول الله ﷺ اعتق رقبة في تحريم مارية، ولأن الله تعالى لم يحكم بمجرد الكفارة، بل أطلق عليه لفظ اليمين، «التضامات الأحدية» ملغطة، وذكر صاحب «الكشاف»: فإني قلت: ما حكم تحريم الحلال؟ قلت: قد اختلف فيه، فذهب حنيفة يراه يميناً في كل شيء، ويعتبر الانتفاع المقصود فيها بحرمه، فإذا حرم طعاماً فقد حلف على أكله أو أمة، فبقي وطئها أو زوجه، فعل الإيلاء منها إذا لم يكن له نية، وإن نوى الظهار فظهار، وإن نوى الطلاق فطلاق بائن، وكذلك إن نوى ثنتين وإن نوى ثلاثاً فكما نوى، وإن قال: نويت الكذب ديناً فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يدين في القضاء، وإن قال: كل حلال عليّ حرام، فعل الطعام والشراب، إذا لم ينو وإلا فعل ما نوى، ولا يراه الشافعي يميناً، ولكن سبباً في الكفارة في النساء وحدهن، وإن نوى الطلاق فهو رجعي عنده، وعن أبي بكر وعمر وابن عباس وابن مسعود وزيد رضي الله عنهم أن تحريم الحلال يمين.

(٢) قوله: أقبل الحديفة وطلقوا الخ: فيه دليل على مشروعية الخلع، وأجمع العلماء عليها، وتفصيل الخلع مضي في أول هذا الباب تحت قول الله تعالى: «الطلاق مرتان» فليرجع إليه فإنه ينفك في بابه.

(٣) قوله: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة بائنة: اختلفوا في أن الخلع تطليقة أم لا، فقال أصحابنا: إنه تطليقة بائنة، وهو قول عثمان وعلي وابن مسعود والحسن وابن المسيب وعطاء وشريح والنسائي وقيس بن ذؤيب ومجاهد =

وَفِي الْبَابِ آثَارٌ كَثِيرَةٌ مَبْسُوطَةٌ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» وَغَيْرِهِ.

٣٣٥٢ - وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ مَوْلَاةٍ لِبَصِيَّةٍ بَنَتْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَهَا، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٣٣٥٣ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ» عَلَيَّهَا رَانِحَةُ الْجَنَّةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.....

= وأبي سلمة والنخعي والزهرري والثوري والأوزاعي ومكحول وابن أبي نجيح وعروة ومالك والشافعي في الجديد، قال أحمد وإسحاق: فرقة وفسخ بغير طلاق، وهو قول ابن عباس والشافعي في القديم، وحجتنا هذا الحديث وغيره من الآثار، وشجرة الخلاف بين كون الخلع فسخا وبين كونه طلاقا: هو أن الخلع ينقص عدد الطلاق، ويكون عدتها عدة المطلقة على الثاني دون الأول، والتعليق المسجدة «عدة الرعاية» منتقط منها.

١- قوله: اختلعت من زوجها بكل شيء، فإلخ: وقال في «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: وكره تحريما أخذ شيء، ويلحق به الإبراء عما لها عليه أن تنشر، وإن نشرت لا، ولو منه نشوز أيضا، ولو بأكثر مما أعطاها على الأوجه، «فتح»، وصحح الشمني كراهة الزيادة، وتعبير «المعتقى» لا بأس به بقيد أنها تنزيهية، وبه يحصل التوفيق انتهى. وقال في «رد المحتار»: أي به يحصل التوفيق بين ما رجحه في «الفتح» من نفي كراهة أخذ الأكثر، وهو رواية «الجامع الصغير» وبين ما رجحه الشمني من إثباتها هو رواية الأصل، فيحمل الأول على نفي التحريمية، والثاني على إثبات التنزيهية، وهذا التوفيق مصرح به في «الفتح»، فإن ذكر أن المسألة مختلفة بين الصحابة، وذكر النصوص من الجانبين، ثم حقق ثم قال: وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع أوجه. نعم، يكون أخذ الزيادة خلاف الأولى، والمنع محمول على الأولى. ومضى عليه في «البحر» أيضا.

٢- قوله: فحرام عليها رانحة الجنة: وقال في «الحازن»: ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجوز الخلع من غير نشوز، ولا غضب غير أنه يكره لها فيه من قطع الرصلة بلا سبب عن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: أيا امرأة سألت رزقا: الطلاق من غير بأس فحرام عليها رانحة الجنة، أخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: أيا منسجلا إلى الله تعالى الطلاق، أخرجه أبو داود، ودليل الجمهور على جواز الخلع من غير نشوز قوله تعالى: «فَلْيُحْكَمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا» (النساء: ١)، فإذا جاز لها أن تهب مهرها من غير أن يحصل شيء، فإذا بذلت كان ذلك في الخلع الذي تصير بسببه مالكة أمر نفسها أولى، انتهى. ولكن قال في «رحمة الأمة»: واتفق الأئمة على أن المرأة: إذا كرهت زوجها فبيع منظر أو سوء عشرة، جاز لها أن تخائعه على عوض، وإن لم يكن من ذلك شيء، وتراضيا على الخلع من غير مبيع: جاز، ولم يكره.

وَأَبْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٦٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُنْتَزِعَاتُ وَالْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُتَافِقَاتُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٦٥٥ - وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

قوله: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»: وقال الشافعي رحمته الله: كل طلاق مباح، قاله في «الهداية»، ومذهبنا المذكور في «الدر المختار» بأن إيقاع الطلاق مباح عند العامة لإطلاق الآيات أكمل، وقيل: قائله الكمال الأصح حظره أي منعه إلا لحاجة كريمة وكبير، والمذهب الأول، كما في «البحر» وقولهم: الأصل فيه الحظر، معناه أن الشارع ترك هذا الأصل فأباحه، بل يستحب لو مؤدية أو تاركة صلاة انتهى. وقال في حاشية «رد المحتار»: قوله: والمذهب الأول لإطلاق قوله تعالى: «فَلْيَرْجِعْ بَيْنَهُمَا» (الطلاق: ١) «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ نِسَاءَكُمْ» (البقرة: ٢٣٦)، ولأنه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة لا ثرية ولا كبير، وكذا فعله الصحابة، والحسن بن علي رحمته الله أسكر النكاح والطلاق، وأما ما رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال: «بغض الحلال إلى الله خير وأجل»، فالحلال ما ليس فعله بلازم الشامل للمباح والمنعوب والتوجب والمكروه، كما قاله الشافعي، «بحر» ملخصاً. قلت: لكن حاصل الجواب: أن كونه مباحاً لا ينافي كونه حلالاً، فإن الحلال بهذا المعنى يشمل المكروه، وهو مباح. وهو مبغوض.

بخلاف ما إذا أريد بالحلال ما لا يرجع تركه على فعله، وأنت خير أن الجواب مؤيد لقول الثاني، ويأتي بعده تأييده أيضاً، فافهم. وقوله: «وقولهم إلخ» جواب عن قوله: في «الفتح»: إن قولهم بإباحته وإبطافهم قول من قال: لا يباح إلا لكبير أو ثرية، بأنه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ولم يقترن بواحد منها متاف لقولهم: الأصل فيه الحظر فيه من كفران نعمة النكاح، والإباحة للحاجة إلى الخلاص، والحديث: أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق، وأجاب في «البحر» بأن هذا الأصل يدل على أنه محظور شرعاً، وإنما يفيد أن الأصل فيه الحظر وترك ذلك بالشرع فصار الحل هو المشروع، فهو نظير قولهم: الأصل في النكاح الحظر.

وإنما أبيع للحاجة إلى التوالد والتناسل، فهل يفهم منه أنه محظور، فالخلق إباحته تغير حاجة طلباً للخلاص منها؛ للدلالة الهامة، أقول: لا يخفى ما بين الأصين من الفرق، فإن الحظر الذي هو الأصل في النكاح قد زال بالكلية فلم يبق فيه حظر أصلاً، إلا لعارض خارجي، بخلاف الطلاق فقد صرح في «الهداية» بأنه مشروع في ذاته من حيث إنه إزالة الرق، وأن هذا لا ينافي الحظر لمعنى في غيره، وهو ما فيه من قطع النكاح الذي تعينت به المصالح الدينية =

٣٣٥٦ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مُعَاذُ، مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْعِتَاقِ، وَلَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ.

٣٣٥٧ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَاذِلُهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ فَيَرْكَبُ الْحُمُوقَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ

= والدينونة، فهذا صريح في أنه مشروع محظور من جهتين، وإنه لا منافاة في اجتماعهما لاختلاف أخيهية كائنته في الأرض المخصصة، فكون الأصل فيه، الحظر لم يزل بالكلية، بل هو باقٍ إلى الآن، بخلاف الحظر في التكاثر فإنه من حيث كونه انتفاعاً بجزء الأدمي المحترم، وإطلاعا على العورات قد زال للحاجة إلى التوالد وبقاء العالم، وأما الطلاق فإن الأصل فيه الحظر بمعنى أنه محظور إلا لعارض مبيحة، وهو معنى قولهم الأصل فيه الحظر والإباحة للحاجة إلى الخلاص، فإذا كان بلا سبب أصلاً لم يكن فيه حاجة إلى الخلاص، بل يكون حقاً وسفاهة رأي، ويجرد كفران النعمة وإخلاص الإيذاء بها وبأهلها وأولادها، ولهذا قالوا: إن سببه الحاجة إلى الخلاص عند تباين الأخلاق، وعروض البغضاء المرجية عدم إقامة حدود الله تعالى، فليست الحاجة مختصة بالكبر والريّة، كما قيل، بل أهم كما اختاره في «الفتح».

فحيث تجرد عن الحاجة المبيحة له شرعاً يبقى على أصله من الخطر، ولهذا قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْتُمُوهُ فَلَا تَتَّبِعُوا عَنَیْهِ سَبِيلًا﴾ (نساء: ٣٤) أي لا تطلبوا الفراق، وعليه حديث: أبغض إخلال إلى الله تعالى الطلاق. قال في «الفتح»: ويجمل لفظ المباح على ما أبیح في بعض الأوقات أعني أوقات تحقق الحاجة المبيحة. وإذا وجدت الحاجة المذكورة أبیح وعليها يحمل ما وقع منه ﷺ ومن أصحابه وغيرهم من الأئمة صوراً لهم عن العيب والإيذاء بلا سبب، فقوله في «البحر»: إن الحق بإباحته لغير حاجة طلباً للخلاص عنها إن أراد بالخلاص منها الخلاص بلا سبب، كما هو المتبادر منه فهو ممنوع؛ لمخالفته لقولهم: إن إباحته للحاجة إلى الخلاص، فلم يبيحوه إلا عند الحاجة إليه، لا عند تجرد إرادة الخلاص، وإن أراد الخلاص عند الحاجة إليه فهو المطلوب، وقوله في «البحر» أيضاً: إن ما صححه في «الفتح» اختيار للقول الضعيف، وليس المذهب عن علمائنا فيه نظراً لأن الضعيف وهو عدم إباحته إلا لكبر أو ريّة، والذي صححه في «الفتح» عدم التقييد بذلك، كما هو مقتضى إطلاقهم الحاجة، وعما قرئناه أيضاً أنه لا مخالفة بين ما ادّعاء أنه المذهب، وما صححه في «الفتح»، فاعتنم هذا التحرير فإنه من «فتح القدير».

مُخْرَجًا. وَإِنَّكَ لَمْ تَتَّيَّ اللَّهُ فَلَمْ أَجِدْ لَكَ مَخْرَجًا، عَصَيْتَ^(١) رَبَّكَ وَبَانَثَ مِنْكَ امْرَأَتُكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

(١) قوله: عصيت ربك وبانت منك امرأتك: وعند الحنفية طلاق البدعة ما يخالف قسمي السنة، وذلك بأن يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة أو مفرقة في طهر واحد أو اثنتين كذلك، أو واحدة في اخيض أو في طهر قد جامعها فيه أو جامعها في الخيض الذي يليه هو، فإذا فعل ذلك وقع الطلاق، وكان عاصيا، وفي كل من وقوعه وعدده، وكونه معصية خلاف، فمن الإمامية لا يقع بلفظ الثلاث، ولا في حالة الخيض، وذهب طائوس ومحمد بن إسحاق والحجاج بن أرطاة والنخعي وابن مقاتل والظاهرية إلى أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا معا فقد وقعت عليها واحدة، ومذهب جماهير العلماء من التابعين ومن بعدهم، منهم الأوزاعي والنخعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه ومالك وأصحابه والشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وآخرون كثيرون على أن من طلق امرأته ثلاثا وقعت، ولكنه يأنم، وقالوا: من خالف فيه فهو شاذ يخالف لأهل السنة.

وعند الشافعي لا عبرة بالعدد في الطلاق، وإنما السنة أن يطلقها في طهر لا وطهر فيه، فإن طلق فيه ثلاثا أو اثنتين لم يكن بدعيًا، وقال مالك بن أنس: لا أعرف الطلاق السني إلا واحدة، وكان يكره الثلاث، مجموعة كانت أو متفرقة، وأما أبو حنيفة وأصحابه فإنها كرهوا ما زاد على الواحدة في طهر واحد، فأما متفرقا في الأظهار فلا. ثم عند الشافعي لا بأس بإرسال الثلاث، وقال: لا أعرف في عدد الطلاق سنة ولا بدعة، وهو مباح، فهالك يراعي في طلاق السني الواحدة والوقت، والشافعي يراعي الوقت وحده. وأما المقام الثالث، وهو كون الثلاث بكلمة واحدة معصية أولا، فقال الشافعي: كل طلاق مباح؛ لأنه تصرف مشروع حتى يستفاد به الحكم والمشروعية لا تجتمع الحظر، بخلاف الطلاق في حالة الخيض؛ لأن المحرم تطويل العدة عليها لا الطلاق.

وعندنا يقع الطلاق البدعي، وهو آثم؛ لأن الأصل في الطلاق عندنا هو الحظر؛ لها فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية والإباحة للحاجة إلى الخلاص، ولا حاجة إلى الجمع بين الثلاث، وهي في المفترق على الأظهار ثابتة نظرا إلى دليلها والحاجة في نفسها باقية، فأمكن تصوير الدليل عليها، والمشروعية في ذاته من حيث إنه إزالة الرق لا تنافي الحظر لمعنى في غيره، وهو ما ذكرناه من فوات مصالح الدين والدنيا، وقد مر الكلام فيه في حديث: أبغض الحلال إلى الله الطلاق مستوفى فليرجع إليه.

ولنا أيضًا قوله تعالى جل جلاله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ إلى أن قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ فلزم أن لا طلاق شرعًا إلا كذلك؛ لأنه ليس وراء الجنس شيء، وهذا من طرق الحصر فلا طلاق مشروع ثلاثا بمرة واحدة، وكان يتبادر أن لا يقع شيء كما قالت الإمامية، لكن لما علمت أن عدم شرعيته كذلك لمعنى في غيره، وهو نفوت معنى شرعيته سبحانه له كذلك، وإمكان التدارك عند الندم قد يعود ضرره على نفسه، وقد لا، ولنا أيضًا ما ذكر في الكتاب =

وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَالذَّارِقُطْنِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ صَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا؟ قَالَ: إِذَا قَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ وَبَانَكَ مِنْكَ امْرَأَتُكَ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْخَارِثِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: إِنَّ عَمِّي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَقَالَ: إِنَّ عَسَلَكَ عَصَى اللَّهِ فَأَتِمَّ وَأَطَاعَ الشَّيْطَانَ فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا.

وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا، فَقَامَ عَصْبَانٌ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّلَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ» حَتَّى قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَقْتُلُهُ.

وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مِائَةَ تَطْلِيقَةٍ، فَمَاذَا تَرَى عَلَيَّ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَّقْتَ مِنْكَ يَثَلَاثَ، وَسَبْعٌ وَتِسْعُونَ اتَّخَذَتْ بِهَا آيَاتِ اللَّهِ هُزُؤًا.

٣٣٥٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ طَلَّقَ وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ عُمَرُ بْنُ رَسُولٍ رضي الله عنه فَنَقَضَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «إِلَّا رَاجِعَهَا» ثُمَّ يُسِيكُهَا حَتَّى تَظْهَرَ، ثُمَّ يَحِيضُ فَتَظْهَرُ،

= من قول ابن عباس الذي طلق ثلاثا، وجاء بسأل، عصبت عليك، وكذا ما حدث عبد الرزاق من عبادة بن الصامت حيث قال ﷺ ثلاث نكاحات في عصبة، وكذا ما حدث الطحاوي عن مالك بن الخارث، وما روى النسائي عن محمود بن لبيد، «السرقات» وأعمدة نقاري، «والهداية» ملتقط منها.

١: قوله «إلّا راجعها» الخ: لذلك قال في «الهداية»: وإذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض وقع الطلاق ويستحب له أن يراجعها، وهذا الحديث يفيد الوقوع والحث على الرجعة، ثم الاستحباب، قول بعض المشايخ: والأصح أنه واجب عملا بحقيقة الأمر ودفعه للمسعصية بالتقدير الممكن برفع أثره، وهي العدة، ودفع الضرر بتفويل العدة، فإذا صهرت فحاضت، ثم ظهرت، فإن شاء طلقها، وإن شاء أمسكها. قال صاحب «الهداية»: وهكذا ذكر محمد في «الأصل» أي «المبسرط»، وذكر الطحاوي رحمته أنه بطلتها في الظهر الذي يلي الحيضة الأولى، قال أبو الحسن الكرخي: ما ذكر الطحاوي قبل أن يحنث، وما ذكر في «الأصل» قولها، ووجه المذكور في «الأصل» أن السنة أن ينصلي بين كل طلاقين بحيضة، والفاصل ههنا بعض الحيضة، فتكمل بالثانية، ولا تعجز فتكاس، وإذا تكاملت حيضة الثانية، -

فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا ظَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَيَتْلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْعَيْنِيُّ فِيهِ الْمُسَارُ إِلَيْهَا حَالَةَ الْخِيضِ، وَاللَّامُ فِي «لَهَا» لِلْعَاقِبَةِ، بَعْنِي الْإِسْتِقْبَالِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: تَأْهَبُ لِلشَّيْءِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: «مَرَّةً فَلْيَرَا جُعْمَهَا ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا ظَاهِرًا أَوْ حَامِلًا».

٣٣٥٩ - وَعَنْ مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ

= فاطهر الذي يليه زمان السنة فأمكن تطليقها على وجه السنة، وجه القول الآخر: أن أثر الطلاق قد انعدم بالمراجعة، فصار كأنه لم يطلقها في الخيض، فيسن تطليقها في الطهر الذي يليه انتهى. وقال في «رد المحتار»: المذكور في الأصل وهو ظاهر الرواية، كما في «الكافي»، وظاهر المذهب، وقول الكل كما في «فتح القدير»: أنه إذا راجعها في الخيض أمسك عن طلاقها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر فيطلقها ثانية، ولا يطلقها في الطهر الذي يطلقها في حيضه، لأنه بدعي. كذا في «البحر» و«المنهج»، وبعبارة المصنف تحمله.

قوله: تلك العدة الخ: فيه المشار إليها عند الشافعية حالة الطهر، واللام في «ها» بمعنى «في»، فتكون حجة له ذهب إليه الشافعي من أن العدة بالأطهار؛ إذ لو كانت بالخيض يلزم أن يكون الطلاق مأمورا به فيه، وليس كذلك، وأجيب بأن المشار إليها عندنا حالة الخيض، ولا نسلم أن اللام هنا بمعنى «في»، بل للعاقبة أي للاستقبال، كما في قولهم: تأهب للشئ، وكما في قولهم: ثلاث بقين من الشهر، أي مستقبلا ثلاث، وقال الرخشي في قوله تعالى: «فَطْلُقْهُنَّ» لعدتهن يعني مستقبلات لعدتهن، «المرقات» و«عمدة القاري» ملتقط منها.

١. قوله: ثم ليطلقها ظاهرا أو حاملا: قالت الشافعية: دل هذا الحديث على اجتماع الخيض والحمل، وقيل: الحامل إذا كانت حائضة حل طلاقها؛ إذ لا تطويل في العدة في حقها؛ لأن عدتها بوضع الحمل، وعندنا أن الحامل لا تحيض، وما رأته من الدم فهو استحاضة. قلت: لا دليل في الحديث على أن الحامل تحيض، بل فيه دليل على أنها لا تحيض، فإنه سوى في جواز إيقاع الطلاق بين الطاهرة والحائض، وقد تقدم أن طلاقه الحائضة بدعي، فقد علم منه أن الحامل لا تحيض، ولأجل ذلك سواه بالطاهرة، قاله في «بذل المجهود».

٢. قوله: إذا قال الرجل الخ: بهذه الآثار قالت الحنفية: إنه إذا أضاف الطلاق إلى سببية الملك صَحَّ، كما إذا قال لأجنبية: إن نكحتك فأنت طالق، فإذا وقع النكاح وقع الطلاق، وقال الشافعي: لا يصح هذا التعليق، ولا يقع به الطلاق؛ لأن التعليق كالتمجيز، فكما لا يمكن التمييز في حال عدم الملك، كذلك لا يصح التعليق، وجوابه: أن التعليق بقوله: «إن نكحتك فأنت طالق» وإن وجد في الحال، لكن الطلاق يوجد عند وجود الشرط، وعند ذلك =

إِذَا نَكَحَتْ فَلَانَةً فَهِيَ طَالِقٌ، فَهِيَ كَذَلِكَ إِذَا نَكَحَهَا، وَإِنْ كَانَ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَهُوَ كَمَا قَالَ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ».

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ وَكُلُّ أَمَةٍ أُشْتَرِيهَا فَهِيَ حُرَّةٌ. هُوَ كَمَا قَالَ. فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: أَوْ لَيْسَ قَدْ جَاءَ: «لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ وَلَا عِتْقَ إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ؟» قَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: امْرَأَةُ فُلَانٍ طَالِقٌ، وَعَبْدُ فُلَانٍ حُرٌّ. وَحَكَى أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَوْلُهُ: «لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ، هُوَ الرَّجُلُ يُقَالُ لَهُ تَزَوَّجَ فَلَانَةً فَيَقُولُ: هِيَ طَالِقٌ، فَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ»، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةً فَهِيَ طَالِقٌ، فَإِنَّمَا طَلَّقَهَا حِينَ تَزَوَّجَهَا.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سَالِمٍ وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالشَّعْبِيُّ

= يتحقق الملك المجوز للطلاق، بخلاف قوله لأجنبية: إن دخلت الدار فأنت طالق، فإنه لا إثر للملك هناك، لا حالاً ولا مآلاً، فلا يقع الطلاق به كما لا يقع الطلاق المنجز على الأجنبية؛ وعلى هذا يحمل قوله وَيُطَلِّقُهَا: لا طلاق قبل النكاح، فاستدلال الشافعي به لا يصح، والأحاديث الأخرى للشافعي، ولا شك في ضعفها، قال صاحب «التفتيح»: التحقيق أنها باطلة ففيها بعض الثروة وضاع وكذاب وبعضهم يسرق الحديث، ويؤيد مذهبنا أيضاً ما نقل عن سعيد بن المسيب وعطاء وحامد بن أبي سليمان وشريح رحمة الله عليهم أجمعين، فإن قيل: لا معنى لحمله على التنجيز؛ لأنه ظاهر يعرفه كل أحد. فوجب حمله على التعليق، فأنجواب صار ظاهراً بعد اشتهاز حكم الشرع فيه لا قبله، فقد كانوا في الجاهلية يطلقون قبل التزوج تنجيزاً ويعدون ذلك طلاقاً إذا وجد النكاح.

نفى ذلك وَيُطَلِّقُهَا في الشرع في حديث لا طلاق قبل النكاح وغيره، التعليق الممجّد و«عمدة الرعاية» و«فتح القدير» ملتقط منها، وقال في «عمدة القاري»: قال البخاري: «باب لا طلاق قبل النكاح: أي هذا باب في بيان أنه لا طلاق قبل وجود النكاح، وقال الكرماني: مذهب الحنفية صحة الطلاق قبل النكاح، فأراد البخاري الرد عليهم. قلت: ثم نقل الحنفية: إن الطلاق يقع قبل وجود النكاح، وليس هذا بمذهب لأحد، فاستحب من الكرماني ومن وافقه في كلامه هذا كيف يصدر منهم مثل هذا الكلام، ثم يردون به عليهم من غير وجه، وإني أتشبههم في هذا بمسألة التعليق، وهي ما إذا قال رجل لأجنبية: إذا تزوجتك فأنت طالق، فإذا تزوجها يقع الطلاق عند الحنفية، خلافاً للشافعية انتهى. وقدمنا الكلام عليه آنفاً، وكذا الاختلاف في البيع والذم.

وَالْتَّحَيَّيَ وَالزُّهْرَيَّ وَالْأَسْوَدَ وَأَبِي بَكْرٍ بَنِي عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ وَأَبِي بَكْرٍ بَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ اللَّهِ بَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَكْحُولُ الشَّامِيُّ فِي رَجُلٍ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةً فَهِيَ طَالِقٌ أَوْ يَوْمَ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ أَوْ كُلِّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ. قَالُوا: هُوَ كَمَا قَالَ، وَفِي لَفْظٍ يَجُوزُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

٣٣٦٠ - وَعَنْ رُكَّانَةَ بِنْتِ عَبْدِ يَزِيدَ رضي الله عنه أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ ابْنَتَهُ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِذَلِكَ وَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً» فَقَالَ رُكَّانَةُ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَرَدَّهَا رضي الله عنه، إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمَرَ، وَالثَّالِثَةَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا الثَّانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: أَيُّ رَدِّهَا بِتَجْدِيدِ النِّكَاحِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَنْبَارِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي الْحَلِيِّ وَالْبَرِّيِّ وَالْبَائِنِ وَالْبَيْتَةِ إِنْ نَوَى طَلَاقًا فَهُوَ مَا نَوَى، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ، وَإِنْ وَاحِدَةً فَوَاحِدَةٌ بَائِنٌ، وَهُوَ خَاطِبٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَاقًا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ. ٣٣٦١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ» جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ

١٠٠ قوله: فردها إليه إلخ: أي إلى مكانة أي أمر بالرجعة وطلاق البتة عند الشافعي رجعية لهذا التأويل، وقال: إن أراد بها واحدة فواحدة، وأراد ثنتين فثنتان، وإن أراد ثلاثا فثلاث، وإن لم يرد بها الطلاق فليست بطلاق، وقال أبو حنيفة كذلك إلا أن عنده يقع بهذا القول تطليقة بائنة واحدة سواء نوى واحدة أو ثنتين، وإن نوى ثلاثا فثلاث، فغامل الرد عنده تجديد النكاح، فحاصله: أن الخلاف مع الشافعي في موضعين صحة الرجوع وصحة نية الثنتين، فمعتانها وأثبتهما الشافعي رضي الله عنه، وعند مالك ثلاث، «اللمعات» و«المسرى» ملتقط منها.

١٠١ قوله: ثلاث إنخ: أي فمن نكح أو طلق أو رجع، وقال: كنت فيه لاهياً وهازلاً، وما قصدت معانيها لم يعتبر قوله، ويقع الطلاق وينعقد النكاح ويثبت الرجعة، وكذا الحكم في جميع انعقود كالبيع والهبة وغيرها من انتصرفات، وإنما خص هذه الثلاثة لتأكيد أمر الفرج والاهتمام به، قاله في «اللمعات»، وقال في «العالمية»: طلاق انلاعب والهازل به واقع، كذا في «الدر المختار».

جَدُّ النَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٣٦٢ وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عُمَرَ الْمَطَّائِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُبْعِضُ زَوْجَهَا فَوَجَدَتْهُ نَائِمًا أَخَذَتْ شَفْرَةً وَجَلَسَتْ عَلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ حَرَّكَتْهُ وَقَالَتْ: لَسْتُ لِقُنِي ثَلَاثًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّكَ، فَنَاشَدَهَا اللَّهُ فَأَبَتْ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا قِيلُولَةَ» فِي الطَّلَاقِ». رَوَاهُ مُحَمَّدٌ بِإِسْنَادِهِ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ أَجَازَ طَلَاقَ الْمَكْرَهَةِ.

٣٣٦٣ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

(١) قوله: لا قِيلُولَةَ في الطلاق: أخذ الشافعي بحديث الإغلاق، وقال: لا يقع الطلاق والعتاق من المكره، وأما عندنا فيصح بهذه الآثار وقياسا على صحتها عند اهزل، والأصل عندنا: أن كل عقد لا يخلل الفسخ بالإكراه لا يمنع نفاذه، وكذلك كل ما ينفذ مع اهزل ينفذ مع الإكراه، كذا في «اللمعات»، ولذلك قال في «الهداية»: وطلاق المكره واقع خلافا للشافعي.

(٢) قوله: ورواه محمد بن إسحاق: وفي المصنف ابن أبي شيبة: أن الشعبي كان يرى طلاق المكره جائزا، وكنا قاله إبراهيم وأبو قلابة وابن مسيب وشریح، وقال ابن حزم: وصح أيضا عن الزهري وقادة وسعيد بن جبير، وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابه: وروى الفرج بن فضالة عن عمرو بن شرحبيل أن امرأة أكرهت زوجها على طلاقها، فطلقها فرفع ذلك إلى عمر، فأمضى طلاقها، وعن ابن عمر نحوه، وكذا عن عمر بن عبد العزيز، فإنه في «عمدة القاري».

(٣) قوله: إلا طلاق المغلوب: إلخ: أي لا يقع طلاق الممتنع المراد بالممتنع ههنا المجنون، لا المعنى المشهور، وهو الذي ليس برشيد، وليس له كثير تجربة وخبرة وبصيرة في الأمور، بل هو اختلال في العقل، هذا ذكره في «البحر» تعريفًا للمجنون، وقال: ويدخل فيه الممتنع، وأحسن الأقوال في الفرق بينهما: إن الممتنع هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير، لكن لا يضرب ولا يشتم بخلاف المجنون، فرد المختار، و«الكوكب الدرري» متفقط منها.

٣٣٦٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الثَّامِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشَبَّ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يَعْقِلَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ الدَّرِمِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَابْنُ مَاجَهَ عَنْهُمَا.

٣٣٦٥ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمَا سُئِلَا عَنْ طَلَاكِ السَّكَرَانِ، فَقَالَا: إِذَا طَلَّقَ السَّكَرَانُ جَارَ طَلَاقِهِ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٣٣٦٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «طَلَاؤُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعِدَّتُهُمَا حَيْضَتَانِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٣٦٧ - وَعَنْهَا رضي الله عنها قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاحْتَرَقَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَلَمْ يَعُدَّ

١- قوله: رفع القلم عن ثلاثة الخ: لذلك قال في «فتح القدير»: ولا يقع طلاق الصبي وإن كان يعقل، ولمجنون والثام والمعتوه كالمجنون.

٢- قوله: إذا طلق السكران جاز خلاقه أي وطلاق السكران واقع عندها، وهو قول الشافعي في الأصح، واختار الكرخي والطحاوي أنه لا يقع، وهو أحد قولي الشافعي؛ لأن صحة القصد بالنعقل، وهو زائل العقل، فصار كزواله بالجنح والدماء، ولما أنه زال بسبب، وهو معصية، فجعل باقي حكمه زجراً له حتى لو شرب فصدح وزان عقله بالصداع تقول: إنه لا يقع طلاقه، «أهداية» و«فتح القدير» منقطع منها، قلت: ويؤيدنا هذا الأثر.

٣- قوله: طلاق الأمة تطليقتان، أي طلاق الأمة عندنا ثنتان، حُرٌّ كان زوجها أو عبداً، وطلاق الحرة ثلاث، حُرٌّ كان زوجها أو عبداً، وقال الشافعي: «عدد الطلاق معتبر بحال الرجال؛ لقوله: يَحْصِي الطَّلَاقُ بِأَرْبَعِ جُلُجَالٍ وَالْعِدَّةُ ثَلَاثٌ»، ولنا هذا الحديث، وتأويل ما روى الشافعي أن الإيقاع بأثر حال، قاله في «أهداية».

٤- قوله: وعدتها حيضتان، وقال في «أهداية»: وإن كانت أمة فعدتها حيضتان لهذا الحديث، ولأن الرق المنصف والحيضة لا تنجزى فكمئت، «مداورت حيضتين»، وإليه أشار عمر رضي الله عنه بقوله: لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفاً انتهى. وقال في «العراق»: دل ظهراً الحديث على أن العبرة في العدة بالمرأة، وأن لا عبرة بحرية الزوج وكونه عبداً، كما هو مذهبنا، يدل على أن العدة بالحيض.

٥- قوله: ولم يعد ذلك عيباً شيئاً، أي من الطلاق لا ثلاثاً، ولا واحدة، ولا بائنة، ولا رجعية، وبه قال أكثر

ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا خَيَّرَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَلَمْ تَخْتَرْ فِي مَجْلِسِهَا ذَلِكَ فَلَا خِيَارَ لَهَا.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ نَحْوَهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا قَوَّاحِدَةً بَاطِنَةً. ٣٣٦٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فَهِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا،

الصحابه، وذهب إليه أبو حنيفة والشافعي، وفي هذا الحديث رد لمن قال: إن المرأة إذا خيَّرت فاختارت زوجها تقع طلاقاً واحدة رجعية، وبه قال مالك، وقال ابن الميمون: المصلحة لها خيار المجلس، بإجماع الصحابة وقال المظهر: لو قال الزوج لامرأته: اختاري نفسك أو إياي فقالت: اخترت إياي أو اخترت نفسي وقع به طلاق رجعي عند الشافعي، وطلاق بائن عند أبي حنيفة، ولنا قول عمر وعبد الله بن مسعود، قال الترمذي: وذهب أكثر أهل العلم والفقهاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم في هذا الباب إلى قول عمر وعبد الله، وهو قول الثوري وأهل الكوفة، أخذته من «المرقاة» و«جامع الترمذي».

١ قوله: إذا حرم الرجل امرأته فهي يمين بكفرها إلخ: اختلف العلماء في لفظ التحريم، فقيل: ليس هو يمين فإن قال لزوجته: أنت علي حرام أو قال: حرمك، فإن نوى طلاقاً فهو طلاق، وإن نوى طهاراً فطهار، وإن نوى تحريم ذاتها أو أطلق فعله كفارة اليمين بنسب اللفظ، وإن قال: ذلك لجارت، فإن نوى عتقاً عتقت، وإن نوى تحريم ذاتها أو أطلق فعله كفارة اليمين، وإن قال لظعام: حرمتك على نفسي فلا شيء عليه ذهب الشافعي وإن لم ينو شيئاً، ففيه قولان للشافعي، أحدهما: أنه يلزمه كفارة اليمين، والثاني: لا شيء عليه وأنه لغو، فلا يترتب عليه شيء من الأحكام، وذهب جماعة إلى أنه يمين، فإن قال ذلك لزوجته أو جاريته، فلا تحب عليه الكفارة ما لم يقر بها، كما لو حلف أنه لا يطؤها، وإن حرم طعاماً فهو كما لو حلف أن لا يأكله فلا كفارة عليه ما لم يأكله، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه، كذا في «الخازن». قلت: يؤيدنا هذا الأثر، وقال في «الكاملين»: استدل بقوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ لِحْمَةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ إيماننا أبو حنيفة كذا أن تحريم الحلال يمين حيث سمي تحريم يمين، فليزِم فيه الكفارة عند أبي حنيفة كذا، خلافاً للشافعي، وأجيب بأنه لا يلزم من وجوب الكفارة كونه يميناً لا احتيال أنه يُحْتَمَلُ أنه بلفظ اليمين، وروى عبد الرزاق عن الشعبي وحلف بيمين مع التحريم، فعاتبه الله في التحريم، وجعل له كفارة اليمين، وقال قتادة: حرمها فكانت يميناً، فقول الشعبي يوافق مذهب الشافعي وقول قتادة يؤيد قولنا، وهو ظاهر القرآن، ويؤيده أيضاً أخرجه الحاكم عن ابن عباس أنه جاءه رجل فقال: جعلت امرأتني علي حراماً، قال: عليك أغلظ كفارة، أعتق رقبة، وتلا الآية.

وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٦٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ يَطُوهَا فَلَمْ تَزَلْ بِهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ حَتَّى حَرَّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (السَّحَرَةِ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ: حَرَّمَهَا، فَكَانَتْ يَبِينَا.

٣٣٧٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمُكُّ عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، وَتَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنْ أَتَيْنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقَلَ: إِلَيَّ أَحَدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ، أَكَلْتُ مَغَافِيرَ، فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أُعَوِّدَ لَهُ»، فَتَزَلَّتْ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ الْآيَةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

بَابُ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا وَالْإِيلَاءِ وَالظَّهَارِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ ۖ تَكْتَبَ رَوْحًا غَيْرَهُ ۖ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۖ وَإِنْ عَزَمُوا الصَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۖ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ ۖ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ۖ﴾

١٠ قوله: حتى تكتب زوحاً غيره: قد ذكر المفسرون وأهل الأصول أن التكاثر في اللغة الوصل، وقد أريد به العقد هنا مجازاً، فلم يفهم من النص إلا شرط نكاحها الزوج، وأجمعهم على أن الوطئ أيضاً شرط، وإذا فُتق يفهم من الحديث المشهور هو ما روى عن الرفاعة، وقيل: إن تكبير على معناه الأصلي أي توطأ، يعني تكب من الوطئ والعقد مستفاد من لفظ الزوج، فلا حاجة إلى الحديث، فعلم أن المرأة إذا نكحت الزوج الثاني لم يحذف لها العود إلى الزوج الأول ما لم يصأها، فإن وجدته عتيماً وأرادت العود فعليها أن تطلب التفريق منه وتكتب الزوج الثالث، ثم وثم إلى أن وطئها زوج آخر، وانفقوا عليه، والتفسيرات الأحدثية ملخصاً.

١١ قوله: للذين يؤلون الخ: أي يقسمون، وهي قراءة ابن عباس: ﴿مَنْ نَسِيَ نِسَاءَهُمْ فَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (البقرة: ٢٢٦)، فإن فاءاً في الأشهر لقراءة عبد الله عبد الله، فإن فاءاً فهي أي رجعوا إلى الوطئ عن الإصرار بتركه، فإن الله غفور رحيم، حيث شرع الكفارة: ﴿وَأَنْ عَزَمُوا الصَّلَاقَ﴾ (البقرة: ٢٢٧) بترك الشيء فترجعوا إلى مضي المدة، ﴿فَإِنْ أَتَتْهُ نِسَاءٌ غَائِبَةً﴾ (البقرة: ٢٢٧) لإيلائه عليهم بنبته، وهو وعيد على إصرارهم وتركهم القينة، وعند الشافعي: لا معنى، فإن فاءوا وإن عزموا بعد مضي المدة؟ لأن الله، للتعقيب، قلنا: قوله: فإن فاءوا وإن عزموا تفصيل لقوله: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٢٦)، والتفصيل بعقب الفصل، كذا في المدارك.

١٢ قوله: والذين يظاهرون الخ: بين في هذه الآية حكم الظهار. وقوله: «ثم يعودون لما قالوا» أي يعودون لتفويض ما قالوا، على حذف النصف، ثم اختلفوا أن النقص بهذا يحصل؟ فعندنا بالعموم على الوطئ، وهو قول ابن عباس وأحسن وقتادة، وعند الشافعي بمجرد الإمساك فهو أن لا يطلقها عقيب الظهار.

فَتَحْرِيرُ^(١) رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ^(٢)، وَاللَّهُ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ^(٣) ﴿٥﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ
سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَٰلِكَ لِمُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ^(٤)، وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ
وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ^(٥)﴾

٣٣٧١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَبِتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ،
وَمَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هُدْبَةِ الْغُوبِ، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تُرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ:
«لَا حَتَّى^(١) تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) وقوله: فتحريرو رقبة: فعلية، إعتاق رقبة مؤمنة أو كافرة ولم يجز المذبر وأم الرلد والمكاتب الذي أدى شيئاً من
قبل أن يتأدا الصمير يرجع إلى ما دل عليه الكلام من المظاهر، والمظاهر منها والماسة الاستمتاع بها من جماع أو
لمس بشهوة أو نظر إلى فوجها بشهوة ذلكم الحكم تعظوهن به؛ لأن الحكم بالكفارة دليل على ارتكاب الجنابة،
فيجب أن تعظ بهذا الحكم حتى لا تعودوا إلى الظهار وتحافوا عقاب الله عليه، والله بما تعملون خبير، فإن من قبل أن
يكفر استغفر الله، ولا يعود حتى يكفر، وإن اعتق بعض الرقية: ثم من عليه أن يستأنف عن أبي حنيفة رحمته الله، «فَمَن لَّمْ
يَجِدْ» (المجدة: ١) الرقية «فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ» (المجدة: ١) فعليه صيام شهرين «مُتَتَابِعَيْنِ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ
يَسْتَطِعْ» (المجدة: ١) الصيام «فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا» (المجدة: ١) لكل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من غيره، ويجب أن
يقدمه على المسكين، ولكن لا يستأنف إن جامع في خلال الإطعام، «المداوكة» مختصاً.

(٢) قوله: حتى تذاوق عسيلة ويذوق عسيلتك: هذا عند الجمهور أي اشتراه وطئ الزوج الثاني في باب التحليل
مذهب الجمهور من الأئمة الأربعة واتباعهم وغيرهم حتى لو طلق الزوج الثاني قبل الدخول أو مات عنها قبله لا
تحل للأول، قاله في «عمدة الرعية». وقال في «رد المحتار»: ثم اعلم أن اشتراط الدخول ثابت بالإجماع، فلا يكفي
مجرد العقد، قاله القهستاني وفي «الكشف» وغيره، من كُتب الأصول: أن العناء غير سعيد بن العسيب اتفقوا على
اشتراط الدخول، وفي الزاهدي: أنه ثابت بالإجماع الأمة، وفي «المنية»: أن سعيداً رجوع عنه إلى قول الجمهور، فمن =

= وإن ضرر التحليل في النفس ولم يصرحا به يجوز من غير كراهة. ونحن نقول: لها كان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة، ولا بضر في صحته إضمار الافتراق بعد مدة معينة، ولا التصريح به صَحَّ النكاح في هذه الصورة وبينه وبين الموقت الذي ينتهي بانتهاء الوقت بون بعيد، ثم بعد النكاح الموقوت يكون محللاً لا محالة؛ فإن الثابت في الحديث هو أن وطن الزوج الثاني وذوق اللذة محلل على أي وجه كان غايته ما في الباب أن يكون مثل هذا النكاح والوطن بعده مكروهاً تحريماً أو محرماً هو لا يمنع ترقب الأثر الشرعي، فإن السبب يرتبط بالمسيب، ويفيد أثره وإن كان على طريقة غير شرعية، ثم في هذا المقام بيننا وبين الشافعي خلاف مشهور.

وتقريره: أنه اتفق أبو حنيفة والشافعي على إن الزوج أن يطلق امرأته ثلاثاً، ثم نكحت بزواج آخر، ثم طلقها، ثم نكحها الزوج الأول بملك ثلاث تطليقات مستقلة، ولم يعتبر الطلقات الراضية، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم إذا طلق الزوج الأول ما دون الثلاث، فنكحت زوجاً آخر، ثم طلقها الزوج الثاني، فعادت إلى الزوج الأول بنكاح جديد، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إنه بملك الطلقات الثلاث ههنا أيقف، كما في المسألة الأولى. وقال محمد والشافعي: يملك ما بقي، أي يملك الواحدة إن طلقها اثنين ويملك اثنين إن طلقها واحدة، رجع قول محمد ابن المهام في «فتح القدير» و«تحرير الأصول» وتبعه ابن أمير الحاج الحلبي وصاحب «البحر» و«النهر» وغيرهم ونقل قاسم بن قطلوبغا ترجيح قول الشيخين عن جمع من المشايخ.

قال ابن المهام في «الفتح»: المسألة مختلفة بين الصحابة، فأخذ محمد والشافعي بقول عمر رضي الله عنه وهو مذكور في «الموطأ»، وأخذ الشيخان بقول ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما، وهو الذي ذكر في «كتاب الآثار»، وعسك الشيخان في ذلك أن محلبة الزوج الثاني أي كونه مثبتاً للحل الجديد إنما هو بحديث العسيلة لا بقوله: «وَحَقِّي نِكَاحِي زَوْجًا غَيْرَهُ» (البز: ٢٢٠)، فهذا حديث العسيلة مشهور قبله الشافعي أيضاً لاشتراط الدخول؛ لأن نص الكتاب إنما تعريف لتعقد فقط بدليل إضافة النكاح إلى المرأة التي لا تصلح وإطناً، والزيادة على الكتاب بالخبر المشهور جازم إجماعاً، فالحديث الذي يدل على اشتراط الموطأ بالعبارة دال على المحلبة بالإشارة لأنه علة إنما قال: «أن تعددي» دون أن يقول: «أن تنتهي حرمتك» والعود هو الرجوع إلى أخالة لأول، وهو تلك الطلقات الثلاث والحل الكامل، فالوطن ثبت من الحديث مع صفتهم، وأنهم أبطلتم الوصف نظراً إلى ظاهر الآية، وكذا ثبت المحلبة بإشارة قوله: «نعم الله المحلل له، فإنه ثبت كون الزوج الثاني محللاً، وإن كان مسوقاً في نعمة، فلما كان الزوج الثاني محللاً في الطلقات الثلاث كان متمماً للحل الناقص فيها دون الثلاث بالطريق الأولى، فبملك الطلقات هنا أيضاً، وعمدة الرعاية والتفسيرات الأحمدية منقط منها.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ، وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْأَنْفَارِ» عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَتَزَوَّجَتْ رَجُلًا غَيْرَهُ، فَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا أَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَأَرَادَ الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى كَمِّ هِيَ؟ فَالْتَفَتَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا؟ فَقَالَ: يَهْدِمُ الزَّوْجَ الثَّانِي الْوَاحِدَةَ وَالْبَتْنَيْنِ وَالثَّلَاثَ، وَسَأَلَ ابْنُ عُمَرَ قَالَ: فَلَقِيتُ ابْنَ عُمَرَ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ.

وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي مُوَطَّئِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ اسْتَفْتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ، وَتَرَكَهَا حَتَّى تَحِلَّ ثُمَّ تَنْكِحَ رَجُلًا غَيْرَهُ، فَيَمُوتَ أَوْ يُطَلِّقَهَا فَيَتَزَوَّجَهَا الْأَوَّلَ عَلَى كَمِّ هِيَ؟ قَالَ عُمَرُ: هِيَ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهَا.

٣٢٧٣ - وَعَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم قَالُوا: الْإِيْلَاءُ طَلْقٌ بَائِتٌ إِذَا مَرَّتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ يَفِيءَ فَيُحْيِيَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا. رَوَاهُ التَّبِيهِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ.

١٠٠ قوله: الإيلاء طلق بآية إنح تنصيصه: أن الإيلاء هو الحلف على نكاح قريبها أربعة أشهر أو أكثر، وحكم الإيلاء هو نوعان، حكم النكاح وحكم الحث، فإن وطئها في المدة كفر بحدته، وبه بذلك أنه لو كفر قبله لم يجرؤ، فإن كان أخلف يمين بالله فكفارته إضعاف عشرة مساكن أو كسوتهم أو تحرير رقبة، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام، وإن كان يميناً بغيره كم لو حلف بيمين أو صوم أو صدقة أو عتق أو طلاق، فما جعله جزاء، على الحث نكاح، يعني إذا حلف: والله لا أقرب امرأتى إلى أربعة أشهر، ثم رجع عنه في هذه المدة يجب عليه كفارة اليمين. وإذا حلف: إن أقربك أربعة أشهر فعني حج، ثم قرب في المدة يجب عليه الحج وسقط الإيلاء؛ لأن اليمين يرتفع بالحث، وإن لم يبرأ في المدة بانت منه بعذوبة بآية، وهو قول ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت، وروى ذلك عن عثمان وعلي، وهو قول جمهور التابعين.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: وَبَلَعْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بْنِ وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا آتَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ قَسَصَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ يَفِيءَ فَقَدْ بَاءَتْ بِتَضْلِيلَةٍ بَاطِنَةٍ، وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخَطَّابِ وَكَانُوا لَا يَرَوْنَ أَنْ يُوقَفَ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «الْبَاطِنُ يُؤْمَرُ مِنْ تَسَابُهِمْ تَرْبُصَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (سورة: ٢٢٦-٢٢٧).

وقال الشافعي: لا تبين بمضي السنة، لكنه توقف الحكم بعد المدة، ويؤمر أن يفيء إليها أو يفارقها، فإن فعل وإلا فرق القاضي بينها، والخلاف في موضعين، أحدهما: أن الفيء عنده يكون بعد مضي المدة، وعندنا في المدة، والثاني: أن الفرقة لا تقع إلا بتفريق القاضي وتطبيق الزوج عند القاضي، وبه قال مالك وأحمد، وعن الشافعي لا يفرق ولكن يضيق عليه حتى يفيء أو يطلق، وعندنا يقع التفريق بمضي المدة، واستدلوا بقوله تعالى: (٢٢٦) «وَلَوْ كُنَّا فَاءًا لَلْمَعْصِيَةِ، فَاقْضِىْ جَوَارِ الْفَاءِ» بعد المدة وجواز التفريق. ولنا قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب «فإن فاءوا فيها» فاقضى أن يكون النبي في السنة، فيكون حجة عليهم؛ لأن قوله لا تنزل عن روايتها، والثاء في الآية للمعصية التي على الإيلاء بدليل جواز النبي، قبل مضي الأشهر، ولو كان كي قالوا لما جاز، ولك أيضًا ما ذكرنا من قول كبار الصحابة: حاصلة: أن عند الشافعي في معنى الآية: فإن فاءوا وإن عزموا بعد مضي السنة لأن الفاء للمعصية، ولنا: قوله: فإن فاءوا وإن عزموا تفصيل لقوله: «فإن لم يؤمنوا» (سورة: ٢٢٦) والتفصيل بحق المقصود «الغيب» المستخفى «المعصية».

وقال في «رحمة الأمة»: اتفقوا على أن من حلف لله عز وجل أن لا يجامع زوجته مدة أكثر من أربعة أشهر كان مؤملاً أو أعل لم يكن موتياً، واختلفوا في الأربعة الأشهر هل يحصل بالحلف على ترك الوطن فيها يلاً، أم لا؟ قال أبو حنيفة: نعم، وروى مثل ذلك عن أحمد، وقال مالك وأحمد في المشهور عنه والشافعي: لا، انتهى. وقد عسك صاحب «الهداية» بالآية على أن عدة الإيلاء أربعة أشهر، وأيضاً قال في «رحمة الأمة»: فإذا مضت أربعة أشهر هل يقع الطلاق بمضيها أم يوقف؟ قال مالك والشافعي وأحمد: لا يقع بمضي السنة طلاق، بل يوقف الأمر لفيء أو يطلق. وقال أبو حنيفة: متى مضت المدة وقع الطلاق، واختلف من قال بالإيقاف فيها إذا امتنع المولي من الطلاق هل يطلق عليه الحاكم أم لا؟ فقال مالك وأحمد: يطلق عليه الحاكم، وعن أحمد رواية أخرى أنه يضيق عليه حتى يطلق، وعن الشافعي قولان، أظهرهما: أن الحاكم يطلق عليه، والثاني: أنه يضيق عليه.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْجَمَاعُ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، وَعَزِيمَةُ الطَّلَاقِ: انْقِصَاءُ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَإِذَا

(١) قوله: النبي ﷺ: الجماع في الأربعة الأشهر الخ: لله در المفسرين سيا الحنفية حيث قالوا: تفصيله أن حاصله إن فاؤوا أي رجعوا من الإبلاء في حاق مدته ولم يفعلوا على حسب ما أقسموا، بل حثوا فيه، فإن الله غفور رحيم إذا كفروا عنه أي يكون الحل عائدا إليه بسبب الكفارة، وإنما يجب الكفارة عليه إذا حلف باسم الله تعالى، وإن حلف بغير الله أي بالطلاق والعناق يجب عليه مضمون الجزاء بسبب الإقدام على الشرط دون الكفارة، يعني إذا حلف: والله لا أقرب امرأتى إلى أربعة أشهر، ثم رجع عنه في هذه المدة يجب عليه كفارة اليمين، وإذا حلف: إن أقربك أربعة أشهر فعلى حج، ثم قرب في المدة يجب عليه الحج، فاختلفوا فيها إذا آل بغير اليمين بالله عز وجل كالطلاق والعناق وصدقة المال وإيجاب العبادة هل يكون موليا أم لا؟ فقال أبو حنيفة: يكون موليا، سواء قصد الإضرار بها أو دفعه عنها كالمروضة والمریضة أو عن نفسه.

وقال مالك: لا يكون موليا إلا أن يحلف حال الغضب أو يقصد الإضرار بها، فإن كان للإصلاح أو لنفها فلا. وقال أحمد: لا يكون موليا إلا إذا قصد الإضرار بها، وعن الشافعي قولان، أصحهما كقول أبي حنيفة، ثم ما كان قام على الوطء فرجوعه هو الوطء، وإن لم يقدر على الوطء بصغر أحدهما أو مرض أو كونها رتقاء أو كونه عتيبا فرجوعه هو الوعد على الوطء بعد القدرة بقوله: نلت إليها، فإن قدر في ذلك المدة فبسهاء، ﴿وَإِنْ غَزَاوْا فَلْيُطْلَقْ﴾ (نور: ٢٢٧) يعني أن يروا على حسب ما أقسموا ولم يثبتوا حتى مضت المدة، ﴿وَإِنْ أَنْتَ سَبَّحْتَ﴾ (نور: ٢٢٧) بإبلائهم وطلاقهم، ﴿غَلِبَتْ﴾ بنيتهم وقصدهم، أي يقع الطلاق بمجرد مضي المدة طلاقا بائنا هذا عندنا.

وأما عند الشافعي فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ غَزَاوْا﴾ و﴿وَإِنْ غَزَاوْا﴾ كلاهما يتعلقان ببعد مضي المدة؛ لأن الفاء للتحقيب، وأيضا الذي عنده لا يكون إلا الوطء، يعني بعد مضي مدة أربعة أشهر يجب على المرأة تطالبه بالوطء أو بالطلاق، فإن رجعوا إلى الوطء، فإن الله غفور رحيم لهم إن كفروا، يعني تجب الكفارة عليه، وإن لم يرجعوا، بل يعزموا على الطلاق، فإن الله سميع عليم بطلاقهم، يعني يقع الطلاق، وإن امتنعوا عن كل منهما يجب على الحاكم أن يفرقوا بينهما، فبانت عنده بتفريق القاضي، ويؤيدنا قراءة عبد الله: ﴿فَإِنْ فَاؤَا فِيهِنَّ﴾ أي في أربعة أشهر، فحيث كان معنى المقابل له، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ غَزَاوْا فَلْيُطْلَقْ﴾ (نور: ٢٢٧) وإن لم يراجعوا فيهن، بل توقفوا إلى مضي المدة فحيث يقع الطلاق بمجرد مضي المدة، وهما تفصيلان لقوله تعالى: ﴿لَا تُؤْخَذُ بِمَا نَصَوْنَ﴾ (نور: ٢٢٨)، والتفصيل يعقب المعضل، فيستقيم الفاء أيضا، والتفسيرات الأحمدية ورحمة الأمة، ملتقط منها.

مَضَتْ بَأْتَتْ بِتَطْلِيْقَةٍ، وَلَا يُوقَفُ بَعْدَهَا، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَعْلَمَ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ فَمَضَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَهِيَ تَطْلِيْقَةٌ بَأْتَتْ، وَتَعْتَدُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ.

٣٣٧ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ خِفْتُ أَنْ أُصِيبَ امْرَأَتِي فَظَاهَرْتُ^(١) مِنْهَا، تَكْشَفَ لِي شَيْءٌ مِنْهَا لَيْلَةً فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَرَّرَ» رَقَبَةً، فَقُلْتُ: مَا أَمْلِكُ رَقَبَةً إِلَّا رَقَبَتِي، قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» فَقُلْتُ:

(١) قوله: فظاهرت منها إلخ: الظهار هو لغة مصدر ظاهر من امرأته إذا قال لها: أنت علي كظهر أمي، وشرعاً: تشبيه المسلم^(٢) فلا ظهار لذمي عندنا «زوجته»، ولو كناية أو صغيرة، أو مجنونة أو تشبيه ما يعبر به عنها من أعضائها أو تشبيه جزء شائع منها بمحرم عليه تأييداً، ولا فرق بين كون ذلك العضو الظاهر أو غيره مما لا يحل النظر إليه، وإنها خصت باسم الظهار تغليلاً للظهور؛ لأنه كان الأصل في استعماله، يعني قوامه: أنت علي كظهر أمي، وشرطه في المرأة كونها زوجة، وفي الرجل كونه من أهل الكفارة، فلا يصح ظهار الذمي كالصبي والمجنون، وحكمه حرمة الوطئ ودواعيه إلى وجود الكفارة به للمنع عن التماس الشامل للكل أي في قوله تعالى: «مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَنَاسَأَ» (المجادلة: ٤)، فإنه شامل للوطئ ودواعيه، ولا موجب فيه للحمل على المجاز، وهو الوطئ؛ لإمكان الحقيقة فيحرم الكل بالنص، كما في «الفتح»، وللمرأة أن تطالبه بالوطئ لتعلق حقها به، وعليها أن تمتنع من الاستمتاع حتى يكفر على القاضي إلزامه به أي بالكفر دفعاً للضرر عنها بحبس أو ضرب إلى أن يكفر ويطلق.

ثم قيل: سب وجوبها العود؛ لقوله تعالى: «لَنْ يَغُورَ لَنَا نَأْوًا» (المجادلة: ٣) اختلفوا في معناه، فقال الشافعي: العود الموجب للكفارة أن يمسك عن طلاقها بعد الظهار بعضي مدة يمكنه أن يطلقها فلم يطلقها، وقال أبو حنيفة: عوده المذكور في الآية عزمه عزمًا مؤكدًا، فلو عزم ثم بدا له أن لا يطأها لا كفارة عليه على استباحة وطلأها، بناء على أداة المضاف في الآية، يعني يعودون لنقض ما قالوا، ورفعوه وهو إنهم يكونوا باستباحتها بعد تحريمها؛ لكونه ضد الحرمة لأنفس وطلأها، «فتح القدير» و«ارد المحتار» و«الدر المختار» ملتفت منها.

(٢) قوله: حرر رقة إلخ: والحديث يدلُّ على مسائل، منها: ترتيب خصال الكفارة، ومنها: أنه لم تغبد الرقة بالإيمان كما قيدت به في آية القتل، ومنها: تنابع الصيام، ومنها: أن الكفارة لا يسقط جميع أنواعها بالعجز. كذا في «السيبل»، -

= ثم الكفارة هي عتق رقبة قبل الوطء وإن عجز عن العتق المظاهر بأن لم يجد رقبة صام شهرين متتابعين قبل المسير ليس فيها شهر رمضان، ولا حصة نهي هو عنها، واختلفوا في معنى عدم وجدان الرقبة، فعند مالك معناه لم يجد ذات الرقبة، ولا ثمنًا يشتري العبد، فإن وجد عبدًا يعتق وإن احتاج إلى الخدمة وإن لم يكن، فإن كان له ثمن يشتري به العبد ويعتق وإن احتاج إلى الشقة، وإلا فالصوم.

وعند الشافعي معناه لم يجد رقبة فاضلة عن الحاجة أو ثمنًا كذلك، فإن وجد رقبة ولكن يحتاج إلى الخدمة، أو وجد ثمنًا ولكن يحتاج إلى الشقة فعليه الصيام، وعندنا معناه لم يجد رقبة بعينها فاضلة أولاً، فإن كان له عبد يعتق وإن احتاج إلى الخدمة، وأما إن كان له ثمن فلا يكلف بإشترائه العبد، وإن كان فاضل، بل عليه الصيام. وقال صاحب «التفسيرات الأحمدية»: وما نفرد بخاطري في تأييد قول أبي حنيفة رحمته الله إن الله تعالى نقل الكفارة بعد هذا إلى الإطعام، ولا يكون ذلك إلا بعد القدرة عليه، فعلم أن عدم الوجدان عدم عين الرقبة لا ثمنها، وإلا لم يستقم بخلافه في كفارة القتل، فإنه لم ينقل فيها إلى الإطعام، فعنه لم يجد رقبة، ولا ما يتمثل به إليها، تأمل.

ثم إنه قد شرط الله تعالى في الصوم شيئين: التتابع وكونه من قبل أن يتهاشأ، ومعنى التتابع: أن لا يكون بين الشهرين رمضان، ولا حصة نهي صومها، ولا أن يفطر بينهما بعد ذرو بغيره، فإن أفطر بغير عذر لزمه الاستئناف إجماعاً، وإن أفطر بعذر استأنف عندنا فقط، ومعنى كونه من قبل أن يتهاشأ: كون الصيام مقدماً على الجوع ودواعيه جميعاً، كما هو مذهبنا، وهذا الشرط يتضمن كون الصيام خالياً عن المس أيضاً، لأنه شرط في صوم كلاً الشهرين التقدم على المس، وتقديم الجميع على المس مع اقتران بعضه به متعذر، ويعتبر الخلو في أيامها وليالها جميعاً عندنا وعند مالك.

وقال الشافعي: لم يتقطع التتابع بالجماع ليلاً صرح بذلك في «البيضاوي»، ولكن قال صاحب «التفسيرات الأحمدية»: نعم، إن التابع إنما يقضي أن لا يأكل ولا يشرب، ولا يجامع في النهار، ولكن قوله تعالى: «فَإِنْ أَنْ يَتَسَاءَلَا» (المائدة: ٤)، دليل على ما ذكرناه؛ لأنه يوجب كون مثل جميع هذين الشهرين قبل التماس، وكما أنه يوجب في ابتداء الصوم عدم المس في الأيام والليالي جميعاً كذلك يوجب مثل ذلك في خلال الصوم، وذكر في كُتُب الأصول: أنه إن وظئها في خلال الصوم ليلاً عامداً أو نهاراً سهواً استأنف الصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما الله.

وقال أبو يوسف والشافعي: لا يستأنف؛ لأن الله تعالى أوجب أن يكون الكل قبل المس، فإن استأنف حينئذ يكون الكل مؤخراً عن المس، وإن لم يستأنف يكون البعض مقدماً عليه، فهو أولى، ولها أن الله تعالى أوجب شيئين: التقدم على المس والإحلاء عنه، فحينئذ وإن سقط تقدم الكل على المس، ولكن يمكن إخلاء الكل من المس =

وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصَّيَامِ؟ قَالَ: «أَطْعِمُ قَرَقًا مِنْ تَمْرِ سِتِّينَ مِسْكِينًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَالدَّارِمِيِّ: «فَأَطْعِمُ وَسَقًا مِنْ تَمْرِ سِتِّينَ مِسْكِينًا»، وَرَوَى ابْنُ مَاجَه عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِمَا قَالَ كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ النَّاسَ بِذَلِكَ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَنِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ.

وَرَوَى الظَّهْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ عَنْ أُوَيْسِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: فَأَطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ثَلَاثِينَ

= بالاستئناف، فيجب رعاية ما أمكن، وهذا أحسن، وهذا الكلام يُدُلُّ على أن الجوع في الليل يقطع التنازع عند الشافعي، لكن لم يستأنف للمعذر المذكور، فنبصر، ولا تكن من الغافلين، وتقيد الوطئ بالليل بالعمد قيد اتفاقي، فإن الوطئ بالليل عمدًا أو نسيانًا سواء، وتقيد الوطئ بانتهاز بالنسيان؛ لأنه إذا جامعها فيه عامدًا يستأنف بالاتفاق، وإن عجز عن الصوم أطعم هر أو نائه ستين مسكينًا، كلاً قدر صدقة الفطر، وهي نصف صاع من بُرٍّ أو صاع من تمر أو شعير، هذا هو التقدير عندنا في جميع الكفارات؛ رداً لغير المستوص إلى المستوص، فقد ورد في رواية أصحاب الصحاح التصريح به في كفارة حلق المحرم رأسه، فكذا في غيره، وإن أعطاهم قيمته أو غداهم وعشاهم بأن أشبعهم فيها يكفي أيضاً، وعند الشافعي ع. يعين ستين مئداً بمئد رسول الله ﷺ، وهو رطلًا وثلاث، ويشترط عنده التملك، ولا يكفي الإياحة، ولا يجوز إعطاء القيمة.

ولا يستأنف المظاهر عندنا بوطئها في خلال الإطعام؛ لأن الإطعام مطلق عن قوله: «يس مثل أن يستأنف» (النجاة: ٤٤)، يعني أن الله تعالى لم يشترط في الإطعام أن يكون قبل المسيس، ولم يقل فيه: «من قبل أن يتماسا» كما قاله في التحرير والصيام، فيجري على إطلاقه، والشافعي ع. يجعله على التكفير بالرقبة والصوم، فيشترط فيه أيضاً كونه قبل التماس كما هو دأبه من حل المطلق على المقيد. وحاصله عندنا أن النص في الإطعام مطلق غير مقيد بما قبل المسيس، فيجري على إطلاقه، ولا يجوز حمله على النص المقيد في الإعتاق والصوم بالقياس، ولا بخبر الواحد، وهو قوله ﷺ للذي واقع امرأته قبل التكفير: استغفر الله، ولا تعد حتى تكفروا؛ لأن التقيد نسخ، فلا يجوز بمثله. نعم، يمنع عن الوطئ قبل الإطعام منع تحريمه، فجواز قدرته على العتق والصيام فيقعان بعد الوطئ. كذا في «الهدية» وغيره، وذكر في «الفتح» و«النهر»: أن القدرة حال قيام العجز بالفقر أو الكبر أو المرض الذي لا يرجى زواله أمر موهوم، وباعتبار الأمر الموهوم لا يثبت تحريم الوطئ، بل يثبت الاستحباب، «شرح الوفاة» و«الذر المختار» و«عمدة الرعاية» و«التفسيرات الأحمدية» ملنقط منها.

صَاعًا قَالَ: لَا أَمْلِكُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تُعِينَنِي، فَأَعَانَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِخَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا، وَأَعَانَهُ النَّاسُ حَتَّى بَلَغَ.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ الْبَيَاضِيِّ أَنَّهُ جَعَلَ^(١) امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظْهِرِ أُمِّهِ حَتَّى يَمْضِيَ رَمَضَانُ فَلَمَّا مَضَى نَصَفَ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ امْرَأً أُصِيبُ مِنَ النِّسَاءِ مَا لَا يُصِيبُ غَيْرِي.

٣٢٧٥ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ فَعَشِيهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتُ بَيَاضَ جِلْبَاهِهَا فِي الْقَمَرِ، فَلَمْ أَمْلِكْ نَفْسِي أَنْ وَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَضَجِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ^(٢) أَلَّا يَقْرَبَهَا^(٣) حَتَّى يُكْفَرَ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ نَحْوَهُ مُسْنَدًا وَمُرْسَلًا، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: الْمُرْسَلُ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنَ الْمُسْنَدِ. ٣٢٧٦ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُظَاهِيرِ^(٤) يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ قَالَ: لَا كَفَّارَةَ وَاحِدَةً، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(١) قوله: جعل امرأته عليه كظهير أمه حتى يمضي رمضان الخ: والمعنى أنه جعل ظهارها حتى يمضي رمضان، قال الطيبي رحمته الله: فيه دليل على صحة ظهار المؤقت. وقال قاضي خان: لو ظاهر مؤقتاً يصير مظاهراً في الحال، وإذا مضى ذلك الوقت بطل. كذا في «المعركة».

(٢) قوله: ألا يقربها حتى يكفر: أي إن وطئ قبل التكفير استغفر وكفر للظهار فقط، يعني تجب كفارة الظهار، ولا يجب شيء آخر للوطئ الحرام، ولا يعود حتى يكفر أي لا يباحها ثانياً حتى يكفر. كذا في «شرح الرقاية».

(٣) قوله: في المظاهر يواقع قبل أن يكفر قال: كفارة واحدة: أي لو وطئ قبل التكفير لا يجب عليه كفارة لأجل الرطو، والعاجب الكفارة الأولى، يعني لا شيء عليه غير الكفارة الأولى لهذا الحديث، وهو مذهب الأئمة الأربعة، -

وَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ تَظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ مَسَّهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَّرَ إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَكْفُفُ عَنْهَا حَتَّى يُكْفَرَ وَيَسْتَغْفِرَ اللَّهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الأصل»: بَلَّغْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا تَظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا يَعُودَ حَتَّى يُكْفَرَ. وَبَلَغَاتُ مُحَمَّدٍ مُسْتَدَّةٌ، وَقَدْ أَسْنَدَهُ فِي «كِتَابِ الصُّوم».

باب

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا

قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَأَ﴾ الْآيَةُ

(المائدة: ٣)

٣٣٧٧ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ سَلَمَانَ بْنَ صَخْرٍ وَبَقَالَ لَهُ: سَلَمَةُ بْنُ صَخْرٍ الْبَيَاضِيُّ جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ حَتَّى يَمُضِيَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا مَضَى يَصُفُّ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَغْنَيْ رَقَبَةً». الْحَدِيثُ.

= ولكن عندنا استغفر الله أيضا، وهو منقول في «الموطأ» من قول مالك، ونقل نوح آقندي عن العلامة قاسم: أنه ذكره محمد في «الأصل» مرفوعاً والمراد من الاستغفار التوبة من هذه المعصية، وهي حرمة الوطء قبل الكفارة. قوله: فتحرير رقة: قال الإمام السرخسي في «المبسوط»: وتحرى الرقة الكافرة في كفارة الظهار واليمين والإظهار عندنا، ولا يجوز عند الشافعي إلا الرقة المؤمنة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُحْصَنَاتِ حَتَّى تُنْفِقُوا﴾ (البقرة: ٢٢٧)، ولا نكح أشد من الكفر، وفي حديث أبي هريرة ؓ: أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ برقة سوداء، وقال: علي عتق رقة أفترجني هذه فامتنحها بالإيمان، فوجدها مؤمنة، فقال ﷺ: أعتقها فإني مؤمنة، فامتنحها بإيمانك بالإيمان دليل على أن الواجب لا يتأذى إلا بالمؤمنة، ولأن هذا تحرير في تكفير، فلا يجوز فيه غير المؤمنة ككفارة القتل، وهذا لأن =

= الرقية مطلقه هنا مقبولة بالإيمان في القتل والمطلق محمول على المقيد؛ لأن المقيد مسكوت عنه في المطلق، وقياس المسكوت عنه على المنصوص صحيح. ولأن التعليق بالشرط يقتضي نفي الحكم عند عدمه في عين ما تعلق بالشرط، وكذلك في نظائره استدلالاً به، والكفارات جنس واحد، فالتقييد بشرط الإيمان، في بعضها يوجب نفي الجواز عند عدم الإيمان في جميعها كالتقييد بشرط العدالة، في بعض الشهادات أوجب نفي الجواز عند عدمها في الكلى، وكذلك التقييد بالتبليغ إلى الكعبة في هدي جزاء الصيد أوجب ذلك في جميع الهدايا.

وحجتنا في ذلك ظاهر الآية، فالمنصوص اسم الرقية، وليس فيه ما ينفي عن صفة الإيمان والكفر، فالتقييد بصفة الإيمان يكون زيادة، وزيادة على النص فسخ، فلا يثبت بخبر الواحد، ولا بالقياس، ثم قياس الحنصوص على المنصوص عندنا باطل؛ لأنه اعتقاد النقص فيما تولى الله بيانه، وذلك لا يجوز، وكذلك شروط الكفارات لا يثبت بالقياس كأصلها، ولا يجوز دعوى التخصيص هنا؛ لأن التخصيص فيما له عموم والمطلق غير العام وامتناع جواز العمياء، ونظائرها ليس بطريق التخصيص، بل لكونها مستهلكة من وجه كما بينا، مع أن التخصيص فيها له لفظ، والنصف في الرقية غير مذكورة، ولا يقال: بين صفة الكفر والإيمان تضاد، فإن جوازنا المؤمنة انقضى جواز الكفرة؛ لأن جواز المؤمنة عندنا لأنها رقية لا بصفة الإيمان.

ألا ترى إن تجوز الصغيرة والكبيرة، وبين الصفتين تضاد، وكذلك تجوز الذكر والأنثى، وبين الصفتين تضاد، ولكن الجواز باسم الرقية، فكان توصف فيه غير معتبر فأما حمل المطلق على المقيد، فالعراقيون من مشايخنا رحمهم الله يجوزون ذلك في حادثة واحدة، كما في قوله تَجْزِي في خمس من الإبل شاة، مع قوله: في خمس من الإبل السائمة شاة، ولكن الأصح أنه لا يجوز حمل المطلق على المقيد عندنا في حادثة، ولا في حادثتين حتى يجوز أبو حنيفة رحمهم الله التيمم بجميع أجزاء الأرض؛ لقوله تَجْزِي جعلت في الأرض مسجداً، وظهر، أو لم يحمل هذا المطلق على المقيد ومحمله قوله تَجْزِي الغراب طهور المسلم، وهذا لأن للمطلق حكماً، وهو الإطلاق، وفي حمله على المقيد إبطال حكمه.

وبإيه أشير ابن عباس رحمهم الله في قوله: أَيُّهُمَا مَا أَهَمَّ اللَّهَ وامتناع وجوب الزكاة في غير السائمة ليس لحمل المطلق على المقيد، بل للنص الوارد بأن لا زكاة في النعوامل واشترط العدالة في الشهادات ليس لحمل المطلق على المقيد، بل للنص الوارد بالثبوت في خبر الفاسق، وكذلك وجوب التبليغ إلى الكعبة في جميع الهدايا للنص، وهو قوله تعالى: لَا تَقُولُوا إِنَّا تَأَيَّدَ تَلْمِيزُهُ اللعج ٢٣٤، ولو جاز ذلك إنما يجوز بعد ثبوت المسوات بين الحادثتين، =

ظَاهِرُ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ عَدَمُ اعْتِبَارِ كَوْنِ الرَّقَبَةِ مُؤَمِّنَةً، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالتَّخَعِيُّ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَقَالَ الْإِمَامُ السَّرْحُوسِيُّ: فَالْمَنْصُوصُ اسْمُ الرَّقَبَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُثْبِتُ عَنْ صِفَةِ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ، فَالتَّقْيِيدُ بِصِفَةِ الْإِيمَانِ يَكُونُ زِيَادَةً، وَالتَّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ تَسْخَعُ، فَلَا يَتَّبِعُ حَيْثُ الْوَاحِدِ وَلَا بِالْفَيَاسِ، وَأَيْضًا لِلْمُطَلَّقِ حُكْمٌ وَهُوَ الْإِطْلَاقُ، وَفِي حَمْلِهِ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِبْطَالُ حُكْمِهِ، انْتَهَى. فَالتَّقْيِيدُ فِي أَحَادِيثِ «الْإِيْشْكَاءِ» بِالْإِيمَانِ إِمَّا لِمَوَازٍ مَخْصُوصَةٍ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا الْمُؤَمِّنَةُ كَكُفَّارَةِ الْقَتْلِ حَطًّا، وَإِمَّا بَيَانًا لِلْأَفْضَلِ وَالْأَكْمَلِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى».

٣٣٧٨ - عَنْ عُثْبَةَ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَمَةٍ سَوْدَاءَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤَمِّنَةً أَفْتَجِرِيَّ عَنِّْي هَذِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَبُّكَ؟»

ولا مساواة بين كفارة القتل وبين سائر الكفارات؛ فإن القتل من أعظم الكبائر، وفيه تنوبت رقبة مؤمنة عاطفة بالإيمان. بخلاف أسباب سائر الكفارات، ففيها من التغليب ما ليس في غيرها، وهذا لا يكون الإطعام بدلا عن الصيام في كفارة القتل، بخلاف كفارة الظهار واشتراط صفة التابع عندنا في الصوم في كفارة اليمين ليس بطريق حمل المطلق على المتقيد، بل بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه، وهي مشهورة، وفي لازمة عليهم فإنهم لا يشترطون صفة التابع فيها حمل المطلق على المتقيد.

ولا معنى لقول من يقول لذلك المطلق أصلا، أحدهما: مفيد بالتفريق، وهو صوم المنعة؛ لأن ذلك غير مفيد بالتفريق، ولكن لا يجوز قس يوم النحر؛ لأنه مضاف إلى وقت الرجوع بحرف «إذا». وهو قوله تعالى: «وَسَبِّحْهُ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى الْبَيْتِ» (البقرة: ١٩٦) فأما الحديث فقد ذكر في بعض الروايات أن الرجل قال: علي عتق رقبة مؤمنة أو عرف رسول الله ﷺ بضيق الوحي أن عليه رقبة مؤمنة، فلها امتحنها بالإيمان، مع أن في صحة ذلك الحديث كلاما فقد روي: أن النبي ﷺ قال: أين الله؟ فأشارت إلى السماء، ولا تفل برسول الله ﷺ أنه يطلب من أحد أن يثبت لله تعالى جهة ولا مكانا، ولا حجة لهم في الآية؛ لأن تكفر حيث من حيث الاعتقاد والمصروف إلى الكفارة ليس هو الاعتقاد، إنما المصروف إلى الكفارة الحالية، ومن حيث الحالية هو عيب يسير عن شرف الزوال، انتهى. وقال في «اللمعات»: إن في اشتراط الإيمان في غير كفارة القتل كلاما بين الأئمة، ولعن الحق كان عنده رضي الله عنه عدمه، هو مذهب الحنفية، ومع ذلك كان الأول والأفضل ذلك، ويكفي في ذلك هذا الخبر من الإيمان.

قَالَتْ: اللَّهُ رَئِي، قَالَ: «فَمَا دِيْنُكَ؟» قَالَتْ: الْإِسْلَامُ، قَالَ: «قَسْنِ أَنَا؟» قَالَتْ: أَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «فَتَصْلَيْنِ الْخَمْسَ وَتَقْرَيْنِ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَضْرَبَ ﷺ عَلَى ظَهْرِهَا، وَقَالَ: «أَعْتَقِيهَا».

وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلَى رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، أَفَاعْتِقَ هَذِهِ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «أَتُوقِنِينَ بِالْبُعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَاعْتِقِيهَا» هَذَا مُرْسَلٌ وَقَدْ مَضَى مَوْضُولًا بِبَعْضِ مَعْنَاهُ.

بَابُ اللَّعَانِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ١ وَالْخَمِيسَةَ أَنْ لَعْنَتِ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٢ وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ٣ وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٤ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ

تَوَّابٌ حَكِيمٌ ٥﴾

٣٢٧٩ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ (رض) قَالَ: إِنَّ عَوِيْمًا الْجَلَّالِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُوهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ

(١) قوله: كيف يفعل فقال رسول الله ﷺ: قد أنزل فيك النسخ الأصل في فاذ الزوجات عند الشافعي الحد عملاً =

اللَّهُ ﷻ: «قَدْ أُنْزِلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَيْكَ قَاذِبٌ قَاتٍ بِهَا» قَالَ: سَهْلٌ قَتَلَا عَنَّا^(١) فِي الْمَسْجِدِ

- بالآية الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْزِلُوهُنَّ﴾ (النور: ٤) الآية وبين بآية اللعان أن القاذف إذا كان زوجاً له أن يدفع الحد عنه باللعان، وإذا كان المقذوف زوجة القاذف لها أن تدفع حد الزنا عنها بلعانها فأثبت امتنع عن اللعان وجب الأصل، وهو الحد، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن اللازم بقذف الزوج إنما هو اللعان فقط، ولا يلزمه الحد، فعندنا آية اللعان ناسخة للأولى في حق الزوجات؛ لأن الخاص المتأخر عن العام ينسخ العام بقدره، فلم تنبأ الآية الأولى متناولة للزوجات، فصار الواجب بقذف الزوجة اللعان فأثبت امتنع عنه حبس حتى يأتي به كالعديون إذا امتنع عن إفاء حق عليه، ولذا لما ذُف لزوجته قال له رسول الله ﷺ: البينة والإحد في ظهرك، فدل على أنه كان في الابتداء ويوجب الحد كقذف الأجنبية، ثم لما نزلت آية اللعان انتسخ في حق الزوجات، كما في «البدائع» و«المنهاج». قاته في «البحر الرائق».

١. قوله: قَتَلَا عَنَّا إلخ: أصله من الزمن، وهو الطرد والإبعاد عن رحمة الله، ومعناه الشرعي عندنا شهادات مؤكدة بالأبواب مقرونة باللعن. وقال الشافعي: هي إيمان مؤكدة بلفظ الشهادة، فيشترط أهلها اليمين عنده، فيجري بين المسلم وامراته الكافرة وبين الكافر والكافرة وبين العبد وامراته، وبه قال مالك وأحمد، وعندنا يشترط أهلها الشهادة، فلا يجري إلا بين المسلمين الحرين العاقلين البالغين غير محدودين في قذف، للشافعي رحمه الله تعالى: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ (النور: ٦) محكم في اليمين، والشهادة تحتمل اليمين، فحملنا المحتمل على المحكم، لا سيما إذا تعذر حمله على الحقيقة؛ لأن الشهادة لنفسه غير مقبولة، بخلاف اليمين، وتكرره يدل على أنه يمين أيضاً؛ لأنها شرعت مكررة، كما في القسامة دون أداء الشهادة.

ولنا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ (النور: ٦) استثنى أنفسهم عن الشهداء، فثبت أنهم شهداء؛ لأن المستثنى يكون من جنس المستثنى منه، ثم فصل على شهادتهم، فقال: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ (النور: ٦) فصل على الشهادة واليمين قلنا: الركن هو الشهادة المؤكدة باليمين، والتأكيد لا يخرج من أن يكون شهادة. وقوله: الشهادة لنفسه غير مقبولة، قلنا: إنما لا تقبل في موضع التهمة، وأما إذا انضت التهمة فمقبولة، قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (آل عمران: ١٨)، فهذا من أصدق الشهادات لا تنفك من التهمة والتهمة فيها نحن فيه متفية باليمين. قاله العيني.

فشهادته قائمة مقام حد القذف في حقه، وشهادتها مقام حد الزنا في حقها، أي إذا تلاعنا سقط عنه حد القذف وعنهما حد الزنا؛ لأن الاستشهاد بالله مهلك كالحد، بل أشد، ثم اللعان عند عدم إقامة الشهود، فإن أقام الزوج أربعة شهداء على زناها فلا لعان ولا حد عليه، بل تحد حد الزنا، وكذا إذا أقرت بالزنا وصدقت الزوج.

= وبالجملته اللعان إنما يكون إذا رمى لرجل زوجته بالزنا وأنكرته ولم يأت بالشهود، وشروطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحاً لا فاسداً وسببه قذف الرجل زوجته قذفاً يوجب الحد في الأجنبية لحصت بذلك؛ لأنها هي المقذوفة فتسقط شروط الإحصان.

وركنه شهادات مؤكدات باليمين واللعن، وحكمه حرمة الرطب والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما؛ لحديث المتلاعنان لا يجتمعان أبداً، وأهله من هو أهل للشهادة على المسلم، أي كل من الزوجين القاذف والمقذوف يكون صاخاً للشهادة، أي لأدائها بأن لا يكون أحدهما محدوداً في قذف أو كافر أو مجنوناً أو قنناً أو صغيراً، ويدخل فيه الفاسق والأعمى؛ لأنها من أهل أداء الشهادة فإذا قذف الرجل زوجته بالزنا، فلا يخلو بما أن يكون كل منهما أهلاً للشهادة أولاً، فإن لم يكن كل منهما أهلاً للشهادة، فتفصله على ما في «الدر المختار» و«رد المحتار» أنه إذا لم يصلح الزوج شاهداً لرقه أو كفره بأن أسلمت، ثم قذفها قبل عرض الإسلام عليه، وكان أهلاً للقذف، أي بالنزاع عاقلاً ناطقاً حذراً.

الأصل أن اللعان إذا سقط لمعنى من جهته، فلو كان القذف صحيحاً حد وإلا فلا حد ولا لعان، فإن صلح شاهداً، والحد أنهما لم تصلح أو ممن لا يجد قاذفها فلا حد عليه كما لو قذفها أجنبي ولا لعان؛ لأنه حلف، لكنه يعزر حسبها لهذا الباب، وبقي ما لو سقط من جهتها، كما لو كان محدودين في قذف نهر كالأول؛ لأنه سقط لمعنى من جهته؛ لأن البداعة به، فلا تعتبر جهتها معه، انتهى. ويدل عليه حديث: أربعة من النساء لا ملاعة بينهما: النصارى تحت المسمن، واليهودية تحت المسمن، والممركة تحت الحر، والخرة تحت المملوك، أخرجه ابن ماجه وغيره. قاله في «عمدة الرعاية»

وقال في «التفسيرات الأحمدية»: وإن كان كل منهما أهلاً للشهادة، فطالبت المرأة به يجب على الرجل أن يلاعن، فإن أبى من اللعان حبس حتى يلاعن، أو يكذب الرجل نفسه، فحبس عليه حد القذف، وإن شاء أن يلاعن يقول: أربع مرات بالله إلى لمن الصادقين فيما رعبتها به من الزنا، ويقول مرّة خامسة: لعنة الله عليّ إن كنت من الكاذبين، وهذا لعان الرجل، وبه يسقط عن الرجل حد القذف، فبعد لعان الرجل يجب على المرأة أن تلاعن، فإن أبى حبس حتى لا عن أو تصدق زوجها فتحد حد الزنا، وعند الشافعي يجب عليها حد الزنا بمجرد النكول عن اللعان، وإن شاءت أن تلاعن تقول أربع مرات: بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا، وتقول مرّة خامسة: غضب الله عليّ إن كان من الصادقين، هذا لعان المرأة.

وهذا القدر سقط عنها حد الزنا، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُوهَا غَثًّا﴾ (النور: ٨) فحينئذ استويا في سقوط الحد، انتهى. وقال في «البدائع»: اختلف العلماء في حكم اللعان قال أصحابنا الثلاثة: هو وجوب التفريق ما دام على حال اللعان لا وقوع الفرة بنفس اللعان من غير تفريق أحاكم حتى يجوز طلاق الزوج وطهاره وزيلاه، ويجري التوارث بينهما قبل التفريق. وقال زفر و الشافعي: هو وقوع الفرة بنفس اللعان إلا أن عند زفر لا تقع الفرة ما لم يتحصلا، وعند الشافعي تقع «فرقة بلعان الزوج قبل أن تلحق المرأة» وجه قول الشافعي: أن الفرة أمر يحصل بالتزوج. ألا ترى أنه هو المختص بسبب الفرة، فلا يفتق وقوعها على فعل المرأة كالطلاق، واحتج زفر بما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «المتلاعنان لا يجتمعان أبداً، وفي بقاء النكاح اجتمع عليهما، وهو خلاف النص».

والجواب عنه: أن المراد بعد تفريق الحاكم، تشهد به ما في «دسئل أبي داود»: ومضت الستة في المتلاعنين أن يفرق بينهما، ثم لا يجتمعان، والذي يدل على أن التفريق لا يقع بنفس التلاعن ما ورد في صحيح البخاري وغيره: أن عويمر العجلاني بعد ما لاعن قال: يا رسول الله! كذبت عليها إن مكنتها فطلقها ثلاثاً، ولو كانت الفرة حصلت بنفس التلاعن لأكر عليه رسول الله ﷺ في إيقاعه الطلقات، ويقال له: هي ليست زوجتك حتى تطلقها، فسكوته دل على أنها محل لوقوع الطلاق، وإن الفرة لم تحصل بعد. وقال في «العناية»: فإن قيل: قد أنكر عليه بقوله: «ذهب فلا سبيل لك علي»، أجيب بأن ذلك منصرف إلى طلبه رد المهر فإنه روي أنه قال: «إد كنت صادقاً فهو لما ييا استحلست من مرجها، وإن كنت كاذباً فلا سبيل لك عليها».

وقال في «البحر الرائق»: أما قول البيهقي في «المعركة»: «إن عويمر حين طلقها ثلاثاً كان جاهلاً بأن اللعان فرقة، فصار كمن شرط الفضل في التلث، وهو يلزمه شرط أو لم يشترط، بخلاف المظاهر». والجواب أن الاستدلال إنما هو لعدم إنكاده، لا بمجرد فعله، كما لا يخفى، انتهى. ولنا أيضاً ما روي فافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رجلاً لاعن امرأته في زمن النبي ﷺ وانفقت من ولدها، ففرق النبي ﷺ بينهما وأحق الولد بالمرأة، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ لما لاعن بين عاصم بن علي وبين امرأته فرق بينهما وري: أن رسول الله ﷺ لاعن بين العجلاني وبين امرأته، فلما فرغا من اللعان فرق بينهما، فدللت الأحاديث على أن الفرة لا تقع بلعان الزوج، ولا بلعانه، إذ لو وقعت لما احتل التفريق من رسول الله ﷺ بعد وقوع الفرة بينهما بنفس اللعان.

وقال في «البدائع»: واختلف العلماء فيه أيضاً، قال أبو حنيفة ومحمد: الفرة في اللعان بتطبيقه بانه، فيزول ميت النكاح وتثبت حرمة الإجماع والتزوج ما دام على حالة اللعان. فإن أكذب الزوج نفسه فجد الحد، أو أكذبت =

وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَرَعَا مِنْ تَلَاغِيهِمَا قَالَ غُوَيْرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أُمْسَكْتُهَا فَطَلَقْتُهَا^(١) ثَلَاثًا. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَشْحَمُ أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمَ الْأَلَيْتَيْنِ خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ، فَلَا أَحْسِبُ غُوَيْرًا إِلَّا قَدْ صَدَّقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْيَمَرُ كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ فَلَا أَحْسِبُ غُوَيْرًا إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا» فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى الثَّلْعِ الَّذِي نَعَتَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ تَصْدِيقِ غُوَيْرٍ، فَكَانَ بَعْدُ يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- المرأة نفسها بأن صدقته جاز النكاح بينهما، ويحتمل أن يقال أبو يوسف وزفر والحسن بن زياد: هي فرقة بغير طلاق، وإنما توجب حرمة مؤبدة، كحرمة الرضاع والمصاهرة، واحتجوا بقول النبي ﷺ: المتلاعنان لا يجتمعان أبدًا، وهو نص في الباب، ولأبي حنيفة ومحمد: ما روي: أن رسول الله ﷺ لما لاعن بين غويرة العجلاني وبين امرأته، فقال غويرة: كذبت عليها يا رسول الله! إن أمسكتها فهي حائض ثلاثًا.

وفي بعض الروايات: كذبت عليها إن لم أفارقها فهي حائض ثلاثًا، فصار طلاق الزوج عقيب اللعان سنة المتلاعنين؛ لأن غويرة طلق زوجته ثلاثًا بعد اللعان عند رسول الله ﷺ، فأنفذها عليه رسول الله ﷺ، فيجب على كل ملاعن أن يطلق، فإذا امتنع بنوب القاضي منابه في التفريق، فيكون طلاقًا، كما في العنين، ولأن سبب هذه الفرقة قذف الزوج؛ لأنه بوجوب اللعان واللعان يوجب التفريق والتفريق يوجب الفرقة، فكانت الفرقة بهذا الوسائط مضافة إلى انقضاء السابق، وكل فرقة تكون من الزوج أو يكون فعل الزوج سببها تكون طلاقًا، كما في العنين والخلع والإيلاء، ونحو ذلك وهو قول السلف إن كل فرقة وقعت من قبل الزوج من نحو إبراهيم والحسن وسعيد بن جبير وقنادة وغيرهم رضي الله عنهم، وأما الحديث فلا يمكن العمل بحقيقته؛ لما ذكرنا أن حقيقة المتفاعل هو المتشاغل بالفعل، وكما قرعنا من اللعان ما بقيا متلاعنين حقيقة، فنصرف المراد إلى الحكم، وهو أن يكون حكم اللعان فيها ثابتًا، فإذا أكلب الزوج نفسه وحد أحد انقضاء بطل حكم اللعان فلم يبق متلاعنان حقيقة وحكمًا فجاز اجتماعهما انتهى. لذلك قال في الهداية: لا يجتمعان ما دام متلاعنين.

١- قوله: فطلقها ثلاثًا إنج: لذلك قال في «البدائع» و«البحر الرائق»: فيجب على كل ملاعن أن يطلق، فإذا امتنع بنوب القاضي منابه في التفريق، فيكون طلاقًا، كما في العنين.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ ع قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَلَّاعَنَا.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ع قَالَ: جَاءَ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ ثَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَجَاءَ مِنْ أَرْضِهِ عَشِيئًا، فَوَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ رَجُلًا، فَرَأَى بَعِيْنَهُ وَسَمِعَ بِأُذُنِهِ فَلَمْ يَهْجُهُ حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ عَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي جِئْتُ أَهْلِي عِشَاءً فَوَجَدْتُ عِنْدَهُمْ رَجُلًا، فَرَأَيْتُ بَعِيْنِي وَسَمِعْتُ بِأُذُنِي، فَكَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا جَاءَ بِهِ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ.

فَمَزَلْتُ: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ ع» الْآيَتَيْنِ كِشْتَهُمَا، فَسَرَرِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أُبَشِّرُ يَا هِلَالُ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكَ فَرْجًا وَخَرَجًا» قَالَ هِلَالُ: قَدْ كُنْتُ أَرْجُو ذَلِكَ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسِلُوا إِلَيْهَا» فَجَاءَتْ فَتَلَاها عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَهُمَا وَأَخْبَرَهُمَا أَنَّ عَذَابَ الْآخِرَةِ أَشَدُّ مِنْ عَذَابِ الدُّنْيَا، فَقَالَ هِلَالُ: وَاللَّهِ لَقَدْ صَدَقْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: قَدْ كَذَبَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَيْنُوا بَيْنَهُمَا».

١٠٠، قوله: لا ما مضى من كتاب الله إلخ: أي لولا أن القرآن حكم بعدم إقامة الحد والتعزير على المتلاعنين لفعلت بها ما فعلت، وقالوا: في الحديث دليل على أن الحاكم لا يلتفت إلى العظنة والأمارات والقرائن، وإنما يحكم بظاهر ما يقتضيه الحجة والدلائل، ويفهم من كلامهم هذا أن التشبه والقيافة ليست بحجة، وإنما هي إرادة ومظنة، فلا يحكم بها كما هو مذهبنا. كذا في «اللمعات».

١٠١، قوله: فشهادة أحدهم إلخ: قال الشافعي: إن اللعان يمين، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه شهادة، واحتجوا بقوله تعالى: «فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْفَعُ شَهَدَتِي بِاللَّهِ» (النور: ٦) ويقولون ع في هذا الحديث: فجاء هلال فشهد، ثم قامت فشهدت، «نيل الأوطار» ملخصًا.

فَقِيلَ لِهَا لَيْلٍ: اشْهَدْ، فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، فَلَمَّا كَانَتْ
الْخَامِسَةُ قِيلَ لَهَا: يَا هَلَالُ، اتَّقِ اللَّهَ؛ فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَإِنَّ هَذِهِ
الْمُوجِبَةُ الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكَ الْعَذَابَ. فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يُعَذِّبُنِي اللَّهُ عَلَيْهَا كَمَا لَمْ يُجَذِّبْنِي
عَلَيْهَا. فَشَهِدَتْ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ قِيلَ لَهَا: اشْهَدِي
فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، فَلَمَّا كَانَتْ الْخَامِسَةُ قِيلَ لَهَا: اتَّقِ اللَّهَ؛
فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَإِنَّ هَذِهِ الْمُوجِبَةُ الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكَ
الْعَذَابَ. فَتَنَكَّأَتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَفْضَحُ قَوْلِي، فَشَهِدَتْ الْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ
اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ. فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا حِينَ أَمَرَ
الْمُتَلَاعِنِينَ أَنْ يَتَلَاَعَنَّا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ عَلَى فِئِهِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ. وَفِي
«الْمُتَّقِي عَلَيْهِ»: قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي؟ قَالَ: «لَا» مَا لَكَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا
فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا».

٣٣٨٠ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعُ

ر: قوله: لا مال لك إنك: أعلم أن المهر يجب بالعقد إما بالتسمية إذا وجدت، وإلا فيحكم الشرع كوجوب مهر
المثل عند عدم التسمية، ثم يستقر المهر بأحد أشياء ثلاثة: الدخول أو الخلو أو النصيحة أو موت أحد الزوجين: لأن
بالدخول يتحقق تسليم المثل فيتأكد البذل، وهو المهر، والخلو قائمة شرعا مقام الدخول؛ لكونها سببا له مفضيا
إليه غالبًا، وبالموت ينتهي النكاح والشئ بانتهاء يتقرر ويتأكد. كذا في «الهداية» و«البنية»، وبهذا ظهر أنه ليس
بوجوب المسمى عند الوطء أو الموت، بل وجوبه بنفس العقد، وبما ذكر يتأكد. قال في «البدع»: وإذا تأكد المهر بها
ذكر لا يسقط بعد ذلك، وإن كانت الفرقة من قبلها؛ لأن البذل بعد تأكده لا يحتمل السقوط إلا بالإبراء، انتهى. وبه
ظهر أنه لا يسقط المهر بنشوز المرأة نعم، تسقط به النفقة، وم في بعض الفتاوى من سقوط المهر بالنشوز عبر
معتمد عليه. كذا في «عمدة الرعية».

مِنَ النِّسَاءِ لَا مُلَاعَنَةَ بَيْنَهُنَّ: النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْيَهُودِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ، وَالْمَمْلُوكَةُ تَحْتَ الْحُرِّ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣٣٨١ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي أَضْرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُضْطَجِعٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةٍ سَعْدِ قَوْلِهِ! لَأَنَا أَغَيْرُ مِنْهُ وَاللَّهِ أَغَيْرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ. وَلَا أَحَدَ أَحَبَّ إِلَيَّ الْعُدْرُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُنْذِرِينَ. وَلَا أَحَدَ أَحَبَّ إِلَيَّ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا لَمْ أَمْسُهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعَمْ، قَالَ: كَلَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ كُنْتُ لَا عَاجِلَهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ وَأَنَا أَغَيْرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغَيْرُ مِنِّي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«قوله: لو رأيت رجلاً مع امرأتي:» قال العلامة العيني في «عمدة القاري»: ينهم من كلام سعد بن عبادَةَ: «أن هذا الأمر لو وقع له فقتل الرجل، وهذا لما بلغ النبي ﷺ لم ينه عن ذلك حتى قال النساوي: قوله ﷺ: «أتعجبون من غيرته؟» من غيرته سعد؟ يدلُّ على أنه حمد ذلك وأجازه له فيه بينه وبين الله، والغيرة من أحد الأشياء، ومن لم تكن فيه فليس على خلق محمود، وبالع أصحابنا في هذا حيث قالوا: رجل وجد مع امرأته أو جاريته يريد أن يغلبيها ويؤذي بها له أن يقتله، فإن رآه مع امرأته أو مع محرم لها، وهي مضطوغة له على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعاً، ومنهم من منع ذلك مطلقاً، وقد اختلف في الحكم، فقال الجمهور: عليه النقود.

وقال أحمد وإسحاق: إن أقام بينة أنه وجد مع امرأته هدر دمه. وقال الشافعي: يسعه فيها بينه وبين الله قتل لرجل إن كان ثيباً، وعلم أنه نال منها ما يوجب العسل، ولكن لا يسقط عنه القود في ظاهر الحكم، فقال المهلب: أحدث دال على وجوب القود فيمن قتل رجلاً وجد مع امرأته: لأن الله عزَّ وجلَّ وإن كان أغبر من عباده، فإنه أوجب الشهود في الحدود، فلا يجوز لأحد أن يتعدى حدود الله، ولا يسقط دمه بدعوى، انتهى. فحاصله على ما في هذا السجود: أن من قتل رجلاً وجد مع امرأته قد زنى، قال الجمهور: يقتل إلا أن يقوم بذلك بينة أو يعترف له بوزنة القتل، وأما فيما بينه وبين الله تعالى إن كان صادقاً فلا شيء عليه.

٣٣٨٣ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغَارُ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٨٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنْ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُ اللَّهُ، فَأَمَّا الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي الرِّبَّةِ، وَأَمَّا الْغَيْرَةُ الَّتِي يُبْغِضُهَا اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رِبَّةٍ، وَإِنَّ مِنَ الْخِيَلَاءِ مَا يُبْغِضُ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُحِبُّ اللَّهُ، فَأَمَّا الْخِيَلَاءُ الَّتِي يُحِبُّ اللَّهُ فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ نَفْسَهُ عِنْدَ الْقِتَالِ وَاخْتِيَالُهُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ، وَأَمَّا الَّتِي يُبْغِضُ اللَّهُ فَاخْتِيَالُهُ فِي الْفَخْرِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «فِي النَّبِيِّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ.

٣٣٨٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا لَيْلًا، قَالَتْ: فَعِزْتُ عَلَيْهِ فَجَاءَ فَرَأَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ أُعْزِيتُ؟» فَقُلْتُ: وَمَا لِي لَا يَغَارُ مِثْلِي عَلَى مِثْلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ جَاءَكَ شَيْطَانُكَ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَعِيَ شَيْطَانٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: وَمَعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِنْ أَعَانَنِي اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى أَسْلَمَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٣٨٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا عَنَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ، فَأَنْتَقَى^(١) مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فانتقى من ولدها إلخ: يعني إذا قذف الرجل امرأته بنفي الولد أو به وبإلزام فإنه يفرق القاضي حينئذ، وينفي نسبه، ويلحقه بأمه بشرط أن يذكر في اللعان بالقذف به. كذا في «شرح الوفاة» و«التفسيرات الأحمدية». وقال في «عمدة القاري»: هذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام. الأول: اللعان وليس فيه خلاف، وأجمعوا على صحة ومشروعيته. الثاني: التفرقة، واختلف العلماء فيها، وقد ذكر عن قريب عن مالك والشافعي أنه يقع التفرقة بينهما بنفس الثلاثين، وعن أبي حنيفة لا يحصل إلا بتفريق الحاكم بظاهر الحديث المذكور، وهو حجة على المخالفين. الثالث: إلحاق الولد بالأم بظاهر الحديث أجمع عليه جمهور الفقهاء من التابعين ومن بعدهم منهم الأئمة الأربعة وأصحابهم.

وَفِي حَدِيثِهِ لُهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَوَعَّظَهُ وَذَكَّرَهُ وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، ثُمَّ دَعَاها فَوَعَّظَهَا وَذَكَّرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ.

٣٣٨٧ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَمْرًا بِيٍّ وَلَدْتُ غُلَامًا أَسْوَدَ، وَإِنِّي أَتُكَّرُهُ فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا أَلَوَّاهُ؟»

= ثم فيه خلاف آخر من وجه آخر، فقال أصحابنا: إذا كان القذف ينفي الولد بحضرة الولادة أو بعدها يوم أو يومين ونحو ذلك من مدة يأخذ فيها التهنية ويتباع آلات الولادة عادة صبغ ذلك فناء بعد ذلك لا ينفي ولم يوقت أبو حنيفة به، لذلك وقتل وروى عنه: أنه وقت لذلك سبعة أيام، وأبو يوسف ومحمد وقتادة وأكثر القناس، وهو أربعون يوماً، والشافعي رحمه الله اعتبر الفور، فقال: إن فناء على الفور انتفى، وإلا لا.

١. قوله: إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً: في تعريض بالقذف، اختلف العلماء في حكمه، فقال قوم: لا حد في التعريض، وإنما يجب بالتصريح بالبراءة، وروى هذا عن ابن مسعود به قال القاسم بن محمد والشعبي وطائفة وحاد وابن المسيب في رواية، والحسن البصري والحنبل بن حي، وإليه ذهب الثوري وأبو حنيفة والشافعي إلا أنها يوجبان عليه الأدب والزجر، واحتجوا بحديث الباب، وعليه يؤول ترويب البخاري. وقال آخرون: التعريض كاللتصريح، وروى ذلك عن عمر وعثمان وعروة والزهرى وربيعه، وبه قال مالك والأوزاعي. كذا في عمدة القاري. وقال في «وجه الأمانة»: والتعريض لا يوجب الحد عند أبي حنيفة وإن نوى به القذف. وقال مالك: يوجب الحد على الإطلاق. وقال الشافعي: إن نوى به القذف وفسره به وجب به الحد، وعن أحمد ورويتان، أظهرهما وجوب الحد على الإطلاق، والأخرى كمدذهب الشافعي، انتهى.

وأفاد الحديث عدم جواز نفي الولد بمجرد الوهم والخيال من دون دليل قوي، وفيه إثبات النجاس والاعتبار وضرب الأمثال. قاله في «التعليق الممجد». وقال في «المراقبة»: وقائدة الحديث المنع عن نفي الولد بمجرد الأمارات الضعيفة، بل لا بُدَّ من تحقق وظهور دليل قوي كأن لم يكن وطنها أو أنت بوند قبل ستة أشهر من مبتدأ وطنها، وإنه يعتبر وصف اللون ههنا لدفع التهمة؛ لأن الأصل براءة المسلمين، بخلاف ما سبق من اعتبار الأوصاف في حديث شريك، فإنه لم يكن هناك لدفع التهمة لبنته على أن تلك الجلية الظاهرة مضمحلة عند وجود نص كتاب الله، فكيف بالأمارات الخفية.

قَالَ: مُحَرَّرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أُورُقٍ؟» قَالَ: إِنَّ فِيهَا لُورُقًا، قَالَ: «فَأَنَّى تُرَى ذَلِكَ جَاءَهَا؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَرَفْتُ نَزْعَهَا، قَالَ: «فَلَعَلَّ هَذَا عَرَفْتُ نَزْعَهُ» وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ فِي الْإِثْتِفَاءِ مِنْهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٨٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ عُثْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدًا إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ رُمْعَةَ مِنِّي فَأَقْبَضَهُ إِلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ، فَقَالَ: إِنَّهُ ابْنُ أُخِي، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ رُمْعَةَ: أُخِي، فَتَسَاوَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُخِي قَدْ كَانَ عَهْدًا إِلَيَّ فِيهِ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ رُمْعَةَ: أُخِي، وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي، وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ» يَا عَبْدُ بْنُ رُمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». ثُمَّ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ رُمْعَةَ: «اِخْتَجِي مِنْهُ»؛ لِمَا رَأَى مِنْ سَبِّهِ بِعُثْبَةَ، فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(أقول: حررك يا عبد بن رمعة، الولد للفرش الخ: ذهب الشافعي إلى أن الأمة إذا وطئها مولاهم فقد لزمه كل ولد ينجي به بعد ذلك ادعاه أو لم يدعه، واحتج في ذلك بهذا الحديث؛ لأن رسول الله ﷺ قال: حررك يا عبد بن رمعة، ثم قال: الولد للفرش وللعاهر الحجر، فألحقه رسول الله ﷺ برمعة لا بدعوة ابنه؛ لأن دعوة الابن للنسب لغيره من أبيه غير مقبولة، ولكن لأن أمه كانت فرثا لرمعة بوطئه إياها، يعني تصير الأمة فرثا لسيدها بوطئه إياها، أو بفراره أنه وطئها، ولا تكون فرثا بنفس المملوك دون الوطئ. وقد أبو حنيفة: لا تكون فرثا بالوطئ، ولا بالإقرار به أصلا، فهو وطئها أو أقر بوطئها فأنت بولد لم ينحقه، وكان مملوكا، وأمه ممنوكة له، وإياها يلحقه ولده إذا أقر به، يعني أن الأمة لا يثبت فرثها إلا بدعوة الولد، ولا يكفي الإقرار بالوطئ، فإن لم يدعه كان مملوكا له، حاصلة: أن ما جاءت به هذه الأمة من ولد، فلا يلزم مولاهم إلا أن يقربه وين مات قبل أن يقربه لم يلزمه، وكان من الخصة لأبي حنيفة رحمته الله في الحديث أن رسول الله ﷺ إنما قال لعبد بن رمعة: حررك يا عبد بن رمعة ولم يقل: هو أمخوك، فقد يجوز أن يكون أراد بقوله: «هو لك» أي هو مملوك لك لحق مالك عليه من اليد، ولم يحكم في نسب بني =

= واندليل على ذلك أن رسول الله ﷺ قد أمر سودة بنت زمعة بالخجاب منه، فلو كان النبي ﷺ كان قد جعله ابن زمعة إذا لم يحجب بنت زمعة منه، لأنه ﷺ لم يكن يأمر بقطع الأرحام، بل كان يأمر بصلتها، ومن صلتها التواور، فكيف يجوز أن يأمرها، وقد جعله أحام بالخجاب منه، هذا لا يجوز عليه ﷺ، وكيف يجوز ذلك عليه، وهو يأمر عائشة رضي الله عنها أن تأذن لحبها من الرضاعة عليها، ثم يحجب سودة ممن قد جعله أحامها وابن أبيها، ولكن وجه ذلك عندنا - والله أعلم - أنه لم يكن حكم فيه بشيء غير اليد التي جعله بها لعبد ابن زمعة ولسائر ورثة زمعة دون سعد، فإن قال قائل: فما معنى قوله الذي وصله بهذا الولد ثنقراش وللعاهر الحجر؟ قيل له: ذلك على التعليم منه لسعد أي ندعي لأخيك وأخوك لم يكن له فراش، وإنما يثبت النسب منه لو كان له فراش، فإذا لم يكن له فراش فهو عاهر، وللعاهر حجر.

فإن قال قائل: إنما كان أمرها بالخجاب منه لما كان رأى من شبه بعتبة، كما في حديث عائشة رضي الله عنها، قيل له: هذا لا يجوز أن يكون كذلك؛ لأن وجود الشبهة لا يجب به ثبوت نسب، ولا يجب بعدمه انتفاء النسب. ألا ترى إلى الرجل الذي قال لرسول الله ﷺ: إن امرأتي ولدت غلاما أمود، فقال له رسول الله ﷺ: هل لك من إبل؟ فقال: نعم، قال: فما ألوانها؟ فذكر كلاما قال: فهل فيها من أورو؟ قال: إن فيها نورفا، قال: فما ترى ذلك جاء؟ قال: من عرق نزع، فقال رسول الله ﷺ: ولعل هذا من عرق نزع، فلم يرخص له رسول الله ﷺ في نفيه لبعد شبهه منه ولا منعه من إحصاءه على بنته وحرمة، بل ضربه نه مثلا لله به أن الشبه لا يوجب ثبوت الأنساب، وإن عنده لا يجب به انتفاء الأنساب، فكذلك ابن وليدة زمعة لو كان وطن زمعة لأمه بوجب ثبوت نسبه منه، إذ لما كان لبعد شبهه منه معنى، وكان نسبه منه ثابتا لدخل على بناته، كما يدخل عيهن غيره من بنيد. وهذا الكلام متعقب بالرواية المصرح فيها بقوله: وهو أخوك. ولكن يراد به أخوك في الدين، ويحتمل أن يكون أصل الحديث هو لك، فظن الراوي أن معناه أخوه في النسب، فحملة على المعنى الذي عنه، والخبر الذي يرويه عبد الله بن الزبير صرح بأنه ﷺ قال: مؤثنه ليس لك بأخ.

وفي حديث عمرو بن شعيب أحكام قضى بها رسول الله ﷺ في أوائل الإسلام ومباني الشرع. قاله الخطابي؛ لذا لا يستدل به على عدم شرط الدعوة في نسب ولد الأم، وأيضا ظاهر الحديث الذي ذكر في المتن أن الولد إنما يلحق بالأب بعد ثبوت الفراش، وهو لا يثبت إلا بعد إمكان الوطء في النكاح الصحيح أو الفاسد وإلى ذلك ذهب جمهور روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يثبت بمجرد العقد قال: حتى لو نكح لمغربي مشرقية ولم يفارق واحد منهما وطنه، ثم أنت بولد لستة أشهر أو أكثر بحقه، قاله في التل الأوطار.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ قَالَ: اِحتَجَّيْنِي مِنْهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكَ بِأَجٍ. وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْتِي جَارِيَةً لَهُ فَحَمَلَتْ، فَقَالَ: لَيْسَ مِنِّي، إِنِّي أَتَيْتُهَا إِنْتِكَاءًا لَا أُرِيدُ بِهِ الْوَلَدَ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: قَالَ: وَلَدْتُ جَارِيَةً لِرَزِيدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنِّي، وَإِنِّي كُنْتُ أَعْرِضُ عَنْهَا.

٣٣٨٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ

= وقال صاحب «التوضيح»: وعند جمهور العلماء أن الحرة لا تكون فراشا إلا بإمكان الوطء، ويلحق الولد في مدة تلد في مثلها، وأقل ذلك ستة أشهر، وشذ أبو حنيفة، فقال: إذا طلقها عقيب النكاح من غير إمكان وطء فأنث بولده لسته أشهر من وقت العقد فإنه يلحقه. وقال أيضا: وما ذهب إليه أبو حنيفة خلاف ما أجرى الله تعالى به العادة من أن الولد إنما يكون من ماء الرجل وماء المرأة، انتهى. قال العلامة العيني: إن أبا حنيفة لم يشذ فيها ذهب إليه ولا خالف ما أجرى الله به العادة، وإن صاحب «التوضيح» ومن سلك مسلكه لم يدركا في هذه المسألة ما أوردته أبو حنيفة؛ لأنه احتج فيها ذهب إليه بقوله: «الولد للفراش» أي لصاحب الفراش، ولم يذكر فيه اشتراط الوطء، ولأن العقد فيها كالوطء، بخلاف الأمة فإنه ليس لها فراش، فلا يثبت نسب ما ولدته الأمة إلا باعتراف مولاهما، انتهى.

وقال في تنسيق النظام: وأعلم أن النووي شرط في هذا النسب إمكان الوطء، عل ما هو مذهب مالك والشافعي رحمهما الله وفيه رد على أبي حنيفة في عدم الاشتراط ومثل فيه المغربية والمشرقية، قال: وهذا ضعيف ظاهر الفساد ولا حجة له في إطلاق الحديث؛ لأنه خرج على الغالب، وهو حصول الإمكان عند العقد، انتهى. أقول عليه أما أولا أن الحكم قد يدار على الداعي، والدال نائبا عن المدعو والمدلول، ولا يلتفت إلى حقيقة وجودهم أصلا، كما في السفر والمشقة، فالعقد جعل بمنزلة الوطء في هذا المعنى.

وقد قال النووي أيضًا: فإن كانت زوجة صارت فراشا بمجرد عقد النكاح فمذهب ليس ضعيفا ظاهر الفساد بل مذهبهم كذلك، وثانيا: أن مذهبهم خلاف إطلاق الحديث وخروجه على الغالب ممنوع، لا بد له من دليل، وثالثا: أن الموطوءة إذا مضت عليها سنون هو زوجها في السفر وحاضرت فيها مرات، فإذا طلقها نعتد بلا مرة مع أن براءة الرحم معلومة بالضرورة، وكذا لو كان معها ويعلم أنها تحيض، وليست بحامل كما هو السنة في الطلاق في طهر لا وطء فيه، فظهر أن مطلق الوطء جعل قائما مقام شغل الرحم، وإن علم برائتها قطعاً، فأين الإمكان ههنا؟ فقوله: منافع للأصول الشرعية، فافهم.

اللَّهُ، إِنَّ فَلَانًا ابْنِي عَاهَرْتُ بِأَمْرٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا دَعْوَةَ فِي الْإِسْلَامِ، ذَهَبَ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٣٩٠ - وَعَنْ سَمَاءٍ عَنْ مَوْلَى لَبْنَى مَخْرُومَةٍ قَالَ: رَفَعَ رَجُلَانِ عَلَى جَارِيَةٍ فِي ظَهْرِ وَاحِدٍ، فَعَلَّقَتِ الْجَارِيَةُ، فَلَمْ يَذَرَ مِنْ أُيَّهَمَا هُوَ، فَأَتَيْنَا عُمَرَ يَخْتَصِمَانِ فِي الْوَلَدِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَذْرِي كَيْفَ أَقْضِي فِي هَذَا؟ فَأَتَيْنَا عَلِيًّا، فَقَالَ: هُوَ بَيْنَكُمَا يَرْتُكُمَا وَيَرْتَانِيهِ، وَهُوَ لِلْبَاقِي مِنْكُمَا. رَوَاهُ النُّظْحَاوِيُّ.

... قوله: فقال: هو بينكما يرتكما وترثانه: إلخ: فيه دليل على عدم الحكم بقول القافة في نسب ولا غيره، به قال الكوفيون والثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وقال الشافعي وغيره: في حديث المدلجي ثبوت لعمل بالقافة وصحة الحكم بقولهم في إحقاق الولد، ولو لا ذلك لأنكر النبي ﷺ على مجزأ ولقائ له: وما يدريك؟ فلما سكوت ولم ينكر عليه دل أن ذلك القول مما يؤدي إلى حقيقة يجب بها الحكم. وكان من الحجة الحنفية عليهم أن سرور النبي ﷺ يقول مجزأ المدلجي الذي ذكر في حديث عائشة ليس فيه دليل، على ما توهموا من واجب الحكم بقول القافة، لأن أسامة بن زيد قد كان نسبته ثبت من زيد بن أسامة قبل ذلك، ولم يحتج النبي ﷺ في ذلك إلى قول أحد، ولو لا ذلك لما كان دُعي أسامة فيها تقدم إلى زيد.

والما تعجب النبي ﷺ من إصابة مجزأ كما تعجب من ظن الرجل الذي يصوب بظنه حقيقة الشيء الذي ظنه، ولا يجب الحكم بذلك، فترك رسول الله ﷺ الإنكار عليه؛ لأنه لم يتعاط بقوله ذلك إثبات ما لم يكن ثابتاً، وقد قال تعالى: ذُرِّيَّا تَفَقُّمَا لَيْسَ لَكَ بِهِمَا عِلَافٌ (الإسراء: ٣٦). كذا في «شرح معاني الآثار» ملخصاً. وقال القاري: ليس في حديث المدلجي ثبوت النسب يعلم الحقيقة إنما هو تقوية ودفع شبهة ورفع مظنة كما إذا شهد عدل برؤية هلال ووافق منجم، فإن قول المنجم لا يصلح أن يكون دليلاً مستقلاً، لا نفي ولا إثبات، وبصح أن يكون مقبوعاً للدليل الشرعي، انتهى. واحتج لنا صاحب «البحر» بحديث: «الولد للفراش» - ووجه الاستدلال به أن تعريف المستند إليه، واللام الداخلة على المستند للاختصاص بقيدان الحصر.

قال ابن المهام: وإذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فأدعاه أحدهما ثبت نسبه منه، سواء كانت في المرض أو الصحة، وصارت أم ولد له اتفاقاً، لا أنه يضمن نصيب شريكه في اليسار والإعسار، قال: وإن ادعياه معاً ثبت نسبه منهما، وكانت الأم أم ولد لهما، فتخدم كلا منهما يوماً، وإذا مات أحدهما عتقت ويرث الابن من كل منهما =

وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّبِيِّ: أَنَّ رَجُلَيْنِ وَطِئَا جَارِيَةً فِي شَهْرِ وَاحِدٍ، فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَارْتَفَعَا إِلَى عَسْرٍ، فَجَعَلَتْهُ عُسْرٌ لَهُمَا يَرْتُهُمَا وَيَرْتَانِيهِ. وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ: رَوَى عَنِ الْإِمَامِ يُحْيَى أَنَّ حَدِيثَ الْقَافَةِ مُنْسُوحٌ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ أَنَّ عَائِشَةَ عَمْرًا أَحْبَرَتْهُ أَنَّ النِّكَاحَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ، فَمِنْهُ أَنْ يَجْتَمِعَ الرَّجَالُ عَلَى الْمَرْأَةِ لَا تُنْتَعَمُ مِنْ جَاءِهَا وَهُنَّ أَلْبَعَايَا وَكُنَّ يَنْصِبْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ، فَيَصْطَافِيهَا كُلُّ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا جَمَعَ لَهُمُ الْقَافَةُ، فَأَتَيْهِمُ الْخُفْوَةُ بِهِ كَأَنَّ أَبَاءَهُ، وَدُعَى ابْنُهُ لَا يَسْتَنْبِعُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ هَدَمَ ذَلِكَ النِّكَاحَ الَّذِي كَانَ يَكُونُ فِيهِ ذَلِكَ الْحُكْمُ، وَأَقَرَّ النَّاسَ عَلَى النِّكَاحِ الَّذِي لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ الْقَافَةِ، وَجَعَلَ الْوَلَدَ لِأَبِيهِ الَّذِي يَدْعِيهِ، فَيَنْبُتُ نَسَبُهُ بِذَلِكَ، وَنَسَخَ الْحُكْمَ الْمُتَقَدِّمَ الَّذِي كَانَ يُحْكَمُ فِيهِ بِقَوْلِ الْقَافَةِ.

• ميراث ابن كامل. ويرثان منه ميراث أب واحد، وإذا مات أحدهما كان كل من ميراث الابن لبقية منهما، وقال: ويقولون قال الثوري وإسحاق بن راهويه، وكان الشافعي: «... بقوله في القديم، ورجع عليه أحمد حديث القفاة، وقيل: يعمل به إذا فقدت القفاة، وقال الشافعي: «... يرجع إلى قول القفاة، فإن لم يوجد القفاة وقف حتى يبلغ الولد، فينسب إلى أبيها شاء، فإن لم ينسب إلى واحد منها كان نسبه موقوفاً، لا يثبت له نسب من غير أمه، انتهى».

وفي هذا المجهود: «أجواب عما استدلوا على صحة القفاة بحديث النعمان حيث قال ﷺ فيه: إلا حدث به أصهب أسحم حشر السافين فهو لزوجها وإن جنات به أوفى جيداً جماليه حادج السافين سابع الألبين بهر الذي زويت به، وهذه هي القفاة وأحكم بالشبهة بأن هذا الحكم منه ﷺ لم يكن الحكم بالقفاة، ولم يكن رسول الله ﷺ نافذاً قط، ولا عرف ذلك منه ﷺ في عدة عمره ودعوى وجود القفاة فيه ﷺ فذبح في رسالته، بل هو حكم بالوحي الإلهي على أنه لو كانت القفاة معتبرة لكانت شرعية النعمان لغوا، بل يكون السداد على الشبه، فإذا كان الولد له شبيهة بالزوج ثبت كذب، ويجوز الزوج حد القذف، ولو كان له شبيهة بغير الزوج لكان يثبت شرعاً زناها وتعد حد الزنا.

«... قوله: «... وفي رواية للنبي ﷺ: «... كذا في «النبأ»».

٣٣٩١ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنهما قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ فَلَا جُنَّةَ عَلَيْهِ حَرَامٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٩٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٩٣ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْمَلَاعِنَةِ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ، وَفَضَحَهُ عَلَى رُءُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٣٩٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي امْرَأَةً لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَلِّقْهَا» قَالَ: إِنِّي أُحِبُّهَا، قَالَ: «فَأَمْسِكْهَا» ^(١) إِذَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: فأمسكها إذا: لذلك قال في «الدر المختار» لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة، انتهى. وقال في «رد المختار»، ولا عليها تسريح الفاجرة، إلا إذا خاف أن لا بقية حدود الله فلا بأس أن يفرقا انتهى، «يجتنب» والفجور يعتم الزنا وغيره، وقد قال ﷺ لمن زوجته لا تزد لا مس. وقد قال: إني أحبها: «امستمتع بها».

بَابُ الْعِدَّةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا صَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ يِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا لَا تَرَبِّضَنَّ بَأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغَ أَجَلَتهُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

١٠ قوله: وللمطلقات إباح: وفي هذه الآية بيان نفقة المطلقات إذ المتاع: النفقة، وهو المختار لصاحب «المدارك» فمعنى الآية: أن المطلقة تحب نفقتها على الزوج ما دامت معتمدة، سواء كانت مطلقة الرجعي أو البائن أو غير ذلك، وهذه الآية باني حكمها الآن غير منسوخ بالاتفاق، وفي البائن خلاف الشافعي، وسباني إن شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في هذا الباب، أخذته من «التفسيرات الأحمدية».

١١ قوله: لا تخرجوهن إباح: يعني لا يصح الإخراج للمطلقة للمعتمدة من بيت الزوج، ولا الخروج أي لا تخرجوهن أيها الأزواج من مساكنهن وقت الفراق حتى يتقضي عدتهن، ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ (الطلاق: ١) أيضًا بأنفسهن ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ (الطلاق: ١) أي لعمله فاسقة ظاهرة بها يجب الحد ذكرنا والسرقة، فأخرجوهن لأجلها أو أن تؤذي أهل البيت بالفحش والسفاح، فيحل إخراجها؛ لأنها في حكم النازية، وهذا أي الاستثناء على المتعين من الإخراج أظهر، وبالجملة فالآية دليل على أنها تستحق السكنى، وأنها يجب عليها ملازمة مسكن الفراق، «التفسيرات الأحمدية» مختصراً.

١٢ قوله: أسكنوهن: إباح: فيها بيان أن السكنى واجب للمطلقة المعتمدة أي أسكنوهن بإتيانها الزوجان ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ (الطلاق: ١) أي مكاناً من مساكنكم هو ﴿مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ (الطلاق: ١) أي من وسعكم وحافضكم، ﴿وَلَا تُضَارُّوهُنَّ﴾ (الطلاق: ١) في السكنى أو النفقة أيضًا لتفيقوا عليهن في السعاش فتخرجوهن إلى الخروج، وإيهن الأولى للبعوض والثانية للبيان، صرح به صاحب «الكشاف» والمدارك، وقد ذكر فخر الإسلام في «أقسام السنة» قبل: معناه وأنفقوا عليهن =

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي لَا يَمَسُّهَا الْهَيْضُ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَا يَحِضُّنَّ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١)
(الطلاق: ٤)

٣٣٩٥ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنً وَلَا نَفَقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَّصَهُ بِهِ، فَقَالَ: وَبِذَلِكَ تُحَدَّثُ بِمِثْلِ هَذَا. قَالَ عُمَرُ: لَا تَتْرُكْ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ يَقُولُ امْرَأَةٌ: لَا تَذَرِي لَعَلَّهَا حَفِظْتُ أَوْ لَيْسَتْ، لَهَا "السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ"، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفُجْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾، رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ: وَكَانَ عُمَرُ يَجْعَلُ لَهَا النَّفَقَةَ السُّكْنَى.

- من وجدكم، فيكون دالاً على السكنى والنفقة جميعاً، كذا في «التفسيرات الأهدية».

(١) قوله: قُرُوء: وإنما وقع الخلاف في الأقراء المذكورة في الآية هل هي الأطهار أو الحيض، فظاهر قوله ﷺ: تعدد بثلاث حيض وقوله: تجلس أيام أقرانها وقوله: وعدتها جفستان والآثار التي ذكرت في الكتاب أن الأقراء هي الحيض، وبه قال أبو حنيفة، حتى أخذته من ذيل الأوطار.

(٢) قوله: هذا السكنى والنفقة إلخ: اختلف العلماء في المصلحة البائنة الخال من نفقة والسكنى أم لا، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأبوه حنيفة وآخرون: يجب النفقة والسكنى للمعتدة بالطلاق، سواء كان رجعيًا أو باتنا، وسواء كانت حاملاً أو لا، وسواء كانت مطلقة بثلاث أو واحدة ما دامت في العدة. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: لا سكنى للمطلقة البائنة الخال، ولا نفقة. وقال مالك والشافعي وآخرون: يجب لها السكنى، ولا نفقة لها، وجلة الكلام أن المعتدة إن كانت معتدة من نكاح صحيح عن طلاق، فإن كان الطلاق رجعي فلها النفقة والسكنى بلا خلاف، لأن ذلك النكاح قائم، فكان الحال بعد الطلاق كالحال قبله وإن كان الطلاق ثلاثاً أو باتناً فلها النفقة والسكنى، إن كانت حاملاً بالإجماع لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ خَلِي طَائِفَتاً عَلَيْهِنَ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٦)، وإن كانت حائلاً فلهما النفقة والسكنى عند أصحابنا.

وقال الشافعي: هذا السكنى، ولا نفقة لها. وقال أحمد: لا نفقة ولا سكنى، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ فَإِنْ طَلَقَهَا فَمَا لَهَا عَلَيْهَا مِنْ شَيْءٍ مِمَّا نَفَقْتُمْ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ يَوْمِ طَلَقْتَهَا فَإِنْ لَهَا مِنْكُمْ رِجْلٌ فَلْيَرِيقْ إِلَيْهَا رِجْلَهَا وَلَا تَنْفِقُوا عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعُ خِفَتَيْهَا مِنَ الْإِطْلَاقِ: ٦١﴾، خص الحامل بالأمر بالإنفاق عليها، فلو وجب الإنفاق على غير الحامل ليطل التخلص. وروي عن فاطمة بنت فبس أنها قالت: طلقتي زوجي ثلاثاً، فلم يجعل لي النبي ﷺ نفقة ولا سكنى، ولأن النفقة محب بالملك، وقد زال منك بالثلاث والباقي إلا أن الشافعي يقول: عرفت وجوب السكنى في الحامل بانصر، بخلاف الباقي، ولما قوله تعالى: ﴿وَأَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْتِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦)، وفي قراءة عبد الله بن مسعود: وَأَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ وَأَنْفَقُوا عَلَيْهِمْ مِنْ وَجْدِكُمْ.

ولا اختلاف بين القرائين لكن إحداهما تفسير للأخرى، كقوله عز وجل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨) وقراءة ابن مسعود «أَيْدِيَهُمَا» وليس ذلك اختلاف القراءة، بل قراءته تفسير القراءة الظاهرة، كما هنا لأن الأمر بالإسكان أمر بالإلحاق؛ لأنها إذا كانت محبوسة ممنوعة عن الخروج لا تقدر على اكتساب النفقة، فلو لم تكن نفقتها على الزوج، ولا مال لها خلكت أو ضاقت الأمر عنها وعسر، وهذا لا يجوز. وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ طَلِّقٌ مَّتَاعٌ بِإِثْمَارٍ﴾ (البقرة: ٢٤١) الآية وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَصَارُوهُنَّ﴾ (الطلاق: ٦) وقوله تعالى: ﴿يُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعِيٍّ وَمَنِ كُنَّ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ (الطلاق: ٧) من غير فصل بين ما قبل الطلاق وبعد، في العدة، ولأن النفقة إنما وجبت قبل الطلاق؛ لكونها محبوسة عن الخروج والبروز لحق الزوج، وقد بقي ذلك الاحتباس بعد الطلاق في حالة العدة وتأبد بالنضام حتى انشع إليه؛ لأن الحبس قبل الطلاق كان حقا للزوج على الخلو، وبعد الطلاق تعلق به حتى انشع حتى لا يباح لها الخروج، وإن أذن لها المزوج بالخروج.

فمنها وجبت به النفقة قبل التأكد فلان يجب بعد التأكد أولاً، وأما الآية ففيها أمر بالإتيان على الخامل، وأنه لا ينبغي وجوب الإتيان على غير الخامل، ولا يورجه أيضاً، فيكون مسكوتاً موقوفاً، وعلى قيام الدليل، وقد قام دليل الوجوب هو ما ذكرناه، وأما حديث فاطمة بنت قيس فقد رده عمر رضي الله عنه فإنه روي أنها لم تروى أن رسول الله ﷺ لم يقبل لها سكنى، ولا نفقة قال عمر رضي الله عنه: لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا يقول امرأة: لا تدري أصدقت أم كذبت، وفي بعض الروايات: قال: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا، ولا يأخذ بقول امرأة، نسيت أو شبه لها سمعت رسول الله ﷺ يقول: لها: لسكنى والنفقة، وقول عمر رضي الله عنه: لا ندع كتاب ربنا، يحتمل أنه أراد بقوله عز وجل: **وَأَتَكُونَهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ**، (انطلاقاً) **وَاتَّقُوا اللَّهَ**، ويكون قرأته كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه.

= ويجتمعل أنه أراد قوله عز وجل: ﴿يُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ (الطلاق: ٧)، ويجتمعل أنه أراد بقوله: «لا ندع كتاب ربنا» في السكني خاصة، وهو قوله عز وجل: ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِّن حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ دُونِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦) كما هو الفراهة، وأراد بقوله عليه: «بسة نبي» ما روي عنه عليه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ها النفقة والسكنى، ويجتمعل أن يكون عند عمر عليه في هذا تلاوة رفعت عينها، وفي حكمها فأراد بقوله: «لا ندع كتاب ربنا» تلك الآية كما روي عنه أنه قال في باب الزنا: كنا نتلو في سورة الأحزاب «الشيخ والشيخة إذا زنيا فأزجرهما نكالا من الله والله عزير حكيم»، ثم رفعت التلاوة وفي حكمها كذا ههنا.

وروي أن زوجها أسامة بن زيد عليه كان إذا سمعها تتحدث بذلك حصيها بكل شيء في يده، وروى عن عائشة عليه أنها قالت: «لقد فشت الناس بهذا الحديث، وأقل أحوال إنكار الصحابة عن رأي الحديث أن يوجب طعنا فيه، ثم قد قيل في تأويله: إنها كانت تبهو على أحوالها، فقلها رسول الله ﷺ إلى بيت ابن أم مكتوم عليه، ولم يجعل لها نفقة، ولا سكنى؛ لأنها صارت كالناشرة؛ إذ كان سبب الخروج منها، وهكذا تقول فيمن خرجت من بيت زوجها في عنتها أو كان منها سبب أوجب الخروج؛ إنما لا تستحق النفقة ما دامت في بيت غير الزوج، وقيل: إن زوجها كان غائبا فلم يتقض لها بالنفقة والسكنى عن الزوج بغيبته؛ إذ لا يجوز القضاء على الغائب من غير أن يكون عنه خصم حاضر.

فإن قيل: روي أن زوجها خرج إلى اليمن، وقد كان وكل أخاه، فالجواب: أنه إنما وكله بصلاتها أو بإيصال النفقة ولم يوكله بالخصومة، وإنما لم يحتج أبو حنيفة ولم يعمل بحديث فاطمة بنت قيس؛ لما أن حديثها مطعون غير مقبول بوجوه، منها: أن شرط قبول خبر الواحد عدم طعن السلف فيه، وعدم الاضطراب وعدم معارض يجب تقديمه، والمتحقق في هذا الحديث ضد كل من هذه الأمور، أما طعن السلف فقد طعن فيه أكابر الصحابة مما مستذكره مع أنه ليس من عاداتهم الطعن بسبب كون الراوي امرأة، ولا كون الراوي أعربيا، قال عمر عليه: لا تترك كتاب ربنا ولا سنة نبيًا بقول امرأة، لا ندري حفظت أم نسيت، ها السكني والنفقة، قال الله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ (الطلاق: ١) فقد أخبر أن سنة رسول الله ﷺ أن ها السكني والنفقة، ولا رب في أن قول الصحابي: «من السنة كذا» رفع، فكيف إذا كان قائله عمر عليه، وفيها رواه الطحاوي والدارقطني زيادة قوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: للمطقة ثلاثا النفقة والسكني وقصاري ما هذا، أن تعارض روايته، فقي الروايتين يجب تقديمها.

■ وقال سعيد بن منصور: حدثنا معاوية بن الأعمش عن إبراهيم قال كان عمر رضي الله عنه إذا ذكر عنه حديث فاطمة قال: ما كنا نغير في ديننا بشهادة امرأة، فهذا شاهد على أنه كان الدين المعروف وجوب النفقة والسكنى، فبئزل حديث فاطمة من ذلك منزلة الشاذ والنفقة، إذا شذ لا يقبل ما شذ فيه، ويصرح بهذا ما في «مسلم» من قول مروان: سنأخذ بالعصمة التي وجد عليها الناس، والناس إذ ذاك هم الصحابة، فهذا في المعنى حكاية إجماع الصحابة، ووصفه بالعصمة، وفي الصحيحين عن عروة أنه قال لعائشة رضي الله عنها: ألا ترى إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة، فخرجت، فقالت: بشي ما صنعت، فقلت: ألم تسمعي إلى قول فاطمة؟ فقالت: أما أنه لا خير لها في ذلك أو في ذكر ذلك، فهذا غاية الإنكار حيث نفت الحكم بالكلية، وكانت عائشة رضي الله عنها أعلم بأحوال النساء، فقد كن يأتين منزلها ويستفتين منه رضي الله عنها، وكثر وتكرر.

وفي «صحيح البخاري» عن عائشة أنها قالت لفاطمة: ألا تنصي الله، تعني في قولها: «لا سكنى ولا نفقة»، وقد تم بيان المعارض والطعن، وأما بيان الاضطراب فقد سمعت في بعض الروايات: إنه طلقها وهو غائب، وفي بعضها: «طلقها ثم سافر»، وفي بعضها: «أنها ذهبت إلى رسول الله ﷺ فسأته»، وفي بعضها: «أن خالد بن الوليد ذهب في نفر فسأله ﷺ»، وفي بعض الروايات: «سمي الزوج أبا عمرو بن حفص»، وفي بعضها: «أبا جعفر بن المغيرة»، والاضطراب موجب لضعف الحديث على ما عرف في علم الحديث، وممن رد الحديث زيد بن ثابت ومروان بن الحكم، ومن التابعين مع ابن المسيب شريح والشعبي والحسن والأسود بن يزيد وممن بعدهم الثوري وأحمد بن حنبل وخلق كثير ممن تبعهم، فإن قيل: قال لها: لا نفقة لك ولا سكنى.

قلنا: ليس علينا أولاً أن نشغل ببيان العذر عما روت، بل يكفي ما ذكرنا من أنه شاذ مخالف لما كان عليه الناس ولمروى عمر كائنا هو نفسه ما كان إلا أن الاشتغال بذلك حسن محلاً لمروياها على العصمة، ونقول فيه: إن عدم السكنى كان لها سمعت، وأما عدم النفقة فلأن زوجها كان غائباً ولم يترك مალأ عند أحد سوى الشعر الذي بعث به إليها، فطالبت هي أهله، على ما في «مسلم» من أنه طلقها ثلاثاً، ثم انطلق إلى اليمن، فقال لها أهله: ليس لك نفقة، الحديث. فلذلك قال ﷺ لها: لا نفقة لك ولا سكنى، على تقدير صحته؛ لأنه لم يخلف مალأ عند أحد، وليس يجب لك حل أهله شيء فلا نفقة لك على أحد بالضرورة فلم تفهم هي الغرض عنه ﷺ، فجعلت تروي نفي النفقة مطلقاً، فوقع إنكار الناس عليها.

ومنها: أن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه طعن في الحديث من جهة الحفظ والإتقان في الراوي بقوله: «حفظت أم

نسبت» وكفى به قدوة. أما ما لنا في الجرح والتعديل والتضعيف والتوثيق، وهو أعلى عندنا من علي بن المديني -

وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ وَالدَّارَقُطْنِيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثُ ثَقَفَةٍ وَالسُّكْنَى».

وَفِي رِوَايَةِ إِبْنِ أَبِي شَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرًا فِي أَنْ تَذْكُرَ هَذَا، يَعْنِي قَوْلَهُ: لَا سُكْنَى لَكَ وَلَا ثَقَفَةٌ.

وَفِي رِوَايَةِ اللَّيْثِيِّ: قَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ؟ أَلَا تَتَّقِي اللَّهَ، تُعْنِي فِي قَوْلِهَا: لَا سُكْنَى وَلَا ثَقَفَةٌ. وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثُ لَهَا السُّكْنَى وَالثَّقَفَةُ».

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ تَحْدُثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَهَا: «اغْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ يَقُولُ: كَانَ أُسَامَةُ إِذَا ذَكَرَتْ فَاطِمَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، رَمَاهَا بِمَا كَانَ فِي يَدِهِ.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ قَوْلِ مَرْوَانَ: سَنَأْخُذُ بِالْبَعْضَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ كَانَ عَنْدهُمْ عَلَى خِلَافِ حَدِيثِ فَاطِمَةَ. وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَيْنَ تَعْتَدُ الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا؟ فَقَالَ: فِي بَيْتِهَا. فَقُلْتُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ أَنْ تَعْتَدُ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَقَالَ: بَلَى الْمَرْأَةُ افْتَتَتْ النَّاسَ وَاسْتَظَالَتْ عَلَى أَخَوَاتِهَا يَلْسَانُهَا،

- ويحيى بن سعيد ويحيى القطان وأبي حاتم والبخاري وغيرهم. ومنها: أن الرواية مخالفة للقرآن مخالفة صريحة في قوله تعالى: (الْمُكْرَهَاتُ مِنْ خِيَتٍ لَكُمْ مِنْ زَوَاجِكُمْ) (الطلاق: ٦) وقوله: (وَلَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ) (الطلاق: ١) الآية، والقرآن قطعي بعمومه وخصوصه على ماقرر في أصوله، فلا يخصه خبر الواحد، وإن القطعي لا يعارضه قطعي. ومنها: ما رواه إبراهيم عن عمر أنه كان يقول: إنه سمع النبي ﷺ يقول: «هذه السكينة والشفقة وإبراهيم وإن لم يسمع عمر فموسى عليه السلام» كما نقل عن «تهذيب التهذيب» عن جماعة من الأئمة، «المبسوط» و«البدائع» و«فتح القدير» و«تسقيع النظام» منقط منها.

فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَعْتُدَّ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَكَانَ رَجُلًا مَكْفُوفَ الْبَصَرِ.
 ٣٣٩٦ - وَعَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ كَعْبٍ أَنَّ الْفُرَيْعَةَ بِنْتَ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ وَهِيَ أُخْتُ أَبِي
 سَعِيدٍ الْحَذْرِيِّ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تُرْجَعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَيْتِ
 خُدْرَةَ فَإِنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي ظَلَبٍ أَعْبَدَ لَهُ أَبَقُوا، فَقَتَلُوهُ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 أَنْ أُرْجَعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنْ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْ فِي مَنْزِلٍ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةَ. فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ «لَعَنَ». فَأَنْصَرَفْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ دَعَانِي. فَقَالَ: «امْكُثِي»
 فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ» قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. رَوَاهُ مَالِكٌ
 وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٣٩٧ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ الْمُطْلَقَةَ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا فِي حَقٍّ وَلَا بَاطِلٍ حَتَّى تَنْقَضِيَ

(١) قوله: فقال امكثي في بيت الخ: وقد استدلل بهذا الحديث على أن المتوفى عنها تمتد في المنزل الذي بلغها نعي زوجها، وهي فيه ولا تخرج منه إلى غيره، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم والأوزاعي وإسحاق وأبو عبيد، قال ابن عبد البر: وقد قال بحديث الفرعية جماعة من فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق ومصر، ولم يطعن فيه أحد منهم، وقد روي جواز خروج المتوفى عنها فتلعلعن عن جماعة منهم عمر وزيد بن ثابت وابن عمر وابن مسعود وغيرهم. فإن قلت: إن هذا الحديث يَدُلُّ دلالة ظاهرة على أنه لا يجوز لها الخروج وإن كان بعدد، فإن رسول الله ﷺ لم يلتفت إلى عددها، ومع عددها لم يأذن لها في الخروج؟ قلت: فرق بين الانتقال والخروج، فإن رسول الله ﷺ لم يأذن لها في الانتقال من المكان الذي أتاهما نعي زوجها، وأما الخروج منه نهاراً والبيت فيه بالليل فلم يمنع عنه رسول الله ﷺ، وروي الإذن فيه عن الصحابة رضي الله عنهم فيجوز ذلك بأن تخرج في النهار وتبيت بمنزلها في الليل. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: إن المطلقة لا تخرج من بيتها إلخ: أي يكون عدة المبتونة وكذا المطلقة الرجعية والمتوفى عنها زوجها في بيت زوجها أما المطلقة مبتونة كانت أو رجعية، فلا يجوز لها الخروج ليلاً ولا نهاراً، والمتوفى عنها زوجها نهاراً، أما عدم جواز خروج المطلقة فلم يقله تعالى: «لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفُجْوَئِهِنَّ مُبَيَّنَةً» (الطلاق: ١)، والفاحشة نفس الخروج. قاله النخعي. وقال ابن مسعود: هي الزنا، فيخرجن لإقامة الحد.

عَدَّتْهَا، وَإِنَّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا تَخْرُجُ فِي حَقِّ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَكِنْ لَا تَبِيتُ دُونَ مَلَزَمِهِ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَنْفَارِ».

وَحَدِيثُ جَابِرٍ: طَلَّقْتُ خَالَتِي انْتَهَى. وَاقِعُهُ حَالٌ لَا عُمُومَ لَهَا، وَقَالَ الْإِمَامُ الظَّحَاوِيُّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُ مَا أُمِرَتْ بِهِ خَالَةُ جَابِرٍ عليه السلام كَانَ، وَالْإِحْدَادُ إِنَّمَا هُوَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ مِنَ الْعِدَّةِ، ثُمَّ نُبَسَخَ ذَلِكَ، وَجَعَلَ الْإِحْدَادُ فِي كُلِّ الْعِدَّةِ.

٣٣٩٨ - وَعَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ تُفِيسَتُ^(١) بَعْدَ وَقَاةٍ زَوْجَهَا بِلَيْالٍ، فَجَاءَتْ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ، فَأَذِنَ لَهَا فَتَنَكَّحَتْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تفيس هِيَ تَسْوِيزُهَا أَوْ تَكُونُ بِذِيهِ السَّانِ، وَأَمَّا خُرُوجُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا نَهَارًا فَلَا يَلَاظُ لَا تَفْقَهُ، فَتَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُوجِ نَهَارًا أَمْعَاشٍ. وَلَا كَذَلِكَ الْمَطْلُوقَةُ لِأَنَّ التَّفَقُّعَ حَاصِلَةٌ هَذَا مِنْ زَوْجِهَا كَذَا فِي «الْمُهَذَّبَةِ» وَشَرْحُهَا «الْبَيْتَةُ» أَضْأَنَّ مَنْ أَوْجِبَ عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا الْبَيْتُونَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا عَمْرٌ وَعَتَمَانُ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَمْرٍ وَأَمَّ سَلَمَةُ وَابْنُ السَّبَّابِ وَالْعَاسِمُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ سُلَيْمٍ وَابْنُ رَاهِرَةَ وَابْنُ عُيَيْنَةَ.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى الْقَادِي عَلَى عَدَمِ خُرُوجِهَا بِقَوْلِهِ: «إِنْ تَبَيَّنَ يُتَوَفَّى مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ الْأَزْوَاجَ وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ» فَتَمَعَا إِلَى الْخَبَرِ غَيْرِ اخْتِرَاجِهِ (تفصرة: ٢٤٠) فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَلَيْسَ يَسْخُ عِدَّةُ الْحَوْلِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، وَالْوَصِيَّةُ بَقِي عَدَمِ الْخُرُوجِ عَلَى حَالِهِ، وَذَكَرَ الزُّرْقَانِيُّ أَنَّ التَّبَيُّتَ وَمَالِكًا وَجَمَاعَةً قَالُوا بِجُوزِ خُرُوجِ الْمَطْلُوقَةِ أَيُّضًا نَهَارًا لِحَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ «مُسْلِمٍ»: طَلَّقْتُ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَحِدَ، نَحْنُهَا، فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَمَرَهَا ابْنُ أَبِي قُرَيْشٍ. وَقَالَ: بَلَى فَجَدَدِي تَحَلَّتْ فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصْدُقَ أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا، وَيَجِبُ عَلَيْهِ بَأَنَّهُ وَاقِعُهُ حَالٌ لَا عُمُومَ هَذَا، فَدَلَّ فِي «التَّعْلِيلِ الْمُسْتَوْفَى»: ذَلِكَ قَالَ فِي «الدَّرِّ الْمُحْتَرَمِ»: وَلَا تَخْرُجُ مَعْتَدَةً وَجَعِي وَبَاتِي بِأَيِّ فِرْقَةٍ كَانَتْ عَلَى مَا فِي «الظَّهِيرَةِ»، وَلَوْ مُخْتَلَفَةً مِنْ تَفَقُّعِ عِدَّتِهَا فِي الْأَصَحِّ اخْتِيَارًا، أَوْ عَلَى أَنْ يَسْكُنِيَ فَيَلْزَمُهَا أَنْ تَكْتُمِي بَيْتَ الزَّوْجِ، «مَعْرَاجٌ».

١٠٠ قَوْلُهُ: لَمَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا الْيَخَ، يَعْنِي عِدَّةَ الْحَامِلِ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا سَوَاءَ كَانَتْ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ أَوْ النِّسَاقِ أَوْ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ تَقُولُ تَعَالَى: «وَأُولَئِكَ الْأَحْزَابُ الْأَجْنَبُ^(٢) أَنْ يَفْضَحَ خَمَلُهُنَّ» (الطلاق: ٤) وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَمْرٍ. وَقَالَ عَلِيٌّ: عِدَّتُهَا أَبْعَدُ الْأَجْنَبِ، لِأَنَّ النِّصْبَ مَعَارِضَةً بَعْضُهَا يَوْجِبُ تَرْبِصَ ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ، كَمَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَبَعْضُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، كَمَا فِيهَا أَيْضًا، وَبَعْضُهَا وَضِعَ الْحَمْلُ، كَمَا فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ، فَفُلَكَ بِوُجُوبِ الْأَبْعَدِ احْتِيَاضًا. =

٣٣٩٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي تُوفِّي عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ اشْتَكَيْتُ عَيْنَهَا، أَفَتَكْحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تُرْمِي بِالتَّبَعَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= والجواب: أن آية الحمل متأخرة، فيكون غيرها منسوخاً بها أو مخصوصاً قال ابن مسعود: «من شاء باهلته أن سورة النساء القصوى نزلت بعد أربعة أشهر وعشراً، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه يريد أن قوله: «وَأُزُولُكَ الْأَحْمَالُ» (الطلاق: ٤) متأخر عن قوله: «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ» (البقرة: ٢٢٨) فيكون نسخاً له في مقدار ما يتناول الأيتان، وهو حامل توفي عنها زوجها؛ لأن أولات الأحمال لا يتناول المتوفى عنها زوجها الغير الحامل، وقوله: «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ» (البقرة: ٢٢٤) أي وأزواج الذين يتوفون منكم لا يتناول الحامل المطلقة.

فقوله: «وَأُزُولُكَ الْأَحْمَالُ» (الطلاق: ٤) باعتبار إتيان عدة المطلقة الحامل لا يكون ناسخاً لعدم دخوله تحت آية البقرة، وقوله: «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ» (البقرة: ٢٢٤) باعتبار إيجاب عدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل لا يكون منسوخاً لعدم دخوله تحت آية سورة الطلاق، وإنما يجري النسخ في مقدار ما يدخل تحت الأيتان، وهو الحامل التي توفي عنها زوجها فتكون عدتها بوضع الحمل لا بالأشهر لذلك قال الشوكاني: وقد ذهب جمهور أهل العلم من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار إلى أن الحمل إذا مات عنها زوجها تنقضي عدتها بوضع الحمل.

١٠- قوله: فقال رسول الله ﷺ: لا ينح. اتفقوا على أن المتوفى عنها زوجها يلزمها الحداد في عدتها، وأما المبرقة، وهي المختلعة والمطلقة ثلاثاً أو تطليقة بائنة فعليها إحداد في عدتها عندنا. وقال الشافعي: «لا حداد عليها» لورود النص في المتوفى عنها زوجها، ولأن الحداد على المتوفى عنها زوجها لإظهار التأسف على موت الزوج الذي وفي لها حتى توفى الموت بينهما، وذلك غير موجود في حق المطلقة؛ لأن الزوج جفاه، وأثر غيرها عليها فإنها تظهر السرور بالتخلص منه دون التأسف.

ولنا أنه وجب إظهاره للتأسف على فوات نعمة النكاح الذي هو سبب أصونها وكفاية مؤنتها والإبانة أقطع لها من الموت حتى كان لها أن تغسله ميتاً قبل الإبانة لا بعدها، وإنما لم يجب على الرجل مع أنه فاته نعمة النكاح؛ لأن الحداد تبع العدة، ولهذا لا يعمل لها ذلك على غير الزوج كالولد تفقد العدة، وثنا أيضاً ما روي أنه «لا شيء المعتدة عن الكحل والنعن والخصاب بالخناء». رواه النسائي، ويؤيده ما روى الطحاوي عن إبراهيم النخعي، وصفة الحداد: أن لا تتعليب ولا تدخن ولا تلبس الحلي ولا الثوب المصبوغ بالمعصر أو الزعفران؛ لأن المقصود من هذا كله التزيين، »

وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ أُمِّ حَكِيمٍ بِنْتِ أُسَيْدٍ عَنْ أُمِّهَا أَنَّ زَوْجَهَا تُوُفِّيَ، وَكَانَتْ تُشْشِكِي عَيْنَهَا، فَتَكْتَحِلُ الْخَلَاءَ، فَأَرْسَلَتْ مَوْلَاهُ لَهَا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَسَأَلَتْهَا عَنْ كُحْلِ الْخَلَاءِ، فَقَالَتْ: لَا تَكْتَحِلُ إِلَّا مِنْ أَمْرِ لَا بُدَّ مِنْهُ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا وَالْمُخْتَلَعَةُ وَالْمَتَوِّفَى عَنْهَا زَوْجُهَا وَالْمَلَاعِنَةُ لَا يَخْتَضِعْنَ وَلَا يَتَطَيَّبْنَ وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، وَلَا يَخْرُجَنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُعْتَدَّةَ عَنِ الْكُحْلِ وَاللَّهْنِ وَالْخِضَابِ بِالْخِثَاءِ.

= وهو ضد إظهار التحزن، ولأنه من أسباب رغبة الرجال فيها، وهي ممنوعة من الرجال ما دامت معتدة، ولا تكتحل للزينة أيضًا، فإن اشكت عينها فلا بأس بأن تكتحل بالكحل الأسود؛ لما روي أن المتوفى عنها زوجها استأذنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الاكتحال في الابتداء، فأذن لها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فلما بلغت الباب دعاها، فقال: قد كانت إحداكن في الجميلية الحديث، وتأويله أنه وقع عنده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنها لا تقصد الزينة بالاكتحال في الابتداء فأذن لها، ثم علم أن قصدها الزينة فمنعها، وأما المطلقة طلاقاً رجعيًا فلا بأس بأن تطيب وتنزين بها أحب من اثياب؛ لأن نعمة التكاح والحال ما فاتت بعد؛ لأن الزوج مندوب إليه أن يراجعها والتنزين مما يبعثه على مراجعتها، فتكون مندوبة إليه أيضًا، ملخص من «المبسوط».

١٠ قوله: إلا من أمر لا بد منه: لذلك قال في «الكنز»: تحمد معتدة البت والموت بترك الزينة والطيب والكحل والذهن إلا بعدد. وفي «المعركة»: قال أحد: لا يجوز الاكتحال بالإثمد. نعمتوق عنها زوجها لا في رمد، ولا في غيره. وعندنا وعند مالك يُحْجُزُ لا يجوز الاكتحال به في الرمد. وقال الشافعي يُحْجُزُ: تكتحل للرمد ليلاً وتمسحه نهاراً، انتهى. وقال في «رد المحتار»: وقد بعض الشافعية الاكتحال للمعذر بكونه ليلاً، ثم تنزعه نهاراً كما ورد في الحديث، وأخرج الحديث في «الفتح» أيضًا ولم أر من قيد بذلك من علمائنا، وكأنه معلوم من قاعدة أن الضرورة تُفَقِّدُ بقدرها، لكن إن كفاها نليل أو النهار، اقتصر على الليل، ولا تعكس؛ لأن الليل أخفى لزينة الكحل، وهو محمل الحديث، والله سبحانه أعلم.

١١ قوله: عن إبراهيم الخ: وقال في «العناية»: وإبراهيم أدرك عصر الصحابة وزعمهم في في الفتوى فيجوز نفليده. ١٢ قوله: نهى المعتدة الخ: قال في «فتح القدير»: قلنا: في محن النزاع نص، وهو هذا الحديث ذكره السروجي، وعزاه للنسائي، ويجوز كونه في بعض كتبه.

٣٤٠٠ - وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَرَبِيعَةَ بَنَاتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ تَوْمُنٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْجِدَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ؛ فَإِنَّمَا تُحْجِدُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٠١ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ تَوْمُنٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْجِدَ عَلَى هَالِكٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ؛ فَإِنَّمَا تُحْجِدُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا وَلَا تَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَحِيلُ بِالْإِسْدِ، وَلَا تَخْتَضِبُ،

(١) قوله: لا يحل لامرأة: قال الشوكاني: تمسك بمفهومه الخفية فقالوا: لا يجب الإحداد على الصغير تؤمن بالله واليوم الآخر، قال في «نيل الأوطار»: استدل به الخفية وبعض المالكية على عدم وجوب الإحداد على الذمية.

(٢) قوله: أن تحج على ميت فوق ثلاث نبال: لذلك قال في «الدور المختار»: ويباح الإحداد على قوابة ثلاثة أيام فقط، ونلزوج منعهما لأن الزينة حقه، «فتح». وقال في «رد المختار»: فدل الحديث على حله في الثلاث دون ما فوقها، وعليه حمل إطلاق محمد في «النوادر» عدم الحل كما أفاده «الفتح». وفي «البحر» عن «التنارخانية»: أنه يستحب لها تركه. أي تركه أصلاً، وعبارة «الفتح»: وينبغي أنها لو أرادت أن تحج على قوابة ثلاثة أيام ولها زوج له أن يمنعه؛ لأن الزينة حقه حتى كان له أن يضربها على تركها إذا امتنعت، وهو يريد بها، وهذا الإحداد مباح لها لا واجب، وبه يقول حقه. وإقراره في «البحر» قال في «النهر» ومقتضى الحديث أنه ليس له ذلك، والمذكور في كُتُب الشافعية أن له ذلك. وقواعداً لا تأبله، وحديثه فيحمل الحل في الحديث على عدم منعه أي بأن يقال: إن أحل المفهوم من الحديث عمول على ما إذا لم يمنعه زوجها؛ لأن كل حل ثبت بشيء بقيد بعدم المانع منه، وإلا فلا يحل كما هنا، ولما كان بحث «الفتح» داخل تحت قوهم: له ضربها على ترك الزينة كان بحثاً موافقاً للمنفق، وأقره عليه من بعده، فلذا جزم الشارح، وليس البحث لصاحب «النهر» فقط، فافهم.

(٣) قوله: ولا توب عصب النخ: يعني صفة الإحداد أن لا تطيب، ولا تدخن، ولا تلبس الحلبي، ولا التوب المصبوغ بالعصفر أو الزعفران، ولا توب عصب، ولا خمر لتزين به قبل: هو تبرد الباني، والأصح أنه القصب. وفي «النوادر» عن أبي يوسف رحمه الله: لا بأس بأن تلبس القصب والخمر الأحمر، وتأويل ذلك إذا لبست ذلك لا على قصد التزين به فهو كما في حديث المتفق عليه، فلما على قصد التزين به فهو مكروه، كما في حديث البيهقي، منخص من «البسوط»، ولذلك اختلف الأئمة، فعندنا لا تلبس العصب، وإجاز الشافعي رقيقه وغلظه، وفسرنا في حديث المتفق عليه بأنها ثياب من اليمن فيها بياض وسواد، ويباح لها لبس الأسود عند الأئمة الأربعة، أخذته من «فتح القدير».

وَلَا تَمَسُّ طَيِّبًا إِلَّا عِنْدَ أَذَى طَهْرِهَا، إِذَا تَطَهَّرَتْ^(١) مِنْ حَيْضِهَا بِبُذَّةٍ مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ.
رَوَاهُ التَّبَهِيُّ فِي سُنَنِهِ.

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ».

٣٤٠٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ ثَوْبِي أَبُو سَلَمَةَ، وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَيَّ صَبْرًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةَ؟» قُلْتُ: إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ فِيهِ طَيِّبٌ، قَالَ: «إِنَّهُ يَشُبُّ الْوَجْهَ فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ، فَتَنْزَعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمَسِّطِي بِالطَّيِّبِ وَلَا بِالْحِنَاءِ؛ فَإِنَّهُ خِضَابٌ»، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أُمْتَشِطُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِالسُّدْرِ^(٢)»، تُعَلِّقِينَ بِهِ رَأْسَكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّبَهِيُّ.

٣٤٠٣ - وَعَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ^(٣) الْمُعْصَفَرَ مِنَ الْغَيَابِ وَلَا الْمُمَشَّقَةَ وَلَا الْحَلِيَّ وَلَا تَخْتَضِبُ وَلَا تَكْتَحِلُ^(٤)». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّبَهِيُّ.

٣٤٠٤ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَانَ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ،

(١) قوله: إذا تطهرت إلخ: وقال النووي: القسط والأظفار نوعان معروفان من البخور، وليس من مقصود الطيب ورخص فيها لازالة الرائحة لا للتطيب. كذا في «عسنة القاري».

(٢) قوله: قال بالسدر: أي امشطي بالسدر، يعني تمتشط بأستان المشط الواسعة لا الضيقة، ذكره في «المبسوط» وأطلقه الأئمة الثلاثة، وقد ورد في الحديث مطلقاً وكونه بالضيقة يحصل معنى الزينة، وهي متنوعة منها، وبالواسعة يحصل دفع الضرر بمنوع، بل قد تحتاج لإخراج الهوام إلى الضيقة. نعم، كل ما أردت به معنى الزينة لم يحل لذلك في «المجهر» عقيدة الامتناع بالنعذر، وأجمعوا على منع الادعاء الطبية لحصول الزينة به، وأجازه الإمامان والظاهرية، فتح القدير، وورد المختار ملقط منها.

(٣) قوله: لا تلبس المعصفر إلخ: وقال في الدر المختار: ونحو مكلفة مسلمة ولو أمة منكوحة إذا كانت معتدة بث أو موت بترك الزينة يحل أو حرير والطيب والدهن، ولو بلا طيب كزيت خالص والكحل والحناء ولبس المعصفر والمزعفر ومصبوغ بمعة أو ورس إلا بعذر.

قَرَأْتُ أَوَّلَ قِطْرَةٍ مِنْ دَمٍ مِنْ حَيْضَتِهَا الثَّالِثَةِ، فَلَا رَجْعَةَ لَهَا عَلَيْهَا، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ بِالسَّيِّئَةِ. فَمَلَعَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ وَأَبَا الدَّرْدَاءِ رضي الله عنهم كَانُوا "يَجْعَلُونَ لَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةَ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

(١) قوله: كانوا يجعلون له عليها الرجعة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة: الأصل في باب عدة الطلاق قوله تعالى: ﴿وَالسَّطْلَكُ يَتَرَضَّنْ بِأُنْثَاهِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨) وقد وقع الخلاف من عهد الصحابة، فمن بعدهم في تعيين المراد بالقراءة في الآية بناءً على أن القُرُوء بالضم جمع قرء بالفتح، وهو اسم مشترك بين الحيض والظهر، فمنهم من حل القرء على الظهر، واختار أن العدة ثلاثة أطهار، وهو مذهب الشافعي، وذهب أصحابنا تبعاً لجمع من الصحابة منهم الخلفاء الراشدون إلى أن المراد بالقرء الحيض.

ومرّة الخلاف تظهر فيما إذا طلقها في ظهر، فحاضت بعده ثلاث حيض، فعند الشافعي تنقضي عدتها بمجرد الدخول في الحيضة الثالثة، وعندنا بانقطاع دم الحيضة الثالثة، فلا يجوز لها أن تكح زوجاً غيره حال الحيضة الثالثة عندنا خلافاً له، وتؤيد مذهبنا أمور، منها: حديث: طلاق الأمة ثنتان وقراءة حيضتان، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحكامهم وغيرهم مع ما تقرر أن عدة الأمة حيضتان، فإن من المعلوم أن الرق له تأثير في التنصيف لا في تغيير الحكم من الظهر إلى الحيض.

فلما تقرر أن عدة الأمة حيضتان وورد به الحديث، وذلك لضرورة عدم تجزئ الحيضة الواحدة، وإلا فكان القياس أن تكون عدتها حيضة ونصفها علم به أن عدة أختة الاعتبار فيها أيضاً للحيض لا للظهر، ومنها: قوله تعالى في سورة الطلاق: ﴿وَالَّتِي يُهَيِّئُ مِنْ أَنْحِيقٍ مِنْ ثِيَابِكُمْ إِنْ أَرَنْتُمْ فَعَدَّتْ ثَلَاثَ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَرْكُمْ﴾ (الطلاق: ٤) فإن ذكر انحيق هنا يشير إلى كونه المراد من القرء في الآية السابقة، ومنها: أن الطلاق السني المشروع هو الطلاق في الظهر، فإن كانت العدة أطهاراً يلزم أحد الأمرين، أما الزيادة على ثلاثة أو النقصان، وذلك لأنه إذا طلقها في ظهر، فلا بخلو إما أن يحتسب ذلك الظهر الذي طلق فيه أولاً يحتسب، بل تجعل العدة ثلاثة أطهار سواء، فعل الثاني تلزم الزيادة على الثلاث، وعلى الأول يلزم النقصان.

وبالجمله لو حل القرء في الآية على الظهر لزم إبطال موجب الخاص، وهو فقط ثلاثة، بخلاف ما إذا أريد به الحيض فإنه إذا طلقها في ظهر تجعل العدة ثلاث حيض تكون بعده وتتم بانقطاع دم الحيض الثالث. فإن قلت: تلزم الزيادة والنقصان عند الحنفية أيضاً فيما إذا طلقها حالة الحيض، فيبطل موجب اسم العدد، قلت: الطلاق في الحيض طلاق بدعي، والشارع إنما يبين أحكام المشروعات دون غير المشروعات، فالمدكور في الآية هو عدة =

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي مَوْطِئِهِ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ أَبِي عَيْسَى الْحَفَاطُ الْمَدِينِيُّ مِنَ الشَّعْبِيِّ عَنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ قَالُوا: الرَّجُلُ أَحَقُّ بِامْرَأَتِهِ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْ حَيْضَتِهَا الثَّالِثَةِ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ وَالطَّحَاوِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ فِي الْوَاحِدَةِ وَالْمُتَتَيْنِ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أَمَرْتُ بِرَبْرَةَ أَنْ تَعْتَدَ بِثَلَاثِ حَيْضٍ. وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَالذَّارِقُطِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَضَرَ بِرَبْرَةَ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ عِدَّةَ الْحُرَّةِ.

وَرَوَى الثُّرُمُذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «طَلَاؤُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ».

وَفِي رِوَايَةِ لِلذَّارِقُطِيِّ: «طَلَاؤُ الْعَبْدِ اثْنَتَانِ، وَقَرَّةُ الْأُمَةِ حَيْضَتَانِ»، وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ وَالذَّارِقُطِيُّ عَنِ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «طَلَاؤُ الْأُمَةِ اثْنَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ».

= الطلاق الشرعي، ولا يزم فيه شيء من الزيادة والنقصان، وإن لزم أحدهما في الطلاق البدعي، وعلى تقدير عمل القرء على الطهر يلزم أحدهما في الطلاق الشرعي.

ولا يقال: يجوز إطلاق لفظ الجمع على اسمين وبعض الثالثة، كقوله تعالى: ﴿الْحُلُجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ (البقرة: ١٨٧)؛ لأننا نقول: ذلك في الجمع المجزء عن العدد، وأما العدد والجمع المقرون به فلا، ومنها: أن القراء جمع، وأقل الجمع ثلاثة، ولا يستقيم هذا إلا عند حمل القرء على الحيض، ومنها: أنه مذهب الخلفاء والعبادة وأكابر الصحابة رضي الله عنهم، فكان أولى بالقبول بالنسبة إلى قول أصاغر الصحابة، ولا تمسك للشافعي بتذكير الثلاث؛ لأن لفظ القرء مذكور فباعباره يذكر؛ لأن الشيء إذا كان له اسمان مذكور ومؤث كالبئر والحنطة جاز تذكيره وتأنيبه، «عمدة الرعاية» والتعليق المعجده وهو شرح الكثره للعيني ملتقط منها.

٣٤٠٥ . وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عَلْقَمَةَ بِنَ قَيْسٍ طَلَّقَتْ امْرَأَتَهُ ظَلَّاقًا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، فَحَاصَّتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا عَنْهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ شَهْرًا ثُمَّ مَاتَتْ، فَسَأَلَ عَلْقَمَةُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: «هَذِهِ امْرَأَةٌ حَبَسَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِيرَاثَهَا، فُكِّلَهُ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ أَيْضًا عَنْ عَلْقَمَةَ بَسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَقَالَ فِيهِ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ شَهْرًا ثُمَّ مَاتَتْ، فَجَاءَ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: حَبَسَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِيرَاثَهَا، فَوَرَّثَهُ مِنْهَا. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُحَمَّدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَلْقَمَةَ بِنَ قَيْسٍ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِ مِيرَاثِهَا.

(١) قوله: فقال: هذه امرأة حبس الله عليك ميراثها فكله: اعلم أن عمر رضي الله عنه أفنى في مثل ذلك، نقله مالك بأنها تنظر تسعة أشهر، ثم تمتد بثلاثة أشهر إلى قول عمر رضي الله عنه ذهب مالك، وإلى ظاهر هذا كان يذهب الشافعي رضي الله عنه في القديم، ثم رجع عنه في الجديد إلى قول ابن مسعود رضي الله عنه الآتي بعد، وحمل كلام عمر رضي الله عنه على كلام عبد الله، فقال: قد يحتمل قول عمر رضي الله عنه أن يكون في المرأة قد بلغت السن التي من بلغها من نساها ينسن من الحيض، فلا يكون مخالفًا لقول ابن مسعود رضي الله عنه وذلك وجه عندنا.

ثم اعلم أن ابن مسعود رضي الله عنه أفنى، نقله محمد والبيهقي بعدم القضاء العدة وإن مضت ثمانية عشر شهرًا من وقت الطلاق ما لم تحض، ويقول ابن مسعود أخذ أبو حنيفة والعمامة من فقهاءنا لترجيح، فتوى ابن مسعود؛ لأن العدة المذكورة في كتاب الله على أربعة أوجه، لأربعة أقسام: أحدها: العدة للحامل، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها، وهي وضع الحمل في قوله تعالى: «وَأُولَئِكَ الْأَحْزَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» (الطلاق: ٤)، وثانيها: العدة الأيسة التي أبست لكبرها فارتفع حيضها. وثالثها: العدة للصغيرة التي لم تبلغ مبلغ الحيض، وهي ثلاثة أشهر في قوله: «وَأُولَئِكَ يَبْسُرْنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ يَسَابِغَكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَأَلْبَنِي لَمْ يَحْضِ» (الطلاق: ٤). ورابعها: العدة للمطلقة التي تحيض، وهي ثلاثة قروء في قوله تعالى: «وَأَلْمَطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَلْبَنِيهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» (البقرة: ٢٢٨)، وهذه كلها للمطلقة.

ووجه خامس: وهو عدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل في قوله تعالى: «وَأُولَئِكَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ الْأُزُوجَ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» (البقرة: ٢٣٤). وهذا الذي أفنى عمر رضي الله عنه في المطلقة التي ارتفع

بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ

٣٤٠٦ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ " فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ: **أَلَا تُوْطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعْ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً.** رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

= حبسها بعد حيفة أو حيضتين من الانتظار إلى تسعة أشهر، ثم الاعتداد بثلاثة أشهر ليس بعدة الحائض ولا غيرها، ما نقول ما قال ابن مسعود رضي الله عنه به قال أبو حنيفة حاصلاً: أنها لا تحمل حتى يمضي بها ثلاثة قروء أو تبلغ من الأنكسات، فتعتد بثلاثة أشهر، «التحليل المسجدة» و«المسوى» و«مستن البيهقي» ملتقط منها. ولذلك قال في «الدر المختار» و«الرد المحتار»: أما الشاية المعتدة بالصهر بأن حاضت، ثم امتد طهرها فتعتد بالحيض إلى أن تبلغ سن الإياس، «جوهرة» وغيرها.

وفي «شرح الوهبانية»: انتقضوا تسعة أشهر ستة منها مدة الإياس وثلاثة منها للعدة، ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني أن المعتقد عند المالكية أنه لا بد لو فاء العدة من سنة كاملة تسعة أشهر لمدة الإياس، وثلاثة أشهر لانقضاء العدة هذا غريب مخالف لجميع الروايات، فلا يقضى به، كيف وفي تكاح الخلاصة لو قيل خفي: ما مذهب الإمام الشافعي في كذا وجب أن يقول: قال أبو حنيفة كذا. نعم، لو قضى مالكي بذلك نفذ لأنه مجتهد فيه. وقال العلامة: والفقوى في زماننا على قول مالك، وعلى ما في «جامع الفصولين»: لو قضى قاض بانقضاء عدتها بعد معنى تسعة أشهر نفذ؛ لأن المعتقد أن القاضي لا يصح قضاؤه بغير مذهبه، خصوصاً قضاة زماننا. وأما مستدة الحيض فالمفتى به - كما في حيض «النفث» - تقدير طهرها بشهرين، فستة أشهر للأطهار وثلاثة حيض بشهر احتياطاً.

(١) قوله: قال في سايَا أَوْطَاسٍ إنَّ: فيه دليل أن استحداث الملك في الأمة يوجب الاستبراء، وبظاهاه قال الأئمة لأربعة؛ لأن الأصل في الاستبراء هذا الحديث وهو أفاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسبية، وهو استحداث الملك والبدل لأنه هو الموجود في مورد النص، وهذا أي وجوب الاستبراء؛ لأن الحكمة فيه التعرف عن براءة الرحم صيانة للمياه المحذرة عن الاختلاط والأنساب عن الاشتباه، وذلك الصيانة عند حقيقة الثقل أو توهم براء محترم، وهو أي لمعظم بأن يكون الولد ثابت النسب، ويجب الاستبراء على المشتري لا على البائع؛ لأن العلة الخفية أو إرادة الوطء والمشتري هو الذي يريده دون البائع، فيجب عليه غير أن الإرادة أمر مبطن ليدار الحكم على دليلها، وهو يتمكن من الوطء.

وتمكن إنما يثبت بالملك والبدل، فانتصب يتمكن سبباً، وأثير الحكم عليه تيسيراً، فكان السبب في المسبية =

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ وَعَظْمَاءِ وَأَبْنِ سِيرِينَ وَعِكَرْمَةَ أَنَّهُمْ قَالُوا: «يَسْتَبْرَأُهَا وَإِنْ كَانَتْ بِحُرٍّ».

وَفِي رِوَايَةِ رَزِينٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا وَهَبْتَ وَلَيْدَةً الَّتِي تُوطَأُ أَوْ يَبْعَثُ أَوْ

= استحدثت ملكة الرقة المؤكد باليد، وتعدى الحكم إلى سائر أسباب الملك كالشراء والهبة والوصية والميراث والخلع والكتابة وغير ذلك، وكذا يجب الاستبراء على المشتري من مال الصبي ومن المرأة ومن المملوك ومن لا محل له وطبها، وكذا إذا كانت ناشرة بكرة لم توطأ لتحقيق السبب هو استحداث الملك واليد وإدارة الأحكام على الأسباب دون الحكم بطلونها، وهي ههنا تعرف براءة الرحم، فيعتبر تحقق السبب وعند توهم الشغل بالراء، وكذا لا يجزأ بالحيضة التي اشتراها في أثناءها، ولا يجزأ بالحيضة التي حاضتها بعد الشراء أو غيره من أسباب الملك قبل القبض. ولا بالوائد الحاصلة بعدها قبل القبض بخلاف أبي يوسف، لأنه لأن السبب استحداث الملك واليد والحكم لا يسبق السبب، وكذا لا يجزأ بالاستبراء الحاصل قبل الإجازة في بيع الفضولي، وإن كانت الجارية في يد المشتري، ولا بالاستبراء الحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل أن يشتريها شراءً صحيحاً لما قلنا من دليل عدم لاجتراء، أخذته من «الهداية» وشروحها.

ولذلك قال في الدر المختار: من ملك استمتع أمة بنوع من أنواع الملك كشراء وارث وصبي ودفع جناية وفسخ بيع بعد القبض ونحوها، وقيدت بالاستمتاع ليخرج شراء الزوجة، ولو بكرة أو مشرية من عبد أو امرأة، ولو عبده كمكاتبه ومأذونه أو مستعرقاً بالدين وإلا لا استبراء، أو من محرماً غير رحمها كيلا تعتق عليه، أو من مال صبي، ولو طفله حرم عليه وطؤها، وكذا دواخيه في الأصح؛ لاحتمال وقوعها في ملك غير ملكه بظهورها حينئذ حتى يستبرأها بحيضة فيمن تحيض، ويشهر في ذات أشهر وهي صغيرة وأثمة ومنقطعة حيض، ولو حاضت فيه بطل الاستبراء بالأيام، ولو ارتفع حيضها بأن صارت ممثلة الطهر، وهي ممن تحيض استبرأها بشهرين وخمسة أيام عند عدمه، وبه يفتي، والمستحاضة يدعيها من أول الشهر عشرة أيام، «برجندي» وغيره، فليحفظ. وبوضع الحمل في الحامل. وقال في «تسقيق النظام» حاصله: أن الاستبراء في اللغة: طلب البراءة والطهارة، وفي الشرع: طلب براءة رحم جارية عن حمل، ومن ملك أمة شراءً أو هبةً أو وصيةً أو إرثاً يحرم عليه الوطء ودواخيتها حتى يستبرأها بحيضة أو شهر أو وضع حمل.

... قوله: «يَسْتَبْرَأُهَا وَإِنْ كَانَتْ بِحُرٍّ» أي اتفق الجمهور على استبراء العذراء لحديث سبابة أو هنافس بن عسوم، وأيضاً لهذا الأثر، وكذا على استبراء غير الحائض بشهر لا بأشهر.

أُعْطِشْتُ فَلْتَسْتَبْرِئِ رَحِمَهَا بِخَيْصَةٍ. وَقَالَ الْإِمَامُ التَّوَوُّيُّ: إِنَّ كَانَتْ السَّتْبَرَةُ مِنْ دَوَابِّ الْأَشْهُرِ فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ تَسْتَبْرَأُ بِشَهْرٍ؛ لِأَنَّهُ بَذَلُ قَرْنٍ.

٣٤٠٧ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِامْرَأَةٍ فَسَأَلَ عَنْهَا، فَقَالُوا: أُمَةٌ لِفُلَانٍ. قَالَ: «أَيْلِمُ بِهَا؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ فِي قَبْرِهِ، كَيْفَ يَسْتَحْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ، أَمْ كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٠٨ - وَعَنْ زُوَيْنِعِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ حُتَيْنٍ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقَى مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ يَعْنِي إِيثَانَ الْحَبَالَى -، وَلَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ السَّبْيِ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا، وَلَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبِيعَ مَغْنَمًا حَتَّى يُقَسِّمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ إِلَى قَوْلِهِ: «زَرْعَ غَيْرِهِ».

١- قوله: أن يسقي ماء زرع غيره إلخ: كذلك قال في تنسيق النظام: إن الاستبراء عندنا إنما هو في الحبل المشترقة، والحبل من زنا والسبايا التي فسخ نكاحهن عن أزواجهن الحريين بوجه الإسلام أو الهجرة، وصارت مما ملكت أياننا، لا في حق منكوحته الحبل؛ فإنه يجوز جماعها، وكذا يجوز وطئ الحبل من زنا إذا كان الزوج هو الزاني، زنى بها قبل النكاح، ولا في حق الحرية المهاجرة مسلمة إذا كانت حاملاً؛ فإنه لا يجوز عندنا نكاحها حتى تضع، فضلاً عن الوطئ؛ لأن نكاحهم فيها بينهم صحيح عندنا فعدته وضع الحمل، ومبنى حرمة الوطئ ما نص عليه أن لا يسقى ماء زرع غيره.

بَابُ النَّفَقَاتِ وَحَقِّ الْمَمْلُوكِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ ^(البقرة: ٢١٧) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ^(البقرة: ٢٣٣) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَصَاحِبَهُمَا^(١) فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ ^(النساء: ١٠) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ ^(البقرة: ٢٣٣) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِ^(٢) ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ ^(الأنعام: ٣٦)

(١) قوله: وصاحبها في الدنيا معروفا: فيه دليل على أن نفقة الأبوين على الرجل كذا في الهداية.

(٢) قوله: وعلى الوارث مثل ذلك: فإن ذلك للإشارة إلى البعيد، فيكون إشارة إلى أول الأبه، وهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٣) فيدل على أن على الوارث النفقة، وتقييده بنذي الرحم المحرم بقراءة ابن مسعود عليه، ولا شك أن قراءته كانت مسموعة من النبي ﷺ، وقراءته مشهورة، فصارت بمنزلة خبر مشهور، وعلى ما عرف فجاز تقييد إطلاق الكتاب بها، «عناية» و«بناية»، ملتقط منها، وقال في «المدارك»: «وعلى الوارث عطف على قوله: «وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن»، وما بينهما تفسير للمعروف متعرض بين المعطوف والمعطوف عليه، أي وعلى وارث الصبي عند عدم الأب مثل ذلك أي مثل الذي كان على أبيه في حياته من الرزق والكسوة، واختلف فيه.

فعند ابن أبي ليلى كل من ورثه وعندنا من كان ذا رحم محرم منه لقراءة ابن مسعود عليه، وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك، وعند الشافعي لا نفقة فيما عدا الولادة، انتهى. وفي «التفسيرات الأحمدية»: قال فخر الإسلام: وفي ظاهر هذه الآية إشارة إلى أن النفقة تستحق بغير الولاد، وهي نفقة ذوي الأرحام خلافاً للشافعي؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) بعمومه يتناول الأخ والعم وغيرهما، ويتناولهم بمعناه؛ لأنه اسم مشتق من الإرث مثل الزاني والسارق، وفيه إشارة إلى أن من عدا الوالد يتحملون النفقة على قدر الموارث، حتى أن النفقة يجب على الأم والجد اثلاثاً لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) واسم مشتق معنى، فيجب بناء الحكم على معناه هذا كلامه، ومراده أن في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) إشارة إلى العموم فيتناول ما عدا قرابة الولاد، وإشارة إلى أن النفقة على قدر الإرث، ففيه إشارتان.

(٣) قوله: فات ذا القربى حقه: وقد نص صاحب «الكشاف» و«المدارك» أن في قوله تعالى:

٣٤٠٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُثْبَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: خُذِي^(١) مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«فَتَاتِذَا الْفَرْقَى حَقَّهُ» (الروم: ٣٨) دليلاً على وجوب نفقة ذوي المحارم كما هو مذهبنا، وقد مضى فيما قبل أن عند الشافعي لا نفقة إلا في قرابة الولادة، وعندنا يجب نفقة كل ذي رحم محرم إذا كان محتاجاً عاجزاً من الكسب على كل غني قريب بترتيب الإرث والعصبات، على ما عرف في النفقة، كذا في التفسيرات الأحمدية.

(١) قوله: خُذِي ما يكفيت وولداك بالمعروف، فيه فوائد، منها: وجوب نفقة الزوجة. قال ابن وهام: والأحاديث كثيرة في الباب، وعليه إجماع الأمة. ومنها: وجوب نفقة الأولاد الفقراء الصغار على أبيهم، إنما قال: الفقراء، حتى لو كانوا الأغنياء فهي في مالهم، أخذته من «شرح الوقاية». ومنها: أن النفقة مقدرة بالكفاية. تفصيله: أن نفقة الزوجات اختلفوا فيها هل هي مقدرة بالشرع، أو معتبرة بحال الزوجين، فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد رضي الله عنهم: يعتبر حال الزوجين، فيجب على الموسر للموسرة نفقة الموسرين، وعلى المعسر للمعسرة أقل الكفايات، وعلى الموسر للمعسرة نفقة متوسطة بين الثقتين، وعلى الفقير للموسرة أقل الكفاية والباقي في ذمته. وقال الشافعي: هي مقدرة بالشرع لا اجتهد فيها معتبرة بحال الزوج وحده، فعلى الموسر مدان، وعلى المتوسط مد ونصف، وعلى المعسر مد الحديث حجة عليه، ورحمة الأمة ودليل الأوصاف ملقط منها.

ثم اعتبر حالي الزوجين واعتبار الوسط عند اختلاف حالها مذهبنا، وهذا يومهم أنه متفق عليه بين أصحابنا أو أنه أصل مذهب أصحابنا، وليس كذلك فإنه مذهب اختاره الخصاف، وأفتى به جمهور المشايخ. كذا في «الهداية». وفي «النوالية»: وهو الصحيح، وعليه الفتوى. وأما أصل مذهب أصحابنا المذكور في ظاهر الرواية فهو اعتبار حال الرجل مطلقاً مثل مذهب الشافعي رضي الله عنه، لكن المتنود والشرح على الأول، قال في «البحر»: وافقوا على وجوب نفقة الموسرين إذا كانا موسرين وعلى نفقة المعسرين إذا كانا معسرين، وإن اختلف فيهما (إذا كان أحدهما موسراً والآخر معسراً، فعلى ظاهر الرواية الاعتبار لحال الرجل، فإن كان موسراً، وهي معسرة فعليه نفقة الموسرين، وفي عكسه نفقة المعسرين).

وأما على الثاني، فتجب نفقة الوسط في المسألتين، وهو غوفي نفقة الموسرة ودون نفقة الموسرة، واحتج من حكم باعتبار حالها بقوله تعالى: ﴿لِيُتَفَقَّ ذُو شَقَةٍ مِّنْ سَفِيحَةٍ﴾ (العلاق: ٧) الآية وبحديث زوجة أبي سفيان رضي الله عنه الذي ذكرناه في الكتاب، فإن الآية تدل على اعتبار حال الزوج، وقوله رضي الله عنه: «خُذِي ما يكفيت وولداك بالمعروف» =

٣٤١٠ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَعْطَى اللَّهُ أَحَدَكُمْ خَيْرًا فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤١١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا أَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا وَإِنَّ وَالِدِي يَحْتَاجُ مَالِي». قَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِوَالِدِكَ، إِنَّ أَوْلَادَكُمْ

= يُذَلُّ عَلَى اعْتِبَارِ حَالِهَا، فَوَجِبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِاعْتِبَارِ حَالِهَا، فَتَقَطَّعَتْهُ مِنْ «عَمْدَةِ الرُّوَايَةِ» وَفَرَّدَ الْمُحْتَارُ، وَمِنْهَا: أَنَّ مَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى غَيْرِهِ، وَهُوَ عَاجِزٌ عَنْ اسْتِيفَالِهِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ قَدْرَ حَقِّهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ مَنْ أَخَذَ مِنْكَ مِائَةَ فَانْتَ بِأَخْذِ الْمِائَةِ غَيْرَ جَانِ عَلَيْهِ، كَيْفَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ (الشورى: ٤٠)، وَاجْمَعُوا عَلَى أَنَّ تَسْمِيَةَ الْجُزْءِ سَيِّئَةً أَعْيَابٌ لِمُشَاكَلَةِ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، بِمَعْنَى الْإِخْتِلَافِ فِي أَنَّهُ هَلْ يَأْخُذُ حَقُّهُ مِنْ عَيْنِ جَنْسِهِ أَمْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ غَيْرِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا الْأَخْذُ مِنْ عَيْنِ جَنْسِ حَقِّهِ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ مِنْ غَيْرِهِ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا بَعْدَ اقْتِضَاءِ الْبَيْعِ، أَيْ تَقْدِيرِ الْبَيْعِ اقْتِضَاءً، وَلَيْسَ إِلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِعَدَمِ وَلَايَتِهِ. وَقَالَ صَاحِبَاهُ: لَهُ الْأَخْذُ مِنَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي اخْتِكُمُ كَوَاحِدٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَهُ الْأَخْذُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ حَتَّى الْعَقَارُ، وَاسْتَحْسِنَ مُتَأَخِّرُو فَهْمَانَا هَذِهِ الرُّوَايَةَ؛ لِنَفْسَادِ الْقَضَاءِ وَأَخْذِهِمُ الرِّشَى فِي الْحُكْمِ، «الْكُوكَبُ الْخَرِي» مُلْخَصًا، وَقَدْ صَحَّحَ مِنْ أَصْلَانَا أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ خَصْمٍ، وَقَوْلُهُ: «لَا مَرْأَةً أَبِي سَفْيَانَ» إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْفِتْوَى، لَا عَلَى صَرِيحِ الْقَضَاءِ، بِذَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ لَهَا مَا تَأْخُذُهُ وَفَرْضَ النِّفْقَةِ مِنَ الْقَاضِي تَقْدِيرُهَا، فَإِذَا لَمْ يَقْدِرْ لَمْ تَكُنْ فَرْصًا، فَلَمْ تَكُنْ قَضَاءً. حَاصِلُهُ: أَنَّ جَمَاعَةَ اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى جَوَازِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ، وَلَيْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ كَانَتْ إِتْنَاءً لَا قَضَاءً عَلَى الْأَصَحِّ، أَخَذْنَاهُ مِنَ «الْبَحْرِ الرَّائِقِ». وَقَالَ فِي «الْمَرْقَاةِ»: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ نَفَقَةُ وَلَدِهِ، فَوَجِبَ نَفَقَةُ وَالِدِهِ عَلَيْهِ مَعَ عَظَمِ حَرَمَتِهِ أَوَّلًا.

(١) قَوْلُهُ: «إِنْ لِي مَالًا وَإِنْ وَلَدِي يَحْتَاجُ إِلَى سَائِرِ الْخ.» فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ نَفَقَةِ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ تَفْصِيلُهُ أَنَّهُ يَعْتَبَرُ فِي وَجُوبِ نَفَقَةِ الْأَصُولِ أَمْرَانِ، أَحَدُهُمَا: كَوْنُ مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ فَقِيرًا، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ ذَا مَالٍ فَتَفَقَّعَتْهُ فِي مَالِهِ، وَلَا تَجِبُ نَفَقَةُ مُوسِرٍ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا الزَّوْجَةُ الْمُوسِرَةُ تَجِبُ نَفَقَتُهَا عَلَى الزَّوْجِ جِزَاءً لِلْإِحْتِيَاسِ، وَأَمَّا نَفَقَةُ غَيْرِهَا فَإِنَّهَا تَجِبُ لِلصَّلَةِ، وَلَا وَجُوبَ تَلَصُّصَةٍ إِلَّا عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ، وَهُوَ بِالْفَقْرِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَضَاجِعُنَا فِي أَنْفُسِنَا مَعْرُوفًا﴾ (البقرة: ١٥) أَيُّ الْوَالِدَيْنِ وَيُلْحَقُ بِهِنَّ جَمِيعُ الْأَصُولِ، وَلَيْسَ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنْ يَمُوتَ أَحَدٌ مِنَ الْأَصُولِ حَوْعًا، وَهُوَ يَعِيشُ فِي نِعَمِ اللَّهِ. وَثَانِيهَا: كَوْنُ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ النِّفْقَةُ مُوسِرًا، فَإِنَّ الْفَقِيرَ =

مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، كُلُّوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣٤١٢ - وَعَنْ طَارِقِ الْمَحَارِبِيِّ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْبَيْتِ يَخْطُبُ النَّاسَ، وَهُوَ يَقُولُ: «يَدُ الْمُعْطِيِ الْعُلْيَا وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ أُمَّكَ» وَأَبَاكَ وَأَخْتَكَ^١ وَأَخَاكَ ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ جِبَّانٍ مِثْلَهُ وَصَحَّحَاهُ.

«محتاج إلى غيره، فكيف تجب عليه نفقة غيره؟ ولا تجب على الفقير نفقة أحد إلا الزوجة والطفل. كذا في «عمدة الرعية».

١٠٠ قوله: أمك وأباك: فيه دليل على أن الأم أحق بحسن النصيحة من الأب وأولى منه بانثر حيث لا يسمع مال الابن إلا لنفقة واحد منهما، وإليه ذهب الجمهور، كما حكاه القاضي عياض فإنه قال: ذهب الجمهور إلى أن الأم تفضل في البر على الأب، وقيل: إنها سواء، وهو مروى عن مالك وبعض الشافعية، وقد حكى الحارث المحاسبي الإجماع على تفضيل الأم على الأب. كذا في منيل الأوطار.

١٠١ قوله: وأختك وأخاك: نعم أدناك: فيه دليل على وجوب نفقة كل ذي رحم محرم. لذلك قال في «شرح الوفاة»: ونفقة كل ذي رحم محرم صغير فقير أو أنثى بالغة فقيرة أو ذكر من أرأعنى على قدر الإرث ويجبر عليه، ويعتبر فيها أهلية الإرث لا حقيقته. وإنما قال هذا: لأن نفقة هؤلاء إنما تجب لقونه تعالى: «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» (البقرة: ٢٣٣) فيبني أن لا تجب إلا على الإرث، فقال: المعتبر أهلية الإرث لا حقيقته؛ وذلك لأن حقيقة الإرث لا تنجم إلا بعد الموت، فمن له خال وابن عم يمكن أن يموت ابن العم، ويكون الإرث للخال، فاعتبر الأقربى مع أهلية الإرث.

وقال في «عمدة الرعية»: قوله: «ونفقة كل ذي رحم إن» عطف على قوله: «نفقة أصوله» أي على المومر بسائر الفطرة نفقة كل ذي رحم، أي قرابة محرم، وهو يافتح من لا يحل نكاحه به أبداً، وأشار بذكر التقيدين إلى أنه لا تجب نفقة ذي رحم غير محرم كابن العم، ولا نفقة محرم غير ذي رحم كأم الزوجة والأخ الرضاعي. كذا في «النباية»، ثم المراد بالمحرم من تكون محرميته القرابة لا لأمر آخر فإن العم إذا كان أخاً رضاعياً له لا تجب نفقة لأنه، وإن صدق عليه أنه ذو رحم محرم، لكن محرميته لعارض الرضاعة لا لمرحه، انتهى.

٣٤١٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ ^(١) طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ ^(٢) مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤١٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ. فَمَنْ جَعَلَ اللَّهُ أَخَاهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَلْيُطْعِمْهُ ^(٣) وَمَا يَأْكُلْ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ،

= وقال في «رحمة الأئمة»: واختلفوا هل يجبر الوارث على نفقة من يرثه بفرض أو تعصيب؟ فقال أبو حنيفة رحمته يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم، فندخل فيه الخالة عنده والعمه، ويخرج منه ابن العم ومن ينسب إليه بالرضاع. وقال مالك رحمته لا تجب النفقة إلا للوالدين الأدينين وأولاد الصلب. وقال الشافعي: تجب النفقة على الأب وإن علا، وعلى الابن وإن سفل، ولا يتعدى عمودي النسب. وقال أحمد رحمته كل شخصين جرى بينهما الميراث بفرض أو تعصيب من الصنفين لزمه نفقة الآخر، كالأبوين وأولاد الإخوة والأخوات والعمومة وبينهم رواية واحدة، فإن كان الإرث جارياً بينهم من أحد الطرفين وهم ذؤوا الأرحام كابن الأخ مع عمته وابن العم مع بنت عمه فمن أحد روايتان.

(١) قوله: للمملوك طعامه وكسوته. وأحاديث الباب فيها دليل على وجوب نفقة المملوك وكسوته، وهو مجمع على ذلك، كما حكاه صاحب «البحر» وغيره. وقال ابن الهمام: وعليه إجماع العلماء إلا الشعبي. وقال في «عمدة الرعاية»: ونفقة المملوك سواء كان عبداً أو أمةً أم ولد أو غيره، ويدخل فيه «المعذر» والموصى له بخدمته، فإن المراد به مملوك المنفعة فيخرج عنه المكاتب؛ لأنه مالك لمنافعه فلا نفقة له على المولى، ما دام في كتابته، ويدخل في الإخلاق الصغير والكبير، ومن له أب حاضر، ومن ليس له أب حاضر، والأمة المتزوجة ما لم يتبواها إلى منزل الزوج. وكذا في «البحر» وغيره. وذكر في الفتاوى أن نفقة المملوك يقدر كفايته من غالب قوت البلد، وإدامه، وكذا الكسوة، ولا يجوز الاقتصاد فيها على ستر العورة، ويستحب أن يسوى بين العبيد والجواري، ويزيد جارية الاستمتاع في الكسوة للعرف.

(٢) قوله: لا يكلف من العمل إلا ما يطيق؛ فيه دليل على تحريم تكليف العبيد والإماء فوق ما يطيقونه من الأعمال، وهذا مجمع عليه. وكذا في «نيل الأوطار».

(٣) قوله: فليطعمه مما يأكل؛ إلخ؛ قال النووي: الأمر بإطعامهم مما يأكل السيد وكذا إلياسهم محمول على الاستحباب، ويجب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب البلدان والأشخاص، سواء كان من جنس نفقة السيد ونسبه أو دونه أو فوقه حيث لو قدر السيد على نفقة تغتبراً خارجاً عن عادة أمثاله، إما بهذا وإما شحاً، -

وَلَا يُكَلِّفُهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَغْلِبُهُ. فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيُعِنُهُ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
 وَرَوَى الْجَمَاعَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ
 بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ، أَوْ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ وَلِيَّ حَرِّهِ
 وَعِلَاجُهُ».

٣٤١٥ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَاعَمَكُمْ مِنْ مَمْلُوكِيكُمْ
 فَأُطْعِمُوهُ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَمَنْ لَمْ يَلَايِمَكُمْ مِنْهُمْ فَيُعِوْهُ، وَلَا تُعَذِّبُوا
 خَلْقَ اللَّهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٤١٦ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ
 سَيِّئُ الْمَلِكَةِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ أَخْبَرْتَنَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ أَكْثَرُ الْأُمَمِ مَمْلُوكِينَ
 وَيَتَانِي؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَأَكْرَمُوهُمْ كَكِرَامَةِ أَوْلَادِكُمْ، وَأُطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ». قَالُوا: فَمَا
 يَنْقُضُنَا فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: «قَرَسُ تَرْبِطَةٍ تُقَاتِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَمْلُوكُكَ يَكْفِيكَ، فَإِذَا
 صَلَّى فَهُوَ أَخْوُكَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

٣٤١٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ الْمَلِكَةِ». رَوَاهُ
 التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

= لا يجعل له التقدير على المملوك والزمام بموافقة إلا برضاه. قال ابن القيم: المراد من جنس ما يأكلون ويلبسون لا
 متله، فإذا لبس من الكتان والقطن وهو يلبس منها الفائق كفى، بخلاف إلباسه نحو الخراف ولم يتوارث عن
 الصحابة أنهم كانوا يلبسون متلهم إلا الأفراد. كذا في «المعرفة». وقال في «التوضيح»: اتسوية في المطعم واللبس
 استحباب، وهو ما عليه العلماء، فهو كان سيده يأكل الفائق ويلبس الغالي، فلا يجب عليه أن يساوي مملوكه فيه. وقال
 الشوكاني: في حديث لقمة أو لقمتين دليل على أنه لا يجب إطعام المملوك من جنس ما يأكله المالك، بل ينبغي أن
 يناوله منه ماء لقمة لليلة المذكورة آخرًا، وهي توليه حره وعلاجه، ويدفع إليه ما يكفيه من أي طعام أحب على
 حسب ما تقتضيه العادة لها سلف من الإجماع، وإن كان الأفضل المشاركة.

٣٤١٨ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ مَكِيثٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حُسْنُ الْمَلَكََةِ يُنْصَرُّ، وَسُوءُ الْحُلُقِ سُوءٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَزَادَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ: «وَالْبِرُّ زِيَادَةٌ فِي الْعُسْرِ، وَالصَّدَقَةُ تَمْنَعُ مِثْلَةَ السَّوْءِ».

٣٤١٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ بَسَّرَ اللَّهُ حَتْمَهُ وَأَدْخَلَهُ جَنَّتَهُ: رَفَقٌ بِالضَّعِيفِ، وَشَفَقَةٌ عَلَى الْوَالِدَيْنِ، وَإِحْسَانٌ إِلَى الْمَمْلُوكِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٤٢٠ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ: «الصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». وَزَوَّدَ أَحْمَدُ. وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه نَحْوَهُ.

٣٤٢١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه بِهَرَجَاءَهُ قَهْرَمَانُ لَهُ فَقَالَ لَهُ: «أَعْظَمْتَ الرَّقِيقَ قُوَّتَهُمْ، قَالَ: لَا. قَالَ: فَانْظُرْ فَاَعْظِمُهُمْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَفَى بِالرَّجُلِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ».

وَفِي رَوَايَةٍ: «كَفَى بِالْأَمْرِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه يَقُولُ: «لَا مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ، خِلَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونُ كَمَا قَالَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ: بعد هذا قال صاحب «المشكاة»: ولم أر في غير «المصابيح» ما زاد عليه فيه من قوة: والصَّدَقَةُ تمنع مِثْلَةَ السَّوْءِ والبرُّ زيادة في العسر. أعني: اض صاحب «المشكاة» غير صحيح على صاحب «المصابيح» لأنه قال: مِثْلَهُ من كلام الشيخ الجزري أن الحديث، على ما في «المصابيح» أخرجه أحمد بتمامه. لذلك قيل في هذا الكتاب: «وزاد عليه أحمد الخ». أخذته من «المعرفة».

(٢) قوله: جلد يوم القيامة: فيه إشارة إلى أنه لا حد على السيد بقذف عبده، بل لا حد على قاذف العبد مطلقاً؛ لأن العبد ليس بمحصن، بل يعذر قاذفه، ولو كان سيده. قاله في «اللمعات»، وفي هذه الأحاديث بحث على الترفق بالمملوك وحسن صحبتهم، وأجمع المسلمون على أن عتقه بهذا ليس واجباً، وإنما هو منسوب، وجاء كفارة ذنبه فيه وإزالة إثم ظلمه عنه.

٣٤٢٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا مَالَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ أَوْ لَظْمَةٌ فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٢٤ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي، فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا «إِعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ، اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ» فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ خَرَّ لِرُجْهِ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلْفَحْتِكَ النَّارَ أَوْ لَمَسْتِكَ النَّارَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِشِرَارِكُمْ الَّذِي يَأْكُلُ وَحَدَهُ وَيَجْلِدُ عَبْدَهُ وَيَسْعُ وَفَدَمَهُ». رَوَاهُ رَزِينٌ.

٣٤٢٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ خَادِمَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ فَارْقَعُوا أَيْدِيَكُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» لَكِنْ عِنْدَهُ: «فَلْيُمْسِكْ» بِذَلِكَ: «فَارْقَعُوا أَيْدِيَكُمْ».

٣٤٢٧ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهَبَ لِعَلِيٍّ غُلَامًا. فَقَالَ: «لَا تُضْرِبْهُ فَإِنِّي نُهَيْتُ عَنْ ضَرْبِ أَهْلِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ يُصَلِّي». هَذَا لَفْظُ «الْمَصَابِيحِ»، وَفِي «الْمُجْتَبَى» لِلدِّرَافُطِيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ.

٣٤٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ نَعْفُو عَنِ الْخَادِمِ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ أَغَادَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ، فَصَمَتَ. فَلَمَّا كَانَ فِي الثَّالِثَةِ قَالَ: «اعْفُوا عَنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٤٢٩ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ^(١) فَارَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ

(١) قوله: من فرق بين والدة وولدها إلخ: قال في «فتح القدير»: ثم هذا المنع معلول بالقرابة المحرمة للزواج، حتى =

وَوَلَدَهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِيُّ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُلَامَتَيْنِ

= لا يدخله حرّم غير قريب، كحرم الرضاع وامرأة الأب ولا قريب غير حرّم كإبن النعم. ولا يدخل فيه تزوجان حتى جاز التفريق بينهما؛ لأنه على خلاف القياس فيقتصر على مودة، ومودة كان المحرمية، كما في الواندة وولدها والآخرين، فإن قيل: لو كان كذلك وجب أن لا يمنع التفريق بين أخال وابن أخته وخلالة وبنت أختها؛ لأن النص لا ورد إلا في الواندة والأخوين، فالجواب: أن القرابة المحرمة ثبتت معنى دلالة، وجرى المفهوم السوافي في عرف الشافعية للقطع بأن خصوص الواندة غير معتبر؛ لأن الواندة أيضًا مثلها، ففهم منه قرابة الولاد. ثم جاء نص الأخوين، فعلم أن لا قصر على الولاد، بل قرابة المحرمة ثبتت في الخال وخلالة بالادلة.

ومعلوم أن المحققين على عدم اشتراط الأولوية في الدلالة والمفهوم، فذلك قال في الملهادية: ومن ملك مملوكين صغيرين، أحدهما ذو رحم حرّم من الآخر ثم يفرق بينهما، وكذلك إن كان أحدهما كبير، ثم قال الشيخ ابن الهيثم: بقي إيراد نقض الحالة بشرط مسائل يجوز التفريق فيها مع وجود القرابة المحرمة منها الثلاثة التي ذكرها صاحب «الغنية»، وهي ما إذا كان التفريق باحق، ثم لا بُد من احتماعهما في ملكه لما ذكرنا من أن النص ورد، بخلاف القياس فيقتصر على مودة حتى لو كان أحد الصغيرين له والآخر لغيره لا بأس ببيع واحد منهما لتفرق الملك. انتهى ملخص.

ثم المراد بالتفريق التفريق ببيع أو هبة أو قسمة ميراث أو غنيسة أو وصية، واختلفوا في حد الكبر المبيح للتفريق. قال الشافعي: هو أن يبلغ سبع سنين أو ثمانية. وقال أصحاب أبي حنيفة جهنم حتى يحتلم، أخذته من «المعرفة»، فإن فرق كره له ذلك، وجاز العقد، يعني قد اختلف في انعقاد البيع، فذهب الشافعي إلى أنه لا يعتد. وقال أبو حنيفة: وهو قول للشافعي أنه يعتد ويكره والكراهة فيه تحريرية؛ لأن الأمر في قوله يُفْتَقَرُ ردّه للوجوب، فالبيع مكروه كراهة تحرير، ولأن ركن البيع صدر من أهله في حله وإنما الكراهة لمعنى مجاور، فتشابه كراهة الاستيلاء، وتفصيله ما قال العلامة نوح في حواشي «الدرر»، وعن أبي يوسف روايتان رواية لا يجوز البيع في قرابة الولاد. ويجوز في قرابة غيرها وهو الأصح في مذهب الشافعي، وفي رواية لا يجوز في الكل أي قرابة الولاد وغيرها، وإذا كان كبيرين أو الزوجين، فلا بأس بالتفريق بينهما؛ لأن النص ورد على خلاف القياس، فلا يلحق به غيره بالادلة. وقد صح أن المقوقس القبطي أهدى له عَلِيٌّ مارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسيرين، وكانت أختين، ففرق بينهما - ثبت تسرى مارية - وأعطى الأخرى حسان، «فتح القدير» و«فتح المعين» وشرح «الكنز» للنجيني و«بيل الأوطار» و«مرد المحتار» ملخص منها.

أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، مَا فَعَلَ غُلَامُكَ؟» فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ارُدَّهُ رَدَّهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ عَنْهُ مُنْقَطِعًا: أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ جَارِيَةٍ وَوَلَدِهَا، فَتَهَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَرَدَّ الْبَيْعَ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ، وَبَيْنَ الْأَخِ وَبَيْنَ أَخِيهِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَهَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُنِيَ بِالسَّيِّءِ أُعْطِيَ أَهْلُ الْبَيْتِ جَمِيعًا كَرَاهِيَةً أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمْ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي مُسْتَدْرَأِهِ وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَهْدَى الْمُفَوَّقُسُ الْعَبْطِيُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَارِيَتَيْنِ وَتَغْلَةً كَانَ يَرْكُبُهَا، فَأَمَّا إِحْدَى الْجَارِيَتَيْنِ فَاسْتَوْلَتْهَا فَوَلَدَتْ لَهُ إِبْرَاهِيمَ، وَهِيَ مَارِيَةُ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ. وَأَمَّا الْأُخْرَى فَوَهَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانٍ.

٣٤٣٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نِعْمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَتَوَقَّاهُ اللَّهُ بِحُسْنِ عِبَادَةِ رَبِّهِ وَبِطَاعَةِ سَيِّدِهِ، نِعْمًا لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠. قوله: بين الأخ وبين أخيه: هذا صريح بأن التفريق غير مختص بالولادة، بل يشمل كل ذي رحم عرم، كما هو مذهبنا، كذا في المعرفة.

١١. قوله: أهل البيت جميعاً، مفعول ثاب، والأورد محذوف أي أعطى أحدنا أهل البيت من السي جميعاً ولم يفرق بينهم، قلناه في اللامعات.

٣٤٣٢ - وَعَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ». وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ الدِّمَةُ». وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٣٣ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَعِيرٍ قَدْ لَحِقَ ظَهْرُهُ بِظَنِيهِ، فَقَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي هَذِهِ الْبَهَائِمِ الْمُعْجَمَةِ، فَارْكَبُوهَا صَالِحَةً وَاتْرَكُوا صَالِحَةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١: قوله: فقد برئت منه الدمة: إلى فمة الإسلام وعهته هذا تشديد وتخليط، وكذلك قوله: «فقد كفر»، وقيل: هذا إذا أبق إلى دار الحرب ولحق به أو استحل الإباق، هذا مختصر من «اللمعات».

٢: قوله: مرَّ رسول الله ﷺ ببعير قد لحق ظهره بظنه الخ: وعلى المولى أن ينفق على عبده وأمته، فإن امتنع، وكان لها كسب اكتسبها وأتفق، وإن لم يكن لها كسب بأن كان عبداً زماً أو جارية لا يؤاجر مثلها أجبر المولى على بيعها؛ لأنها من أهل الاستحقاق، وفي البيع إغناء حفيها وإغناء حق المولى بالخلف، بخلاف نفقة الزوجة، يعني فرق بين نفقة الزوجة والمملوك في أن المولى إذا امتنع عن الإنفاق، وهو ممن لا كسب له أجبر على بيع المملوك والزوج إذا عجز عن الإنفاق على الزوجة لا يجبر على الطلاق بأن في الإيجابار على البيع زوال ملك المولى إلى خلف، وهو ائتمن، وفي عدمه فوات حق المملوك في النفقة لا إلى خلف؛ لأن نفقة المملوك لا تصير ديناً على المولى بحال من الأحوال.

وأما في الشكاح: ففي الإيجابار على التصديق فوات ملك الزوج بلا خلف، وفي عدمه فوات حق المرأة في الخال إلى خلف؛ لصيرورة نفقتها بقضاء القاضي ديناً على الزوج، فكان تأخيرها، ونفقة المملوك لا تصير ديناً، فكان إبطالا وبخلاف سائر الحيوانات؛ لأنها ليست من أهل الاستحقاق، فلا يجبر على نفقتها إلا أنه يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى؛ لأنه ﷻ نهي عن تعذيب الحيوان، وفيه ذلك، وهي عن إضاعة الهال، وفيه إضاعته. حاصله: أن الإنسان لا يجبر على الإنفاق على ملكه سوى الرقيق، وأما في الدواب فيقتضى فيما بينه وبين الله تعالى بالإنتفاق عليها، وفي غير الدواب كالدور والعقار فإنه لا يقتضى به أيضاً، إلا أنه إذا كان فيه تضييع الهال كان ترك الإنفاق مكروهاً.

وذكر صاحب «الهداية» أنه رحمته الله نهي عن تعذيب الحيوان وهو ما في رواية أبي داود: «لا تعذبوا خلق الله» ونهى عن إضاعة الهال، وهو ما في النصحيحين من أنه ﷺ كان ينهى عن إضاعة الهال وكثرة السؤال، وعن أبي يوسف أنه يجبر على نفقة الحيوانات، وهو قول الشافعي، وقاسوا على الرقيق، والأصح ما قلنا، يعني من عدم الجبر؛

٣٤٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ لَيْسَ لِي شَيْءٌ، وَلِي يَتِيمٌ. فَقَالَ: «كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَادِرٍ وَلَا مُتَأَثِّلٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: وَالْيُتِيمُ إِنْ كَانَ غَنِيًّا فَلَيْسَتْ غِنَاهُ وَلَا يَأْكُلُ، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا أَخَذَ مِنْ فَضْلِ اللَّبَنِ، وَأَخَذَ بِالْقَوْتِ لَا يُجَاوِزُهُ، وَمَا يَسْتُرُ مِنْ عَوْرَتِهِ، فَإِذَا أَيْسَرَ قَضَى، وَإِنْ أَعْسَرَ فَهُوَ فِي حِلٍّ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: «وَالِاسْتِعْقَافُ» عَنْ مَالِهِ عِنْدَنَا أَفْضَلُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

٣٤٣٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا

= لأن إيجاب القاضي المولى على مملوكه نوع قضاء القضاء لا يُلْزَمُ له من مقضى له، وهو من أهل الاستحقاق، وهذا يوجد في الرقيق؛ لكونه من أهل أن يستحق حقا على النعوى، ومعنى غيره في الجملة. ألا ترى أنه بالكتابة يستحق حقوقا على المولى، وإن كان مملوكا فاما غير الرقيق، فلا يستحق على المولى حقا، فلا يصح أن يكون مقضيا له، فانهل من شرط القضاء فيعدم القضاء.

ولا دلالة في هذا الحديث على الإيجاب وتقديم أنفا دليل نفيه على مقتضى مذهبنا، فتح القدير، والعناية، والتمهيد، ملقط منها. وقد في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ويؤمر إما بالبيع وإما بالإنفاق عن هائمه ديانة لا قضاء على ظاهر المذهب للنهي عن تعذيب الحيوان وإضاعة المال. وعن الثاني يجبر، ووجهه الطحاوي والكشاف قال: والحق ما عليه الجماعة، وأقره في «البحر» و«النهر» و«المنعرج»، وبه قالت الأئمة الثلاثة، ولا يجبر في غير الحيوان أي كالدرور والغفار والزرع، وإن كره تضييع المال ما لم يكن له شريك، أي فإن كان له شريك فإنه يجبر حيث لم تكن الفسمة ككروني نهر ومرومة فتاة وبئر ودولاب وسفينة، معيبة وحائط إلا إن كان يمكن قسمه من أساسه ويبني كل واحد في نصيبه المسترة.

، قوله: والاستعفاف عن ماله عندما أفضل: أي الكف عن ماله، ولو استقرضا إذا لم يخرج إليه أفضل من غيره. وأما عند الحاجة، فيجوز، قاله في «التعليق المجتهد». وقال في «الغداية»: وهذا لأن الحبس من أسباب النقص، كما في الوصي. وقال في موضع آخر: ولأن النفقة جزاء الاحتباس، وكل من كان محبوسا بحق مقصود لغيره كانت نفقته عليه أصله للقاضي والعامل في الصدقات في الصدقات.

يَأْتِي هِيَ أَحْسَنُ ۖ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ صُغَرًا﴾ الآية انْطَلَقَ
 مَنْ كَانَ عِنْدَهُ يَتِيمٌ، فَعَزَلَ طَعَامَهُ مِنْ طَعَامِهِ وَشَرَابَهُ مِنْ شَرَابِهِ، فَإِذَا فَضَّلَ مِنْ طَعَامِ
 الْيَتِيمِ وَشَرَابِهِ شَيْءٌ حُبَسَ لَهُ حَتَّى يَأْكُلَهُ أَوْ يَفْسُدَ. فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَذَكَّرُوا ذَلِكَ
 لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ
 تُخَافُوا مِنْهُمْ فَاتَّخِذُوا صُغَرًا مِنْهُمْ بِطَعَامِهِمْ وَشَرَابِهِمْ بِشَرَابِهِمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
 وَالتِّرْمِذِيُّ. (البقرة: ٢٢٠)

بَابُ بُلُوغِ الصَّغِيرِ وَحِضَائِهِ فِي الصَّغَرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَفِيدُوا

كَمَا أَسْتَفِدُّنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾
 (البقرة: ٢٢٠)

٣٤٣٦ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؓ قَالَ: حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُتِمُّ

بَعْدَ احْتِلَامٍ وَلَا ضَمَاتٍ يَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ.

١٠٠ قوله: إذا بلغ الأطفال منكم احتم الح. أي إذا صاروا بالغين بالاحتلام، «فليستفيدوا» كَمَا اسْتَفِدُّنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ (البقرة: ٢٢٠) أي كما استأذن الذين بلغوا من قبلهم وهم الرجال أو كما استأذن الذين كانوا مذكورين من قبل
 هذا في الآية السابقة، يعني يحتاجون إلى الاستئذان في جميع الأوقات كما يحتاج في ذلك سائر الرجال، لقوات المرخص
 في بعض الأوقات وهو انطوائية، ويجوز أن الموجب الزائد وهو البلوغ. وإنما خصص البلوغ بالاحتلام؛ لأن البلوغ
 به أظهر، وإن كان في نفس الأمر غير متعبد به، بل يكون بالنسب وغيره أيضًا. كذا في التفسيرات الأحمديَّة.

١٠١ قوله: لا يتم بعد الاحتلام؛ فيه بيان حد بلوغ الصبيان. تفصيله: أن بلوغ الغلام بأحد ثلاثة أشياء: بالاحتلام
 والإحبال والإنزال؛ لأنها أعمرات البلوغ، وهذه بالإجماع. أما الاحتلام فلقوله: لا يتم بعد الاحتلام، وأما الإنزال
 هو الأصل يأتي سبب كان؛ لأن الاحتلام لا يعتبر إلا معه، والإحبال لا يتأتى إلا به، وإن لم يوجد علامة من هذه
 العلامات، فبلوغه موقوف حتى يتم ثمان عشرة سنة، وبلوغ الجارية بأحد ثلاثة أشياء: الخيض والاحتلام والحبل، =

وَفِي رِوَايَةٍ لِّلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْغُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُعْقِلَ».

- أما الحيض فلائه يكون في أوان الحمل عادة، فجعل ذلك علامة البلوغ، وأما الحمل فلائه دليل على الإنزال؛ لأن الولد يتخذ من ماء الرجل والمرءة، ولم يذكر الإنزال في علامات بلوغها؛ لأن إنزالها قلما يعلم.
بخلاف الصبي، وإن لم توجد علامة من هذه العلامات، فبلوغها موقوف حتى يتم لها سبع عشرة سنة، توجد علامة من هذه العلامات، فبلوغها موقوف حتى يتم لها سبع عشرة سنة؛ لأن الجارية أسرع إدراكاً من الغلام، فتقص سنة؛ لاشتغالها على الفصول الأربع التي يوافق المزاج واحد منها لا محالة، ويقتى بالبلوغ في حق الرجل والمرأة خمس عشر سنة، وهذا قولها، وهو قول الثلاثة، وهو أيضاً رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: عُرِضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ أَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعُرِضَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخندق أَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجِزَنِي.

فاتضح أن عدم الإجازة لعدم البلوغ، والإجازة للبلوغ، ولأن المعتاد الغالب، فإن العلامات تظهر في هذه المدة غالباً، فجعلوا المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة وأدنى مدة البلوغ في حق الغلام اثنتا عشرة سنة، وفي حق الجارية تسع سنين، يعني أول وقت بلوغ الغلام عندما استكمل اثني عشرة سنة وتسع سنين للجارية؛ إذ قد يحصل لها في هذا السن علامة البلوغ، فلو ادعى البلوغ في هذه السدة تقبل منهم، ولا تقبل فيما دون ذلك، لأن الظاهر يكذب، والتقييد بالاحتلام ونحوه يفيد أنه لا اعتبار بنبات العانة والشافعي قال به، ومستدله أن النبي ﷺ أمر في قتل فريضة أن ينظروا، فمن أثبت عانته فسد، ومن لا فلا.

والجواب: أنه لم يأمر بذلك لعمه إلا لأنه لم يك ثمه سوى ذلك من سبيل للعلم بحالهم؛ لأنهم لو سئلوا عن أعمارهم ما كانوا ليحيوا وفاقاً للحق، كيف والحق يجوز قتلهم؛ لأن البالغ يقتل وغيره يترك، ولا سبيل إلى تعلم باحتلامهم إلا إخبارهم؛ فلم يبق إلا رؤية العانات، وهو أيضاً حكم أكثرني، فأدبر العلم عليه، وإن لم يكن من دلائل العلم القطعية، وأبوح النظر إليها؛ لجواز النظر عند الضرورات الشرعية، وأما قضية ابن عمر فإن لم يحكم لعمه بالبلوغ إلا بالسن؛ لأن البلوغ بالاحتلام لم يكن علمه إلا إذا كانت له زوجة، فبطاها، وإذا لم تكن له زوجة أو أمة لا يمكن اتوصل إلى العلم بالإحتمال واحتلام النائم ليس ضرورياً وجوده بعد البلوغ، فكثير من الناس لا يحتلم أعواماً، فلم يبق العبرة إلا للسن، وهو المذهب عندنا وأيضاً لا اعتبار للألحية، وأما هود الندي، فذكر الحموي أنه لا يحكم به في ظاهر الرواية، وكذا يفتل الصوب، كما في شرح النظم إمامي، أبو السعود، وكذا شعر اتساق والإبط والشارب؛ التفطنة من شروح الكتبة والدر المختارة وورد المختارة والكوكب الدر.

وَفِي «الْمُسْتَقْبَلِ عَلَيْهِ» عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: عُرِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ أَحَدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَرَدَّنِي، ثُمَّ عُرِضْتُ عَلَيْهِ عَامَ الْخُدُودِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَارَنِي. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: هَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَ الْمُقَاتَلَةِ وَالذَّرِّيَّةِ.

٣٤٣٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَغَاءٌ وَتُدْنِي لَهُ سِقَاءٌ وَحِجْرِي لَهُ جِوَاءٌ وَإِنَّ أَبَاهُ خَلَقَنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتِ أُمُّهُ» أَحَقُّ بِهِ

١٠٠ قوله: أنت أحق به ما لم تنكحي: اعلم أن الحضانه حق الصغير لا حتاجه إلى من يمسكه فتارة يحتاج إلى من يقوم بمنفعة بدنه في حضانه، وتارة إلى من يقوم بهاله حتى لا يلحقه الضرر، وجعل كل واحد منهما إلى من أقوم به وأبصر. فلولاية في الهالك جعلت إلى الأب ولجده؛ لأنهم أبصر وأقوم في التجارة من النساء، وحق الحضانه جعل إلى النساء لأنهن أبصر وأقوم على حفظ الصبيان عن الرجال لزيادة شفقتهم وملازمتهم البيوت. فانه في «البحر الرائق»، وانفقوا على أن حق الحضانه نلأم سواء طلقت أو لا ما لم تتزوج بزواج آخر، إلا أن تكون مرتدة أو فاجرة، والأصل فيه هذا الحديث. فإن لم تكن الولد أم بأن كانت ميتة أو ليست أملاً للحضانه أو لم تقبل الولد أو سقطت حقه أو تزوجت بأجنبي فأم الأم أولى من أم الأب وإن بعدت؛ لأن هذه الولاية تستفاد من قبل الأمهات؛ لما ذكرنا من وفور شفقتهم فبمن كانت تدني إليه بأم، فهي أولى ممن تدني بأب، فإن لم تكن أم الأم فأم الأب أولى من الأخوات؛ لأنها من الأمهات، ولهذا تحوز ميراثهن السدس، ولأنها أوفر شفقة للولاد، فهي مقدمة على الأخوات والخالات.

وأما قوله ﷺ في حديث أبي داود: إنها الخالة أم، فهذا تشبيه بمجتمل كونه في ثبوت الحضانه أو غيره إلا أن السياق أفاد إرادة الأول، فيبقى أعم من كونه في ثبوت أصل الحضانه أو كونه أحق بالولد من كل من سواها، ولا دلالة على الثاني، والأول متيقن فيثبت، فلا يفيد الحكم بكونها أحق من أحد بخصوصه أصلاً ممن له حق في الحضانه، فيبقى المعنى الذي عيناه بلا معارض من أن الجدة أم، فإن لم تكن له جدة فالأخوات أولى من العمات والخالات؛ لأنهن بنات الأبوين، وهذا قدم في الميراث، وفي رواية الخالة أم، لقوله ﷺ الخالة أم، وتقدم الأخوت لأب وأم؛ لأن ذات قرابتين ترجح على ذات قرابة واحدة لما فيها من زيادة الشفقة، ثم الأخوت من الأم، ثم الأخوت من الأب؛ لأن الحق هن من قبل الأم.

وعند الشافعي في الجديد واحد الأخوت للأب أولى من الأخوت للأم، ومن الخالة، ثم بعد الأخوات الحق لبنت لأخت لأبوين، ثم بنت الأخت لأم، ثم الخالة وبنت الأخت لأب مؤخره عن الخالة على الصحيح وبعدها الحق لبنت الأخ لأب وأم، ثم لأم، ثم لأب وبعده ذلك الحق للعمات، ثم خالة الأم، ثم خالة الأب، ثم عمات الأمهات -

مَا لَمْ تُنْكِحِي. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٤٣٨ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّحَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى أَنَّ مَنْ أَنَاءَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَنَاءَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَابِلٍ وَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجَلَ خَرَجَ، فَتَبِعَتْهُ ابْنَتُهُ حَمْرَةَ ثَنَادِي: يَا عَمَّ يَا عَمَّ، فَتَتَاوَلَهَا عَلِيٌّ فَأَخَذَ بِيَدَيْهَا، فَأَخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَزَيْدٌ وَجَعْفَرٌ، قَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَخَذْتُهَا وَهِيَ بِنْتُ عَمِّي، وَقَالَ جَعْفَرٌ: ابْنَتُ عَمِّي وَخَالَتُهَا نَحْنِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَتُ أَخِي.

= والآباء، وإن لم تكن للصبى امرأة من أهل الحضانه، واختصم فيه الرجال فأولاهم بالحضانه العصباء بترتيب الإرث، يقدم الأقرب فالأقرب، فيقدم الأب، ثم الجد، ثم الأخ الشقيق، ثم لأب، ثم بنوه كذلك، ثم العم، ثم بنوه، وإذا اجتمعوا فالأروع، ثم الأسن، غير أن الصغيره لا تدفع إلى غير المحرم من الأقارب كابن العم، ولا للأم التي لم تكن أهلاً للحضانه، بأن كانت ارتدت أو كانت فاجرة جوراً يصح به النول كزنا وغنا أو سرقة ونياحة، وكانت غير حأموته بأن تخرج كل رقت وتترك الولد أو كانت أمة، ولا نعصبه الفاسق تحوزاً عن الفتنة، بخلاف الغلام، وإذا لم يكن للصغير عصبه يدفع إلى ذوي الأرحام عند أبي حنيفه؛ لأن لهم ولاية الإنكاح عنده، فكذا الحضانه، انقطعت من شروح «الكنز» و«الهداية» و«العناية» و«فتح القدير» و«عمدة الرعاية».

١١، قوله: ما لم تنكحي: أي كل امرأة من هؤلاء الثلاث لمن حق في الحضانه إذا تزوجت بغير محرم الصغير سقط حقها في الحضانه لقوله ختم: أنت أحن به ما لم تنكحي، وقيد بغير المحرم؛ لعدم الشفقة فإنه يتفق على الولد قليلاً وينظر إليه مبغضاً، بخلاف ما إذا كان الزوج ذا رحم محرم الصغير كالجدة، إذا كان زوجها الجد أو الأم إذا كان زوجها عم الصغير أو الخالة إذا كان زوجها عمه أو العمه إذا كان زوجها خاله لا يسقط حقها لانتفاء الضرر عن الصغير لقيام الشفقة، أخذته من شروح «الكنز». وقال في «رحمة الأمة»: ثم اختلفوا فيما إذا طلقت طلاقاً باتناً من غير محرم الصغير هل تعود حضانتها؟ فقال أبو حنيفه والشافعي وأحمد رضي الله عنهم: تعود؛ لأن البائع قد زال. وقال مالك رضي الله عنه في المشهور عنه: لا تعود بالطلاق.

فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِحَالَتِهَا، وَقَالَ: «الْحَالَةُ» بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ، وَقَالَ لِعَلِيٍّ: «أَنْتَ مِثِّي وَأَنَا مِثْلُكَ»، وَقَالَ لِحَقِيقٍ: «أَشْبَهْتَ خَلْفِي وَخَلْفِي» وَقَالَ لِرَبِيعٍ: «أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا». مَقْفُوفٌ عَلَيْهِ.

٣٤٣٩ وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَتْ عِنْدَ عُمَرَ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَوْلَدَتْ لَهُ غَاصِمَ بْنَ عُمَرَ، ثُمَّ فَارَقَهَا عُمَرُ، فَرَكِبَ يَوْمًا إِلَى قُبَاءٍ، فَوَجَدَ ابْنَهُ يَلْعَبُ بِضَاءِ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ بَعْضُوهُ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى الدَّائِيَةِ، فَأَدْرَكَتْهُ جَدَّةُ الْغُلَامِ فَتَارَعَتْهُ إِيَّاهُ حَتَّى أَتَبَا أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ عُمَرُ: هَذَا ابْنِي، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: ابْنِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: خَلِّ بَيْنَهَا وَبَيْنَتِ. فَمَا رَاجَعَهُ عُمَرُ الْكَلَامَ. رَوَاهُ التَّبِيهِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» وَزَادَ التَّبِيهِيُّ: ثُمَّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُولَّهِ وَالِدَةٌ عَنْ وَلَدِهَا».

(١) قوله: الحالة بمنزلة الأم: فيه دليل على ثبوت حق الحضانه للخالات. كذا في «المبسوط».

(٢) قوله: خل بينه وبينها: لذلك قال في «إعذاية»: ولا خيار للغلام والجارية. وقال الشافعي: هما الخيار؛ لأن النبي ﷺ خير، ولنا أنه لقصور عقله يختار من عنده الدعة لتخليته بينه وبين اللعب، فلا يتحقق النظر، وقد صح أن الصحابة ﷺ لم يخبروا، وأما الحديث فقلنا: قد قال علي: ألهمهم الله، فوفق لاختياره الأنظر بدعائه علي أو بحمل على ما إذا كان بالغاً، انتهى. تفصيله: أن الولد لا خيار له، وبه قال مالك، وهو مذهبننا، سواء كان الولد مميّزاً أو لا، غلاماً أو جارية. وقال الشافعي: إذا صار مميّزاً خير بين الأبوين؛ لما روى أبو هريرة عنه امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ، فقالت: إن زوجي يريد أن يذهب بابن، وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعتني. وقال زوجها: أعاقني أي غاصمني في ولدي، فقال علي: هذا أبوك وهذه أمك، فخذ بيد أبيها شئت، فأخذ بيد أمه، فانطلقت به، ولنا أنه صغير غير رشيد، ولا عارف بمصلحته، فلا يعتمد اختياره، ولأنه لقصور عقله يختار من عنده الراحة والتخيلة، فلا يتحقق النظر. حاصله: أنه ما لم يبلغ مبلغاً يختار فيه ما هو أنفع له، فيكون تغييره لغواً بل مضراً إذا لم يختار موافقة من هو أنفع له وأشفق من والديه، بل اختار لسوء فهمه ونقص عقله من مرافقته أضربه، ولهذا لما تنازع عمر بن الخطاب وزوجته المطلقة في طفل له فوض أبو بكر الصديق الولد إلى الأم ولم يخبره.

= وذلك كان بمحض من الصحابة رضي الله عنه، ولم ينكره أحد. وقال أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا توله والده، عن ولده، ولا حجة للشافعي في الحديث؛ لأنه يحتمل أنه كان بالغاً، بل هو الصاهر؛ لأن الذي يسفي من البئر هو البالغ، ومن هو دون البلوغ لا يرسل إلى الأبار للاستقاء للخوف عليه من السقوط فيه؛ لقلة عقله، ونحن نقول: إذا بلغ فهو مخير بين أن يتفرد بالسكنى، وبين أن يكون عند أبيها أراد، لا أن يبلغ سفيهاً مفسداً، فحينئذ يضمنها إلى نفسه اعتباراً بنفسه بهاله، وليس فيه دليل على أنه يخير في السبع؛ لأنه ليس في الحديث ذكر عمره، وللشافعي أيضاً ما ثبت عن نبي ﷺ أنه خير طفلاً بين أمه وأبيه، وقال: اذهب إلى أيتها شئت، وقال: المهم نعمة، فاختار أمه، وأجاب عنه أصحابنا بأن دعاءه ﷺ قد وفقه لاختيار الأنظر الأرفق، فلا يقاس عليه غيره، «الهداية» و«شروح» «الكنز» «عمدة الرعاية» ملتحق منها.

كتاب العتق

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا أَفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ

﴿فَكَ رَقَبَةٍ﴾ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿يَتِيمًا ذَا مَقَرَةٍ﴾

أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿﴾
(الله ١١-١٢)

٣٤٤٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عِضْوٍ مِنْهُ عِضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٤١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّسَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، وَمَنْ أَعْتَقَ نَفْسًا مُسْلِمَةً كَانَتْ فِدْيَتُهُ مِنْ جَهَنَّمَ، وَمَنْ شَابَّ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَرَوَاهُ صَاحِبُ «الْمَصَابِيحِ» فِي «الشَّرْحِ السُّنَنِ».

٣٤٤٢ - وَعَنِ الْعَرِيفِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ قَالَ: أَتَيْنَا وَائِلَةَ بِنْتَ الْأَسْفَجِ فَقُلْنَا لَهُ حَدِّثْنَا حَدِيثًا لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ فَعَصَبَ، وَقَالَ: إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَقْرَأُ وَمُضْغَمُهُ مُعَلَّقٌ فِي بَيْتِهِ فَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ، قُلْنَا: إِنَّمَا أَرَدْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبٌ يَعْني النَّارَ بِالْقَتْلِ، فَقَالَ: «أَعْتِقُوا عَنْهُ يُعْتِقَ اللَّهُ بِكُلِّ عِضْوٍ

(١) قوله: وما أدراك ما العقبه، قال: رقية، فذهب الشرع إلى ذلك الرقية بهذه الآية. كذا في «المبسوط».

(٢) قوله: من أعتق رقبة مسلمة إلخ: وفيه إن عتق المسلم أفضل من عتق الكافر، وهو قول كافة العلماء، يعني لا خلاف أن معتق الرقية الكافرة مثاب على العتق، ولكنه ليس كثواب الرقية المؤمنة، فالتقييد بالإسلام ليكون ثوابه أكثر، هذا حاصل ما في «عمدة القاري» و«نيل الأوطار» و«المرقاة».

(٣) قوله: أعتق الله بكل عِضْوٍ منه عِضْوًا مِنَ النَّارِ حتى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ: قال في «الهداية»: الإعتاق تصرف مندوب إليه، قال «عز»: أي مسلم أعتق مؤمنًا أعتق الله بكل عِضْوٍ منه عِضْوٍ مِنْهُ مِنَ النَّارِ، ولهذا استحبوا أن يعتق الرجل العبد والأمة المروءة؛ ليتحقق مقابلة الأعضاء بالأعضاء.

(٤) قوله: أوجب إلخ: أي لو تكتب لخطيئة استوجب بها دخول النار، يعني بقتل العبد؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ =

مِنْهُ غُضُّوا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٤٤٣ - وَعَنِ النَّبَرَاءِ بْنِ عَزَابٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ أُعْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: عَلَّمَنِي عَمَلًا يَدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، فَقَالَ: «الَّذِي كُنْتَ أَقْصَرْتَ الْخُطْبَةَ لَمَّا أَعْرَضْتَ السَّأَلَةَ، أَعْتَقَ النَّسَمَةَ وَفَكَ الرِّقَبَةَ» قَالَ: أَوْ لَيْسَا وَاحِدًا؟ قَالَ: «لَا، عِتْقُ النَّسَمَةِ أَنْ تَقْرَدَ بِعِتْقِهَا وَفَكَ الرِّقَبَةَ أَنْ تُعَيِّنَ فِي نَسَمِهَا، وَالْمِنْحَةُ الْوُكُوفُ، وَالْفَيْءُ عَلَى ذِي الرِّجَمِ الظَّالِمِ، فَإِنْ لَمْ تُطِيقْ ذَلِكَ فَأُضْعِمِ الْجَائِعَ وَاسْقِ الظَّمْآنَ، وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَإِنْ لَمْ تُطِيقْ ذَلِكَ فَكُفَّ لِسَانَكَ إِلَّا مِنَ الْخَيْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «الشَّعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٤٤٤ - وَعَنْ أَبِي دَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ» قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَعْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا» قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تُعَيِّنُ ضَايِعًا أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ» قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تَدْعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= مَرْثٌ مُتَّفِقٌ: مُخْرَأُودٌ خِلَافُهُ (الحد: ٩٣) ويلزم أن يقيد أن هذا كان بعد أداءه موجب القتل، وإلا فكيف يجوز تحرير الرقبة من حق وفي المقتول، أو يعمل على أنه كان قتل نفسه. وفيه دلالة على أن الحدود عدنا غير كافية في تكفير الحنيفة؛ إذ لو كانت فيه كافية لما احتج إلى إعتاق الرقبة بعدها، قاله في «بذل المجهود»: حاصنه ما قال في الدر المنثور: «ورد الصحاح أن الحد ليس مطهرًا عندنا، بل السطهر التوبة، فإذا أخذ ولم يتب بقي عليه إثم المعصية، وذهب كثير من العلماء إلى أنه مطهر، وأوضح دليلنا في «التبهر».

و قوله: «أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟» قال: «أَعْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا» قال في «المجموع»: فهذه الآثار تبين أن الاعتاق من باب البر والإرفاق وأن أفضل الرقاب أعزها عند صاحبها، انتهى. وأما ما روي عن مالك إذا كان العبد الكافر أعلى ثمنًا من العبد المسلم يكون عتقه أفضل من عتق المسلم؛ لقوله ﷺ: «أَضْعِفْ أَعْلَاهَا، فَبَعِدْ عَنِ الصَّوَابِ، وَجِبْ تَقْيِينَهُ بِالْأَعْلَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ تَمْكِينٌ لِلْمُسْلِمِ مِنْ مَقَاصِدِهِ وَتَفْرِيعِهِ، وَالْبُرْجَةُ الظَّاهِرُ فِي اسْتِحْبَابِ عِتْقِ الْكَافِرِ تَحْصِيلَ جَزَاةٍ مِنْهُ لِلْمُسْلِمِينَ. وَأَمَّا تَفْرِيعُهُ لِلتَّامِلِ، فَيُسَلِّمُ فَهُوَ أَحْتِمَالٌ. كَذَا فِي «الْمَرْفَعَةِ».

٣٤٤٥ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الشَّفَاعَةُ بِهَا يَفُكُّ الرَّقَبَةَ». رَوَاهُ التَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

بَابُ إِعْتَاqِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ وَشِرَاءِ الْقَرِيبِ وَالْعَتَقِ فِي الْمَرَضِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ^(١) إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا^(٢)﴾
(النور: ٣٣)

٣٤٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَزِيدَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ لَنَا غُلَامٌ قَدْ شَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ فَأُبْلَى فِيهَا، وَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ أُخِي الْأَسْوَدَ فَأَزَادُوا عِتْقَهُ، وَكُنْتُ يَوْمَئِذٍ صَغِيرًا فَذَكَرَ ذَلِكَ الْأَسْوَدُ لِعَمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ رضي الله عنه فَقَالَ: «أَعِيقُوا أَنْتُمْ، فَإِذَا^(٣) بَلَغَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَإِنْ رَغِبَ فِيمَا رَغِبْتُمْ أَعْتَقْ وَإِلَّا فَتَمَنَّكُمْ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ.

(١) قوله: وكتبوهم إلخ: قال في «الهداية»: هذا الأمر ليس أمراً بحاجب بإجماع بين الفقهاء، وإنما هو أمر ندب هو الصحيح، ففي الحمل على الإباحة إلغاء الشرط، أي قوله: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا^(٢)﴾ (النور: ٣٣)؛ إذ عقد الكتابة مباح بدونه، أما التبدية فمعلقة به، والمراد بالخبر المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا^(٢)﴾ (النور: ٣٣)؛ على ما قبل: إن لا يضر بالمسلمين بعد العتق، فإن كان يضر بهم، فالأفضل أن لا يكتبه، وإن كان يصح له فعل المولى عقد الكتابة.

(٢) قوله: فإذا بلغ عبد الرحمن فإن رغب فيما ارغبتم أعتق ولا ضمنكم: يعني إذا كان العبد مشتركاً بين رجلين، فأعتق أحدهما نصيبه، فقال أبو يوسف وعبد: إن العبد حر يعتق كله، ثم إن كان المعتق موسراً فيضمن قيمة شريكه، وإن كان معسراً فيسعى العبد، يعني قال: ليس له إلا الضمان مع التيسار، والسعاية مع الإعسار، ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق. قال الشافعي: إن المعتق إن كان موسراً فيضمن شريكه، ولا يتجزأ العتق، وإن كان معسراً فيتجزأ العتق، ولا يقول بالاستسعاء، بل يقول: يستخدم منه أنشريك الثاني يوماً ويدعه يوماً إلى الأبد، يعني قول الشافعي رحمته الله في الموسر كقولهم: وقال في المعسر: يبقى نصيب الساكت على ملكه، يباع ويوهب.

وقال أبو حنيفة: إذا أعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر، ويسعى في بقية قيمته لعولاه، يعني إذا كان العبد بين شريكين فأعتق أحدهما نصيبه عتق، فإن كان موسراً فشريكه بالخيار، إن شاء أعتق، وإن شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه، وإن شاء استسعى العبد، فإن ضمن رجع المعتق على العبد، والولاء للمعتق، وإن أعتق أو استسعى، فالولاء -

وَفِي «الْمُتَّقِي عَلَيْهِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكِهِ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيَمَةً عَدْلٍ، ثُمَّ اسْتَسْعَى غَيْرَ مُشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

= بينهما، وإن كان المعتق معسرا فأشريك بأخبار، إن شاء أعتق، وإن شاء استسعى العبد، والولاء بينهما في الوجهين، أي صورة الإعتاق وصورة الاستسعاء.

هذا مبني على أصبين، أحدهما: تجزؤ الإعتاق وعدمه. والثاني: أن يسار المعتق لا يمنع التسعاية عنده، وعندهما يمنع. حاصله: أن العتق يتجزئ عند أبي حنيفة في كل حال، ولا يتجزأ عند صاحبه في حال. وقال الشافعي: يتجزأ في بعض الأحوال لا في البعض الآخرة، والصحيح قول الإمام، «فقتلني» عن «المضمرات» وكذا نقل العلامة فاسم تصحيحه عن أئمة التصحيح وأئده في «فتح القدير» بالمعنى وبالسجع، ومنه حديث الناصحين: «من أعتق شركا له في عبد، فكان له مال يبلغ نس الس عبد قوم عليه قيمة عدل، فأعطى شركاءه حصصهم وعتق العبد عليه، والأفقد عتق منه ما عتق» أفاد تصور عتق البعض فقط، يعني وهو دليل لأبي حنيفة عدا. وقال النووي: إن وفاق الأحاديث للشافعي أقول: كيف وقد أخذ الشافعي بحديث الضمان وأهمل حديث الاستسعاء مع صحته والإنصاف من حيث الحديث ما قال الطحاوي من أنه اختار مذهب الناصحين.

وأقول: إن مذهب أبي حنيفة قري تفقها، فإن الإعتاق لازم الضمان والاستسعاء المذكورين في الأحاديث، ووافق، تبخاري بك أبا حنيفة من الأول إلى الآخر، ومن مستدللات أبي حنيفة هذا أثر عمر الذي رواه الطحاوي. وقال: ففي هذا الأثر لعبد المرحوم بعد بلوغه أن يعتق نصيبه من العبد الذي قد كان دخله عتق أمه وأخيه قبل ذلك، فأبو حنيفة رحمته الله قال: فلما كان له أن يعتق بأداء ذلك إليه بلا بدل، كان له أن يأخذ العبد بأداء قيمة ما بقي له فيه حتى يعتق بأداء ذلك إليه، ولما كان الذي لم يعتق أن يعتق نصيبه من العبد، فضمن الشريك المعتق رجوع إلى هذا المضمر من هذا العبد من كان للذي ضمنه، فوجب له أن يستسعى العبد في قيمة ما كان لصاحبه فيه، وفيه كان لصاحبه أن يستسعى فيه، ومنها حديث الاستسعاء سيأتي تحقيقه في هذا الباب بعد. وقال في «العرف النشوي»: وإلامت أبي حنيفة رحمته الله أيضا حديثان صحيحان، أحدهما: في «مصنف عبد الرزاق»، والثاني: في «مسند أحمد»، ورجاله ثقات، وصحح حافظ من الحفظ أحدهما، التقطه من «العرف النشوي» و«لهداية» و«شروح الكثرة» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«شرح معاني الآثار».

قوله: ثم استسعى الخ: والاستسعاء عند أن يؤجره فيأخذ نصف قيمته من الأجرة. وقال بعض الشافعية في -

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُذْرَةَ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَأَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةً وَأَمْرَةً^(١) أَنْ تَسْعَى فِي الثَّلَاثِينَ.

٣٤١٧ - وَعَنِ الْحَسَنِ عَنْ ثَمَرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَهُوَ حُرٌّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

= الاستسعاء: بأن المراد به أن يخدم مولاه يوما ويترك يوما، ويبقى على هذا إلى الأبد، أقول: إن هذا يخالفه تقوم قيمة هذا، الخ، ولنا هذا الحديث فثبت السعاية بذلك. وقال ابن حزم: على ثبوت الاستسعاء ثلاثون صحابيًا، وليس فيها روه ما ينافي مذهبننا، بل فيه دليل على ما نقول؛ لأنه لما قال في حديث: «فإن كان ميسرا قوم عليه، ثم يعتق، وكلمة «ثم» للتراخي، فدل على أنه يعتق بعد ذلك إما بعينه أو بالسعاية. وقال في حديث آخر: أعطى شركاه حصصهم وعتق عليه، بالواو وهي لا تنافي الترتيب ولا التراخي، فحملناه عليه توفيقا بين الأحاديث، لكن ظاهر حديث الاستسعاء مؤيد للصاححين أنه لا يستسعى العبد في نصيبه الباقي إذا كان المعتق موسرا، والمعنى بالموسر مهنا القادر على إيفاء ثمن نصيب الآخر، كما يدل عليه لفظ الحديث، فكان له من المال ما يبلغ ثمنه، لكن تأييده هنا موقوف على اعتبار مفهوم المخالفة، فإن قوله ﷺ: «وإن لم يكن له مال قوم قيمة عدل، ثم يستسعى يثبت باعتبار مفهوم المخالفة أن لا سعاية عليه إذا كان له مال، وأنت تعلم أن أصحابنا الثلاثة لم يستلموا المفهوم، فكيف فهم إثبات مرامهم به، أخذته من «المرقاة» و«العرف الشذوي» و«شروح الكنز» و«الكوكب الدرري».

(١) قوله: وأمره أن يسعى في الثلاثين: فثبت السعاية بذلك أيضًا، وحديث الأفرع عندنا محمول على زمان ابتداء الإسلام قبل أن تسيخ القرعة، فلما نسخت القرعة بالتهني عن القهار، ارتفع ذلك الحكم، أخذته من «بذل المجهود». وقال أبو حنيفة: يعتق من كل واحد قسطة ويسعى في الباقي، وحجته حديث «عبد الرزاق»، هذا ملغط من «المرقاة».

(٢) قوله: من مملك ذا رحم محرم فهو حر: أي عندنا إذا ملك الرجل ذا رحم محرم منه عتق عليه بمجرد التملك من غير أن ينشئ فيه عتقا، وعند الشافعي لا يعتق إلا في قرابة الولاد، مثل الوالدين والمولودين، وعند مالك يعتق فيه، وفي قرابة الأخوة والأخوات فقط، ولنا هذا الحديث، وروى عن عمر وابن مسعود^(٣) مثله، وعن كثير من التابعين كذلك، ولا يعتق ذو رحم غير محرم كبنى الأعمام والأخوان، ولا محرم غير رحم كالمحرمات الصهرية والرضاع إجماعًا، أخذته من «شروح الكنز».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْزِي وَلَكِنَّ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ»^(١)

٣٤٤٨ - وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُدْبِرُ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوهَبُ، وَهُوَ حُرٌّ مِنَ الثَّلَاثِ». رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ.

(١) قوله: «فيعتقه»: قال بعض أهل الظاهر: يستغاد منه أن الأب لا يعتق على ولده إذا غلّكه، وإلا لم يصح قريب الإعتاق على الشراء، ويجعل الماء في «فيمتقه» للتعقيب، واجمهور على أنه يعتق بمجرد التملك من غير أن ينشئ فيه عتقاً، وإن قوله: «فيعتقه» معناه فبعثه بالشراء لا ينشئ عتق، والترتيب باعتبار الحكم دون الإنشاء، فعل هذا الفاء في «فيعتقه» للسببية، يعني فبعثه بسبب شرائه، ولا يحتاج إلى قوله: «أعتقتك بعد الشراء» بل عتق بنفس الشراء، هذا ملغى من «المراقبة».

(٢) قوله: المدبر لا يباع إنع: وعند أئمتنا الحنفية المدبر على نوعين: مدبر مطلق، والنوع الثاني: مدبر مقيد، فالمدبر المطلق أيضاً على قسمين، أحدهما: أن يكون العتق مضافاً إلى الموت مطلقاً من دون أن يقيد بزمان أو بحال، نحو: ما إذا قال لعبد: إذا مت فأنت حر، وثانيهما: أن يكون مضافاً إلى الموت للقيّد بقيد يكون غالب الوقوع نحو قوله: إن مت إلى مائة سنة، وهو ابن ثمانين سنة مثلاً، وإن كان في الصورة مقيداً فهو في المعنى مطلق؛ لأن الغالب أن يموت قبل هذه المدة، فقوله: إن مت إلى مائة سنة يكون بمنزلة قوله: إن مت أي بدون ذكر القيد، فيكون في حكم المطلق، فعلم المدبر المطلق أنه لا يباع، ولا يوهب ويستخدم ويؤجر وتوطأ المدبرة وتتكح، ويموت المولى يعتق المدبر من ثلث ماله، ويسعى في ثلثه أي ثلثي قيمته إن كان المولى فقير، ولم يكن مال غيره، ويسعى في كل قيمته لو كان مديوناً بدين مستغرق جميع ماله.

والمدبر المقيد ما يكون مخالفاً لهاتين الصورتين المذكورتين في المدبر المطلق، يعني يعلق العتق بموت مقيد بقيد لا يكون غالب الوقوع، أي يعلق التدبير بموته على صفة، نحو: إن مت في مرضي هذا فهو حر، ثم إن مات المولى على النصفة التي ذكرها عتق، كما يعتق المدبر المطلق، يعني من الثلث؛ لأنه ثبت حكم التدبير له في آخر جزء من أجزاء حياته، بتحقيق تلك الصفة فيه، فإذا ذلك يصير مدبراً مطلقاً لا يجوز بيعه، بل لا يمكن، وإن برئ من ذلك لمرض، ثم مات لم يعتق؛ لأن الشرط الذي علق به قد انعدم.

اختلف العلماء هل المدبر يباع أم لا؟ فذهب أبو حنيفة ومالك وجماعة من أهل الكوفة إلى أنه ليس للسيد أن يبيع مدبره. وقال الشافعي: يجوز إخراجه عن الملك بالبيع والهبة وغيرها لما روى عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً أعتق غلاماً =

وَاحْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْكُرْخِيُّ وَالظَّحَاوِيُّ وَالرَّازِيُّ وَعَبَّرَهُمْ وَهُمْ أَصَاطِينُ فِي الْحَدِيثِ.

٣٤٤٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَلَدَتْ أُمُّ الرَّجُلِ مِنْهُ فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ ذُرِّيِّهِ أَوْ بَعْدَهُ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ وَالْأَذَارِيُّ عَنْهُ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَتْ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا».

- نه عن دير منه فاحتاج، فأخذه النبي ﷺ، وقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا، فدفعه إليه، وبه قال أحمد، وعن أحمد إنما يجوز بيعه إذا كان على السيد دين، وثبت هذا الحديث الذي ذكر في الكتاب، فإن قلت: هو حديث غريب، قلت: هو حديث مشهور، حجاج به الكرخي والظحواوي والرازي وغيرهم من الأئمة لذلك، لما روى المزمذني حديث حابر قال: والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، وغيرهم ثم يروى بيع السيد بأشياء، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وكراه قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ بيع السيد، وهو قول سفيان الثوري ومالك والأوزاعي، وروى أبو الوليد النجاشي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رد بيع السيد في ملاخير القرون، وهم حضور متوافرون، وهو جمع منهم أن بيع السيد لا يجوز، وما رواه الشافعي حكاية حال، فالنقص الثوري لا يدرسه الفعل، وأيضاً لا يمكن الاحتجاج بحكاية الحال؛ لأنه يحتمل أن يكون الغلام مديراً مقبلاً، وأيضاً الجواب عن حديث جابر من وجوه الأول: قاله ابن بطال لا حجة فيه؛ لأن في الحديث أن سيده كان عليه دين، ثبت أن بيعه كان لذلك. الثاني: أن قضية عين يحتمل التأويل، وتأوله بعض المأثنية على أنه لم يكن له مال غيره، فرد نصرفه. الثالث: أنه يحتمل أنه باع منفعة بأن أجره، وإجازة تسمى بيعاً بنفقة أهل اليسر، لأن فيها بيع المنفعة، ويؤيده ما ذكره ابن حزم، فقال: وروى عن أبي جعفر محمد بن علي عن النبي ﷺ مرسلًا: أنه باع حذمة المدير، الرابع: أن سيد المدير الذي باعه النبي ﷺ كان سفيهاً، فلهذا نول النبي ﷺ بيعه بنفسه، وبيع المدير عند من يجوز لا يفتقر فيه إلى بيع الإمام الخامس: يحتمل أنه باعه في وقت كان يباع الحر المديون، كما روي أنه ﷺ باع حراً بدينه، ثم نسخ بقوله تعالى: «وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ فَنُتِنَ لَهُ» (البقرة: ٢٨٠)، النسخة من «عسرة» «فقاري» و«عسرة الرعاية» و«شرح الرقاية» و«السرقة» و«شروح» «الكنز».

- قوله: إذا ولدت أمة الرجل إلخ؛ لذلك قال في «شرح الرقاية» و«السرقة»: وأمة ولدت من سيدها أو من زوج، فسألتها أم ولد، وحكمها كالمدير إلا أنه يعتق عند ميراث السيد بمجرد الموت من كل ماله، ولم تسع لغيره، هذا مذهب جمهور النصحية والتابعين والفقهاء.

٣٤٥٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعْنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبْنِ بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ نَهَانَا^(١) عَنْهُ فَأَنْتَهَيْنَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ وَقَالَ: «لَا يُبْعَنَ وَلَا يُوهَنَ وَلَا يُورَثَنَ، يَسْتَنْعِ مِنْهَا سَيِّدُهَا مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ».

٣٤٥١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالَ الْعَبْدِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ السَّيِّدُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣٤٥٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَلَمْ يَشْتَرِطْ مَالَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ»^(٢). رَوَاهُ الشَّارِئِيُّ.

٣٤٥٣ - وَعَنْ سَفِينَةَ قَالَ: كُنْتُ مَمْلُوكًا لِأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: أَغْنِيكَ وَأَشْتَرِطْ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتَ، فَقُلْتُ: وَإِنْ لَمْ تَشْتَرِطِي عَلَيَّ مَا فَارَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(١) قوله: نهانا عنه فانتهينا: اتفق الأئمة الأربعة على أن أمهات الأولاد لا تباع، وهذا مذهب السلف والخلف من فقهاء الأمصار، وقد حكى ابن قدامة إجماع الصحابة على ذلك، ولا يقدح في صحة هذه الحكاية ما روي عن علي وابن عباس وابن الزبير من الجواز؛ لأنه قد روي عنهم الرجوع عن المخالفة، كما حكى ذلك ابن رسلان في «شرح الشن»^(١)، وأخرج عبد الرزاق عن علي بإسناد صحيح أنه رجع عن رأيه الآخر إلى قول جمهور الصحابة، أخذته من ذرعة الأئمة^(٢) وأبيل الأوطار^(٣). وقال الشنني: يحتمل أنه ﷺ لم يشعر ببيعهم إياها، ولا يكون حجة إلا إذا علم به وأقرهم عليه، ويحتمل أن يكون ذلك أول الأمر، ثم نهى النبي ﷺ، ولم يعلم به أبو بكر؛ لقصر مدة خلافته واشتغاله بأمر المسلمين، ثم نهى عنه عمر لما بلغه نهى النبي ﷺ عنه. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فلا شيء له: مسائل هذا النوع مبنية على قاعدتين، إحداهما: أن كل ما هو متناول اسم البيع عرفاً، دخل في المبيع وإن لم يذكر صريحاً. والثانية: أن ما كان متصلاً بالمبيع اتصال قرار، وهو ما وضع، لا لأن يفصله البشر دخل تبعاً، وما وضع؛ لأن يفصله البشر في ثاني الحال ليس بانصال قرار، ولا يدخل تبعاً، «العناية» و«الدور المختار» ملتقط منها.

مَا عَسَمْتُ، فَأَعْتَقْتَنِي وَاشْتَرَطْتُ عَلَيَّ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٤٥٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«الْمُكَاتَبُ^(٢) عَبْدٌ^(٣) مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ دِرْهَمٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ يَسَنَدٍ حَسَنٍ.

(١) قوله: فأعتقتني واشترطت علي: تفصيله أن المولى لو حرّر العبد على خدمته - أي خدمة العبد للمولى أو لغيره - حولا مثلا كأعتقتك على أن تخدمني سنة، فقبل عتق في الحال؛ لأن الإعتاق على الشيء يشترط فيه وجود القبول في المجلس، لا وجود المقبول كسائر العقود، وتخدمه من ميعاته مدته أيًا كانت أي سنة أو قل أو أكثر، هذا عندنا، وهو قول الشافعي، ولو قال المولى: أعتقتك على أن تخدمني أبدا أو مطلقا، فقبل عتق في الحال، وعليه قيمة رقبته للمولى عند الشيخين، وهو قول للشافعي، فإن مات هو أو مولاه قبل الخدمة أيضا نجب قيمته، فتؤخذ منه لورثة المولى، أو من تركه العبد لمولاه، وعند محمد وزفر وهو قول آخر للشافعي نجب قيمة خدمته، وبه تأخذ «حاوي»، النقطة من «الدر المختار» و«رد المحتار» و«فتح المقيّد» و«المرقاة».

(٢) قوله: المكاتب إلخ: قال في «التكملة»: والكلام في المكاتب من أوجه، الأول: في معناها لغة، والثاني: في معناها شرعا، والثالث: في ركنها، والرابع: في شرط جوازها، والخامس: دليلها، والسادس: في حكم حكمها، والسابع: في صفتها، والثامن: في حقيقتها، والتاسع: في سببها، والعاشر: في حكمها. فهي لغة: مشتقة من الكُتِبَ، وهو الضم والجمع، وسمى الخط كتابة؛ لما فيه من ضم الحروف بعضها إلى بعض. والمكاتب اسم مفعول من كاتب، والمولى مكاتب بكسر التاء. وشرعا: فهي جمع مخصوص، وهو جمع حرية الرقيق في المال إلى حرية اليد في الحال. وركنها: الإيجاب والقبول، وارتباط أحدهما بالآخر. وشرط جوازها: قيام الرق وكون المسمى معلوما.

ودليلها من القرآن المكاتب عبد إلخ، وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من كاتب عبداً على مائة أوقية، فإذاها إلا عشر أوقية فهو عبد. وصفتها: أنه عقد مندوب إليه مع الصالح والطالح. وحكمها: انفكاك الحجر وثبوت الحرية. وحكمها في جانب المولى: ثبوت حق المطالبة بالبدل على ما وقع عليه، وسببها: رغبة المولى في بدل الكتابة عاجلا، وفي ثواب العتق آجلا. ورغبة العبد في الحرية، وأحكامها آجلا وعاجلا، انتهى. فإذا كاتب عبده أو أمته على مال شرطه عليه، وقبل العبد ذلك صار مكاتباً. قاله في «الهداية». وقال في «روحة الأمة»: اتفقوا على أن كتابة العبد الذي له كسب مستحبة مندوب إليها، بل قال أحمد في رواية عنه: بوجوبها إذا دعا العبد سيده إليها على قدر قيمته أو أكثر، وصفتها أن يكاتب السيد عبده على مال معين يسمى فيه العبد ويؤديه إلى سيده، وأما العبد الذي لا كسب له، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا تكره كتابته، وعن أحمد روايتان، إحداهما: تكره، والثانية: لا تكره، وكتابة الأمة التي هي غير مكاتبه مكروهة إجماعاً.

(٣) قوله: عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم: وفي «الهداية»: ولا يعتق إلا بأداء كل البدل؛ لقوله ﷺ: أي عبد كُتِبَ =

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِائَةِ أَوْ قِيَّةٍ، فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَ أَوْاقٍ أَوْ قَالَ: عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ ثُمَّ عَجَرَ فَهُوَ رَقِيقٌ».

٣٤٥٥ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ أُمَّهُ أَرَادَتْ أَنْ تُعْتِقَ، فَأَخْرَجَتْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُصْبِحَ فَمَاتَتْ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَيْنَقَعَهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ: أَتَى سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي هَكَذَا، فَهَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». رَوَاهُ مَالِكٌ.

= على مائة دينار فأدَّاهَا إِلَّا عَشْرَةَ دِينَارٍ فهو عبد. وقال طائفة المكاتيب عبد ما بقي عليه درهم، وفيه اختلاف الصحابة عليه السلام، وما اخترناه قول زيد بن ثابت، يعني لأنه مؤيد بالأحاديث. وقال في «نبيل الأوطار»: قال أبو حنيفة والشافعي: أنه لا يثبت له شيء من أحكام الأحرار، بل حكمه حكم العبد حتى يستكمل الحرية، وحكاية الحافظ في «الفتح» عن الجمهور، وحكى في «البحر» عن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة والحسن البصري وسعيد بن المسيب والزهري والثوري والعمري وأبو حنيفة والشافعي ومالك أن المكاتب لا يعتق حتى يوفي، ولو سلم الأكثرون احتجوا بهذه الأحاديث ورجحوها، وفي ظاهر حديث أم سلمة إذا كان لإحداكن مكاتب، فكان عنده ما يؤدي فلتعتق منه دليل على أن عبد المرأة محررها، وبه قال الشافعي، خلافاً لأبي حنيفة. قال قاضي خان: والعبد في النظر إلى مولاه نخرة أني لا غربة بينه وبينها بمنزلة الرجل الأجنبي، فتأويل حديث أم سلمة بأن المراد منه الاحتجاب عنه حتى احتجاب كالإسلام معه والنظر إلى الكفين والوجه كما تحتجب من غيره من الأجانب ذكر في «العمدات» في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (نور: ٣١) قال سعيد بن المسيب: لا يغرركم سورة النور فإنها في الإمام دون المذكور من تحتية، كذا في «بذل المجهود».

١- قوله: فهل ينفعها أن أعتق عنها؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم؛ لأن العتق من أفضل أنواع الصدقة، والصدقة بجميع أقسامها، وكذا العبادات المالية والبدنية لو أنها يصل إلى الميت، ويكون باعثاً لمغفرته، ورفع درجاته به، وردت الأخبار وشهدت به الآثار، كما بسطه السيوطي في «شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور» وغيره في غيره، وورد في العتق عن الميت آثار من أحسنها ما أخرجه الساجي عن وثيقة قال: كنا عند النبي ﷺ في خروعة نبوك، فقال: إن صاحباً لنا قد مات، فقال رسول الله ﷺ: اعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار. كذا في «التعليق الممجد».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: ثَوَّقِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي نَوْمِ نَأَمِهِ، فَأَعْتَقَتْ^(١) عَنْهُ عَائِشَةُ أُخْتَهُ رِقَابًا كَثِيرَةً.

بَابُ الْإِيمَانِ وَالتُّدْوِيرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾^(١) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٢)

٣٤٥٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْلِفُ^(١) لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: فأعتقت عنه عائشة رقاباً كثيرة: وقال محمد في «الموطأ»: وهذا ناخذ لا بأس أن يعتق عن الميت، فإن كان أوصى بذلك كان الولاء له، وإن كان لم يوص كان الولاء لمن أعتق، ويلحق الميت الأجر، انتهى. وقال في «التعليق المسجدة»: ولا شبهة في وصول الأجر إلى الميت إذا أعتق الحي عنه، وأوصل ثوابه إليه، وإن لم يوص. نعم، إن كان الإعتاق أو شيء من الصدقات واجباً على الميت، فإن أوصى به يجب على الوصي تنفيذه في ثلث ما تركه، وبحكم براءة ذمت عن ذلك الواجب، وإن لم يوص وتبرع الوصي بأداء ما وجب عليه بحكم براءة الذمة إن شاء الله تفضلاً منه وممة.

(٢) قوله: يخلّف لا ومقلّب القلوب: يستفاد منه أن القسم بالله تعالى وباسم من أسأله ولو مشتركاً معروف الخلف به =

٣٤٥٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اجْتَهَدَ فِي الْيَمِينِ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٤٥٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا حَلَفَ لَا «وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

أولا على المذهب كالرحمن والرحيم والحليم والعليم «وكانت يومئذ بينه وبين الطالب الغالب والحق معترفا لا منكرا». وفي «المجتبى»: لو نوى بالاسماء المشتركة غير اليمين ديس أو بصفة يخالف بها عرفا من صفاته تعالى صفة ذات لا يوصف بصفها، كعزة الله وجلاله وكبريائه ومنكوته وجبروته وعظمته وقدرته، أو صفة فعل يوصف بها وبصفها، كالغضب والرضى؛ فإن الإيمان مبني على التعرف، في: «عريف» يخالف به فيمين، وما لا فلا، ولا يتسم بصفة لم يتعارف الخلف بها من صفاته تعالى، كرحمته وعلمه ورضاه وغضبه وسخطه وعذابه وأبعثه وشريعته ودينه وحدوده وصفته وسبحان الله ونحو ذلك؛ لعدم التعرف، وهذا خاص بالصفات، بخلاف الأسماء فإنه لا يعتبر التعرف فيها كما عرفت، أخذته من «المر المختار» ووردنا محذرة.

وقال في «درحة الأمانة»: وانفقوا على أن اليمين بالله منقذة، وبجميع أسمائه الحسنى، كالرحمن والرحيم وأخي، وجميع صفات ذاته كعزة الله وجلاله، إلا أن أنا حليفة استثنائي «علم الله» فلم يره يميناً انتهى. وقال في «العبدية»: والبراد بالاسم هنا لفظ دل على الذات الموصوفة بصفة، كالرحمن والرحيم، وبالصفة المصادر التي تعين عن وصف لله بأسماء أفعاليها كدرحة والعلم والعزة انتهى. وقال في شرح «الكثرة» نذكر ليعي رده لبرهانه شرح مواهب الرحمن: إن مشايخ تعرفوا أن الخلف بصفات الذات يمين لا بصفات الفعل، وذكر مشايخ ما وراء النهر أن الاعتبار للعرف، فكل صفة يخلف بها عرفاً سواء كانت صفة الذات كالقدوس، أو صفة الفعل كالخالق والبارئ؛ يكون الخلف بها يميناً، وما لا يخلف به عرفاً سواء كانت صفة الذات أو صفة الفعل لا يكون الخلف به يميناً، وهذا هو الصحيح. الخاص: أن الخلف بأسماء الله يمين بلا شبهة، وفي الخلف بصفاته يعتبر التعرف، واختلف بعبر الله ليس يمين مطلقاً.

قوله: لا وأستغفر الله: هذا بظاهره ليس يمين، بل صورته صورة اليمين من حيث إنه أكد الكلام. ويمكن أن يقال: إن الواو لتعظيم، والمقسم به مخلوق، أي لا والله، ثم بدأ بالكلام استغفر الله، أي إن كان الأمر خلاف ذلك أو التفسير: وأستغفر الله من الخلف، فإن الأفضل تركها إلا لسكان ضرورة بها فيها في الأصل عروضة، وهي سهية، ولذا انتع بعضهم عن الخلف ولو كان صادقاً، فما ثبت عنه ﷺ إنما كان للاحتياج إليه من تأكيد حكم أو بيان جواز، ولذا قيل: إذا أورد الخلف ذكر هذا بدلاً عن الخلف ولم يخلف، «المراقبة» ملحوظاً.

٣٤٥٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ ^(١) يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ خَالِفاً فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ وَإِلَّا لِيَصُمْتُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْلِفُوا ^(٢) بِالطَّوْغِي وَلَا بِآبَائِكُمْ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَخْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ».

٣٤٦٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: إن الله ينهاكم أن تخلصوا بآبائكم إلخ: قال محمد في «الموطأ»: وهذا نأخذ، لا ينبغي لأحد أن يحلف بأبيه، فمن كان خالفاً فليحلف بالله، ثم ليبرر أو ليصمت. وقال في «المرقاة»: المراد بالمنهي غير الله، وخص بالآباء؛ لأنه كان عادة الأبناء. وقال في «الهداية»: ومن حلف بغير الله لم يكن خالفاً، كالنبي والكعبة؛ لقوله ﷺ: من كان منكم خالفاً فليحلف بالله أو ليدر، وكذا إذا حلف بالقرآن؛ لأنه غير متعارف، انتهى. فقول صاحب «الهداية»: وكذا يفيد أنه ليس من قسم الحلف بغير الله تعالى، بل هو من قسم الصفات، ولذا علل أنه غير متعارف، ولو كان من القسم الأول لكانت العلة فيه النهي المذكور أو غيره؛ لأن التعارف إنما يعتبر في الصفات المشتركة لا في غيرها. وقال الكمال: ولا يخفى أن الحلف بالقرآن الآن متعارف، فيكون معيماً أيضاً، هذا ملقط من «الدر المختار» وورد المختار. وفي «نيل الأوطار»: وأحاديث الباب تدل على أن الحلف بغير الله لا يتعقد؛ لأن النهي يدل على فساد المنهي عنه، وإليه ذهب الجمهور. وقال بعض الحنابلة: إن الحلف بنبينا ﷺ يتعقد، ونحب الكفارة. كذا في «رد المختار».

(٢) قوله: لا تخلصوا بالطواغي إلخ: كانت العرب في جاهليتهم يحلفون بهاء وبياتهم، فنهوا عن ذلك؛ ليكونوا على نيقظ في محاورتهم حتى لا يسبق به نساغهم جرياً على ما تعودوا. كذا في «المرقاة».

٣٤٦١ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٤٦٢ - وَعَنْ قَابِطِ بْنِ الصَّحَّاحِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ».....

(١) قوله: من حلف بالأمانة: أي مطلقاً من غير إضافة إلى الله فليس مناء أي يكون فيها الكراهة من أجل أنه إنما أمر أن يحلف بالله وصفاته، وليست الأمانة من صفاته، وإنما هي أمر من أموره وفرض من فروضه، فنهوا عنه؛ لما في ذلك من التسوية بينها وبين أسماء الله تعالى وصفاته، ولعله أراد به التوعيد عليه فإنه حلف بغير الله، ولا يتعلق به الكفارة وفاقاً، واختلف فيها إذا قال وأمانة الله، فقال الشافعي: لا يكون ذلك يميناً، ولا تلزمه فيها الكفارة. وقال أبو حنيفة: إنه يمين تحب الكفارة بالحنث فيه. وقال في «البدائع»: اختلفت الروايات عندنا في اليمين؛ بقوله: وأمانة الله، فذكر في «الأصل» أنه يكون يميناً، وذكر ابن سباعة عن أبي يوسف أنه لا يكون يميناً، وذكر الطحاوي عن أصحابنا أنه ليس بيمين.

وجه ما ذكره الطحاوي أن أمانة الله فرائضة التي تعبد عباده بها من الصلاة والصوم وغير ذلك قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا غَرَضُنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا﴾ (الأحزاب: ٧٢) الآية، فكان حلفاً بغير اسم الله عز وجل، فلا يكون يميناً، وجه ما ذكره الأصل أن الأمانة المضافة إلى الله تعالى عند القسم يراد بها صفته، ألا نرى أن الأمين من أسماء الله، وأنه مشتق من الأمانة، فكان المراد بها عند الإطلاق خصوصاً في موضع القسم صفة الله، انتهى. وقال في «رد المحتار»: وفي «الحانية»: أمانة الله يمين، وذكر الطحاوي أنه لا يكون يميناً، وهو رواية عن أبي يوسف. وفي «الفتوح»: فعندنا ومالك وأحمد هو يمين، وعند الشافعي بالنية؛ لأنها فسرت بالعبادات، قلنا: غلب إرادة اليمين إذا ذكرت بعد حرف القسم، فوجب عدم توقفها على النية للعادة الغالبة. وبه علم أن المعتمد ما في «الحانية».

(٢) قوله: من حلف بملة غير الإسلام كاذباً متعمداً فهو كما قال: «غير الإسلام» صفة لـ «ملة» كان فعل كذا، فهو يهودي، أو نصراني، أو برزخي من الإسلام. هذا النوع من الكلام هل يُستثنى في عرف الشرع يميناً؟ وهل تتعلق الكفارة بالحنث فيه؟ فذهب النخعي والأوزاعي والثوري وأصحاب أبي حنيفة وأحمد وإسحاق إلى أنه يمين، تحب الكفارة بالحنث فيها. وقال مالك والشافعي وأبو عبيد: إنه ليس بيمين، ولا كفارة فيه، لكن القاتل به أثم صدق فيه أو كذب، واحتجوا بقوله ﷺ: من حلف، فقال: باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله، ولم يذكر في الحديث كفارة. =

وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عَذَّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، مَتَّقُوا عَلَيْهِ.

= قلنا: لا يلزم من عدم ذكرها فيه نفي وجوب التكفارة، وحجتنا هذا الحديث الذي ذكر في الكتاب؛ لأن الله تعالى أوجب على العظامير التكفارة، وهو منكر من القول وزور، والحلف بهذا الأشياء منكر وزور، قال صاحب «الغاية»: قلنا به قياساً على تحريم الحلال، فإنه يمين بالنصر، وذلك أنه **يُحْتَلَفُ** حرم ما راية على نفسه، فأنكر الله تعالى: **لَمَّا أَتَاهَا نُشِىَ لَهُ نَجْرُهُمْ مَا أَخْلَى اللَّهُ إِلَيْكَ** (التحریم: ١)، ثم قال: **«لَقَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْتَهُ أَيْدِيكُمْ»** (التحریم: ٢)، ويؤيده ما قال العلامة محمد أحسن الصديقي النانوتوي في هامش «الكتبة» أخذاً من شروحه: إن ابن عباس قال: من حلف بالله فهو يمين.

وأيضاً يؤيده ما روى البيهقي عن زيد بن ثابت ثابت لذلك قال في «الدر المنثور»: «ورد المختار»: «والقسم أيضاً بقوله: إن فعل كذا فهو يهودي أو نصراني، أو فأشهدوا عليّ بالنصرانية، أو شريك لتكفار أو كافر، فنزومه التكفارة إذا حث إلحاقاً له بتحريم الحلال؛ لأنه لما جعل الشرط علياً على الكفر، وقد اعتفده واجب الامتناع، وأمكن القول بوجوبه لغيره جعلناه يميناً هذا هو في المستقبل، أما الماضي كان كنت فعلت كذا فهو كافر أو يهودي، وشبهه الحل عالم بخلافه فغموس لا كفارة فيها، إلا التوبة، واختلف في كفره، والأصح أن الخائف لم يكفر، سواء علقه بياض أو آت، إن كان عنده في اعتقاده أنه يمين، وإن كان جاهلاً وعنده أنه يكفر في الحلف بالغموس وببشارة الشرط في المستقبل يكفر فيها. أي في الغموس والمنعقدة لرضاء بالكفر، أما في الغموس ففي الحال، وأما في المنعقدة فتعد مباشرة الشرط، كما صرح به في «البحر». وأعلم أنه ثبت في الصحيحين عنه **«قَالَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَن يَمِينٍ صَدَقَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ كَذِبًا تَعَسَّدَ فَهُوَ كَذِبًا قَالَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَخْرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، فَإِنَّ الْغَالِبَ فَعَمَّ بِحَلْفٍ يَعْتَلِ هَذِهِ الْأَيَّانُ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا لَا يَعْرِفُ إِلَّا نَزْوِمَ الْكُفْرِ عَلَى تَقْدِيرِ الْخُتِّ، فَإِنْ تَمَّ هَذَا وَلَا فَالْحَدِيثُ شَاهِدٌ لِمَنْ أَهْلَكَ الْقَوْلَ بِكَفَرِهِ»**.

١١ قوله: من قتل نفسه بحديدة عذب به في نار جهنم: أجمع الفقهاء وأهل السنة على أنه من قتل نفسه أنه لا يخرج بذلك من الإسلام. وقال أبو حنيفة ومحمد: يغسل ويصل عليه، به يفتى، وإن كان أعظم وزراً من قاتل غيره، ورجح الكمال قول أبي يوسف: «إنه يغسل ولا يصل عليه» بما في «مسلم»: أنه **«خَرَجَ أَبِي بَرْجَسَ قَتَلَ نَفْسَهُ فَلَمْ يَصَلْ عَلَيْهِ، قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: فَقَدْ اخْتَلَفَ النَّصَّاحُ، لَكِنْ نَأْيِدُ أَبُو يُوسُفَ بِالْحَدِيثِ. أَقُولُ: قَدْ بَقِيَ: لَا دَلَالَةَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ سِوَى أَنَّهُ لَمْ يَصَلْ عَلَيْهِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ امْتَنَعَ زَجْرًا لغيره عن مثل هذا الفعل، كما امتنع عن الصلاة على المديون، ولا يلزم من ذلك عدم صلاة أحد عليه من الصحابة؛ إذ لا مساواة بين صلاته وصلاة غيره، قال تعالى: **«إِنْ سَأَلْتَهُمْ لَكُمُ الْيَوْمَ»** (التوبة: ١٠٣). ثم أعلم أن هذا كله فيمن قتل نفسه عمداً، أما لو كان خطأ فإنه يصل =**

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ^(١) قَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ سَابِقًا».

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْعَمِينُ: إِنَّ الْخَالِيفَ بِالْيَمِينِ الْمَذْكُورِ يَتَعَقَّدُ بَيْعُهُ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ قِيَّاسًا عَلَى تَحْرِيمِ الْحَلَالِ؛ فَإِنَّهُ يَمِينٌ بِالنَّصِّ؛ وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى الْمُظَاهِرِ الْكَفَّارَةَ، وَهُوَ مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَرُؤُوسُ، وَالْحَلْفُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُنْكَرٌ وَرُؤُوسُ، وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حَلَفَ بِالتَّهْوِيدِ فَهُوَ يَمِينٌ.

٣١٦٣ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ: هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي الْيَمِينِ يَحْلِفُ عَلَيْهِ فَيَحْنُثُ قَالَ: «كَفَّارَةٌ يَمِينٍ». رَوَاهُ السَّيْهِيُّ.

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُوَ كَفَرٌ بِهِ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَفَرٌ بِهِ. وَمَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيَسْكُتَ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قِلَّةً». وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرَكَ فَلْيَتَصَدَّقْ» ^(٢).

= عليه بلا خلاف، كما صرح به في «الكفاية» وغيرها «عمدة القاري» و«الدر المختار» و«رد المحتار»، مستقط منها (١) قوله: مَنْ قَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ الْبَيْعُ: قَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ قَوْلُهُ: وَهُوَ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ إِنْ فَعَلَ كَذَا بِمِثْلِ عِنْدَنَا، وَكَذَا إِذَا قَالَ هُوَ بَرِيءٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصُّومِ، كَذَا فِي الْمِرْقَاةِ. قَوْلُهُ: وَلَيْسَ لِعَبْدِ بْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، سَيَأْتِي إِذَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى تَحْقِيقُهُ فِي بَابِ فِي النُّذُورِ.

(٢) قوله: فَلْيَتَصَدَّقْ: الْأَمْرُ بِالصَّدَقَةِ مَحْمُولٌ عِنْدَ الْمُفَقِّهَاءِ عَلَى الشَّابِّ بِدَلِيلِ أَنْ مَرِيدَ الصَّدَقَةِ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهَا لَيْسَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، وَلَا غَيْرَهَا، بَلْ يَكْتَسِبُ لَهُ حَسَنَةً. كَذَا فِي «عَمَدَةِ الْقَارِي».

٣٤٦٤ - وَعَنْهُ عَلَيْهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ قَرَأَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

(١) قوله: قرأ غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير: قال صاحب «الهداية»: ومن حلف على محضية مثل: لا بصلي، أو لا يكلم أباه، أو ليقتر فلائناً، ينبغي أن يحنث. قال ابن القيم: أي يجب عليه أن يحنث نفسه ويكفر عن يمينه. وفي «رد المحتار»: ولا يبعد أن يكون الوجوب هو المراد من قوله: أولى، وعبر في «الجمعة» بقوله: «ترجع البر»، ويفرجه قول «الهداية» و«الكثر» وغيرهما، ومن حلف على معصية ينبغي أن يحنث، فإن الحنث واجب كما علمت، فأراداً بلفظ «ينبغي» الوجوب، مع أن الغالب استعماله في غيره، فكذا هذا كما تقول الأولى: بالمسلم أن يصلي.

(٢) قوله: فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه: اعلم أن الكفارة لها ثلاث حالات، أحدها: قبل الحنث، فلا تجزئ اتفاقاً، ثانياً: بعد الحنث والحنث، فتجزئ اتفاقاً، والثالث: بعد الحلف وقبل الحنث، ففيها الخلاف، يعني اختلفوا في تقديم الكفارة على الحنث، فذهب الشافعي ومالك وأحمد إلى جوازه، إلا أن الشافعي يقول: إن كفر بالصوم قبل الحنث فلا يجوز، وإنما يجوز العتق أو الإطعام أو الكسوة، كما يجوز تقديم الزكاة على الخول، ولا يجوز تعجيل صوم رمضان قبل وقته. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجوز الكفارة مع أنواعها قبل الحنث حتى لو كفر قبل الحنث، ثم حنث بعد الكفارة، كفر ثانياً، يعني وقت وجوب الكفارة في اليمين المفقودة على المستقبل هو وقت وجود الحنث، فلا يجب إلا بعد الحنث عندنا، وعند الشافعي وغيره وقته وقت وجود اليمين، فتجب الكفارة بعقد اليمين من غير حنث، الحاصل: أن اليمين عنده سبب الكفارة والحنث شرط، فيجوز الكفارة بعد تحقق السبب، فإن الكفارة تضاف إلى اليمين.

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْيَنَ اللَّهُ إِذَا خَلَقْتُمْ﴾ (المائدة: ٨٩)، وهذا آية السببية، فإن الواجبات تضاف إلى أسبابها حقيقة، كما يقال: كفارة القتل، وكفارة الظهار، وكفارة الإطعام، وغير ذلك، وعندنا الحنث سبب لوجوب الكفارة واليمين شرط؛ لأن انعقاد اليمين إنما يكون بقصد الثبوت وإتيان ما حلف عليه وصدقه في حلفه، وهو المأمور به شرعاً، بقوله تعالى: ﴿وَأَحْضَرُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ (المائدة: ٨٩)، فلا يكون سبباً لكفارة؛ لأن آدمي درجات السبب أن يكون مقضياً إلى الحكم وطريقاً إليه، واليمين مانعة، فكيف يكون سبباً؟ فلا تكون اليمين مقضية إلى الكفارة.

- وإنما المقضي إليها الحنث إذا وُجد بعد اليمين فيكون هو السبب، واليمين تكون شرطاً للوجوب، فلا يجوز تقديم الكفارة على الحنث؛ لكونه تقديمًا على السبب. فالإضافة المذكورة في الآية إضافة إلى الشرط، فإن الإضافة إلى الشرط جائزة وثابتة في الشرع، كما في كفارة الإحرام وصدقة الفطر على أنه لو سلم أن اليمين سبب، فلا شك في أن الحنث شرط الوجوب للقطع بأن الكفارة لا تجب قبله، وإلا وجبت بمجرد اليمين، والمشروط لا يوجد قبل شرطه، فلا يقع التكفير واجبًا قبله، فلا يسقط الوجوب قبل ثبوته، ولا عند ثبوته بفعله قبله لم يكن واجبًا، وأما الحديث فقد روى برائيات روي: فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه، وروي ثم ليكفر عن يمينه، وهو على الروايات كلها حجة عليهم لا لهم؛ لأن الكفارة لو كانت واجبة بنفس اليمين، لقال ﷺ: «من حلف على يمين فليكفر» من غير التعرض لما وقع عليه اليمين أنه ماذا، ولما لزم الحنث إذا كان خير، ثم بالتكفير.

فلمَّا خص اليمين، على ما كان الحنث خيرًا من البر بالنقض والكفارة على أنها تختص بالحنث دون اليمين نفسها وإنما بعقد اليمين دون الحنث، وأيضًا هذه الروايات الواردة بحرف الواو الموصوع لتجمع المطلق من غير تقديم وتأخير سواء كان ذكر التكفير مقدمًا أو مؤخرًا، لا دلالة لها على تقديم الكفارة على الحنث حجة لنا، وكذا ما ورد في بعض الروايات: فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه ثم إن المروي في «أبي داود» و«النسائي» هو لفظ إذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك، ثم أتت الذي هو خير، فتأويل هذا الحديث إن صُح أن كلمة «ثم» فيه بمعنى الواو جمعًا بين الروايات المختلفة، والدليل على جواز مجيء «ثم» بمعنى الواو قوله تعالى: «أَوْ مَسْكِيَّتًا ذَا مَثْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿١٧﴾» (البقرة: ١٦-١٧).

تقديره: وكان قبل ذلك؛ لأن الأعمال الصالحة قبل الإيمان لا يعتد بها، لهذا لا يجب التكفير قبل الحنث، ولو كان كما قاله لوجب التكفير أولاً، ثم الحنث بعده مفصولاً للأمر به، والقول بأنه خير في الإيمان بها قبله أو بعده، يظل موجب الأمر والعمل به «ثم»، وأيضًا فيها ذهب إليه الشافعي أن الكفارة اسم لجميع أنواعها، فبعد الحنث حمل اللفظ على جميعها وقبل الحنث خصص اللفظ ببعضها، فترك الظاهر من ثلاثة أوجه، أحدها: تسميتها كفارة، وليس هناك ما يكفر؛ لأن الكفارة لستر الجنابة من الكفر، وهو السر، فلا جنابة قبل الحنث، والثاني: صرف الأمر عن الوجوب يجب ذلك عليه، فيجيب بأن ذلك باعتبار أن في الحنث هتك حرمة الله في الظاهر، أو باعتبار توهم الخالف أن في الحنث إثارة «السمات» ملخصًا. وقال البرماوي: «أثم» أفعل تفضيل يقتضي المشاركة، فيشعر بأن إعطاء الكفارة فيه إثم؛ لما في الحنث من عدم تعظيم اسم الله تعالى، وبينه وبين الكفارة ملازمة عادة. قوله في «المراقبة».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُمْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِّلْتَ إِلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ قَرَأْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ». وَيُرْوَى: «فَكْفِرْ» بِالْفَاءِ.

وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ ابْنَ عَمٍّ لِي آتَيْهِ أَسْأَلُهُ فَلَا يُعْطِينِي وَلَا يَصِلُنِي، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَيَّ فَيَأْتِينِي فَيَسْأَلُنِي، وَقَدْ حَلَفْتُ أَنْ لَا أُعْطِيَهُ وَلَا أَصِلَهُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَأَكْفَرَ عَنْ يَمِينِي.

٣٤٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَأَنْ يَلِجَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ أَثَمَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٦٦ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا بُصِّدْتُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ» قِيلَ: هُوَ «مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحْلِفِ الْمَظْلُومِ».

١٠ قوله: هو محمول على المستحلف المظلوم: تفصيله ما في «رد المحتار»، قال في «الحاشية»: رجل حلف رجلاً فحلف ونوى غير ما يريد المستحلف أن بالطلاق والعاق ونحوه يعتبر نية الخالف إذا لم ينو الخالف خلاف الظاهر، ظاهراً كان الخالف أو مظلوماً، وإن كانت اليمين بالله تعالى، فلو خالف مظلوماً قاتلةً فيه إليه، وإن ظاهراً يريد إبطال حق الغير اعتبر نية المستحلف، وهو قول أبي حنيفة ومحمد. قلت: وتقييده بما إذا لم ينو خلاف الظاهر يُدُلُّ على أن المراد باعتبار نية الخالف اعتبارها في القضاء؛ إذ لا خلاف في اعتبار نية ديانته، وبه علم الفرق بينه وبين مذهب الخصاف، فإن عنده تعتبر نية في القضاء أبداً، وبغنى بقوله، إذا كان الخالف مظلوماً كما علمت. وفي «الفتاوى» عن «المحيط»: ذكر قول إبراهيم النخعي، وبه أخذ أصحابنا وحاصله ما في «الدر المختار»: وقالوا: النية للخالف لو بطلاق أو عاق، وكذا بالله لو مظلوماً، وإن ظاهراً فلو المستحلف، ولا تعلق للقضاء في اليمين بالله.

وَرَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ: حَرَجْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ، فَأَخَذَهُ عَدُوُّ لَهُ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَخْلِفُوا وَخَلَعْتُ أَنَّهُ أَخِي فَخَلَّى عَنْهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أَنْتَ» كُنْتَ أَبَرَّهُمْ وَأَصْدَقَهُمْ صَدَقْتَ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ. وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ التَّيَّيْنُ عَلَى نِيَّةِ الْخَالِفِ لَوْ مَظْلُومًا، وَعَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَخْلِفِ لَوْ ظَالِمًا.

٣٤٦٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَنْزِلَتْ «هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ وَبِكَلِّ وَاللَّهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ» لَفْظُ «الْمَصَابِيحِ»، وَقَالَ رَفَعَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَائِشَةَ.

(١) قوله: أنت كنت أبرهم وأصدقهم: وقد حكى القاضي عياض الإجماع على أن الخالف من غير استحلاف، ومن غير تعلّق حق يمينه له نيته، وقبل قوله: وأما إذا كان لغوه حق عليه، فلا خلاف أنه يحكم على بظاهر يمينه، سواء حلف متبرعا أو باستحلاف، انتهى ملخصا. وإذا صحّ الإجماع على خلاف ما يقتضي به ظاهر حديث «مسلم» كان الاعتماد عليه، ويمكن التمسك لذلك بهذا حديث سويد بن حنظلة المذكور في الباب، فإن النبي ﷺ حكم له بالبر في يمينه، مع أنه لا يكون بارًا إلا بالاعتبار نية نفسه؛ لأنه قصد الأخوة المنجارية، والمستحلف له قصد الأخوة الحقيقية، ولعل هذا هو مستند الإجماع، «نيل الأوطار» ملخصا.

(٢) قوله: أنزلت هذه الآية إلخ: اعلم أن اليمين على ثلاث أنواع: لغو، وغموس، ومنعقدة، فاللغو هو أن يحلف على فعل ماضٍ ظانًا أنه حق، وهو في الواقع خلافه، هذا عند الحنفية، وهو مروي عن ابن عباس وعطاء بن أبي رباح «هما» في تفسير اللغو، وهو المذكور في المتن والهداية، وشروحه، وبه قال ربيعة ومالك والنيث والحسن ومجاهد والنخعي والزهرى ومليان بن يسار وقادة والسدي ومكحول، وعن أحمد وروبان، قال في «الفتح»: ونقل ابن المنذر وغيره عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة، وأما عند الشافعي فهو ما لا عقد معه بأن سبق من اللسان، أو يتكلم به جاهلا بمعناه، كقول العرب: «لا والله» و«بلى والله» لمجرد التأكيد لقوله، وهو مروي عن عائشة في تفسير اللغو، وبه قال الشعبي وطاوس وعكرمة، ونقل الزيلعي أنه روى عن أبي حنيفة كقول الشافعي.

وفي «الاختيار»: أنه حكاه محمد عن أبي حنيفة، كذا نقل في «المبدائع» الأول عن أصحابنا، ثم قال: وما ذكر =

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ عَصَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاجٍ: أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَعُمَيْدُ بْنُ عُمَيْرِ النَّيَّيْ
عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهَا عُمَيْدٌ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ
اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قَالَتْ: حَلَفَ الرَّجُلُ عَلَى عِلْمِهِ، ثُمَّ لَا يَجِدُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَيْسَ
فِيهِ كَفَّارَةٌ. (مسند: ٨٩)

= محمد على أثر حكايته عن أبي حنيفة أن اللغو ما يجري بين الناس من قوهم: لا والله، ولا بل والله، فذلك محمول
عندنا على الهاضي أو الحال، وعندنا ذلك لغو، ف يرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في يمين لا يقصدها الخالف
في المستقبل، فعندنا ليست بلغو، وفيها الكفارة، وعنده هي لغو، ولا كفارة فيها. فقوله: فذلك محمول عندنا بلغ
كلامه خير قوله. وما ذكر محمد الخ فهو مبني على تلك الرواية المحكية عن أبي حنيفة، أراد به بيان الفرق بينها وبين
قول الشافعي وذلك أن المستقبل يكون لغوا عنده لا عندنا ولنا قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ
وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ (البقرة: ٨٩) قابل يمين اللغو باليمين المعقودة، وهرق بينهما بالمواخذة
ونفيها، فيجب أن تكون يمين اللغو غير اليمين المعقودة تخميناً للمقابلة، واليمين في المستقبل يمين معقودة، سواء
وجد القصص أو لا: ولأن اللغو في اللغة اسم لشيء الذي لا حقيقة له، قال تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾ (مريم: ٦٦)
أي باطلاً، وذلك فيها قننا، وهو الحنف بها لا حقيقة له، بل على ظن من الخائف أن الأمر كما حلف عليه، والحقيقة
بخلافه، وكذا ما يجري على اللسان من غير قصده لكن في الهاضي أو الحال فهو مما لا حقيقة له، فكان لغوا فلا حكم
له، فلا تكون يميناً معقودة؛ لأن لها حكماً.

ألا ترى أن المواخذة فيها ثابتة، وفيها تكفارة بالنص، فدل على أن المراد باللغو ما قلنا، وهكذا روي عن ابن
عباس في تفسير يمين اللغو هي أن يخلف الرجل على اليمين الكاذبة، وهو يرى أنه صادق، وتبين أن المراد من قول
عائشة وقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إن يمين اللغو ما يجري في كلام الناس: لا والله، ودينى والله في الهاضي لا في
المستقبل، والدليل عليه أنها فسرته بالهاضي، روى عن مطر عن رجل قال: دخلت أنا وابن عمر عن عائشة، فسألتهما
عن يمين اللغو، فقالت: قول الرجل: فعلنا والله كذا، وصنعنا والله كذا: فنحصل تلك الرواية على هذا توفيقاً بين
الروايتين؛ إذ المجمع محمول على المفسر، فالخاص: أن يقال: إن اللغو عندنا قسمان: الأول ما ذكر في المتن،
والثاني ما في هذه الرواية، فتكون هذه الرواية بآناً للفهم الذي سكت عنه أصحاب المتن. وفي «الفتح» التصريح
بعدم المواخذة في اللغو على التفسيرين، رد المحتار: «البدائع» ملقط منها، وسبجي تفسير الضموس والمنعقدة
في الحديث الآخر بعد.

وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُثَنِّرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ: إِنَّ الدُّعَا هُوَ الْحَلْفُ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ، وَالْحَالُ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ فِي الْوَاقِعِ خِلَافَ مَا ظَنَّهُ.

٣٤٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ لَيْسَ لَهِنَّ كَفَّارَةٌ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَبُهْتٌ مُؤْمِنٍ، وَالْفِرَارُ يَوْمَ الرَّحْفِ، وَبَيْعٌ» صَابِرَةٌ يَقْتَطِعُ بِهَا مَا لَا يَغْنِي حَقٌّ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٤٦٩ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنهما قَرَأَا: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ» حَكَاةُ أَحْمَدُ، وَرَوَاهُ الْأَثَرُمُ بِإِسْنَادِهِ.

٣٤٧٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ

(١) قوله: ويمين صابرة إلخ: أي الخموس، وهو أن يحلف على فعل ماضٍ يعتمد الكذب فيه، أي حال كونه عليها أنه خلافة، والمنعقدة، أن يحلف على فعل آتٍ في المستقبل فاصداً أو غير قاصد لذلك القول، فعندئذ إن حنت في المنعقدة يجب عليه الكفارة ويأثم، وإلا فلا، وليس في اللغو والخموس شيء يجب عليه، ولكن يأثم في الغموس، ولا كفارة فيها إلا التوبة والاستغفار، ويرجى العفو في اللغو، وعند الشافعي كما يجب الكفارة في المنعقدة يجب في الغموس، ويؤيد هذا الحديث، والتحقيق مع الدلائل يطلب من «التفسيرات الأحمدية» وكتب الفقهاء أخذته من «أخداية» و«رد المحتار» و«التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: أنها قرأ إلخ: يعني فإن لم يقدر على أحد الأشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات. وقال الشافعي رحمته الله بخير، إن شاء، فرق وإن شاء تابع؛ لإطلاق النص، ولنا قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: «فصيام ثلاثة أيام متتابعات»، وهي كالخبر المشهور يجوز الزيادة به على مطلق الكتاب، ويؤيده هذا الحديث أيضاً، أخذته من «أخداية» و«البيان».

(٣) قوله: من حلف على يمين إلخ: أي من وصل «إن شاء الله تعالى» بعينه بطل، احتراز بمن وصل عما إذا قال بعد حلفه منفصلاً: «إن شاء الله» فإنه لا يبطل به يمينه؛ لأن الاستثناء إنني بعمل متصل لا منفصلاً. أخذته من «شرح الوقاية» و«عمدة الرعاية». فإن قلت: الحديث بإطلاقة لا يفصل بين المتصل والمنفصل. قلت: الدلائل الدالة من النصوص وغيرها على لزوم العقود هي التي توجب الاتصال، فإن جواز الاستثناء منفصلاً بفضي إلى إخراج انعقود =

إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.
وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْهُ «عنه» أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ اسْتِثْنَاءٍ مَوْضُوعٌ فَلَا حِنْثَ عَلَى
صَاحِبِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَوْضُوعٍ فَهُوَ حَائِثٌ. وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْهُ مَوْضُوعًا نَحْوَهُ.

- كلها من المفصود من البيوع والانكحة وغيرها، وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى، كذا ذكر العمري، وذكر صدر
الشرعية في الاستدلال على امتناع التراخي حديث فليكفر عن يمينه فإنه أوجب الكفارة، فلو جاز بيان التغيير، أي
الاستثناء متراخياً، لما وجبت الكفارة في يمين أصلاً لجواز أن يقول متراخياً: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فيبطل يمينه. قاله في
«التعليق المسجدة». وأيضاً يؤيده أثر البيهقي والدارقطني اللذان ذكر في الكتاب. وقال في «عمدة القاري»: والمراد
بالاستثناء هنا لفظ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، وليس المراد به الاستثناء الاصطلاحي، نحو: والله لأفعلن كذا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى، أو
قال: والله لأفعلن كذا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وفيه اختلاف للعلماء، فقال إبراهيم وأحسن والثوري وأبو حنيفة وأصحابه
والأوزاعي والليث وجهور العلماء: شرطه أن يتصل بالخلف.

وقال الشافعي: يشترط وصل الاستثناء بالكلام الأول، ووصله أن يكون أي بلا فصل متلائم على نظم واحد،
فإن كان بينها سكوت انقطع، إلا إذا كان تذكر أو نفس أو عي العجز عن المنطق وبيان مراده، أو انقطاع صوت،
واختلفوا أيضاً في الاستثناء في الطلاق والعق، فقال ابن أبي ليلى والأوزاعي والليث ومالك: لا يجوز الاستثناء،
وروى مثله عن ابن عباس وابن المسيب. وقال طاووس والنخعي وأحسن وعطاء في رواية وأبو حنيفة وأصحابه
والشافعي وأصحابه وإسحاق: يجوز الاستثناء، انتهى.

وقال في «البحر»: ظاهر كلام صاحب «الكنز»، ولو وصل بخلفه «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، بَرَأَ الْيَمِينَ منعقدة إلا أنه لا
حِنْثَ عَلَيْهِ أصلاً لعدم الاطلاع على مشيئة الله تعالى، وهذا قول أبي يوسف «عنه» تعالى، وعند أبي حنيفة ومحمد «عنه» أن
التعليق بالمشيئة إيصال، ولذا قال في «السيين»: وأراد بقوله: «برأ» عدم الانعقاد؛ لأن فيه عدم الحنث كالكبر، فأطلق
عليه، وحاصل كلام الفقهاء: أن كل شيء تعلّق بالقول، فالمشيئة المتصلة به مبطلّة له عبادة أو معاملة، بخلاف
المتعلّق بالقلب كالنية.

بَابُ فِي التَّنْذِيرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلْيُؤْفُوا^(١) نَذُورَهُمْ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ

(المع: ٢١)

وَارِزَّةً وَزَرَ أَخْرَى﴾

(الأعراف: ١٦٤)

٣٤٧١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْذِرُوا^(٢) فَإِنَّ

التَّنْذِرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: وليؤفوا نذورهم: هذا الأمر للوجوب، ثم هذا وإن كان وارداً في نذر خصوص إلا أنه ربما تمسك به في أن إيفاء النذر مطلقاً واجب؛ لأنه أمر بإيفاء النذر، والنص لا يختص بمورده وسببه عندنا، فدل على أن كل نذر إيفاء واجب. وإنما أطلقوا لفظ الوجوب مهناً مقابلًا للعريضة؛ لأنه عام خصص عنه بعض أفرادها، وهو النذر بالمعصية والقرب الغير المقصود، فكان خفياً، فأطلقوا عليه لفظ الوجوب المنهي عن الشبهة.

(٢) قوله: لا تنذروا، فإن النذر لا يغني من القدر شيئاً الخ: معنى غيبه عن النذر إنما هو التأكيد لأمره وتحذير انتهائهم به بعد إيجابه، ولو كان معناه الزجر عنه حتى يفعل، لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به؛ إذ صار معصية، وإنما وجه الحديث أنه أعلمهم أن ذلك أمر لا يجلب لهم في العاجل نفعاً، ولا يصرف عنهم ضرراً، ولا يرد شيئاً قضاء الله تعالى بقوله: فلا تنذروا على أنكم تكونون بالنذر شيئاً لم يقدره الله لكم أو تصرفون عن أنفسكم شيئاً جرى القضاء به عليكم، وإذا فعلتم ذلك فأخرجوا عنه بالوفاء، فإن الذي نذرتموه لازم لكم. ففي النهي عن النذر لهذا الغرض ترغيب على النذر، لكن على جهة الإخلاص تحريره أنه علل النهي بقوله: «فإن النذر لا يغني من القدر» ونبه به على أن المنهي عنه هو القيد، أعني الاعتقاد الفاسد من أن النذر يغني عن القدر.

حاصله: أن النهي عن النذر لم يتعلّق بذاته، وإنما تعلّق بما ينشأ عنه من الاعتقاد الفاسد، فالتنهي عن النذر على اعتقاد أنه يرد عن القدر شيئاً لا عن النذر مطلقاً، «المرواة» و«التمعات» ملتبطة منها، ولذلك قال في «رد المحتار»: واعلم أن النذر قرينة مشروعة، أما كونه قرينة فلما يلزمه من القرب كالصلاة والصوم والنجس ونحوها، وأما شرعيته فللأوامر الواردة بإيفائه. وقال في «عمدة القاري»: وقام الإجماع على وجوب الوفاء إذا كان النذر بالطاعة، وقد قال الله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» (المائدة: ١)، وقال: «يُؤْفُونَ بِالْأُكُودِ» (الإنسان: ٧) فمدحهم بذلك، واختلف في ابتداء النذر، فقيل: إنه مستحب، وقيل: مكروه، وبه جزم النووي، ونص الشافعي على أنه خلاف الأولى، وحمل بعض المتأخرين النهي على نذر اللجاج، واستحب نذر التبر، سنذكر تفسيرهما في هذا الباب إن شاء الله تعالى.

٢٤٧٢ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ الْيَسِينِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ حَاجَةَ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وَفَاءَ» لِيَنْذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ.....

١٠ قوله: لا نذر في معصية وكفارته كفارة يس: اعلم أن النذر إن كان في طاعة فهو لازم بالاتفاق، وإذا كان في معصية لم يجز الوفاء به، واختلفوا في المعصية، ظاهره أنه لا يتعد أصلاً، ونذر المعصية لغو، وليس فيه كفارة، وبه قال الشافعي، وقيل: نذر المعصية يتعد بيميناً، وليس فيه وفاء، وفيه كفارة، وبه قال أبو حنيفة، نعل هذه الرواية هي التي ذهب إليها الطحاوي، وقال: إذا أضاف النذر إلى المعاصي كـ «الله علي أن أقتل فلاناً كان يميناً، ولزمته الكفارة بالحنث، وتويدها هذه الأحاديث التي ذكرت في الباب هذا حاصل ما في «السندعي» و«الكوكب الدرري» و«رد المحتار» و«المرفقة» ومن شاء غرير المذهب فليُنظر في «العرف النشوي»، ونقل صاحب «المسبوط» أن الشعبي قال: لا شيء على نذر المعصية؛ لأن المعاصي لا تلتزم بالنذر، والكفارة خلف عن البر الواجب باليمين، أو الوفاء الواجب بالنذر، وذلك لا يوجد في المعصية.

وحكي أن أبا حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دخل على الشعبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسأله عن هذه المسألة، فقال: لا شيء عليه؛ لأن المنذور معصية، فقال أبو حنيفة: أليس أن الظهار معصية، وقد أمر الله بالكفارة فيه؟ فتعير الشعبي، وقال: أنت من الأرايين. وقال في «العالمگیری»: وإن نذر بها هو معصية لا يصح، فإن فعله يلزمه الكفارة. وقال في «نيل الأوطار»: واختلف في النذر بمعصية، وهل يجب فيه الكفارة أم لا؟ فقال الجمهور: لا، وعن أحمد والنوري وإسحاق وبعض الشافعية والحنفية: نعم، ونقل الترمذي اختلاف الصحابة في ذلك، واتفقوا على تحريم النذر في المعصية واختلافهم إنما هو في وجوب الكفارة، واحتج من أوجها بحديث عائشة المذكور في الباب، وما ورد في معناه انتهى. وقوله: لا نذر في المعصية، وليس معناه أنه لا يتعد أصلاً؛ إذ لا يناسب ذلك قوله: وكفارته كفارة يس. بل معناه ليس فيه وفاء، وهذا هو صريح في بعض الروايات الصحيحة، فإن فيها لا وفاء لنذر في معصية. قاله في «فتح البودد».

١١ قوله: لا وفاء لنذر في معصية: لأنه تشترط لصحة النذر ووجوب وفاته شروط، منها: أن يكون النذر تقرباً إلى الله تعالى، ومنها: أن لا يكون النذر بمعصية إذا كان حراماً لحيته، وليس فيه وجه قرينة، فإن كانت فيها جهة قرينة، =

وَلَا " فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ».

وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: النَّذْرُ نَذْرَانِ، فَمَنْ كَانَ نَذْرًا فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَذَلِكَ لِلَّهِ وَفِيهِ الْوَفَاءُ، وَمَنْ كَانَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةِ

- وكانت محرمة للغير انعقد النذر به كنذر صوم يوم النحر، فلو صامه خراج عن العهدة وأثم، والأحسن أن يضي بصوم يوم غيره. كذا في «الفتح»، ومنها: أن لا يكون المنذور واجباً عليه قبل النذر، فلو نذر حجة الإسلام أو صلاة الظهر ونحو ذلك لم يلزمه شيء غيرها، ومنها: أن لا يكون المنذور أكثر مما يملكه أو غير ممنوك له، فلو قال نذرت غيره: «لله علي أن أدبجها يوم النحر» لم يصح النذر، ومنها: أن لا يكون مستحيل الوجود، فلو نذر صوم أمس أو اعتكفه لم يصح، ومنها: أن يكون المنذور من جنسه واجب شرعاً، والمراد بالواجب ما يشمل الفرض، والواجب الاصطلاحي خصوص الفرض فقط، فلا يلزم النذر ما ليس من جنسه واجب بالنذر، كما إذا نذر تشيع الجنابة ودخول المسجد، ومنها: أن يكون عبادة مقصودة، فلا يلزم الوضوء وتكفين الميت والغسل ونحو ذلك بالنذر، «عمدة الرعية» و«رد المحتار» ملغظ منها.

(١) قوله: ولا فيما لا يملك العبد: صورته: أن يقول: إن شفى الله مريضاً فالعبد الفلاني حراً، وليس في ملكه، وإن دخل بعد ذلك ملكه لم يلزمه الوفاء بنذر، بخلاف ما إذا علمت عتق عبد يملكه فإنه يعتق عندنا بعد التملك؛ لأن شرط صحة لنذر عندنا أن يكون المنذور ملكاً للناذر، أو مضافاً إلى سبب الملك، كقوله: إن اشتريتك فله علي أن أعتقك، والخلاف في النذر مثل الخلاف في الطلاق قبل النكاح، يعني قالت الحنفية قياساً على آثار تعليق الطلاق بنفس الملك أو بسببه: إنه إذا أضاف المنذور إلى سببية الملك صح، ويلزمه الوفاء بنذر، كم: إذا قال: إن اشتريتك فله علي أن أعتقك، فإذا وقع الاشتراء وقع المنذور. وقال الشافعي: لا يصح هذا التعليق، ولم يلزمه الوفاء بنذر؛ لأن التعليق كالتنجز، فكما لا يمكن التنجز في حال عدم الملك، كذلك لا يصح التعليق، وجوابه: أن التعليق بقوله: «إن اشتريتك فله علي أن أعتقك» وإن وُجد في الحال، لكن المنذور يوجد عند وجود الشرط، وعند ذلك يتحقق الملك المعجور لوفاء النذر، بخلاف قوله: إن شفى الله مريضاً، فالعبد الفلاني حراً، وليس في ملكه، فإنه لا أثر للملك هناك لا حالاً ولا مآلاً، فلا يصح النذر بهذا التعليق، كما لا يصح النذر المنجز في غير ملكه، وعلى هذا يحمل قوله ﷺ: ولا فيما لا يملك العبد، فاستدلال الشافعي به لا يصح، النقطه من «اللمعات» و«رد المحتار» و«العرف الشاذي» وغيرها.

اللَّهُ فَذَلِكَ لِلشَّيْطَانِ وَلَا وَقَاءَ فِيهِ، وَيُكْفَرُ مَا يُكْفَرُ التَّيْمِينَ».

٣٤٧٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ نَذَرَ^(١) أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ،

(١) قوله: من نذر أن يطيع الله فليطعه إلخ: قال الشيخ ابن القيم: وإن علق النذر بشرط، فوجد: أن شرط فعله الوفاء. بنى النذر: لإطلاق هذا الحديث وغيره؛ فإنه أمر بذلك من غير تقييد بمنجز، ولا معلق، ولأن المعلق بالشرط كالممنجز عنده، فصار كأنه قل عند الشرط: لله علي كذا، وعن أبي حنيفة: حكى أنه رجع عنه أي عن لزوم عين المنذور، إذا كان معلقاً بالشرط، أي أنه غير بين فعله بعينه وكفارة يمين، وهو قول محمد، فإذا قال: إن فعلت كذا فعلي حجة أو صوم سنة، إن شاء حج أو صام سنة، وإن شاء كثر. فإن كان فقيراً صار محبراً بين صوم سنة وصوم ثلاثة أيام، والأول وهو لزوم الوفاء به عينا، هو المذكور في ظاهر الرواية، والتخير عن أبي حنيفة في النودر.

وروي عن عبد العزيز بن خالد الترمذي قال: خرجت حاجاً، فلما دخلت الكوفة قرأت كتاب النذور والكفارات على أبي حنيفة، فلما انتهيت إلى هذه المسألة قال: كف، فإن من رأيي أن أرجع. فلما رجعت من الحج إذا أبو حنيفة قد توفي، فأخبرني الوليد بن أبان أنه رجع قبل موته بسبعة أيام، وقال: يتخير، وبهذا كان يقضي إسماعيل الزاهد. وقال الواحلي: مشايخ بنخ وبخاري يفتون بهذا، وهو اختيار شمس الأنمة قال لكثرة البلوى في هذا الزمان، وجه المظاهر أنصوص من الآية الكريمة والأحاديث، ووجه رواية النودر ما في صحيح «مسلم» من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: كفارة النذر كفارة اليمين، فهذا يقتضي أن يستقط بالكفارة مطلقاً، فيتعارض، فيحمل مطلق الإيفاء بعينه عن المنجز.

ومقتضى سقوطه بالكفارة على المعلق، ولا بشكل؛ لأن المعلق منتف في الحال، فالتنذر فيه معدوم، فيصير كاليمين في أن سيب الإيجاب، وهو الحلت منتف حال التكلم فيلحق به، بخلاف النذر المنجز؛ لأنه نذر ثابت في وقته فيعمل فيه حديث الإيفاء، واختار المصنف والمحققون أن المراد بالشرط - الذي تجزئ فيه الكفارة - الشرط الذي لا يريد كونه مثل دخول الدار وكلام فلان، فإنه إذا لم يرد كونه يعلم أنه لم يرد كون المنذور حيث جعله مانعاً من فعل ذلك الشرط؛ لأن تعليق النذر على ما لا يريد كونه بالضرورة يكون لمتع نفسه عنه؛ فإن الإنسان لا يريد إيجاب العبادات دائماً، وإن كانت مجلبة للثواب مخافة أن ينقل فيمرض العقاب، ولهذا صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن النذر، وقال: إنه لا يأت بخير الحديث.

وأما الشرط الذي يريد كونه مثل قوله: إن شفى الله مريضاً أو قدم غائباً أو مات غنوي فنبه علي صوم شهر، فوجد الشرط لا يجزئه إلا فعل عين المنذور؛ لأنه إذا أراد كونه كان مريداً كون النذر، فكان النذر في معنى المنجز فيندرج في حكمه، وهو وجوب الإيفاء به، فصار محمل ما يقتضي الإيفاء بالمنجز والمعلق المراد كونه، -

وَمَنْ نَذَرَ^(١) أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ».

٣٤٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: بَيَّنَّا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ وَلَا يَسْتَيْطِلَ وَلَا يَتَكَلَّمَ وَيَصُومَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُرَّةُ^(٢) فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَيْطِلْ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّبِيعِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ

= وبحمل ما يقتضي أجزاء الكفارة المعلق الذي لا يراد كونه، وهو المسمى عند طائفة من الفقهاء نذر الحاج، انتهى. وبحمل حديث رتاج الكعبة عندنا على المعلق الذي لا يراد كونه، فتجزئ فيه الكفارة إن حنث، وأما الشافعي فقال: إذا فعل ذلك الفعل يجب عليه كفارة اليمين، كما لو حنث في يمينه، وذهب محمد في «الموطأ» إلى ظاهر الرواية، وقال: وأحب إلينا أن يفي بما جعل على نفسه، فيتصدق بذلك ويمسك ما يفرته، فإذا أفاد ما لا تصدق بمثل ما كان أمسك. (١) قوله: ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه: فيه دليل على أن من نذر طاعة يلزمه الوفاء به وإن لم يكن معلقا بشيء، وأن من نذر معصية لا يجوز الوفاء به ولا يلزمه الكفارة؛ إذ لو كانت فيه الكفارة لبيته ﷺ. كذا في «شرح السنة». قاله في «المعرفة». اعلم أنه نرق بين اليمين والنذر، وانفصلا على أن الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة أو معصية أو مباح. وأما النذر فإن كان في طاعة فهو لازم بالاتفاق وإذا كان في معصية لم يجز الوفاء به. واختلفوا في طاعة فهو لازم بالاتفاق، وإذا كان في معصية لم يجز الوفاء به. واختلفوا في وجوب الكفارة به، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا يلزمه كفارة. وعن أحمد روايتان أحدهما: ينعقد ولا يجل فعله وتجب به كفارة، هذه رواية أخرى عن الخفية محصلة أن عندنا في نذر المعصية قولين: الأول: ما ذهب إليه الطحاوي من وجوب الكفارة، والثاني: أن أصل مذهبه أنه لو نذر بمعصية فلا وفاء ولا كفارة. أخذته من رد المحتار والعرف الشاذي.

(٢) قوله: مرة فليتكلم الخ: فيه دليل على أن كل شيء يتأذى به الإنسان مما لم يرد بمشروعيته كتاب ولا سنة كالشيء حافيا والجلوس في الشمس ليس من طاعة الله تعالى. فإذا كان نذره في غير طاعة يكون معصية؛ لأن المعصية خلاف الطاعة فلا ينعقد النذر به؛ فإنه ﷺ أمر أبا إسرائيل في هذا الحديث بإتمام الصوم وهو محمول على أنه علم أنه لا يشق عليه. قال القرطبي في قصة أبي إسرائيل: هذا أعظم حجة للمجهور في عدم وجوب الكفارة على من نذر معصية أو ما لا طاعة فيه. هذا ملقط من نيل الأوطار وعمدة القاري.

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَذَرُ إِلَّا فِيْمَا ابْتَغَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى»، وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِيصِ» وَسَكَّتْ عَنْهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَالطَّبْرَانِيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَظَرَ إِلَى أَغْرَافِي قَائِمًا فِي الشَّمْسِ وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: نَذَرْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْ لَا أَزَالَ فِي الشَّمْسِ حَتَّى تَفْرُغَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ هَذَا تَذَرًا، إِنَّمَا التَّذْرُ مَا ابْتَغَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ». ٣٤٧٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أُخْتِ عُقْبَةَ بِنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ: أَنْ تَمُتِيَ إِلَى اللَّيْلِ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ وَتُهْدِيَ هَدْيًا. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وقوله: لا تذر إلا فيما ابتغي إلخ: هذا الحديث والحديث المذكور اتفاقا على أن النذر لا يتعدى في المباح فإذا نذر نعل مباح كما إذا قال: لله علي أن أمشي إلى بيتي أو أركب فرسي أو أليس ثوبي فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك. وقال الشافعي: منى خالف لزمه بذلك وهو بالخيار بين الوفاء به وبين الكفارة. ومن جملة ما استدل به على أنه ينزح الوفاء بالنذر المباح قصة النبي نذرت الضرب بالدف. قلنا ضرب الدف ليس مما يعد في باب الطاعات التي يتعلق بها النذور وأحسن حاله أن يكون من باب المباح غير أنه لما انفصل بإظهار الفرح لسلامة مقدم رسول الله ﷺ حين قدم من بعض غزواته وكانت فيه مساة الكفار وإرغام المنافقين صار فعله ك بعض القريب.

ومما يشبه هذا المعنى قول النبي ﷺ في هجاء الكفار: اهجوا فريسا فإنه أشد عندهم من رشق النبل. ثم اختلفوا في الرجل ينذر وهو مشرك نذرا ثم يسلم فذهب الشافعي وأحمد إلى أن الرجل إذا أوجب على نفسه شيئا في حال شركه من اعتكاف أو صدقة أو شيء مما يوجبه المسلمون لله ثم أسلم أن ذلك واجب عليه. وقال إبراهيم النخعي والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي في قول واحد في رواية: لا يجب عليه في ذلك شيء.

واحتجوا في ذلك بحديث عائشة: ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه، وبحديث شعيب: إنما النذر ما ابتغي به وجه الله. فدل على أن النذور إنما تجب إذا كانت مما يتقرب به إلى الله تعالى ولا تجب إذا كانت معاصي الله وكان للكافر إذا قال: لله علي صيام أو قال: لله علي اعتكاف فهو لو فعل ذلك لم يكن به مقربا إلى الله؛ لأنه حين كان يوجب يقصد به الشيء كان يعبد من دون الله وذلك معصية، فدل في قوله ﷺ: لا تذر في معصية الله. راحة الأمة ونيل الأوطار والمرقة وعمدة الغاري والطحاوي ملفوظ منها.

وقوله: نذرت أن نمشي إلخ: يعني إذا حلف بالمشي إلى بيت الله إن فعل كذا ففعل ذلك أنفعل لم يلزمه شيء. في القياس؛ لأنه إنما يجب بالنذر ما يكون من جنسه واجب شرعا، والمشي إلى بيت الله ليس بواجب شرعا؛ -

= ولأنه لا يلزمه عين ما التزمه وهو المشي، فلأن لا يلزمه شيء آخر أوى وهو الحج أو العمرة، وفي الاستحسان يلزمه حجة أو عمرة، وهكذا روي عن عبيد بن ربيعة. ولأن في عرف الناس يذكر هذا اللفظ بمعنى التزام الحج والعمرة، وفي النذور والأيمان يعتبر العرف فجعلنا هذا عبارة عن التزام حج أو عمرة مجازاً؛ لأن المقصود بالكلام استعمال الناس لإظهار ما في باطنهم، فإذا صار اللفظ في شيء مستحسلاً مجازاً يجعل كالحقيقة في ذلك الشيء ثم ينخير بين الحج والعمرة؛ لأنها النسكان المتعلقان بالبيت لا يتوسل إلى أدائها إلا بالإحرام وإلا بالذهاب إلى ذلك الموضع.

ثم اختلفوا فيمن نذر بأن يمشي إلى بيت الله، فقال الشافعي: يمضي إن أطلق المشي فإن عجز أراق دماً وركب، وقال أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله تعالى: يركب ويريق دماً سواء أطلق المشي أو لم يقطعه، ثم عندنا أنه الخيار إن شاء مشى وهو كمال وفيه وفاء النذر، وإن شاء ركب، فإن ركب ذبح شاة؛ لأنه أدخل النقص في الحج أو العمرة؛ لأن الحج ماشياً أفضل؛ لأن النسك بصفة المشي يكون أتم على ما روي أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بعد ما كف بصره كان يقول: لا أتأسف على شيء كتأسفي على أن لا أحج ماشياً؛ فإن الله تعالى قدم المشاة فقال: «يأتوك رجالاً وعلى كل ضامرٍ»، فإذا ركب فقد أدخل فيه نقصاً ونقص النسك نجس بالدم يعني إذا التزم بصفة الكمال وأداء بصفة النقصان لزم جبر نقصان وهو الدم، ولقوله شاة: مر ما أن تركب وتريق دماً. وعند الشافعي فيه قولان، الأول: ما قلناه عليه دم وهو أصح قوليه. والثاني: أنه من عجز عن المشي فلا هدي عليه ولا يثبت في ذمته شيء. ثم الدم والهدي عندنا أقله شاة وأغلاها بدنة فالشاة كافية والأمر بالبدنة للندب وهو أظهر قول الشافعي وأيضاً أنه عملنا بإطلاق الهدي من غير تعيين بدنة لقوة روايته.

ثم اختلفوا في محل ابتداء المشي فقيل: يبتدئ من الميقات، وقيل: حيث أحرم وعليه الإمام فخر الإسلام رحمه الله والماتبي وغيرهما. وقيل: من بيته، وعليه شمس الأئمة السرخسي وصاحب «الهداية» وصححه قاضي خان والزيلعي وابن الهيثم؛ لأنه المراد عرفاً، وهو الراجح، ولو أحرم من بيته فبالاتفاق على أنه يمضي من بيته، ثم لو ركب في كل الطريق أو أكثر بعدد أو بلا عذر لزمه دم؛ لأنه ترك واجباً يخرج عن العهد وإن ركب في الأقل تصدق بقدره من قيمة الشاة، المتقطعة من «المبسوط» و«العرفاء» و«شروح الكنتز» و«المسوى» و«أشعة النعمات».

وقال في «العرف النشدي»: أما الأحاديث ففي بعضها ذكر الهدي، وفي بعضها ذكر صيام ثلاثة أيام، وفي بعضها ذكرهما. وقال الطحاوي: نعلها نذرت وحلفت أقول: إن الواجب الهدي وأما صيام ثلاثة أيام، فبدل الهدي لا كفارة اليمين؛ لأن الظاهر أن المراد بتركها كفارة الجناية، وهي الهدي أو ما يقوم مقامه من الصوم يطابق الروايات، ويؤيد الطحاوي ما في «آبي داود» عن ابن عباس ذكر اليمين أيضاً، وعندني أنه من اجتهاد ابن عباس؛ لأنه عبيد بن ربيعة عن اليمين أصلاً، فإنه ليس ذكره في الروايات، انتهى.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: أَقْلَهُ شَاءَ وَأَعْلَاهُ بُدْنَةٌ، فَالْتِئَاءُ كَافِيَةٌ، وَالْأَمْرُ بِالْبُدْنَةِ لِلنَّذْرِ. وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ وَإِنَّهَا لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ وَتُهْدِيَ هَذِيًّا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: رَوَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. وَكَيْفُ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي الْهَيْثَمِ أَوْ قَفُوهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَسَنَدُهُ ضَلَحَةٌ بِنُ يَحْيَى الْأَنْصَارِيِّ فَقَطَّ، فَتَرَجَّحَ وَفَّقَهُ عَلَى إِسْنَادِهِ. وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ: ضَلَحَةٌ بِنُ يَحْيَى هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَعَنِي عَنْ مَشْيِهَا لِيَرْكَبَ وَلِيُهْدِيَ بُدْنَةً».

قَالَ عَلَمَانُونَ: إِلَّا أَنَّهُ عَمِلْنَا بِإِطْلَاقِ الْهَدْيِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ بُدْنَةٍ؛ لِقُوَّةِ رِوَايَتِهِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: أَحَبُّ إِلَيْنَا مَا رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَخْرُجَ مَاشِيًّا ثُمَّ عَجَرَ فَلْيَرْكَبْ وَلْيُخْجِجْ وَلْيَنْحَرْ بُدْنَةً. وَجَاءَ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: وَيُهْدِيَ هَذِيًّا، فَبِهَذَا نَأْخُذُ، يَكُونُ^(١) الْهَدْيُ مَكَانَ الْمَشْيِ،

= وقال في «بذل المجهود»: واختلف الروايات في قصة أخت عقبة بن عامر، ففي إحدى أحاديث عقبة أنه نذرت أن يخرج حافية غير محتمرة، فاشتملت نذرها أمرين، أحدهما: عبادة لا تطيقها، والثاني: معصية، وهو عدم تغطية الرأس، فأمرها بالركوب؛ لعدم إطاقها المشي حافية، وهذا باعتبار نذرها. خرج حافية، ثم أمرها بثلاثة أيام، وهذا الحكم راجع إلى نذرها من غير محار، وهو كانت معصية، فلم تنعقد النذر بها، وصار يعينها، فأمرها بالصوم ثلاثة أيام لكفارة اليمين، فإن اليمين بتمعصية انعقدت ولم يجوز ذلتها؛ لأنه ﷺ قال: ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه، فوجب الاحتسب، ولزم كفارة اليمين عليها، وأما في الباقية من الروايات، فليس فيها ذكر عدم الاحتسب، فلم يشمل الحديث لنذر التمعصية. ولكن فيها ذكر لنذر الطاعة، وهو المشي إلى بيت الله فانعقدت النذر فوجب الوفاء. وقال في «الهداية»: يعني وعينه حجة أو عسرة ماشيًا، وإن شاء ركب وأمرق دمًا؛ لنقصانه عما ألزم عليه.

(١) قوله: يكون الهدي مكان المشي: أي من دون عود المشي عند القدرة، والقياس أن لا يخرج عن عهدة النذر إذا ركب، بل يجب عليه إذا قدر المشي كما لو نذر الصوم تابعا وقطع التتابع. نكن ثبت ذلك نصًا في الحج، -

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فُقَهَائِنَا، وَرَوَى التَّبَهِيُّ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام نَحْوَهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَسِيرُ فِي رَكْبٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ إِذْ بَصَرَ بِحَيَّالٍ قَدْ تَفَرَّتْ مِنْهُ إِبِلُهُمْ، فَأَنْزَلَ رَجُلًا فَنَظَرَ، فَإِذَا هُوَ بِامْرَأَةٍ غُرْبَانَةٍ نَاقِصَةٍ شَعْرُهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ؟ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَحُجَّ الْبَيْتَ مَا شِئْتُ غُرْبَانَةً نَاقِصَةً شَعْرِي، فَأَنَا أَتَكْمُنُ بِالنَّهَارِ وَأَتُنْكِبُ الطَّرِيقَ بِاللَّيْلِ، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: «ارْجِعْ إِلَيْهَا فَمُرْهَا فَلْتَلْبَسَ ثِيَابَهَا وَلْتَهْرِقْ دَمًا».

٣٤٧٦ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارُهُ يَمِينٍ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

= فوجب العمل به، وهو ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تضيئ إلى البيت، فمُرَّها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تركب وتهدى هديًا. كذا في «التعليق المعجزة».

١٠ قوله: كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين، يعني إذا قال: «الله على نذري» ولم يسمه، فكفارته كفارة يمين، اختلفت العلماء في المراد بهذا الحديث، فحمله جمهور أصحاب الشافعي على نذر اللجاج، وهو ما يكون على شكلة الشرط والجزاء، مثلاً: أن يقول إنسان يريد الامتناع من كلام زيد مثلاً: إن كُلمت زيداً فعلي حجة أو غيرها، فهو محير بين الوفاء بالنذر أو الكفارة، وحله أحد وبعض أصحاب الشافعي على نذر المعصية، وحله جماعة من فقهاء أصحاب الحديث على جميع أنواع النذر. وقالوا: هو محير في جميع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة اليمين، وحله ما لك وكثيرون، أو الأكثرون على النذر المطلق، وبه قالت الحنفية، كقوله: علي نذر أو نذر الله لأفعلن كذا، ولا بُدَّ من ذكر المحلوف عليه؛ لكونها يمين منعقدة؛ لأنه بدون تسمية شيء يوجب الكفارة لهذا الحديث. ثم لا يخلو إما أن يكون النذر مطلقاً أو معلقاً بشرط، وكل واحد منهما إما بتسمية شيء أو لا، فإن لم يسم شيئاً مثل أن يقول: إن فعلت كذا فعلي نذر، يجب عليه كفارة اليمين، سواء كان مطلقاً أو معلقاً، لكن في المطلق في الحال، وفي المعلق عند الشرط، وإن سمي شيئاً، ففي المطلق يجب الوفاء به، وكذا في المعلق إن كان التحنيط بشرط يراد كونه، وإن كان لا يراد كونه قيل: يجب عليه الوفاء بالنذر، وقيل: يجوز كفارة اليمين، إن شاء وإن شاء أوفى بالمنذور، وهو الصحيح رجوع إليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام، وقيل: بسبعة، وكذا لو قال: علي يمين، يجب عليه كفارة؛ لأن معناه علي موجب اليمين، أخذته من «نيل الأوطار» وبذلك المعجزة وشروح «الكنز».

٣٤٧٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رضي الله عنه اسْتَفْتَى عليه السلام النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ فَنُوقِيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَأَفْتَاهُ أَنْ يَفْضِيَهُ عَنْهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الصَّخَاوِيُّ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قُلْتُ لِعَائِشَةَ: إِنَّ أُمِّي نُوقِيَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ صِيَامَ رَمَضَانَ، أَيُضْلَحُّ أَنْ أَقْضِيَ عَنْهَا؟ فَقَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ تَصَدِّقِي عَنْهَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى مِسْكِينٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِكَ، وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ

= وقال المحقق ابن المهام: إذا قال: علي نذر أو نذر الله يكون يمينًا، إذا ذكر المحلوف عليه بأن قال: علي نذر الله لأفعلن كذا، أو لا أفعلن كذا، حتى إذا لم يقب بها حلف عليه نذره كفارة يمين، هذا إذا لم ينو هذا النذر المطلق شيئًا من القرب كحج أو صوم، فإن كان نوى بقوله: «علي نذر إن فعلت كذا» فربما مقصودة يصح النذر بها، ففعل نذره تلك القربة، قال النجاشي: لأنه لما نوى بالمطلق في اللفظ فربما معينة كانت كالتمساة: لأنها مساة بالكلام النفسي، فإنما ينصرف الحديث إلى ما لا ينة معه من لفظ النذر، والمرعاة ملخصًا.

١٠ قوله: استفتى النبي صلى الله عليه وسلم في نذر كان على أمه إلج: قال القاضي عياض: اختلفوا في نذر أم سعد هذا، فقيل: كان نذرًا مطلقًا، وقيل: كان صومًا، وقيل: عتقًا، وقيل: صدقة، واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قصة أم سعد، والأظهر أنه كان نذرًا في المال أو نذرًا مبهمًا، وبعضه ما رواه الدارقطني من حديث مالك، فقال له يعني النبي صلى الله عليه وسلم: استفتى عنها أمه، وأصحابنا الخفية خصوه بالعبادات المالية دون البدنية المحضة، يقول ابن عباس: لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد، وتفصيله: أن النذر إما أن يكون عبادة بدنية، أو يكون عبادة مالية، فإن كان النذر بالعبادة البدنية لا يجوز قضاء الورثة عنها؛ للنهي عنه، فإن النسائي أخرجه في سننه الكبرى عن ابن عباس: لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد، وعن ابن عمر نحوه، وإذا كانت مالية ولم يوص، فكذلك لا يجب على الورثة وفاءه. وأما إذا أوصى الميت بوفاء نذرها، فيجب على الورثة وفاءه من ثلث ماله يطعم عنه عن كل يوم صاعًا من غير البر ونصف صاع من البر، وهو قول أبي حنيفة. وقال الشافعي في الجديد: أن يطعم الولي عن الميت كل يوم مسكينًا مثلاً من قمح، ولا يصوم أحد عن أحد، وقوله في القديم: إن من فاته شيء من رمضان وتمكن من قضاؤه، ثم مات ولم يقض، وكذا النذر والتكفارة تدارك عنه ولبيه، أما بالصوم عنه أو الإطعام من تركته، قال النووي: القديم ههنا أظهر، التفطته من «المراقبة» والتعليق المتمجد» وبذل المجهود» و«عمدة القاري» و«المسوى».

وَلَصِخْرٍ يُمْضِعُهُ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْهُ: «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ»، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوَهُ.

٣٤٧٨ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أُخْلَعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةٌ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قُلْتُ: فَإِنِّي أُمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي يَخْتِيرُ مُتَعَقِّ عَلَيْهِ.

١٠٠ قوله: صدقة إلى الله وإلى رسوله وفيه أن نية التقرب إلى غير الله تبعاً في العبادة لا يضر بعد أن يكون المتصدق الأصلي التقرب إلى الله. قوله السهمي.

١٠١ قوله: إني أمسك سهمي الذي يخير أي من العقار وغيره قال في «عمدة القاري»: والمنذور نوعان: منذور تبرر، ومنذور الحاجة، فالأول على قسمين، أحدهما: ما يتقرب به ابتداءً كقوله: الله علي أن أصوم كذا مطلقاً، أو أصوم شكراً على إن شفى الله مريضاً، ونحوه، وقيل: الاتفاق على صحته في الوجهين، وعن بعض الشافعية في الوجه الثاني أنه لا يتعقد والثاني من القسمين ما يتقرب به معلّقاً كقوله: إن قديم فلان من سقره فعلي أن أصوم كذا، وهذا لازم اتفاقاً، ومنذور الحاجة كذلك على قسمين، أحدهما: تعلّقه على فعل حرام أو ترك واجب، فلا يتعقد، والقسم الآخر: ما يتعلّق بفعل مباح أو ترك مستحب أو خلاف الأولى، ففيه ثلاثة أقوال للعلماء: إرفاء أو كفارة يمين، أو التخير بينهما عند الشافعية، وعند المالكية لا يتعقد أصلاً، وعند الحنفية يترجمه كفارة اليمين في الجميع، انتهى.

وقال في «المسبوق»: لو حلف الرجل بصدقة ماله، أو قال: مالي في سبيل الله، فقال قوم: عليه كفارة يمين، وهو منذور المنحاج، وعليه الشافعي. وقال مالك: يخرج ثلث ماله. وقال أبو حنيفة: يصرف ذلك إلى كل ما يجب فيه الزكاة من عيه من الثمر، دون ما لا زكاة فيه من العقار والدواب ونحوها، انتهى. وفي «المنثور المختار» ورد المعنّاه، لو قال: مالي في المساكين صدقة، ولا مال له لم يصحّ اتفاقاً. أما لو كان له مال يصح، ويكون المراد به جنس مال الزكاة استحساناً أي جنس كان بلغ نصاباً أو لا، عليه دين مستغرق أو لا، وإن لم يجد غيره أمسك منه قدر قوته، فإذا ملك غيره تصدق بقدره، أي بقدر ما أمسك.

وتحقيقه: أن اختلافهم قد كثر في تفسير المال حيث قال ابن عبد البر وآخرون: إن المال في لغة دوس قبيلة أبي هريرة: غير الثعين كنعروض والثياب، وعند جماعة: المال هو العين كالذهب والفضة خاصة، وحكى المبرزني أن المال هو الصامت كالذهب والفضة والناطق، وحكى الثعالبي عن ثعلب أنه قال: المال عند العرب أقله ما تحب فيه الزكاة، وما نقص عن ذلك فلا يقال له مال. وقال ابن سيدة في «العريضي»:

وَهَذَا ظَرْفٌ مِنْ حَدِيثِ مُطَوَّلٍ، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ: يَنْصَرِفُ ذَلِكَ إِلَى كُلِّ مَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنْ عَيْنِهِ مِنَ الْمَالِ دُونَ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْعَقَارِ وَالذَّوَابِّ وَنَحْوِهَا.

٣٤٧٩ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الصَّحَّاحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِمَوَانِهِ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأُخْبِرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟»، قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عَيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟»، قَالُوا: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لَا رَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= العرب لا توقع اسم الهاء مطلقاً إلا على الإبل؛ لشرفها عندهم وكثرة غنائمها، قال: وربما أوفعوه على أنواع المواشي كلها، ومنهم من أوفعه على جميع ما يملكه الإنسان لقوله تعالى: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ» (النساء: ٥) فلم يخص شيئاً دون شيء، وهو اختيار كثير من المتأخرين، فبين من ذلك أن البخاري اختار قولاً من الأقوال، وقال: حاصلة: أن الهاء يقع على كل ممتلك، فكذاك اختار أبو حنيفة قولاً من الأقوال، وقال: إن من حلف أو نذر أن يتصدق به له كله، فإنه لا يقع يمينه ونذره من الأموال إلا على ما فيه الزكاة خاصة، أخذته من «عمدة القاري».

١: قوله: أوف بذكرك إلخ: قال الطيبي رحمه الله: فيه دليل على أنه يجب اتقاء بالنذر في المكان المعين. فالأمر للوجوب من هذا المقام الشافعي، وقيل: عرف من الشرع أن التزامه ما هو قرية موجب، ولم يثبت عن الشرع اعتبار تخصيص العبد بالعبادة بمكان، بل إنها عرف ذلك لله تعالى، فلا يتعدى لزوم أصل القرية بالتزامه إلى التزام التخصيص بمكان، فكان ملغى، وبقي لازماً بما هو قرية، ففي الحديث أمر بإباحة، أخذته من «المروقة»، قال في «رد المحتار» في كتاب الأضحية: اعلم أن الأضحية اسم لها يذبح في وقت مخصوص لم يكن فيها إلغاء الوقت، فإذا نذرها يلزم فعلها فيه وإلا لم يكن آتياً بالمندوب؛ لأنها بعدها لا تسمى أضحية، ولذا يتصدق بها حية إذا خرج وقتها، بخلاف ما إذا نذر ذبح شاة في وقت كذا بغير ذكر الوقت؛ لأنه وصف زائد على مسمى الشاة، ولذا ألغى علمائنا تعيين الزمان والمكان، بخلاف الأضحية، فإن الوقت قد جعل جزءاً من مفهومها، فلزم اعتبارها.

ونظير ذلك ما لو نذر هدى شاة فإنهم قالوا: إنها يخرجها عن المهددة ذبحها في الحرم والتصدق بها هناك، مع أنهم قالوا: لو نذر التصدق بدينارهم على فقراء مكة، لم يتصدقوا على غيرهم، وما ذلك إلا لكون الهدى اسماً لها يهدى إلى مكة، ويتصدق به فيها فقط. جعل المكان جزءاً من مفهومه كالزمان في الأضحية، فإذا تصدق به في غير مكة =

قُلْنَا: عُرِفَ مِنَ الشَّرْعِ أَنَّ الزَّامَ مَا هُوَ قُرْبَةٌ مُوجِبٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ الشَّرْعِ اعْتِبَارُ تَخْصِيصِ الْعَبْدِ الْعِبَادَةَ بِمَكَانٍ، بَلْ إِنَّمَا عُرِفَ ذَلِكَ لِلَّهِ تَعَالَى فَلَا يَتَعَدَّى لُزُومِ أَصْلِ الْقُرْبَةِ بِالزَّامِ إِلَى التَّخْصِيصِ بِمَكَانٍ فَكَانَ مُلْتَمَسٌ، وَبَقِيَ لَازِمًا بِمَا هُوَ قُرْبَةٌ، فَفِي الْحَدِيثِ أَمْرٌ بِإِتَابَةِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتَّارِمِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَسْكِسِ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: «صَلِّ هَهُنَا» ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «صَلِّ هَهُنَا» ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنِّي نَذَرْتُكَ إِذَا».

= لم يأت بها نذره، بخلاف ما لو نذر التصديق بالدرهم فيها، فإن المكان لم يجعل جزءاً من مفهوم الدرهم، فإن الدرهم درهم سواء تصديق به في مكة أو غيرها، بخلاف الهدى فقد ظهر وجه تصحيح العشر، ووجه لزوم ذبحها في أيام النحر. وقال صاحب «رد المختار»: فاحتشم هذه الغائبة الجلييلة التي هي من نتائج فكرتي التعليق، فإنني لم أرها في كتاب والحمد لله الملك الوهاب.

... قوله: قال صل ههنا الخ: قال ابن القيم: إذا نذر ركعتين في المسجد الحرام فأداها في أقل شرفاً منه أو فيها لا شرف له أجزأه. قاله في «المرقاة». وقال في «العالمية»: اختلف أصحابنا فيمن نذر صوماً أو صلاة في موضع بعينه، فقال أبو حنيفة ومحمد: أنه أن يصوم ويصلي في أي موضع شاء. كذا في «السراج الوهاج» رجحه الطحاوي دلالة المذكورة في شرح معاني الآثار. وقال في «الدر المختار» في كتاب الأيمان: لأن النذر غير المعلق لا يختص بشيء، وتفصيله ما في «رد المختار»: أن النذر من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غيرها غير المعلق، ولو معينا لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير، فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان، فخالف جاز، وكذا لو عجل قبله، فلو عين شهر الاعتكاف أو للصوم، فعجل قبله عنه صح، وكذا لو نذر أن يحج سنة كذا، فحج سنة قبلها صح، أو صلاة في يوم كذا، فصلاها قبله: لأنه تعجيل بعد وجود السبب، وهو النذر فيلغو التعيين، بخلاف النذر المعلق، فإنه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط.

فالمرق: أن المعلق على شرط لا يتعقد سبباً للحال، كما تقرر في الأصول، بل عند وجود شرطه، فلو جاز تعجيله نزم وقوعه قبل سببه، فلا يصح، ويظهر من هذا أن المعلق يتعين فيه الزمان بالنظر إلى التعجيل أما تأخيرها، فالظاهر أنه جائز: إذ لا محذور فيه، وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه المكان والدرهم والغنبر: لأن التعليق إنما أثر في -

٣٤٨٠ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنِّي جَعَلْتُ ابْنِي نَحِيرًا وَمَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: اذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخِ فَاسْأَلْهُ ثُمَّ تَعَالَ فَأَخْبِرْنِي بِمَا يَقُولُ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ مَسْرُوقٌ: إِنْ كَانَتْ نَفْسُ مُؤْمِنَةٍ تَعَجَّلَتْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ كَافِرَةً عَجَّلَتْهَا إِلَى النَّارِ، أَذْبَحُ^(١) كَبْشًا فَإِنَّهُ يُجْزِلُكَ، فَأَتَى ابْنُ عَبَّاسٍ فَحَدَّثَهُ بِمَا قَالَ مَسْرُوقٌ، قَالَ: وَأَنَا أَمُرُكَ بِمَا أَمَرَكَ بِهِ مَسْرُوقٌ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَثَارِ».

د انعقاد السبية فقط، فلذا امتنع فيه التعجيل وتعين فيه الوقت، أما المكان والنذرهم والفقير، فهي باقية على الأصل من عدم التعيين، وكما لا يتعين الفقير لا يتعين عدده، ففي «الخانبة»: إن زوجت بتي ألف درهم من مالي صدقة، لكل مسكين درهم، فزوج ودفع الألف إلى مسكين جملة جاز.

(١) قوله: أذبح كبشاً فإنه يجزلك الخ: يعني من نذر أن يذبح ولده فعليه شاة لقصة الخليل عليه السلام والغناء الثاني، والشافعي كذاه بقتله ولعنا لو كان يذبح نفسه أو عبده، وأوجب محمد الشاة، ولو بذبح أبيه أو جده أو أمه لعنا إجماعاً؛ لأنهم ليسوا أكسبه. قاله في «النذر المختار». وقال في «رد المحتار»: وفي «الاختيار»: ولو نذر ذبح ولده أو نحوه لزمه ذبح شاة عند أبي حنيفة ومحمد، وكذا النذر يذبح نفسه أو عبده عند محمد، وفي الوالد والوالدة عن أبي حنيفة وروايان، والأصح عدم الفسخة. وقال أبو يوسف وزفر: لا يصح شيء من ذلك؛ لأنه معصية، فلا يصح وهما في الولد مذهب جماعة من الصحابة كعلي وابن عباس وغيرهما ومثله لا يعرف قياساً، فيكون سماعاً، ولأن إيجاب ذبح الولد عبارة عن إيجاب ذبح الشاة حتى لو نذر ذبحه بمكة يجب عليه ذبح الشاة بالحرم ببيان قصة الذبيح، فإن الله تعالى أوجب على خليل ذبح ولده، وأمره بذبح الشاة حيث قال: قد صدقت الرؤيا، فيكون كذلك في شريعتنا إما بقوله تعالى: ثُمَّ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّهُ أَنْذِرَ مِثْلَهُ بِإِذْنِهِمْ خَبِيرٌ (النحل: ١٢٣) أو لأن شريعة من قبلنا نذرنا حتى ثبت النسخ.

وله نظائر منها أن إيجاب المشي إلى بيت الله تعالى عبارة عن حج أو عمرة وإيجاب الهدى عبارة عن إيجاب شاة ومثله كثير، وإذا كان نذر ذبح الولد عبارة عن ذبح الشاة لا يكون معصية، بل فرية حتى قال الإسيباني وغيره من المشايخ: إن أراد عين الذبيح وعرف أنه معصية لا يصح، ونظيره الصوم في حق الشيخ الثاني معصية؛ لإفضائه إلى إهلاكه، ويصح نذره بالصوم، وعليه الفدية، وجعل ذلك التزاماً للفدية كذا هذا، لمحمد في النفس والعبد أن ولايته عنهما فوق ولايته على ولده، ولأبي حنيفة أن وجوب الشاة على خلاف القياس عرفناه استدلالاً بقصة الخليل. وإما ورود في الولد فيقتصر عليه، ولو نذر بلفظ القتل لا يلزمه شيء، بالإجماع؛ لأن النص ورد بلفظ الذبيح والتحر مثله، ولا كذلك القتل، ولأن الذبيح والتحر وردا في القرآن على وجه الفرية والتعبد، والقتل لم يرد إلا على وجه العقوبة والانتقام وانتهى، ولأنه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لم يصح، فهذا أولى.

فهرس الكتب والأبواب الواقعة في الجزء الثاني من زجاجة المصابيح

الكتب والأبواب	الصفحة	الكتب والأبواب	الصفحة
كتاب فضائل القرآن	٣	باب ما يجتنبه المحرم	١٨٤
باب	١٨	باب المحرم يجتنبه الصيد	١٩٢
باب	٢٤	باب الإحصار وقوت الحج	١٩٨
كتاب الدعوات	٣٥	باب حرم مكة حرمها الله تعالى	٢٠٣
باب ذكر الله عز وجل	٤١	باب فضائل المدينة زادها الله تعالى شرفا	٢٠٩
كتاب أسماء الله تعالى	٥٠	وتعظيها	
باب ثواب التسيب والتحميد والتهليل	٥٣	كتاب أنبيوع	٢١٨
باب الاستغفار والتوبة	٦٠	باب النكسب وطلب الحلال	٢١٨
باب	٧٠	باب المسامحة في المعاملة	٢٢٧
باب ما يقول عند الصباح والمساء	٧٣	باب الخيار	٢٢٩
باب الدعوات المنفردة في الأوقات	٨٢	باب الرياء	٢٣٦
باب الاستعاذة	٩١	باب المنهي عنها من البيوع	٢٤٦
باب جامع الدعاء	٩٦	باب	٢٦٢
كتاب المناك	١٠٢	باب السلم والرهن	٢٦٩
باب الإحرام وألفاظ التلبية	١٢٠	باب الاحتكار	٢٧٤
باب قصة حجة الوداع	١٢٩	باب الإفلاس والإنتظار	٢٧٦
باب دخول مكة وأنطواف	١٤٥	باب الشركة والوكالة والمضاربة	٢٨٦
باب الوقوف بعرفة	١٥٣	باب الغصب والتعزية	٢٩٠
باب اندفع من عرفة والمزدلفة	١٥٧	باب الشفعة	٣٠٠
باب رمي الجمار	١٦٣	باب المساقاة والمزارعة	٣٠٤
باب الهندي	١٦٦	باب الإجارة	٣٠٨
باب اخلق	١٧١	باب إحياء الموات والشرب	٣١٣
باب جواز التقديم والتأخير في بعض أمور	١٧٤	باب العطايا	٣٢١
الحج		باب	٣٢٤
باب خطبة يوم الرؤوس ورمي أيام	١٧٨	باب الملقطة	٣٢٨
التشريق والتوديع		باب التفرؤض	٣٣٦

الكتب والأبواب

الكتب والأبواب

باب الوصايا.....	٣٤٦	باب المطلقة ثلاثا والإيلاء والظهار.....	٤٤٠
كتاب النكاح.....	٣٥٠	باب.....	٤٥١
باب النظر إلى المخطوبة وبيان العورات.....	٣٥٤	باب اللعان.....	٤٥٤
باب الولي في النكاح واستئذان المرأة.....	٣٦١	باب العدة.....	٤٧٠
باب إعلان النكاح والمخطبة والشرط.....	٣٦٩	باب الاستبراء.....	٤٨٥
بيان عدم جواز الدف عند الخفية وتحقيقه.....	٣٦٩	باب النفقات وحق المملوك.....	٤٨٨
مذكور في الكتاب وهامشه.....		باب بلوغ الصغير وحضائنه في الصغر.....	٥٠٠
باب المحرمات.....	٣٧٦	كتاب العتق.....	٥٠٦
باب المباشرة.....	٣٩٠	باب إعتاق العبد المشترك وشراء القريب.....	٥٠٨
باب.....	٣٩٤	والعتق في المرض.....	
باب الصداق.....	٣٩٨	بيان ثبوت إيصال الثواب من العبادات.....	٥١٥
باب الوليمة.....	٤٠٢	المائة والبدنية للأموال وتحقيقه مذكور في.....	
باب القسم.....	٤٠٨	الكتاب وهامشه.....	
باب عشرة النساء وما لكل واحد من.....	٤١٣	باب الأيمان والتذور.....	٥١٦
الحقوق.....		باب في التذور.....	٥٢٩
باب الخلع والطلاق.....	٤٢٣		